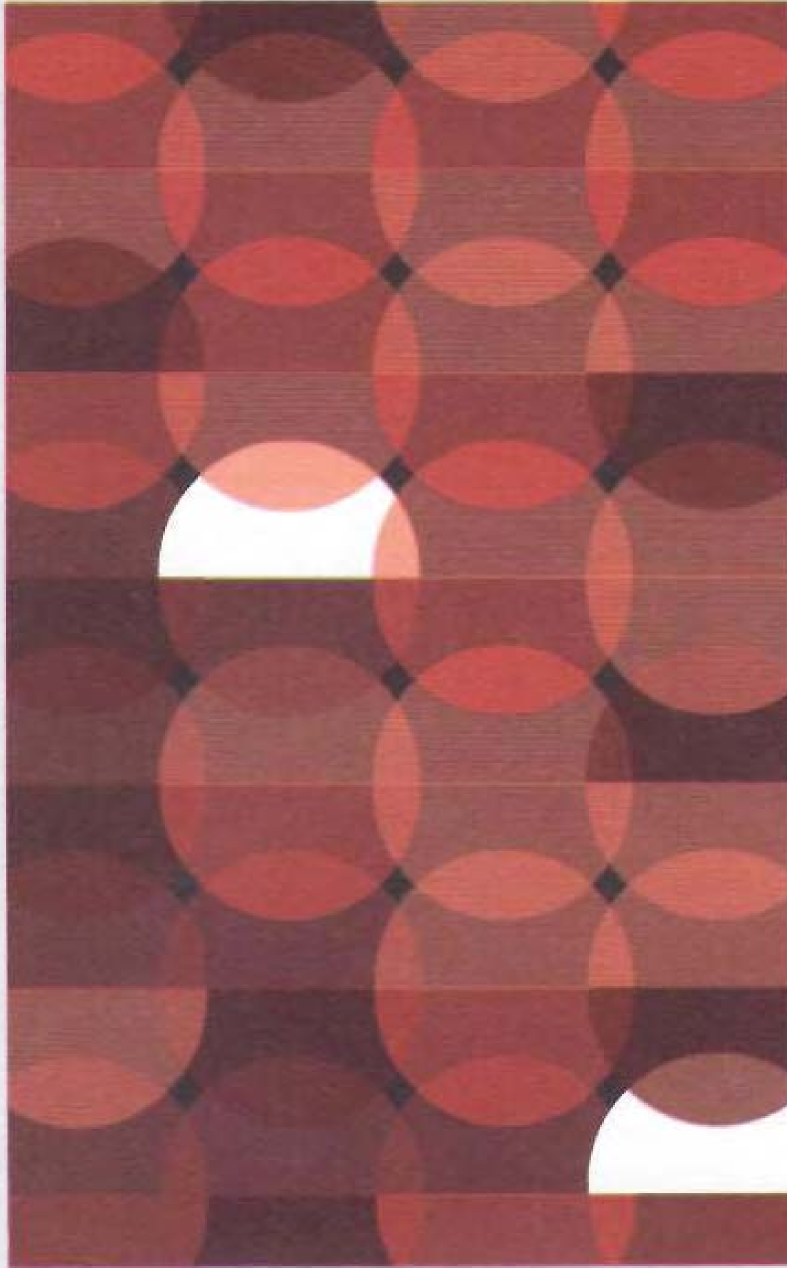
عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
478



رأسمالية الكوارث

كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحًا طائلة من ويلات الحروب ومصائب البشرية

تأليف: أنتوني لوينشتاين
ترجمة: أحمد عبدالحميد

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

VISIT…

LANZAROTE
Caliente.com

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

رأسمالية الكوارث

كيف تجني الحكومات والشركات العالمية أرباحًا طائلة

من ويلات الحروب ومصائب البشرية

تأليف: أنتوني لوينشتاين
ترجمة: أحمد عبدالحميد



نوفمبر 2019
478

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 650 - 8

العنوان الأصلي للكتاب

Disaster Capitalism:

Making a Killing Out of Catastrophe

By

Antony Loewenstein

Verso

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الأول 1441 هـ ـ نوفمبر 2019

المحتوى

المقدمة:

اقتصاد «ماد ماكس» 11

الجزء الأول 31

الفصل الأول:

باكستان وأفغانستان:

«البحث عن الحرب الجديدة» 33

الفصل الثاني:

اليونان: «نحن مجرد أرقام ولسنا بشرا» 85

الفصل الثالث:

هايتي: «إن قال أحد هنا إنهم حصلوا

على مساعدة، فتلك أكذوبة» 133

الفصل الرابع:

بابوا غينيا الجديدة: «اكسروا عظامنا ولكنكم
لن تُحطّموا أرواحنا أبدا» 189

الجزء الثاني 233

الفصل الخامس:

الولايات المتحدة:
«أرضُ الأحرار صارت دولةَ السجون» 235

الفصل السادس:

المملكة المتحدة:

«إنها الاستعانة بمصادرَ خارجيةٍ للعنف» 277

الفصل السابع:

أستراليا: «إن كان قلبُك ينبض،
فلديك وظيفة في سيركو» 323

الخاتمة:

فك التعويذة 367

الهوامش 375

ببليوغرافيا 419

المقدمة

اقتصاد «ماد ماكس»

«أحيانا ننتصر في المناوشات، لكن الحرب تستمر»

ريبيكا سولنيت، 2011

في العام 1972 نشر يورغن راندرز Jørgen Randers، أستاذ استراتيجية المناخ بكلية التجارة النرويجية the Norwegian Business School حاليا، كتابا بعنوان «حدود النمو» The Limits to Growth. وفي كتابه هذا حذر راندرز من التأثير المدمر للنمو السكاني والاقتصادي في عالم محدود المصادر. وبالرجوع إلى التكهن ذاته في مقال كتبه في العام 2004، وجد أن تنبؤاته كانت صحيحة، وأن زعماء العالم أخطأوا حينما تجاهلوا الحاجة المُلحة إلى التصدي لمشكلة التنمية غير المستدامة.

«إن فهم السبب وراء ما يحدث في القرن الحادي والعشرين يتطلب تحديا لمعتقدات راسخة في الأذهان بخصوص المعونة والتنمية، والحرب والديموقراطية، وبنحو خاص طبيعة الرأسمالية الحديثة التي لا تعترف بالحدود الجغرافية»

كانت الحجة الأساسية لدى راندرز تمثل تحديا للقواعد المتأصلة للرأسمالية. وبحلول العام 2015، بات راندرز متشائما بشأن قدرة النظام المالي الحالي على الحد من الآثار المدمرة لظاهرة التغير المناخي، أو حتى بشأن ما إذا كان لدى هذا النظام أي اهتمام بذلك الأمر. وعن ذلك كتب قائلا: «إرجاء اتخاذ إجراء عالمي حيال التغير المناخي ينطوي على تكلفة فعالة».

> من المربح أن ندع العالم يذهب إلى الجحيم. أعتقد أن الطغيان قصير الأجل سوف يسود العقود المقبلة. ونتيجة لهذا، فإن عددا من المشكلات طويلة الأجل لن تُحَل، حتى إذا كان من الممكن حلها، و حتى وهي تسبب زيادة في الصعوبات لدى جميع الناخبين بشكل تدريجي[1].

وفي محاولة تهدف إلى تشجيع دولة مثل النرويج على فرض ضريبة على كل مواطن، اقترح راندرز حلا يقضي بأن يدفع الناس مبلغا إضافيا قدره 250 يورو كل عام لجيل واحد، لكي يؤدي ذلك إلى خفض الانبعاثات الغازية للاحتباس الحراري، ويوفر مثالا تقتدي به دول صناعية أخرى. بيد أن هذه الفكرة لم تخرج إلى حيز التطبيق العملي. وفسر راندرز ذلك بقوله: «النظام الرأسمالي لا يُعين على ذلك».

> الرأسمالية مصمَّمة بعناية بحيث تُخصَّص حصص رأس المال للمشروعات الأكثر ربحية، وهذا هو بالضبط ما لا نحتاج إليه اليوم؛ فنحن في حاجة إلى ضخ استثمارات في مجالات طاقة الرياح والطاقة الشمسية الأكثر تكلفة، وليس في مجالات الفحم والغاز الرخيصة. والسوق الرأسمالية لن تفعل هذا من تلقاء نفسها. إنها تحتاجُ إلى شروط إطارية مختلفة، وذلك من قبيل الأسعار البديلة أو لوائح تنظيمية جديدة.

وعلى رغم أن راندرز حث بشدة على تبني فكرة «الديكتاتورية المستنيرة» المثيرة للقلق «لفترة زمنية محددة في مجالات حرجة للسياسة»، فإن فكرته هذه أصابت كبد الحقيقة، لكونها تفسر السبب وراء تركز الثروة في أيدي حفنة من الأشخاص في عالم اليوم؛ فثمة حافز قليل للمناداة بكوكب أكثر إنصافا. نظام السوق وآلياتُه هي التي تضمن عدم الإنصاف وتكافئ الجشع.

مثل هذه المناقشات بدأت في الظهور حتى في الطبقة التي يحقق أفرادها أقصى استفادة من عدم المساواة. ففي أثناء المؤتمر الاقتصادي السنوي الذي عُقد في

دافوس Davos، في سويسرا في العام 2015، حيث يتجمع زعماء السياسة وأقطاب المال والأعمال في العالم لتبادل التهاني فيما بينهم، خلصت بعض جلسات المؤتمر إلى نتيجة مُفادها أن انعدام المساواة كان مشكلة خطيرة تواجه العالم بأسره، وهي مشكلة أبدى المشاركون في المؤتمر تشاؤما إزاء حلها.

حديث كهذا كان بمنزلة بداية، بيد أنه كان بصعوبة كافيا عندما قوبل زعيم ديكتاتور لإحدى دول الشرق الأوسط - يصفه البعض بأنه شديد الاستبداد حيال شعبه - بترحاب شديد في مؤتمر دافوس، وسُمِح له بطرح رؤيته بشأن تحقيق «تنمية مستدامة». يجب ألا تكون حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية مفاهيم حصرية على نحو متبادل.

الأرقام تتحدث عن نفسها؛ فحصة الثروة في الولايات المتحدة الأمريكية المملوكة لدى نسبة الـ 0.01 في المائة الأكثر ثراء بها قد تضاعفت أربع مرات منذ عشية ثورة ريغان[2]. وتمتلك نسبة الواحد في المائة الأكثر ثراء بين سكان العالم ما يصل إلى 46 في المائة من مجموع الأصول العالمية. والتخفيضات التي أجرتها الولايات المتحدة على طوابع الطعام قد تركت أكبر بنك للطعام في نيويورك وهو يصارع من أجل مسايرة الطلب عليه، لاسيما أن نحو 16.5 في المائة من سكان هذه الولاية يحتاجون إلى هذه المساعدة الطارئة من الطعام. وفي العام 2013، وفقا لوزارة الزراعة الأمريكية، كان ما يقرب من 14 في المائة من سكان البلاد «يعجزون عن الوصول إلى الطعام الكافي اللازم لحياة نشطة وصحية لجميع أفراد الأسرة»، أي بزيادة نسبتها 30 في المائة منذ العام 2007[3]. والطبقة المتوسطة الأمريكية، التي طالما كانت تُعتبر - لزمن طويل - الأكثرَ نجاحا في العالم، باتت تعاني الآن عدمَ المساواة في الدخول على نحوٍ متزايد. وثمة عامل حاسم في هذا التراجع كان يتمثل في الفشل في تحصيل التعليم بما يحقق التقدم بالقدر نفسه من النجاح، وكما هي الحال في بلدان صناعية أخرى[4].

النظام مُتلاعَب به؛ ففي أثناء الأزمة المالية العالمية، واجه بنك أمريكا الانهيار تقريبا. ولأنه يعد واحدا من أكبر المؤسسات المالية في البلاد، أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما، على رغم هذا، قرارا بمنحه 45 مليار جنيه إسترليني من أجل الحيلولة دون انهياره. ومنذ ذلك الحين، يشرح مات تايبي Matt Taibbi، الكاتبُ في موقع «رولينغ ستون» الإلكتروني، ذلك بقوله:

لقد تغاضت إدارة أوباما عن المسألة تماما بينما كان البنك يرتكب مجموعة من الجرائم العجيبة... من بينها الاحتيال والتلاعب بعيدا عن أعين الجميع تقريبا ممن كانت تربطهم علاقة عمل مهمة مع البنك، وخداع المستثمرين، وشركات التأمين، والمودعين، وأصحاب المنازل، وحملة الأسهم، والمتقاعدين، ودافعي الضرائب. كما كان البنك السببَ وراء مثول عشرات الآلاف من الأمريكيين أمام المحكمة المختصة بالحجز على الرهونات العقارية، باستخدام أدلة مزورة لمستندات «تحمل توقيعات آلية» من دون قراءة وفهم ومراجعة ما تحويه هذه المستندات من معلومات، وهو نوع من التزوير الجماعي الذي كان للبنك السبق في تأسيسه. كما باع البنك رهونات عقارية لا قيمة لها للعشرات من صناديق معاشات التقاعد والنقابات العمالية، وهو ما سبب استنزاف قيمتها بمئات الملايين من الدولارات[5].

هذا هو التعريف الحديث للرأسمالية؛ فعندما شارك تايبي في «تظاهرة يوم العمل» الاحتجاجية، التي نظمتها «حركة احتلوا وول ستريت» Occupy Wall Street المناهِضة للرأسمالية في العام 2012، قال في كلمته للمتظاهرين: «هذه المؤسسة المالية العملاقة تُعَد الرمزَ المطلق لنوع جديد من الفساد على أعلى المستويات في المجتمع الأمريكي: فهذا الفساد يميل إلى خلق مصاهرة بين السلطة التي تكاد تكون بلا حدود للحكومة الفدرالية والمصالح المالية الخاصة التي يتنامى تركُّزها وباتت غير مسؤولة على نحو متزايد»[6]. وكان المصرفيون العاملون في وول ستريت سعداء؛ ذلك أن المبلغ الإجمالي لجميع علاوات المسؤولين التنفيذيين في العام 2014، والتي بلغ متوسطها قرابة 173 ألف دولار لكل منهم، قفز إلى نحو ضعف مكاسب جميع الأمريكيين من العاملين دواما كاملا على أساس الأجر الأدنى[7].

إنها أيديولوجيا تزدهر على الرغم من أنها تضمن عدم التناغم الاجتماعي. والنموذج الأمريكي، الذي يرمي إلى تقليص دور الحكومة بينما يسعى إلى زيادة نفوذ القوة لدى القطاع الخاص إلى حد كبير، لم يكن قط بهذا القدر من الجشع والضراوة، على رغم أن المشكلة عالمية. وبالنسبة إلى الكليات الجامعية التي تستهدف الربح، فإنها تثقل كاهل الطلاب بديون ضخمة وأوراق اعتماد عديمة القيمة، بينما تتلقى معونة طلابية من الحكومة الأمريكية. ويستثمر «غولدمان ساكس» Goldman

Sachs، وهو أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة لديه قدر كبير من المسؤولية إزاء تداعيات الأزمة المالية للعام 2008، يستثمر الآن في سندات التكامل الاجتماعي، وهو نظام من شأنه إثراء الشركة في حال بقاء السجناء السابقين خارج السجن، ولكنه يقلل من المساءلة أو المحاسبة القانونية للحكومات، ويحدد أولويات الربح الخاص. فضلا على ذلك، يحقق غولدمان ساكس أرباحا من الاستثمار في التعليم العالي، ومن ثم يُكره الطلاب الفقراء على الاستدانة، في حين يولي قدرا ضئيلا من الاهتمام بمستوى التعليم ومعاييره[8].

لقد دفع نواب الكونغرس من الجمهوريين في ولاية ميشيغان في اتجاه خصخصة معلمي المدارس الحكومية، وذلك باستخدام منطق ملتوٍ يدافع عن تقليص وجود المدارس الحكومية وبيع منشآتها بكاملها وبأدنى الأسعار. وهنالك العديد من رسوم المرور التي تُفرض على عبور الطرق العادية والطرق السريعة العامة في الولايات المتحدة، تخدم الدخول الصافية للشركات المحلية ومتعددة الجنسيات. كما أُسندت المكتباتُ العامة إلى شركات خارجية، وهو ما أدى إلى خفض رواتب العاملين أو إلغاء وظائف.

في أوروبا تعمد كثير من الشركات والمحامين، بلا حياء، إلى استغلال صفقات الاستثمار الدولية بُغية تحقيق أرباح من وراء رفع دعاوى قضائية ضد دول تعصف بها الأزمات. ويمارس مضاربو الأسواق المالية ضغوطا على دول هشة مثل اليونان، والتي اضطر مواطنوها، للبقاء على قيد الحياة، إلى الاعتماد على قدرٍ أقل من الخدمات العامة[9]. والمواطنون البريطانيون الذين يعيشون على هامش الحياة يواجهون الطرد أو زيادات تصاعدية في القيم الإيجارية، لأن مديري صناديق عالمية، مثل صندوق «ويستبروك» Westbrook - الذي يوجد مقره في الولايات المتحدة - يشترون المنازل بوصفها أصولا من أجل الاستفادة منها في تحقيق الأرباح[10].

ويجوب صندوق النقد الدولي كل بقاع العالم، بمؤازرة من النخبويين الغربيين والدول ذات التسليح القوي، سعيا وراء خصخصة مواردها وحثها على فتح أسواقها أمام الشركات متعددة الجنسيات. والحقيقة أن المقاومة لهذا الدواء المر هي السبب الوحيد الذي أدى إلى أن تصبح مساحات كبيرة من أمريكا اللاتينية أكثر استقلالية منذ العام 2000. والخصخصة الجماعية التي تنشأ نتيجة لذلك - وهي ما

تعد حجر زاوية في السياسة الخارجية الأمريكية - تَضْمن تفشي الفساد في أنظمة الحكم الأوتوقراطية. وتعرض برقيات ووثائق وزارة الخارجية الأمريكية، التي سربها موقع «ويكيليكس»، أمثلة لا حصر لها في هذا الشأن، من بينها تلك التسريبات المتعلقة بمصر إبان حكم الرئيس الأسبق حسني مبارك[11]. والبنك الدولي متورط في ذلك بالقدر نفسه، وهو بالمثل فوق المحاسبة؛ ففي العام 2015، اعترف البنك بأنه لم تكن لديه أدنى فكرة عن أعداد هؤلاء الأشخاص الذين أُجبِروا على ترك أراضيهم حول العالم من جراء سياساته الخاصة بإعادة التوطين. هذه القصة لم تحتل عناوين الأخبار بالقدر الكافي ولم يحرك أحد ساكنا.

إحدى مدن ولاية كاليفورنيا، وهي مايوود Maywood، أخذت مذكرة الخصخصة على محمل الجد، إلى حد ما، حيث أقدمت حرفيا على التعاقد الخارجي للأعمال لكل شيء في العام 2011، واستغنت عن خدمات جميع العاملين المحليين، بمن فيهم عناصر إدارة الشرطة، وذلك بسبب ضغط الميزانية. وعن ذلك قالت أنجيلا سباسيا Angela Spaccia، المديرة المؤقتة لمجلس بلدية المدينة: «سنصبح مدينة متعاقدة خارجيا بنسبة مائة في المائة».

إن عقودا من الخطب السياسية البلاغية المناهضة للحكومة التي تزعم أن أموال دافعي الضرائب مصيرها الضياع دائما قد أقنعت كثيرا من الناخبين بأن الشركة هي التي لديها معرفة أفضل، وهو السبب الذي يفسر مدى صعوبة الإبقاء على حملة مستدامة ضد الرأسمالية المفترسة وإمكان استمراريتها، لاسيما أنها لا تحظى بأي عون في ضوء حقيقة مؤداها أن 90 في المائة من الأمريكيين يعتمدون في الحصول على المعلومات من وسائل الإعلام على ست فقط من الشركات الإعلامية متعددة الجنسيات، من بينها «نيوز كوربوريشن» News Corporation، و«كومكاست» Comcast، و«فياكوم» Viacom. ولو أن روبرت ميردوخ Rupert Murdoch(*) نجح في محاولته الاستحواذ على شركة «تايم وورنر» Time Warner في العام 2014، لكانت السوق قد شهدت مزيدا من الانكماش. وفي ظل هذه البيئة، فإن حقيقة أن حركات من قبيل «احتلوا وول ستريت» تولد وتزدهر، حتى لو لفترة وجيزة، تعد

(*) إمبراطور الإعلام الأسترالي. [المترجم].

إنجازا رائعا في حد ذاتها. وفي خطاب ألقته في جامعة الشعب، في ساحة حديقة واشنطن Washington Square Park بنيويورك في نوفمبر من العام 2011، أشادت الكاتبة الهندية أروندهاتي روي بقوة هذه الحركة قائلة: «ما أنجزتموه... هو تقديم خيال جديد، ولغة سياسية جديدة في قلب الإمبراطورية. لقد أعدتم تقديم الحق في الحلم في نظام سعى إلى تحويل الجميع إلى أموات أحياء مفتونين بمساواة نزعة استهلاكية بلهاء بمفاهيم السعادة والاكتفاء».

وعلى رغم أن العديد من العاملين في بورصة وول ستريت ووسائل إعلام الشركات قد رفضوا حركة «احتلوا وول ستريت»، باعتبارها حركة غير ذات صلة ومزعجة، فإن الشرطة قد أطلقت العنان لعملية مراقبة متطورة للغاية لإيقاع الفوضى بين المتظاهرين؛ فقد أدرك هؤلاء الخطر الذي يمثله التهديد الكامن في فكرة جيدة. وكان التحدي الذي واجه معارضي الرأسمالية المتضخمة هو كيف يصبون جام غضبهم بشكل متماسك ضد قوى آخذة في الانتشار على نحو متزايد. ولذا تتزايد دراسة الرأسمالية بوتيرة متسارعة في الجامعات في أنحاء أمريكا، وهو ما يشير إلى الرغبة من جانب خريجي الغد من هذه الجامعات في فهم ذلك الرابط الهش بين الديموقراطية والاقتصاد الرأسمالي[12].

إن النجاح الاستثنائي الذي حققه كتاب الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي Thomas Piketty، بعنوان «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» Capital in the Twenty First Century، والذي يجادل فيه المؤلف بأن الخلاف الاجتماعي هو النتيجة المحتملة لازدياد عدم المساواة المالية، يشير إلى أن عموم الناس يعرفون أنه توجد مشكلة، وأنهم يبحثون عن تفسيرات واضحة لها. ويتصدى بيكيتي للدفاع عن نظام ضريبي عالمي بشأن الممتلكات الخاصة. فقد نقلت صحيفة «أوبزِرفر» Observer البريطانية عنه قوله: «هذا هو الحل المتحضر الوحيد»[13].

وفي العام 2014، نجد أنه حتى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Cooperation and Development، وهي إحدى المؤسسات البحثية الاقتصادية البارزة في العالم ومقرها باريس، حثت على فرض ضرائب أعلى على الأثرياء من أجل مساعدة ما نسبته 40 في المائة من السكان الفقراء. وحين تنشر مجلة «السياسة الخارجية» Foreign Policy، المرتبطة بمنظومة

القوة، مقالا كتبته الأمريكية جيليان تيت Gillian Tett، مديرة التحرير لصحيفة «فايننشيال تايمز» Financial Times الاقتصادية البريطانية البارزة، والذي تكاد تُعرب فيه عن الرغبة في «مناقشة صادقة» حول «إعادة توزيع الثروة»، يصبح من الواضح أن العالم قد أصابه الجنون قليلا[14].

والحقيقة أن الكاتبة الصحافية الكندية نعومي كلاين Naomi Klein كانت أول من صاغ مصطلح «رأسمالية الكوارث»، وذلك في كتابها الأفضل مبيعا في العام 2007، والذي حمل عنوان «عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث» The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism؛ ففي هذا الكتاب ترى كلاين أن برامج الخصخصة، وتخفيف الرقابة الحكومية أو إلغاءها، والاستقطاعات العميقة في الإنفاق الاجتماعي غالبا ما تُفرَض بعد وقوع كوارث ضخمة، سواء كانت هذه الكوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، حيث «يحدث هذا كله قبل أن يتمكن ضحايا الحرب أو الكارثة الطبيعية من تجميع أنفسهم والمطالبة بما هو لهم».

لقد ظل هدف خصخصة الحكومة نفسها قائما عقودا طويلة، بيد أن الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في 11 سبتمبر من العام 2001 أدت إلى تسارع وتيرة هذه العملية في البلاد؛ لأن إدارة الرئيس بوش الابن كانت تَعتبر أن «حربها على الإرهاب» بمنزلة هبة للقطاع الخاص. وتحاجج كلاين بقولها: «الآن، صارت الحروب والاستجابات للكوارث مخصخصة تماما، إلى حد أنها باتت هي السوق الجديد: فليس ثمة حاجة إلى الانتظار لما بعد الحرب من أجل ازدهار السوق وانتعاشه - فالوسيط هو الرسالة»[15].

مثل هذه التغيرات الأيديولوجية تُنفذ بالقوة، وذلك على الرغم من المعارضة الروتينية التي تلقاها من قبل السكان في أنحاء العالم، إذا كانوا أصلا على دراية بشؤون السياسات. وتحدث المقاومة لأن انعدام الكفاءة، والانتهاكات، والفساد، والموت، كلها تلقي بسحب غائمة على الخطب البلاغية الساطعة التي يلقيها أقوى المدافعين عن الخصخصة»[16]. مع ذلك، وفي كثير من الأحيان، قوة الشركات هي التي تنتصر. التكاليف الاجتماعية والبيئية لهذه الظاهرة هي ما أسعى إلى توثيقه في هذه الصفحات.

الرأسمالية المفترسة تتجاوز نطاق استغلال الكارثة؛ فالعديد من الأزمات المستمرة حاليا يبدو أن الشركات هي التي أبقت عليها وأطالت أمدها؛ بهدف دعم وتشغيل صناعات لديها حصة مالية فيها. هذه الشركات شبيهة بالطيور الجارحة التي تتغذى على جثة حكومة ضعيفة، والتي بدورها لا بد من أن تعتمد - على نحو متزايد - على القطاع الخاص لتوفير الخدمات العامة. ومن المؤكد أنه يمكن المجادلة بأن الشركة باتت الآن على نحو أساسي أكثر قوة من «الدولة - الأمة»، وأنها صارت في أغلب الأحوال هي التي تملي إرادتها وتفرض شروطها على الأخيرة. ويمثل هذا الأمر تحولا عميقا في السلطة حدث خلال نصف القرن الفائت. هنالك وضع منافس تعتمد في إطاره الدولة والشركات متعددة الجنسيات كل منها على الأخرى بنحو متساو، والذي يُسمَح فيه للشركات بأن تنمو لتصبح كبيرة فقط بتكرم من السياسيين الانتهازيين. كما أن رقابة الدولة ضعيفة للغاية الآن، بل إنها رقابة غير موجودة في أغلب الأحيان، في العالم الغربي والدول النامية، حيث يمكن القول بأن سلطة الشركات هي التي فازت بالفعل.

دأبتُ على قراءة مؤلفات كلاين منذ أن صدر لها في العام 1999 كتابها ذائع الصيت الذي حقق نجاحا باهرا، وعنوانه «لا شعار» No Logo(*)، وهو الكتاب الذي تحدى فكرة الرأسمالية العالمية المحرَّرة من القيود، ووثق المقاومة المتنامية لها. وتحدثت كلاين في أستراليا في مطلع العام 2000، حيث وجدت الحججُ التي ساقتْها صداها في نفسي. فقد فضحت كلاين المظالم العالمية، ولكن بدلا من مجرد هجومها على المخطئين من الأفراد والجماعات، أخذت انتقادها إلى مدى أكثر عمقا ليشمل المنظومة الاقتصادية ذاتَها. وجادلت بقولها إن علينا ملاحقة النقود.

وإثر تداعيات الإعصار ساندي الذي ضرب ولاية نيويورك في العام 2012 مخلفا فيها الفوضى والدمار، كتبت كلاين عن كيفية «حماية الأغنياء أنفسهم من الآثار الأقل لذة للنموذج الاقتصادي الذي جعلهم في هذه الحالة من الثراء الفاحش»[17]. وأنحت باللائمة على ما سمَّتهم «أطباء العلاج بالصدمة» الذين، كما قالت: «يُعدُّون العدة لاستغلال أزمة المناخ». وبعد أن شق الإعصار ساندي طريقه متجها صوب

(*) «لا شعار: اتخاذ موقف من تنمر العلامات التجارية». [المترجم].

الساحل الشرقي لأمريكا، أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» New York Times إلى «اقتصاد ماد ماكس الذي يُقصَد به حصيلة مقدارها عدة مليارات من الدولارات في السنة، جمعتها الصناعات التي ازدهرت عندما ساءت الأمور بالفعل»[18].

في كتابها المنشور في العام 2014 بعنوان «هذا يغير كل شيء: الرأسمالية مقابل المناخ» This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate، تجادل كلاين بأنه من دون اتخاذ إجراء جاد من شأنه الحد من الانبعاثات الغازية العالمية، فلن يعود ثمة وجود للعالم الذي نعرفه ونحبه. هنالك قوى هائلة تدفع في اتجاه الحفاظ على الوضع الراهن، وهي تلك القوى التي تجني المال من ضخ الاستثمارات في الطاقة؛ إذ إن التكسير الهيدروليكي الخطير يُباع باعتباره الإجابة، وذلك على الرغم من الدليل الواضح على المخاطر التي يسببها بالنسبة إلى الأرض والمياه والهواء. كما أجبرت وزارة خارجية هيلاري كلينتون الدول على اعتناق الغاز الصخري وتوظيف شركات أمريكية في استغلاله[19]. كما أن النجاح المتزايد للحملات الداعية إلى سحب الاستثمارات من الوقود الأحفوري يُعَد علامة مؤكدة على أن عبارة «الأعمال كالمعتاد» باتت تخيف رأسماليي الكوارث.

وكتبت كلاين أنه «في جوهرها هي أزمة وُلدت من رحم الاستهلاك المفرط لدى الأثرياء نسبيا، وهو ما يعني أن أكثر المستهلكين هوسا في العالم سوف يتعين عليهم الاستهلاك بقدر أقل»[20]. الصفحات التالية في هذا الكتاب تعج بالحكايات عن الجشع الغربي الذي تنعكس آثاره المدمرة على دول وأشخاص تعتبرهم وسائل الإعلام العامة غير مرئيين.

وبالنسبة إلى الشركات التي تُسبب الأضرار البيئية العالمية، لعل من الحيوي إظهارها للعيان، كما نبه لذلك بيل مكيبن Bill McKibben، عالم البيئة الأمريكي البارز في معرض تأكيده أننا «في حاجة إلى رؤية صناعة الوقود الأحفوري في ضوء مختلف. فقد أصبحت هذه الصناعة مارقة، ومتهورة على نحوٍ مغاير عن أي قوة أخرى على الأرض»[21]. ومع ذلك فقد توسعتُ في فرضية كلاين، وركزت ليس فقط على الكارثة البيئية، والحرب، والتكاليف الخفية للمعونة الأجنبية، بل أيضا على ما يحدث لدى خصخصة قطاع الموارد ومراكز الاعتقال. فهاتان الصناعتان تنتعشان في القرن الحادي والعشرين، وتعملان في ظل تجاهل تام مفزع لحقوق الإنسان.

ووفقا لما ذكره جورج مونبيوت George Monbiot، وهو كاتب عمود في صحيفة الـ «جارديان» Guardian، ليس ثمة شيء أقل مطلوب غير «تعبئة ديموقراطية ضد حكومة الأثرياء»[22].

بطبيعة الحال هنالك مال ليُجنَى من التخريب المتعمَّد للبيئة. وكما تحدَّث باستفاضةٍ الصحافي الأمريكي مكنزي فانك McKenzie Funk في كتابه الذي صدر في العام 2014 بعنوان «الربح المفاجئ» Windfall، فإن شركات التأمين، ورجال الأعمال، وشركات التنقيب عن النفط في منطقة القطب الشمالي، والشركات الخاصة لإطفاء الحرائق، وأصحاب المشاريع الحرة والريادية، كل هؤلاء يجدون نماذج أعمال في الوقت الراهن. لا بد من الإشارة إلى أن المؤلف لديه من الفطنة ما يكفي لإدراك أنه «حين تكون واقفا على أرض مرتفعة - ثَريا بما يكفي، وشماليا بما يكفي، وبعيدا بما يكفي فوق البحر - عندئذ، فإن الاحتباس الحراري العالمي لن يمثل تهديدا وجوديا كما هي الحال بالنسبة إلى مصري أو أحد سكان جمهورية جزر مارشال أو ستاتين آيلاند»[23].

إن تعريفي لكلمة «كارثة» قد اتسع لكي يتضمن شركات ترسخ أزمة ما وتحصنها، ثم تسعى إلى ترويج نفسها باعتبارها الوحيدة التي لديها الحل لهذه الأزمة. وعلى ذلك نجد أن قطاعات مثل الموارد ومراكز الاعتقال ما هي إلا أحدث حلقة ضمن سلسلة طويلة من الأصول والمؤسسات التي قد أمكن استخدامها كأدوات للقوة الخاصة غير الخاضعة للمساءلة. وسواء وصفنا هذا برأسمالية الكوارث، أو مجرد نتاج للتجاوزات الحتمية وعدم المساواة الناجمة عن الرأسمالية نفسها، فإن النتيجة النهائية ستظل عالما محكوما بأسواق لا تخضع للمساءلة.

وليس من الغرابة في شيء تخيُّلُ أن تكون نقطة النهاية لهذه العملية هي خصخصةَ العالم الطبيعي ذاته.

وإبَّان السنوات العشر الماضية، وجدتُ نفسي في بعض أكثر الأماكن تحديا على كوكب الأرض، وأقنعتني الأدلة التي رأيتها بأم عيني بأن أضطلع بهذا المشروع: أن أزور مجموعة من الدول التي قد كانت مواقع للخصخصة الجامحة والتمييز الصارخ. وبصفتي صحافيا وناشطا، أؤمن بأن الشهادة لما أراه، وإعطاء اللاعبين غير المتكافئين الحق في الرد، من شأنهما الإسهام في تحقيق بعض التوازن في النقاش

الدائر حول الخصخصة، وذلك بدلا من البنية الزائفة لـ «التوازن» التي تتغلغل في صحافة الشركات، والتي تراهن على مصلحة قوية مقابل أخرى، لا غير. وقد كان شغلي الشاغل المتكرر في كتبي السابقة - ومنها «ثورة المدونات» The Blogging Revolution، و«أرباح الموت» Profits of Doom - هو إماطة اللثام عن القصص غير المحكية التي تكمن وراء أجندة الأربع والعشرين ساعة الإخبارية. في هذا الكتاب أعكف على تفحص وتقصي حقيقة نظام اقتصادي ينتعش ويزدهر على فوضى منظمة وأوتوقراطية.

قليلون هم الصحافيون الذين يطالبون بالشفافية أو يتصدون للرأسمالية، مفضلين بدلا من ذلك العمل بشكل مريح في إطار منظومتها. بيد أن ما يطلق عليه الصحافة المدمجة يجعل الرؤية فيما وراء معلوماتها الضيقة أقرب ما تكون إلى المستحيل، ولطالما كنت أعارض مثل هذه الممارسة. وهذا النوع من الصحافة، الذي دفعت به الحكومات والمؤسسة العسكرية بعد هجمات 11 سبتمبر، تمكن من زرع إعلام ينظر إلى زعماء الأعمال والسياسة على أنهم أكثر أهمية بكثير من الأفراد والمجتمعات المتأثرة بهم. هذا الكتاب ترياق لمثل هذا التفكير، فهو مساهمتي في المعركة المستمرة ضد الصمت والتواطؤ في عالمنا لما بعد 11 سبتمبر. لأن وراء القصص الصادمة حول ممارسات التعذيب، وتسليم المتهمين، والحروب، وهجمات الطائرات من دون طيار، وعمليات الاختفاء التي تشغل وسائل الإعلام العامة بين الفينة والأخرى - قبل أن تختفي لتعطي مساحة لأخبار آخر برامج تلفزيون الواقع - ترقد سرديات أخرى يُعمَد إلى تجاهلها على نحوٍ روتيني. إن آثار السياسات التي تصاغ في العواصم الغربية لها تداعيات واضحة بالنسبة إلى المواطنين في جميع أرجاء العالم، ولكن فقط إذا ما أعرنا اهتمامنا بالنظر إلى ذلك الأمر. هذا الكتاب يتناول وجهة النظر من الأسفل، وتجارب الناس الذين غالبا ما تتجاهلهم نشرات الأخبار اليومية باعتبارهم أناسا غير مرئيين.

في مقدمة كتابه الذي يحمل عنوان «أبطال» Heroes، يكتب جون بيلغر John Bilger أن المواطنين في العالم النامي يؤطرون - غالبا في الغرب - كـ «شياطين أو ضحايا»، وهو وصف ربما يستبعد آليا أقذر كلمة في اللغة الإنجليزية الحديثة: الإمبريالية. فما من دولة زرتُها من أجل تأليف هذا الكتاب إلا وترك إرث الإمبريالية ندوبا في مشهدها

الطبيعي وفي شعبها، وهي جروح يمكن أن تضاف إليها إهانةُ التجاهل في تقارير الإعلام الغربي على نحو روتيني. غير أن ما يبعث على الارتياح هو تخيل أن هذه الأيديولوجيا قد اختفت من الوجود مع اختفاء العصر الإدواردي، ولكن القضية ليست كذلك. لقد باتت الدعاية ببساطة أكثر تطورا، كما صار أنصارها أكثر وقاحة. .

إضافة إلى ذلك، لم يكن هنالك قط مزيد من المال لجمعه كما هي الحال الآن؛ ففي كتابه الذي صدر في العام 2014، والموسوم بـ «ادفع أي ثمن: الجشع، القوة، والحرب الأبدية»Pay Any Price: Greed, Power and Endless War، يقول جيمس ريزن James Risen، الحائز جائزة بوليتزر، والذي يعمل صحافيا لدى جريدة «نيويورك تايمز»، إن «أربعة تريليونات من الدولارات هو أفضل تقدير للتكلفة الإجمالية للحرب على الإرهاب، بما فيها الحرب في العراق وأفغانستان، كان الجزء الأكبر من هذه التكلفة من نصيب شركات مقاولات وهمية. ويعد هذا واحدا من أكبر تحويلات الثروة في التاريخ الأمريكي، ومع ذلك لم يفطن أحد على الإطلاق إلى هذا الأمر»[24]. هذا الكتاب يهدف إلى تصحيح هذا التجاهل.

والحقيقة أن نكبات الرأسمالية المفترسة لا تصيب العالم النامي وحده؛ ففي كثير من الأحيان نجد أن السياسات التي جُرِّبت ومُنيت بالفشل في أمم فقيرة تُطبق في أمم أكثر ثراء في أوقات الضعف الشديد؛ ففي أعقاب الزلزال وإعصار تسونامي اللذين ضربا اليابان في العام 2011، لم يمر وقت طويل لكي يبدأ معلقون في الدعوة إلى «الإصلاح»، وهو شفرة تشير إلى تنفيذ برنامج خصخصة جماعية من شأنها أن تطلق يد قطاع الأعمال الكبيرة في إعادة تنمية المناطق المدمرة وإعمارها بمساعدة تخفيضات ضريبية سخية. وحاجج سفير أستراليا السابق في اليابان، موراي مكلين Murray McLean، بأن تحرير التجارة كان أحد الحلول الملائمة القابلة للاستمرار، ولكنه كان قلقا من أن يظل الزعماء «مغروسين في توعك صنع القرار»[25].

وعلى رغم أن اقتراحات مكلين بدت حميدة، فإنها كانت مماثلة - إلى حد كبير - للوصفات التي أتت كلاين على وصفها في كتابها «عقيدة الصدمة» فيما يتعلق بإعصار تسونامي الذي تعرضت له سريلانكا، من بين دول أخرى، في 26 ديسمبر من العام 2004. تضمنت هذه الوصفات «شراكات بين القطاعين العام والخاص»، و«قوانين عمل مرنة»، وانفتاح الاقتصاد على الخصخصة[26].

من أجل هذا الكتاب زرتُ أماكن توفر رؤى فريدة يمكن أن أدلف من خلالها إلى عالم متخم بالمال، يهيمن عليه انتهازيون يجنون أرباحا فاحشة من استغلال الكوارث، كما يحكمه صيادو الموارد، ومقاولو الحروب، والطفيليون المستفيدون من المساعدات. يبدو أن السرد المتعلق بالتقدم المفترض لا يمكن إيقافه، بل هو خارج نطاق النقد. فبعد هذا كله، من لا يريد مساعدة شعب بابوا غينيا الجديدة على الاستقلال من خلال صناعة التعدين، إن كان هذا هو طريقها إلى النيرفانا؟ بيد أن الحقائق على أرض الواقع تخبرنا بقصة مختلفة.

هذا الكتاب يشتمل على جزأين؛ إذ يعرض الجزء الأول أكثر الأمثلة فضحا للاستغلال: باكستان وأفغانستان، واليونان، وهايتي، وبابوا غينيا الجديدة. هذه الدول قد تحملت صعابا جمّة بسبب إصرار فصائل معينة على فرض سياسات تهدف إلى إثراء نخبة محلية وكيانات أجنبية فقط.

منذ هجمات 11 سبتمبر، كان القلب الجغرافي «للحرب على الإرهاب» التي شنها الغرب يتمركز في باكستان وأفغانستان. والواقع أن الدور الذي تضطلع به المؤسسات العسكرية والأجهزة الاستخباراتية المخصخصة في هاتين الدولتين، الأجنبية والمحلية على حد سواء، هو الذي شجعني على زيارتهما، فهذا عالم مظلم أبعد ما يكون عن البيانات البلاغية الحذقة المستخدمة في لندن وواشنطن وكانبيرا، حيث التقيت مقاولين مفتولي العضلات يعكفون على جمع رزم من النقود، في السعي وراء حافز للربح لا علاقة له بالديموقراطية أو الحرية. هذه القوى تفسر بشكل جزئي حركات التمرد والعصيان الناجحة ضد الغربيين في هاتين الدولتين وفي العراق.

أما اليونان، فقد عانت تحت وطأة سياسات اقتصادية قاسية أكثر من معظم الدول الغربية. وكان بزوغ نجم الحزب النازي الجديد (الفجر الذهبي) Golden Dawn هو النتيجة المنطقية لهذا النموذج الاقتصادي الفاشل؛ فالفقراء واللاجئون هم من يعانون بشكل خاص، وهنا أُورد محنتهم. هذا يقودني إلى اكتشاف تواطؤ الاتحاد الأوروبي في الأزمة، والنجاح الذي حققه حزب «سيريزا» Syriza المناهض لسياسة التقشف.

وفيما يخص هايتي، التي تعد أفقر دولة في النصف الغربي من الكرة الأرضية، فإنها لاتزال تتعافى من آثار الزلزال المدمر الذي ضربها في يناير من العام 2010.

وهناك رصدتُ التآمر بين الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، ومسؤولي الحكومة، وقوات الأمم المتحدة المسلحة، وجماعات المعونة، والمتبرعين، وكلها تَعتبر التعاقدات الخارجية مع شركات ربحية لتنفيذ المهام الضرورية بمنزلة تقدم. وفي رحلتين إلى هايتي، كنت شاهدَ عيان على ما يعنيه هذا للمجتمع المحلي. يجب أن تكون أفريقيا جرس إنذار لهايتي، لاسيما أن هنالك مليارات الدولارات من أموال المساعدات التي تتدفق على القارة السوداء، وهي أموال تفوق في حجمها تلك المُلغاة في صورة مليارات أكثر تخرج من القارة عبر حيل التهرب الضريبي وأرباح الشركات متعددة الجنسيات[27].

في بابوا غينيا الجديدة، وهي إحدى أكبر الدول المتلقية للمساعدات من أستراليا، تقصيت حول ما إذا كانت طفرة الازدهار في قطاع التعدين قد ساعدت البلاد أو أنها أعاقتها، لاسيما في إقليم بوغينفيل Bougainville. وشأن كثير من الدول الفقيرة الأخرى التي حبتْها الطبيعة بموارد وفيرة، اجتاحت بابوا غينيا الجديدة شركاتٌ متعددة الجنسيات عملت هناك طوال عقود من الزمن، واستثمرت مليارات الدولارات في استغلال الثروات الطبيعية الكامنة تحت الأرض، في حين يحصل السكان على النزر اليسير من الفوائد الملموسة، ويرون تحسنا قليلا في مستوياتهم المعيشية. في الوقت نفسه كانت التكاليف البيئية هائلة، والفساد متفشيا. خلاصة القول تبين أن ما يسمى بلعنة الموارد هو أمر على قيد الحياة وبصحة جيدة.

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فيركز على الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا. هذه الدول الغربية الغنية الثلاث تملي شروطها الاقتصادية التي خلقتها بنفسها على العالم، بل تعاقب هؤلاء الأكثر ضعفا وغير المحصنين في مجتمعاتهم ممن يتجرأون على السعي إلى الحصول على قطعة من الكعكة، وأيضا هؤلاء الذين يعارضون الأنظمة الاقتصادية لهذه الدول.

لقد صارت الولايات المتحدة وبريطانيا من الدول الرائدة في العالم في صناعات خصخصة السجون ومراكز الاعتقال، والتي قد مر من خلالها ملايين الأشخاص من دون أي تأثير رادع على الجريمة. غني عن الذكر أن هذا النظام قد أثرى شركات محاباة، مثل شركة «سيركو» Serco، و«جي فور إس» G4S، و«كوريكشنز كوربوريشين أوف أمريكا» Corrections Corporation of America. تقصيت

في كلتا الدولتين كيف أن سياسات الضغط والأيديولوجيات وروح المعاقبة قد تآمرت لإنتاج واحدة من أكثر التجارب تدميرا في العصور الحديثة: السجن الجماعي.

وقد خصخصت أستراليا جميع مراكز الاحتجاز الخاصة بطالبي اللجوء، والتي تديرها الآن شركات متعددة الجنسيات. وهنالك دول قليلة أخرى تعاقدت مع جهات خارجية، وأسندت إلى مثل هذه المجموعة الصغيرة من الشركات، وبنحوٍ شامل تماما، إدارة هذه المرافق، وفي ظل قدر قليل من الرقابة الحكومية أو تفحص من جانب وسائل الإعلام. وفي المواقع النائية لهذه المرافق تحريتُ وتحققت من واقع هذا العالم المخصخَص وآثاره في اللاجئين والعاملين فيه، وما يقوله ذلك عما يفترَض أنه أمة متحضرة.

تلك هي إذن أمثلة صارخة على نظام رأسمالي خرج عن مساره الصحيح، ولكنها للأسف ليست غير قابلة للتعميم. ويجادل البعض بأن الرأسمالية مفترسة بطبيعتها، ويمثل هذا الكتاب حالة إثبات لهذه الفرضية. وكان ثمة إمكان لأن أزور غينيا الاستوائية، وهي دولة أفريقية غنية بالنفط يكتنفها الفساد والعنف، أو جنوب السودان، وهي أحدث دول العالم، والتي تشهد صراعا حول مواردها، وصراعا عرقيا، وتحفُّها مصالح الشركات الغربية والصينية. وفي العراق كان في وسعي إجراء بحث عن الشركات الغربية التي حققت ثروة بعد إبرام صفقات للموارد مع نظام بغداد الوحشي المدعوم من الولايات المتحدة وإيران. كما كان في استطاعتي تقصي الشهية الصينية المتنامية الساعية إلى افتراس الفرس البورمي منهك القوى، ما كان سببا وراء إدمان المخدرات والصعاب للسكان المحليين في ولاية كاشين Kachin State. صعود نجم الصين إلى وضع القوة الكبرى من شأنه أن يسلط الضوء على أفعالها، لاسيما أنها ليس لديها نقص في عدد الشركات الحكومية والخاصة اليائسة في سعيها إلى جني ثروة غير أخلاقية. في الوقت نفسه تُسهم الشركات متعددة الجنسيات الغربية العاملة في إنتاج الأغذية والمشروبات في المعدلات المتزايدة للإصابة بأمراض السكري، والسمنة، وأمراض القلب[28].

في العام 2000، حين كنت في منغوليا - وهي أسرع الدول نموا في العالم، بسبب ودائعها من النحاس والذهب - لم تكن طفرة الازدهار قد بدأت بعد، وكل ما رأيته هناك هو شعب صامد ويسعى جاهدا إلى الخروج من عقود سياسات قمعية فرضتها عليه بكين وموسكو. واليوم ينظر أعضاء جماعات الضغط (اللوبي) الأمريكية

إلى منغوليا على أنها تشهد موجة اندفاع بالنسبة إلى مواردها، لكن واقعا هذا هو الوقت الملائم لبدء الموسم المفتوح للرأسماليين الجشعين الذين يمكنهم مجددا نهب جبهة جديدة، في حين يتركون الأغلبية العظمى من السكان المحليين بلا شيء من منجم الثراء هذا[29]. وحتى في سورية - وهي الآن منطقة حرب مروعة - يجادل نقاد بأن البعض من منظمات المساعدات وشركات المقاولات تعمد إلى إطالة أمد الصراع من خلال العمل، من كثب، مع مجرمي الحرب من كل الجوانب[30].

كل مكان أعكف على تقصي الحقيقة فيه هنا له خاصيته التي تميزه من النواحي الثقافية والسياسية والاجتماعية، بيد أن ما يربط بين هذه الأماكن مجتمعة هو أنها خاضعة لأيديولوجية مدمرة لشركات تستهدف جني المال على نطاق عالمي. ولهذا يتطلب فهم السبب وراء ما يحدث في القرن الحادي والعشرين تحديا لمعتقدات راسخة في الأذهان بخصوص المعونة والتنمية، والحرب والديموقراطية، وعلى نحوٍ خاص طبيعة الرأسمالية الحديثة التي لا تعترف بالحدود الجغرافية.

ذلك أن أكثر أتباع الرأسمالية والخصخصة إخلاصا يسعون، بنحوٍ محموم، إلى تطبيق مبادئ منطقية للسوق في مناطق الكوارث، والأمم الفقيرة، والدول المتقدمة التي تتدفق عليها أعداد كبيرة من اللاجئين. ومع ذلك أخفق هؤلاء، مرارا وتكرارا، في إثراء أحد غير تلك الحفنة من الأفراد الذين لديهم الفطنة الكافية للقفز على متن قطار الكسب غير المشروع المجهز جيدا.

هذا الكتاب نتاج لبيئة ما بعد هجمات 11 سبتمبر؛ فالتوسع الشامل لدولة المراقبة المخصخصة كان محصورا في مجال الخيال العلمي قبل ذلك اليوم المصيري والمشؤوم من سبتمبر من العام 2001. واليوم، هناك أربعة ملايين مواطن أمريكي يحملون تصاريح أمنية سرية للغاية، من بينهم نصف مليون مقاول[31]. فقد ذكر روبرت غراينر Robert Greiner الذي كان يشغل منصب رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي أيه) CIA في العاصمة الباكستانية، إسلام أباد، إبان هجمات 11 سبتمبر، ذكر في 2010 أنه يعتقد أن ما لا يقل عن نصف طاقم العاملين في مركز مكافحة الإرهاب التابع لـ «سي آي أيه» كانوا من مقاولي القطاع الخاص[32]. إدوارد سنودين Edward Snowden، الموظف السابق لدى وكالة الأمن القومي (إن إس أيه) NSA، كشف عن أخطار المراقبة الجماعية التي

تديرها الشركات الخاصة عندما سرب وثائق في العام 2013 تثبت كيف أنه كان من السهل لشركات مثل شركة «بوز آلين هاملتون» Booz Allen Hamilton رؤية وتخزين معلومات عن مواطنين. هذا لا يقل عن كونه جهاز أمن الدولة (ستاسي) Stasi(*) مخصخصا في العصر الحديث.

إن الادعاء القائل بأن «العالم ساحة معارك» يعكس أيديولوجية عسكرية سلك نهجها كل من الإدارات الديموقراطية والجمهورية، وهو الادعاء الذي تحدث عنه بالتفصيل الصحافي الاستقصائي جيريمي سكاهيل Jeremy Scahill. وتعززت وجهة النظر هذه فقط من خلال وثائق ويكيليكس التي نُشرت في العام 2010، والتي كشفت النقاب عن عدد كبير من عمليات قتل وقعت في السابق ولم يُبلَّغ عنها، وقد ارتكبتها قوات مخصخصة تابعة لأجهزة مخابراتية وأمنية كانت تعمل في مناطق الصراع في أفغانستان والعراق[33]. ومثل هؤلاء الأشخاص الأشباح يعملون في الظل في عشرات الدول، حيث يرتكبون عمليات الخطف، والاستجواب، والقتل لأشخاص يشتبه فيهم ومن دون أي مراقبة[34]. إن شركات المرتزقة في العصر الحديث، المبررة من قِبل الدولة بحجة أنها ضرورية في مكافحة الإرهاب، قد أُدمِجت تماما في حرب أمريكا التي لا نهاية لها.

لقد جلبت الحرب على الإرهاب ثروات طائلة لا يمكن حصرها لشركات سعت إلى الاستفادة من الخوف: شركة «سي أيه سي آي» CACI الأمريكية التي تخصصت في توفير المحققين لسجن أبو غريب في العراق، كانت متواطئة في ممارسات تعذيب العراقيين، كما أن شركة «بوينغ» Boeing، أكبر شركة لصناعة الطيران في العالم، كانت متورطة في تسيير رحلات «التسليم الاستثنائي» لنقل أشخاص مشتبه فيهم من أجل تعذيبهم[35]. وتبين أيضا أن «مجموعة لويدز المصرفية» Lloyds Banking Group قد استثمرت في شركة اضطلعت بتسيير رحلات جوية لنقل أفراد إلى «مواقع سوداء» حول العالم[36]. وغالبا ما تتسم دولة الشركات بالوقاحة حيال مثل هذا الاستغلال، وكذلك هي الحال بالنسبة إلى شركاء حكومتها؛ ففي العام 2011، أخبر وزير الدفاع البريطاني فيليب هاموند Philip Hammond الشركات أن «تحزم حقائبها»

(*) الذي كان موجودا في جمهورية ألمانيا الديموقراطية السابقة. [المترجم].

استعدادا لحيازة عقود البناء في نهاية الحملة التي شنها حلف الناتو ضد معمر القذافي في ليبيا[37]. الدولة الآن مغمورة في الحرب الأهلية. لقد انتقل الغربيون المؤيدون للتدخل إلى الصراع التالي.

إنه من الصعب إغفال استنتاج يمكن أن نخلص إليه مُفاده أن الحروب غالبا ما تندلع للسبب الرئيس ذاته المتمثل في تحرير أسواق جديدة وطيعة، ومع احتمال أن تستمر الحرب على الإرهاب عقودا، فلن يكون ثمة نقص في الأعمال التي يمكن تأمينها. وحتى الأمم المتحدة ذاتها تعتمد بنحو متزايد على شركات مرتزقة غير خاضعة للمساءلة، مثل شركة «دين كورب» DynCorp، وشركة «جي فور إس»، وهما شركتان لديهما سجلات مريبة[38]. وفي أفغانستان توظف وزارة الدفاع الأمريكية ما يقرب من 40 ألف مقاول. الحرب هناك لا يلوح لها أفق نهاية[39].

بالفعل، المعركة لا تنتهي أبدا. عندما أعلنت واشنطن الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في العام 2014، برزت المصالح الخاصة باعتبارها الفائز الأكبر، برغم تجاهل هذا الأمر إلى حد كبير. كان المقاولون «يبحثون عن التذكرة التالية لالتهام الوجبة الكبيرة، ومن الممكن أن تكون هذه هي»، كما قال شين مكفيت Sean McFate، وهو موظف سابق في شركة «دين كورب»[40]. ومن جانبه، حث إيريك برينس Erik Prince، مؤسس شركة «بلاك ووتر» Blackwater الذي يدير الآن «فرونتير سيرفيسيز غروب» Frontier Services Group التي تساعد الصين في أفريقيا، حث الولايات المتحدة على أن «تدع القطاع الخاص ينهي المهمة» ضد المقاتلين الإسلاميين، ربما على أمل ألا يتذكر أحد كم كانت كارثية تلك الآثار التي تمخضت عنها أنشطة المرتزقة الغربيين منذ هجمات 11 سبتمبر[41].

في الوقت نفسه يقابَل تآكل الديموقراطية بصعوبة بتذمر من قِبل المؤسسات السياسية والإعلامية. عمليات بيع الأصول القيمة، والاستعانة بمصادر خارجية لتوفير خدمات حكومية حيوية تحدث لأنها لا تلقى سوى قدر قليل من المقاومة العامة، على الرغم من أن هذه المقاومة أقوى - إلى حد بعيد - في دول تتعرض فيها حياة الناس للخطر بالفعل. هذا الكتاب يهدف إلى إحداث صدمة، واستفزاز، وإماطة اللثام عن عالم قد تطور خُلسة، ولكنه يهدف أيضا إلى الإصرار على أن البدائل ممكنة.

الجزء الأول

باكستان وأفغانستان: «البحث عن الحرب الجديدة»

«بصراحة، أود رؤية الحكومة وقد انسحبت من الحرب تماما، على أن تترك العداوة برمتها إلى الصناعة الخاصة»

الميجور ميلو ميندربندر Major Milo Minderbinder، من رواية «الخدعة - 22» (Catch-22)، للكاتب جوزيف هيلر Joseph Heller

«هذه هي البيئة، فضلا عن الحد الأدنى من التدقيق والتحقق من جانب وسائل الإعلام والمعرفة العامة المحدودة عن الشركات العسكرية الخاصة، التي سمحت لهذا الجانب من رأسمالية الكوارث بالازدهار في مناطق الحرب الأمريكية في السنوات الماضية»

تساقط المطر بغزارة على الزجاج الأمامي للسيارة بينما انطلقنا بسرعة عبر شوارع كابول، التي بدت بحرا من الوحل. وكلما علقنا في الزحام، بسط صبية صغار من المتسولين أيديهم استجداء للنقود أو الطعام. ورأيت بعض الأطفال وهم

يدفعون عربات يد محملة بالطوب، في حين انشغل آخرون باللعب بجانب الطريق، وكانت أصوات شاحنات كبيرة تدوي مرورا بجانبنا وهي تطلق أبواقها.

كنت على بعد نصف الساعة من مركز العاصمة الأفغانية، على طريق جلال آباد، المحفوف بمبانٍ كبيرة مملوكة لشركات الخدمات اللوجيستية ويضطلع بحمايتها حراس، وخلف أحد الأسوار التي يصعب وصفها، كانت تقع مباني شركة أمنية خاصة، أما التحدث إلى كبار اللاعبين في صناعة الأمن الخاصة في أفغانستان فكان أمرا بالغ الصعوبة نظرا إلى أن العمل الأمني ينطوي أصلا على طبيعة سرية، بيد أنني حصلت على وعد بمقابلة أحد كبار المديرين بالشركة.

توقف سائق السيارة بالقرب من حاجز خرساني، ولم تكد تمر بضع ثوانٍ قبل أن يظهر اثنان من الحراس المسلحين المحليين لسؤالنا عما كنا نفعله هنا، وكان كل واحد منهما يحمل بندقية AK-47، ويرتدي غطاء رأس مزركشا بشعار الشركة الأمنية. اصطحبني الرجلان إلى مكتب صغير بالقرب من البوابة الرئيسة، وقدما لي مقعدا وكوبا من الشاي. وتغلغلت قطرات المطر عبر صدع صغير في السقف الخشبي، وغمرت الأرض القذرة أسفلها. وأخذ أحد الحارسين يتجاذب أطراف الحديث معي بينما كان يفتش حقيبتي. كان هذا الرجل قد أمضى عددا من السنين في كراتشي، العاصمة المالية لباكستان، ولكنه انتقل إلى العمل في هذه الشركة في كابول منذ سنتين، وقال لي: «إنها شركة جيدة»، ولقد أحب عمله هذا لأنه يوفر له دخلا ثابتا.

دُعيت إلى دخول المبنى. كانت هنالك ساحة كبيرة توقفت فيها مركبات رباعية الدفع، كما كانت هذه الساحة محاطة بمبانٍ متعددة الطوابق، من النوع القابل للنقل. وتجمع نحو عشرين من جنود الجورخا(*) الذين انضموا إلى الخدمة حديثا في أحد أركان المبنى. اقترب مدير إدارة الشركة وقدم نفسه إليّ، جاك Jack، وهو رجل دمث الخلق في الستينيات من عمره كان يرتدي بنطالا «تشينو» ترابي اللون وقميصا أزرق، وسترة صوفية داكنة الزرقة. أخبرني أنه قد قاتل باعتباره جنديا بريطانيا في بعض أشد الحروب ضراوة من تلك التي نشبت في العقود الماضية، من بينها تلك التي تفجّرت في العراق وأفغانستان وأمريكا الوسطى، ولكنه قال إنه جمع

(*) هم من أصول نيبالية ويخدمون في الجيوش البريطانية والهندية والنيبالية.

أموالا أكثر من عمله الحالي. وفي معرض إشارته إلى الشركات العسكرية الخاصة، قال جاك: «يجب أن تدفع الجيوش الغربية أموالا أكثر إلى جنودها، وإلا فسيواصلون الانتقال إلى الشركات العسكرية الخاصة» (وقال لي فيما بعد: «نحن لا نطلق على أنفسنا وصف مرتزقة». إن شركته تعتقد أن هذه الكلمة ذات دلالة سيئة).

اصطحبني جاك إلى مكتبه، وهو عبارة عن غرفة صغيرة بها إضاءة خافتة، ونافذة واحدة، فضلا على مكتب وأريكة من الجلد الأسود، وعلى الجدران عُلقت خريطة لكابول تحدد المناطق التي تعمل فيها شركته، إضافة إلى خريطة أخرى لأفغانستان، وصورة لسلسلة جبال الهندوكوش. وبينما دلفنا إلى مكتبه، أخبرني بهدوء بأن شركته «تبقى على قيد الحياة بفضل الفوضى».

لقد قَدِمت شركة جاك إلى أفغانستان في العام 2002 باعتبارها أول شركة عسكرية خاصة تصل إلى هنا بعد الغزو الذي قادته أمريكا في أكتوبر من العام 2001. أما الآن فيوجد مزيد من الشركات العسكرية الخاصة، 75 في المائة منها مُدارة من قبل أفغان. وحتى ذلك الوقت الذي قد بدأت فيه المقاومة الجادة ضد الغزاة في العام 2004، كانت أحداث العنف في أدنى مستوياتها نسبيا. وقدمت هذه الشركة «المساعدة للجميع» - بمن فيهم الصحافيون، والمنظمات غير الحكومية، وموظفو الأمم المتحدة - مقابل رسوم ضخمة، حيث يحقق العاملون فيها مكاسب لا تقل عن ألف دولار في اليوم. ولكن ابتداء من العام 2002 وما بعده، عملت الشركة مع الحكومة الأفغانية لأنها أدركت بنحوٍ صحيح أن وزارة الداخلية لم تستطع تأمين الشركات والأفراد كما ينبغي.

وكان هذا الأمر إيذانا بميلاد الحاجة الضرورية والواضحة إلى أمن خاص في أفغانستان. كان التفكير ينصب على أن حربا ضارية تتطلب توظيف أفضل العناصر الأمنية، وهو ما كان يعني في الأغلب استخدام جنود سابقين يسعون إلى الثراء السريع. ولم تكن الاعتبارات المرتبطة بالحساسية الثقافية أو الاجتماعية ومعرفة بلد بعينه من المتطلبات الأساسية.

ومع ذلك تغيرت نظرة كابول تجاه الشركات العسكرية الخاصة بمرور السنين من الترحيب بهذه الشركات في البداية إلى النظر إليها بعين الريبة الآن. ذلك أن الأمريكيين والأجانب مازالوا يستخدمون تلك الشركات لحماية قواعدهم العسكرية، نحو 3 آلاف

منها تستعين بموظفين ينتمون إلى ما يعرف باسم دول «العيون الخمس» التي تتشارك في المعلومات المخابراتية (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، نيوزيلندا، وأستراليا) وحلف الناتو[1]. يقول جاك: «إنها الفوضى»، وذلك في معرض شرحه بأن القوانين الأفغانية المناهضة للشركات العسكرية الخاصة مطبقة بطريقة غير متساوية، مشيرا إلى أن هذا يرقى إلى الظلم، وأخبرني أنه «في أي دولة متحضرة، لا يُعتبر الناس مذنبين قبل المثول أمام محكمة. أما هنا فأنت مذنب، ويُقبض عليك أولا».

وبنبرة تنم عن الشعور بالأسف، قال جاك: «مع تغير اللوائح والقوانين هنا بنحوٍ مستمر، تصبح الحياة صعبة». واستذكر أنه في العام 2002، كانت هنالك وفرة من الذخيرة والبنادق، و«كان من السهل العمل». وتركز اهتمام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة آنذاك على مطاردة أسامة بن لادن وعناصر حركة طالبان، لذلك أمكن للشركات العسكرية الخاصة شراء الأسلحة بسهولة، و«تنفيذ مهمات عملها» من دون الحاجة إلى القلق حيال أي رقابة رسمية مزعجة. بيد أنه الآن، على حد قول جاك، حاولت الحكومة الأفغانية تفكيك الشركات العسكرية الخاصة الأجنبية واستبدالها بأخرى تُدار من قبل جهات محلية وقوة الحماية الأفغانية العامة التي تخضع لسيطرة الدولة (والتي حُلت في العام 2014 وصارت تابعة لوزارة الداخلية). قال إن هذه الجماعات كانت غير قادرة على أداء واجباتها بكفاءة، ولكن شركته كانت تخسر عقودا تجارية رُسيَّت على هذه الجماعات.

ومع ذلك، وفي العاصمة كابول، كانت شركة جاك لاتزال تدير أربعة مبانٍ لسفارات دول، فضلا على مقر الأمم المتحدة، وبضعة بنوك - وهو ما وصفه بـ «العمل الثابت». وتفادوا عمليات مرافقة القوافل، وهي مهمة محفوفة بالمخاطر تتطلب نقل سلع القوات الأجنبية عبر أراضٍ غالبا ما تكون ساحات للعداوات بين القبائل. قال جاك إنه من الممكن الدخول إلى مثل هذه المناطق فقط إذا ما سُلمت «أظرف بنية اللون» (رشا) - على حد قوله، «الدولار له مفعول السحر هنا». وبطبيعة الحال، لم يكن مسموحا للشركات الأجنبية بدفع رشا، فمن الناحية النظرية تمكن مقاضاة هذه الشركات في الوطن الأم. غير أن جاك اصطنع ابتسامة عندما سألته عما إذا كان أي من الشركات يفعل هذا.

ولم يستطع جاك أن يفهم السبب الذي جعل كثيرا من النشطاء في الغرب «مهووسين» بفرض قيود وقوانين أشد صرامة على الشركات العسكرية الخاصة. وتفاخر بالطريقة التي تقدم بها شركته خدماتها. وكانت لدى جاك عقلية غير سياسية - وإن كانت متعالية - فهو لم يُعر اهتماما بالاستغلال الذي يحدث في منطقة الحرب المخصخصة هذه، وبدلا من ذلك كان يَنظر إليها باعتبارها مهمة تتضمن اتخاذ بعض المخاطر. وعندما تحديتُه بسبب افتقاره إلى الفضول حيال مشكلات تتعلق بالتعاقد الخارجي لأعمال الأمن خلال نزاع ما، أجاب بأنه ما من شيء غير أخلاقي أصلا بشأن توفير خدمة آمنة في حينها. وكان أيضا متعجرفا للغاية في اعتقاده أن لديه القدرة على إنجاز العمل حيثما أراد.

ويعمل لدى شركة جاك ستة من الموظفين الدوليين، وعدد من جنود الجورخا، و1200 من الأفغان. وتحدث جاك بفخر عن توظيفه عديدا من الأفراد المحليين، قائلا إن عديدا من هؤلاء أُرسلوا إلى «مدرسة ليلية لتعلم مهارات الحاسوب لاستخدامها في مكتب شؤون الموارد البشرية وقسم التأشيرات في شركتنا». وقال إن ذلك كان إحدى الطرق التي يمكن أن تسهم بها شركة أجنبية في تقديم شيء ما ملموس إلى المجتمع الأفغاني. وأردف قائلا: «العاملون الشبان لديَّ من الرجال والنساء هم الأشخاص الذين يمكن أن يتولوا قيادة البلاد. وحزمة أجور هذا العدد من العاملين، وقوامه 1200 شخص، تطعم 12 ألفا في أسرهم. وما لم أوظفهم، فأين يمكن أن يعملوا؟».

وفي رده على فكرة أن السيادة الأفغانية تقوضت حين دخلت الشركات العسكرية الخاصة إلى سوق العمل، قال جاك: «الولايات المتحدة غير قادرة على إدارة إمبراطوريات». وأشار إلى أن واشنطن احتلت هذا البلد بطريقة سيئة للغاية إلى درجة أنه كان حتميا أن تدخل قوى خارجية إلى حلبة الصراع لجمع المال. فضلا على ذلك، كما ذكر جاك، كان من الأرخص بالنسبة إلى الدول في نهاية المطاف توظيف الشركات العسكرية الخاصة بدلا من «إرسال جنود لغزوها عسكريا». لأن الشركات العسكرية تعتني بتأمينها، ووفرت المركبات، وتولت شؤون الإدارة. وبالنسبة إلى أي شيء آخر تحتاج إلى شركة عسكرية خاصة، بعد وجودها في البلاد سنوات، استطاع جاك أن يفهم كيف يعمل النظام ومن الشخص الذي يتعين عليك

التواصل معه في كابول عند الحاجة إلى أشياء مثل الحصول على تصريح لتسجيل الأسلحة، وقال: «أنا حكومتي».

وواصل جاك سرد تبريراته قائلا: «أمريكا وبريطانيا، والقوات الأجنبية الأخرى، في كل من أفغانستان والعراق، ليست كبيرة بما يكفي لإعادة بناء أمم، إن ثمة حاجة إلى الشركات العسكرية الخاصة لملء هذا الفراغ، إذ توفر الحماية للمقاولين وتبني السجون والمدارس. فهي قد باتت الآن جزءا أساسيا من الحرب»[2] (واعترف بأنه كان من المرجح ألا يكون هذا هو الحال في أفغانستان لو أن الولايات المتحدة قد استخدمت عددا أكبر من القوات في البداية).

ليس أن جاك كان يرى أن لشركته مستقبلا طويل الأجل في أفغانستان، فهو يعتقد أنه حينما تغادر معظم القوات الغربية البلاد في نهاية المطاف، سوف يتبعهم ومعه أفراد طاقم العمل بشركته. «سنخفي بعض الأسلحة في الكهوف». هذا ما أخبرني به جاك بشكل غامض، مضيفا: «ولكنني لا أرى أي شركات عسكرية خاصة هنا حينها»[3]. وعلى رغم ذلك عملت شركته في عدة أماكن حول العالم، وتوقع اندلاع مزيد من الحروب في إيران، وشبه الجزيرة الكورية وأفريقيا. وقال: «إذا كنا نستطيع أن نجني أموالا، فسوف نشد الرحال إلى هناك».

ومن وجهة نظر جاك لم تكن هنالك سلبيات في عمل الشركات العسكرية الخاصة. فهذا عمل بكل معنى الكلمة «يوفر وظائف للأولاد الذين يتركون الجيش ويمكنهم الاستمرار في مهنتهم». واستفاض في الحديث عن كيف أن لديه مشاعر إيجابية تجاه هذا العمل، وقال: «المال ليس الحافز الوحيد بالنسبة إليّ، وكل ما هنالك هو أنني أريد أن تكون لدي وظيفة... فالبقاء في المنزل يصيبني بالملل. أشعر بأنني آمن. ليس لدي دور ذو علاقة بالعمليات، ولدينا نظام جيد للمعلومات الاستخباراتية في أنحاء البلاد. وهو نظام أفضل بالفعل من مثيله في الجيش البريطاني لأنه يأتي مباشرة من الأقاليم والأفغان المحليين، ونبلغ بدورنا الجيش البريطاني إن كانت المعلومات المخابراتية لها صلة بهم. نحن نتحدث مع [شركة الأمن البريطانية] «جي فور أس»، والتي تمرر المعلومات إلينا، والعكس صحيح. نحن جميعا زملاء، [نحن] تدربنا معا، وخضنا معارك معا عبر العالم على مر السنين. إننا نتنافس في الواقع على العقود فقط». الأمر يبدو أشبه بنادٍ مريح جدا للشركات العسكرية الخاصة.

وفي حديثه، أتى جاك على ذكر قضية لطالما سمعت عنها في أثناء إقامتي في هذا البلد، ألا وهي طفرة محتملة في مجال التعدين الأفغاني. وشرح ذلك بقوله «توجد موارد معدنية هائلة هنا»، مضيفا أنه «ما لم تُحَل مشكلة الفساد، فستكون الغلبة للجشع». وقال: «الشركات الغربية لن تأتي إلى هنا للاستثمار، ولكن الهند والصين بدأتا بالفعل في شراء أراضٍ ذات موارد، وهما تنتظران ريثما يتحسن الوضع الأمني». وقال إن شركات تعدين متعددة الجنسيات قد تواصلت مع شركته، بيد أن هذه الشركات «ستحتاج إلى تصريح ديبلوماسي للعمل بشكل قانوني هنا».

وبحلول العام 2014، راح وزراء أفغان يروجون لموارد البلاد باعتبارها أفضل سبيل لتحقيق الاستقرار والعائدات بعد مغادرة الأمريكيين. لقد اشترت «مجموعة شركات المعادن الصينية» The China Metallurgical Group Corporation (MCC)، حقوقا للتنقيب في منجم ضخم للنحاس في منطقة «مس عينك» بمحافظة لوكر في العام 2008، وبعد العثور على آثار بوذية نادرة وقديمة في المنطقة، قال الملاك الجدد إنهم سيستخرجون هذه الآثار أو يحطمونها. وفي الوقت الذي كنت أكتب فيه هذه السطور، لم تكن هناك أي أخبار حتى عن افتتاح المنجم، وذلك على رغم ما أعلنته الحكومة الأفغانية بأنها عززت الأمن حول هذا الموقع في العام 2014، في محاولة للتحفيز على بدء أعمال التعدين. المزاعم القائلة بتوفير 75 ألف وظيفة، إلى جانب تحقيق عائدات سنوية بقيمة ربع مليار دولار، يجب النظر إليها بعين الشك. في العام 2015، زرت مجتمعا محليا بالقرب من منجم «عينك» فوجدت كبار السن من سكان القرية غاضبين بسبب إخراجهم عنوة من بيوتهم، ليجدوا أنفسهم محاصرين بين سندان تأجج حركة طالبان ومطرقة تمرد الدولة الإسلامية في المنطقة، وكذلك جيش أفغاني مستعد للضغط على الزناد، يتقاضى أجورا مقابل دفاعه عن مصالح المنجم.

وقد اتهمت منظمة «مراقبة نزاهة أفغانستان» Integrity Watch Afghanistan جهاتٍ فاعلة محلية بأنها شحنت، بطريقة غير قانونية، ما قيمته مئات الملايين من الدولارات من المعادن، والنفط، والغاز سنويا إلى إيران وباكستان[4]. وقد روَّجت الحكومة الأفغانية لمواقع أخرى عبر أفغانستان بوصفها فرصا مثالية للمستثمرين الأجانب، بيد أن انعدام الأمن، وتفشي الفساد، والضرائب الهزيلة أو العائدات الضعيفة، أثارت انزعاج

القرويين الذين نقلوا بسبب المناجم القاحلة والعقود الفاشلة، واستمر عدم الاستقرار في إعاقة التقدم. وفي العام 2010، قدر علماء جيولوجيا أمريكيون أن البلاد ترقد على ثروات معدنية قيمتها على أقل تقدير تريليون دولار من الليثيوم والحديد والنحاس.

بعد قرابة ساعة ونصف الساعة، انتهى هذا الحوار الودي، المتدفق بسرعة. وبينما تبادلت وجاك عبارات الوداع، كان في وسعي سماع جنود الجورخا وهم يمارسون تدريباتهم في الخارج وسط المطر الخفيف. وقبل أن أهم بالمغادرة، نظرت إلى الخارج من نافذة جاك، أولا إلى الأفق حيث كانت تلوح سحب غائمة متوعدة، ثم تحولت ببصري إلى مجمعات المباني المتماثلة التي لا حصر لها من حولي والتي اصطفت على طول الطريق الرئيس. وكان واضحا أن عديدا من الشركات العسكرية الخاصة استفادت من الحرب. لم تكن هذه الشركات تريد للصراع أن ينتهي أبدا.

وقبل غزو أفغانستان بقيادة الولايات المتحدة، كانت حركة طالبان هي التي تحكم البلاد: كانت تنفذ أحكام الإعدام في أشخاص في ملاعب كرة القدم، وكان الاستماع للموسيقى محظورا بنحوٍ رسمي، كما مُنعت الفتيات من الذهاب إلى المدارس. وكان نظام طالبان همجيا، ولكنه لم يصل في همجيته إلى الحد الذي يمنعه من التفاوض مع شركة الطاقة الأمريكية «أونوكال» (Unocal) بشأن إدارة خط أنابيب تركمانستان - باكستان والذي يمر عبر البلاد؛ فقلما كان التطرف حجر عثرة أمام رأسمالية الكوارث. وبعد الغزو باتت أفغانستان هي المكان المثالي لازدهار اقتصاد الحرب. والواقع أن خط الأنابيب العابر لأفغانستان (والمعروف أيضا باسم خط تركمانستان - أفغانستان – باكستان - الهند، أو «تابي» TAPI)، والمقرر افتتاحه في العام 2018، كان القصد من إنشائه نقل الغازات من بحر قزوين في نطاق استمرارية حديثة لطريق الحرير.

وفرت أحداث الشرق الأوسط السابقة موادَّ مفيدةً لتوظيفها في دعاية الحرب فيما بعد هجمات 11 سبتمبر؛ فقد اضطلعت شركة العلاقات العامة الأمريكية «هيل + نولتون» Hill+Knowlton بتوظيف بعض تلك الأحداث من أجل الترويج للتصورات التي تخدم المصالح الأمريكية بقطع النظر عن قُرب هذه التصورات أو بُعدها عن الحقيقة الواقعة.

واستمر استخدام العاملين في حقل العلاقات العامة عندما أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش «الحرب على الإرهاب» في العام 2001. وصارت أعداد لا حصر لها من العاملين في شركة «هيل+نولتون» ضمن هيئة الموظفين لدى الحكومة للمساعدة في الترويج للحرب، ومبدئيا ضد حركة طالبان. وهكذا، تركت فيكتوريا كلارك Victoria Clarke، مديرة مكتب الشركة في واشنطن، وظيفتها بالشركة لتصبح المتحدثة الصحافية لوزير الدفاع دونالد رمسفيلد Donald Rumsfeld، حيث قادت مهمة إدراج الصحافيين وإلحاقهم بالوحدات العسكرية الأمريكية، وهو الأمر الذي ساعد في ضمان تغطية صديقة للجيش. وكان أحد أشد منتقدي هذه العملية هو الصحافي الراحل مايكل هاستينغس Michael Hastings، والذي تحدى فكرة العلاقة الوثيقة بين الصحافة والمؤسسة العسكرية في كتابه الصادر في العام 2011، بعنوان «المشغلون» The Operators[5]. كثير من الزملاء عابوا عليه جرأته على كشف فكرة عملية إلحاق الصحافيين بوحدات الجيش.

جيف رالي Jeff Raleigh، موظف آخر كان يعمل لدى «هيل+نولتون»، أصبح عضوا في مجموعة إعادة إعمار أفغانستان، وهو ساعد السفير الأمريكي في كابول على تشجيع الدعم العام للحكومة الأفغانية الفاسدة[6]. وعمل رالي لدى مجموعة ريندون Rendon Group، وهي شركة دفعت لها الحكومة الأمريكية عشرات الملايين من الدولارات للترويج لحملة دعائية للحرب في أفغانستان والعراق في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، وأيضا لإعداد «حملة معلوماتية لمكافحة المخدرات» في كابول. وحدث هذا على رغم ذلك القدر القليل من الاهتمام الذي أبدته الحكومة المركزية إزاء خبرة الحملة الدعائية لمكافحة المخدرات والتي قال مؤسس الشركة جون ريندون John Rendon إنه قد اكتسبها بينما كان يشغل منصبه باعتباره مسؤولا حكوميا في ولاية ماساشوستس[7]. وفي العام 2006، دُفعت أربعة ملايين دولار للشركة لإقناع الأفغان بعدم زراعة خشخاش الأفيون، وبالتالي الحيلولة دون دعم تجارة الهيروين العالمية. وقد مُنيت هذه الحملة بفشل ذريع[8].

ولم تكن «هيل+نولتون» سوى مثال واحد لشركة ركبت الموجة في عوالم الأعمال التجارية الكبيرة والحكومة العليا، وحين فعلت ذلك، استفادت ماليا من الحرب[9]. وثمة شركة أخرى هي «دين كورب» (DynCorp)، وهي إحدى الشركات التي

اعتمدت عليها الولايات المتحدة في إجراء التدريبات اللازمة لقواتها العسكرية عبر العالم. وتضمنت السيرة الذاتية لهذه الشركة توفيرَها الحراس الشخصيين لحماية الرئيس الهايتي جان برتراند أريستيد Jean-Bertrand Aristide إبان التسعينيات، وتقديم خدمات إلى القوات العسكرية الأمريكية في الصومال وكوسوفو وبوليفيا، والمساعدة في حملة التنظيف لما بعد إعصار كاترينا. ولكن الطلب على خدمات هذه الشركة شهد زيادة كبيرة بعد هجمات 11 سبتمبر، حين شرعت الحكومة الأمريكية في إبرام تعاقدات مع جهات خارجية للمساعدة في حربها على الإرهاب.

وقد أسندت وزارة الخارجية الأمريكية إلى شركة «دين كورب» عقودا تربو قيمتها على المليار دولار، لكي يضطلع «مستشارو الشرطة» بمهمة مساعدة الجهود الأمريكية في تعزيز قوات الأمن الأفغانية. بيد أن النتائج كانت مخيّبة للآمال على أقل تقدير. تفشت ادعاءات خطيرة حول الإهدار، وسوء الإدارة، والمغالاة في زيادة أسعار الخدمات، فضلا عن أن الفعالية والثقة بقوات الأمن الأفغانية ظلتا موضع شك. فقد وجد تقرير للأمم المتحدة في العام 2009 أن نصف قوات الشرطة الأفغانية على الأقل، والذين تلقوا تدريبات على أيدي الأمريكيين، كانوا فاسدين، في حين أشار إحصاء مثير للقلق بنحوٍ خاص إلى وجود عدد متزايد لما يسمى بهجمات «الأخضر على الأزرق»، والتي ثار خلالها المجندون الأفغان على مدربيهم(10). ومع ذلك، في العام 2012، وبعد سنوات من الفشل الدائم الذي مُنيت به «دين كورب» في أفغانستان، وبعد مضي أسبوع تقريبا على وصف المفتش العام الأمريكي الخاص لإعادة الإعمار بأن عمل الشركة في قاعدة الجيش في قندوز «غير مقبول»، استطاعت الشركة تأمين عقود بقيمة 72.8 مليون دولار لتدريب طيارين في القوات الجوية الأمريكية(11). وقدمت وزارة الخارجية الأمريكية ما يقرب من 4 مليارات دولار لدعم إعادة الإعمار في أفغانستان في الفترة من العام 2002 إلى العام 2013، كان نصيب «دين كورب» منها 2.7 مليار دولار(12).

وكان لشركة «دين كورب» حضور كبير في أفغانستان والعراق، حيث استحوذت على نسبة 96 في المائة من عائداتها السنوية البالغة 3 مليارات دولار من الحكومة الأمريكية. وحدث هذا على الرغم من إخفاق الشركة في تنفيذ أي آليات جادة بشأن التشاور مع السكان المحليين الذين كانوا يعملون لديها، واعتمدت، بدلا من ذلك،

على إقامة علاقات خاصة والتي ضمنت تقريبا استمرار المحسوبية والمحاباة[13]. لقد باتت الخصخصة راسخة للغاية في الدولتين اللتين سبقت الإشارة إليهما إلى درجة أن موضوع إعادة إسناد الخدمات العامة المتأثرة إلى مؤسسات عامة نادرا ما يُطرح حتى للمناقشة في دوائر الحكومات الغربية.

«جُلبت [دين كورب] في أثناء فترة الذروة التي شهدت براءتنا». هكذا قال أشرف غاني، الرئيس الحالي لأفغانستان، والذي شغل في السابق منصب وزير المالية ومستشار الرئيس السابق حامد كرزاي في العام 2012[14]. وقبل ذلك بعام، نَقل الصحافي تشالز غلاس Charles Glass من كابول أن دين كورب «كانت تدفع أقل أجور ووظفت أشخاصا لا تقبلهم شركات أخرى»[15]، وهو ما سمعته أنا أيضا في أثناء زيارتي.

لاعب آخر كان في ساحة اقتصاد الحرب هو شركة «كي بي آر» (KBR)، وهي فرع سابق لشركة هاليبيرتون Halliburton، والتي تولى إدارتها يوما ما ديك تشيني Dick Cheney، نائب الرئيس الأمريكي الأسبق. ومنذ بداية الحرب الأفغانية في العام 2001، كانت كي بي آر/ هاليبيرتون تفوز بعقود لإعداد قواعد عسكرية للقوات الأمريكية الآتية. وكانت الأرقام في ذاك الوقت مذهلة - فقد تلقت الشركات مئات الملايين من الدولارات لتوفير خدمات أساسية مثل الطعام، وغسل الملابس، وأعمال الصيانة بالقاعدة، وخدمات المهابط الجوية. وبحلول العام 2008، قالت «كي بي آر» إنها قدمت أكثر من 720 مليون وجبة طعام، وقطعت قوافلها من المركبات مسافة تزيد على 643 مليون كيلومتر في أثناء العمل، وعالجت 45 مليار لتر من الماء، كما أنتجت أكثر من 242 مليون طن من الثلج في الحرب على الإرهاب[16].

وهناك عديد من الشركات الأخرى التي قد وجدت موطئ قدم لها في طابور التعاقدات الخارجية ضمن هذا الصراع المسلح. ففي العام 2003، كتب المراسل العسكري لوزارة الدفاع الأمريكية خبرا دار حول ممثلي ثلاثة مقاولين يتحدثون عن كيف أنهم استوردوا خضراوات وفواكه إلى أفغانستان من ألمانيا، ومشروبات غازية من البحرين والسعودية، ولحوما من الولايات المتحدة. وقال أحد العاملين بالشركة: «كثير من الرجال الذين يعملون هنا كانوا يخدمون من قَبل في الجيش. لقد كنا هناك وفعلنا ذلك أيضا، لذا كان الأمر أشبه برد

الجميل من جانبنا. أتذكر ما الذي يمر به ويعانيه [الجنود]»[17]. الرسالة كانت واضحة: ما من نفقات يمكن ادخارها لتوفير وسائل الراحة المتاحة في الوطن، وأن المقاولين جمعوا ثروة خلال هذه العملية.

وفي أغلب الأحوال، كان عدد المقاولين يفوق مثيله من الجنود في أفغانستان، وهو اتجاه كان من المرجح أن يستمر سنوات مقبلة، كما كان الحال في العراق وفي خليج غوانتانامو. وفي الربع الأخير من العام 2012، كان هنالك ما يزيد على 109 آلاف من المقاولين في أفغانستان، وهو ضعف عدد القوات الأمريكية تقريبا[18]. كذلك في العام 2012، حصلت الشركة الأمريكية «ميشن إيسنشال بيرسونيل» Mission Essential Personnel على عقد بقيمة 2.3 مليار دولار لتوفير ما يربو على 8 آلاف مترجم في 200 قاعدة في أفغانستان[19]. كما حصل عدد لا حصر له من الشركات مثل شركة «إنترناشيونال ريليف آند ديفيلوبمنت»International Relief and Development (IRD)، وهي شركة مسيحية الإلهام، على ما يزيد على ملياري دولار من الدعم من «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» (USAID) في الفترة ما بين 2007 و2013. وعلى الرغم من ذلك، كان سجل هذه الشركة مفككا وغير منهجي[20]. لقد أوقفت الوكالة العمل مع الشركة في العام 2015، مشيرة إلى «سوء سلوك خطير» في أنشطتها.

في الوقت نفسه، حددت شركة «سوبريم فودسيرفس أيه جي» Supreme Foodservice AG، ومقرها سويسرا، أسعارا مرتفعة للغاية مقابل توفير الطعام والمياه للقوات الأمريكية. ومن ثم اتهمت وكالة الخدمات اللوجيستية الدفاعية التابعة للحكومة الأمريكية الشركة بالمغالاة في الفواتير بما يبلغ 757 مليون دولار. وفي أواخر العام 2014، اعترفت شركة «سوبريم» بأنها مذنبة عند مثولها أمام محكمة أمريكية وأقرت بأنها بالغت في فواتيرها المستحقة لدى الجيش الأمريكي نظير توريد الطعام والمياه له، ووافقت الشركة على دفع غرامة قدرها 389 مليون دولار، وهي غرامة تعد صغيرة جدا إذا ما قُورنت بمبلغ 8.8 مليار دولار يمثل إجمالي عقد أمّنته الشركة للفترة من العام 2005 إلى العام 2013.

هذا كله كان يحدث على الرغم من المشكلات التي صارت معروفة على نطاق عام وعلى مدى سنوات. فعلى سبيل المثال، كان يوجد في أفغانستان

ومسارح أمريكية أخرى للحرب، نظام من مستويين للتوظيف المخصخص: أحدهما كان يفيد الغربيين في حين كان الآخر يستغل السكان المحليين. ففي التحقيق الذي أجرته الصحافية سارة ستيلمان Sarah Stillman في العام 2011 عن هذا التوجه، كتبت عن:

> وجود جيش خفي... يتألف أساسا من أفراد من جنوب آسيا وأفريقيا [يعيشون] في الأغلب في مجمعات سكنية محاطة بأسلاك شائكة توجد داخل قواعد أمريكية، ويتناولون وجبات الطعام في قاعات هزيلة، ويستضيفون حفلات للرقص تُقدم فيها الأغاني الشعبية النيبالية الرومانسية وأغاني الكنيسة الأوغندية. عدد كبير من هؤلاء يوظفون عن طريق مقاولين فرعيين غير موثوق بهم والذين يمولون عن طريق دافعي الضرائب الأمريكيين ولكنهم يعملون غالبا خارج نطاق القانون[21].

كما كشف تحقيق صحافي لقناة «الجزيرة الأمريكية» في العام 2014، أن هذه المشكلة لاتزال قائمة، حيث باتت ممارسات الإساءة إلى العاملين «متفشية» داخل قواعد أمريكية في أفغانستان. بل إن شركة «إيكولوج إنترناشيونال» (Ecolog International) اتهمت بالاتجار في البشر[22].

وبطبيعة الحال، كانت العبارة الرسمية تتمثل في أن التعاقدات الخارجية قد شهدت نموا متسارعا بعد هجمات 2001 على نيويورك وواشنطن باعتبارها طريقة لجأت إليها إدارة بوش لمواصلة الحد من الإسراف المالي وزيادة الكفاءة. وفي اليوم السابق لوقوع هذه الهجمات ألقى وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد خطابا هيأ المشهد لما سيحدث، حيث بدأه قائلا: «الموضوع الذي نحن بصدده اليوم هو عدو يشكل تهديدا، وهو تهديد خطير، لأمن الولايات المتحدة الأمريكية». وتبين أن هذا لا علاقة له بالإرهاب، بل بـ«البيروقراطية في وزارة الدفاع (البنتاغون)». زعم رامسفيلد أن البنتاغون كانت تهدر 3 مليارات دولار سنويا على الأقل، وأن الرد المنطقي على هذا كان الخصخصة. وواصل رامسفيلد حديثه فقال: «عندما توجد صناعة برمتها تدير مستودعات بكفاءة، فلماذا نمتلك ونشغل العديد من تلك التي لدينا؟ وفي قواعدنا المنتشرة حول العالم، لماذا نجمع قمامتنا ونمسح أرضياتنا، بدلا من إبرام تعاقدات خارجية

لتقديم هذه الخدمات، كما يفعل كثير من الشركات؟»[23]. وتكشفت أحداث في اليوم التالي أعطت رامفسيلد عذرا مثاليا للإسراع في تنفيذ ومتابعة خطته، وهي الخطة المتمثلة في خصخصة عدة خدمات لدعم الحرب والتي أدت إلى تخفيضات ضخمة في الوظائف في وزارة الدفاع الأمريكية. إن إجراء خفض على نطاق واسع في الميزانية المتضخمة لوزارة الدفاع من شأنه أن يساهم، بلا شك، في إيجاد مجتمع أكثر إنصافا ونزاهة في حال إنفاق المال على خدمات عامة، غير أن التعاقد الخارجي للأعمال لم يفعل شيئا لمعالجة المشكلة.

إن الإرث المشترك لرامسفيلد وتشيني له تأثير عميق وطويل الأمد. إذ إن تفضيل شركات استفادت من الصراع كان الآن النهج الذي سلكته الولايات المتحدة لخوض حروبها. فقد شهدت الإطاحة بالرئيس الليبي معمر القذافي في العام 2012 انفجارا لاندفاع شركات مقاولات خاصة في خليط خطير، مع اعتماد وزارة الخارجية على شركة «بلو ماونتين غروب» Blue Mountain Group، وهي شركة بريطانية غير معروفة على نطاق واسع، لحماية مقر السفارة الأمريكية في بنغازي في العام 2012. واكتشفت وكالة «رويترز» للأنباء أن العاملين في هذه الشركة لم تكن لديهم خبرة في مجال الأمن، أو لديهم القليل من هذه الخبرة[24].

كانت واشنطن ترى على نحو متزايد أن الأمن الخاص القائم على التعاقد الخارجي للأعمال هو السبيل الذي يضمن حماية أصولها في الشرق الأوسط، وأفريقيا، وفيما وراء هاتين المنطقتين. وتكفّل مكتب الأمن الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية بحماية 275 سفارة وقنصلية، ووظف أكثر من 36 ألف شخص، منهم نسبة 90 في المائة من مقاولي القطاع الخاص، وفقا لتقرير نشرته في العام 2013 «مؤسسة أبحاث الكونغرس».

لم تكن تلك هي الطريقة التي يفكر بها الجمهوريون فقط. فالديموقراطيون مثل هيلاري كلينتون Hillary Clinton وجون كيري John Kerry قد حاججوا أيضا لمصلحة هذا النظام، وقالوا إنه أكثر فعالية. وأصابت عدوى هذا المرض نفسه الذراعين الرئيسين للسياسة الأمريكية. ونتيجة لذلك لم تظهر دعوات للمطالبة بقدر كاف من المحاسبة والمسؤولية، من قبيل آليات الرقابة لمتابعة مسار الأموال أو قياس الكفاءة، ومن ثم أُهدِرت مليارات الدولارات.

وكان هناك تأييد عالمي تقريبا للغزو الذي قادته الولايات المتحدة لأفغانستان بعد هجمات 11 سبتمبر (على الرغم من أن البعض في معسكر اليسار، وأنا واحد منهم، عارضوا الحرب لأنهم جادلوا بأن هدف أمريكا لم يكن خلق دولة ديموقراطية تحترم جميع مواطنيها، كما ادعت واشنطن، بل السعي إلى الانتقام). فنظام طالبان الذي كان قد استضاف تنظيم القاعدة وزعيمه أسامة بن لادن سرعان ما أُطيحَ به من قِبل «عملية الحرية الدائمة»، بيد أن العديد من كبار قادته لاذوا بالفرار إلى باكستان المجاورة، وحافظت الجماعة على سيطرتها على مساحات شاسعة من أفغانستان.

وأصبح هذا الصراع أطول حرب أدارتها أمريكا على الإطلاق. وفي العام 2014 سُحب الجزء الأكبر من القوات الغربية في أفغانستان، وذلك على رغم أن الرئيس باراك أوباما Barack Obama أبطل قرارا سابقا بشأن إجراء خفض واسع النطاق في أعداد القوات الأمريكية والمدربين العسكريين، وقرر استمرار مشاركة واشنطن في الحرب حتى العام 2015 وما بعده. وفي ديسمبر 2014 أغلق أوباما سجن باغرام، وهو موقع ممارسات التعذيب والاحتجاز غير محدد المدة من دون محاكمة، حيث نُقل السجناء إلى الحكومة الأفغانية.

بيد أن الاحتلال لم يكن قد انتهى. إن الحضور الكبير للمقاولين سوف يستمر سنوات مقبلة. فقد كشفت وثيقة سربتها في العام 2013 شركةُ المقاولات الأمريكية البارزة «سايك» (SAIC) خطةً شاملة في أفغانستان، أشارت إلى استخدام مئات من المقاولين الفرعيين، من بينهم شركة «لوكهيد مارتن» Lockheed Martin، وشركة «جنرال أتوميكس» General Atomics المصنعة لطائرات من دون طيار[25]. وكانت البعثة الديبلوماسية الأمريكية مرتبطة ارتباطا حميما بهذه القوى غير الخاضعة للمساءلة.

لقد أحدث الاحتلال الغربي لأفغانستان تغيرا عميقا في البلاد، وكان في معظمه تغيرا إلى الأسوأ. ففي مدينة قندهار اليوم نخبة أفغانية أَثْرت بفعل الاحتلال الأمريكي، وتتوجس خيفة من المستقبل. ذلك أن مولدات الطاقة التي لا يمكن الاعتماد عليها، والمدعومة بالديزل الممول أمريكيا، كانت مظهرا خارجيا عاما للاختلال[26].

الصورة الأكبر كانت تتمثل في أن حامد كرزاي قد نُصِّب رئيسا لأفغانستان في العام 2004 من خلال انتخابات غير ديموقراطية، ثم أُعيد انتخابه في تصويت صوري

زائف في العام 2009 مقوض بعمليات تزوير لأصوات الناخبين، وهو ما ثبت عبر أدلة ذائعة وواسعة الانتشار. وكان انتخاب المرشح الرئاسي البديل لكرزاي في العام 2014 عملية ملتوية أدت إلى حالة من عدم اليقين، على الرغم من انتصار الزعيم المؤيد لأمريكا، أشرف غاني، والذي رتبت له الولايات المتحدة.

ولم يحدث فورا تمرد ضد القوات الغربية نظرا إلى أن العديد من الأفغان، وعلى رغم معارضتهم للاحتلال الأجنبي، أبدوا ترحيبهم في بادئ الأمر بسقوط حركة طالبان. ولكن في العام 2003 شرع مقاتلون في شن هجمات ضد كابول وعناصر «قوة المساعدة الأمنية الدولية» (إيساف) (ISAF) التي يديرها حلف الناتو. وقُتل عشرات الآلاف من المدنيين الأفغان في غضون العقد الماضي - وبدأت الأمم المتحدة فقط في نشر تقديراتها بشأن الضحايا في العام 2009، وبحلول العام 2014 كان الرقم الإجمالي للقتلى والجرحى قد وصل إلى 47 ألفا على الأقل. ووفق الأمم المتحدة كان 2014 هو أكثر الأعوام دموية على الإطلاق، حيث ارتفعت أعداد الضحايا من القتلى والمصابين بأكثر من 10500 شخص. فضلا عن ذلك فإن أكثر من 3350 من الجنود الأجانب، من بينهم 2200 جندي أمريكي على الأقل، قد لقوا حتفهم من جراء هذا الصراع. وأفادت تقديرات بحدوث وفيات وصلت إلى الآلاف بين المقاولين الأمريكيين منذ العام 2001، على الرغم من أنه لم يُبلَغ عن العديد من هذه الوفيات. في العام 2011 أُعلن مقتلُ 430 على الأقل من العاملين التابعين لشركات مقاولات أمريكية في أفغانستان[27].

وبصورة مروعة كشف تقرير للحكومة الأمريكية بعنوان «شركة وورلورد» WARLORD, INC، في العام 2010، أن عددا كبيرا من المقاولين الذين يتقاضون أموالا من أمريكا، كانوا في الحقيقة يساعدون التمرد الذي حاربه الغرب، وذلك عن طريق دفع أموال إلى شركات أمنية يسيطر عليها أمراء حرب محليون مقابل توفير الحماية لشحنات البضائع التي تحتاج إليها قوات «إيساف». وأدى هذا إلى تمكين «أمراء الحرب بتزويدهم بالمال، والشرعية، وإعطائهم مسوغا لوجود جيوشهم الخاصة»[28]. وفي العام 2009 قدّر مسؤولون أمريكيون في كابول أن نسبة 10 في المائة على الأقل من ميزانية الخدمات اللوجيستية لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) كانت تُستخدم لسداد مديونيات مستحقة للمتمردين[29]. وفي العام 2012 أصدرت «اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان» تقريرا من 800 صفحة بعنوان «رسم

خريطة للصراع في أفغانستان منذ العام 1978»، وثّق لعشرات الممارسات الوحشية والفظائع التي قد حدثت في البلاد في العقود الماضية، والتي ارتكب معظمَها أمراءُ الحرب أنفسهم المدعومون من الغرب اليوم[30].

إن أفضل تقرير لهذا الاتفاق الخسيس ظهر في ذلك الكتاب الرائع الذي كتبه الصحافي أناند جوبال Anand Gopal في العام 2014 بعنوان «No Good Men Among the Living» (لا رجال صالحين بين الأحياء). ففي هذا الكتاب يروي جوبال الطرق التي لا تحصى والتي استخدمتها واشنطن بعد 11 سبتمبر وكذلك الأفغان للقتال في معارك محلية، والقضاء على أعداء في حين خلق أعداء جدد، وضمان انبعاث حركة طالبان المهزومة وعودة الروح إليها. ويكتب جوبال: «صارت الدولة متورطة في الجريمة، وتحولت إلى واحدة من أكثر الدول فسادا في العالم، فاسدة تماما مثل أمراء الحرب الذين سعت إلى تطويقهم وإجهاضهم».

وكانت أفغانستان عرضة للأمن المخصخص من بداية حرب ما بعد 11 سبتمبر. كانت الدولة صفحة بيضاء في الحقيقة، يمكن رسم مجتمع جديد عليها لمجرد إفادة الحدود الأدنى لهامش الربح للشركات التي روجت نفسها باعتبارها ضرورية لمجهود الحرب. ولم تُضِع مثل هذه الشركات الكثير من الوقت لتحقيق ذلك.

ولكن هذه العملية لها جذور تاريخية أعمق. فقد أسفرت نهاية الحرب الباردة عن انفجار في العمالة المسرّحة التي تبحث عن فرص عمل، وهو الانفجار الذي أدى إلى نمو الشركات العسكرية الخاصة بسرعة. وقال العقيد تيم سبايسر Tim Spicer، مؤسس «أيجيس لخدمات الدفاع» (Aegis Defence Services)، إن الشركات العسكرية الخاصة في السنوات التي تلت سقوط الاتحاد السوفييتي قد «سدت الفجوة»، حيث كانت الحكومات مترددة في المشاركة[31].

ثم وقعت هجمات 11 سبتمبر، ورأت أمريكا أن ثمة فرصة سانحة لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط عبر استخدام قوة ساحقة. وكان ذلك بمنزلة منجم ذهب للشركات العسكرية الخاصة. وفي كتابه المؤثر «محاربو الشركات» (Corporate Warriors)، يقول بي دبليو سنجر P. W. Singer:

«الحرب لم تعد مسألة تتعلق بشكل حصري بجنود يقاتلون دفاعا عن قضايا سياسية لدولتهم. بدلا من ذلك، وكما كان الحال في كثير من الأحيان في الماضي،

صارت الحرب مسألة متعددة الجوانب، تتضمن رجالا ونساء، من داخل وخارج المؤسسة العسكرية العامة، يقاتلون من أجل مجموعة متنوعة من القضايا - السياسية، والاقتصادية، والدينية، والاجتماعية، والثقافية - وهي قضايا لا تمت في الغالب بصلة إلى الدولة»[32].

كما أن جيمس دي روش James Des Roches، وهو مسؤول بوزارة الدفاع الأمريكية، لم يصطنع الكلمات أيضا في حديثه عن عالم الشركات العسكرية الخاصة حينما قال: «الحرب على الإرهاب هي العمل الخاص بالتوظيف الكامل لهؤلاء الرجال... الكثير من الأشخاص قالوا: هيا بنا نركب قطار الكسب السهل!»[33].

هذه هي البيئة، فضلا عن الحد الأدنى من التدقيق والتحقق من جانب وسائل الإعلام والمعرفة العامة المحدودة عن الشركات العسكرية الخاصة، التي سمحت لهذا الجانب من رأسمالية الكوارث بالازدهار في مناطق الحرب الأمريكية في السنوات الماضية. وما ضاعف من هذا الوضع هو حقيقة أن الأنظمة القانونية العالمية المتعلقة بالأمن الخاص كانت محدودة وغامضة. ففي العام 2000 أخبر معلق في مجتمع الشركات العسكرية الخاصة سنجر أن أي شخص مَثُل أمام المحكمة بموجب قوانين جنيف يستحق «الإعدام رميا بالرصاص هو ومحاميه بجانبه»، وكان يشير بذلك إلى حقيقة أن القوانين كانت ضعيفة إلى الحد الذي جعل من السهل التحايل عليها[34]. الشركات الأمنية كانت تتمركز غالبا في الدول الغربية، بيد أن عملياتها حدثت في أرجاء العالم، ولهذا أُبرِمت العقود في سلطات قضائية لا تعد ولا تحصى.

وكان العمل خارج نطاق السيطرة الفعالة للدولة هو الهدف الأمثل لهذه الشركات. ولم يكن جمع الثروة حكرا على الشركات العسكرية الخاصة وحدها. لنأخذ مثالا على ذلك شركات الطيران الخاصة التي تنقل بهدوءٍ قوات الجيش، وعناصر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، والقوات الاستخباراتية الأخرى إلى داخل وخارج أفغانستان وحول العالم. إذ قدّمت شركات مثل «وورلد إيرلاينز» (World Airlines)، و«إيفرجرين إيفييشن» (Evergreen Aviation)، و«تيبر إيفييشن»(Tepper Aviation) خدمات لتلبية احتياجات الترحيل السري التي لا نهاية لها لدى الحكومة الأمريكية[35].

وتحدث سنجر بوضوح عن بيئة ما بعد 11 سبتمبر باعتبارها «الطريقة المتراخية والعشوائية والتي قد أمكن للحكومات من خلالها خصخصة خدماتها العسكرية في العقد الماضي. الحقيقة البسيطة أن في استطاعة المرء الاستعانة بمصادر وتعاقدات خارجية لا تعني دائما أنه يتعين عليه فعل ذلك»[36]. وربما كان الجانب الأروع في عمليات التعاقدات الخارجية الأخيرة الخاصة بالحرب هو أن العديد من تقارير الحكومة الأمريكية قد وجدت أن هذه الممارسة متهورة وغير مسؤولة، ومع ذلك فإن هذا الأمر لم يكن له أي تأثير على منح عقود هائلة للمستغلين المتربحين. فقد أصدرت «لجنة التعاقدات في زمن الحرب»، التي تضم ممثلين عن الحزبين الجمهوري والديموقراطي، تقريرا في العام 2011، أفاد بأن ما تتراوح قيمته بين 31 و61 مليار دولار من مشروعات البنتاغون في العراق وأفغانستان لم تحقق شيئا بسبب الاحتيال وإهدار المال. وفي العام نفسه خَلُص «مركز النزاهة العامة» إلى أن نظام عدم المزايدة على العقود المتبع في البنتاغون قد تضخم من 50 مليار دولار في العام 2003 إلى 140 مليار دولار في العام 2011[37].

وفور تقلده مهام منصبه في العام 2009 أعلن الرئيس باراك أوباما أنه سيخوض حربا ضد الإنفاق المتضخم في البنتاغون قائلا:

«في العام الماضي عكف مكتب المحاسبة الحكومي (GAO) على فحص 95 من مشروعات الدفاع الرئيسة، ووجد تجاوزات في التكلفة بلغت قيمتها 295 مليار دولار. دعوني أكرر: 295 مليار دولار من الإنفاق المسرف. وهذا الإسراف في الإنفاق له مصادر متعددة. فهو يأتي من الاستثمارات في تقنيات غير مؤكدة. وهو يأتي من الافتقار إلى الرقابة، كما يأتي من نظام عدم المزايدة على العقود غير القابل للتسويغ، الذي يسمح باستغلال النفوذ والذي قد كلف دافعي الضرائب الأمريكيين مليارات الدولارات. سنوقف التعاقدات الخارجية لخدمات يجب أن تؤديها الحكومة، ونُحدث انفتاحا في عملية التعاقد أمام الشركات الصغيرة. سننهي عدم المزايدة على العقود لكونه غير ضروري ويزيد من التكلفة التي يتحمل دفع فاتورتها الشعب الأمريكي. كما سنعزز الرقابة لتحقيق أقصى قدر من الشفافية والمحاسبة»[38].

هذا كلام فارغ لأن تشالز تيفر Charles Tiefer، عضو «لجنة التعاقدات في زمن الحرب»، قال في لقاء بثه برنامج «الديموقراطية الآن» Democracy Now

في العام 2011، إن العديد من المشروعات الأمريكية في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى، مثل خدمات الطعام والتشييد، لم يُنتهَ منها قط، أو أن العمل فيها كان رديئا. وقال أيضا إن البنتاغون أرست عقودا على شركة فرعية تابعة لشركة «بلاك ووتر» المثيرة للجدل من دون أن تدرك هذا الأمر، وأن لوبي الشركات الذي يضم أعضاء من الكونغرس كان السبب الرئيس وراء عدم كبح جماح رأسمالية الكوارث[39]. كما وجد تقرير أصدره في العام 2015 المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (SIGAR) أن شركة «بلاك ووتر/أكاديمي» (Blackwater/Academi) كانت ثاني أكبر المتلقين للأموال من البنتاغون إبان الفترة من 2002 إلى 2014 مقابل برنامجها لتقديم تدريبات لقوات الأمن الأفغانية. أما شركة الصناعات الدفاعية «نورثروب جرومان» (Northrop Grumman) فكانت أكبر المتلقين لهذه الأموال. وقد حصلت كلتا الشركتين على مئات الملايين من الدولارات.

***

كانت رحلتي بالطائرة إلى كابول طريقة مذهلة لدخولي إلى البلاد محفوفا بالمناظر الطبيعية الخلابة. معظم الفترة الزمنية المخصصة للرحلة انطلاقا من دبي مضى وأنا جالس فوق السحاب مباشرة، لكن قبل عشرين دقيقة من هبوط الطائرة، ظهرت سلسلة جبال الهندوكوش، وشق الطيار طريقه بحذر شديد وهو يقود الطائرة بين هذه الجبال ونهر كابول. كانت الثلوج تغطي القمم الجبلية غير المأهولة، والتي بدت كأنها تلامس تقريبا قاع الطائرة. وبينما اقتربت العاصمة رأيت قرى صغيرة بُنيت بيوتها من الطمي والتي ميزت المشهد الطبيعي.

ولكن على الأرض في أفغانستان وجدتُ أمة دمرها احتلال وحشي، ومقاومة شرسة من حركة طالبان، وعدد وفير من شركات تجمع ثروة وسط البؤس والمعاناة. وبدا واضحا لي على الفور أن البلاد قد عانت أهوال مجزرة استثنائية، بفعل قوى خارجية مختلفة، وأن الألم كان متبادلا. وُصفت أفغانستان بأنها «مقبرة الإمبراطوريات» لسبب معقول، وهو أنه ما من أمة قد نجحت في أي وقت في احتلالها أو السيطرة عليها تماما. وحين زرت منطقة المقابر البريطانية في كابول، رأيت مدافن لا حصر لها، وهي شاهدة على العديد من المحاولات البريطانية لترويض المكان بداية من القرن التاسع عشر فصاعدا. كما أن هذا المكان الهادئ والمعتنى به جيدا به لافتات تتضمن

تفاصيل الوفيات من بين قوات حلف الناتو وقوة المساعدة الدولية (إيساف) منذ العام 2001، بما في ذلك وفيات جنود من ألمانيا وإسبانيا وهولندا.

إحدى هذه المحاولات الفاشلة للإمبريالية البريطانية، بين العامين 1839 و1842، جرى وصفها وصفا تصويريا في كتاب رائع صدر في العام 2013 لمؤلفه وليام دالريمبل William Dalrymple بعنوان «عودة ملك» (Return of a King). ففي هذا الكتاب روى دالريمبل وقائع الحرب بين شركة الهند الشرقية البريطانية وأفغانستان، وما أسفرت عنه من شبه دمار كامل للقوات الغازية. وظلت هذه الحرب واحدة من أسوأ الهزائم في العصر الفيكتوري. ومن ثم فإن صداها في العصر الحديث كان يكشف الغطرسة الإمبريالية نفسها ضد قوات محلية عرضتها بريطانيا في القرن التاسع عشر، واستمرت في القرن الحادي والعشرين. ولم يتغير شيء.

إن عقم كل هذه الصراعات الماضية قد تكشف لي: فقد جاءت عدة دول إلى هنا وفي جعبتها ما يفترض أنها أهداف نبيلة، فقط لتجد أن هذه الدولة عصية على الاحتلال. إن أقوى أمم هذا العالم في القرن الماضي قد مُنيت كلها بالهزيمة هنا، ومع ذلك مازالت تواصل العودة إليها. وما كان يدعو إلى الشعور بالأسى هو التفكير في أن قوى كبرى أخرى ستحذو حتما حذو الولايات المتحدة في العقود المقبلة. إذ كانت الصين هي القوة العالمية الجديدة الصاعدة التي عقدت العزم على ممارسة نفوذها على كابول، فشرعت في تدريب ديبلوماسيين أفغان، وفتحت خط اتصال مع حركة طالبان، وشاركت واشنطن مخاوفها حيال مقاتلين باكستانيين وآخرين من اليوغور[40]. وتعهدت بكين التي لم يوجد لديها حتى جندي واحد في البلاد بتقديم مليارات الدولارات إلى أفغانستان في صورة مساعدات لدعم اقتصادها.

وقد كانت هناك أيضا تكاليف اجتماعية رهيبة. فغالبا ما سمعت في الميدان أن استخدام المخدرات المنتشر قد ازداد سوءا بشكل تدريجي منذ الغزو الأمريكي في العام 2001. إن الأفغان قد دأبوا على استخدام الأفيون لأغراض طبية على مدى قرون، بيد أنه منذ الغزو السوفييتي للبلاد في العام 1979 صار إنتاج الأفيون مصدرا رئيسا من مصادر الدخل لأمراء الحرب الذين يقاتلون المحتلين للبلاد على اختلاف دولهم. وحتى حركة طالبان قد استفادت من تجارة الأفيون، فيما عدا الحظر القصير الذي فرضته عليه في العام 2000. واليوم باتت تجارة الأفيون واسعة الانتشار

وموجودة في كل مكان عبر البلاد، بلا أي جهود جادة من قِبل القوات الأجنبية أو كابول لاستئصالها من جذورها.

وقد أفادت تقارير بأن عدة آلاف من الجنود الأمريكيين كانوا يتعاطون المخدرات في أفغانستان، بما في ذلك استخدام الهيروين والأفيون والاتجار فيهما، وهو ما لا يختلف عن تفشي مشكلة المخدرات إبان حرب فيتنام، لكن الأفغان هم من كانوا يعانون أساسا من جراء ذلك[41]. كان من المستحيل العثور على أرقام دقيقة، غير أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة زعم أن نسبة 8 في المائة على الأقل من السكان ممن تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عاما أدمنوا تعاطي الأفيون، مع وجود القليل من البرامج الحكومية التي تستهدف المساعدة في معالجة هذا الوباء[42]. وتمثل هذه النسبة نحو مليون مستخدم من مجموع سكان أفغانستان البالغ 35 مليون نسمة. وتشكل النساء والأطفال ما يرقى إلى 40 في المائة من نسبة المدمنين.

إن الحرب التي قادتها قوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) هي التي شجعت على انتعاش تجارة المخدرات[43]. ومن ثم ازدهر اقتصاد المخدرات في أفغانستان، ولم يتدهور إلا بعد أن غادر معظم القوات الغربية البلاد في العام 2014. والواقع أن ما يصل إلى 90 في المائة من الهيروين في العالم يأتي أصلا من هناك، كما أن عددا لا حصر له من الحملات الأمريكية والبريطانية لمكافحة المخدرات التي بدأت منذ العام 2001 قد أخفقت في تقليص هذه التجارة. وأخبر أحد مزارعي خشخاش الأفيون في إقليم تارين كوت صحيفة «نيويورك تايمز» في العام 2012 أن هذه التجارة تستحق تحمل المخاطرة، وقال: «نبات الخشخاش جيد دائما، يمكنك بيعه في أي وقت. إنه مثل الذهب»[44].

والحقيقة أن المخدرات كانت جانبا رئيسا في اقتصاد الحرب الذي فرضته الآثار المدمرة للاحتلال الغربي. ففي العام 2014 بثت الإذاعة الوطنية العامة National Public Radio تقريرا حول مدينة هرات الأفغانية أشار إلى أن بها أكثر من 70 ألف مدمن، من بينهم طفل في الرابعة من عمره. كما وجد المكتب الأمريكي المعني بالمخدرات والجريمة(*) أنه في العام 2014 وصلت زراعة خشخاش نبات الأفيون

(*) يبدو أن المقصود هو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تماشيا مع ما هو مذكور سابقا، حيث لا وجود للمكتب المذكور في متن النص الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو على الأرجح نتيجة خطأ مطبعي. [المترجم].

المخدر إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، على الرغم من المحاولات العقيمة التي استمرت سنوات للحد منها. خضعت واشنطن ومسؤولون أفغان، بعد العام 2001، مستفيدين ماليا من تجارة المخدرات. وفي تعليقه على ذلك كتب توماس شفايش Thomas Schweich، وهو مسؤول أمريكي كبير في مكافحة المخدرات في أفغانستان في الفترة من العام 2006 إلى العام 2008، قائلا: «فساد المخدرات وصل إلى القمة في الحكومة الأفغانية»[45].

قررت أن أرى مدى الأزمة بنفسي من خلال زيارة «بول سوخته»، وهي منطقة تقع في العاصمة كابول بها كثافة سكانية عالية، وتتناثر فيها القمامة، واشتهرت بسمعتها السيئة في تعاطي المخدرات. وكانت الطريقة الوحيدة الآمنة نسبيا لهذه الزيارة هي أن يرافقني شرطي مسلح. وهكذا في يوم زيارتي لهذه المنطقة اقترب مدبر شؤوني، ويُدعى زبير، من حفنة من رجال الشرطة الشبان الجالسين على كراسي معدنية موضوعة بشكل مرتب في صفوف وسط الغبار بالقرب من دوار. ولم يعرض زبير على هؤلاء رشوة مباشرة، بل قال إننا في حاجة إلى مساعدة شخص ما للسير أسفل جسر سيئ السمعة، وكان مبلغ 20 دولارا هو السعر المطلوب للحصول على مرافقة «دليل» لنا، وهو مصطلح آخر مرادف لكلمة الرشوة.

شرطي ودود في أوائل العشرينيات من عمره، كان يحمل بندقية AK-47 ويرتدي قناعا لحماية وجهه من الغبار، أخذنا بلطف إلى أسفل جسر شيدته حديثا الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). وقال زبير: «هذا الجسر هو الأفضل في كابول»[46]. كانت الرائحة عفنة، وكان نهر كابول يتدفق في مكان قريب، وكانت هناك أكياس بلاستيكية ملقاة في كل مكان. ومن المعروف أن مئات من المدمنين يتجمعون في هذا المكان، لكنه يقع جزئيا تحت الماء، وكان به عدد قليل نسبيا من متعاطي المخدرات. وتجمّع خمسة عشر رجلا معا وهم يغطون أنفسهم بالشالات بينما كانوا يدخنون الهيروين. غير أن عددا قليلا منهم تفرقوا بمجرد وصولنا، وبدوا متخوفين من الكاميرا الخاصة بي ومن رؤية الشرطي معنا. كان حضور هذا الشرطي المسلح يحقق الغرض المطلوب.

كان هذا المشهد مؤسفا حقا. فالزجاجات الفارغة الملقاة بعد استعمالها، والملابس الممزقة، والأطعمة العفنة كانت ترقد أسفل الجسر. وكان الرجال في حالة

غيبوبة جماعية، وبدت أعينهم محتقنة بالدم، وهم يربضون وسط القاذورات للحصول على جرعة من المخدرات. أحد الرجال، ولديه لحية بنية كثيفة في منطقة الذقن، قال إنه قد فقد وظيفته وأُلقي به بعد ذلك في أحد السجون في إيران، حيث أصبح مدمنا للهيروين، فهناك كثير من الأفغان صاروا مدمنين في باكستان وإيران المجاورتين لأفغانستان، ثم عادوا إلى وطنهم، وهو ما أدى إلى تضخم هائل في عدد مستخدمي المخدرات من السكان المحليين. ولم يحاول الشرطي، على رغم أنه محاط بالكثير من الاستخدام غير القانوني للمخدرات، إلقاء القبض على أحد منهم.

في وقت لاحق غادرنا كابول واتجهنا بالسيارة صوب الشرق على طول طريق متعرج باتجاه مدينتي جلال آباد وساروبي، حيث استبدلنا بتلوث العاصمة هواء منعشا ونقيا في أنحاء الريف، لكي نرى نباتات الأفيون على مقربة منا. ورأيت عددا لا يحصى من حقول الخشخاش التي بقيت كما هي من دون أن تعبث بها قوات أفغانية أو أجنبية. وقد أقامت قوات أمن محلية نقاط تفتيش بجانب دبابات سوفييتية صدئة مغطاة بزخارف وكتابات جرافيتية ملونة. وما كدنا نمر عبر نقاط التفتيش هذه حتى لوح لنا رجال الأمن بأيديهم وبادرونا بابتساماتهم. وسرعان ما أفسحت الجبال الضيقة المجال لظهور امتداد أوسع، والذي تضمن بعض أكثر المشاهد الطبيعية الخلابة إذهالا مما رأيت. وكانت حقول الخشخاش الخضراء الوفيرة، والبحيرات تتخللها القرى التي بُنيت بيوتها من الطمي، والنصب التذكارية ذات الأعلام الملونة التي شيدت لتخليد ذكرى مقاتلين سقطوا في المعارك التي خاضوها ضد القوات السوفييتية أو عناصر طالبان. كما رأيت صخورا مطلية باللون الأبيض تشير إلى المناطق التي قد طُهِّرت من الألغام الأرضية. مرت بجانبنا شاحنات على الطريق محملة عن آخرها وهي تنقل عائلات بأكملها من منطقة من مناطق البلاد إلى أخرى، وكان بعض هؤلاء من البدو الرحل الذين اعتادوا التنقل مع تغير فصول السنة.

تناولت ومعي زبير وجبة الغداء، وكانت عبارة عن سمك طازج، في فندق صغير عتيق آيل للسقوط، وكان جاثما بشكل غير مستقر فوق أحد الأودية. كان الطاهي شابا وكان، بمساعدة اثنين من أبناء عمه يصغرانه سنا، يكسب قوت يومه له ولأسرته من بيع السمك الذي اعتاد صيده في بحيرة تبعد بضعة كيلومترات عن الفندق. وقد

اعتادت حركة طالبان على ترويع سكان هذه المنطقة، ولكنها اليوم تنعم بوهم الهدوء، حيث يمكن رؤية السحب وهي تطفو بهدوء في السماء، في حين يمكن فقط سماع أزيز الطائرات المروحية لحلف الناتو من بعيد.

***

في كابول حرصتُ في البداية على عدم التحدث مع أي من مسؤولي حلف الناتو أو الحكومة الأفغانية، لأنني عرفت أنهم سيعرضون القدر القليل من المعلومات الجديرة بالاهتمام، بالإضافة إلى كون هذه المعلومات جزءا من حملة دورية للعلاقات العامة. غير أنني قررت في النهاية أن لدي الرغبة في أن أسمع مباشرة السبب الذي دفع أصحاب السلطة لأن يحدُّوا من نفوذ الشركات العسكرية الخاصة في أفغانستان، ولذا رتبت لإجراء مقابلة مع مسؤول كبير في وزارة الداخلية.

وصلت إلى مبنى الوزارة سيرا على الأقدام نظرا إلى أن معظم السيارات مُنعت من طريق الدخول المؤدي إلى المبنى بسبب حدوث هجمات انتحارية وتفجيرات بصورة متكررة. وما كدتُ أعرف هذا الأمر حتى توترت أعصابي بينما كنت أنتظر ومعي زبير عند أول نقطة تفتيش للزائرين، في حين بادر مسؤولو أمن أفغانيون مسلحون بالتحدث إلى رؤسائهم عبر أجهزة اللاسلكي لتأكيد حضورنا. طال وقت انتظارنا، وحاولت البقاء هادئا. ولم أرَ من حولنا أي غربيين آخرين. وبعد انقضاء نحو خمس عشرة دقيقة، سمح لنا رجال الأمن بالمرور، حيث جرى تفتيش حقيبة الظهر التي كنت أحملها كما فُتِّشتُ بدقة بحثا عن أي سلاح. وما كدنا نصل إلى نقطة التفتيش التالية حتى تكررت العملية نفسها.

وكان انتحاريٌّ قد اخترق الحواجز الأمنية وقتل ستة من رجال الشرطة بالقرب من مبنى وزارة الداخلية في أبريل من العام 2014، وأصبح الغربيون أهدافا مباشرة من قِبل حركة طالبان والمقاتلين اعتبارا من العام 2013. وكان أبرز هذه الاعتداءات المميتة ذلك الذي وقع في مطعم لبناني شهير في كابول في يناير 2014 وأمطر فيه مسلحون من طالبان مَن كانوا يتناولون الغداء وابلا من الأعيرة النارية، وهو ما أسفر عن مقتل واحد وعشرين شخصا. إذ كان الهجوم على الأجانب ضمن الخطة الرئيسة لطالبان، وكما صرح متحدث لمجلة «رولينغ ستون» (Rolling Stone) في أغسطس 2014، قائلا: «إنهم جزء من خطتنا وسوف نستهدفهم ونقتلهم»[47].

وصلنا أخيرا إلى المبنى الرئيس لوزارة الداخلية، حيث طلب مني أحد الحراس أن أشغل كاميرتي التصوير والفيديو اللتين بحوزتي للتأكد من خلوهما من أي مواد متفجرة. وفي داخل المبنى، كان الجو العام فوضويا، وأظهرتُ بطاقتي الصحافية لحارس آخر، بينما كان عدد لا حصر له من الرجال المسلحين يهمون بالدخول إلى المبنى والخروج منه. وفي السابق، كان متمردون قد اخترقوا الدفاعات الخارجية للوزارة، وبلغوا هذه النقطة لإشاعة الفوضى، لذلك بدت الإجراءات الأمنية ضربا من الوهم نوعا ما.

بعد ذلك، اندفعنا عبر بابين مبطنين كبيرين وصعدنا عدة طوابق من السلم. وكان يجلس في منطقة النزول، بين كل طابقين، رجل مسلح يحمل سلاحا كبيرا. وابتسمت لأحد هؤلاء الحراس ونحن نمر أمامهم، لكنه لم يرد على مجاملتي. وبعدئذ، انتظرنا في غرفة بينما انهمك أحد موظفي الوزارة في طبع وتدبيس مستندات، وعرض التلفزيون قناة «تولو» (TOLO) الإخبارية المؤيدة للولايات المتحدة، والتي أطلقها أسترالي من أصل أفغاني ومولها جزئيا روبرت ميردوخ. وأخيرا سمح لنا بالدخول للبدء في إجراء المقابلة الصحافية.

كان صديق صديقي Sediq Sediqqi هو «المتحدث ومدير الاتصال/ العلاقات العامة» في وزارة الداخلية، وهو قد بقي في المنصب نفسه في العام 2015. وكان صديقي حليق الذقن ويرتدي بذلة رمادية أنيقة. وتحدث الرجل الإنجليزية بطلاقة، ولكنه كان أكثر طلاقة حين يتحدث إلى صحافي زائر. وقال لي إن الحكومة كانت ملتزمة باستئصال شأفة الشركات الأمنية الخاصة في البلاد. وأضاف: «قبل سنوات، كنا في حاجة إليها قبل إنشاء القوات الأفغانية وتعزيزها، ولكن لم تعد ثمة حاجة إليها الآن»، ومع وجود 350 ألفا من قوات الأمن الأفغانية، زعم صديقي أن البلاد ستقف قريبا على قدميها، ولن تكون في حاجة إلى شركات لا تخضع للمساءلة لإدارة البلاد. ولم يُبدِ صديقي تخوفا من انهيار الجيش الوطني، كما حدث في العراق في العام 2014 ضد جماعة «داعش» الإرهابية. وقال أيضا إن نظام كرزاي قد قرر إزالة الشركات العسكرية الخاصة، لأنه «قد تلقى معلومات» تفيد بأنها «تسبب مشكلات» مع السكان المحليين، ولم تساعد الدولة على النمو.

ما لم يناقشه صديقي هو أن هذه الشركات كان يديرها أقارب حميد كرزاي نفسه، ومن بينهم أشقاؤه. إن أحد أشقاء الرئيس الأفغاني السابق، وهو أحمد والي كرزاي الذي قُتِل في قندهار في العام 2011، كان أحد أمراء الحرب سيئي السمعة ممن تاجروا في المخدرات. ألمحت وثائق سربها موقع «ويكيليكس» (Wikileaks)، في العام 2010، إلى أن أحد أنشطته الرنيسة كانت تتمثل في السيطرة على الشاحنات التي تمر عبر الطريق الرئيس الرقم 1، وهو الطريق الدائري القومي لأفغانستان، وذلك من خلال المطالبة بالرشا.

وأبدى صديقي قلقه حيال المسلك المزعزع للاستقرار الذي يتبعه المقاتلون ممن وجدوا مأوى لهم في باكستان، بمن في ذلك عناصر طالبان، الذين شنوا هجمات على أفغانستان من هناك. وبدا أنه لم يكن متفائلا البتة بأن يتغير ذلك في المستقبل القريب. كما اعترف بوجود مشكلات بشأن حقوق الإنسان والفساد في بلاده، على الرغم من اعتقاده أن هذه المشكلات تُعالَج ببطء[48]. ولكن عندما سألته عما إذا كان فكر في مغادرة كابول قبل أن تنسحب منها جميع القوات الغربية، وجدت أنه لم يتنصل من الرد، وراح يعرض دفاعا قويا عن مستقبل أكثر إشراقا لأفغانستان. ولم أصدق كلامه هذا لأنه، شأن كثير من الأفغان الذين يشكلون صفوة المجتمع، لا بد من أنه حرص على حيازة جواز سفر ثان، قد يضطر إلى استخدامه عند انسحاب القوات الغربية.

أردت أيضا سماع وجهة النظر الرسمية عن الاحتلال الغربي للبلاد، لذلك زرت مبنى آخر في كابول للتحدث إلى «أم». أشرف حيدري الذي كان يشغل منصب نائب مساعد مستشار أفغانستان للأمن القومي وكبير مستشاري السياسة والرقابة للرئيس حامد كرزاي (انتقل إلى الهند - فيما بعد - حيث عمل نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الأفغانية). ودرس حيدري، وهو شخص دمث الخلق، في جامعة جورج تاون في واشنطن، ثم عمل مدة سبع سنوات في مقر السفارة الأفغانية بالعاصمة الأمريكية. وحين التقيته كان يرتدي بذلة غربية، وكان شعره الأسود أملس ومسرَّحا إلى الخلف.

وأعطاني حيدري الخط النمطي عن مجموعة متنوعة من القضايا، وقال إن الشركات العسكرية الخاصة كانت تمثل مشكلة، وإن الحكومة كانت تحاول التخلص من هذه الشركات، وأراد أن أعرف أنه «يقدِّر الدعم الأسترالي ومشاركة

قوات أسترالية في الحرب» (على الرغم من أنه تمنى أن تعامل كانبيرا لاجئي القوارب الأفغان بطريقة أفضل)، كما أخبرني أنه قد أمكن «تحقيق تقدم كبير في أفغانستان منذ العام 2001، لأنه لم تكن هناك دولة حقيقية حين بدأت الحرب بعد 11 سبتمبر». كما كان مهتما بنحوٍ خاص بالإشارة إلى أن وجود القوات الغربية في البلاد سيكون مطلوبا، بقدر ما، في المستقبل المنظور[49]. وقال أيضا إن المشاركة العسكرية الغربية المستمرة إلى الآن كانت ضرورية لأن «الإرهابيين» مازالوا موجودين في البلاد، ولا بد من دحرهم «حتى إذا كان أسامة بن لادن ميتا».

حاولت عدة مرات مقارعة الحجة بالحجة بشأن ما أدلى به من بيانات، ولكن من دون جدوى؛ فهو كان على دراية جيدة بحيل وألاعيب وسائل الإعلام، وكان يعرف كذلك أن العمل يجري في أفغانستان على قدم وساق، وأن الفساد مازال موجودا، ولكنه أصر على أن الأمة تسير على الطريق الصحيح. كما رفض الاعتراف بأي من مزاعم الفساد الرئيسة التي كانت قد ظهرت ضد أعضاء أسرة كرزاي.

وربما كان الجزء الأصعب من هذه المقابلة، على أي حال، عندما أكد حيدري أن الغارات الليلية التي قادتها الولايات المتحدة - وهي تكتيك لمكافحة التمرد أدى ببساطة إلى إيجاد مزيد من الأعداء من خلال اعتقال أو قتل «مقاتلين» مشتبه فيهم في منتصف الليل... - كانت غارات «فعالة»[50]. واعترف فترةً وجيزة بأن المخاوف إزاء اقتحام القوات الأمريكية منازلَ السكان الأفغان من المحتمل أن تقنع الناس بأن الأمريكيين كانوا «محتلين، وليسوا محرِّرين» (إذ إن كثيرين كانوا يعتقدون بالفعل أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تكون غير ذلك، وحتى رايان سي. كروكر Ryan C. Crocker، السفير الأمريكي السابق لدى أفغانستان والعراق، جادل بأن واشنطن لا يمكن لها إلا أن تكون غريبة على أرض أجنبية)[51].

بيد أنه ليس ثمة ما يدعو إلى القلق، على حد قول حيدري، لأن هناك قواعد جديدة من شأنها السماح لأفغانستان بقيادة الغارات الليلية، وبالتالي معالجة هذه المشكلات؛ فقد أمكن استعادة السيادة، كما زعم، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة مازالت تمارس هذه الأفعال. علاوة على ذلك، فإن غياب المساءلة القانونية عن الجرائم الأمريكية في البلاد، منذ العام 2001، ومن بينها عمليات التعذيب، من الممكن أن يتغير، خصوصا بعد إعلان المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، في العام

2014، أنه يتعين محاسبة الجنود الأمريكيين على تصرفاتهم. وهذا الأمر بدا بديهيا وواضحا، غير أن واشنطن رفضت الاعتراف باختصاص المحكمة الجنائية في الفصل في هذه المسألة(52).

وكان من السهل العثور - في أفغانستان - على مدافعين عن الاحتلال مثل حيدري، ومشاركين راضين في العملية التي تقودها واشنطن؛ فمن دون هؤلاء كان هذا المشروع سيكون مصيره الفشل الذريع منذ البداية. وبدلا من ذلك كنا وجدنا أن عملية سياسية زائفة قد استمرت ما يزيد على عشر سنوات، وهي عملية أدت إلى تسليح وتمكين أمراء الحرب أنفسهم الذين وصفهم الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش بأنهم «أشرار».

أما المحطة الثانية في زيارتي فكانت الجامعة الأمريكية في أفغانستان، وهي غير ربحية ويديرها القطاع الخاص، وافتُتحت في العام 2006، وتقع خلف أسوار خرسانية عالية، وجدران مقاومة للانفجار. وهذه الجامعة التي يخيم عليها الهدوء، بدت كأنها تبعد ملايين الأميال عن الفوضى التي اجتاحت البلاد. وقد أتيت إلى هنا لكي أتحدث إلى مؤيد طليق اللسان لحامد كرزاي، ولأسمع لماذا، بالنسبة إليه، كان الرئيس السابق ورؤيته للعالم هما اللعبة الوحيدة الجديرة بالاهتمام في المدينة. تلقى داوود مورادیان تعليمه في بريطانيا، ولكنه عاد إلى عاصمة موطنه لتدريس العلوم السياسية في جامعتها بإلحاح من كرزاي الذي كان قد قابله قبل بضع سنوات. وكان مورادیان قد شغل منصب كبير مستشاري وزير خارجية أفغانستان، وهو يتولى الآن منصب مدير المعهد الأفغاني للدراسات الإستراتيجية. ودارت وقائع المحادثة بيننا على العشب الأخضر لأرض الجامعة، حيث يختلط الرجال والنساء بحرية، على الرغم من أن جميع النساء كن يرتدين الحجاب.

وبعد أن مكث عدة سنوات في الغرب، بدا مورادیان مؤيدا بنحو عام للوجود الأمريكي في بلاده، وفي جوانب عدة كان الوجه المثالي للولايات المتحدة هناك لأنه كان أفغانيا، ومعتادا ارتداءَ الملابس الحديثة، كما كان يتحدث بنحو إيجابي عن الحاجة إلى استمرار المساعدة الغربية. ومع ذلك قال مورادیان إن أمريكا أخطأت في عدم فهمها أفغانستان، على الرغم من اعتقاده أنه كانت لديها «نوايا سليمة» في تقديم العون للبلاد، كما أنحى باللائمة على واشنطن بسبب تمكينها أمراء الحرب

المحليين. لم تكن لديه سوى بضع كلمات سيئة قالها عن كرزاي وحكمه، رافضا المزاعم المستمرة عن الفساد (أخبرني بعدما فرغنا من المقابلة أن «مسؤوليته تحتم عليه عدم الاستخفاف بأفغانستان والتقليل من شأنها حين تكون في حاجة إلى كثير من المساعدة»).

وكان مورادیان أكثر صراحة عندما سألته عن وجود الشركات العسكرية الخاصة وشركات جمع المعلومات في أفغانستان. وقال إنه حين يصبح «حافز الربح هدفا أسمى»، ستكون هناك حتما نتائج سلبية. وألقى باللوم على أشخاص في واشنطن لأنهم سمحوا لهذا النظام بالازدهار بعد أحداث 11 سبتمبر، قائلا إن الشركات التي استفادت منه يجب ألا تعمل في أفغانستان. ومرة أخرى، رفض بإصرارٍ لوم كرزاي أو أقاربه على هذا الاتجاه.

كما سألتُ مورادیان عما إذا كان يرى أن ثمة مستقبلا له في أفغانستان في حال استيلاء طالبان على السلطة مجددا، فأجاب بنحوٍ غير مباشر بأن لديه اعتقادا بأن الناس «لن يقبلوا ذلك أبدا، وأن من الضروري للشركاء الغربيين مواصلة دعم الدولة وتدريب جيشها وتمويله»؛ فإذا لم يفعل هؤلاء ذلك، كما يعتقد، ستندلع حرب إقليمية تجتاح العديد من الأمم.

مثل هذه المخاوف إزاء ما سيحدث في أفغانستان بعد أن تغادر الولايات المتحدة البلاد في نهاية المطاف ظلت همًّا مشتركا بين النخبة الحضرية في البلاد، والتي عادت بعد سقوط نظام طالبان في العام 2001 وساعدت في زيادة سكان كابول من 1.2 مليون نسمة إلى أكثر من خمسة ملايين نسمة في غضون اثنتي عشرة سنة؛ فهؤلاء الذين يعيشون حاليا في ظل مناخ آمن نسبيا وراء أسوار أمنية عالية سيكونون أكبر الخاسرين عندما يتلاشى هذا الفيض من السخاء المدعوم من الولايات المتحدة؛ فالعديد من هؤلاء كانوا يمتلكون بيوتا ثانية في إمارة دبي[53].

وكان من الصعب أخذ التفاؤل الهزيل الذي أبداه مورادیان حيال مستقبل البلاد على محمل الجد تماما، وتساءلت في نفسي عن عدد الأفغان الذين يشاطرونه رغبته في الاحتفاظ بوجود غربي هنا إلى أجل غير مسمى. وحتى وقت قريب من أكتوبر 2012، كتب مقالا في مجلة السياسة الخارجية الأمريكية «فورين بوليسي» (Foreign Policy)، جاء فيه أنه «مازال في استطاعة الولايات المتحدة والأفغان تحقيق الانتصار

معا»[54]. الانتصار بماذا، بالضبط؟ ففكرة رفض استقلال حقيقي بدت تماما بالنسبة إليّ مثل السير في الطريق الخطأ لفطام أمة خانعة وذليلة من حلمة الثدي الغربية. مثل هذه النزعة الاتكالية إزاء الغرب استمرت ما يربو على عشر سنوات، اعتمدت خلالها أفغانستان على مئات الملايين من الدولارات المعبأة في الحقائب وأكياس التسوق، والتي أعطتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي إيه) لحكومة كرزاي. ولكن هذا المال اشترى النفوذ، وتعمقت جذور الفساد[55]. وكان الرئيس الحالي أشرف غاني قد تعهد في أواخر العام 2014 بمحاربة الفساد مادام الغرب يواصل تقديم الدعم المالي والعسكري، ولكنه اعترف في العام 2015 بأن «المعونة الأمريكية لن تساعد اقتصادنا وبنيتنا التحتية»، معترفا بالحاجة إلى صناعات محلية.

من جانبها، جعلت واشنطن مساندة حربها أمرا مستحيلا بنحو متزايد؛ ففي العام 2015، وبعد سنوات من عرض تفاصيل تبين كيف أُنفقت دولارات دافع الضرائب الأمريكي في البلاد، 65 مليار دولار على الأقل، على الجيش والشرطة وحدهما، أعلنت إدارة أوباما أن هذه المعلومات «سرية»، ورفضت حتى تقديم تفسير بشأن التكلفة التي خصصت لتعليم القوات الأفغانية كيفية القراءة والكتابة؛ إذ كانت الدواعي الأمنية هي السبب الذي يستشهد به بنحو مزعج، على الرغم من إلغاء القرار بعد تفجر غضب شعبي عارم[56].

ومع ذلك، اتفقتُ - من أعماق قلبي - مع تفكير مورادیان بالنسبة إلى الأمن الخاص الذي قارنه بالعلقة التي تتغذى على الحرب، وهو «الجانب المظلم للعولمة». وفي أثناء زيارتي، سمعت الغضب الذي عبر عنه - بنحوٍ صريح - السكان المحليون الذين عانوا الواقع المميت للأمن المخصخص.

وفي إحدى المناسبات، كنت متكئا على وسائد ملونة في غرفة هادئة تقع فوق مطعم في وسط كابول، فتجاذبتُ أطراف الحديث مع رجلين أفغانيين في الثلاثينيات من العمر، وكانا كلاهما من إقليم وارداك. حكى لي الرجلان قصصا عن عناصر من الأمن الأفغاني يمارسون أعمال البلطجة، وكانوا يثيرون الفوضى في المناطق التي يقيمان بها، في الماضي وإلى اليوم[57].

من بين الذين التقيتُهم أيضا، خلال زيارتي، الصحافي الأفغاني حبيب الرحمن، وهو صاحب لحية طويلة، وكان يرتدي زيا تقليديا: سروالا وقميصا لونهما أزرق

فاتح. كما التقيت شخصا يُدعى فهيم، وهو مهندس عاطل عن العمل، كانت لديه أيضا لحية طويلة ويرتدي سترة ذات لون أخضر جيشي. وقال الرجلان إنهما قبل انتقالهما إلى كابول، واجها تهديدات، ليست فقط من حركة طالبان والقوات الأمريكية - إذ كانت الغارات الجوية الليلية شيئا مألوفا، وغالبا ما كانت تؤدي إلى قتل رجال أبرياء من قريتيهما، أو أَسْرهم أو احتجازهم عدة أشهر من دون توجيه اتهامات إليهم، وقبل إطلاق سراحهم - بل واجها أيضا تهديدات من شركات الأمن الخاصة. وأخبرني فهيم بأن وظيفة هذه الشركات كانت تتمثل في حراسة قوافل المركبات، غير أنها دأبت على إنشاء ما يسمى بمحيطات خارجية أمنية حول أفراد الجيش، ولدى قيامها بهذه العملية، كانت تشتبك غالبا في معارك تتبادل فيها إطلاق النار مع مقاتلي طالبان. وقال إن مدنيين أبرياء كانوا يُعتَقلون بصورة منتظمة في أثناء التراشق بالنيران؛ فشركة «إدارة مخاطر الوطن» (Watan Risk Management)، وهي شركة بارزة في هذا المجال من العمل، كانت على ما يبدو سيئة السمعة بنحو خاص[58].

وقال فهيم إن ابن عمه، وهو صاحب متجر، قد أُردي قتيلا بإطلاق النار عليه على يد حارس أمني خاص قبل بضع سنوات، وذلك لمجرد وجوده في المكان الخطأ، وفي الوقت الخطأ. واعترفت الشركة التي كان يعمل لديها الحارس بالخطأ، وعرضت تعويضا قدره 20 ألف دولار، ولكن فهيم قال إن الأسرة مازالت في انتظار صرف مبلغ التعويض، مشيرا إلى أن زوجة القتيل وأطفاله يعانون بشدة الآن متاعب مالية على الرغم من مساعدة الأسرة. وأردف فهيم أن عمليات القتل هذه من جانب الشركات العسكرية الخاصة كانت شيئا روتينيا عبر البلاد؛ ما أدى إلى تأجيج المقاومة ضد قوات الاحتلال الأجنبية التي استخدمت تلك الشركات. وفي كتابه الذي يحمل عنوان «لا رجال صالحين بين الأحياء»، قال الصحافي أناند غوبال إنه في العام 2013 كان يوجد ما بين 60 ألفا و80 ألفا من موظفي الشركات الأمنية الخاصة الذين يعمل الجزء الأكبر منهم لدى أمراء الحرب الأفغان. وكانت توجد أيضا عشرات الآلاف من رجال الميليشيات الخاصة الذين توظفهم الحكومة الأفغانية. وأشار تقرير أصدرته منظمة «هيومان رايتس ووتش»، في العام 2015، إلى ارتكاب مسؤولين أفغان مدعومين من الغرب أعمال قتل واختطاف واغتصاب في مختلف أنحاء البلاد.

ومع إحضار الشاي الذي تبعه وعاء كبير من اللحم وصحن من الخبز والطماطم والبصل والخيار، واصل فهيم وحبيب الرحمن الحديث بذهن صاف عن الموقف في بلديهما، من دون اللجوء إلى مقارنة مُبالغ فيها. وأكد فهيم مجددا وجهة نظره بأن الشركات العسكرية الخاصة «لم تجلب معها سوى البؤس والعنف». وبدا من الواضح أيضا أن الحقيقة القائلة إن الرجال الذين يخدمون في الجيش الأفغاني كانوا يتقاضون أجورا أقل بكثير من نظرائهم في الشركات العسكرية الخاصة، أدت إلى ازدياد الشعور بالاستياء.

ولم يصدق أي من الرجلين، في أي وقت، ما تعهد به كرزاي بشأن حل هذه الشركات تماما، وأكدا أنها كانت تخضع لسيطرة أشخاص «أقوياء» على صلة وثيقة بالحكومة. وقال لي حبيب الرحمن: «إن هؤلاء سيخسرون كثيرا إذا أغلقت هذه الشركات أبوابها». ولكن فهيم كان يعتقد أيضا أن الشركات العسكرية الخاصة التي «لا يواجه موظفوها العدالة أبدا لقتل وتشويه المدنيين، لن تصبح ضرورية منذ العام 2014؛ لأنه لن توجد أي قوافل في حاجة إلى الحماية، حيث ستكون الولايات المتحدة قد غادرت البلاد». هذا لم يحدث قط. وفي نبرة تنم عن الصدق، قال فهيم - بعد ذلك - إنه لم يكن قلقا بالمرة إزاء انسحاب القوات الغربية، لأن حركة طالبان التي توقَّع أن تستولي على الحكم «من المأمول أن تجلب بعض الاستقرار والسلام إلى البلاد، كما حدث قبل الغزو في العام 2001».

وجهة نظر فهيم الأخيرة هذه من المرجح ألا يشاركه فيها كثير من النساء في أفغانستان؛ ذلك أن الشريحة النسائية من السكان الأفغان تحملت كثيرا من القيود الصارمة تحت حكم طالبان[59]. وقد تباطأت وتيرة التغيير منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة. ولكن جوانب تحسن قد حدثت بالنسبة إلى النساء، وعلى نحو خاص في بعض مناطق كابول؛ ففي أثناء جولتنا بالسيارة حول المدينة، رأيت متاجر تبيع جميع أنواع الملابس النسائية، بما في ذلك ملابس على النمط الغربي، كما شاهدت فتيات يرتدين الحجاب الأبيض، بدلا من البرقع، وهن يمشين إلى المدرسة. ولكن ومثلما ذكرت ذلك تفصيليا وبانتظام «هيومان رايتس ووتش»، فإن الأغلبية العظمى من النساء الأفغانيات لايزلن غارقات في مستنقع القمع حين يتعلق الأمر بالتعليم، وتنظيم النسل، وحرية الحركة، والعدالة[60].

سنحت لي الفرصة لإثارة بعض هذه القضايا حين زرت ضاحية في كابول كانت تعج بمجمعات سكنية خرسانية مُشيَّدة على الطراز السوفييتي. وكانت المباني مفعمة بالحيوية المستمدة من ألوان قليلة ازدانت بها، فيما عدا الملابس المغسولة المعلقة على أحبال النوافذ، ورؤية الأطفال وهم يلعبون حول مداخلها. تخيلتُ المباني التي هي بلا روح قد بقيت من دون تغيير إلى حد كبير في العقود التي مرت منذ أن شيدها الروس. قرعتُ باب شقة ملطخا بكتابات غرافيتية ففتحته امرأة ترتدي حجابا أسود.

هذه المرأة، وهي عضو في البرلمان الأفغاني تدعى سيما خوجياني، وتتحدر من إقليم ننكرهار، أبدت ترحيبها بمجيئي، فبادرتُ إلى خلع حذائي للدخول إلى الشقة التي لم يكن يحرسها أي من رجال الأمن. كانت أرضية المدخل المؤدي إلى الصالة من الخرسانة، وشعرت ببرودة تحت قدمي. قادتني مضيفتي إلى غرفة معيشة صغيرة كانت بها أرائك خضراء وقليل من صور لأطفال معلقة على الجدران التي بدا طلاؤها مقشرا، كما كانت الغرفة شديدة الرطوبة ومضاءة بمصباح وحيد يتدلى من السقف. وكانت توجد أيضا امرأتان أخريان ظلتا صامتتين معظم الوقت في أثناء الحوار الذي أعقب ذلك.

وعلى الرغم من أنها كانت قلقة حيال ما سيحدث عند مغادرة الجزء الأكبر من القوات الأجنبية بلادَها، لم تؤيد خوجياني الوجود المستمر لهذه القوات في أفغانستان[61]. ولكنها كانت براغماتية إزاء الشركات العسكرية الخاصة، وأخبرتني أنها وفرت وظائف للعديد من الرجال الأفغان، وأن هذا بدوره ساعد زوجات هؤلاء الرجال، وبناتهم، وشقيقاتهم. وكانت على دراية بممارسات انتهاك حقوق الإنسان التي ارتكبتها هذه الشركات، غير أنها أكدت أنه «في دولة فقيرة مثل أفغانستان، فإن فرص العمل ضرورية».

البراغماتية لدى خوجياني كانت عميقة؛ إذ كان يتعين عليها أن تتوخى الحذر البالغ إزاء ما تقول، لأن إبداء أي تعليق يمكن تفسيره على أنه بمنزلة انتقاد للشركات العسكرية الخاصة، أو لأمراء حربهم، أو مؤيديهم السياسيين قد يكون سببا في قتلها... الأمر بهذه البساطة.

وفي معرض الحديث عن المشكلات التي تواجه نساء أفغانستان، قالت خوجياني إن لدى الرجال الأفغان ميلا إلى النظر إلى هؤلاء النسوة باعتبارهن في حاجة إلى الحماية والاحترام. وقالت: «إنهم يبدون ردة فعلهم في حال إساءة معاملة النساء أو

عدم احترامهن». بيد أنها لم تكن متخوفة من شرح واقع الحياة الذي تعيشه المرأة، حتى إن كانت نائبة في البرلمان، فقالت: «أن تكون امرأةً في أفغانستان لأمر صعب. في الغالب لا أستطيع أن أتكلم في البرلمان لأنني امرأة. أنا لا أحصل على الحماية الملائمة لأنني امرأة. ولدي خوف على مستقبل البلاد لأنني امرأة». وفي نهاية الفترة الرئاسية لكرزاي، قالت خوجياني إن أحد «أعظم موروثاته» كان السماح للمرأة بالتحدث على نحو علني. وتابعت بقولها: «نحن هنا، وفي وسعنا قول ما نريد، ويمكننا قوله له. ما إذا كان يفعل ما نطلبه هو شيء آخر، ولكنه يستمع إلينا».

انتقل حديثنا بعد ذلك إلى تنمية صناعة التعدين في أفغانستان، وهي الصناعة التي كانت خوجياني معنية بها؛ فهي كانت زارت أستراليا بدعوة من الحكومة في كانبيرا، حيث توقعت رؤية كيف «تمكنتم من إدارة الثروة المعدنية بنحو جيد»[62]. وسألتُ خوجياني عما إذا كانت على دراية باستغلال الموارد في دول فقيرة أخرى (كنت أفكر في بابوا غينيا الجديدة وهايتي)، من قبل شركات متعددة الجنسيات ومسؤولين فاسدين لم يكن لديهم اهتمام بالتخطيط لاستدامة طويلة الأجل. وأجابت بقولها إن العقود التي وُقعت حتى الآن في أفغانستان كان الهدف منها هو حماية مواردها، وإن السكان المحليين سيجنون الفوائد.

والحقيقة أن لدى أفغانستان احتياطيات هائلة من الموارد المعدنية غير المستغلة. وقد كشف النقاب عن ذلك في العام 2011 موقع المستثمر الإلكتروني «ماني مورنينغ» (Money Morning) (يعرض فقط الأخبار التي يمكن الاستفادة منها)؛ فقد جاء في تقرير لهذا الموقع: «فكر في أستراليا، وكندا، وأمريكا اللاتينية. فهي باهتة بالمقارنة مع منجم الذهب الذي تجلس عليه أفغانستان»[63]. بل إن الجمعية الجيولوجية الأمريكية أكدت التوقعات بشأن هذه الثروة، عن طريق رسم خريطة للموارد المعدنية في البلاد في العام 2010، وقالت إن الدولة لديها ما قيمته تريليونات الدولارات من الموارد الطبيعية. ومنذ ذلك الحين، والاندفاع للمطالبة بحصة في هذه الموارد لايزال مستمرا، ويجري على قدم وساق. ومن ثم، فإن الشركات الأجنبية التي لا تعد ولا تحصى، والتي كافحت حتى الآن لتأمين مناطق غنية بالمعادن، أبدت ترحيبها بالقوانين الجديدة، التي وافق عليها مجلس الوزراء الأفغاني في العام 2013، حتى يمكن مساعدتها في القيام بذلك.

وقد انضمت دول أخرى إلى نوبة التغذية المحمومة هذه؛ فالصين كانت ضخت استثمارات ضخمة في مناجم أفغانية، في حين أن إيران أنفقت أيضا أموالا طائلة في البلاد في سعيها إلى بسط نفوذها من خلال مشروعات المساعدة[64]. وأعلنت بريطانيا تمويلا بقيمة عشرة ملايين جنيه إسترليني لدعم وزارة المناجم الأفغانية عندما استضاف رئيس الوزراء، ديفيد كاميرون David Cameron، مستثمري ومقاولي التعدين في بريطانيا في مارس 2013. كثير من الأفراد رنوا بأبصارهم نحو المستقبل أيضا؛ ففي العام 2012 انضم زلماي خليل زاد، وهو سفير سابق للولايات المتحدة في أفغانستان، إلى مجلس إدارة «تيثيس بتروليوم» Tethys Petroleum، وهي شركة مكرسة لاستغلال النفط والغاز في آسيا الوسطى.

وكان قليل من السياسيين الغربيين يحثون على توخي أي قدر من الحذر في هذه البيئة، غير أن واحدة ممن فعلوا ذلك كانت السيناتور لي ريانون Lee Rhiannon، وهي تنتمي إلى «حزب الخضر الأسترالي» Australian Greens، والتي قالت في العام 2012 إن الحكومة الأسترالية يجب ألا تحدد أولويات لأموال المعونة من أجل «انفتاح أفغانستان أمام مصالح التعدين الخارجية». وأضافت أن «أفغانستان لديها قدرة قليلة للتفاوض حول أفضل صفقة للمصالح المحلية»[65]. وأعجبتني روح الشجاعة التي تتحلى بها خوجياني؛ ففي دولة مارست مثل هذه الكراهية الصارخة ضد النساء، لا بد من وجود شجاعة كافية للوقوف علنا والمطالبة بأشياء أفضل لجميع المواطنين، بمن فيهم النساء.

في ذلك المساء، التقيت مريم كوفي، وهي عضو آخر من النساء في البرلمان الأفغاني، وهي من إقليم تخار. مكتبها في بيتها مزود بكاميرات مراقبة أمنية، ويقف أمام البيت حراس مسلحون. في أثناء المقابلة، لم يتوقف رنين هواتفها المحمولة الثلاثة، وقالت إن الناخبين من الضاحية التي تقطن فيها يحتاجون دائما إلى النصيحة والمساعدة. وقد نجت من محاولة غير ناجحة لاغتيالها في كابول في العام 2014. وعززت كوفي ما علمتُه من خوجياني؛ فهي، مثل زميلتها في البرلمان، لا تجرؤ على توجيه سهام النقد الصريح إلى الشركات العسكرية الخاصة، مستندةً في ذلك إلى العامل الإيجابي المتمثل في أنها توفر وظائف للرجال الأفغان، وهو ما يساعدهم على أن يعولوا أسرهم ماليا. كما اعترفت بترددها في أن تقول جهارا أمورا تتعلق بهذه

الشركات، لاسيما تلك التي تربطها علاقة بالأسر ذات النفوذ القوي، لأنها لو فعلت ذلك، لكانت واجهت تهديدات أكثر من المعتاد. وقالت لي كوفي: «أواجه تهديدات حادة كامرأة نائبة في البرلمان، ولكنني أحاول أن أفعل الخير في إقليمي لإعادة تأهيل مقاتلي طالبان السابقين [بمساعدتهم في إيجاد] طرق سلمية لكسب أقواتهم والابتعاد عن استخدام السلاح».

وبعد أن فرغنا من المقابلة، أظهرت لي عدد اليوم من الصحيفة المحلية. رأيت صورتها التي نُشرت مع مقالة تتحدث عنها، والتي جاء فيها أنها واحدة من أكثر النساء تأثيرا في البلاد، ما يجعل التهديدات ضدها أكثر بروزا ووضوحا.

وفي كابول يمكن مشاهدة بالون هيدروجين كبير وهو قابع على نحو ينم عن الإهمال داخل مجمع مبان، والذي كانت الولايات المتحدة أهدت الحكومة الأفغانية إياه لرصد أنشطة المتمردين. وكان هذا البالون يُشاهَد في الغالب وهو يحلق في السماء فوق المدينة، حيث ذكرت تقارير إعلامية أنه كان نافعا في القبض على مقاتلين إثر هجوم شنوه، فهو عين في السماء. ولكن بالنسبة إلى الاستعانة بمصادر خارجية في البلاد، لم تكن هنالك حدود، فحتى جمع المعلومات المخابراتية قد جرت خصخصته.

«إنهم إما يختلقون وإما يبالغون عن التهديدات؛ لأنهم أنفسهم ليست لديهم معلومات سرية موثوقة، ويخبرون العملاء في كل مكان أن المسألة خطيرة، وأنه يجب عليهم البقاء آمنين في مجمع مبانٍ». هذا ما قاله رئيس شركة خاصة للمعلومات المخابراتية في كابول، والذي فسر كيف خدم معظم منافسيه عملاء أجانب عن طريق الكذب[66].

محدثي كلايفClive ، وهو ليس اسمه الحقيقي، لأنه طلب عدم الإفصاح عن هويته، كان سويديا في منتصف الثلاثينيات من عمره، وكان شعر رأسه قصيرا ومقصوصا بعناية شديدة، وكنا نتحدث في أحد مقاهي كابول. وصفت شركته نفسها بأنها «شركة استشارية لإدارة المعلومات»، وكانت تقدم «حقائق مستمدة من التجربة الملموسة» لكي تتمكن الشركات «من العمل بفعالية» في أفغانستان. وكانت هذه الشركة مجرد واحدة من ذلك العدد الكبير من الشركات التي نشأت في البلاد في العقد الماضي، حيث تعرض ذلك النوع من خدمات المعلومات التي يفترض

أن الجيش نفسه لا يستطيع الوصول إليها، ومن ثم يتعين دفع المال إلى شركة ما مقابل تزويده بتلك المعلومات.

وكان كلايف متعمدا في استخدامه كلمةَ «معلومات»، فقد قال إن شركته لم تجمع «معلومات مخابراتية»، معللا ذلك بأن تلك الكلمة قد أسيء استخدامها، ولم تُفهم على نحو صحيح في غضون العقد الماضي. وقال إن عبارة المعلومات المخابراتية أصبحت تعني تلك التي تُستخدم لأغراض عسكرية، وهو شيء لم تتعامل فيه شركته قط، على حد علمه. وفي الواقع، كان من بين عملائه الرئيسين السفاراتُ والشركات الأجنبية في كابول، والتي كانت في حاجة إلى معلومات محدَّثة أولا فأولا، وموثوقة تتعلق بالأقاليم المختلفة للبلاد، وكذلك التقلبات التي تشهدها في أي وقت محدد. وأخبرني كلايف أن «هؤلاء العملاء يتفادون المخاطرة بطبيعة الحال»، مشيرا إلى «أنهم لم يتجاهلوا قط نصيحتنا، وزاروا إحدى المناطق لأنهم كانوا في حاجة إلى الحصول على تصريح من رؤسائهم في الوطن الأم، وذلك على الرغم من أنني سُئلت ذات مرة أن أعيد كتابة بضعة أسطر في [شكل نصيحة] لأحد العملاء... [الذي] قال ببساطة إنه كان مضطرا إلى زيارة المنطقة، وإن رؤساءه اعتمدوا على نصيحتي».

ووظفت الشركة حفنة من الوافدين لتحليل المعلومات الخام التي أُرسلت عن طريق عشرين جهة اتصال من مواطنين أفغان في أنحاء البلاد. وسألت عما إذا كانت هناك مخاطرة من أن يكون هؤلاء الأفغان يرسلون معلومات زائفة بوصفها نوعا من الانتقام من أعداء محليين، خصوصا أن هذا قد حدث للأمريكيين الذين كانوا يتلقون معلومات مخابراتية كاذبة بنحو منتظم والتي تؤدي بعدئذ إلى شن غارات ليلية أو عمليات قصف لمدنيين أبرياء، وذلك كله لأن أحد شيوخ القبائل أو شخص متضرر آخر أراد استخدام الجيش الأمريكي كأداة لتصفية حسابات معينة. وقال كلايف: «هذا أمر ممكن. ولكنني لا أعتقد [أنه يحدث] كثيرا». ومع ذلك، اعترف كلايف بأن الأغلبية العظمى من المعلومات التي تلقتها شركته لم يُتحقق منها بنحو مستقل. وقلت إن عملا كهذا بدا مملا، ولكن كلايف قال إنه لم يتضمن ببساطة قراءة مطبوعات محلية وإرسال تقارير إلى عملاء تواقين إلى المعلومات، ويوجدون في أماكن بعيدة. وبدلا من ذلك، على حد قوله، تضمن هذا العمل اكتشاف حقائق الأمور في أقاليم مختلفة، وبنحو يومي إذا اقتضت الحاجة إلى ذلك.

وقال كلايف إن مثل هذا العمل تضطلع به، على نحو متزايد، شركات خاصة بدلا من وكالات حكومية، لأن «حروب اليوم لا تندلع بين جانبين متساويين. فالجيوش لم تعد تتقاتل كما اعتادت أن تفعل». وقال إنه لطالما أصيب بالصدمة من جراء القدر الكبير من الجهل لدى القوات الأمريكية والغربية الأخرى عندما كان الأمر يتعلق بمحاولة فهم الثقافات المحلية، وهو الشيء الذي أرجعه إلى الوقت المفرط الذي أمضاه أفراد الجيش في «فقاعة معززة من قبل العسكر، حيث كانوا يتحدثون بالكاد إلى سكان محليين. والتمرد عملية معقدة ولا تسمح بتفسيرات مبسطة للخير ضد الشر».

هذا الجهل بالأمور بدا واضحا في كيفية عدم استطاعة القوات الغربية، على ما يبدو، أن تفهم لماذا تصاعدت حدة المقاومة لاحتلال أفغانستان، وكيف أن هذه القوات عززت من جهلها هذا من خلال دفع ملايين الدولارات إلى شركات لمجرد إخبارهم سبب كراهية الأفغان لهم. وتضمنت استراتيجية مكافحة التمرد لدى واشنطن محاولة فهم الأنماط الحياتية للأفغان، لذلك صدرت تعليمات الجنرال ديفيد بيتريوس David Petraeus إلى جنوده في العام 2010، بشأن «قضاء بعض الوقت» مع السكان المحليين، من أجل «الاستماع، والتشاور، وتناول الكثير من الشاي معهم»، فضلا على تطوير أساليب تعامل من قبيل «نظام التضاريس البشرية» (Human Terrain System) الذي استخدم علم الإنسان (الأنثروبولوجيا) وعلم الاجتماع لمحاولة فهم السكان المحليين بطريقة أفضل[67]. وكتب مدير مركز مكافحة التمرد في كابول رسالة بريد إلكترونية في أواخر العام 2011 والتي قال فيها إنه يأمل تعليم طلابه شيئا عن «البنية القبلية/القروية»، وأيضا تعليم «ما يجب فعله لتأسيس علاقات تقوم على الاحترام المتبادل». غير أن هذه كانت خطة عقيمة لأنها افترضت أن الولايات المتحدة يمكنها قصف الناس والتودد إليهم في الوقت نفسه. وكان هذا هو السبب في أن شخصا واسع الانتشار هو ديفيد كيلكولن David Kilcullen، وهو خبير أسترالي في مكافحة التمرد والذي عمل مع بيتريوس على هذه الاستراتيجيات، يجب ألا يؤخذ على محمل الجد بعد أن كان الوجه العام لاستراتيجية فاشلة جُرِّبت في العراق وأفغانستان وأماكن أخرى.

وتمكنت من الوصول إلى بعض المعلومات المخابراتية التي جمعتها لهذه الغاية شركة الاستشارات الأمريكية «إيكوم» AECOM، والتي وظفها حلف الناتو في العام 2011 للتجسس على المساجد والجامعات والمجتمع العام في كل مكان في أفغانستان[68]. وكانت تقارير هذه الشركة تقدم بشكل صحيفة بيانات جدولية تتضمن أعمدة تحت عناوين مثل «قيمة الشعور العام»، «المقاطعة»، «الإقليم»، والتي اشتملت غالبا على حوارات غير مثيرة للاهتمام بين أشخاص كانوا يشكون من طالبان أو القوات الأجنبية، أو الفساد في الحكومة الأفغانية. ولنأخذ مثالا على ذلك البيان التالي المسجل في 12 مارس 2012:

«سمع ASC-504 حوارا دار بين رجلين من جمهورية أوزبكستان يتراوح عمراهما بين 40 و45 عاما في سوق يقع في مدينة شبرغان: قال أحد الرجلين: في اليوم السابق كنت أستقل حافلة عندما صار الطقس عاصفا وهبت الريح بشدة. وبدت الأجواء كأن السماء تمطر غبارا. وقال الناس إن من الممكن أن يكون هذا علامة [على] غضب إلهي. وهذا يحدث لنا لأن الأمريكيين قد حرقوا القرآن، بيد أننا نجلس خاملين في هدوء. يجب علينا أن ننتفض ضد الأمريكيين لما قد فعلوه. إننا نعاقب لأننا لا نفعل شيئا. ورد الرجل الآخر قائلا: لا أعرف، ولكن هذا الأمر قد يكون ممكنا».

وفي 16 مارس 2012، جاء ما يلي:

ASC ATE10-300 سمع رجلا في الخمسين من عمره، وهو من الهزارة(*)، ورجلا آخر عمره خمسة وستون من الطاجيك، وقد دار بينهما الحديث التالي في إقليم قندهار:

قال الرجل الخمسيني: «تستمر قوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في ارتكاب أخطاء. إنني أعدك بأن الشعب الأفغاني لن يعود يقبل الأعذار. فبين كل أسبوعين، يقتل هؤلاء أشخاصا أبرياء ويهينون ديننا. إنني أريد من المجتمع الأفغاني كله أن يصبح متحدا...».

وقال الرجل الستيني: «أعتقد أن الأمريكيين صاروا مثل السوفييت. فقد قتل الأمريكيون الآلاف من الأشخاص الأبرياء في العراق، وهم يفعلون الشيء نفسه الآن

(*) طائفة أقلية يعيش معظمها في وسط أفغانستان. [المترجم].

في أفغانستان. إنهم يقتلون أناسا أبرياء حتى يمكنهم الثأر لأفرادهم من العسكريين الذين قتلوا في أفغانستان».

والمشكلة هنا تكمن في أن هذه البيانات يمكن أن تكون كافية لتشجيع عناصر داخل الجيش الأمريكي على أسر واستجواب الأشخاص المعنيين بها، بسبب إبداء تعاطف ملحوظ مع حركات التمرد[69]. كما كان من الصعب إيجاد صلة حاسمة بين مثل هذه المعلومات المخابراتية والتصرفات الفعلية لقوات حلف الناتو. غير أنني حين قابلت كارول Carol، وهي كبيرة المحللين في واحدة من أكثر المؤسسات البحثية احتراما في أفغانستان، هي «شبكة محللي أفغانستان» (Afghanistan Analysts Network)، أخبرتني أنه كانت توجد أدلة كافية ووافرة على أن القوات الغربية شنت غارات ليلية بنحو منتظم لمجرد الشك في أقل شيء.

وقالت كارول إن من النادر الآن بالنسبة إلى حكومة أجنبية ألا تستخدم خدمات جمع المعلومات المخصخصة. وشرحت ذلك بقولها إنه قبل العام 2006، كان يُحصل أساسا على المعلومات المخابراتية لتحقيق أهداف تتعلق بمكافحة الإرهاب. بيد أن واشنطن سرعان ما أدركت أن ثمة حاجة أوسع إلى المعرفة، وذلك من قبيل فهم النظام القبلي، أو حتى معرفة من كان يتزوج من في مناطق استراتيجية محددة. وقالت كارول إن الحرب على الإرهاب قد أسفرت عن مزج ما أسمته «بناء السلام» مع تكتيكات عسكرية، وأردفت: «إن عسكرة التنمية هي التي تفسح المجال أمام المعلومات المخابراتية المخصخصة لملء الفراغ، لأن المانحين الغربيين مستميتون لفهم البلاد». وكانت هذه استراتيجية قصيرة الأجل تجاهلت وقائع معينة، مثل حقيقة أن عديدا من الأفغان كانت تربطهم اتصالات مستمرة مع طالبان. ومن وجهة نظر الناتو، كانت هذه أسبابا تدعو إلى الشك، غير أن طالبان ستصبح حتما جزءا من أي تسوية سلام في المستقبل.

أخبرتني كارول كيف أنها التقت أخيرا أفغانيا كانت القوات الخاصة الأمريكية قد ألقت القبض عليه في غارة ليلية: «لم يكن يعرف قط سبب القبض عليه، وتحدث عن عمليات استجواب أمريكية تنم عن الجهل، مشيرا إلى أنه لم تكن لديهم فكرة حقيقية عن المنطقة أو ثقافتها». كما يبدو، فإن الأمريكيين كانوا يتتبعون الهاتف المحمول لدى هذا الرجل، ومن ثم قرروا أن «أشخاصا مشبوهين [كانوا] يتكلمون

بعضهم مع بعض». وقالت كارول إن المعلومات المخابراتية المخصخصة ببساطة «تضيف مستوى آخر من الالتباس».

كنت قد سمعت من قبل عن كيف كان الأثر العميق لهذا الالتباس حين التقيت مترجما أفغانيا كان قد عاد في الآونة الأخيرة من العمل مع أمريكيين في قندهار في أثناء الغارات الليلية. فقد كره هذا المترجم عمله وقال إن الولايات المتحدة نادرا ما تعرف ما كانت تفعل. وقال: «إنهم يفهمون لغة القوة فقط». كما ذكر أن المعلومات الاستخباراتية التي اعتمدوا عليها كانت غير صحيحة في الأغلب، وأنه خلال الغارات سعى جاهدا إلى فهم الفوضى التي يطلق الجنود الأمريكيون العنان لها عندما يقتحمون بيوت الأفغان في وقت يكون فيه الرجال والنساء والأطفال نائمين.

وانتقدت كارول بشدة وجود القوات الخاصة الأمريكية، واصفة إياها بأنهم مجرد «صيادي طالبان»، وحاججت بقولها: «كونك عضوا في طالبان أو على صلة بأعضاء طالبان هو أمر ليس بالضرورة ضد المستقبل الإيجابي للبلاد، ولكن يبدو أن الولايات المتحدة تنظر إلى الجميع في طالبان باعتبارهم عدوا». وهذا الأمر لم يبشر بالخير بالنسبة إلى السلام المستقبلي في أفغانستان. إذ كشفت وثائق نشرها إدوارد سنودين، مفشي الأسرار السابق لدى وكالة الأمن القومي الأمريكية، أن قوات الناتو لم تقتل قادة طالبان فقط، بل قتلت أيضا عددا لا حصر له من الأفغان من المستويين الأدنى والمتوسط، وكذلك تجار المخدرات. وكانت ثمة حاجة إلى قليل من الأدلة لقتل هؤلاء الأفراد. هذا النمط من التفكير فسره مايكل تي. فلين Michael T. Flynn، رئيس شعبة المعلومات الاستخباراتية التابعة لقوات (إيساف) في أفغانستان، بقوله: «العضو الصالح الوحيد في طالبان هو شخص ميت»[70].

ثمة نتيجة أخرى لخصخصة المعلومات الاستخبارية كانت تتمثل في أن أصحاب مشاريع الأمن المحليين قد أصبحوا النخبة الأفغانية الجديدة، الصعود الحتمي للمحليين وبروزهم لاستغلال سذاجة المحتلين للبلاد. فقد نمت طبقة صغيرة من أصحاب الأعمال الأفغان، والذين غالبا ما تفاخروا بإنفاق ثرواتهم في شراء السيارات والمنازل، وتكوين ثروة من خلال العقود الأمريكية، والرعاية، والنفوذ، والفساد[71]. وقالت كارول إن هذه الممارسات جسّدت الاستغلال بهدف التربح والذي لاحظته منذ اللحظة الأولى لوصولها إلى البلاد. وتقول كارول: «إذا كان لديك عقد مع

الولايات المتحدة باعتبارك أحد السكان المحليين، فإنك تخلق اختلالا في التوازن بين من يملكون ومن لا يملكون». والشيء نفسه كان ينسحب على ذلك التفاوت الاقتصادي الذي قد شهدته في بابوا غينيا الجديدة وهايتي.

رأسمالية الكوارث هذه قد ازدهرت أيضا في باكستان، جارة أفغانستان، حيث سافرت إلى العاصمة إسلام آباد، وأيضا إلى مدينتي بيشاور وكراتشي. فهنا أيضا، كانت الأعمال المتعلقة بالأمن الخاص والمعلومات الاستخباراتية قد توسعت بنحو كبير منذ هجمات 11 سبتمبر، لاسيما أن الصراع الداخلي العنيف كان يغذي الوحش الكامن في الشركات العسكرية الخاصة. وقد ساعد على ذلك التقاطع المألوف حاليا بين الحكومة، والمؤسسات العسكرية، والمتربحين. فقد أطلعني صحافي بارز في كراتشي على قائمة تضم اثنين وستين من كبار الشخصيات السابقين في الجيش الباكستاني ممن يعملون الآن لدى الشركات العسكرية الخاصة، ولكنهم حافظوا على صلات وثيقة مع زملائهم القدامى.

والحقيقة أن الحكومة المدنية لم تبسط سيطرتها على باكستان، وبدلا من ذلك، كانت منظمة الأمن الوطني للبلاد، والتي تسمى «وكالة استخبارات الخدمات البينية» (Inter-Services Intelligence)، هي التي لديها السلطة ومارستها بلا رحمة، بما في ذلك مساندة القتال والإرهاب، بينما تدعي أنها حليف للولايات المتحدة. وأخذني صحافي باكستاني بارز تربطه صلات وثيقة بجيش البلاد إلى ضاحية سهراب جوث، والتي تقع على أطراف مدينة كراتشي. وهناك، رأيت مباني سكنية خرسانية متهدمة وتقع بعيدا جدا عن الطريق وسط دوامات من الغبار، حيث عاش عديد من الأعضاء المهمين في طالبان والقاعدة منذ 11 سبتمبر، في ظل حماية الدولة والدعم من متعاطفين محليين.

لم أذهب قط إلى بلد حيث كانت الدولة نفسها، في كثير من الأحيان، غائبة، وعاجزة، أو مجرمة. كما لم أقصد في أي وقت دولة، حيث نظريات المؤامرة متفشية جدا. إذ كانت الصحف اليومية ممتلئة باتهامات فظيعة. ففي أثناء زيارتي، ذكر كاتب عمود صحافي في صحيفة «نيشن» (Nation) أنه كان يوجد 15 ألفا من جنود المارينز [الأمريكيين] في العاصمة»، على رغم كونها حقيقة لم يأخذها أحد ممن تحدثت إليهم على محمل الجد[72]. ولكن، في بعض الأحيان، يكون هناك بعض

أساس من الصحة للشكوك المبهمة. وفي العام 2011، قتل جندي أمريكي سابق يدعى ريموند ديفيس Raymond Davis رجلين باكستانيين في مدينة لاهور بينما كانا يعملان لدى شركة عسكرية خاصة، والتي تساعد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي آي أيه) في تعقب مقاتلين. وعلى الرغم من دعوات طالبت بمثول القاتل أمام العدالة في باكستان، نقل جوا بالطائرة إلى أمريكا ليحظى بالحماية هناك(73).

وقد استطاعت الشركات العسكرية الخاصة أن تنمو في باكستان لأنها كانت خاضعة بالكاد للنظم والقوانين. إذ نشرت صحيفة «إكسبرس تريبيون» (Express Tribune) عنوانا رئيسا مدويا يقول «الشركات الأمنية الخاصة تعمل بموجب قانون الغابة»، حيث زعمت الصحيفة أن ما لا يقل عن 500 من هذه الشركات كانت تعمل في باكستان(74). كما أفادت تقديرات بأنه كان يوجد ما يصل إلى 300 ألف من الأفراد العاملين في مجال الأمن الخاص هناك(75). لكن كان لدى الشركات الأمنية أنفسها وجهة نظر مختلفة جدا بخصوص وجودها في المنطقة.

في إسلام آباد، قابلت أحد كبار مديري شركة «جي فور إس» G4S الأمنية متعددة الجنسيات (في أواخر العام 2012، اشترت شركة «الأمن وخدمات الإدارة» Security and Management Services الباكستانية جميع أسهم هذه الشركة، على رغم أن نفوذ مالكيها السابقين ظل موجودا)، محمد عالمجير خان، والذي قد عمل يوما ما في سلاح الطيران الباكستاني. أخبرني أن الشركة كانت تحرس مكاتب البنك الوطني الباكستاني (National Bank of Pakistan)، ووكالات الأمم المتحدة، ومكاتب شركة موتورولا (Motorola)، و«بي بي باكستان» (BP Pakistan)، وشيفرون (Chevron)، وكالتكس (Caltex)، والسفارة الأمريكية. ثم شرح أهمية الشركات العسكرية الخاصة في باكستان قائلا: «ما لم تأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى باكستان، فسوف ينهار الاقتصاد. لهذا، يساعد الأمن الخاص في حماية هذه الاستثمارات». وفي وقت لاحق في كراتشي، في مكتب رئيس آخر لشركة «جي فور إس» G4S، حيث وجدت نفسي محاطا بصور له وهو يقف إلى جانب شخصيات شهيرة مثل الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف، قيل لي إن عمل الشركة كان «ينتمي بنحو طبيعي» في باكستان الحديثة، «حيث توفر الحماية للمنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة».

زرت أيضا بيشاور، وهي مدينة متوترة ومغبرة تقع بالقرب من الحدود الأفغانية والتي شهدت تفجيرات وأعمال عنف أخرى لا حصر لها في السنوات الأخيرة. وفي أواخر الثمانينيات، كان هذا المكان يعج بالمقاولين الأجانب الذين كانوا يشاركون في الحرب ضد السوفييت في أفغانستان، كان «النادي الأمريكي» (American Club) هو الملتقى المفضل للصحافيين، والجواسيس، والمرتزقة - ولكن يوجد هنا اليوم عدد قليل من غير الأفغان[76]. وكان جميع النساء يرتدين البرقع، في حين كان جميع الرجال لديهم لحى طويلة وكثيفة الشعر. وبالنسبة إليّ، كنت أرتدي سروالا وقميصا، فكنت أبدو وكأنني أحد رجال البشتون التقليديين، واندمجت مع السكان المحليين. كنت قد نصحت بألا أمضي كثيرا من الوقت في السير في شوارع المدينة بسبب مخاطر التعرض للاختطاف أو الاعتداء عليّ، لكن الجلوس داخل سيارة عالقة في اختناق مروري، حيث كان من المحتمل وقوع هجوم انتحاري، لم يساعد بالضبط في أن يهدئ من رَوعي.

وفي بيشاور، التقيت شخصا يُدعى محمد، وهو من كبار المديرين في الحكومة الإقليمية، والذي أخبرني عن العلاقات بين الجيش الأمريكي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، والشركات الخاصة[77]. وقال إن الشركات قد أعدت خرائط بيانية للمجتمعات المحلية التي تقع في المناطق القبلية التي تديرها الحكومة الفدرالية، وأن هذه المعلومات كان يستخدمها الجيش الأمريكي في وضع خطط عمل ضد مقاتلين مشتبه فيهم. وفسر محمد ذلك بقوله: «توجه أسئلة شخصية إلى قرويين بشأن أطفالهم، وتتضمن أرقام بطاقات الهوية، والأسر، وعدد الأشخاص الذين ينامون في المنزل. وتوظف شركات باكستانيين محليين لإجراء هذه المقابلات، لأن هؤلاء يتحدثون اللغة الأم بطلاقة، ولكن لا يُخبر السكان المحليون بالجهة التي قد تذهب إليها المعلومات أو بالغرض المحتمل من وراء استخدامها». وأعطى محمد مثالا على ذلك بشركة خدمات استشارية تسمى «شركاء الخليج» (Gulf Associates)، والتي قد أجرت دراسة مسحية للمواطنين في بيشاور حول «إمداد وتصريف المياه». فقد سئلت كل أسرة عن عدد أفرادها و«قيل لهم إنهم في حاجة إلى تقديم هذه التفاصيل للحصول على المياه».

ولسوء الحظ، تبين أن الهدف من وراء التركيز على رسم خرائط المجتمعات هذه كان الهيمنة العسكرية، والتي كانت لها أولوية، في حين جاء المدنيون باعتبارهم

فكرة ثانوية. ومن المؤكد أن السكان الذين تحدثت إليهم كانوا يعتقدون أن وضع هذه الخرائط لم يكن القصد منه مساعدتهم، بل كان للضغط على الجيش الباكستاني لشن حملة لقمع مقاتلين ممن أجروا عمليات ضد مصالح غربية هناك وفي أفغانستان.

كما زرت مجمع مباني «مكتب خيبر للأنباء» (Khyber News Bureau) مترامي الأطراف، وهو شركة إعلام محلية، وقد أكد صحافيون فيها شكوكي بأن العمل العسكري وكذلك العمل الإنساني قد انصهرا في الأغلب معا في عالم ما بعد 11 سبتمبر. وأخبرني الصحافيون أن المنظمات غير الحكومية الأجنبية، وعلى الأخص المنظمات الأمريكية، غالبا ما كانت تعمل كواجهات لأنشطة التجسس الآخذة في الازدياد لدى واشنطن. وكان قد زعم أن مكتب مجمع المباني هذا قد استخدمته شركة «بلاك ووتر» ذات مرة بوصفه قاعدة للمرتزقة العاملين لديها. وقد جمعت هذه الشركة معلومات سرية كانت تغذي مباشرة برنامج الطائرات من دون طيار للجيش الأمريكي. وقد عملت الشركة لمصلحة وكالة «سي آي أيه»، و«جيه أس أو سي» JSOC (قوة مكافحة الإرهاب البارزة في أمريكا)، والدولة الباكستانية[78].

وجميع الأشخاص الذين تحدثت إليهم قالوا إنهم يشعرون كأن بلادهم محتلة من قبل قوى خارجية.

وكان أحد الأهداف من وراء زيارتي لأفغانستان هو فهم نمط التفكير لدى مقاولي الأمن الخاص الذين عملوا هناك لمعرفة السبب الذي يجعل شخصا ما ينضم إلى شركة كانت، وبالمعنى الحرفي للكلمة، تقع على خط إطلاق النار.

وبعد وقت قصير من وصولي إلى كابول، ذهبت إلى إحدى البؤر القليلة شبه القانونية لشرب الخمر في المدينة، وهي حانة جانداماك Gandamack (أُغلقت في العام 2014). وكانت حانة بلا تهوية وجدرانها مغطاة بصور الإمبراطورية البريطانية، مثل سفن تبحر بعيدا في أعالي البحار لتحرير سكان محليين. كان المكان يعج بالأمريكيين والآسيويين والروس والجنوب أفريقيين والذين كانوا يشربون الخمر على أنغام أغنية «النهاية» (The End) لفرقة «ذا دورز» (The Doors)، وأغنية «المدينة غير التقليدية الباردة» للمطرب تون لوك. وكان دخان السجائر يتطاير في الهواء.

تحدثت إلى ثلاثة رجال من جنوب أفريقيا كانوا في الخمسينيات من العمر وجميعهم قد أتوا إلى أفغانستان منذ نحو سبع سنوات حيث يساعدون القوات الأمريكية بتقديم خدمات لوجيستية وأمنية. كان أحدهم يرتدي سترة «بومبر» نقشت على ظهرها عبارة: «عملية الحرية العراقية»، إلى جانب عدد لا يُحصى من أعلام دول العالم مرتبة في شكل دائرة. وقال أكثر هؤلاء الثلاثة ثرثرة، ويدعى بيتر: «إنني هنا من أجل النقود فقط، وهي وفيرة». وأضاف أن الوضع الأمني في البلاد قد ساء منذ وصوله، عندما كانت الأمور أصلا جامحة وخارج نطاق السيطرة[79]. ووافقه في الرأي الرجلان الآخران.

ولم تكن ثمة رغبة لدى هذه المجموعة في العودة إلى جنوب أفريقيا. وقال بيتر إنه يتصور أنه قبل مغادرة معظم القوات الغربية لأفغانستان، سوف يرحل بنفسه، حيث «يذهب إلى مكان آخر مثل هذا المكان، ربما السودان». إنهم سيتبعون النقود أينما كانت.

وفي ليلة أخرى، ساقتني قدماي إلى حانة أفغانية بائسة ورديئة السمعة. فعند مدخل هذه الحانة، طلب رجل أمن إلى جميع الزبائن إزالة ما يحملونه من سكاكين وأسلحة نارية ووضعها في خزائن صغيرة. وفي الداخل وجدت نفسي محاطا برجال مفتولي العضلات يرتدون قمصانا فوقية قصيرة الأكمام وضيقة (تي شيرتات)، في الأغلب كانت أذرعهم العارية مغطاة بأوشام، في حين بدا العدد القليل من النساء بين الحشد الموجود يستمتعن بجذب انتباههم إليهن. وفيما بعد أخبرني بعض الرجال بأنهم يتعاطون منشطات الستيرويد، وهنا تذكرت تعليقا لأحد المدافعين عن حقوق الإنسان في كابول، جاء فيه أنه إذا ما ذهبت إلى حفلة في المدينة، «فإن ربع الرجال هناك ليس لديهم رقاب».

والتقيت أيضا جوش Josh، وهو رجل ضخم ولطيف وموشوم، في أواخر العشرينيات من عمره، وهو من مدينة تاونزفيل في أستراليا. وقد خدم جوش من قبل في الجيش الأسترالي في العراق، ولكنه كان في أفغانستان حاليا منذ ستة أشهر. «أنا هنا من أجل المال»، قال جوش ذلك بطريقة واقعية، مؤكدا اتجاها بات مألوفا الآن.

إن المقاولين الأستراليين مارسوا دورا مهما في طفرة الخصخصة في أفغانستان، كما فعلوا في العراق، ولكن التجربة لم تكن دائما سعيدة[80]. ذلك أن اثني عشر مقاولا

على الأقل قد لقوا حتفهم هناك في غضون العقد الماضي، على رغم أن أسماءهم نادرا ما كانت تسجل[81]. وثمة جندي أسترالي سابق يدعى روبرت لانجدون Robert Langdon، والذي حاولت بلا جدوى زيارته في سجن بوليشاركي سيئ السمعة، قد أُدين بتهمة قتل زميل أفغاني في العام 2008 بينما كان يعمل لدى شركة «فور هورسمان إنترناشيونال» (Four Horseman International) العسكرية الخاصة، وقد حكم عليه بالسجن عشرين عاما، ومن ثم، نجا من عقوبة الإعدام[82].

بعدما فرغت من الحديث إلى جوش، أجريت حوارا طويلا مع جريج Greg، وهو جندي بريطاني سابق في الثلاثينيات من عمره، ويعمل الآن في إحدى الشركات العسكرية الخاصة. كان الحديث وديا، على الرغم من اختلافنا حول معظم الأشياء («أنت ليبرالي»، هذا ما قاله لي). وشارك جريج في حرب العراق في العام 2003، وعلى رغم أنه لم يشكك في السبب المنطقي الذي كان وراء اندلاع الحرب في ذلك الوقت، فإنه يشير الآن إلى رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير بـ «الوغد»، بسبب الأكاذيب التي قالها عن امتلاك العراق أسلحة للدمار الشامل. واليوم يتولى جريج مهمات تنسيق الأمن في قواعد أمريكية حول أفغانستان.

كان جريج صادقا «إننا نبحث عن الحرب الجديدة»، هذا ما قاله، مشيرا إلى ما كانت تفعله الشركات العسكرية الخاصة بينما هدأت حدة الصراعات في العراق وأفغانستان بالنسبة إلى الغرب. ولكن، أضاف: «لسنا قتلة أطفال»، مفترضا على ما يبدو أنني كنت أعتقد أن هذه الشركات كانت تعج برجال متهورين بفعل فورة أدرينالين جماعية. وفسر ذلك بقوله إن شركات مثل (أكاديمي) قد وظّفت فيما مضى جنودا سابقين «لم يعرفوا سوى القتل»، وإن ذلك كان يفسر من أين جاءت سمعة الشركات العسكرية الخاصة بأنها تطلق النار أولا ثم تطرح الأسئلة لاحقا. أما اليوم، على حد قول جريج، فقد بات النظام أكثر تنظيما إلى حد بعيد، حيث صارت ممارسات التوظيف لدى الشركات العسكرية الخاصة أكثر صرامة. وادعى جريج أن «العناصر المارقة» صارت غائبة الآن إلى حد بعيد.

وقال جريج: «إنني أفعل هذا من أجل المال فقط»، مضيفا أنه يضع مخاوف الصحة العقلية المرتبطة بالعمل جانبا[83]. لديه في موطنه أيرلندا زوجة وثلاثة أطفال، وكان يمضي تسعة أسابيع في أفغانستان ثم يقضي ثلاثة أسابيع في وطنه.

وقال: «زوجتي كانت تعلم بما كانت تقدم عليه حين تزوجنا. فأنا من أسرة عسكرية. وأُرسلتُ إلى مدرسة داخلية في سن الحادية عشرة». وتصور جريج أداء هذا العمل مادامت لديه القدرة البدنية على ذلك، وأردف: «لن أتمكن قط من كسب هذا القدر من المال في أيرلندا».

مع حلول الليل، صارت الحانة صاخبة بنحو متزايد. وراح ذلك العدد القليل من النساء، واللاتي ارتدت بعضهن ملابس بلا أكمام - وهو أمر مستحيل خارج هذه الغرفة المُمتلئة بالدخان - يرقصن مع رجال من مختلف الأعمار على إيقاع سريع لموسيقى رديئة. وبدأ رجال أقوياء البنية في دفع بعضهم بعضا ويتبادلون السباب والكلمات البذيئة - وهو التصرف الغريب النمطي نفسه للسكارى من الأشخاص الذين كانت لديهم فرصة قليلة لإقامة صداقات مع الآخرين[84].

عالم الخيال الجامح هذا بدأ ينهار وتتفكك خيوطه في العام 2014، مع إغلاق عديد من منشآت تقديم المشروبات الكحولية أبوابها بسبب مخاوف أمنية، ومغادرة الأجانب، وتخفيض المعونات، وانفجار الفقاعة الاقتصادية. كانت الشركات الأفغانية تعتمد إلى حد كبير على الدعم الدولي، وأصبحت تكافح الآن من أجل البقاء. وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة «وول ستريت جورنال» (Wall Street Journal) في العام 2014، قال خان أفضل هادوال Khan Afzal Hadawal، النائب الأول لمحافظ البنك المركزي في البلاد «دا أفغانستان بنك» (Da Afghanistan Bank): «إنه اقتصاد زائف»[85]. وكان هذا أحد موروثات الولايات المتحدة هنا - طفرة قصيرة أدت إلى إثراء بضعة أشخاص في أفغانستان، ولكنها تركت الأغلبية العظمى من السكان فقراء وغاضبين.

والحقيقة أن باكستان وأفغانستان لم تكونا دولتين مستقلتين قبل 11 سبتمبر 2001، ولكن منذ أن تعرضت نيويورك وواشنطن للهجمات في ذلك اليوم، أصبحت الدولتان أبعد بكثير عن التمتع بالسيادة، ومن ثم تحولتا إلى مجرد كيانين يعملان على دعم الشركات الأجنبية والحفاظ عليها.

وقد غادر الجزء الأكبر من القوات الغربية أفغانستان في العام 2014[86]. غير أن الوضع المالي للبلاد سيكون محفوفا بالمخاطر من دون الدعم الدولي المستمر، خصوصا أن الشركات العسكرية الخاصة وظفت ما يربو على مائة ألف شخص في

العام 2011 وحده، والأغلبية من هؤلاء كانوا من الأفغان. وفي مؤتمر عقد في لندن في ديسمبر من العام 2014، والذي حضره الرئيس الأفغاني أشرف غاني، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، ووزير الخارجية الأمريكي جون كيري، تعهد هؤلاء بعدم التخلي عن أفغانستان في «عقد التحول». ولكن سرعان ما أفلست أفغانستان، ومن دون المساعدة الأجنبية، سوف تنهار، فهي كانت دولة زائفة.

وفي خطاب ألقاه في واشنطن في العام 2014، حدد جون سوبكو John Sopko، المفتش العام الخاص المسؤول عن إعادة إعمار أفغانستان، الخطوط العريضة للتحديات في هذا البلد. فبعد تذكير جمهور الحاضرين بأن الاستثمارات الأمريكية في أفغانستان «كانت تفوق بكثير الأموال التي أنفقناها على أعمال التشييد لأي دولة في تاريخ أمتنا برمته» - أكثر من 104 مليارات دولار - أعلن أنه كان لايزال هناك نحو 16 مليار دولار «في خط الأنابيب» لم تنفق بعد[87].

إن رحيل القوات الأجنبية من شأنه أن يترك فراغا ضخما والذي يجب أن يسده السياسيون الأفغان وسماسرة السلطة العازمون على الاعتماد أساسا على شعبهم بدلا من الاعتماد على المساعدات التي تأتي من الخارج. وفي العام 2010، تسلمت أفغانستان نحو 15.7 مليار دولار في شكل دعم للتنمية، وهو ما يعادل تقريبا الناتج المحلي الإجمالي للدولة. ولكن هذا الرقم سيتناقص حتما مع انسحاب القوات الغربية من البلاد[88]. فقد حذّر صندوق النقد الدولي من أن أفغانستان واجهت عجزا سنويا بقيمة 7.7 مليارات دولار حتى العام 2018. والمفارقة المأساوية هنا تكمن في أن المشروع الغربي الفاشل في البلاد كان يتمثل في أن دولا أجنبية قد أمضت سنوات وهي تدعم حكومة فاسدة، تاركة كابول وهي عاجزة عن البقاء على قيد الحياة إذا ما أغلق هذا الصنبور[89].

أما عن حجم وجود القوات الأجنبية في أفغانستان، وعتادها الحربي، فقد كان هائلا. إذ قدّر حلف الناتو أن إزالة جميع معدات قوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) بحلول نهاية العام 2014 سوف تتطلب مغادرة حاوية شحن للبلاد كل سبع دقائق[90]. غير أن اقتصاد الحرب لن ينتهي. بدلا من ذلك، وكما حاول الناتو ولكنه أخفق في العراق، سوف يستمر برنامج توجيه وتدريب القوات الأفغانية. صحيح أن صورة الاحتلال تغيرت وأُعيد وسمه بوجه أكثر لطفا، بيد أن المعركة

البغيضة لمكافحة التمرد، والتي غالبا ما كانت تستهدف مدنيين، كانت مستمرة[91]. مع ذلك سوف تحمل القوات الأفغانية، بعدما اجتازت البرنامج التوجيهي الأمريكي، وعلى رغم ما ارتكبته من انتهاكات تساهل حيالها أو تجاهلها الأمريكيون، القدرَ الأكبر من المسؤولية وحدها. وبحلول العام 2015، قد أصبحت حركة طالبان، التي باتت أكثر تفتتا إلى حد كبير من حالة التجسد التي كانت عليها في التسعينيات، أقل أيديولوجية بكثير في عديد من المناطق أقل أيديولوجية بكثير. التفاوض مع قائد مركزي واحد لم يعد ممكنا.

ولا بد من صياغة مستقبل مختلف لأفغانستان - وهو مستقبل لا تقترن فيه المساعدات بالسيادة. وينبغي التخلي عن مشاريع الغنائم المالية، واحترام إرادة الشعب الأفغاني بات ضروريا[92]. كما أن بناء مؤسسات مدنية وسياسية، من دون أن تشارك في هذه العملية شركات أجنبية تستهدف الربح، يعد مسألة ضرورية. فبعد أكثر من ثلاثة عقود من الصراع، يستحق السكان أن يتحرروا من التدخل الأجنبي في شؤون بلادهم. ذلك أن الغرب لم يكن، وكما قد ادعى، طوق النجاة المنقذ لأفغانستان أو القوة التي تحررها. فنحن خلقنا الفوضى، والشعب الأفغاني أحوج ما يكون الآن إلى الدعم والوقت والمساحة، حتى يتسنى له أن يتعافى من حالة الاضطراب الناتجة عن هذه الفوضى.

2

اليونان: «نحن مجرد أرقام ولسنا بشرا»

«اليونانيون أغبياء. إنهم يضعون أسلاكا شائكة على شمسهم»

لاجئ جزائري مقيم في مركز احتجاز

كورنث، 2013

كنت أسافر مع شامان Chaman، وهو لاجئ أفغاني ضرير. كان يوما حارا إلى حد مزعج عندما وصلنا إلى مدينة كورنث اليونانية بالقطار آتين من أثينا. وكان مركز الاحتجاز بالقرب من محطة القطارات، وبينما كنا نتحدث في أمسية هادئة من يوم الأحد على طول الشوارع الخالية، لم يكن بوسعي سوى التفكير في كم كنا نبدو غير عاديين - صحافي أسترالي يمسك بذراع رجل

«إن منطق التقشف أعطى تفويضا بشيطنة أقلية كانت عاجزة عن الدفاع عن نفسها، وأكملت رأسمالية الكوارث المهمة، حيث أفسدت كلا من المهمّشين وهؤلاء الذين يسعون إلى ظلمهم»

شاب وهو يرشده في أثناء السير، وهو رجل ثرثار يرتدي نظارات شمسية من نوع الأفياتور Aviator. وتعد كورنث مدينة صناعية بها عدد لا حصر له من الشركات التي تتنافس من أجل البقاء والخروج من أوقات اقتصادية قاتمة. مررنا بالقرب من محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ومشينا المسافة القصيرة وصولا إلى المنشأة التي كان يُحتجز فيها اللاجئون.

كان بحوزة شامان قائمة بأسماء بعض المحتجزين. كنا نأمل زيارتهم وفهم محنتهم. وصلنا إلى خارج المبنى ونحن نحمل أكياس الشاي والسكر - كهدية (أو رشوة، وهو أمر يعتمد على وجهة نظرك) - كان شامان يعرف أنها من الأشياء المطلوبة لجعل الحراس اليونانيين أحلى وأهدأ، وهم من في استطاعتهم السماح لنا بالدخول. وكان هناك عدد من البنغاليين، والتاميل، والباكستانيين يحومون حول المدخل الرئيس، وهم كان لديهم أيضا أكياس بها أطعمة ومشروبات لكل من الحراس والمحتجزين.

وقد ثبت أنه من المتعذر تأمين تصريح رسمي لزيارة مراكز الاعتقال اليونانية. فقبل بضعة أشهر من وصولي تقدمت بطلب للحصول على تصريح عبر قنوات رسمية، فتلقيت رفضا قاطعا وإن كان مهذبا، إذ كان من النادر - وإن حدث - الموافقة على منح تصاريح للصحافيين. فقد أردت الاستماع إلى قصص هؤلاء الذين زُج بهم في السجن في وقت استمرت فيه موجة عنف عنصري ضد آتين جدد من اللاجئين.

دخلت ومعي شامان إلى المنشأة بعد بدء فترة الزيارة مباشرة، أي عند الساعة الرابعة مساء، وطلب منا الحراس تسليم بطاقات هوياتنا، فما كان مني إلا أن قدمت رخصة القيادة الأسترالية في حين قدم شامان بطاقة هويته اليونانية. وتملك الفضول الحراس لمعرفة السبب الذي دفع شخصا أستراليا للمجيء إلى هناك. شرحت له السبب قائلا إنني كنت أزور صديقي الأفغاني محمدي بينما قال أحد الحراس، بلغة إنجليزية ركيكة، إنه قد زار مدينة ملبورن الأسترالية ذات مرة.

وبغض النظر عن طلب نوع من بطاقات الهوية لم يوجه رجال الشرطة أي أسئلة إلينا، ولم يفتشوا حقائبنا أو يسألوا كيف عرفت «محمدي». وعلى الرغم من أن كل من التقيتهم من المنظمات غير الحكومية والصحافيين أخبروني أنه من الصعوبة الدخول إلى منشآت احتجاز المعتقلين (داخل المركز نفسه - الغرف حيث

كان الرجال ينامون، ويأكلون، ويستحمون - كانت من الأماكن المحظور دخولها) غير أنني فُوجئت كيف كان الأمر بسيطا نسبيا فور وصولنا.

رأيت أسوارا عالية على مسافة بعيدة تعلوها أسلاك شائكة، كما رأيت مباني مطلية باللون الأبيض. وصلت شاحنة شرطة صغيرة وظهر بضعة حراس كانوا يرتدون ملابس زرقاء، وكل واحد منهم مزود بمسدس يضعه على جانبه. وسألنا هؤلاء باليونانية أين كان مكان المعتقلين الذين نريد زيارتهم - في أي جزء من المعسكر. قبل وصولنا كان شامان قد اتصل هاتفيا بأحد الرجال لسؤاله عن رقم مجمع المباني. وتكدس جميع الزائرين في شاحنة صغيرة شديدة الحرارة انطلقت بنا مسافة مائتي متر عبر سلسلة من الأسوار الشاهقة التي كان كل واحد منها يُفتح لنا عند الدخول. ورأيت عددا من المحتجزين يتجمعون خلف أحد هذه الأسوار. وكان معظم هؤلاء الرجال يرتدون قمصانا فوقية بيضاء بأكمام قصيرة (تي شيرتات)، وسراويل بيضاء، مع أن بعضهم كانوا يرتدون أيضا قمصانا عادية ذات أكمام، وسراويل قصيرة.

توقفت الشاحنة الصغيرة، وارتدى الحراس قفازاتهم. ترجلنا من الشاحنة وسرنا مسافة قصيرة ثم توقفنا أمام سور عال تعلوه أسلاك شائكة. وأحاط بنا عدد من رجال الشرطة، وراحوا يراقبون كل حركة من حركاتنا، ويسألوننا مرة أخرى عما كان بداخل الحقائب البلاستيكية التي كنا نحملها - والتي كانت تحوي الشاي والسكر فقط، كما طلبوا باستمرار من اللاجئين الابتعاد عن السور حتى لا نستطيع أن نمرر أي شيء إليهم. وكنت مُمسكا بيد شامان حتى يمكنه أن يعرف أين يقف.

وكان المحتجزون في حاجة ماسة إلى التحدث إلينا. وكانوا جميعا من الرجال الأفغان دون الثلاثين من العمر، ومعظمهم ينتمون إلى جماعة الهزارة العرقية، لكنني رأيت عددا قليلا من الرجال الأكبر سنا من أصحاب اللحى الرمادية يقفون وراء الآخرين. وكانت الشرطة قد اعتقلت كل هؤلاء في أثينا، بعد أن عاشوا أحرارا وسط المجتمع اليوناني فترات زمنية مختلفة. أخبرني بعض هؤلاء أنهم كانوا داخل مراكز الاحتجاز لما يزيد على ثمانية عشر شهرا - وهو الحد الأقصى من الوقت المسموح به للاحتجاز، حتى تغير القانون في العام 2014، والذي نص على أن في استطاعة الدولة اليونانية احتجاز اللاجئ إلى أجل غير مسمى. إن البعض كان قيد الاحتجاز أكثر من عامين.

وجادل المجلس اليوناني للاجئين The Greek Council for Refugees بأن هذه التعليمات الجديدة تشكل انتهاكا للقوانين اليونانية، والأوروبية، والدولية[1]. وفي مثل هذا المناخ السياسي السام تُركت لهذه الجماعة مهمة إدارة العبء الضخم الملقى على عاتق النظام اليوناني. وأبدت المتحدثة باسم الجماعة، إيلينا سارانتو Elina Sarantou، غضبها حيال الموقف الذي تتبناه بلادها تجاه اللاجئين. كما أن صندوق اللاجئين الأوروبي European Refugee Fund، فضلا عن منظمات محلية ودولية، أيد جماعتها. ومع وجود نحو ستين من العاملين لديها وقليل من الثقة العامة في المنظمات غير الحكومية بعد تفجر بعض الفضائح رفيعة المستوى، باتت مكانة هذه الجماعة صغيرة وصارت مواردها المالية محدودة. ونتيجة لذلك وجد المجلس نفسه غارقا من جراء الطلب المتزايد عليه. فقد كان لديه اثنا عشر محاميا فقط وعدد مماثل من الأخصائيين الاجتماعيين في بلد كان في حاجة إلى آلاف أكثر من العاملين - إذ اعتاد هؤلاء التعامل مع ما يربو على ثمانية آلاف لاجئ سنويا. وقالت سارانتو: «إننا نذير برامج دعم قانوني لضحايا العنف العنصري من جانب الشرطة، وبلطجية اليمين المتطرف، وآخرين، على رغم أن نسبة 80 في المائة من هؤلاء الضحايا ليست بحوزتهم أوراق قانونية، ولذا يخشون إحالة هذه القضايا إلى المحكمة».

هذا العدد الهائل من طالبي اللجوء الذين يصلون إلى الشواطئ اليونانية قد أعطى اليونان فرصة لاستخدام كل من العقل والعاطفة. وشرحت سارانتو كيف بدأت الحكومة «خدمة لجوء» Asylum Service في العام 2013؛ وهي خطوة صغيرة وإيجابية باتجاه معالجة الانتهاكات التي تحدث من جراء الاحتجاز التعسفي. وأشادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR بهذه الخطوة. وقالت سارانتو إنه على الرغم من هذا مازالت الشرطة تنظر إلى طالبي اللجوء باعتبارهم «سريين»، حيث مازال لدى الشرطة «إدارة للأجانب». وهذه الخدمة كانت تُموَّل في معظمها من الأمم المتحدة، وهي لاتزال في حاجة إلى مزيد من الدعم. أما وكالة إدارة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي (فرونتكس) Frontex - التي أدانتها منظمة «هيومان رايتس ووتش» في العام 2011 بسبب «تعرض المهاجرين لظروف معيشية غير إنسانية ومُهينة»[2] - فقد قالت إن ثمانية من كل عشرة لاجئين يأتون إلى أوروبا يتخذون من اليونان بوابة عبور لهم.

أما البنية التحتية اليونانية الخاصة بالسيطرة على طالبي اللجوء فقد تضمنت مركز استقبال أولا في منطقة إيفروس، والتي تقع على الحدود البرية مع تركيا، وهو المركز الذي مولته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي. وأقصى مدة لإقامة طالب اللجوء في هذا المركز كانت خمسة وعشرين يوما حيث تُقيّم في ذلك الوقت طلبات اللجوء إذا ما أمكن. وقالت سارانتو: «إنه مكان لائق، على رغم أنه مازال يشبه السجن، كما لا يمكنك مغادرته. ونحن نعارض هذه المرافق لأن هناك القليل من الحقوق. ولدى الدولة قوانين تنص على توفير الوظائف لليونانيين أولا ثم يأتي طالبو اللجوء آخر القائمة. ويجب أن يوفر هؤلاء الحماية للأشخاص الذين يحتاجون إليها - وبنحو خاص القاصرين، والأسر ذات العائل الوحيد، وأولئك الذين يعانون مشاكل صحية ونفسية».

بدلا من ذلك أعلنت أثينا في العام 2012 أنها قد افتتحت ثلاثين مخيما جديدا للمهاجرين في مواقع مهجورة كانت تابعة للجيش. ومع وجود عدد لا حصر له من اللاجئين يعيشون وسط القاذورات في أثينا وحولها - رأيت بنفسي العديد من هؤلاء ينامون بطريقة غير مريحة ويحتاجون إلى وجبة جيدة والاستحمام - لم يكن من قبيل المفاجأة أن أعلنت الحكومة هذا القرار لكونه جاء ردا على المستويات المتزايدة لجرائم العنف. ومع تصاعد البطالة ووصول نسبة العاطلين من الشباب إلى أكثر من 50 في المائة، كان رد فعل الدولة يأتي وفقا لتقليد الاندفاع، حيث كان يفتقر إلى أي خطة طويلة الأجل.

وقال ميكاليس كريسوهويديس Michalis Chrysohoidis وزير حماية المواطنين السابق: «هناك مئات الآلاف من الأشخاص يتجولون في الشوارع بلا هدف، مُكرَهين على انتهاك القانون، ومتعرضين للاستغلال من جانب شبكات إجرامية، فضلا عن ردعهم مهاجرين شرعيين عن الإقامة في البلاد». وأعلنت السلطات أن المهاجرين سيُنقَلون إلى «مراكز ضيافة مغلقة» مُزرية لإبعادهم عن الشوارع، وحتى يكونوا أيضا بعيدين عن أنظار الناخبين اليونانيين الغاضبين[3]. وفي منتصف العام 2014 أصدر «مشروع الاحتجاز العالمي» Global Detention Project قائمة شاملة بالمرافق اليونانية أدرجت بشكل تفصيلي أكثر من ثلاثين من المواقع المركزية

والنائية التي كان معظم العاملين فيها من رجال الشرطة - وهؤلاء يمثلون جماعة لديها تاريخ طويل في اليونان في الاعتداء على اللاجئين[4].

كانت تجربة غريبة ومحزنة، ونحن واقفَان على جانب واحد من سور كورنث، تحت وهج الشمس الحارقة، غير قادرين على الولوج إلى داخل المركز، وأنا أتبادل الكلمات بلغة ركيكة مع أناس محبوسين. كان الجميع يريدون التحدث إلينا - لكي يشاركونا قصصهم، ويشرحوا آلامهم، ويحتجوا على احتجازهم. وقال لنا هؤلاء: «نحن نعاني هنا». وفي يونيو من العام 2014 حدث إضراب جماعي عن الطعام احتجاجا على أمر وزاري جديد يسمح باحتجاز اللاجئين إلى أجل غير مسمى، دعمته بصورة غير رسمية تلك التعليمات القاسية التي أصدرها الاتحاد الأوروبي[5]. كما شهد المرفق أحداث شغب في العام 2013. وجاء في جزء من بيان أصدره اللاجئون ما يلي: «مع استمرار الاحتجاز المنهجي والمفتوح، نحن نتعرض للذبح على يد الحكومة اليونانية. إنهم يُضيعون حياتنا، ويغتالون أحلامنا وآمالنا داخل السجون. وهذا كله يحدث بينما لم يرتكب أي واحد منا أي جريمة»[6].

كان شامان يتولى مهمة الترجمة لي. ما من أحد من هؤلاء الرجال أراد العودة إلى أفغانستان، لأنهم كانوا يخشون تعرضهم للاضطهاد أو مواجهة ما هو أسوأ من ذلك. وكان ثمة إجماع بين هؤلاء على كراهية اليونان بسبب طريقة معاملتها للاجئين. ولذا كانوا يأملون الذهاب إلى ألمانيا، أو إلى دول أوروبية أخرى بها أوضاع أفضل. أظهر لي أحد هؤلاء الرجال رصاصة استقرت في قدمه منذ أن أطلق الحراس النار عليه بينما كان يحاول الهرب. وقد طلب الرجل إجراء جراحة لإزالة الرصاصة غير أن طلبه قوبل بالرفض. وأوضح جميع الرجال أن الشرطة توسعهم ضربا بشكل منتظم، وأن الأوضاع في الداخل كانت فظيعة. وكانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد أدانت الأوضاع داخل مراكز الاحتجاز في اليونان إحدى عشرة مرة، كما فعل العديد من المحاكم اليونانية عندما نظرت قضايا تتعلق بمدد الاحتجاز المفرطة. كما عارضت الأمم المتحدة تمديد فترات الاعتقال الإداري باعتباره «ممارسة نمطية استهدفت إحباط الدخول غير المنتظم أو البقاء في البلاد»[7].

وبعد مرور دقيقة واحدة طلب منا الحراس مغادرة المكان. غير أننا رفضنا طلبهم، وقلنا إننا في حاجة إلى مزيد من الوقت. ومرَّرتُ الشاي والسكر إلى المحتجزين، وبعد

عشر دقائق، طُلبت منا المغادرة. وأُغلق السور بإحكام شديد. وكانت رائحة العرق تفوح في الهواء وهي تنبعث من رجال محبوسين في الحرارة الحارقة. وقال لي شامان إنه كان يشعر بأنه ملتزم بمساعدة رفقائه الأفغان وزيارتهم في مركز الاحتجاز، وأخذهم إلى محامين وأطباء في أثينا حين يُطلق سراحهم. وقال: «هذا جزء من مهمتي».

المهاجرون الأفغان كشامان يعانون حالة القلق هذه كل يوم. وفي أثناء الوقت الذي كنا نمضيه معا، كان يروي حكايات لا تُحصى تتضمن تفاصيل عن الآثار العملية للتقشف المفرط في حياته. ولم يكن هذا مجرد قسوة اقتصادية، بل ثقافة استطاعت أن تتسامح مع عملية إقصاء الآخرين وتحتفي بهذا الإقصاء. وكانت قصته تذكرة مفيدة للسبب الذي جعل اليونان ترتكب خطأ جوهريا بإقدامها على تجنب وسجن مثل هؤلاء الأشخاص بدافع الخوف والملاءمة السياسية. فهو كان مستعدا لأن يصبح عضوا منتجا في المجتمع، ولكنه شعر بالسأم وأصبح مشككا.

كان شامان في الرابعة والعشرين من عمره. وحين كان في السادسة انتقلت أسرتُه إلى إيران آتيةً من أفغانستان حيث وُلد، على إثر تهديد حركة طالبان لوالده الذي ينتمي إلى طائفة الهزارة. وقال شامان إنه، بالقرب من طهران، كانت الحياة جيدة بالنسبة إليه بوصفه طفلا، ولم تكن قاسية جدا، ولكن عندما بلغ شامان السادسة عشرة من عمره عرَّضته آراؤه الجدلية لسجن السلطة 14 يوما على قيد الاستجواب. ولم يمر وقت طويل حتى أُدخل السجن مرة أخرى، حيث أمضى شهرا كاملا، ثم طُلب منه مجددا تقديم تفسير للسبب الذي جعله يتبنى هذه الآراء المثيرة للجدل، حيث خشيت السلطات من احتمال أن يصبح مصدر فتنة لمواطنين آخرين فيتجرأوا على تحدي الدولة.

وأمضى شامان في المدرسة أربع سنوات فقط، وفي سن السادسة عشرة بدأ العمل من دون أجر مع ميكانيكي من أجل تعلم مهارات جديدة. وسرعان ما أصبح بارعا جدا وبدأ في تأسيس عمله الخاص في منزل أسرته حيث كان يُصلِح الدراجات النارية. ولكن في غضون بضع سنوات بدأ يفقد بصره. وحين ذهب إلى الأطباء والمستشفى تبين من تشخيص حالته أنه مصاب بإعتام عدسة العين cataracts. وخضع لاحقا لعملية جراحية أُجريت بطريقة خرقاء مما سبب مزيدا من التدهور لبصره. وفي أواخر سنوات مرحلة المراهقة كان لا يكاد يرى أي شيء.

وهكذا صارت الحياة صعبة على نحو متزايد بالنسبة إلى شامان في إيران. ولكن بمساعدة من أحد مهربي البشر وبعض المال الذي اقترضه شرع في رحلته إلى أوروبا، تاركا وراءه والديه وإخوته الأربعة. وصل إلى اليونان ودخل في المجتمع، ولكن سرعان ما اعتقلته الشرطة ونُقل إلى مركز الاحتجاز. وتمكن شامان من الهرب وطلب منحه حق اللجوء، زاعما أن حياته ستكون معرضة للخطر إذا ما عاش في أفغانستان أو إيران باعتباره رجلا من الهزارة.

أحد أشقاء شامان هو الآخر في اليونان يسعى إلى طلب اللجوء، وقد رفضت السلطات اليونانية حالته وأعادته إلى أفغانستان، وهي دولة لم يكن يعرف عنها شيئا. وقد اختفى هذا الأخ ولم يكن لدى أسرته أي فكرة عن مكانه أو ما حدث له. وقال لي شامان: «أرقد على فراشي مستيقظا في الليل وأنا قلق عليه».

ويعيش شامان اليوم في شقة صغيرة مع رجال أفغان آخرين. أما غرفته التي يشاركه فيها رجل هزاري آخر فتُوجد بها مرتبة واحدة على الأرض وسرير في الزاوية. كان المكان يعطي الإحساس بالراحة، بالكاد مؤثث، وكان في غرفة المعيشة جهاز تلفزيون ضُبِط على قناة «بي بي سي» الناطقة بالفارسية BBC Persian. وذات ليلة عندما زرته راح يعزف على آلة الغيتار التي صنعها بنفسه في بيته، وذلك باستخدام قبعة صلبة وقطعة طويلة من الخشب والأوتار. كانت تلك وسيلة تحقق له قدرا من السلام الداخلي قصير الأمد.

أخبرني شامان أنه يكره وجوده في اليونان، فهو كان سيفضل عليها ألمانيا أو إنجلترا، لأنهم في اليونان كانوا يعاملون اللاجئين بتجاهل قاس. ففي أواخر العام 2014 تظاهر مئات من اللاجئين السوريين في وسط ميدان سينتاجما Syntagma Square مطالبين بالسماح لهم بمغادرة اليونان إلى دول أوروبية أخرى. وكان شامان يعمل مترجما نظرا إلى أنه كان يتحدث الإنجليزية والدارية واليونانية والفارسية ولغات أخرى. وكانت لغته الإنجليزية ممتازة لأنه قد عمل مرشدا للمبشرين المسيحيين الأمريكيين ممن قد مروا عبر اليونان. كان شامان طيب القلب ومرحا، بيد أنه كان يعتريه الخوف مما سيحدث له عندما تنتهي صلاحية أوراق هوية إقامته اليونانية المؤقتة في نهاية العام 2015. وقال إنه يأمل تمديد تأشيرة إقامته، لكن كان من المتعذر معرفة ما إذا كان ذلك سيحدث. كان يعيش في حالة من عدم اليقين.

وقال شامان إن الهجمات التي تعرض لها هو وأصدقاؤه الأفغان من قبل الحزب النازي الجديد «الفجر الذهبي» Golden Dawn كانت أسوأ قبل بضع سنوات، عندما كانت قيادة الحزب حرة وجال أتباعها خارج نطاق الملاحقة السياسية أو ملاحقة الشرطة. ففي العام 2012 تعرض عدد لا يُحصى من المهاجرين للطعن، والضرب المبرح، أو القتل على أيدي عناصر إجرامية تنتمي إلى اليمين المتطرف. وقال مرشح «الفجر الذهبي» آنذاك، إلياس باناجيوتاروس Ilias Panagiotaros: «إذا وصل الفجر الذهبي إلى البرلمان، فسنشن غارات على المستشفيات ودور الحضانة، وسنلقي المهاجرين وأطفالهم إلى الخارج في الشوارع حتى يأخذ اليونانيون مكانهم».

وأخبرني سكان محليون أن قوة «الفجر الذهبي» في الشوارع قد تضاءلت، وأنه قلما بات يستخدم العنف سلاحا. بدلا من ذلك اكتسب هذا الحزب قوة سياسية - ربما كانت أكثر خطورة. ففي انتخابات العام 2015 عزز الحزب مكانته بوصفه ثالث أكبر حزب في البرلمان اليوناني. لم يعد هذا الحزب مصدرا صغيرا للإزعاج - فقد استجابت أقلية لا بأس بها من السكان للأجندة الفاشية لدى الحزب.

وقد أصدرت منظمة «هيومان رايتس ووتش» تقارير وبيانات لا حصر لها أعربت فيها عن يأسها من غياب مساءلة رسمية عند حدوث عنف تحركه دوافع عنصرية في اليونان[8]. غير أن عدم التطبيق القانوني أو السياسي لقوانين كانت ضعيفة أساسا جعل المهاجرين والمعرضين للخطر لا يثقون بأن الشرطة ستلاحق المهاجمين. وسرد شامان قصة حول مبادرة عناصر فاسدة وعنصرية من الشرطة إلى سجنه بطريقة غير قانونية ساعاتٍ وتحذيره بالابتعاد عن ضواحٍ سكنية معينة في أثينا. وكان ذلك من أعمال البلطجة التي أقرها صمت رسمي.

كما أفضى إليَّ شامان بالخوف الدائم الذي شعر به كثير من طالبي اللجوء في اليونان. ففي حين صعّدت السلطات ممارساتها الوحشية ضدهم، عاش العديد من هؤلاء في طي النسيان، والتوتر الدائم، وهم غير متأكدين متى ستعتقلهم الشرطة وتلقي بهم في مركز للاعتقال.

إن المناخ السياسي الذي مكّن وتطلب عملا وحشيا ضد الغرباء كان أساسا نتيجةً لأزمة ديون هائلة وفساد النخبة. فقد تراكم كلاهما على مدار عقود من الزمن، وذلك في ظل حكومات محافظة متعاقبة لم تكن مستعدة لإنهاء سيطرة حكم

الأقلية غير الرسمي في البلاد. إن كبرى الشركات العاملة في مجالات الشحن، وأعمال البناء، والطاقة، وكرة القدم كانت تدفع ضرائب قليلة. وأدت الأزمة المالية العالمية في العام 2008 إلى دفع البلاد على الحافة. وفي محاولة فاشلة لحل الأزمة المالية طالبت مجموعة «ترويكا» troika، مكونة من صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF)، والمفوضية الأوروبية European Commission، والبنك المركزي الأوروبي European Central Bank بتنفيذ سياسة تقشف صارمة من خلال قروض هائلة لا يمكن أن يتحملها سكان اليونان. ونُفِّذ برنامج للخصخصة الجماعية، وتضاءل الاقتصاد إلى الربع، فضلا عن تسريح موظفي الحكومة بأعداد كبيرة. وفي العام 2010 أصدرت الترويكا توقعات خاطئة بأن هذه الإجراءات التقشفية سيكون لها تأثير ضئيل على التوظيف والنمو. وكان ثمة اعتقاد راسخ بأن هنالك حاجة إلى معاقبة اليونان على الإنفاق العالي بنحوٍ مفرط.

بيد أن النتائج كانت كارثية، وأدت إلى تفجر اضطرابات اجتماعية حادة، والفقر، وتعاطي المخدرات، والدعارة. حالة الإحباط الشعبي هذه نُفِّس عنها على أكثر جماعة مُهمشة في المجتمع: اللاجئين. فلم يكن المهاجرون وحدهم الذين عانوا غضب التقشف الشديد، بل شعب كامل طُبقت عليه التجربة الفاشلة التي صممها الاتحاد الأوروبي. فتقريبا كل جماعة اجتماعية-اقتصادية ذاقت المعاناة، وهي واحدة من المشكلات القليلة التي اتفق بشأنها تيار أقصى اليسار وتيار أقصى اليمين. ومن ثم باتت حلول الشركات والخصخصة هي الدواءَ الوحيد الذي تصفه مجموعة الترويكا، وهو ما كشف عن قلة الرؤية داخل النظام البيروقراطي الأوروبي.

ووجدت الدولة اليونانية أفضل الأعذار لتهدئة مخاوف تيار أقصى اليمين، واسترضاء النجاح الذي حققه حزب الفجر الذهبي، وذلك من خلال شن حملات قمع ودهم استهدفت الهجرة غير الموثقة بدلا من حل المشكلة. ببساطة سجنوا اللاجئين على أمل أن يكون هذا العقاب رادعا فعالا. لكن، وهو ما لا يدعو إلى الغرابة، لم يتوقف تدفق المهاجرين، مع الوضع في الاعتبار الوقائع القائمة التي تشهدها سورية، وليبيا، والعراق، وباكستان، وأفغانستان. ففي العام 2015 تدفق مزيد من عشرات الآلاف من اللاجئين على اليونان وإيطاليا، ومات منهم آلاف في أثناء الرحلة المميتة عبر البحر الأبيض المتوسط.

بيد أن رياح التغيير هبت في الهواء. إذ إن الفوز الساحق وغير المسبوق الذي حققه حزب «سيريزا» Syriza من تيار اليسار في انتخابات العام 2015 الذي جعل أليكسيس تسيبراس Alexis Tsipras رئيسا للوزراء كان بمنزلة توبيخ لسنوات سياسة التقشف الملهمة من الاتحاد الأوروبي، في حين تعثرت الأحزاب القديمة، ومن بينها حزب «باسوك» Pasok، وحزب «الديموقراطية الجديدة» New Democracy. وفي ليلة الانتخابات نشر حزب «بوديموس» Podemos اليساري الإسباني تغريدة جاء فيها: «أخيرا، أصبح لدى اليونانيين حكومة، لا مبعوث [للمستشارة الألمانية أنجيلا] ميركل». فقد كانت الانتخابات نقطة تحول هائل بالنسبة إلى بلد لم يحدث قط أن اختار سكانُه، وبنحوٍ جاد، سياسةً تقدميةً بمثل هذه الأعداد الضخمة. فبعد عقود تُجوهلت فيها مصالحهم، استطاع حزب «سيريزا» الاستفادة من موجة الاستياء في أوساط الشباب - الذين وصل معدل البطالة بينهم إلى 60 في المائة - واستثمار هذا الاستياء ضد الفساد والتهرب الضريبي من جانب الأقلية الحاكمة. لكن الحزب، ولعدم حصوله بالكاد على أغلبية مطلقة، لجأ إلى تشكيل تحالف مع حزب «اليونانيين المستقلين» ANEL Independent Greeks اليميني العنصري، وهي الخطوة التي انتقدها العديد من اليساريين.

وبعد الفوز الذي حققه حزب «سيريزا»، جادل بول ماسون Paul Mason، المحرر الاقتصادي في «القناة الإخبارية الرابعة» البريطانية Channel 4 News، بقوله: «ما يكمن تحت صعود اليسار الراديكالي هو بزوغ قيم إيجابية جديدة - بين طبقة من الشبان أوسع بكثير من قاعدة التأييد الطبيعية لسيريزا. وهذه هي القيم الكلاسيكية لجيل شبكات التواصل، والتي تتمثل في: الاعتماد على الذات، والإبداع، والاستعداد للتعامل مع الحياة باعتبارها تجربة اجتماعية، والمنظور العالمي»[9]. إن انتصار حزب سيريزا كان يشير إلى تحول جيل كامل بعيدا عن سياسة أدارت دفتها النخبة فقط. كما أن نجاحه كان نتيجة مباشرة لحالة اليأس التي انتابت شعب عقد العزم على استعادة الكرامة في حياته اليومية.

وخضع حزب سيريزا للضغوط لحمله على مواصلة الخضوع للعلاج الذي وصفته «الترويكا» بعد انتخابات العام 2015[10]. حتى بعد الانتصار الذي حققه الحزب حثت المفوضية الأوروبية اليونان على مواصلة متابعة «الإصلاحات» – وهو تعبير ملطّف كناية عن الخصخصة وإجراءات لتخفيض الخدمات الاجتماعية - وهي

الإجراءات التي كان قد بدأها أسلاف سيريزا. كما أن الهوة الأيديولوجية بين هؤلاء الذين يعانون في ظل سياسة التقشف وهؤلاء الذين ينادون بهذه السياسة لم تكن قط أعمق مما كانت عليه الآن.

ووعد تسيبراس بإعادة التفاوض حول الشروط المجحفة التي وضعتها «الترويكا»، ورفع الأجور، وخلق وظائف، واستعادة الشعور باستقلال اليونان بين سكان قد أمضوا سنوات وهم يعرفون أن مصير بلادهم يتقرر في بروكسل وبرلين. بيد أن أسئلةً عميقةً ظلت بخصوص جدوى أو مرغوبية دعم دولة يونانية متخمة أساسا بالموظفين الحكوميين - وهو ما يعد جزءا رئيسا من رؤية حزب سيريزا. وفي أثناء أول خطبه بشأن السياسة العامة أمام البرلمان في العام 2015 تعهد تسيبراس بزيادة الرواتب، وتوفير الكهرباء مجانا لهؤلاء المحرومين منها، وتجميد تخفيضات المعاشات التقاعدية.

في الإطار نفسه تعهد وزير المالية اليوناني يانيس فاروفاكيس Yanis Varoufakis بتدمير الأوليجاركيين(*) في البلاد ورُعاتهم، «الذين يمتصون بشراسة الطاقة والقوة الاقتصادية من كل شخص آخر». ووصف شروط الإنقاذ المالي التي وضعتها «الترويكا» بأنها «إيهام مالي بالغرق»(**).

أما الكثير من المهاجرين ممن كانوا يعيشون في الظل باليونان، فكان يحدوهم الأمل أن يمنحهم حزب سيريزا، المعروف أيضا بائتلاف اليسار الراديكالي، جوازات سفر، مما يعطيهم الحرية للعيش في أي مكان في الاتحاد الأوروبي - والذي يعد برمته الآن أكبر اقتصاد في العالم. وفي غضون أيام بعد فوزه في الانتخابات ووصوله إلى السلطة منح سيريزا حق المواطنة لما يزيد على المائة ألف من أطفال المهاجرين الذي وُلدوا في اليونان.

وهناك مزيد من التغييرات التي وعد بها الحزب – بيد أن التأييد العام لها لم يكن مضمونا. فقد كشفت دراسة عالمية أجرتها المنظمة الدولية للهجرة International Organization for Migration في العام 2015 أن الشعب اليوناني كان الأكثر اهتماما بخفض الهجرة (وتلاه في أوروبا المالطيون، والإسبان، والإيطاليون).

(*) الأوليجاركية هي حكم الأقلية. [المحرر].

(**) الإيهام بالغرق waterboarding هو نوع من أنواع التعذيب بالماء، حيث يُسكب الماء على قطعة قماش تغطي الوجه والقنوات التنفسية لشخص مقيد، مما يعطيه الإحساس بالغرق. [المحرر].

ووفقا لما ذكرته منظمة «مراسلون بلا حدود» Reporters Without Borders فإن ما كان يعد مأساويا بالنسبة إلى الشعب اليوناني هو أن بلادهم تُصنف الآن أيضا ضمن أسوأ الدول في مجال حرية الصحافة في أوروبا، وذلك بعدما تراجعت بواقع خمسين مركزا في السنوات الخمس قبل العام 2014. في ظل تنامي التهديدات البدنية ضد المراسلين الصحافيين من قبل «بلطجية» أقصى اليمين، ومن بينهم أعضاء في حزب الفجر الذهبي، باتت هستيريا صحافة التابلويد(*) الطريقة الأكثر شيوعا التي يمكن من خلالها السيطرة على الجمهور[11]. وكان كل واحد من طالبي اللجوء يُؤَطَّر باعتباره مصدر تهديد. وفي العام 2013، وفي أعقاب ضغط من المانحين الدوليين، أغلقت الحكومة اليونانية الإذاعة العامة في البلاد من أجل تقليص العجز في الميزانية، وأسست إذاعة حكومية جديدة أكثر ضعفا فقط بعد احتجاج ضخم على المستويين المحلي والدولي. وأعلن حزب سيريزا في العام 2015 أنه سيعيد فتح هيئة الإذاعة اليونانية العامة Hellenic Broadcasting Corporation، حيث أصر تسيبراس على أن هذه الخطوة من شأنها «إصلاح جريمة ارتكبت ضد الشعب اليوناني والديموقراطية».

وتحدى حزب سيريزا السيطرة التي قادتها ألمانيا على السياسة العامة الأوروبية السياسية والاقتصادية التي أيدت التقشف. ففي أثناء مؤتمر صحافي عُقد مع نظيره الألماني، فولفجانج شويبله Wolfgang Schäuble في العام 2015، أدلى فاروفاكيس بتعليقات حادة حول الآثار الواقعية لإملاءات برلين، وقال: «ما من أحد يفهم أفضل من شعب [ألمانيا] كيف أن اقتصادا يعاني كسادا شديدا، مقترنا بإذلال وطني شعائري ويأس لا ينتهي، يمكن أن يُفقِس بيضة الأفعى داخل مجتمعه». وأضاف: «عند عودتي إلى وطني هذه الليلة سوف أجد دولة حيث ثالث أكبر حزب فيها ليس بحزب نازي جديد، بل حزب نازي بالفعل»، وذلك في إشارة منه إلى حزب الفجر الذهبي. واختتم حديثه قائلا: «إننا في حاجة إلى أن يقف شعب ألمانيا بجانبنا».

التحذير كان واضحا: ألمانيا ليس لديها الحق في أن تحكم النشأة الحديثة لأوروبا، فاليونان هي الند الأخلاقي والسياسي لها. النضال الأيديولوجي والروحي لنيل قلب أوروبا - حيث تدفع ألمانيا اليونانَ دفعا إلى الإعسار والخروج من منطقة

(*) الصحف النصفية. [المترجم].

اليورو، أو إلى قبول حل وسط يسمح لأثينا بالبقاء داخل هذه المنطقة - كان أحد الأسئلة الكبيرة المطروحة في هذه اللحظة[12].

ولطالما أُخبرتُ أثناء وجودي في اليونان بأن الصحافة المستقلة كانت تعاني، بيد أن وسائل التواصل الاجتماعي وفرت طريقة جديدة لتحدي السرد المهيمن. وأبدى الصحافي اليوناني كوستاس فاكسيفانيس Kostas Vaxevanis أسفه لأن «الطريقة الوحيدة لدى الشعب اليوناني لمعرفة مجريات الأمور عن بلده تكون من خلال الصحافة الأجنبية»[13]، على رغم أنه حتى صحيفة «الجارديان» البريطانية كانت تصف باستمرار حزب سيريزا بأنه «راديكالي» في التقارير التي تنشرها. ولم يحدث أن قدمت المصالح الإعلامية الحكومية أو الخاصة الكثير من المعارضة، داعمة بذلك العلاقة الوثيقة بين الأعمال التجارية الكبيرة وجهاز الدولة، ومؤيدة لتبني السلطات سياسات التقشف. كانت هذه هي البيئة المثالية لازدهار نظريات المؤامرة، والبارانويا(*)، والكراهية العرقية، والنزعة المحافظة الرجعية. بيئة كهذه هي ما جعلت فوز سيريزا في الانتخابات حتى أكثر روعة، وهو ما أقنع أغلبية من اليونانيين بأن هناك بديلا عمليا وممكنا للعيش في ظل حياة ذليلة.

***

كانت منظمة «أطباء بلا حدود» Médecins Sans Frontières (MSF) واحدة من الجماعات القليلة التي وثقت حقائق السياسات القمعية التي تُمارس ضد اللاجئين. ففي تقرير أصدرته في العام 2014، بعنوان «المعاناة الخفية»، ذكرت تفاصيل عن انعدام الرعاية الحكومية لطالبي اللجوء والآثار البدنية والنفسية المدمرة الناجمة عن الاحتجاز فترات طويلة[14]. وخلال وجودي في أثينا أخبرتني مستشارة شؤون الهجرة لدى هذه المنظمة، إيونا كوتسيوني Ioanna Kotsioni، أن منظمتها قد بدأت العمل في مراكز الاحتجاز اليونانية في العام 2008 - وهي أول منظمة غير حكومية في البلاد تفعل ذلك. وقالت: «في الفترة من 2006 إلى 2007 في اليونان بدأ حجم مراكز الاحتجاز هذه في الازدياد». وقد مارست «أطباء بلا حدود» ضغوطا على الحكومة لتحسين الأوضاع في منشآت الاحتجاز عبر البلاد، ومنذ العام

(*) جنون الارتياب. [المحرر].

2012 تبين أن أعداد المهاجرين الذين أُرسلوا إلى هذه المنشآت - وكانوا أساسا من سورية، وأفغانستان، وإثيوبيا، وإريتريا - قد ارتفع بصورة مفاجئة.

وهنا كانت تكمن المشكلة: فقد كان هناك 4500 سرير إضافي وُفِّرت إبان الأزمة الاقتصادية، ولكن من دون زيادة في الأموال أو الخدمات المخصصة للاجئين قيد الاحتجاز. وعلى رغم أن منظمة «أطباء بلا حدود» لم تواجه مشكلة في الدخول إلى هذه المرافق فإن ممثليها أبدوا شعورا باليأس إزاء النظام: إذ كان يوجد أكثر من 7 آلاف سرير منتشرة عبر الشبكة اليونانية برمتها، وكذلك آلاف أخرى في أقسام الشرطة. وكان هناك أيضا ما يزيد على الألف من الأطفال القاصرين غير المصحوبين بذويهم مبعثرين في أماكن متفرقة في أنحاء البلاد، على الرغم من أن جماعات معنية باللاجئين أخبرتني أنه قد وُفِّر أقل من 400 سرير لهم.

وقالت كوتسيوني إن المناخ السياسي في اليونان، وعبر الكثير من دول أوروبا، هو الذي سمح للدولة بسجن اللاجئين من دون إبداء ما يكفي من القلق حيال أي نتائج سلبية. وقالت: «المعارضة اليونانية للاجئين لا تتعلق فقط بالمشاعر المعادية للمسلمين، بل أيضا بالمشاعر المعادية للمسيحيين، لاسيما أنه يوجد هنا كراهية لأصحاب البشرة البُنية». أما الإدارة الحكومية التي كانت مسؤولة عن طالبي اللجوء، فقد تغير اسمها الآن وأصبح «وزارة النظام العام وحماية المواطن» Ministry of Public Order and Citizen Protection - وهو اسم يشير إلى الحبس والإقصاء. بل إنه حتى أمين المظالم اليوناني، بعد زيارته إلى مراكز احتجاز يونانية مختلفة في العام 2013، أبدى قلقه من أن الشرطة «عاجزة عن تأمين الظروف التي تكفل الاحترام للحق الأساسي للمحتجزين، حيث منشآت الاحتجاز المخصصة للأجانب قد تحولت إلى سجون فريدة من نوعها، مع الأخذ بعين الاعتبار العدد الكبير والمتزايد من المحتجزين الذين يُحتَجَزون أشهرا عديدة»[15].

وأردفت كوتسيوني: «غالبا ما يقول لي طالبو اللجوء: نحن أتينا إلى أوروبا من أجل حقوق الإنسان ولكن الأوضاع هنا أصابتنا بالصدمة». ومع ذلك مازال في استطاعتك أن تشتري طريقك إلى المواطنة - نحو 200 ألف يورو كفيلة بتحقيق ذلك - غير أن من الواضح أن هذا الخيار ليس متاحا لأي شخص آخر غير الآتين إلى هنا من الأثرياء. وأخبرتني كوتسيوني: «عندما دخلت أول مرة إلى مراكز الاحتجاز

أُصبت بصدمة، فهناك شعور غريب في الداخل حيث يوضع الأشخاص ويُعاملون كأنهم حيوانات، وليسوا بشرا. والنظام غير مكترث بالمرة للأوضاع في الداخل. وهنالك العديد من الأسباب التي تجعل مزيدا من طالبي اللجوء لا يعرفون الواقع في اليونان. وكثير من هؤلاء يشعرون بالحرج بسبب احتجازهم هنا ولا يستطيعون إرسال النقود إلى الأهل في وطنهم. فهؤلاء لا يمكنهم تدبير أمورهم، ويشعرون بأنهم مرفوضون غير مرحب بهم من دولتهم المضيفة».

كانت خصخصة شبكة مراكز الاحتجاز هي النتيجة المنطقية للاتجاه السياسي للأمة عندما يمكن توكيل كائنات بشرية وخدمات إلى أكثر المزايدين جاذبية. وقالت كوتسيونى إن ثمة سببا آخر للتعاقد الخارجي هذا وهو أن «الكثير من رجال الشرطة بعيدون عن ديارهم وبعيدون أيضا عن أسرهم، وهو ما يشكل ضغطا على النظام لإيجاد طرق بديلة لحراسة المحتجزين».

وفي أثناء إقامتي في اليونان تحدثت إلى عدد لا حصر له من الصحافيين الذين أخبروني بأن مشكلة خصخصة نظام الاحتجاز قلما حظيت بالاهتمام المطلوب في وسائل الإعلام المحلية. «يجب أن تتحمل الدولة المسؤولية عن توفير الرعاية الصحية والأمن لأن الدولة هي من تسجن هؤلاء الأشخاص»، هكذا حاججت كوتسيوني، مضيفة: «إنك قبل خمسة عشر عاما، كنت ستسمع قصصا عن الترحيب باللاجئين السوريين هنا، ولكن العكس هو ما يحدث الآن».

إن منطق التقشف أعطى تفويضا بشيطنة أقلية كانت عاجزة عن الدفاع عن نفسها. وأكملت رأسمالية الكوارث المهمة، حيث أفسدت كلا من المُهمشين وهؤلاء الذين يسعون إلى ظلمهم. وفي اليونان نجد أن كثيرا من الحكومات قد ارتبطت بعلاقات وثيقة مع شركات إلى درجة يستحيل معها وجود سياسة تتسم بالشفافية.

كان نقص الرعاية الطبية منتشرا على نطاق واسع، مع وجود قليل من الضغط الشعبي للمطالبة بتحسين الوصول حتى إلى أبسط الأدوية. وذات يوم في بيراما Perama، وهي مدينة ساحلية تقع في ضاحية بيرايوس Piraeus، بالقرب من أثينا - كانت خطط الخصخصة قد توقفت بعد الفوز الذي أحرزه حزب سيريزا في الانتخابات - زرت مكتب منظمة «أطباء العالم» Médecins du Monde (MdM) لإجراء مقابلات صحافية مع أطباء كانوا قد عملوا داخل مركز الاحتجاز في كورنث.

وكانت هذ المنطقة متطورة للغاية وبها قوارب كبيرة وحاويات شحن ومداخن، وقد صُممت كلها في شكل لوحة ذات لون بني فاتح صامت.

كان مكتب المنظمة يقع في شارع صغير يعج بالرجال والنساء والأطفال. وجاءت الأسر إلى هنا للحصول على الدواء لأنه لم يعد لديها تأمين صحي، أو لا يمكنها تحمل تكلفته، أو كانت بلا عمل. وكان هذا أحد الآثار الجديرة بالملاحظة التي أفرزتها الأزمة إبان مرحلة التقشف. ووصلت صناديق الفاكهة المخصصة للأطفال الذين ما كانوا بالمدرسة ولا يستطيع آباؤهم تحمل تكلفة شراء طعام صحي لهم. ونظرا إلى أن عديدا من اليونانيين كانوا يصطفون في طوابير للحصول على طعام مجاني، نشأت «حركة البطاطس»، وهي حركة تسمح للمستهلكين بشراء ما يحتاجون إليه من منتجات مباشرة من المنتجين[16]. ومن المثير للانتباه هنا التفكير بأنه في العام 2012، واجه ما يقرب من 10 في المائة من طلاب المدارس الابتدائية والمتوسطة «انعداما في الأمن الغذائي». وفي قلب أوروبا، ينتشر سوء التغذية بين أطفال المدارس، والآن، فقد أصبحت حمية الكرنب الملفوف واقعا حقيقيا بالنسبة إلى عديد من أفراد الطبقة المتوسطة من اليونانيين[17]. وقد حصل حزب «الفجر الذهبي» على تأييد من خلال توفير الطعام لليونانيين من «السكان الأصليين». وفي أنحاء اليونان، كان الحزب قد تمكن من حشد الدعم المجتمعي له من خلال استذكار الكرامة اليونانية[18].

كان يونانيون من صغار وكبار، وأمهات جديدات مع أطفالهن، وأشخاص متهالكين، ينتظرون جميعا على أحر من الجمر للتحدث إلى طبيب طلبا للنصيحة، أو على أمل الحصول على دواء. وأخبرني الأطباء بأنهم في العادة لا يمتلكون الأدوية اللازمة، أو يكون لديهم ما يكفي منها فقط لبضعة أيام، وبعدها يعود الناس إلى هنا طلبا للمزيد ولكنهم، في أغلب الأحوال، يرجع كل واحد منهم إلى منزله وهو صفر اليدين. وقالت إحدى الطبيبات إنها، بشكل من الأشكال، كانت تتمنى لو أنها لم تكن تعطي أملا زائفا للناس عند توزيع حبوب قليلة أو زجاجات حليب لطفل.

وقد قابلتُ ثلاثة أطباء يحاولون إحداث فرق: أنطونيوس رومبوس Antonios Rompos، طبيب الأمراض العصبية والنفسية في الرابعة والستين من العمر، وهو طبيب متطوع لدى منظمة «أطباء العالم»، والذي يقدم خدماته إلى طالبي اللجوء والفقراء، وتوماس بالكونيس Thomas Balkonis، وهو طبيب أمراض جلدية

في السبعين من عمره، وريفيكا تزانيتي Revekka Tzanetea، وهي طبيبة في الخمسين من عمرها كانت تعمل في الطب الباطني. وكانوا ودودين، حيث رحبوا بي بابتسامات دافئة، ولكنهم كانوا غاضبين بشدة من جراء ما قد حدث في بلدهم. وكل هؤلاء بدأوا العمل مع هذه المنظمة في العام 2013، كأطباء متطوعين في مرفق كورنث، لأن المنظمة قد وقّعت اتفاقا مع الحكومة اليونانية. وقال رومبوس: «من وجهة نظري، يبدو الأمر كأن هناك سجناء محتجزين».

حين وصل هؤلاء للمرة الأولى، هالتهم جميعا الصدمة مما رأوه. فقد كان هناك ثمانون شخصا في غرف بُنيت لتستوعب ثلاثين فقط، وكان هناك عشرة حمامات للاستحمام وعشرة مراحيض فقط. وخصصت الحكومة قطعة صابون وزجاجة شامبو لكل محتجز كل شهر. وفي العامين 2013 و2014، فحص هؤلاء الأطباء 985 محتجزا داخل مرفق كورنث. وكان مصدر القلق الرئيس لدى الأطباء هو الانتشار السريع لمرضي السل والجرب. وطالبت السلطات منظمة «أطباء العالم» بتزويدها بالسجلات الطبية للاجئين، وذلك على الرغم من أن الشرطة والسلطات التي كانت تعكف على قراءة هذه الملفات لم تفهم في معظم الأحيان أي كلمة مما كتب فيها، نظرا إلى أنها كانت مكتوبة بلغة المصطلحات الطبية.

وكان معظم الرجال المحتجزين من أفغانستان، وباكستان، ويتحدثون الدارية والفارسية، لكن بعضهم كان يتكلم العربية بطلاقة. وقال رومبوس إنهم كانوا يديرون أيضا عيادة خارجية توفر الدواء والرعاية الصحية والصابون. وكان يوجد في المخيم 1200 شخص إضافة إلى سبعين من رجال الشرطة. كانت السلطات تخاف أحيانا من اللاجئين، وكانت تسيء معاملتهم وتتصرف معهم بطريقة وحشية لا تخلو من النزعة العنصرية. وقال رومبوس: «كنا نتساءل عما إذا كان البعض من رجال الشرطة أعضاء في الفجر الذهبي، لأنه كان يتعين على الشرطة هناك اختيار اللاجئين الذين يستحقون تلقي الرعاية الطبية. وعديد من اللاجئين يتكلمون اليونانية لأنهم قد مكثوا هنا سنوات طوالا، وكان هناك قرار سياسي يقضي بجعلهم «يختفون» في الاحتجاز». وأبدى الأطباء الثلاثة كلهم شعورهم باليأس إزاء التمييز العنصري الصارخ الذي كان سائدا في الحياة اليومية. وقال رومبوس: «اليونانيون يشعرون بقدر أكبر من الارتياح «لتطهير» المنطقة من اللاجئين، والاتحاد الأوروبي يدفع تكلفة هذا النشاط».

أما الأوضاع داخل مركز الاحتجاز فكانت وحشية. كان اللاجئون يُقتادون إلى العيادة الصحية وهم مكبلون بالأصفاد بحجة «دواعٍ أمنية». كان الأطباء يصفون أدوية، بيد أن رجال الشرطة كانوا يزودون الأدوية للمحتجزين في بعض الأحيان فقط. وأشار رومبوس إلى أن «الشرطة كانت تتهمنا بالمبالغة في تشخيص الكآبة لدى اللاجئين. الأدوية تُعطى للشرطة لكي تتولى توزيعها، فتوزعها بنحو مقتصد لأنهم كانوا يخشون حدوث حالات انتحار أو إيذاء للنفس. وكان اللاجئون يدخنون عقار الباراسيتامول لكي يراودهم الإحساس بالسُكر. وكنت أعطي حبوب علاج الكآبة، ولكن كثيرا من اللاجئين قالوا إنهم يفضلون الموت». كما أن الأغلبية من اللاجئين كانوا يعانون الإمساك لأنهم كانوا يحصلون على حصتهم من الفواكه والخضراوات مرة واحدة فقط كل شهر.

وأشار الأطباء إلى اللعبة السياسية التي كانت السلطات تلعبها من خلال احتجازها هؤلاء اللاجئين. إذ قالوا: «تُطلق الشرطة في وسط أثينا سراح اللاجئين، بعد احتجازهم ثمانية عشر شهرا في الداخل، وفي بعض الأحيان لا تلبث أن تعتقلهم مجددا ليصبحوا قيد الاحتجاز فترة طويلة أخرى. وفي معظم الأحوال، تجعل هذه السياسات اليونانيين سعداء لأنهم يرون أعدادا أقل من اللاجئين في الشوارع - إنها العنصرية. وقد تزايد التأييد لحزب الفجر الذهبي لأن الناس عاطلون عن العمل. كما أن النساء المُسنات كن يشعرن بالخوف في بعض الضواحي السكنية، لأنهن لم يشعرن بالأمان عند ذهابهن إلى المتاجر، ووفر الفجر الذهبي مرافقين لهن، وكان هذا عملا بارعا من أعمال العلاقات العامة». فضلا عن ذلك، اعتاد «بلطجية» الفجر الذهبي تهديد طاقم العاملين لدى منظمة أطباء العالم بسبب مساعدتهم المهاجرين. ولكن سكرتير هذه الجماعة رد على ذلك قائلا: «لن يخيفنا هؤلاء، فالطب لا يعرف التمييز العنصري»[19].

وردا على سؤال وجهتُه إليها عن السبب الذي جعل اليونان تأخذ هذا المنحى وتتحول إلى اليمين، قالت تزانيتي: «ثمة حاجة إلى تعليم أفضل. والشباب ينسون التاريخ أو لا يعرفونه، ومن ثم يؤيدون الفاشية. ويعتقد الناس أن الباكستانيين يأخذون وظائفهم. وأنا أرى القليل من المتطوعين يقدمون يد العون إلى المحرومين في مجتمعنا. وهناك كثير من الأطباء الشبان في الجامعة التي أدرّس فيها متعاطفون

مع اللاجئين، ولكنهم لا يرغبون في التطوع لأنهم يخشون الإصابة بأمراض. وهؤلاء هم طلاب السنة السادسة الذين يجب أن تكون لديهم معرفة أفضل!» ولم تعد منظمة أطباء العالم تعمل في كورنث.

وكان المواطنون اليونانيون يعرفون حق المعرفة كيف سببت سياسة التقشف تدمير نظام الرعاية الصحية لديهم. كما أن السياسات الاقتصادية النيوليبرالية أثرت في المهاجرين وعامة السكان على حد سواء، ذلك أن التخفيضات الهائلة لرأسمالية الكوارث في الخدمات العامة والاجتماعية قد أنتجت قلة من الفائزين.

كانت عيادة «متروبوليتان كوميونيتي كلينيك» Metropolitan Community Clinic تقع في منطقة هيلينيكو Helliniko على أطراف أثينا داخل قاعدة عسكرية أمريكية قديمة. وكانت قرب المحطة الأخيرة على خط القطار، ولأنه لم يكن هناك عنوان، فقد أُعطيت اتجاهات غامضة فقط. وكان الهدوء النسبي يخيّم على المكان من الداخل، وهناك التقيت كريستوس سيديريس Christos Sideris، الذي عمل لدى شركة شحن في أثناء النهار وكان يعمل أيضا رئيسا للاتصالات في المركز، حيث اصطحبني في جولة للتعرف على المكان. وكان هناك عديد من المكاتب الصغيرة المجهزة بمعدات طبية، ومخزن كبير مملوء بآلاف من زجاجات حبوب الدواء وأدوية أخرى، وطعام الأطفال، واللقاحات المبردة. وكان يتوافر أيضا أطباء متطوعون من ممارسين عامين، وأطباء أمراض النساء، وأطباء الأورام، واختصاصيين في الأمراض النفسية للأطفال والبالغين والأسرة، على الرغم من أنه كان يتعيّن على المرضى حجز موعد مقدما. كانت هذه العيادة تمثل مقاومة نظيفة وفعّالة وقوية في عصر التقشف.

وقد برزت فكرة إنشاء هذه العيادة لأول مرة في العام 2011، كما عرفت من سيديريس، الذي قال إنه في أثناء الاحتجاجات التي اندلعت في ميدان سينتاجما في أثينا في شهر مايو: «تحدث كثير منا عن [البدء في إنشاء عيادة]، باعتبارها شكلا من أشكال المعارضة ضد الحرب الاقتصادية التي تُشن علينا. فهذه الحرب كانت تؤثر فينا بدنيا ونفسيا». ومضى قائلا إنه قبل الأزمة «كانت الرعاية الصحية العامة على ما يرام، على رغم أنها لم تكن عظيمة، وكان الأطباء يساعدون المرضى المحتاجين إلى العلاج. وكسر هؤلاء قواعد وغضوا الطرف».

حين بدأت خدمات المستشفيات في التدهور في العام 2008، قررت الدولة أن رفاهة مواطنيها تعد أقل أهمية من استرضاء المانحين الدوليين. وهنا استرجع سيديريس من ذاكرته ما كان يحدث من أهوال قائلا: «كان مواطنون بلا تأمين صحي ينتقلون من مستشفى إلى آخر للحصول على علاج، ولم تعطهم المستشفيات إياه لأنها كانت تفتقر إليه. ومن العام 2010، كنا في حاجة إلى توفير بدائل».

وهكذا، وُلدت عيادة «متروبوليتان كوميونيتي كلينيك». ففي ديسمبر من العام 2011، بدأ ستون متطوعا من الأطباء العمل في قاعدة قديمة للجيش الأمريكي، واستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي لجذب الاهتمام والمتطوعين. وكانت العيادة أول عيادة مجتمعية في أثينا والثانية في اليونان. وظل إيجار المكان مجانيا، ودفعت البلدية المحلية رسوم الكهرباء والفواتير الأخرى. وظلت المهمة شاقة، خصوصا مع وجود ثلاثة ملايين شخص غير مشمولين بمظلة التأمين الصحي من مجموع السكان البالغ أحد عشر مليون نسمة. وكان لدى العيادة 250 متطوعا يعملون كل يوم، وفي وقت مبكر من المساء فيما عدا يوم الأحد. وفي الفترة ما بين العامين 2011 و2014، ساعد هؤلاء 28 ألف مريض.

وأخبرني سيديريس بأن العيادة كانت لديها قواعد صارمة: «فلا وجود لسياسة حزبية، ولا نأخذ تبرعات مالية. سوف نقبل تبرعات الأدوية، ولكن لن نسمح بزيارات سياسيين يونانيين ترافقهم أطقم العاملين في قنوات تلفزيونية. ولا تنشر العيادة إعلانات عن المتبرعين بالأدوية - يظل هؤلاء مجهولين للناس، كما أننا نحاول عدم الارتباط بالشركات، أو الأفراد، أو المنظمات غير الحكومية التي أقحمتنا في الأزمة المالية. وليس لدينا قادة، وإنما لدينا هيكل تنظيمي أفقي، وجمعية تتخذ القرارات بشأن المسائل الكبرى».

وكانت العيادة تقبل فقط الفقراء والعاطلين عن العمل الذين لم يكن لديهم تأمين صحي، وهؤلاء من ذوي الأجور المنخفضة وكبار السن. وقال سيديريس: «نحن نقبل جميع الأعمار والأجناس، ونقبل حتى الصناعيين السابقين الذين قد تعثروا ماليا. ونفحص الشهادات التي يقدمها الناس للتأكد من أنهم في حاجة إلى الرعاية، حيث إن لدينا مصادر في المستشفيات ووزارات الحكومة، ووسائل الإعلام المحلية والأجنبية التي تساعدنا في التحقق من صحة هذه الأوراق».

وكان من الصعب قبول هذا الواقع القاتم في إحدى دول العالم الأول. وقال سيديريس: «من الصعب غالبا في دولة أوروبية رؤية أطفال يعانون سوء التغذية. فهذا النظام الملعون لم يكلف نفسه عناء قضاء بضع ساعات حتى لإعطاء المواطنين حقوقهم باعتبارهم مرضى، ولذا نحن نزود الناس بمعلومات لمعرفة الرعاية الصحية التي يمكنهم الحصول عليها. نحن لا نحاول أن نكون بديلا من نظام الصحة العام، ونأمل أن نغلق العيادة قريبا، عندما تصبح لدى المستشفيات العامة موارد جيدة مرة أخرى».

وحكى سيديريس قصة تجسّد الصورة الحقيقية لليونان التي دمرها التقشف. ففي شهر مايو من العام 2014، احتاج رجل في الرابعة والخمسين من العمر إلى إجراء جراحة عاجلة في القلب، ولكنه كان عاطلا عن العمل ولم يكن يتمتع بالتأمين الصحي. فما كان من المستشفى إلا أن رفض في بادئ الأمر إدخاله خوفا من عدم حصوله على تكاليف العلاج بالمرة، بيد أن الرجل قال إنه سيقدم وثائق الرعاية الاجتماعية المطلوبة عندما يتسلّمها. وأقنع طبيبه المعالج المرافق بأن المريض في حاجة إلى العملية والتي لا بد أن تُجرى له في الحال.

هذا الرجل، الذي لم يُكشف عن اسمه، ظل راقدا في غرفة العمليات في انتظار تركيب جهاز تنظيم ضربات القلب عندما وصل شخص من إدارة المحاسبة في المستشفى. ونظرا إلى أن المريض لم يقدم وثائق الرعاية الاجتماعية الضرورية، أرغم المحاسب الأطباء على إيقاف إجراءات العملية. وفي اليوم التالي فقط، وبعد ضغوط مارستها عيادة «متروبوليتان كلينيك»، أُجريت للرجل جراحة لإنقاذ حياته. وبدلا من الاعتراف بالخطأ، ألقت وزارة الصحة اليونانية اللوم على الرسول، متهمة العيادة باختلاق القصة. وفسر سيديريس هذا بقوله: «المرضى الذين يأتون إلى هنا غالبا ما يشعرون بالخزي والخوف من سرد حكاياتهم للعيادة، حتى من دون الإفصاح عن هوياتهم، وإن كان القصد من وراء ذلك نشر حقائق واقع الصحة، لأنهم يخشون العقاب من دولة قد تعطيهم القليل من النقود».

وبعد فوز حزب سيريزا في انتخابات 2015، ذكّر المستشفى العالم «بأننا رأينا، في دولتنا الأوروبية في العام 2012، أطفالا بدوا كأنهم أطفال يتضورون جوعا والذين يظهرون على ملصقات من مناطق المجاعة. في ذلك الوقت بدأنا بتوفير حليب

الأطفال والحفاظات للرضع. وقد كنا نفعل هذا منذ ذلك الحين. وبحلول العام 2013، وفرنا هذه الأشياء بنحو منتظم لما يزيد على 300 طفل».

من جانبه، تحدث الدكتور جيورجوس فيشاس Giorgos Vichas، مؤسس العيادة، وهو رجل دمث الخلق ذو شعر بني كثيف، بهدوء ونبرة تنم عن الإصرار بشأن ما اعتبره التزامه المهني والشخصي، فقال: «مرضى السرطان يحصلون في الأغلب على المساعدة من أطباء ينتهكون القانون بإعطائهم أدوية [الدولة لا تقاضي هؤلاء الأطباء]. ولم أرَ قط أشخاصا لديهم أورام كبيرة كهذه قبل الأزمة، لأنه لا يوجد دواء كافٍ لعلاج هذه الأورام السرطانية الآن. وقد أظهرت الدراسات التي أُجريت هنا أنه نظرا إلى عدم توافر الأنسولين في الأغلب لعلاج مرض السكري، ينتهي الأمر بأن تتكبد الدولة مزيدا من التكلفة المالية بسبب نقص الرعاية الأولية والدواء. وهذه الأيديولوجيا النيوليبرالية تولي المال أولوية أعظم من حياة الناس».

وقد دفع فيشاس ثمنا لالتزامه بتوفير رعاية صحية مجانية، وهو ما أوضحه بقوله: «سيارتي اقتُحِمت، وسُرق حاسوبي المحمول، واستُولي على أوراق ثم عثرنا عليها، وفي مرة أخرى، اقتُحم مكتبي. إنها عملية تحرش مستمرة من جانب بلطجية. لقد ساعدت محتجين في ميدان سينتاجما عندما كانوا يتعرضون لهجمات الشرطة، وتعرضت للضرب شخصيا على أيدي الشرطة». وفي غضون أيام بعد فوز حزب سيريزا في الانتخابات، أمر وزير الشرطة الجديد، نيكوس فوتسيس Nikos Voutsis - وهو نفسه كان ضحية لوحشية الشرطة - بإزالة الحواجز الفولاذية في سينتاجما. وتابع فيشاس قائلا: «هذا العمل يمنحني قوة، غير أنني آمل ألا تكون هنالك حاجة إلى وجود هذه العيادة في السنوات المقبلة. لقد رأينا كثيرا من الألم والمعاناة. إن أسوأ شيء يمكن أن نفعله هو الاعتياد على هذا الوضع». كان فيشاس يلعن مهنته، التي صارت مشبعة باللامبالاة والأنانية. وأردف قائلا: «الأغلبية من الأطباء لا يعيرون المستشفيات المجتمعية اهتماما وينتقدون عملنا. وأنا أعرف أن هذا الموقف بين الأطباء كان موجودا قبل الأزمة، لذلك أنا ممتن أن بعض الأطباء يساعدوننا».

في مثل هذه الظروف القاسية، تجلى التقدير للنعم الصغيرة. ففي أوائل العام 2013، حاولت جمعية أثينا الطبية Medical Association of Athens إغلاق العيادة، مشيرة إلى أنها لم تحصل على التصاريح الضرورية. وفي أواخر العام 2013،

حين وصلت شرطة مكافحة المخدرات ومعها قاضية، حملت هذه القاضية حقيبة مملوءة بالعقاقير للتبرع بها. كان من الممكن أن تغلق العيادة.

كان الوقت الذي أمضيته في العيادة لحظة نادرة خلال زيارتي اليونانية، والتي شعرت فيها بالأمل. وكان هذا هو الشعور الذي شاركني فيه فيشاس وهو يقول: «إننا رومانسيون في هذه العيادة. ونحن نستمد الشرعية من المجتمع، ورأس المال الاجتماعي، وقد طلبنا من الناس تقديم العون لنا». ومع قليل من الثقة بالدولة أو بالإعلام التابع لها - «سيكون غوبلز(*) Goebbels فخورا بالصحافة اليونانية. فمن المفترض أن نكون دولة ديموقراطية ولكننا نوشك أن نصبح ديكتاتورية مالية» - كان فيشاس يرى فكرته تنتشر بنحو متزايد عبر أوروبا المفتتة. وقال: «افتُتِحت على الفور أول عيادة مجتمعية في هامبورغ بألمانيا - ثمة 16 ألف شخص غير مشمولين بمظلة التأمين الصحي هناك، لذلك أخذت العيادات المجتمعية تنمو عبر أوروبا».

إن التراجع في الرعاية الصحية الحكومية في الديموقراطيات الحرة والمفتوحة وفر تحذيرا بأن السياسات المالية المتشددة أفضت إلى حالة من التنافر الاجتماعي. يمكن القول بأن المسائل الأكثر خطورة تمحورت حول الدور الذي يضطلع به اليورو في الأزمة الاقتصادية اليونانية. فهل كان اليورو هو المسؤول في النهاية عن تراجع البلاد؟ وعلى رغم أن حزب سيريزا تعهد بالبقاء في منطقة اليورو، فإن رأسمالية الكوارث باتت أكثر تطرفا في ظل القواعد التي وضعها. «اليورو هو ببساطة المارك الألماني مع وجود نجوم صغيرة عليه»، كان هذا ما كتبه الصحافي الاستقصائي جريج بالاست Greg Palast بعد فوز سيريزا في انتخابات العام 2015. ذلك أن روبرت مونديل Robert Mundell، الأستاذ بجامعة كولومبيا الأمريكية - وهو الذي كان وراء إزالة القيود التنظيمية لكل من اليورو وفترتي حكم ريغان وثاتشر - أخبر بالاست أن الهدف الرئيس لليورو كان تجريد البرلمانات من القدرة على السيطرة على سياساتها المالية. وفسّر هذا الأمر لبالاست فقال: «من دون السياسة المالية، يكون السبيل الوحيد لدى الأمم للإبقاء على الوظائف هو التخفيض التنافسي للقواعد المطبّقة على الأعمال»[20].

***

(*) وزير الدعاية السياسية في ألمانيا النازية منذ العام 1933 إلى العام 1945. [المحرر].

في أثينا، لفت انتباهي غلاف صحيفة يومية كبرى. فقد عرضت الصفحة الأولى صورا ملونة قديمة لزعماء حزب «الفجر الذهبي» وهم يؤدون التحية الفاشية أمام العَلَم النازي وصورة لأدولف هتلر. وعرضت القصة، التي كتبها الصحافي البارز المختص في الحركة في اليونان، ديمتريس بساراس Dimitris Psarras، دليلا لا يمكن إنكاره يبرهن على إعجاب الشخصيات البارزة في الحزب بالنازيين، وأن هذا الاقتراح لم يكن مؤامرة من قبل «النظام» بقصد تشويه سمعتهم، كما زعموا بنحو روتيني[21].

وفي غضون السنوات الأخيرة، فوجئ العالم بصعود «الفجر الذهبي» - وهو حزب وقح يرفع شعار النازية الجديدة والذي تزايد التأييد الشعبي له ليصبح ثالث أكبر حزب سياسي في اليونان، وكما أكدت نتائج انتخابات العام 2015. كان من المستحيل إنكار أنه كانت هناك أقلية كبيرة ومعبِّرة من المواطنين اليونانيين كانت تعتقد أن الفاشية هي الحل الأفضل لبلادهم. وبعد الانتخابات الأوروبية التي أُجريت في مايو من العام 2012، والتي شهدت الحزب ينمو ليصبح قوة لا يستهان بها، لم ينكر هذا الواقع سوى هؤلاء الذين أصابهم العمى السياسي. في بعض مناطق أثينا، وفي أوساط الطبقات الفقيرة جدا، وكذلك الطبقات الغنية جدا، تنامى التأييد للحزب بنحو حاد.

وفي معرض تعليقه على ذلك، قال نيك مالكوتزيس Nick Malkoutzis، نائب رئيس تحرير الطبعة الإنجليزية من صحيفة «كاثيميريني» Kathimerini اليومية: «يجب ألا يكون من قبيل المفاجأة أنه في بلد قد خضع في القرن الماضي لاثنين من أنظمة الحكم الديكتاتورية الفاشية، هما الاحتلال النازي ونظام الحكم المتعاون معه، فضلا على حرب أهلية لم تندمل جراحها قط بنحو سليم، أن يكون هناك هؤلاء الذين يتوقون إلى حكم أقصى اليمين الاستبدادي». وأضاف أن هذا قد كان «واجهة» على أن الأمة ستتحرك حتما صوب الغرب وأوروبا[22]. وفي شهر يونيو من العام 2014، أبدى مالكوتزيس أسفه لأن «نسخة الفجر الذهبي من أغنية هورست فيسيل Horst Wessel Song(*) كانت تتردد خارج مبنى البرلمان اليوناني بينما راح مؤيدو الحزب يتجولون في أرجاء ممرات المبنى كأنه قاعة الجعة في ميونيخ في العام 1923. كم كان هذا الأمر مُشينا ومخزيا».

(*) كانت هذه الأغنية النشيد الذي يردده الحزب النازي في ألمانيا. [المترجم].

التقيت ديمتريس بساراس في مكتب صحيفته الكائن وسط أثينا، وهو مكتب ذو مساحة مفتوحة مشتركة بين العاملين في الطابق الثاني، وبه عدد قليل من الصحافيين الذين كانوا يعملون على أجهزة الكمبيوتر. كانت لدى بساراس لحية رمادية كثيفة، وتطل من عينيه نظرة حادة. وفي أثناء المقابلة معه، أطلعني على نسخة صدرت في العام 2007 من مجلة الفجر الذهبي والتي كانت تحمل صورة هتلر على غلافها. أما النص فكان: «من 1945 إلى2007: مرور 62 عاما على موته [هتلر]».

بادرني بساراس بقوله: «الفجر الذهبي كان جماعة هامشية على مدار عقود. والآن، هناك مئات الآلاف من الأنصار. وهو قد كان ولايزال حزبا نازيا متعصبا». أما الشعبية التي يحظى بها الحزب، فهي تُعزَى إلى سرد فعال: «ولأن الحكومة تفعل الشيء القليل ضد المهاجرين، نجد أن الفجر الذهبي يتخذ إجراءات، بما في ذلك تنفيذ أعمال شغب وهجمات عنيفة منظمة في وسط أثينا. وحتى شهر سبتمبر من العام 2013، لم يخطر في بال الدولة اليونانية أنها تتعين عليها ملاحقة قادة الحزب، فكانت تلاحق هؤلاء الذين يرتكبون الجرائم فقط».

وفي أكتوبر من العام 2014، ومع وجود كثير من قادة الحزب في السجن بسبب ارتكاب جرائم قتل، ومخالفات بشأن استخدام أسلحة بصورة غير قانونية، وهجمات لا حصر لها على مهاجرين، أعلن رئيس الادعاء العام اليوناني أن الحزب البرلماني برمته سيواجه محاكمة جنائية. وقد سمعت مرارا في اليونان أنه حتى إذا حُل الفجر الذهبي ووُضع جميع الأعضاء في تسلسله الهرمي في السجن، فإن تأييد أفكاره وسياساته لن يختفي. فقد أُطلق السُم بالفعل، ويمكن لجماعات أخرى أن تنشره.

شعبية حزب الفجر الذهبي هذه لم تنشأ من العدم. فحتى العام 2010، كانت الجماعة أشبه بقوة شرطة خاصة، ففي أثناء المظاهرات، كان يقف أعضاء هذه الجماعة خلف القوات الخاصة الرسمية ويستخدمون السكاكين ضد المحتجين ومثيري الفوضى. وكانت الشرطة ترتبط بعلاقة جيدة معهم، وأظهر كثير من مقاطع الفيديو المصورة هذه الديناميكية الحميمة. وتكشف هذا بنحو صارخ في انتخابات العام 2014، عندما أعطى أكثر من 50 في المائة من رجال الشرطة في أثينا تأييدهم لهذا الحزب الفاشي، الذي حصل على نسبة بلغت 9,4 في المائة من الأصوات في الانتخابات العامة.

بدأ بساراس في إجراء تحقيقات صحافية استقصائية عن الفجر الذهبي حين كان لايزال حركة هامشية. وعن ذلك قال: «بدأت الكتابة عنهم في أوائل التسعينيات. ولكن منذ الثمانينيات، كانت لديهم صلات بالدولة العميقة في اليونان، مثل الكنيسة والشرطة. وفي العام 2006، عُيّن شقيق زعيم هذه الجماعة في منصب الرجل الثاني المسؤول في الجيش اليوناني. كما أن شقيقا آخر لزعيم الحزب يعمل محاميا بارزا في أثينا. ورؤساء الفجر الذهبي هم جزء من المؤسسة هنا، وليس حليقي الرؤوس(*)، وقد عرفت قيادة الحزب عقودا طويلة. اليونان لم تشهد قط عملية تحرر من النازية بعد الحرب العالمية الثانية».

وكانت جاذبية الفجر الذهبي تعتمد على قدرتها البارعة على خلق صورة خيالية لماضٍ حافل بالأمجاد يدنسه يساريون، ومثليون، ومسلمون، ومهاجرون. وعلى الرغم من أن أحزاب أقصى اليمين كانت موجودة من قبل ووجدت التأييد في الماضي، بيد أن أيا منها لم يشهد صعودا مثلما حدث مع حزب الفجر الذهبي. وأراد أنصار الحزب «الثأر من النظام السياسي»، كما فسّر بساراس ذلك. إذ كان مؤيدوه ينتمون إلى «فئات الأشخاص الأكثر يأسا في المجتمع، والعاطلين، وأشخاص ليس لديهم أمل في الحصول على وظيفة، وهو ما استغله الحزب، قائلا: سنطرد المهاجرين حتى نوفر لكم الوظيفة». ولعل من السخرية أنه في بلد تهيمن عليه رأسمالية الكوارث إلى هذا الحد، أبدى الفجر الذهبي معارضة تتسم بقوة البلاغة للخصخصة، ولكن «في الواقع، إنهم يؤيدون كل رأسمالي كبير في اليونان. وفي البرلمان صوّت هؤلاء حتى ضد فرض ضريبة زهيدة على أصحاب السفن» - في العام 2012، وقف الحزب إلى جانب أوليجاركيي قطاع الشحن بحجة تشجيعهم على توظيف يونانيين محليين فقط - «وهذا مماثل للوضع أيام الديكتاتورية اليونانية، حين حظي الرأسماليون بالدعم من الطغمة العسكرية الحاكمة». وفي تلك الفترة، تعرضت الطبقة العاملة، بما في ذلك نقابات العمال والجماعات السياسية، لممارسات قمعية وحشية.

هذا كله أنكره واحد من أكثر أعضاء الفجر الذهبي تألقا والذي قابلته في منطقة بيكرمي Pikermi، التي تبعد مسافة 19 كيلومترا عن وسط أثينا. وكان

(*) حليقو الرؤوس skinheads تشير إلى ثقافة فرعية نشأت في الستينيات في إنجلترا، تنطلق من واقع التغريب الاجتماعي وقيمة تضامن أفراد الطبقة العاملة. [المحرر].

الدكتور إيبامينونداس إن. ستاثيس Epaminondas N. Stathis، البالغ من العمر اثنين وسبعين عاما، مرشح الحزب الذي خسر في الانتخابات الأوروبية للعام 2014 (إلى جانب عديد من الجنرالات اليونانيين المتقاعدين)، يعيش في منطقة بها تلال متموجة وقليل من الممتلكات، عدا القصور الكبيرة المطلة على مناظر خلابة. أما منزل ستاثيس، الذي كان يقع وراء سور عالٍ عليه شعار (جي فور إس)، والذي يشير إلى الشركة الأمنية الخاصة التي كانت تحرس المكان، فكان فسيحا. ولدى وصولي رحبت بي ابنته، وهي مختصة في التاريخ في أوائل العشرينيات من العمر، ورافقتني إلى الداخل، حيث كان ينتظر في المدخل بابتسامة على وجهه.

أصابتني الصدمة لما رأيته في المنزل المكون من ثلاثة طوابق. الأرضية التي على مستوى الشارع بها أثاث مغطى بملاءات («لا نستخدم هذه الأرضية في الصيف»)، وعدد لا حصر له من اللوحات على الحائط، وسجاد به تفاصيل دقيقة مفروش على الأرض، وأضواء في مستوى العين، وشمعدانات. ولدى نزولنا في مصعد صغير للغاية وبطنه السمين يكاد يلامسني، خرجنا من المصعد إلى غرفة بها ستائر مسحوبة. كان يوجد في الغرفة بعض الأضواء العارية التي سطع نورها على صور كثيرة للمسيح في مكتبة مجهزة تجهيزا جيدا. وقال لي ستاثيس: «أنا مؤمن أرثوذكسي يوناني، وأذهب إلى الكنيسة نحو مرتين كل شهر». وكانت الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية قد ساندت بنحو علني حزب الفجر الذهبي ونهجه الفاشي[23]. وفي الخارج، لاحظت وجود حمام سباحة كبير وأشجار نخيل تطل على الجبال. كانت هذه عائلة ذات نفوذ مؤسسي، ولأن خلفية ستاثيس المهنية كانت في مجال الطب، تساءلت كيف أمكنه كسب هذا المال الكثير.

وحين بدأنا الحديث، أحضرت ابنته كوبا من الماء البارد، والقهوة المثلجة، وآيس كريم أخذ يذوب تدريجيا أمامي بينما أحرزت المقابلة تقدما. وأحسست بأن ستاثيس كان يريد التصدي لعديد من الانطباعات التي انتشرت محليا وعالميا حول الفجر الذهبي. وقال: «باستطاعتك أن تسألني عن أي شيء، حتى إن كان شيئا قد أجده هجوميا جدا». وبينما راح يحدق إليّ بشدة، أخذ يجفف بنحو متكرر العرق المتصبب على وجهه بمنديل ورقي وهو يدخن سجائر رفيعة بنحو مستمر. وقال: «الملكية هي امتداد لأجسامنا - تلك هي فلسفتي». وكان ستاثيس جراحا متقاعدا

في طب العظام، وهي المهنة التي أخذته إلى لندن ومدينة إبسويتش في جنوب شرقي إنجلترا. وقال: «كنت معنيا بالعلم فقط في المملكة المتحدة، وليس بالسياسة. لقد ناضلت من أجل أفكار وطنية وقومية طوال حياتي. وقد حاربت اليونان إلى جانب المملكة المتحدة وأستراليا ضد الفاشية في الحرب العالمية الثانية، وكنت دائما منخرطا في معترك السياسة اليونانية».

كان من الصعب الإدلاء بكلمة واحدة. فقد كان ستاثيس حريصا على شرح وطنيته. وأعطى تفسيرا دقيقا لمشكلة سوء الإدارة المالية في بلاده - «لقد دأبت الحكومة على سرقة المال العام عقودا من الزمان، إنهم محتالون ومختلسون» - ولكنه كان يعتقد أن عملية إحياء قوية لأقصى اليمين هي السبيل الوحيد لاستعادة شرف اليونان. وتابع قائلا: «لسنا نازيين أو فاشيين. إننا أبناء شعب حارب ضد النازية والفاشية. وعائلتي أعطت كثيرا من الدماء ثمنا لمحاربة الشمولية. نحن قوم محبون ومبدعون، وأنا لا أؤيد العنف ضد المهاجرين».

وكان ستاثيس حاذقا، وليس متعصبا بسيطا، وصاغ معارضته للمهاجرين باعتبارها مسألة قومية، وليست عنصرية. ذلك أن أسلوبه البلاغي في الجدال كان يشبه ما قد سمعته في الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا من معارضين صريحين للاجئين. وقال ستاثيس: «يوجد ثلاثة ملايين لاجئ غير قانوني في اليونان، وقريبا سنكون غرباء في بلادنا. ففي كل يوم يأتي مزيد من قوارب اللاجئين، وتركيا لا تسترجع لاجئين كما يجب أن تفعل. وكثير من اللاجئين يضطلعون بأعمال سطو وسرقة، وتنشر النساء مرض الإيدز، وهم لا يدفعون ضرائب، كما يقتحمون المنازل ويقتلون من أجل القليل من اليورو. وأنا نفسي تعرضت للهجوم في بيتي، فنحن نعيش في ذعر وفي الأغلب لا نخرج في أثناء الليل». وقال ستاثيس إنه ليست لديه مشكلة مع الإسلام، ولكنه كان يخشى أن تستورد اليونان المشكلات التي حدثت في سورية وأفغانستان. «نحن قلقون إزاء تنظيم القاعدة في اليونان، حيث لا توجد عمليات تفتيش لمعرفة من يدخل إلى هنا».

وكانت الهجرة ساحة معركة رئيسة في اليونان، والتي استطاع حزب الفجر الذهبي تسخيرها والاستفادة منها بدقة خبيثة. فالادعاء بأن النظام اليوناني أخفق في التصدي بما يكفي للزيادة في طالبي اللجوء الذين يعيشون في المجتمع كان صحيحا،

وأدى هذا الإخفاق حتما إلى إشاعة الخوف وجنون الارتياب. وجادل ستاثيس قائلا: «اللجوء السياسي شيء جيد - إذ يجب علينا مساعدة أشخاص من سورية وأماكن أخرى، وهم يحتاجون إلى مساعدتنا فعلا، غير أنه لا بد من رفض المهاجرين غير الشرعيين». وأردف قائلا: «ينبغي إرجاع الغزاة غير الشرعيين، ولا بد أن نوقّع اتفاقية جديدة بهذا الشأن مع الاتحاد الأوروبي وتركيا. وهنالك مناطق في أثينا تحولت الآن إلى [أحياء لحوادث العنف] وهي مكتظة بالمهاجرين». وقال إن حلمه هو أن يعطي اليونانيون أغلبية من الأصوات للفجر الذهبي في انتخابات مستقبلية. وكان يعرف أن إحدى طرق تحقيق هذا الحلم يمكن أن تكون من خلال طرح برنامج للحزب يتضمن التحاور مع أرباب الأعمال، وتشجيعهم على فصل المهاجرين من العمل ثم توظيف يونانيين محليين بمعدل الأجر نفسه.

والحقيقة أن التمثيلات الأيقونية المتعلقة بالفجر الذهبي وافتتانه بالنازية كانا يمثلان جوانب رئيسة في هويته. وساءلت ستاثيس، الذي زعم أنه لم يكن قط عضوا في الحزب بل أحد أتباعه فقط، وأنكر كل شيء: «الحكومة اليونانية تكذب حين تقول إن رمز الفجر الذهبي مثل الصليب المعقوف(*)، ولكنه رمز يوناني». وقفز واقفا وأحضر ورقة مطوية، والتي حمل أحد جانبيها الصليب المعقوف للنازية في حين حمل الجانب الآخر شارة الفجر الذهبي. وتساءل بصوت عالٍ: «هل هذان متشابهان؟ بالطبع لا!».

بعد ذلك، اختفى ستاثيس فترة قصيرة وعاد ومعه جهاز «آي باد» iPad، حيث أظهر لي رمز الحزب على موقعه الإلكتروني. وقال: «أترى، هذا الرمز لا يشبه قط الصليب المعقوف». الواقع أنه كان هناك تشابه كبير بين الاثنين. وقال: «إننا متهمون بترديد أغانٍ نازية، ولكنها ليست كذلك - هي أغانٍ وطنية وعسكرية». ولكنه اعترف بأن عددا قليلا من أعضاء الحزب «قد ارتكبوا كثيرا من الأخطاء بمرور السنين، مثل تأييد هتلر والنازيين». وعرضت عليه غلاف مجلة الفجر الذهبي في عددها الصادر في العام 2007 مع صورة إيجابية ورسالة عن هتلر. وقال: «لدينا الآن كثير من المثقفين للمساعدة في تطوير الحزب». هذا الكلام البلاغي لم تساعده أمثلة لا تُعَد ولا تُحصَى، والتي تثبت عدم

(*) الرمز الذي اشتهرت به النازية في ألمانيا: السواستيكا Swastika. [المحرر].

صحته، وذلك من قبيل عضو برلماني ينتمي إلى الفجر الذهبي والذي استخدم التحية النازية في أثناء حدث نظمه الحزب في جزيرة كريت Crete في العام 2014.

ودان ستاثيس ما حدث في العام 2013 بشأن قتل بافلوس فيساس Pavlos Fyssas، وهو مغني راب يوناني وناشط مناهض للفاشية، لكنه رفض دليلا واضحا على أن جيورجوس روباكياس Giorgos Roupakias، وهو عضو في الفجر الذهبي، قد كان متورطا في الحادث. فهو لم يكن في حالة مزاجية تجعله يعترف بأن حزبه قد شارك في أعمال عنف لا حصر لها ضد خصوم. وبدلا من ذلك ادّعى أن عناصر من الجناح اليميني تعرضوا للاضطهاد. وقال: «لا بد أن تكون يساريا حتى يكون لدمك قيمة في اليونان، ولكن دم كل رجل في اليونان له قيمة». ومما لا يثير الدهشة أنه أبدى تخوفه من تشكيل حكومة يقودها حزب سيريزا.

وتحديت ستاثيس بخصوص معاداة الحزب للسامية وتبني الفاشية. ولكنه رفض كل ادعاءاتي، وزعم على نحو زائف أن المجتمع اليهودي المحلي «لم تكن لديه مشكلة مع الفجر الذهبي»، على رغم أن الجماعات اليهودية في الخارج كان لديها مشكلات. وخلافا للبعض من زملائه، لم ينكر الهولوكوست - إذ كان من الذكاء بما يكفي لمعرفة أن القيام بذلك أمام صحافي غربي لم يكن بالخطوة الأفضل، ولكن «يجب ألا يُوجه إليّ اللوم لما فعله هتلر أو ستالين. فقد كنت أحد ضحايا هتلر. وربما ينكر البعض في الفجر الذهبي المحرقة النازية ضد اليهود، وأنا أتحاور معهم لأحاول تغيير آرائهم».

وشأنَ العديد من اليمينيين في أوروبا اليوم، كان يؤيد إسرائيل بزعم أنها تقف على خط المواجهة في حرب ضرورية ضد الإرهاب الإسلامي. وقال: «أحب الإسرائيليين، ولا أفهم لمَ تقفُ الحكومة الإسرائيلية ضدنا. كما أحب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، لأنه قومي ويحب بلاده. وستكون أوروبا أقوى قارة في العالم فقط عندما تنضم روسيا إلى المجتمع الأوروبي». وقد امتدت براثن الحزب حتى إلى أستراليا، حيث تُنظم حملات لجمع التبرعات من وقت إلى آخر، غير أن التأييد له ظل ضعيفا على الرغم من أن ملبورن تضم أكبر تجمع للجالية اليونانية خارج اليونان[24].

كان ستاثيس ممتعا في الحوار، ومصمما بوضوح على محاولة تغيير وجهات نظري حيال «الفجر الذهبي». عرَض وجهة نظر تنم عن حسن الاطلاع بشأن الحزب

وسياسته. وبعدة طرق، وكأي شخص رأى نفسه مثقفا يقدم الدعم للحركة، كان أكثر خطورة من مجموعة من حليقي الرؤوس. كان الوجه الألطف للحركة، مقابل «بلطجية» الحزب الذين كانوا ينفذون الأعمال القذرة - على رغم أنه أنكر أن يكون الفجر الذهبي قد فعل هذا، مصرا على أنه إذا فعل ذلك، فسوف يدين هذه الممارسة.

مع وجود معظم قادة «الفجر الذهبي» في السجن، كنتُ حريصا على مقابلة واحد من برلمانيين قلائل ممن يمثلون الحزب والذين يعيشون ويعملون في الخارج. وهكذا أجريتُ مقابلة مع عضو «الفجر الذهبي» بالبرلمان، إلياس باناجيوتاروس Ilias Panagiotaros، أمام مبنى المحكمة العليا في أثينا. في صباح يوم وصولي، كانت المحكمة تنظر في دعوى استئناف مرتبطة بقيادة الحزب التي بقيت في السجن. ولم يكن هناك أنصار يرفعون أعلام الحزب، ولكن عددا من الرجال المنتسبين بوضوح إلى الحزب جاءوا إلى باناجيوتاروس لمعانقته ومصافحته. وكان هؤلاء الرجال مفتولي العضلات وموشومين.

أما باناجيوتاروس، فقد كان رجلا ضخما ذا بطن كبير، ولحية في منطقة الذقن، وكان أصلع الرأس. كانت لديه نقاط للحديث عنها، ولم يكن خائفا من تكرارها إلى حد الغثيان: «كل برلماني من الفجر الذهبي يؤمن بالدولة، والأمة، والتراث، والفخر، والكرامة. والقضايا المرفوعة ضد قيادتنا هي اضطهاد سياسي مائة في المائة. فقد تبين أن اثني عشر على الأقل من أعضاء البرلمان تابعين لحزب باسوك متورطون في سرقة أموال، ومع ذلك لم يقُل أحد إن باسوك منظمة إجرامية. إننا قوميون يونانيون».

وثمة سبب رئيس وراء نجاح سيريزا في انتخابات العام 2015، وهو الرفض الشعبي العام لجيل برمته من السياسيين من الأحزاب القديمة. فالنزعة القومية قد استُخدمت بخبث وسخرية وأُسيء استخدامها من قِبل القوى المحافظة و«الفجر الذهبي» على السواء. وكان باناجيوتاروس على صواب إلى حد ما - ذلك أن عددا لا يُحصى من الساسة اليونانيين كانوا من المرتشين والنفعيين يسعون إلى إثراء أصدقائهم من أصحاب الشركات، غير أن منظمته لم تقُم بمهمة عامل النظافة.

كما عارض «الفجر الذهبي» علنا إجراءات التقشف المفرطة، ولكن خططه الرامية إلى إعادة إحياء اليونان كانت تتضمن طرد المهاجرين من البلاد، ومناهضة

الإسلام، والعودة إلى ماضٍ استبدادي حرم الجماهير من حق التصويت في الانتخابات. كانت هذه رسالة تردد صداها في أرجاء أوروبا، من فرنسا إلى هولندا. وكان انعدام المساواة الاقتصادية والتعصب العرقي يهددان الاستقرار المستقبلي لأوروبا، وبدا أن بروكسل كانت عاجزة عن الرد على هذا التحدي[25].

وفي شهادة أدلى بها أمام قاضي الحكومة اليونانية، والذي كان يتحرى أمر «الفجر الذهبي»، قال مرشح رفيع المستوى سابق من الحزب إن هدف «الفجر الذهبي» النهائي كان «حكم الحزب الواحد»[26]. وزعم أن قيادة الحزب باركت العنف ضد المهاجرين لأنهم كانوا سيحصلون على «مكافآت» انتخابية، وأن الهجمات كانت «نوعا من الزخرفة». وكشفت أدلة أصدرها المدعي العام اليوناني في العام 2014 أن عددا لا حصر له من أعضاء «الفجر الذهبي»، من بينهم بعض نواب الحزب في البرلمان، قد تورطوا في أعمال عنف، وإحراق متعمد للممتلكات، وعمليات ابتزاز، وقتل منذ التسعينيات على الأقل، والتي غالبا ما حدثت بالتواطؤ مع الشرطة وجهاز الدولة.

وحين تحديتُه بشأن اعتناق حزبه الفكرَ النازيَّ لهتلر، أبدى باناجيوتاروس رفضه لذلك، وقال: «ماذا لو أن صورة لزعيمنا التُقطت بجوار صليب معقوف نازي قبل أربعين سنة؟ إذا سألت كل زعماء أوروبا عما كانوا يفعلونه قبل أربعين سنة، فمن المحتمل أن تجد قصصا مشوِّقة أيضا». وخلال الوقت الذي قضيتُه في اليونان لم يكد يوم يمر من دون صور جديدة وحديثة في وسائل الإعلام لأعضاء «الفجر الذهبي» وهم يحاكون الأيقونية النازية. وكان باناجيوتاروس يريد من الاتحاد الأوروبي أن ينفذ «سياسة صارمة للهجرة»، بزعم أن «الهجرة غير القانونية هي في الأغلب جهاديون إسلاميون يخططون من أجل الاستيلاء على أوروبا. وإذا كان السوريون، أو العراقيون، أو الليبيون في حاجة إلى الذهاب إلى مكان ما، يجب عليهم الذهاب إلى الولايات المتحدة، الدولة التي سببت الحروب في دولهم. فلتأخذ الولايات المتحدة هؤلاء الناس».

وزعم باناجيوتاروس أنه يتخذ موقفا ضد الخصخصة المتفشية، وذلك على رغم سجل حزبه في البرلمان والذي ساند الخطوات الهادفة إلى إبرام تعاقدات خارجية لخصخصة الخدمات الحكومية. وقال: «لقد دأبت اليونان على الاستغناء عن أصول عامة سنواتٍ طوالا - موانئ، مطارات، وفنادق ضخمة، وشواطئ، وجزر، وطرق،

وجسور. ونحن ضد هذا. نحن لسنا ضد الإنتاجية، ولكننا بنسبة مائة في المائة ضد الاستغناء عن أصول حرة. لدينا خونة في الحكومة هنا ممن قد فعلوا هذا، باعوا أصولنا مجانا، ويجب أن يواجه هؤلاء القانون وينالوا العقاب».

وبوجهٍ عام كان هذا التصور للعالم تذكرةً بتيار أقصى اليمين في القرن الحادي والعشرين: حب إسرائيل وبوتين، مقترنا بالكراهية للمسلمين، والمثليين، والمنظمات غير الحكومية الغربية. فقد باتت روسيا بوتين رمزا للإعجاب لدى تيار أقصى اليمين في أوروبا، من فرنسا إلى المجر، واليونان، والمملكة المتحدة[27]. وبالنسبة إلى البعض في أوروبا، كان النظر نحو الشرق، باتجاه الصين، وروسيا، والشرق الأوسط، ورفض منطق بروكسل، احتمالا جذابا على نحوٍ متزايد. وكانت معارضة رأسمالية الكوارث لديها احتمال القدرة على توحيد عناصر اليسار واليمين معا، على رغم أن المعسكر اليميني كان يفضل شيطنة ولوم اللاجئين والمهمشين على إخفاقات البلاد. وحتى بعد فوز حزب سيريزا في انتخابات العام 2015، زار زعيمه أليكسيس تسيبراس موسكو، حيث لقي ترحيبا حارا من الكرملين، ودعا إلى «إعادة ضبط العلاقات» بين الاتحاد الأوروبي وروسيا.

تذكرت كلمات الصحافي اليوناني ديميتريس بساراس، الذي أخبرني أن كراهية اليهود قد أصبحت تشكل اتجاها سائدا. فقد وجد استطلاعٌ للرأي أجراه اتحاد مكافحة التشهير Anti-Defamation League في العام 2014، أنه كان لدى اليونانيين أكثر التوجهات المعادية للسامية في أوروبا. وكان ذلك انعطافا قاسيا أن جماعات كانت تُبغض اليهود تقليديا صارت الآن تؤيد إسرائيل لكونها تقف على خط المواجهة ضد الإسلام. وقال بساراس: «معاداة السامية تُعَد مشكلة كبرى في اليونان»، مضيفا: «كتابي المُقبل يحمل عنوان «الأكثر مبيعا في الكراهية: بروتوكولات كبار صهيون 1825 - 2014» The Bestseller of Hate: Protocols of the Elders of Zion 1825-2014. هناك كثير من المحررين والصحافيين المحسوبين على الاتجاه السائد يطبعون موادَّ على نمط البروتوكولات هنا». وقد رحب اليهود اليونانيون عموما بفوز سيريزا، على رغم موقفه الانتقادي تجاه إسرائيل، وذلك لأنهم قد عانوا أيضا سنوات التقشف[28].

لذلك كانت الحركة المناهضة للفاشية مهمة جدا. إن معدل العنف والتهديدات ضد الأقليات والمهاجرين كان مخيفا، حيث أماط اللثام عن الفشل الذريع من جانب

الدولة في فرض قوانين ضد الاضطهاد. إذ قال ثاناسيس كامباجيانيس Thanasis Kampagiannis، الذي كان محاميا، وناشطا مناهضا للفاشية، ويساريا، وعضوا في «كيرفا» Keerfa، وهي «حركة متحدون ضد العنصرية والتهديد الفاشي» Movement United Against Racism and the Fascist Threat، قال: «لقد شاركتُ في بعض من أهم القضايا القانونية المناهضة للفاشية ضد الفجر الذهبي في السنوات الأخيرة، وقد امتهنتُ هذا العمل بسبب نشاطي طويل الأمد المناهض للفاشية».

وكان كامباجيانيس المحامي المُوكَل إليه الدفاعُ عن أسرة لقمان، والتي دُمرت بعد أن قتل بلطجية من «الفجر الذهبي» ابنها الباكستاني البالغ من العمر سبعة وعشرين عاما وهو في طريقه إلى العمل في يناير من العام 2013. شاهد زوجان يونانيان عضوين من الحزب بعد وقوع الهجوم مباشرة، وأُلقي القبض على الرجلين. وعثرت الشرطة على مواد لها علاقة بـ «الفجر الذهبي» في منزليهما. وقال كامباجيانيس: «كانت هذه جريمة عنصرية. زعم الرجلان أن لقمان اعتدى عليهما، ولكنهما كانا قد استخدما سكاكين وطعناه سبع مرات. ولم توجد أي علامة على نشوب قتال، وحدث الهجوم في الساعة الثالثة صباحا، وكان الرجلان يبحثان عن شخص بني البشرة أو أجنبي للاعتداء عليه». وفي الحال تفجرت موجة من الغضب العام، حيث شارك 20 ألف شخص في مسيرة احتجاجية جابت الشوارع نظمتها «كيرفا». وفي العام 2015، وبعد عامين من موت لقمان سافر والده، خادم حسين، من باكستان إلى اليونان للمشاركة في إحياء ذكرى مقتل نجله إلى جانب المئات من المؤيدين.

استغرقت المحاكمة ثمانية أيام. وفسر كامباجيانيس ذلك فقال: «محاكمة قاتلَي لقمان كانت مهمة لإظهار أن هذه الهجمات عنصرية». وحتى العام 2013، «منحت الشرطة والحكومة الحماية للفجر الذهبي». وقضت المحكمة بإدانة قاتلَي لقمان وحكمت عليهما بالسجن مدى الحياة، وهي عقوبة تعني في القانون اليوناني السجن لمدة ستة عشر عاما.

وكان كامباجيانيس قد أصبح مشاركا في محاكمة قادة «الفجر الذهبي» من خلال توكيله في الدفاع عن صيادي سمك مصريين تعرضوا للهجوم على أيدي أعضاء الحزب. وكان كامباجيانيس متشائما حيال التحالفات السياسية لبلاده، مفسرا ذلك بأنه كانت هناك صلات واضحة بين النخب السياسية و«الفجر الذهبي». وأشار إلى

ذلك قائلا: «هناك علاقات قديمة بين أقصى اليمين والمؤسسة العسكرية، والدولة، والشرطة. وترجع هذه العلاقات إلى حقبة حكم الطغمة العسكرية وأيام الحرب الأهلية. هذه الروابط لم تنقطع قط، ولأن الشرطة مازالت تتعامل مع العديد من اللاجئين وتدير شؤونهم، فقد أدى ذلك إلى تقوية هذه الصلات».

في العام 2014، تعرّض حزب الديموقراطية الجديدة لهزة قوية من جراء شريط فيديو سُجِّل خِفية وبثه «الفجر الذهبي» وقد أظهر رئيسَ هيئة موظفي رئيس الوزراء أنطونيس سامارا Antonis Samara في ذلك الوقت، وهو يعترف لمتحدث باسم «الفجر الذهبي» بأن التحقيق الجنائي ضد جماعة أقصى اليمين كان الهدف منه فقط هو تقليص خسائر الحزب الحاكم. واستقال رئيس هيئة موظفي رئاسة الوزراء من منصبه، وهو يزعم بطريقة غير مقنعة أن رئيسه قد كان جاهلا بتعاملاته[29].

وخلافا لكثيرين ممن التقيتُهم في معسكر اليسار، أبدى كامباجيانيس فقط تفاؤلا مشوبا بالحذر إزاء احتمال كون حزب سيريزا قويا بما يكفي لحل المتاعب الاقتصادية التي تواجه اليونان. وتساءل: «هل سيريزا راديكالي إلى الحد الذي يكفي لأن يتعامل مع العديد من مشكلات اليونان؟ إن ما أخشاه هو أن يقبلوا هيكل الاتحاد الأوروبي. إذ يعتقد أليكسيس تسيبيراس أنه يمكنك إصلاح شروط الاتحاد الأوروبي التي تُنفذ اليونان بموجبها إجراءات ضد التقشف، غير أن سيريزا في حاجة إلى اتخاذ قرار. كما أن برنامج سيريزا لتعزيز الأجور والمساومة الجماعية غير متوافق مع مطالب الاتحاد الأوروبي». وكانت هذه وجهة نظر عبَّر عنها كثيرون ممن صوتوا لمصلحة سيريزا في انتخابات العام 2015 - غيرَ أن الخروج من عملة اليورو ظل مطلبا لدى أقلية من الناخبين. وأعرب العديد في أوساط صحافة الشركات عن القلق من أن خروج اليونان من منطقة اليورو كان أمرا محتملا.

ومع بقاء المعارضة الشعبية للترويكا أقوى من أي وقت مضى، أراد كامباجيانيس أن تفكر بلاده مليا في مغادرة كل من عملة اليورو والاتحاد الأوروبي: «السماء لن تسقط على الأرض. والسؤال هو من الذي سيدفع ثمن الفترة الانتقالية بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي. والخطر يكمن في أننا نستنسخ الكارثة التي حلت بالأرجنتين، ولكنني أعتقد أنه يمكن أن تكون لدينا سياسة تضمن حماية مصالح الطبقة العاملة، ورأس المال يجب أن يدفع».

إن أزمة اللاجئين في أوروبا صيغت في إطار باعتبارها أزمة طارئة تتطلب حلولا إقليمية وعالمية. وهذا يُعَد صحيحا جزئيا: فالحرب في سورية لا يمكن حلها في أثينا، ولكنها كانت أيضا فرصة أعمال ضخمة. هناك آلاف من المساكين قد ماتوا غرقا وهم يبحثون عن حياة أفضل وأكثر أمانا، كما كان الحال في حادث القارب المأساوي الذي وقع في مياه البحر المتوسط في سبتمبر من العام 2014 والذي أسفر عن مقتل نحو 500 شخص، معظمهم من قطاع غزة وسورية[30]، وكانت اليونان على خط المواجهة الأمامي. وكانت لمالطا سياسة الاحتجاز الإجباري، والتي تقضي بترك اللاجئين في السجن أحيانا لمدة ثمانية عشر شهرا في ظل ظروف غير صحية[31]. وفي العام 2014، ظهرت فكرة «فرونتكس بلس» Frontex Plus التي دفع بها الاتحاد الأوروبي لكبح عمليات إنقاذ المهاجرين في عرض البحر لمصلحة مراقبة حدود أوروبا والسيطرة عليها. وبهرت علاماتُ الدولار الشركاتِ التي ستستفيد من وراء ذلك[32].

كانت أعداد الأشخاص الذين يدخلون أوروبا مذهلة: ففي العام 2013، أبحر 15 ألفا من المهاجرين غير الموثقين في رحلات خطيرة في عرض البحر إلى اليونان، في حين كان يتعين على إيطاليا التعامل مع مزيد من عشرات الآلاف. وقالت وكالة إدارة الحدود التابعة للاتحاد الأوروبي (فرونتكس) إن 40 ألفا من طالبي اللجوء وصلوا إلى أوروبا في العام 2013. هذا التصاعد في تدفق اللاجئين أثار السخط، مما أدى إلى حملات كراهية الأجانب في اليونان، مثل حملة «زينيوس زيوس» Xenios Zeus، والتي كانت تستهدف جمع اللاجئين. وفي الفترة ما بين أغسطس 2012 ويونيو 2013 احتُجِز ما يربو على 120 ألف مهاجر، وكان من بينهم أقل من 6 في المائة لا يحملون تصاريح إقامة قانونية. ولكن حزب سيريزا تعهد بإلغاء البرنامج، وإغلاق مراكز الاعتقال، وتأسيس منشآت أكثر انفتاحا. وبالنسبة إلى الادعاءات الخطيرة حول الانتهاكات ضد المحتجزين في مرافق لا حصر لها عبر البلاد، فقد ظلت بلا حل أو تُجوهلت[33]. الاتحاد الأوروبي كان هو المسؤول بنحوٍ مباشر عن هذا الوضع، وذلك بعد أن دفع أموالا إلى اليونان كان يعلم أنها أنفقتها على منشآت احتجاز قذرة للغاية وممارسات لقمع المهاجرين. وأصبحت اليونان تعتمد اعتمادا تاما على صدقات الاتحاد الأوروبي، إلى حد أنها كانت مضطرة إلى الإقدام على عمله القذر هذا.

إن البحث الذي جمعته «المؤسسة اليونانية للسياسة الأوروبية والخارجية» Hellenic Foundation for European and Foreign Policy فحص تكلفة سياسة الهجرة لدى اليونان في الفترة من 2008 إلى 2013. وقدّرت أنها كلفت 16 يورو يوميا لكل محتجز - وهو رقم منخفض جدا بالمقارنة مع التكاليف في مراكز الاحتجاز بأستراليا. ومع إصرار اليونان على إدارة عشرة آلاف من مراكز الاحتجاز بنهاية العام 2014، بتكلفة سنوية قدرها 57.6 مليون يورو، فإن الحكومة لم تكن تملك ببساطةٍ المال اللازم لدفع هذه التكاليف[34]. وقد طلبت أثينا من الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا مزيدا من التمويل، والذي من أجل الحصول عليه كان أحد الشروط المحتملة، استنادا إلى مجالات أخرى لسياسة المهاجرين، هو خصخصة بعض الخدمات. أما رفض احتجاز أعداد كبيرة من المهاجرين، فكان أحد حلول هذه السياسة والذي قلما طُرح للمناقشة في إطار الاتجاه السائد.

وكان الردع المبكر إحدى النتائج التي أفرزها هذا الموقف. ذلك أن عسكرة منطقة البحر الأبيض المتوسط سببت بنحوٍ مباشر وفياتِ اللاجئين في البحر، لأن اليونان ودولا أخرى أُعطيت حريةً نسبية لتنفيذ سياسات عدوانية ضد طالبي اللجوء، بمباركة من بروكسل. وفي مقابلة أجرتْها معه وكالةُ أنباء «إنتر برس سيرفيس» Inter Press Service، قال مارتن ليمبرج-بيدرسين Martin Lemberg-Pedersen، وهو أستاذ مساعد في «مركز الدراسات المتقدمة للهجرة» Center for Advanced Migration Studies بجامعة كوبنهاغن University of Copenhagen وأيضا خبير في شؤون التوريق المالي لسياسة الهجرة الأوروبية، قال: «الربيع العربي جلب معه سقوط حكام ديكتاتوريين، والذين كانوا حتى تلك اللحظة حلفاء رئيسين يمولهم الاتحاد الأوروبي، وذلك بغرض احتواء المهاجرين من الشرق الأوسط ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى الأراضي الأوروبية». ومضى قائلا إنه منذ ذلك الحين، «يبدو أن الاتحاد الأوروبي كان يسعى إلى تأسيس أنظمة مراقبة مماثلة»[35].

أصبح الاتحاد الأوروبي مركزيا في عمليات التمويل، وتشجيع دوله والضغط عليها لعزل طالبي اللجوء وسجنهم. وفي يناير من العام 2013 أقرت فرونتكس بأنها كانت تعمل مع صانعي الأسلحة وخدمات الأمن البارزين في العالم، مثل شركة «لوكهيد

مارتن» Lockheed Martin، و«إل3- للاتصالات» L-3 Communications، لإيجاد طرق جديدة لصد اللاجئين الآتين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط. «شرطة أمن الحدود الأوروبية تسير في الاتجاه الخاطئ»، هذا ما صرحت به الألمانية سكا كيلر Ska Keller، عضوة البرلمان الأوروبي من حزب الخضر لوكالة أنباء «إنتر برس سيرفيس»، والتي أضافت أنه «مقابل خلفية إجراء تخفيضات مكثفة في الميزانية وإجراءات التقشف، فإنه لا يمكن تصديق أن الاتحاد الأوروبي ينفق ملايين اليوروات من أجل بناء «بوابات ذكية»، و[طائرات من دون طيار] من طراز «يو أيه في» UAV، وغيرها من تقنيات المراقبة»[36]. وفي ظل القليل من التغطية الإعلامية أو طرق التمحيص الأخرى، شُجِّعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو أُرغمت على شراء معدات جاهزة من السوق من شركات معتمدة مسبقا.

والواقع أن أعمال المراقبة والتوثيق للمهاجرين قد ولدت صناعة كبيرة. وتولى الاتحاد الأوروبي مسؤولية العمل مع شركات قد كانت لديها الرغبة القوية في تطوير والتوسع في طرق تُستخدم في التصدي للجحافل اليائسة من المهاجرين. إذ كانت «الحدود الذكية» أداة لتحديد الأشخاص الذين مكثوا في البلاد بعد انتهاء مدة صلاحية تأشيراتهم، وهي أداة استخدمت قياسات حيوية وجمعت قاعدة بيانات تتضمن معلومات شخصية. وكان هذا البرنامج جزءا من «نظام يوروسور» EUROSUR، (نظام مراقبة الحدود الخارجية الأوروبية)، والذي صُمم لإقامة تعاون بين «فرونتكس» ودول الاتحاد الأوروبي. وكانت شركتا «تاليس» Thales، و«ساجيم» Sagem في فرنسا، وهما من الشركات الدفاعية البارزة، تحتلان موقعا مركزيا في هذا النهج للتعامل مع الأمن وحماية الحدود، والذي نفذته نخبة في بروكسل أظهرت القليل من الاهتمام في معالجة الأسباب الجذرية لتدفقات الهجرة[37]. وكان من الأيسر بكثير عسكرة هذا الإجراء، وتعزيز الحد الأدنى لأرباح الشركة خلال هذه العملية. وكان «حصن أوروبا» Fortress Europe هو النتيجة.

بالإضافة إلى ذلك، كان الاتحاد الأوروبي يدفع بصناعة الطائرات بلا طيار الآخذة في الازدهار لمراقبة حدود أوروبا. في العام 2010، وضعت فرونتكس بهدوء رسالة على موقعها الإلكتروني تطلب فيها التعبير عن الاهتمام بشأن عرض طائرات «يو أيه في» صغيرة (مركبات جوية بلا طيار Unmanned Aerial Vehicles)

وأنظمة ثابتة لمراقبة الحدود البرية[38]. وفي العام 2014، صدر تقرير عن مشروع السلام والأمن Peace and Security Project، الذي أسسه معهد دراسات السلام Institute of Peace Studies، والذي تضمن تفاصيل عن مساندة بروكسل الهائلة، لإزالة الحواجز التنظيمية والفنية والتي تحد حاليا من تحليق الطائرات بلا طيار في الفضاء الجوي المدني. وأوضح التقرير أن ما لا يقل عن 315 مليون يورو من التمويل الذي خصصه الاتحاد الأوروبي للأبحاث «قد أُسند إلى مشروعات قائمة على طائرات بلا طيار، والتي يدعم العديد منها أكبر الصناعات الدفاعية والأمنية في أوروبا، والموجهة أيضا نحو تنمية وتعزيز أدوات لمراقبة الحدود وإنفاذ القانون»[39]. في العام 2014، أعلنت الحكومة اليونانية أنها ستستأجر طائرة من دون طيار لمراقبة بحر إيجه Aegean Sea، وأنها مازالت مهتمة بشراء آلات غير مأهولة من إسرائيل ودول أخرى.

وكانت خصخصة الأمن في مراكز الاحتجاز اليونانية مجرد خطوة أولى، حيث زايدت كل من شركة «جي فور إس» متعددة الجنسيات البريطانية[40]، وشركة «ميجا سبرينت جارد» Mega Sprint Guard، وشركة «جيه سي بي الأمنية» JCB Security، وشركة «فاسيليتي» Facility، و«أنظمة الأمن السويدية» Swedish Systems Security، عندما طُرحت المناقصات في العام 2014. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي أعطى الدول الأعضاء ملايين اليوروات سنويا للمساعدة في التعامل مع طالبي اللجوء وإدخالهم، غير أن اليونان في الواقع أنفقت الأغلبية العظمى من حصتها في العام 2013 على أمن الحدود ومراكز الاحتجاز. وحين زارت سيسيليا مالستروم Cecilia Malmström، المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية، مركز احتجاز يونانيا في العام 2013، نشرت الصحافة اليونانية تقارير عن الزيارة باعتبارها إشارة إلى أن بروكسل كانت سعيدة لأن تدفع إلى أثينا المال لمواصلة سياساتها القاسية[41].

وعلى الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي كانت محلا للنقاش، لم يكن من قبيل المفاجأة أن تصدرت اليونان قائمة خاصة بمعدلات الفقر في دول منطقة اليورو. إن إجراءات التقشف التي دخلت حيز التنفيذ منذ العام 2008، بما فيها تخفيضات هائلة في الإنفاق على مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم، كانت تعني أن أكثر

من ثلث المواطنين كانوا يعيشون على أقل من 60 في المائة من الدخل المتوسط القومي للعام 2013[42].

كانت الأنظمة المديونية، لا الديموقراطية، هي السمة التي ميزت أوروبا القرن الحادي والعشرين. فقد أصدرت لجنة فرنسية برئاسة واحد من أبرز الاقتصاديين في البلاد تقريرا في العام 2014 وجد أن 60 في المائة من الدَّين العام الفرنسي كان غير شرعي، وأن هذا أمكن تفسيره جزئيا بالتخفيضات في العبء الضريبي على الأغنياء في غضون العقود السابقة[43]. وقال مؤلفو التقرير إن الإجابة عن ذلك تكمن في الاعتراف بأن الكثير من الدين العام كان يصب في خدمة مصالح خاصة بدلا من المصلحة العامة.

حتى كبير الخبراء الاقتصاديين لدى صندوق النقد الدولي اعترف بأن وصفة العلاج التي قدمها الصندوق إلى اليونان ودول أوروبية أخرى، قد كانت خاطئة. فقد أصدر أوليفييه بلانشارد Olivier Blanchard ورقة بحثية في العام 2013 أقرت مكامن الخطأ، وهي ورقة كُتبت بلغة هادئة ودقيقة. وأوضحت الدراسة أن «المتنبئين قللوا، وإلى حد كبير، من شأن الزيادة في البطالة والتراجع في الطلب المحلي المرتبط بضبط أوضاع المالية العامة»[44]. وما يثير الدهشة هو أن بلانشارد كتب أن صندوق النقد الدولي كان أعمى إلى حد كبير في تحديد الأدوار المُسندة إلى اقتصادييه حين يتعلق الأمر بتنفيذ علاجه السام: «الآثار قصيرة الأجل للسياسة المالية في النشاط الاقتصادي تعد واحدة فقط من العوامل المتعددة التي تحتاج إلى أن تؤخذ بعين الاعتبار في تحديد الوتيرة الملائمة لضبط المالية العامة لدى أي دولة». وبعبارة أخرى، كانت هنالك تكلفة بشرية لسياسات صِيغت في أروقة السلطة. إذا كان التاريخ مرشدا، فإنه كان من الصعب تخيل مغادرة صندوق النقد الدولي للأجندة النيوليبرالية المترسخة بشدة في حمضه النووي.

كانت الرسالة واضحة إذا أعار مؤيدو سياسة التقشف اهتماما للإصغاء: افرض سياسات وحشية على مسؤوليتك. الاتحاد الأوروبي لم يكن قط أقل شعبية في اليونان، أو في كثير من الدول الأخرى عبر أوروبا، واحتمال بروز قارة متحدة في المستقبل البعيد ظل أقل من المضمون (أو حتى مرغوبا فيه): لقد عانى كثير من المواطنين على أيدي بيروقراطيين في بروكسل[45]. وجادلت ساسكيا ساسين Saskia Sassen، عالمة

الاجتماع الأمريكية-الهولندية، بأن اليونان كانت تخضع «لتطهير عرقي اقتصادي» - وهو تكتيك من شأنه السماح بتجاهل ونبذ المطحونين باسم النمو المتجدد[46].

كانت المعارضة قوية ضد إجراء مزاد على أصول قومية. تحدى نشطاء ومحليون خصخصة بعض من أروع الشواطئ في البلاد، بما في ذلك جزيرتا إيلافونيسوس Elafonisos ورودس Rhodes، في محاولة يائسة لجمع أموال. وفي تعليقه على ذلك، قال أحد مؤيدي بيع الجُزر، وهو في الثمانين من العمر: «نحن نشبه ربة منزل مفلسة اضطرت إلى بيع ما لديها من أواني المائدة الفضية لإنقاذ الأسرة. اليونان لا تملك خيارا آخر»[47]. كانت هذه وجهة نظر تؤيد الخصخصة والتي شارك فيها أقلية كانت تتوق، ولأسباب مفهومة، إلى حياة أفضل، بيد أن التاريخ الحديث للتعاقد الخارجي للأعمال كان شاهدا على الفشل الذريع، ولم يجمع المبالغ المتوقعة. وكانت الدولة تستهدف في الأصل توليد 50 مليار يورو بحلول العام 2019، غير أن هذا الرقم قد جرت مراجعته مرارا في ظل الحكومات السابقة، وتراجع إلى نحو 11 مليار يورو بحلول العام 2016.

إن سياسات مجنونة، من قبيل خصخصة مرافق خدمات المياه اليونانية، والتي دعت إليها الحكومة اليونانية في العام 2014، قوبلت برفض تام من جانب كل من أعلى محكمة إدارية في البلاد و98 في المائة من الناخبين في استفتاء غير رسمي على هذا الموضوع[48]. ومن المثير للاهتمام أن العديد من المحاكم اليونانية قد عارضت محاولات الحكومة بشأن الخصخصة، وتخفيض الوظائف والرواتب، باعتبارها إجراءات غير دستورية[49].

ومنذ العام 2012، أرادت شركة التعدين الكندية «إلدورادو جولد» Eldorado Gold التنقيب في منطقة شالكيديكي Chalkidiki، في شمال اليونان. وعلى رغم بيع حقوق التنقيب بوصفها حلا لمتاعب البلاد الاقتصادية، أدرك محليون ومدافعون عن البيئة الدمار الذي ستجلبه هذه الخطط. من جانبها تعهدت الحكومة، ومهما كلفها ذلك، بأن «تحمي الاستثمار الأجنبي في البلاد»، ومع ذلك كانت سعيدة بعدم استقبال عوائد في إطار هذه الصفقة الرديئة (وهو الموقف الذي عارضه حزب سيريزا)[50]. وتفجرت موجة الاضطرابات المدنية في العام 2011 في مختلف أرجاء المنطقة والتي استمرت فترة من الوقت. وانقلبت الدولة على شعبها، حيث

أرسلت شرطة مكافحة الشغب في العام 2013 في محاولة غير ناجحة لتدمير معسكر الاحتجاج. وكان ذلك مثالا آخر على سياسات استخدام القبضة الطائشة التي تضعها، على عجل وبلا تفكير، نخبةٌ حاكمة تلقت تعليماتها من أصحاب مصالح أثرياء. وتحرك سيريزا لمنع تنفيذ خطط إلدورادو عندما فاز بتشكيل الحكومة. غير أن إقناع المجتمع الدولي بأن الدولة كانت «مفتوحة للأعمال» - وهو الشعار الذي يتردد من هايتي إلى أفغانستان - كان أمرا صعبا. كان هذا رمزا واضحا على إزالة القيود التنظيمية والتعاقد الخارجي.

وفي افتتاحيتها التي نشرتها في العام 2012، تحدثت صحيفة «نيويورك تايمز» عن الشعب اليوناني مناشدة إياه الكف عن الشكوى والقبول بخطط الخصخصة. وكان من الأسهل بكثير إلقاء اللوم على اليونانيين وتركهم يعانون بدلا من إلقاء هذا اللوم على هؤلاء المسؤولين عن الأزمة من النخب والذين قد سببوا انهيار الاقتصاد. وقالت الصحيفة: «في حين أننا نتعاطف مع اليونانيين في احتجاجهم ضد التقشف المفرط، فإنه لا يمكننا التحلي بالصبر على السياسيين [إشارة ترمز إلى حزب سيريزا] والذين يستمرون في سحب أقدامهم على الإصلاحات المؤيدة للنمو وعمليات الخصخصة»[51]. غير أن نبرة الصحيفة تغيرت بعد انتخابات العام 2015، حيث أعربت عن بعض التعاطف مع الشعب اليوناني الذي عانى طويلا. ونشرت الصحيفة قصة سفر عن أثينا في أكتوبر من العام 2014، والتي جاء فيها أن: «ثقة المدينة بنفسها والإبداع ينشطان مرة أخرى»[52]. كان الدليل على هذا هو حفنة من الكافيهات والحانات الجديدة.

وفي العام 2010، بدأت أكبر عملية بيع بثمن بخس في تاريخ الأصول المملوكة للدولة، عندما طُرحت 70 ألف قطعة أرض لقمة سائغة للمشترين. كما أن الأصول الرئيسة مثل «يوروبنك» Eurobank، وهو ثالث أكبر مصرف في البلاد، بِيعت، وخسرت الحكومة مبالغ مالية ضخمة[53]. وبداية من الشواطئ إلى الجزر، ومن العقارات الشاسعة إلى شركة المقامرة الحكومية، وافق الاتحاد الأوروبي فقط على الإفراج عن مزيد من أموال صفقات الإنقاذ المالي لليونان إذا ما وافقت على مزيد من الخصخصة، وذلك على رغم أن الجهود السابقة لم تحقق الفوائد التي كانت مأمولة. منذ البداية تجاهلت الحكومة تحذيرات صارخة بشأن مخاطر

الاندفاع نحو التعاقد الخارجي بأسعار زهيدة جدا ومن دون العناية الواجبة، وهو الأمر الذي أدى إلى النمط الروسي لسيطرة أقطاب الأعمال الأثرياء على دفعة كاملة من الأصول[54].

كان من الصعب عدم الاتفاق مع كلمات الفيلسوف السلوفيني سلافوي جيجك، حين ذهب في تفسيره في العام 2012 إلى أن كفاح الشعب اليوناني كان أمرا محوريا للحفاظ على حضارة رائعة: «هو أحد حقول التجارب الرئيسة لخلق نموذج اقتصادي-اجتماعي جديد ينطوي على إمكانية غير محدودة للتطبيق: تكنوقراطية غير مسيسة يُسمح فيها للمصرفيين والخبراء الآخرين بهدم الديموقراطية. من خلال إنقاذ اليونان ممن يدعون أنهم منقذوها، فإننا أيضا ننقذ أوروبا ذاتها»[55].

وعلى الرغم من الإخفاقات، استمر مؤيدو بيع أصول اليونان في سعيهم إلى جعل أصواتهم مسموعة. وفي تصريحات نشرتها صحيفة «ديلي تيليغراف» Daily Telegraph، قال ستيليوس ستافريديس Stelios Stavridis، رئيس صندوق تنمية أصول الجمهورية اليونانية Hellenic Republic Asset Development Fund، أنه ما من سبيل آخر لإعادة اليونان من حافة الهاوية: «إنني منظم أعمال ولستُ سياسيا، ولطالما صرختُ بأعلى صوتي بأن الأمر كله يتعلق بالنمو، وخلق وظائف، وخلق ثروة. أنا الرجل المناهض للبيروقراطية: نحن في حاجة إلى جلب هذا المال - ليس لدينا طريقة أخرى»[56]. أما فاسيليس أناستاسيو Vassilis Anastasiou، وهو مدير ملعب غولف في قرية أفاندو Afandou الواقعة على جزيرة رودس، قال إنه يتوق إلى الحكم الاستبدادي - وهي عبارة متكررة اعتدت سماعها بصورة منتظمة من اليونانيين من كبار السن ممن لديهم حنين إلى الاستقرار الذي كان سائدا في الماضي. هؤلاء لم يأتوا، بطبيعة الحال، على ذكر القمع المصاحب لتلك الحقبة. ومع إظهار غضبه إزاء عدم إتمام أعمال البناء في النادي الكائن بملعب الغولف، جادل أناستاسيوس بأنه «على الأقل في ظل حكم الطغمة العسكرية، كان الأمر يتطلب ثلاث سنوات فقط لبناء ذلك الموقع»[57].

بيد أن هذا كان تمنيا. فرأسمالية الكوارث التي تتخفى وراء ستار التقشف سببت ضررا اجتماعيا غير مسبوق. فقد ارتفعت معدلات الانتحار، حيث وجدت دراسة أجرتها جامعة بورتسماوث University of Portsmouth أن 551 رجلا

قتلوا أنفسهم «فقط بسبب التقشف المالي» إبان الفترة ما بين 2009 و2010[58]. وواصلت هذه الأرقام ارتفاعها في السنوات التالية. كما ارتفعت عدوى فيروس نقص المناعة البشرية HIV لأن المال اللازم للوقاية من هذا المرض قد تناقص. وكشف معهد العمل لاتحاد العمال اليونانيين Labor Institute of the Confederation of Greek Workers أن نصف الشركات جميعها لم تكن تدفع أجور العاملين لديها في موعدها، ما أدى إلى معاناة العمال في القطاعين العام والخاص على السواء[59]. فضلا عن ذلك، أخذ «كوكايين الفقراء»- وهو نوع من عقاقير الميثامفيتامين البلورية تُسمى سيسا sisa - يدمر هؤلاء الذين كانوا ينزلقون من خلال الشقوق[60]. ووجهت الشرطة ضربة قاسية إلى إدمان المخدرات فبادرت بإبعاد الأشخاص المتضررين منه عن وسط المدينة. كما كانت الدعارة نتاجا ثانويا حتميا للأزمة. فقد اكتشف المركز الوطني للبحث الاجتماعي National Center for Social Research أن عدد الناس الذين يبيعون أجسادهم قد تزايد بنسبة 150 في المائة في الفترة ما بين 2011 و2013[61]. أما معدل الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال، فقد زادت هي الأخرى. وبالنسبة إلى البعض أتاح كل هذا فرصة مثالية للسفر. إذ نظمت شركة «بوليتيكال تورز» Political Tours، ومقرها بريطانيا، جولة «اليونان واليورو السياحية» - وهي زيارة إلى مواقع مختلفة كانت تعاني بسبب التقشف.

وذات يوم، بينما كنت أسير وسط أثينا، رأيت مجموعة صاخبة من المحتجين خارج مبنى وزارة المالية اليونانية. كانت المئات من عاملات النظافة يشاركن في اعتصام لمعارضة خفض وظائفهن. وقد زارت شرطة مكافحة الشغب موقع الاعتصام، وأبدت محاولة عنيفة - ولكنها فاشلة - لتفريق الجماعة. وكانت شاحنة تابعة لشركة «جي فور إس» متوقفة بالقرب من الموقع. وتجمّع مئات من المحتجين على مبنى الوزارة لإظهار تضامنهم مع النساء. كانوا مصممين ومتحمسين باعتبارهم الوجه العام للتقشف. وأخبرني بعض السكان المحليين أن هذا النوع من المقاومة هو ما كان مصدر إلهام لهم. أعطاني أحدهم نشرة إعلانية حول هذه القضية، والتي جاء فيها: «من الواضح أننا، بالنسبة إلى الحكومة اليونانية وإلى مجموعة الترويكا، مجرد أرقام، ولسنا أرواحا بشرية». وأعلن حزب سيريزا أنه سيوظف عاملات النظافة من جديد.

وثمة موضوع كان بارزا خلال الوقت الذي قضيتُه في أثينا، وهو مسألة الهوية داخل اليونان والاتحاد الأوروبي. فهذه أمة لا يقين مؤكدا لديها بشأن مكانها في العالم الحديث، وهي أيضا غير قادرة أو غير مستعدة للتخلي عن ماضيها الاستبدادي الوحشي، ولكن يقودها أشخاص لم يُظهروا أي تردد في تكرار أخطاء العقود الماضية. وقد قُدمت لحزب سيريزا الفرصة لتغيير هذا الواقع. وكان ثمة نقص في الخيال والشجاعة عادة، وهو ليس مشكلة يونانية بوجه حصري. فرأسمالية الكوارث استخدمت لفرض إجراءات عقابية ضد أي شخص – المهاجرين، والطبقة العاملة - والتي كانت تتطلع إلى مجتمع أكثر مساواة. وضمن التقشف المفرط إلحاحا أكبر في الحاجة إلى جهود تُبذل للتعامل مع الأسباب الكامنة وراء حدوثه.

وفي أثينا شاركتُ في فعالية عن القومية نظمتها «مؤسسة ليبي ساسر» Libby Sacer Foundation المعنية بالفن الجماعي المحلي، والذي حضره معي أيضا الكاتب الأسترالي-اليوناني الأكثر مبيعا، كريستوس تسيولكاس Christos Tsiolkas. وفي ضاحية إكساريا Exarheia الفوضوية تجمعت مجموعة في غرفة كبيرة في صالة عرض تقع في الطابق العلوي، للاستماع إليّ أنا وكريستوس ونحن نتحدث عن النزعة الوطنية، وطالبي اللجوء، والحقوق.

قدمتُ نفسي بإيجاز على أنني أسترالي، ألماني، ملحد، ويهودي مناهض للصهيونية. وسألتني المترجمة الأسترالية-اليونانية، التي تولت الترجمة في هذه الفعالية، والتي عاشت في اليونان منذ أواخر السبعينيات ولم تعد قط إلى أستراليا، سألتني قبل أن تبدأ عن سبب «عدائي للسامية»، وكان علي أن أصحح خطأها بأنني كنت «مناهضا للصهيونية». شرحت لها أنني لا أشعر قط بأنني جزء من أي مجتمع، وأنا أتحرك دخولا إلى العديد من المجتمعات وخروجا منها، وأنني وجدت أنه من الصعب الشعور بأي فخر تجاه أستراليا بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان في الداخل وفي الخارج. كانت هذه وجهة نظر شاطرني إياها كثيرون ممن كانوا في الغرفة والذين انتابهم اليأس من تحول البلاد إلى اليمين ونجاح «الفجر الذهبي». وقال تسيولكاس إن لديه الشعور نفسه تجاه أستراليا، محاججا بأن اليسار أخفق بنحو روتيني في التحدث إلى الطبقة العاملة في أستراليا وفي جميع أنحاء العالم.

واشتمل الكثير من النقاش في الساعتين التاليتين على إيضاح أعضاء من جمهور الحاضرين أن مسائل الهوية في أوروبا كانت مختلفة بالضرورة عن مثيلاتها في أستراليا، لكونها جزءا من مناقشة أكبر حول الهوية الأوروبية، في حين كانت أستراليا قارة بحد ذاتها، على رغم تكاملها الوثيق مع قارة آسيا. وسأل عدد من الحاضرين: كيف من المحتمل أن نتجاوز كراهية اليسار للنزعة الوطنية، في حين أنها كانت ترتبط ارتباطا حميميا بالانتهاكات التي حدثت في أوقات السلام والحرب على السواء.

إن واحدة من أكثر الأفكار إثارة للانتباه والدهشة، والتي تجلت في ذلك المساء، كانت تتمثل في وجود وعي عميق بأن اليونان كان لديها ماضٍ وحاضر مظلمان وعنصريان. إن صعود سيريزا إلى السلطة كان يمثل فرصة فريدة لفك عقود من ترسُّخ مصالح الشركات، على رغم بقاء تحديات خطيرة - ليس أقلها السيطرة على قوة شرطة وجيش يميلان بالفطرة إلى قمع اليسار، بينما كان العديد متعاطفين مع «الفجر الذهبي». غير أن سماسرة السلطة الأوروبيين لن يعتقوا اليونان بسهولة من قيود العبودية المالية.

إن اليونان أمة مصدومة، تشعر بالارتياب تجاه جميع السياسيين، وتترنح من سنوات سياسات اقتصادية صارمة، وأكبر موجة هجرة منذ الخمسينيات. إن الاستقلال الحقيقي، الذي يعني السيادة في العلاقة مع بروكسل، يتطلب المحاسبةَ عن أخطاء الماضي، وتفكيكَ جهاز دولة أقر التعصب الأعمى ودافع عنه، ووضعَ تصوُّرٍ لأمة تُرحب بالغريب.

3

هايتي: «إن قال أحد هنا إنهم حصلوا على مساعدة فتلك أكذوبة»

«الولايات المتحدة تفعل الكثير من الأشياء الجيدة في هايتي»

رئيس الوزراء الهايتي السابق

لوران لاموث Laurent Lamothe

2012

لم أر قط أي شيء كهذا. فقد بقيت أجزاء كبيرة من عاصمة هايتي، بورت أو برنس -Port au-Prince، قطعا مُمزقة سنوات بعد زلزال هائل كان قد اجتاحها في 12 يناير 2010. وجعل الدمار الكامل الذي خلفه الزلزال المدينة تبدو كأنها منطقة حرب، في حين بدت الحياة على مستوى الشارع أكثر قتامة مما شاهدت بعيني في أفغانستان، غير أنه لم يكن ثمة صراع مفتوح هنا.

«كان ذلك فقط أحدث مثال لرأسماليين حكماء يحرصون على فرز وغربلة رماد كارثة ما، بحثا عن فرص أعمال»

كانت المباني نصف المدمرة تميل بشكل غير مستقر على طول طرق المدينة، في حين خاطر البائعون الجائلون الذين يبيعون السلع في ظلال هذه المباني بإمكانية حقيقية للغاية لتعرضهم للإصابة أو الموت. وراح نبات اللبلاب المتعرش يلف نفسه حول كتل خرسانية متصدعة، وتناثرت كميات هائلة من القمامة في الشوارع. وكان الماء يجري في كل مكان، جنبا إلى جنب مع مياه المجاري، التي كانت تنسكب من أنابيب مكسورة لم تُصلَح بعد. وأخذ مواطنون يتجولون خلال الوحل بحثا عن أي شيء نافع. وحول هؤلاء كانت تتجول كلاب بارزة العظام. وقد ترك الزلزال المدمر الكثير من الطرق غير سالكة ويصعب السير فيها بسبب الأنقاض، بينما كانت هناك طرق أخرى يمكن الوصول إليها، ولكنها غادرة وغير آمنة.

وبينما كنت أسير عبر المدينة المحطمة، رأيت هايتيين وهم يبيعون أي شيء يمكنهم بيعه: الهواتف المحمولة، والكتب المدرسية، والكحوليات محلية الصنع، والأحزمة، والخضراوات، والفاكهة. ولاحظت نساء يغسلن أحذية قذرة باستخدام خرطوم قبل إلقائها على كومة تحمل علامة كُتبت عليها عبارة «للبيع». كنت غارقا في الروائح الكريهة، لكن غمرتني أيضا الألوان الرائعة للملابس التي كان يرتديها الناس وهياكل الأبنية التي كانت لاتزال قائمة.

كان هناك هيكل كنيسة كبيرة كانت قد انهارت جزئيا أثناء الزلزال وأُغلقت بكتل خرسانية. وفي محيط الكنيسة نصب بضعة أشخاص خياما صارت بيوتا لهم. وشاهدت رجالا مع أطفالهم وهم يتسولون للحصول على النقود. قيل لي إن الناس اعتادوا التغوط في الكنيسة. وعندما فاحت الرائحة النتنة وباتت لا تُطاق، طردت الحكومة هؤلاء جميعا وأغلقت المنطقة. وهناك نحو 80 في المائة من سكان هايتي يدينون بالكاثوليكية الرومانية، ولكن العديد منهم مازالوا يمارسون طقوس الفودو، وهي ديانة سكان البلاد الأصليين.

وكثير من المباني الأخرى كانت لاتزال أيضا مهجورة. وقد أُعيد بناء عدد قليل من أفرع البنوك، ولكن كانت هناك أدلة قليلة على وجود أعمال بناء أخرى. وكان كل ما رأيته يبدو متداعيا وآيلا للسقوط ومؤقتا، غير أنني ذكّرت نفسي بأن هذه مدينة كان يقطنها ما يربو على 700 ألف نسمة بشكل دائم، وكان يأتي إلى هنا مزيد من الناس من أجل البيع والشراء، والتسوق، وخلق صداقات وعلاقات اجتماعية مع

الآخرين. كان الوضع قاتما عندما زرت هايتي لأول مرة في العام 2012، ولم يتغير إلا قليلا في رحلة العودة إليها في العام 2014.

وجهي الأبيض بدا بارزا ومميزا في بورت أو برنس، كما كان الحال في أماكن أخرى في هايتي، وراح العديد من السكان المحليين ينظرون إليّ بارتياب بينما كنت أسير عبر المدينة المدمرة. وفهمت، بوصفي صحافيا، أنه كان يُنظر إليّ باعتباري كائنا طفيليا في أعين الناس في البلدان النامية - نحن نأتي، ونذهب. غير أن بعض الناس حرصوا على الاقتراب مني، لأنهم كانوا يريدون أن يبعثوا برسالة إلى أي شخص يستمع إليهم.

فجأة بدأ رجل يصرخ في وجهي، ثم تمالك نفسه بما يكفي ليقول إنه في كل يوم يبتل جوربه وحذاؤه لأنه لا يستطيع الحفاظ عليهما بحالة جافة وهو يحاول كسب المال لأسرته. وطالب الحكومة بإصلاح المدينة وجعل المكان صالحا للعيش. كما أخبرني أنه لا يأمل كثيرا أن يحدث هذا في أي وقت.

كما صاحت في وجهي امرأة في الأربعينيات من العمر كانت ترتدي قبعة صفراء عريضة وغطاء فوقيا أسود، وهي تلوح بذراعيها لإبعادي عن المكان. وسرعان ما هدأت المرأة وشرحت وجهة نظرها قائلة إنها أرادت من الرئيس الهايتي ميشيل مارتيلي Michel Martelly أن «يفعل شيئا من أجلي أنا وطفليّ الإثنين، وأحدهما مصاب بالجنون». وأومأت برأسها إلى الخلف مشيرة إلى مكان يعج بالقاذورات حيث كانت مضطرة إلى كسب قوتها منه، وهو مكان كانت تغمره المياه حاولت أن تبيع فيه لعب الأطفال. ورَثَتْ لحالها لأنها لم تملك منزلا، وقد بدت عليها بوضوح مشاعر اليأس.

الزلزال الذي ضرب البلاد في يناير من العام 2010 استمر خمسا وثلاثين ثانية فقط، غير أنه سبب دمارا هائلا لا يمكن تصديقه. فهناك ثلاثة ملايين هايتي على الأقل تضرروا من آثاره، وصار أكثر من مليون مشردين فجأة. الحصيلة الدقيقة للوفيات لم تُحدَّد قط، لكن التقدير الرسمي أفاد بأنها ارتفعت لتصل إلى 316 ألف قتيل. انهارت بنية تحتية جرى تشييدها على مدى عقود بطريقة سيئة، مما أدى إلى أن تصبح مساحات شاسعة من بورت أو برنس غير ملائمة للسكنى. مع ذلك، وهو أمر مثير للدهشة، احتشدت جموع السكان معا في التقليد الهايتي المعروف باسم

«يون إيدى لوت» (youn ede lot)، وهي عبارة تعني باللغة الكريولية الهايتية «فلنمد يد المساعدة بعضنا إلى بعض». ومع قليل من المساعدة أو عدمها من جانب الحكومة وحدت المجتمعات مواردها للمساعدة في إنقاذ الأشخاص من الأنقاض، والإبقاء على حياة المصابين بجروح خطيرة، وإيجاد الطعام، والأواني، والفحم لإشعاله من أجل الدفء، وإنشاء ملاجئ نوم في الشوارع. كما أُنشئت عيادات طبية مؤقتة، حيث وزع أصحاب المتاجر المياه، والأدوية، والاحتياجات الضرورية الأخرى. وتضافرت جهود الشبان والشابات في إزالة الأنقاض بأيديهم العارية. وعلى الرغم من أن بعض الاضطرابات المدنية وقعت، والتي كانت تُعزى أساسا إلى الشعور بالإحباط بسبب نقص المساعدات المحلية والدولية، لم تنزلق البلاد إلى أتون حرب[1].

لقد جرى تصوير هايتي فترةً طويلة من الزمان على أنها دولة لا يمكنها أن تعمل بطريقة صحيحة من تلقاء نفسها، غير أن رد فعل السكان تجاه كارثة الزلزال دحض هذه الصورة الخاطئة. ففي مقدمة كتابهما بعنوان «تحولات تكتونية» (Tectonic Shifts) كتب مارك شولر Mark Schuller وبابلو موراليس Pablo Morales أن: «شعب هايتي نحى جانبا خلافاته الاقتصادية والسياسية وعمل معا، بكرامة وتضامن، للبقاء على قيد الحياة بنحوٍ جماعي»[2].

ولسوء الحظ فإن هايتي، شأن غيرها من الأمم الفقيرة، قد تعرضت طويلا لمخاطر الاستغلال، وجاءت كارثة الزلزال لتوفر فرصة كبيرة لحدوث هذا، كما كشفت ذلك بوضوح برقيات سربها موقع «ويكيليكس» في العام 2011. فقد كتب السفير الأمريكي لدى هايتي في ذلك الوقت، كينيث ميرتين Kenneth Merten، برقية في الأول من فبراير من العام 2010، كان عنوانها الرئيس يقول: «بدأت حمى الاندفاع على الذهب». ومضى في تفسيره لهذا الشعور بالإثارة لديه قائلا: «بينما تخرج هايتي من تحت ركام الزلزال تتحرك شركات مختلفة لبيع أفكارها، ومنتجاتها، وخدماتها. والتقى الرئيس [في ذلك الوقت] بريفال Preval والجنرال ويسلي كلارك Wesley Clark [المرشح الرئاسي الأمريكي السابق الذي كان يعمل لدى شركة بناء مقرها ولاية ميامي]، وتلقى بريفال عرض مبيعات توضيحيا لمنازل مُشيّدة برغوة أساسية مقاومة للإعصار/ الزلزال والمصممة للسكان من ذوي الدخل المنخفض». وما خلص إليه ميرتين في ختام برقيته، بعدما رأى عددا لا حصر له من الشركات

الأمريكية التي كانت تتحين الفرصة لاقتناص الأعمال، هو أن «كل واحدة منها كانت تتنافس على أن يعيرها الرئيس آذانا صاغية في خضم منافسة مفتوحة حقيقية»[3].

هذا الاندفاع المحموم من قِبل الشركات الخاصة على الذهب بدأ تقريبا بمجرد انتهاء الزلزال، وهو ما كان يعني في نهاية المطاف أن نسبة مئوية صغيرة للغاية فقط من مساعدات مالية بقيمة 1.8 مليار دولار، قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، قد وصلت إلى جيوب المواطنين العاديين في هايتي. وفي «قمة هايتي»، التي عُقدت بفندق فاخر في ميامي، بعد انقضاء شهرين فقط على الزلزال، راحت شركات مقاولات خاصة، من بينها شركة «تريبل كانوبي» (Triple Canopy) - التي استحوذت على عقد شركة «بلاك ووتر» سيئة السمعة في العراق في العام 2009 - راحت تتزاحم من أجل اغتنام الفرص[4].

وعُيِّن لويس لوك Lewis Lucke في منصب منسق أمريكا الخاص لأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار في هايتي، وأيضا رئيسا لجهود واشنطن للإغاثة من الزلزال. وكان لوك سياسيا مخضرما ما يقرب من ثلاثة عقود في الإدارة الأمريكية، وشخصية رئيسة في مجال الإشراف على عقود مليارية لعدد من الشركات بينما كان يعمل مديرا لبعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق في حقبة ما بعد الغزو الأمريكي. وتنحى لوك من مناصبه بعد مضي ثلاثة أشهر فقط، لكنه مضى قدما في ترويج جهود إعادة الإعمار في مقابلة أجرتها معه صحيفة «أوستن أميركان - ستيتسمان» (Austin American-Statesman)، قائلا: «بات واضحا لنا أنه إذا عُولجت الأمور بنحوٍ صحيح، فإن الزلزال يمثل فرصة بالقدر نفسه الذي يمثل فيه كارثة... تفتت الكثير من القطعة الخزفية إلى الحد الذي يتيح الفرصة لجمع هذه الأجزاء المكسورة معا بطريقة أفضل ومختلفة»[5].

الدوافع وراء استقالته أصبحت واضحة بعد ذلك بشهرين، عندما وقع عقدا بقيمة 30 ألف دولار شهريا مع شركة «آش بريت» (AshBritt) ومقرها ولاية فلوريدا التي كانت تعمل في مجال التعافي من الكوارث[6]، وشركة هايتية كان يديرها أغنى أغنياء البلاد، جلبرت بيجيو Gilbert Bigio. وتمكن لوك على الفور من تأمين 20 مليون دولار في عقود بناء، وصرح بتفاخر لصحيفة «هايتي ليبرتي» (Haiti-Liberte) قائلا: «لمجرد أنك تحاول تنفيذ عمل ما لا يعني أنك تحاول أن تكون جشعا. فليس ثمة غرض خبيث بشأن ذلك... فلم يكن الحال أسوأ منه في العراق»[7].

كان ذلك فقط أحدث مثال لرأسماليين حكماء يحرصون على فرز وغربلة رماد كارثة ما، بحثا عن فرص أعمال.

«الحرية السياسية الحقيقية تعد محدودة في هايتي بقدر ما هي كذلك في أي مكان آخر على كوكب الأرض. فهذه الحرية محدودة بفعل هشاشة اقتصاد يظل معرضا بشكل عميق للضغط الدولي»[8]، هذا ما كتبه المؤلف الكندي، بيتر هالوارد Peter Hallward، في كتابه الذي يحمل عنوان «بناء السدود لحجز الفيضانات: هايتي وسياسة الاحتواء» (Damming the Flood: Haiti and the Politics of Containment).

والأسباب الكامنة وراء هذه الهشاشة وُجدت في تاريخ القرن العشرين للبلاد، عندما حافظت الولايات المتحدة على الأنظمة الديكتاتورية الوحشية المتعاقبة التي أفادت نخبا محلية وأجنبية على حساب الأغلبية من شعب هايتي. كان استعمارا بأيادٍ أكثر دموية. كانت الجماعات شبه العسكرية ظاهرة عامة في هايتي طوال هذه العقود، حتى أنها ظلت بمنزلة سلاح مثير للقلق في ترسانة أسلحة الحكومة الحالية[9]. حرية التعبير ظلت أبعد ما تكون عن الحماية، كما واجه الصحافيون ممارسات التحرش بهم بنحوٍ دائم[10]. ودقت عملية إعادة بناء الجيش الهايتي في العام 2014 ناقوس الخطر لأمة لا تواجه تهديدات خارجية واضحة ولديها تاريخ حافل بالقمع الداخلي ضد مواطنيها[11].

كانت هايتي أول دولة عبودية في التاريخ تطيح بحكامها بنجاح. وشهد شهر فبراير من العام 1794 إلغاء الحكم الاستعماري الفرنسي، وفي العام 1804 أصبحت سان دومينغو Saint-Domingue دولة هايتي المستقلة[12]. وكان هذا نجاحا يذكره دائما سكان البلاد بفخر في أثناء زياراتي، فهو يُذكّرهم بحقبة تاريخية نهض فيها الشعب ولم يكن مسؤولا أمام أحد سوى نفسه. كان هذا هو نوع السيادة التي قال مواطنو البلاد إنهم كانوا يتوقون إليها مرة أخرى. ولسوء حظ الهايتيين انتهت هذه المرحلة في تاريخهم في العام 1915، عندما غزت الولايات المتحدة البلاد واحتلتها، لتمهد الطريق بذلك لتنصيب الديكتاتور فرانسوا دوفاليه Francois Duvalier، المُلقب بـ «بابا دوك»، رئيسا للدولة في العام 1957، وبعد أربعة عشر عاما من وفاته، تنصيب بديله، ابنه وزميله الديكتاتور، جان - كلود دوفاليه Jean-Claude Duvalier، الملقب بـ «بيبي دوك». فقد وجدت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية

(سي آي أيه) ضالتها المنشودة في شريك طيّع، وكان بيبي دوك في التاسعة عشرة من عمره فقط حين تولى مهام السلطة.

كانت تجربة سريالية أن تمر بسيارتك على البيت الكبير الخاص ببيبي دوك في التلال المطلة على بورت أو برنس، وأنت تعرف أنه لم يكن هنالك قدر كاف من الضغط الدولي لمحاكمته على كل الممارسات الوحشية والانتهاكات لحقوق الإنسان التي حدثت إبان حكمه من العام 1971 إلى العام 1986. وعاد دوفاليه إلى هايتي في العام 2011، بعد سنوات قضاها بالمنفى في فرنسا وعاش حياة مرفهة. وخلافا للعديد من الطغاة الأفارقة الذين تستهدفهم لاهاي، ظل دوفاليه صديقا للغرب، ولهذا لم يتعرض للمساس به إلى حد كبير، على رغم أن محكمة في هايتي أسعدت في العام 2014 ناجين من حكمه الإرهابي بموافقتها على إمكان المباشرة في قضية ضده للتحقيق بشأن ادعاءات خطيرة تتعلق بأعمال تعذيب وقتل. وتوفي في أكتوبر من العام 2014 من دون المثول قط أمام العدالة. وفي أثناء تشييع جنازته رفع محتجون لافتات كتبوا عليها: «لا يمكنك نسيان ما فعلته ديكتاتورية دوفاليه بالبلاد».

وفي المرات القليلة التي ظهر فيها في وسائل الإعلام بدا دوفاليه ضعيفا لكنه كان جريئا لم يهب الدفاع عن إرثه. وكغيره من جميع الحكام الديكتاتوريين زعم أنه أنقذ الأمة. وفي العام 2014، وفي أثناء زيارتي للمرصد الفلكي في منطقة بوتيلييه Boutilliers، وأنا أستمتع برؤية بورت أو برنس من أعلى، تلاقيت مصادفة مع محامي دوفاليه، وهو رجل ضخم كانت تربطه علاقات صداقة مع صفوة المجتمع في هايتي. ولم تكن ثمة غرابة حين قال إن دوفاليه كان بريئا من أي ادعاءات ضده، وذلك على رغم أنه أشار بفخر إلى التقارب الوثيق بين اثنين من موكليه، وهما دوفاليه والرئيس مارتيلي، وهو رجل كان يدير ناديا ليليا شهيرا كان يتردد عليه العسكريون وأعضاء النخبة في البلاد إبان حكم دوفاليه. وترددت أقاويل في الشارع بأن مارتيلي تكفل بحماية دوفاليه نظرا إلى أن عالميهما كانا مرتبطين بنحو حميمي طوال عقود.

وكشفت وثائق سربها موقع «ويكيليكس» في العام 2013 من خلال «المكتبة العامة للدبلوماسية الأمريكية» (Public Library of US Diplomacy) التابعة له، أن واشنطن زادت من مبيعات الأسلحة المميتة إلى بيبي دوك في أثناء حكمه، وهي أسلحة

كانت تُستخدم في النهاية ضد المدنيين الهايتيين[13]. وفي مطلع السبعينيات كان توماس جي. كوركوران Thomas J. Corcoran يشغل منصب نائب رئيس البعثة الديبلوماسية لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 23 نوفمبر 1973 كتب في برقية بعث بها من بورت أو برنس، يقول إن: «القمع [قد] خفّت حدته فعلا وبشكل ملحوظ»، وإنه كانت «ثمة رغبة واضحة في فعل مزيد من أجل التنمية الاقتصادية للبلاد». وجادل بأن الجيش الهايتي الذي كان قد اتُّهِم بارتكاب الكثير من الممارسات الوحشية ضد أفراد شعبه، يجب أن يتلقى تدريبات «سوف تسهم بدرجة كبيرة في تقدم عدد من مصالحنا المهمة في المنطقة والنهوض بها». بعد ذلك بعقود تغير القليل فقط.

كان أعضاء أسرة دوفاليه الحاكمة معادين بإخلاص للشيوعية أثناء الحرب الباردة، ولذلك أغدقت عليهم واشنطن الدعم المالي بسخاء. وبفضل الدعم المالي والعسكري الذي كانت توفره القوة الكبرى حُكمت هايتي بقبضة من حديد - حيث سُحِقت المعارضة، وكُمِّمت الصحافة، كما قُتِل عدة آلاف من الأشخاص. وقال بيتر هالوارد إنه في السبعينيات، وبعد أن كان بيبي دوك قد أخذ زمام الحكم من والده وأعلن نفسه «رئيسا مدى الحياة»، بدأ تنفيذ سياسات نيوليبرالية بلا رحمة، وهو ما أدى إلى ترسخ الدولة في الفقر.

ولاحظ هالوارد أن مساندة أمريكا لنظام الحكم تعمقت

> في مقابل توفير ذلك النوع من مناخ الاستثمار الذي تطلع إليه رعاة [بيبي دوك] - حد أدنى من الضرائب، وحظر فعلي على نقابات العمال، والمحافظة على أجور التجويع، وإزالة أي قيود على إعادة تحويل الأرباح إلى الخارج. وفي منتصف الثمانينيات استُكملت هذه الإجراءات بالبدء في تنفيذ تعديلات هيكلية والتي كانت ستؤدي إلى تقليص حجم القطاع العام في هايتي ليتحول إلى مجرد قشرة جوفاء عارية في الوقت الذي تُجرَّد فيه أسواقُها من التعريفات الحمائية[14].

الحقائق التي تتكشف في هذا المثال الصارخ حول أعمال النهب التي نفّذتها الشركات الأمريكية كانت مروعة:

> كانت هناك سبع شركات أجنبية فقط في قطاع التجميع الخفيف في العام 1967، وبعد مرور اثني عشر عاما على ذلك ارتفع العدد إلى

51 شركة، وبحلول العام 1986 كان هناك أكثر من 300 شركة أمريكية تعمل في هايتي. وفي الواقع انخفض متوسط الأجور بنسبة بلغت نحو 50 في المائة بين العامين 1980 و1990، ومع إزالة القيود على الاستيراد فإن قيمة الصادرات الزراعية الأمريكية إلى هايتي زادت تقريبا إلى ثلاثة أضعاف خلال السنوات الأخيرة من ذلك العقد[15].

كانت هذه رأسمالية الكوارث على نطاق بلاد كاملة. ولكن في الثمانينيات بدأت تظهر بعض المقاومة المنظمة، حيث شرعت جماعات صغيرة محلية - منظمات شعبية - في توفير خدمات لم تكن السلطات مستعدة لتوفيرها أو كانت غير قادرة على تنفيذها. وبرز أيضا نقاش عام وليد دار حول كيف أن حكومة تسيطر عليها حفنة من «البلطجية» قد أعطت كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي حق الوصول الكامل إلى سكان يعتاشون على وظائف لا توفر أكثر من معيشة أساسية.

وفي العام 1990 تحول التيار. ذلك أن قسيسا كاثوليكيا سابقا يدعى جان-بيرتران أريستيد Jean-Bertrand Aristide، تعهد بإنقاذ هايتي من عقود من البؤس، وقفز إلى السلطة وسط موجة من التأييد الشعبي. وشُيِّدت مدارس جديدة، إلى جانب بنية تحتية كانت هناك حاجة ماسة إليها، وفُرضت ضرائب أعلى على الأثرياء. ولكن إصلاحات أريستيد هذه ثَبت أنها لم تحظَ بشعبية كبيرة لدى عناصر من المؤسسة العسكرية والنخب الذين كانوا قد حققوا ازدهارا تحت الحكم الديكتاتوري لأسرة دوفاليه، ومن ثم أطاح به انقلاب عسكري في العام 1991. ولم تكد تمر بضع سنوات حتى صار رئيسا مرة أخرى من العام 1994 إلى العام 1996، ومرة ثالثة من العام 2001 إلى العام 2004. غير أنه لم يكمل فترة رئاسته الأخيرة بسبب الانقلاب العسكري الذي قادته الولايات المتحدة.

إن الحكومتين الفرنسية والأمريكية اللتين لم تكونا قط سعيدتين إزاء احتمال منح استقلال حقيقي لهايتي قد عقدتا العزم منذ زمن طويل على استعادة قيادة أكثر إذعانا لهما في بورت أو برنس، وكانت هنالك حدود حول المكاسب التي يمكنهما الحصول عليها. ولعل أحد أكبر الأخطاء التي ارتكبها أريستيد، على الأقل من وجهة نظر أسياد بلاده السابقين، هو مطالبته فرنسا في العام 2003 بسداد مبالغ هائلة

من المال استولت عليها زوارق حربية فرنسية في العام 1825 مقابل خسائر تكبدتها من ممتلكات استعمارية. ووفقا لتقديرات مسؤولين هايتيين تعادل هذه الأموال اليوم ما يصل إلى 21 مليار دولار[16]. وقاحة مثل هذه من بلد كان مستعبَدا فيما مضى لا يمكن أن تُغتفر.

ولدى عودته إلى هايتي في العام 2011 بعد سبع سنوات في المنفى قال أريستيد في مقابلة مع برنامج «الديموقراطية الآن» إن كارثة النيوليبرالية الاقتصادية «لم تدمر القيم الإنسانية لشعب هايتي، كما لم تدمر أحلامه - ولا أعني بذلك الأحلام الحمقاء، بل أحلام الحرية للجميع، والعدالة للجميع، والطعام للجميع، والتعليم للجميع، والصحة للجميع. هذه الأحلام تشبه النموذج الذي يحرك الشعب الهايتي، ويجعله يمضي إلى الأمام على الرغم من... الكوارث السياسية»[17].

وبعد الزلزال جاء مرض الكوليرا الذي ظهرت أولى حالاته في أكتوبر من العام 2010، وسرعان ما تحول إلى وباء. وبعد ذلك توفي أكثر من 9 آلاف هايتي من جراء هذا الوباء، في حين أن 712 ألف شخص على الأقل قد أصيبوا بالمرض. وأشارت هذه الأرقام إلى أن الأمم المتحدة والسلطات الحكومية قد أخفقت في حل المشكلة، كما سلطت الضوء على جانب آخر من قابلية تعرض البلاد للاستغلال.

هذا الانتشار لوباء الكوليرا بعد كارثة الزلزال تناولت تفاصيله باحترافية شديدة صحيفة «نيويورك تايمز» في مارس من العام 2012. فقد ورد في تقرير كتبته الصحافية «ديبورا سونتاج» (Deborah Sontag) أن نحو 5 في المائة من سكان البلاد قد تأثروا بالمرض. واستشهدت الصحافية بأدلة قوية على أن الجنود النيباليين الذين كانوا قد أُحضِروا إلى البلاد لمساعدتها، بوصفهم جزءا من قوة «بعثة الأمم المتحدة لتثبيت الاستقرار في هايتي» التي تُعرف اختصارا باسم «مينوستاه» (MINUSTAH)(*)، قد جلبوا معهم الكوليرا ولوثوا نهرا يقع إلى جوار قاعدتهم من خلال شبكة متعطلة للصرف الصحي. وفي غضون أيام بدأ سكان هايتي يموتون. وأنكرت الأمم المتحدة المشكلة في البداية. وبعد ذلك بعد أن بدأ الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في التحدث عن تطوير البنية التحتية للمياه والصرف الصحي

(*) The United Nations Stabilization Mission in Haiti. [المحرر].

لم تكن استجابة المنظمة العالمية للكارثة متقنة حيث تركت الآلاف من الهايتيين بلا رعاية صحية كافية[18]. وفي العام 2013 ظلت الأمم المتحدة غير مستعدة لقبول تحمل المسؤولية وإلقاء اللوم عليها، ورفضت مطالبة قانونية بدفع تعويضات صدرت بالنيابة عن ضحايا الكوليرا، وفي العام 2015 أكد قاضٍ أمريكي مجددا على إفلات الأمم المتحدة من العقاب[19]. وفي العام 2013 لم تستطع الأمم المتحدة حتى جمعَ الربع من مبلغ 38 مليون دولار كان مطلوبا لشراء حبوب تنقية المياه ومستلزمات صحية أخرى[20]. وكانت تلك بقعة سوداء في تاريخ الأمم المتحدة، على الرغم من تعهد بان كي مون بجمع مزيد من مليارات الدولارات في أثناء زيارته إلى هايتي في العام 2014.

وفي تصريحات أدلى بها إلى صحيفة «نيويورك تايمز» قال الدكتور بول فارمر Paul Farmer، الشريك المؤسس للمنظمة غير الحكومية «شركاء في الصحة» Partners in Health، إن: «هذا باد للعيان بوضوح تحت سمع وبصر جميع المنظمات غير الحكومية... فلماذا لم يبذلوا كل ما في وسعهم بشأن الكوليرا في هايتي؟»، الإجابة عن هذا السؤال تكمن في المشكلات البيروقراطية، ونقص مرافق سليمة لمياه الصرف الصحي، وعدم وجود أموال كافية لعمال الصحة الهايتيين، والعراقيل التي تضعها الأمم المتحدة بقصد المماطلة. وبشكل أساسي طُعِّم عدد قليل من الأشخاص وواصلت محصلة وفيات الكوليرا ارتفاعها، وكانت تغذيها كوارث طبيعية أخرى.

وفي العام 2012 رددت «أطباء بلا حدود»، منظمة المساعدات الطبية الإنسانية العالمية البارزة التفكير نفسه بأن المسؤولين الهايتيين لم تكن لديهم الموارد اللازمة للتغلب على المرض - وهي حقيقة فسرها إلى حد بعيد الاعتماد المتزايد عقودا طويلة على التبرعات والصدقات من الغرب بدلا من بناء منشآت محلية. وعلى رغم ذلك كان الأمر يتطلب استجابة أكثر شمولا من جانب حكومة هايتي، بما في ذلك توفير مياه الشرب النظيفة وتركيز العناية على ضحايا الكوليرا. وجادلت «أطباء بلا حدود» بشكل صحيح بأن غرض المنظمة لم يكن «الاضطلاع بمسؤوليات وزارة الصحة ومهام شركائها الدوليين في التعامل مع وباء الكوليرا على مستوى وطني»[21]. على رغم أنها كانت سعيدة بتقديم العون بأي طريقة ممكنة. وقالت المنظمة غير الحكومية إنه حتى تلك المرحلة كانت قد عالجت

ما يربو على 170 ألفا من ضحايا الكوليرا، وهو ما يمثل نسبة 33 في المائة تقريبا من الحالات في أنحاء البلاد[22].

دخلت الكوليرا إلى البلاد في ظل وجود شبكة مهترئة أساسا للصرف الصحي. بل إن هايتي استخدمت عمالا يدويين يطلق عليهم «باياكو» bayakou كانوا يقومون بتفريغ البالوعات القذرة المملوءة بالنفايات البشرية تحت المراحيض الموجودة في الفناء الخلفي لهايتي. وكانت الصحة العامة متردية ومعرضة للمخاطر إلى حد أنه كانت هناك بنية تحتية حكومية قليلة يمكن أن تساعد في إبقاء الطعام والمياه بعيدين عن النفايات المعدية (وذلك على رغم وجود واحدة من القليل من الإدارات الحكومية الهايتية التي كان لديها سجل لائق بشكل معتدل، بفضل المساعدات الأمريكية جزئيا، وهي وزارة الصحة، وبصورة خاصة في مجالات تلقيح الأطفال، وعلاج فيروس نقص المناعة البشرية «إتش آي في»)[23]. وكان نحو 60 في المائة من المدارس بلا دورات مياه. وعلى الرغم من أن البعض من المنظمات الدولية، مثل الأمم المتحدة و«مؤسسة بيل وميلندا غيتس الخيرية» (Bill and Melinda Gates Foundation)، قد حاججت من أجل خصخصة المشروعات الصحية منذ تفشي وباء الكوليرا، فإنه لم يكن هناك سوى أدلة قليلة على تحقيق تقدم في هذا المضمار[24]. ولكنَّ ثمة استثناء نادرا تمثل في إنشاء عيادات في الهواء الطلق لمرضى الكوليرا صممتها شركة في بوسطن، وهي شركة «ماس ديزاين جروب» (MASS Design Group)، وبناها مواطنون هايتيون. وكانت هذه المرافق تهدف إلى الجمع بين الهندسة المعمارية الماهرة وتوفير الرعاية الصحية للحد من تفشي الأوبئة في المستقبل[25].

ويمكن القول بوضوح شديد إن هايتي كانت دولة مُعوجة وميئوسا منها نهائيا في حين كانت هناك دول أخرى ينظر إليها باعتبارها أكثر جدارة للحصول على تمويل المتبرعين. وفي أبريل من العام 2014 جاء في افتتاحية نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» أنه «حتى لو لم يعد ضمير العالم يشعر بالصدمة من جراء المرض والوفيات في هايتي، فإن شعب هايتي مازال في حاجة إلى مساعدة العالم»[26]. وعلى الرغم من ذلك عندما تسلمت هايتي سيلا من «المساعدات» السخية لم يفعل هذا السخاء شيئا سوى إثراء الشركات الأجنبية. وما جعل الأمور تزداد سوءا أن المانحين

الدوليين ظلوا غير راغبين في دعم صندوق استئماني من شأنه السماح لحكومة هايتي باستئصال وباء الكوليرا من خلال توفير المياه النظيفة ونظام للصرف الصحي[27].

والحقيقة أن وجود الكوليرا قد سبب تفاقم التعاسة العميقة التي شعر بها الكثير من الهايتيين فيما يتعلق بوجود قوات الأمم المتحدة وتفويضها لتحقيق السلامة للسكان. فقد اتُهِمت القوات الأممية بارتكاب انتهاكات لا تعد ولا تحصى، بما في ذلك قتل ما يزيد على ثلاثين من الهايتيين في مجتمع «مدينة الشمس» (Cité Soleil) في العام 2006، فضلا عن الاغتصاب المزعوم لرجل على أيدي جنود من الأوروغواي في العام 2011. لهذا لم يكن من قبيل الغرابة أن تخلص نتائج مسح أجرته جامعة هايتي في العام 2012 إلى أن 70 في المائة من سكان هايتي كانوا يريدون مغادرة القوات المسلحة الأجنبية بلادَهم خلال عام[28].

فبالنسبة إلى العديد من سكان البلاد كانت قوات الأمم المتحدة مجرد مثال آخر لقوى أجنبية تفرض إرادتها على هايتي. ففي كتابه الذي ينم عن فكرٍ ثاقبٍ، بعنوان «الديكتاتورية الجديدة في هايتي» (Haiti's New Dictatorship)، رأى الأكاديمي الكندي جوستين بودور Justin Podur، أن هذا بمنزلة دلالة على أن هايتي ظلت دولة ديكتاتورية وأن شعبها «ليس لديه رأي فعال إزاء شؤونه السياسية والاقتصادية»[29]. وجادل بقوله إن القوة الأممية لتثبيت الاستقرار في هايتي (مينوستاه)، كانت «حلا عسكريا دُوِّل وطُرِح لحل ما اعترفت حتى الأمم المتحدة بكونه مشكلات تتعلق بالفقر والجرائم الاجتماعية والتي تحدث في أماكن عديدة»[30].

وأكدت برقية سربها موقع «ويكيليكس» الأجندة الحقيقية التي كانت وراء قوة الأمم المتحدة. إذ شرحت وثيقة تعود إلى العام 2008 مرسلة من السفيرة الأمريكية لدى هايتي، جانيت أي. ساندرسون Janet A. Sanderson، كيف كانت قوة «مينوستاه» «أداة لا غنى عنها في تحقيق المصالح الجوهرية لسياسة [الحكومة الأمريكية] في هايتي». وجادلت السفيرة بأن أحد التهديدات الرئيسة التي ساعدت «مينوستاه» في معالجتها كان «تجدد الصعود المتنامي للقوى السياسية الشعبوية والمناهضة للاقتصاد الحر»، والتي يمكن أن تقلب دفة «المكاسب التي تحققت في العامين الماضيين».

وتزايدت المطالب من أجل الحصول على تعويض من الأمم المتحدة فيما يتعلق بتفشي الكوليرا، إلى جانب دعوات للمنظمة الدولية لتطوير استراتيجيات تهدف إلى حماية السكان بطريقة صحيحة، وهو الشيء الذي أخفقت قواتها في تنفيذه في كثير من الأحيان. وكانت الحقيقة هي أنه على رغم ما زعمته سفيرة الولايات المتحدة السابقة لدى الأمم المتحدة، سوزان رايس Susan Rice، من أن القوات الأممية قد «ساعدت في توفير بيئة أكثر أمانا واستقرارا في هايتي، وأنها عززت مؤسسات الدولة، وحمت المدنيين وصانت حقوق الإنسان»[31]، فإن الدليل على هذا كله كان ضعيفا للغاية. وفي أثناء زياراتي إلى هايتي كنت أرى دائما قوات مسلحة للأمم المتحدة تقف تحت أشعة الشمس الحارقة، ولا تفعل شيئا أكثر من التصبب عرقا وهي تنظر إلى السكان المحليين بينما كانوا يضعون طبقات جديدة من الأسفلت على طرق قديمة. وبالنسبة إلى العديد من الهايتيين ممن تحدثت إليهم شعر هؤلاء كأن هذا الوجود الأممي كان احتلالا آخر.

في العام 2014 كنت شاهد عيان على هذا الواقع حين أمضيت وقتا مع جنود مسلحين في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونحن نسير عبر منطقة «كروا دي بوكي» (Croix-des-Bouquets)، في شوارع بورت أو برنس. وهؤلاء الرجال الذين جاءوا من السلفادور والبيرو كانوا ودودين ويمكن تبادل الحديث معهم، على رغم أنهم تفاعلوا بالكاد مع السكان المحليين عندما رأيتهم، فضلا عن أن مقدار الوقت الذي تطلبه تنظيم هذه الجولة كان برهانا على درجة الحساسية تجاه أي محاولات للتدقيق من وسائل الإعلام. أما أسئلتي إلى هؤلاء الجنود عن وباء الكوليرا، وممارسات العنف، ومواقف الهايتيين المتخذة إزاء الأمم المتحدة، فقد ضُرب بها عرض الحائط بثقة نفس من يعمل في مجال العلاقات العامة.

«هايتي منفتحة على الأعمال»، هذا ما قاله الرئيس مارتيلي في أواخر العام 2011 وهو يفتتح منطقة صناعية جديدة في كاراكول Caracol، في شمال البلاد، والتي دعمتها أساسا واشنطن على نغم مئات الملايين من الدولارات. وبينما كان يقف بجانب الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، أشاد مارتيلي بعد ذلك بالاستثمارات الأجنبية الضخمة - الأمريكية بنحو أساسي - التي قد دخلت إلى هايتي منذ زلزال العام 2010. شعار «الانفتاح للأعمال» هذا تكرر وأنا أجري مقابلة صحافية مع وزير

التجارة والمالية الهايتي، ويلسون لالو Wilson Laleau، الرجل الذي تحدث بحماس عن الاستثمار الأجنبي، معترفا في الوقت نفسه بأخطار عدم تمكين السكان المحليين.

وما يدعو إلى السخرية أنه على الرغم من أن التخطيط للمنطقة الصناعية قد بدأ في العام 2008، فإن هذا المشروع، ومشاريع أخرى مثله، لم تصبح حقيقة واقعية إلا بعد عامين حين وقعت كارثة الزلزال. فسرعان ما جذبت هذه الكارثة استثمارات من دول أخرى، في مرحلة إعادة الإعمار لما بعد الزلزال أو مشروعات إنشائية جديدة شارك فيها هايتيون بالكاد في عملية صنع القرار.

وعلى سبيل المثال رأت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أن هناك فرصا لمساعدة الشركات في كل منهما على جني أرباح عن طريق بناء مصانع ملابس لشركات مثل «وول مارت» Walmart في مناطق فقيرة في الدولة. وكان هذا كله بالضبط أحدث تجسيد لنموذج قديم منهك أخفق في تقديم فوائد طويلة الأمد إلى السكان المحليين، ولكنه قدم، بدلا من ذلك، عمالة رخيصة إلى الشركات متعددة الجنسيات. وجهة النظر هذه عكسها تقرير تضمن انتقادا لاذعا أصدرته في العام 2011 منظمة إعلامية تُسمى «مراقبة القاعدة الشعبية في هايتي» Haiti Grassroots Watch، والتي جادلت بأن العمال الهايتيين كانوا يكسبون أجورا أقل من تلك التي كانوا يتقاضونها في زمن ديكتاتورية بيبي دوك(32).

والمنطق الذي قد استخدم هنا كان مألوفا وشبيها بما حدث في دول مثل بابوا غينيا الجديدة وأفغانستان. بل إن تشارلز بيكر Charles Baker، مالك شركة صناعة الملابس «ون وورلد» One World، اعترف لمنظمة «مراقبة القاعدة الشعبية في هايتي»، بأن الرواتب التي كان يدفعها إلى عماله كانت منخفضة للغاية. وقال بيكر أيضا إن واشنطن كانت تشعر بالسعادة تجاه شركات أجنبية مثل «جاب» Gap، و«ليفايز» Levi's، و«بانانا ريببليك» Banana Republic، و«كي مارت» K-Mart، و«وول مارت»، لأنها تدفع أجورا على مستوى الفقر حتى يمكن أن ترتفع الحدود الأدنى لأرباحها، مبررة تصرفات هذه الشركات بأنها وسيلة لمساعدة هايتي من خلال توفير الوظائف وتنمية المهارات. على كل حال، زعم بيكر أن الأجور والمهارات ذات المستوى المنخفض لن تكون خصائص دائمة للاقتصاد المحلي، ولكنها ستكون مهمة فقط على مدى عشرة أعوام أو

خمسة عشر عاما مقبلة. وقال: «إنها خطوة. نحن نصعد السلم، وهذه واحدة من درجاته»[33].

وكانت مجلة الـ «إيكونومست» Economist إيجابية إلى حد كبير إزاء تنمية مشروع المنطقة الصناعية، على رغم أنها حذّرت من أن الرئيس مارتيلي كان «شعبويا تنقصه الخبرة السياسية»، والذي يحتاج إلى أن يغيّر صورة هايتي من دولة «متوسلة للمساعدات الأبدية لتتحول إلى مكان للعمل الجاد»[34]. وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» أكثر وعيا حيث كتبت في الذكرى الثالثة للزلزال أن العالم قد خذل هايتي وأن منطقة صناعية واحدة لم تكن العلاج الناجع لكل المشكلات. كما سلّطت الصحيفة الضوء على المشكلة الرئيسة في شعار الانفتاح للأعمال، وهو أنه جعل الهايتيين يشعرون بأنهم «أشبه بالمتفرجين في بلادهم»[35].

بيل كلينتون، الذي زعم أنه كانت تربطه صلة خاصة بهايتي بعد أن أمضى شهر العسل هناك مع زوجته هيلاري في السبعينيات، عينه الرئيس باراك أوباما في العام 2010، ومعه أيضا الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش، لكي يتوليا معا الإشراف على جهود الإغاثة لكارثة الزلزال. ولكن سرعان ما وُجهت ادعاءات تتعلق بسوء الإدارة إلى عمل مؤسسة كلينتون Clinton Foundation في هايتي. فقد اكتشفت صحيفة «نيشن» في العام 2011، أن العربات المقطورة المؤقتة التي وفّرتها المؤسسة، والتي كان من المفترض استخدامها كحجرات دراسة مؤقتة وملاجئ واقية من الإعصار، كانت قد بُنيت بطريقة سيئة واحتوت مستويات خطيرة من الفورمالديهيد. والحقيقة هي أن شركة «كلايتون هومز» Clayton Homes، التي شيّدت العربات المقطورة، تمت مقاضاتها من قبل الحكومة الأمريكية بعد إعصار كاترينا في ولاية نيو أورليانز New Orleans بسبب توفيرها عربات مقطورة كان بها العيوب نفسها[36]. كان هناك لاعبون فاسدون يتحركون من حالة استغلال إلى أخرى، هي رأسمالية الكوارث في حالة حراك.

ومع ذلك كانت ثمة استثناءات. ففي العام 2014، أُخذتُ في جولة للاطلاع على عملية التنمية في المنطقة الداخلية للعاصمة بورت أو برنس والممتدة على طول شامب دو مارس Champs de Mars، حيث كان يرافقني في هذه الجولة

هاري آدم Harry Adam، مدير الحكومة المسؤول عن وحدة الإسكان والبناء العام Unit for Housing and Public Construction في مكتب رئيس الوزراء. كانت بعض المباني مثيرة للإعجاب، وجميع العمال كانوا محليين. وشرح آدم أنهم كانوا يحاولون خلق مدينة من رماد الزلزال، وأنهم يحاولون تحقيق استدامة بذلك.

وعلى الرغم من الفضائح التي كانت تغلف بيل وهيلاري كلينتون في هايتي وما وراءها، فإنهما بقيا محبوبين لدى عديد في أوساط الإعلام الليبرالي. وعندما قاد بيل «اللجنة المؤقتة لتعافي هايتي» Interim Haiti Recovery Commission (IHRC) (آي إتش آر سي) بعد زلزال العام 2010، كان مسؤولا أمام زوجته بصفتها وزيرة للخارجية الأمريكية. وكشف صانع الأفلام الهايتي، راؤول بيك Raoul Peck، لقطة فيديو في فيلمه الذي عُرض في العام 2013 بعنوان «المساعدة المميتة» Fatal Assistance، كشفت عن اجتماع عقد في العام 2010 عندما واجه مفوضون هايتيون بيل وزعموا أنهم قد تعرضوا للتهميش من قبل مستشارين غربيين. كان ذلك مجرد جزء آخر من سلسلة فرص الكسب السهل لآل كلينتون في هايتي، والتي قد بدأت قبل عقود، في التسعينيات، عندما اشترى أصدقاء للزوجين حصة من أسهم شبكة الهاتف المملوكة للدولة في هايتي. فقد كان لدى كلينتون «ولع خاص بالأماكن التي أفسدها باعتباره رئيسا»، كما كتب جوناثان كاتز Jonathan Katz، الصحافي السابق لدى وكالة أسوسييتد برس Associated Press، في كتابه بعنوان «الشاحنة الكبيرة التي مرت» The Big Truck That Went By.

أما باتريك إيلي Patrick Elie، وهو ناشط هايتي ووزير دولة سابق للأمن العام في حكومة أريستيد، فكان يدرك جيدا نفوذ الغرباء من أصحاب المصلحة الذاتية في بلاده. فقد صرح لبرنامج «الديموقراطية الآن»، وبعد عام على كارثة الزلزال التي وقعت في يناير من العام 2010، بأن «هايتي تخضع لسيطرة حكومة أجنبية ومصالح أجنبية، والتي يُطلق عليها اسم المجتمع الدولي»[37].

أجريتُ مقابلة مع إيلي في بيته الكائن في بيجي فيل Peggy Ville، وهي منطقة يقطنها الأثرياء في العاصمة بورت أو برنس. ولدى وصولي ظهرا وجدت الناشط الحقوقي ذا اللحية الرمادية يتناول مشروب السكوتش ويدخن سجائر

مارلبورو الحمراء، والتي تُعرف في اللغة العامية باسم «قتلة الكاوبوي». وكان بيته ممتلئا بأقراص الفيديو الرقمية (دي في دي) DVD، والكتب، وصور أفراد عائلته. وكان وجود نسخة من كتاب «وهم الإمبراطورية» The Illusion of Empire للمؤلف كريس هيدجز Chris Hedges، شاهدا على عشق إيلي للتاريخ.

«أريد أن أكون الصوت المسموع لمن لا صوت لهم في هايتي»، هكذا قال الصيدلاني السابق الذي وجد مهمته في عالم السياسة. وأردف إيلي: «منذ الاحتلال الأمريكي في العام 1915، لم تنحرف السياسة الأمريكية حقا تجاه هايتي. وقد استخدمت تكتيكات مختلفة – العنف أحيانا، وأحيانا مزيدا من الدهاء - بيد أنها حافظت على مسار ثابت، والذي كان يهدف في الحقيقة إلى إزالة استقلال هايتي، وحق تقرير المصير لديها. وهي قد فعلت ذلك من خلال تقويض صغار ملاك الأراضي الهايتيين الذين يعدون بالفعل بمنزلة المرساة للثقافة الهايتية، وللكرامة، والاستقلال. أنا أرى هذا المشروع وهو يُلاحق ويتسارع في هذه الأيام. وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى هايتي منذ البداية باعتبارها مخزونا احتياطيا للقوة العاملة الرخيصة. وفي العصر الحديث، تتمثل المهمة في كيفية تجويع الفلاحين حتى يمكنهم التدفق إلى المدن... [لكن] بدلا من مزارع قصب السكر، كما كانت الحال قبل سنوات، صارت توجد الآن هذه المصانع».

وأكد إيلي أن زعماء هايتي اليوم كانوا أكثر قليلا من كونهم ممثلين لواشنطن في بورت أو برنس. «إنها أمريكا في الأغلب التي تسيطر على هايتي»، على حد قوله، وذلك على الرغم من أن فرنسا وكندا كانتا أيضا من اللاعبين البارزين هناك. ففي أواخر العام 2012، أعطت فرنسا هايتي معونة قدرها 29 مليون يورو، وهي أموال كان من المقرر استخدامها في تنفيذ أمن الحدود وحكم القانون. في الوقت نفسه، أرسلت كندا إلى هايتي مساعدات بقيمة أكثر من مليار دولار منذ العام 2006.

كما أشار إيلي إلى المشكلات الجديدة التي كانت تلوح في الأفق بينما جرى الكشف عن موارد البلاد. وتردد أن هذه الموارد كانت تساوي ما قيمته مليارات الدولارات من الذهب والفضة والنحاس والزنك في التلال الشمالية في هايتي. رئيس الوزراء الكندي، ستيفن هاربر Stephen Harper، كان قد شجع منظمات غير حكومية في بلاده على الدخول في شراكات مع شركات تعدين عند العمل في هايتي، وذلك في محاولة لتهدئة مجتمعات محلية بشأن ما سيأتي لاحقا. وغني عن القول،

وفقا لما ذكره إيلي، أن حمى الاندفاع الجديدة هذه إلى الذهب، والتي لطالما كانت تتوقعها شركات التعدين الأجنبية وأوساط النخبة في البلاد، ستكون كارثة. إذ كانت مخاوفه تُذكرني بنحو مخيف بما سمعته في بابوا غينيا الجديدة: «حمى الذهب تثير مشكلة خطيرة لهذه الدولة لأن الدولة الهايتية ضعيفة وتابعة إلى حد كبير للقوى الدولية. الشركات يتملكها الجشع. والأرض الخصبة سوف يصيبها الدمار والتلوث تماما لأن هذه الشركات ستستخدم السيانيد والزئبق»[38].

«تربتنا التحتية غنية بالمعادن. والآن هو الوقت المناسب لاستخراجها»، كان هذا ما قاله رئيس الوزراء الهايتي آنذاك، لوران لاموث في العام 2012. غير أن المشكلة كانت تكمن في أن كثيرا من الشركات التي سعت إلى استغلال موارد تُقدّر بنحو 20 مليار دولار من الذهب والنحاس، مثل شركة «نيومونت للتعدين» Newmont Mining، وشركة «المعادن الأوراسية» Eurasian Minerals، كانت لديها سجلات غير مطابقة للمواصفات، بما في ذلك الشراكة المقوضة لتعدين النحاس بين شركة المعادن الأوراسية والملياردير الإسرائيلي دان غيرتلر Dan Gertler في جمهورية الكونغو الديموقراطية. إذ إن شركته زعمت أنها قد عثرت على رواسب ضخمة من النفط هناك في العام 2014. وعلاوة على ذلك، كانت البلاد قد وقّعت على بضع لوائح دولية للصناعات الاستخراجية، وهو الحد الأدنى المطلوب لحماية أصحاب الأراضي من الاستغلال. واكتشفت منظمة «مراقبة القاعدة الشعبية في هايتي» أن وزير مالية سابقا عمل الآن مستشارا لدى شركة نيومونت للتعدين، وأنه قد حث على التخفيف من حدة قوانين التعدين التي كانت أصلا ضعيفة.

وقد اشتُريت تراخيص لا حصر لها لاستكشاف مساحات كبيرة من شمال هايتي. ولكن خلافا لما عليه الحال في بوليفيا والبيرو وكوبا، حيث وضعت حكومات أكثر استقلالية قيودا أشد على قدرة الشركات الغربية على استغلال المعادن، وفي بعض الحالات، أممت مواردها، لم تبدِ هايتي أي مبادرة تشير إلى تنظيم تصرفات شركات التعدين الأمريكية الشمالية. وإن كان من شيء، فقد بدا أن بورت أو برنس كانت سعيدة بالسير في ركاب الغرب - وثمة شكوى عامة سمعتها وهي أن رجالا بيضا كانوا يأتون إلى مناطق نائية ومعهم عدد قليل من الهايتيين السود، كأن هؤلاء الأخيرين كانوا هناك لمجرد دعم الخطط الحميدة لدى السابقين[39].

وادّعى المدافعون عن صناعة موارد حافلة أنها كانت طريقة واحدة لدى هايتي للحد من اعتمادها على المساعدة الأجنبية - الجدل نفسه الذي سمعته في بابوا غينيا الجديدة. وثمة وجهة نظر بديلة تحدث عنها بوضوح أرنولت جان Arnolt Jean، وهو منظم شؤون الفلاحين والذي كان يعمل في منطقة تقع بالقرب من حدود جمهورية الدومينيكان. فقد أخبر منظمة «مراقبة القاعدة الشعبية في هايتي» في العام 2012 أن «ما يكمن تحت الأرض يمكن ألا يجعلنا فقراء بعد الآن، [لكن] الأثرياء هم الذين يأتون إلى هنا ومعهم معداتهم الماهرة لاستخراج ما في باطن الأرض. والأشخاص الذين يعيشون فوق الأرض يظلون فقراء، في حين يزداد الأغنياء ثراء»[40]. وقد وافق العشرات من الجماعات الهايتية في أغسطس من العام 2014 على الانضمام إلى حركة تعارض أعمال التعدين السطحي في شمالي هايتي. وهذه الحركة، التي تسمى «الحركة الجماعية ضد التعدين» Collective Against Mining، كانت منظمة محلية تستهدف تسليط الضوء على مغالطة التنقيب المربح. وقد استُغل البوكسيت إبان الخمسينيات والستينيات، بيد أن نصيب هايتي من أرباح استخراجه كان ضئيلا للغاية. وكان التاريخ في الأغلب هو أفضل دليل إلى المستقبل.

وكان باتريك إيلي يعارض بحماس شديد مخططات رأسمالية الكوارث في هايتي، وتحدث بصراحة عن ذلك قائلا: «نحن الآن في موقف حيث لديك نظام يحاول دحر التاريخ، والعودة إلى فترة حكم استبدادي حيث يُبقى الناس في حالة من الكبت، وحيث يمكن أن تزدهر الأعمال وأن تكسب المال من دون تحدٍّ... حين يقولون إن هايتي «منفتحة للأعمال»، فإنهم يحددون بذلك مفهوما حيث تُدار هذه الدولة في إطاره وكأنها شركة [تجارية]، تذهب أغلبية ما تكسبه من الغنائم إلى القلة المختارة ورؤسائهم الدوليين». وعبّر عن هذا مبعوث للأمم المتحدة، ولكن بطريقة مختلفة قليلا، قائلا إن البلاد «لم تكن مستعدة بعد» للاستثمار الأجنبي. وأضاف نيجل فيشر Nigel Fisher: «في استطاعتنا إلقاء اللوم على شركاء خارجيين لتباطئهم في دفع المساعدات التي وعدوا بها»[41].

وأعطاني إيلي مثالا صارخا على الطريقة التي توافقت الحكومة الهايتية من خلالها مع سادة أعمالها في الخارج، وشرح كيف أن شركتين لخدمات الهاتف المحمول، وهما «ديجيسيل» Digicel، و«فوالا» Voila!، قد اندمجتا معا في العام

2012، وبالتالي انتهى الأمر بسيطرتهما على ما يصل إلى أكثر من 95 في المائة من تعاملات سوقهما[42]. وقال إيلي: «هذا يُذكرني بفترة حكم دوفاليه، حيث كان كل شيء حكرا على أصدقاء النظام. هذا يحدث على حساب الشعب الهايتي، ولكن أيضا [بواسطة] شركة تمتلك فيها الدولة نسبة 40 في المائة من الأسهم». وعبّر عن أسفه فقال: على رغم أنه قد كانت هناك مقاومة صوتها مسموع للدمج بين الشركتين، فإن «الحشد لا يمثل قوة». وزعمت «ديجيسيل» أنها ترد الجميل إلى المجتمع، وذلك بافتتاحها فندقا تديره شركة ماريوت Marriot في بورت أو برنس في العام 2015، وبناء مدارس، وهي خطط حظيت كلها بمساندة بيل كلينتون.

وأخبرني إيلي بإعجابه بعائلة كاسترو في كوبا، وكيف أنها وفّرت الرعاية الصحية والتعليم المجانيين وقاومت الولايات المتحدة، ما يعرض لهايتي نموذجا بديلا. وتصور الفلاحين الهايتيين ينهضون لكي يبنوا اقتصادا مستداما من دون الاعتماد على المعونات الأجنبية. وهذه الاستراتيجية التصاعدية التي تبدأ من الأسفل إلى الأعلى، التي كانت لعنة لـ«حلول» يفرضها حاليا سياسيون فاسدون، كانت حلم عديد من الهايتيين الذين التقيتُهم. ولكنها لم تعكس الوضع الحالي الذي تفرضه بورت أو برنس وواشنطن[43].

وثمة شكوى عامة سمعتُها في هايتي بشأن حقيقة مفادها أن واشنطن كانت تدعم مزارعي الأرز لديها بما يصل إلى مليارات الدولارات، ومن ثم ترغم المزارعين الهايتيين على بيع منتجاتهم بسعر أقل من السلع المستوردة. وكان من الممكن أن يكون هناك نهج أكثر استدامة بالنسبة إلى مزارعي الأرز المحليين وهو التوسع في إنتاجهم لتوفير الاحتياجات اللازمة للجزيرة برمتها، غير أن تبني سياسات زراعية متماسكة ومترابطة لم يكن يمثل أولوية لدى النخب الهايتية أو قطاع المنظمات غير الحكومية[44] - فضلا على أن واشنطن لم تكن لتسمح بذلك. ونتيجة لذلك، جرى استيراد 75 في المائة على الأقل من الأرز المستهلك في هايتي[45]، وهو ما وضع عبئا ماليا ثقيلا على كاهل السكان المحليين؛ لأن الأرز كان مكونا أساسيا في النظام الغذائي لسكان هايتي.

وحتى بيل كلينتون أدرك جنون هذه السياسة، وأنحى باللائمة على سياساته حين كان في منصب الرئيس، ودعا واشنطن إلى الكف عن دعم صادراتها من الأرز إلى هايتي. وقال في العام 2010: «يتعين عليّ العيش كل يوم مع عواقب

القدرة المفقودة على إنتاج محصول أرز في هايتي لإطعام هؤلاء الأشخاص، بسبب ما فعلته».

في الوقت نفسه، كان الافتقار إلى المحاسبة والمساءلة قد تطور في صناعة المساعدات، ولا سيما فيما يتعلق بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. فقد تعهدت الوكالة الحكومية الأمريكية بتقديم مساعدات قيمتها 1.8 مليار دولار بعد زلزال العام 2010 - كان إجمالي الدعم العالمي وصل إلى 13.5 مليار دولار، وهو مبلغ كان كافيا لحصول كل مواطن في هايتي على شيك بأكثر من ألف دولار، ولكن في الواقع، فإن كثيرا من هذه الأموال وصل في النهاية إلى أيدي المقاولين المحليين والأجانب من دون أن يقدم هؤلاء أي شيء في المقابل. بل إن المفتش العام بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وجد في العام 2010 (ومرة أخرى في العام 2012) أن 70 في المائة من أموال المساعدات التي حصلت عليها شركة المقاولات الكبرى «كيمونيكس» Chemonics أخفقت في تحقيق أي أهداف رئيسة، وأن عدد الهايتيين الذين وُظفوا في إطار هذه العملية كان أقل بكثير من ذلك الذي وُعد به[46]. وقد حدث هذا على الرغم من أن «كيمونيكس» تعمدت الكذب بشأن أعمالها الرديئة في أفغانستان لكي تضمن حصولها على عقود بنحو مستمر. وأُبرِم التعاقد مع هذه الشركة مقابل أكثر من 200 مليون دولار في هايتي[47]. وفي العام 2012، اكتشفت «فورين بوليسى» أن «كيمونيكس»، إذا كانت دولة، «كانت ستكون قد احتلت المركز الثالث باعتبارها أكبر متلقٍّ لأموال المساعدات من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العام 2011، بعد أفغانستان وهايتي فقط»[48]. وثمة حالة أخرى مخيبة للآمال كانت تتعلق بالبرنامج الذي تعهد بتنفيذه بنك التنمية في الأمريكتين، والذي تبين أنه أعاد بناء المدارس التي دمّرها الزلزال من دون أي حماية من الهزات الأرضية[49].

الحكومة الأمريكية كانت تتحدث دائما عن أنها أكثر بلدان العالم سخاء، لكن هذا السخاء كان غالبا ما يرتبط، وبنحو حميمي، بالدعم العسكري الأمريكي. إن ما يقرب من نصف مليار من المساعدات الإنسانية التي قدمتها إلى هايتي تولتها وزارة الدفاع الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأموال كانت توجه في الأغلب إلى مقاولين كانوا قد ارتكبوا انتهاكات حقوق الإنسان أو عمليات احتيال في العراق، وأفغانستان، وعلى المستوى المحلي[50]. وعلى الرغم من أن رئيس الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية، راجيف شاه Rajiv Shah، الذي عيّنه باراك أوباما، زعم أنه «لم يعد راضيا عن كتابة شيكات بمبالغ كبيرة إلى مقاولين كبار ووصف ذلك بأنه تنمية»، بيد أنه كانت ثمة أدلة قليلة على حدوث تغيير. وترك شاه منصبه في الوكالة في العام 2015. ووقّع أوباما في العام 2014 على قانون «تقييم التقدم في هايتي» Assessing Progress in Haiti Act، والذي ينص على تقديم تقارير عن التقدم بنحو منتظم إلى الكونغرس، غير أنه كان من الصعب التحقق من إحراز تقدم ملموس.

وحصلت شركة، وهي «أجيليتي للخدمات اللوجيستية» Agility Logistics، على عقود بقيمة تزيد على 16 مليون دولار على رغم أنها كانت تحت الاتهام في ذلك الوقت بسبب مغالاتها في زيادة أسعارها للجيش الأمريكي بأكثر من مليار دولار. وثمة شركة أخرى، هي «إم دبليو إتش أميركاز» MWH Americas، والتي تبين أنها قد غالت في أسعارها مع مدينة نيو أورليانز بعد أن دمرها إعصار كاترينا، واستطاعت تأمين عقد هندسي مربح من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للتحقق من جدوى البنية التحتية للموانئ في شمالي هايتي. فضلا على ذلك، أسندت وزارة الأمن الداخلي الأمريكية إلى «مجموعة شركات جي إي أو» GEO Group عقدا من دون مناقصات لتوفير «خدمات حراسة» في العام 2010، وذلك على الرغم من أنه قد تبين أن هذه الشركة كانت مدينة لارتكابها مخالفات رعاية لا حصر لها في معاملتها سجناء في الولايات المتحدة. وكانت هذه الشركة واحدة من أكبر المساهمين في الحملات في أثناء دورتي الانتخابات في العام 2002 والعام 2004، فضلا على أنها قدمت أكثر من 4,5 مليون دولار إلى مرشحين في الفترة ما بين العام 1999 والعام 2014»[51].

والحقيقة أن قدرة شركات مشتبه فيها على تحقيق مثل هذه النتائج كانت مرتبطة بنحو مباشر بالقدر الهائل من الضغط الذي مارسته على الحكومة الأمريكية - فبالنسبة إلى شركة «إم دبليو إتش أميركاز»، كان ذلك يعني ما قيمته 1.2 مليون دولار من ممارسات الضغط والتأثير في العام 2010 وحده[52]. ولم تكن هنالك شفافية حين كان الأمر يتعلق بهذا النشاط. حتى شركة «دين كورب» الأمريكية، التي أُدينت بسبب أعمالها في أفغانستان والعراق، تمكنت من تأمين عقد بقيمة 48.6 مليون دولار من الحكومة الأمريكية في العام 2013 مقابل توفير قوات لدعم بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

وثمة تخوف جوهري آخر انتاب كثيرا من الهايتيين الذين التقيتهم، ألا وهو عدم الرغبة والاستعداد لدى اللاعبين الأجانب في تمكين السكان المحليين اقتصاديا، والذي سيحول دون تدفق الأرباح التي تُحقق إلى خارج البلاد بصورة مستمرة. في العام 2011، كشف «مركز أبحاث الاقتصاد والسياسة» (سي إي بي آر) Center for Economic and Policy Research (CEPR)، ومقره الولايات المتحدة:

> أن 0.02 في المائة فقط من عقود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قد ذهبت مباشرة إلى شركات هايتية، في حين أن العقود الأكبر قد كانت من نصيب مقاولي التنمية من أجل الربح في شكل عقود غير محددة الكمية و«عالية المخاطر». وكانت الأغلبية الساحقة من العقود من نصيب شركات مقرها منطقة واشنطن دي سي. أما النسبة المئوية من العقود التي ذهبت إلى شركات محلية في هايتي، فكانت أقل حتى من المتوسط الذي تطبّقه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أنحاء العالم، والذي كان 0.63 في المائة في السنوات الثلاث الماضية[53].

وثمة تقرير آخر أصدره «مركز أبحاث الاقتصاد والسياسة» في أبريل من العام 2013، زعم أن تفاصيل الأغلبية العظمى من المساعدة الأمريكية إلى هايتي لم تكن متاحة للعامة وأنها ظلت كامنة داخل «صندوق أسود»، على الرغم من إطلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برنامجا سمّته «برنامج التقدم إلى الأمام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية» USAID Forward والذي كان يهدف إلى إصلاح برامجها. وأوصى هذا التقرير بشمل الهايتيين في «تصميم وتنفيذ المشاريع»، وزيادة الرقابة على العقود، وترجمة جميع المعلومات ذات الصلة إلى اللغة الكريولية الهايتية وتوزيعها في مختلف أنحاء هايتي[54]. وربما يجب أن تحذو هايتي حذو بوليفيا، التي طردت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مايو من العام 2013، مدعية أن المنظمة كانت تتآمر ضد البلاد. وفي ذلك الوقت قال الرئيس إيفو موراليس Evo Morales إن واشنطن «لاتزال لديها عقلية الهيمنة وإخضاع الآخرين».

وفي أثناء جلسات الاستماع التي عُقدت للتصديق على منصبها باعتبارها وزيرة للخارجية الأمريكية في العام 2009، اعترفت هيلاري كلينتون بأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية «قد تحولت إلى وكالة للتعاقدات أكثر من كونها وكالة عاملة لديها

المقدرة على الإيفاء». وبدا أن الجميع أدركوا حجم المشكلة، ولكن ما من أحد كان مستعدا أو قادرا، على ما يبدو، على التعامل مع الموقف. وفي الوقت نفسه، فإن هايتي، التي تاق شعبها إلى الاستقلال، عانت العبء الذي كان يمثله ذلك العدد الذي لا يحصى من موظفي الوكالة الدولية الذين كانت وظيفتهم إدارة اتفاقيات المقاولين(55). وما كان أسوأ هو أن الشركات التي قد حققت أقل النتائج استمرت في الفوز بالعقود. وبطريقة ما، من خلال الضغط على الأشخاص المناسبين في السلطة، صارت هذه الشركات بمنأى عن الجدل، ومحصنة ضد نتائج سوء الأداء.

والسبيل الوحيد الذي قد يؤدي إلى تحسن هذا الوضع هو أن تُستخدَم أموال المساعدات الدولية لتعزيز المؤسسات المدنية المحلية والمنظمات الأهلية الأصلية. وإذا لم يحدث هذا، كان فسيبدو واضحا أن أجندات المساعدات لدى واشنطن وحلفائها كانت تتعلق بإثراء المانحين والأصدقاء في الدولة المانحة أكثر من تلبية احتياجات البلدان النامية. الحقيقة البسيطة كانت تتلخص في أن كثيرا من الأموال التي دُفعت إلى هايتي بعد زلزال العام 2010 لأداء أعمال ضرورية إما أنها قد اختفت أو بقيت كما هي من دون إنفاقها، وذلك يُعزى أساسا إلى الفساد وسوء الإدارة(56). وهذا كله صُب في صميم رغبات ومصالح الرأسماليين المستفيدين من الكوارث، والذين نادرا ما كانت فصاحتهم البلاغية تتوافق مع الواقع، والذين كانت وعودهم بشأن الدعم المالي تستهدف في الأساس حشو الجيوب العميقة للشركات متعددة الجنسيات. وفي كثير من الأحيان، قدم صحافيون تغطية إعلامية لهذا الاحتيال، حيث نشر هؤلاء بيانات صحافية عن شركات باعتبارها أخبارا. وعلى الرغم من عقود طويلة من «المساعدة» الأمريكية، أشارت صحيفة «واشنطن بوست» في افتتاحية نشرتها في العام 2014، إلى أن هايتي كانت في حاجة إلى مزيد من هذه المساعدة لتفادي «كوارث يمكن التنبؤ بها»(57). ولم يكن هناك أي تعليق على نتائج تدخلات سابقة قادتها الولايات المتحدة.

كل هذا جعل سكان هايتي يشعرون بأنهم غير مرئيين. هي وجهة نظر عرضتها يانيك إتيان Yanick Etienne، التي عملت منظمة لدى جماعة «باتاي أوفري» Batay Ouvriye الهايتية (والتي تعني ترجمتها تقريبا بالإنجليزية «كفاح العمال»)، وهي الجماعة التي تأسست لحماية السكان المحليين الذين وُظِّفوا في المناطق

الصناعية في البلاد. وقد أجريت مقابلة معها في منزلها الذي كان يقع بالقرب من وسط بورت أو برنس، حيث تحدثت إتيان عن لعنة المساعدات الأجنبية. وقالت إن عشرات المليارات من الدولارات قد دخلت إلى هايتي في العقود الثلاثة الماضية، ولكنها قدرت أن نسبة مئوية ضئيلة من هذه المعونات قد ساعدت سكان هايتي بنحو مباشر. واعتقدت أن شركات خاصة غربية ومنظمات غير حكومية مثل مؤسسة كلينتون، والأمم المتحدة، والحكومة الهايتية نفسها، قد تواطأت فعلا لإبقاء البلاد مدمنة على الخصخصة والمساعدات. وهي قد فعلت هذا عن طريق التعاقدات الخارجية للوظائف والخدمات بنحو مستمر مع الشركات عديمة الكفاءة نفسها، وإنفاق كثير من مواردها على الرواتب، وتوفير الإقامة والنقل لعمال المساعدات الأجانب. إن قليلا من الوقت أو الطاقة أو المال، كان مكرسا لتطوير البنية التحتية المدنية وتحسين المستوى المعيشي للمواطن الهايتي العادي.

وقالت بنبرة تنم عن الإحساس بالسخط: «نحن لا نخطط هنا». هي لم تكن تريد أن ترحّل شركات المساعدة غدا، لكنها كانت ترى الجانب المدمر لعقود زمنية «للسياسات الفاشلة نفسها»، والتي يستمر تنفيذها بنحو متواصل. وفي هايتي، أدى هذا إلى معدل بطالة غير رسمي بلغ 39 في المائة، لكن من المرجح أنه كان أعلى من ذلك بكثير. حتى في المناطق حيث قد أمكن إيجاد فرص عمل، مثل المناطق الصناعية التي نمت خارج بورت أو برنس وفي شمال البلاد، فإن الظروف المعيشية السيئة - أماكن الإقامة الضيقة، وندرة المياه العذبة - كانت شيئا عاديا سائدا.

كانت إتيان قلقة من أن يكون أحد الأهداف الرئيسة لتطورات من قبيل المناطق الصناعية هو نقل السكان إلى خارج العاصمة بورت أو برنس المكتظة بسكانها، وإبعادهم إلى مناطق بها القليل من البنى التحتية. كما اقترحت أن واشنطن كانت حريصة على الإشارة إلى إحراز «تقدم» في هايتي، بعد سنوات عديدة من مساندتها أنظمة ديكتاتورية، ولذا وبمساعدة من الشركات متعددة الجنسيات، دفعت السلطات الهايتية إلى بناء مصانع استعراضية، وهي تستخدم عمالة رخيصة بالطبع.

وقالت إتيان: «نحن أمة محتلة، مشيرة إلى وجود عناصر الأمم المتحدة في كل مكان تقريبا، ومنظمات المساعدة، وأطقم العاملين لدى المنظمات غير الحكومية. وكانت تعارض بنحو خاص وجود موظفي الأمم المتحدة، والذين اعتبرتهم جميعا

«قوة عسكرية أجنبية»، لأنهم هنا، على حد قولها، «للتأكد من تنفيذ النماذج الاقتصادية والسياسية. نحن نحصل على ديموقراطية مستعملة، فنحن لسنا مستقلين [بما يكفي] لصنع قرارات. والحكومة الهايتية وصندوق النقد الدولي يكمل كل منهما الآخر، حتى على الرغم من أنهما كانا ينفذان هذه السياسات لما يزيد على ثلاثين عاما من دون تحقيق [نتائج] إيجابية. ومازالت لدينا مدن عشوائية، والفقر آخذ في الانتشار. وما يسمى بالاستثمار الذي يروجون له لا يؤتي ثماره. ومن ثم نحن في حاجة إلى حشد كل القوى لمعارضة هذا، من جماهير الشعب، ونقول إن من الممكن خلق هايتي أخرى». ولحسن الحظ أنه بعد زلزال 2010، حين أراد صندوق النقد الدولي فرض قروض جديدة على البلاد، أرغم ضغط الرأي العام الصندوق على إسقاط ديون هايتي الحالية المستحقة للصندوق. وكانت قيمة هذه الديون تصل إلى 268 مليون دولار.

وبدأت إتيان بعد ذلك في الحديث عن ثورات الربيع العربي بإعجاب، وعن مواطنين انتفضوا ضد الطغيان. ورحت أتساءل عما كانت تفكر فيه بشأن الوضع في بلدان الربيع العربي اليوم، والتي يجتاح بعضَها التطرفُ والنزعةُ الاستبدادية، وذلك باستثناء تونس، وهو استثناء ملحوظ.

كنت أريد رؤية المنطقة الصناعية في كاراكول. كانت رحلة طويلة، فقد غادرت بورت أو برنس عند الساعة السادسة صباحا مع سائق السيارة، وهو رجل في الثلاثينيات من عمره ظل محتفظا بزوج من سماعات الرأس مثبتتين بإحكام على أذنيه، كما كان يرافقنا إيفون Yvon، وهو مترجم ومدبر شؤون، ليساعد في أن تكون رحلتنا سلسة.

كان الوقت لايزال مظلما بينما انطلقت بنا السيارة عبر المدينة. مررنا على بيوت مؤقتة مصنوعة من الطمي والعصي، ومن أي نوع من القمامة القابلة للاستخدام والتي يمكن العثور عليها، وهي إنشاءات يائسة وفّرت القليل من الحماية ضد المطر، أو الحرارة، أو الرطوبة، فضلا على الحماية حال حدوث زلزال آخر. وبدت هذه المدينة القبيحة غير محبوبة، ومهزومة، وقذرة، وقد ملأ الغبار الهواء. ومع بداية يوم آخر، شاهدت متسوقين - من الرجال والنساء من مختلف الأعمار - وهم يجلسون أو يقفون بجانب أكشاكهم الخشبية الصغيرة. كان الناس يبيعون أي شيء مهما كان، وحيثما أمكنهم بيعه. وعندما توقفنا عند إحدى إشارات المرور القليلة

أو في الزحام المروري المستمر تقريبا، كانت تظهر نساء وأياديهن ممدودة، وهن يعرضن فاكهة، وخضراوات، ومشروبات غازية، وأكياس ماء مغلقة صغيرة.

وما كدنا نصل إلى أطراف بورت أو برنس، حتى أشرقت الشمس وتغير المنظر الطبيعي. تحولت أكوام القمامة والقاذورات والأوساخ إلى مشهد خلاب من المساحات الخضراء الخصبة والسماء الزرقاء الصافية. وكانت حقول الأرز ذات اللون الأخضر اللافت ترقد جانبا على طول الطريق. وكان عمال وُجدوا على مبعدة يعتنون بمحاصيلهم. كان الجو جميلا وهادئا، ولكن كانت لدينا فرصة قليلة للاستمتاع به. فالرجل الجالس خلف عجلة القيادة في سيارتنا القديمة المحطمة، وهي رباعية الدفع من طراز سوزوكي، كان مولعا بالسرعة، وراح يقود السيارة بنحو متهور. طلبنا منه عدة مرات أن يخفض من سرعته، بيد أنه تجاهلنا، وانطلق وهو يطير فوق مطبات السرعة المتعددة. وبدا أن نظام التعليق في السيارة متلاشٍ، ولم يكن حزام الأمان في مقعدي يعمل، كما أن تكييف الهواء لم يكن موجودا. ونحن نقترب من سوق يعج بحشود صاخبة من الناس، كان سائقنا يقود بسرعة كبيرة لتفادي الصدام بسيارة أخرى. وعلى رغم أن تأثير التصادم كان ضئيلا، فإنه كان صدمة في النهاية. وبينما راح سائقنا ينظر إلى الوراء، خلف كتفه لتقييم الضرر الذي قد سببه، قاد مركبتنا عن غير قصد تجاه حادث آخر. اصطدمنا بكيس كبير مملوء بالفحم كان يتدلى من شاحنة، وهو ما أدى إلى تطاير عشرات من قطع الفحم لتصل إلى نوافذنا. مرة أخرى لم يكن تأثير الحادث خطيرا، ولكنه أربكني وجعلني مشوش الفكر - قد ظننت في البداية أننا اصطدمنا بسيارة أخرى، أو ربما بشخص ما.

واصلنا رحلتنا بالسيارة على طول طرق حارة ومتصدعة، وقد أدت إلى سلسلة جبلية مذهلة ممتلئة بتلال مدحرجة ونخيل جوز الهند. مررنا على عديد من القرى الصغيرة، كان يوجد في بعضها أكواخ متداعية نصفها مغمور في الماء. ووصلنا في نهاية المطاف إلى مشارف «كاب هايتيان» Cap-Haitien، وهي مدينة ساحلية تعد ثانية أكبر مدن البلاد، حيث رأينا مزيدا من المتاجر والمسارات الترابية. وبعد ذلك بأقل من ساعة، وصلنا إلى كاراكول. ومن مسافة بعيدة، شاهدنا الجبال، وكانت الشجيرات المنخفضة والقاذورات تغطي الأرض. كما كانت هناك لافتات مثبتة تملأ جانب الطريق تعرض صورا للمنطقة الصناعية الجديدة المشرقة وتمتدح هذه المنشأة

الجديدة. ومن حين إلى آخر، كنا نتوقف لكي نسأل أشخاصا عن الاتجاهات المؤدية إلى المنطقة الصناعية، ووجدنا أن الجميع يعرفون مكانها بالضبط. وقال لنا البعض من مؤيديها إنها ستصبح واحدة من كبرى الشركات التي توفر فرص عمل في البلاد.

وعلى مسافة تبعد عشر دقائق عن المنطقة الصناعية، رأينا صفوفا فوق صفوف من منازل شُيدت لعمال المنشأة في مراحل بناء مختلفة. وكان المشهد الطبيعي يعرض رؤية مذهلة، والتي عززتها بنحو غريب أشعة الشمس وهي تسطع على أسطح البيوت الخشبية. ولكن بينما وفرت هذه المنازل على الأرجح ظروفا أفضل من تلك التي قد عاشها من قبل عديد من العمال، فإنها كانت لاتزال صغيرة، ولم يكن هناك سوى مساحات صغيرة تفصل بعضها عن بعض. إذ تبين من عملية مراجعة دقيقة أجراها المهندس المعماري الأمريكي، جريج هيغينز **Greg Higgins**، أن هذا المشروع الإسكاني كان «كثيفا للغاية ورتيبا»، متهما إياه بأنه يشكل «انتهاكا لعدة مبادئ متأصلة في التصميم الحضري السليم» - ليس أقلها احتمال كونه غير آمن في حال حدوث عاصفة أو زلزال[58]. كانت هذه بالكاد بيئة نموذجية للازدهار المستقبلي. زعم منتقدون أنها ستكون ببساطة نوعا مختلفا من الأحياء الفقيرة.

وحين بدأنا تصوير المنازل، أسرع رجلان نحونا وسألانا عما كنا نفعل. شرحنا لهما أننا صحافيون، وهو ما أثبتُّه لهما بإظهار التصريح، ولكنهما أخبرانا بأنه يتعين علينا المغادرة، وأننا «باعتبارنا صحافيين، يجب أن نعرف أنه لا يمكننا الذهاب إلى أي مكان من دون إذن». سألنا الرجلين اللذين كانا يعملان بموجب عقد مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للإشراف على الإنشاءات عما إذا كان يوجد أي شخص آخر يمكن أن نطلب إليه السماح لنا بالدخول، ولكنهما قالا إن ذلك كان مستحيلا.

ولدى مغادرتنا، مررنا بمنطقة سكنية يجري تطويرها، ولكن العمل فيها قد توقف بسبب فشل الشركة المنفذة للمشروع، ومقرها ولاية مينيسوتا الأمريكية، في بناء مساكن بأسعار معقولة[59]. «كثير من المال، وقليل من النتائج»، كان هذا تعليق بيير جوستينفيل Pierre Justinvil، وهو نائب عمدة محلي، والذي تابع قائلا: «انظر، إنني شخصيا، وبكلتا يدي، قد بنيت من فوري مدرسة كاملة بأقل من تكلفة واحد من هذه المنازل، وبسرعة أكبر. أعتقد أنه يجب علينا نحن سكان هايتي أخذ دفة القيادة»[60].

وبحلول العام 2015، كان الهايتيون قد انتقلوا إلى هذه الممتلكات فقط ليجدوا أنها

كانت تنهار. وكان الوضع من القتامة إلى الحد الذي دفع الحكومة الأمريكية إلى مقاضاة مقاول البناء. بل إن مدققي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ذكروا في تقرير صدر في العام 2014 أن هذه الممتلكات «كانت بها مشاكل ملحوظة»[61].

واصلنا طريقنا بالسيارة قاصدين وجهتنا. وفجأة وجدنا أنفسنا على طريق رصين، كان مشيدا حديثا وناعما - وهي إشارة إلى أننا كنا نسير في الاتجاه الصحيح. وأخيرا وصلنا إلى مدخل المنطقة الصناعية، حيث كان مواطنون هايتيون يلتفون حول المكان. وعلى مسافة قريبة كانت هناك بعض حاويات شحن مكيفة الهواء، حيث كان يعمل المديرون المسؤولون عن المنشأة. وقابلنا أليكس إينوسنت Alix Innocent، وهو ممثل شركة «ساي أيه» Sae-A الكورية الجنوبية التي كانت تدير المنطقة.

أخبرنا إينوسنت، وهو من السكان المحليين، أنه لن يتحدث عن السياسات الخاصة ببناء المنطقة الصناعية، بل سيتحدث فقط عن الجهود المبذولة من أجل معالجة مخاوف مختلفة في الموقع. وقال لنا: «هنالك مشاكل اجتماعية وبيئية، لكننا نتعامل مع هذه المشاكل. والمزارعون الذين اضطروا إلى ترك أراضيهم ستُدفع تعويضات لهم مقابل ذلك. إنني أستمتع بالفعل بالعمل معهم، ونحن نهدف إلى استبدال سبل معيشتهم. إذ يعكف بنك التنمية في الأمريكتين على وضع خطة رئيسة لمعالجة المشاكل البيئية». وسألته عن السبب وراء حدوث هذا الآن بالذات، في وقت كان يوشك فيه الموقع على الانتهاء من إنشاءاته، وبعد هذه المدة الطويلة من ادعاءات ظهرت في البداية بشأن تلوث للمياه وأضرار النظام البيئي، ولكنه لم يرد على سؤالي بنحو كافٍ. بدلا من ذلك، أعطاني إينوسنت ملف أوراق مملوءا بنشرات كانت مكتوبة بالفرنسية وتضمنت شرحا لفوائد المنطقة الصناعية. وكانت من بين هذه النشرات خريطة كبيرة تحوي تفاصيل عن عشرات المصانع التي سوف يستخدمها مستثمرون أجانب مثل «جاب»، و«وول مارت»، و«تارجت» Target لإنتاج ملابس لمستهلكين غربيين. وفي العام 2012، ولدى زيارتها الموقع حين كانت تشغل منصبها وزيرة للخارجية الأمريكية، زعمت هيلاري كلينتون أن هذا المشروع سيوفر 130 ألف وظيفة.

وعندما زرت هايتي في العام 2014، أعطتني شركة «سونابي» Sonapi، المسؤولة عن إدارة كاراكول، وثائق داخلية تضمنت موجزا للتقدم المفترض في المنطقة

الصناعية، ولكن كل ما فعله هؤلاء المديرون كان التأكيد على الجمود الذي أصاب المشروع. كانت شركة «ساي أيه» لايزال لديها أكبر عدد من الموظفين، حيث كان يعمل لديها 2300 عامل، وكانت هناك حفنة من الشركات الأخرى حاضرة أو تفكر في المجيء إلى هنا. واستطاع نحو 5 آلاف عامل تأمين وظائف لهم. وكانت هذه أرقاما تافهة، بعد كل هذه الضجة.

هنالك حقيقة جرى تجاهلها وسط جبال الترويج الذاتي ومفادها أن نحو 300 مزارع، كانوا يزرعون محاصيل مثل الفاصوليا، قد استُحوذ على أراضيهم من دون استشارة. أُبلغوا ببساطة بضرورة مغادرة هذه الأراضي ولم يحصلوا على أي مساعدة للانتقال إلى أماكن أخرى[62]. ومما زاد الطين بلة أن الشركة الاستشارية الأمريكية، التي أُبرِم التعاقد معها لإيجاد موقع للمنطقة الصناعية، أوضحت في العام 2010 أن المنطقة المختارة «كانت بها مساحات شاسعة من أراضٍ خالية نسبيا». حتى عمدة كاراكول، لاندري كولاس Landry Colas، بدا حائرا وهو يقول: «كنت سأختار موقعا آخر، بما أن هذا الموقع كان يحتله بالفعل أشخاص يكسبون قوتهم. ولكنني لست خبيرا»[63]. وصرح أحد المزارعين، ويدعى جان لويس سان توماس Jean-Louis Saint Thomas، لصحيفة «نيويورك تايمز»، بأنه شعر بالانهيار عندما بدأت الحكومة الهايتية في طرد ملاك أراضٍ آخرين. وقال: «كنا نشاهد ما يحدث ونحن صامتون. فقد دفعت لنا الحكّومة لإخراسنا»[64]. وكان كثير من المزارعين لايزالون ينتظرون قِطع الأراضي البديلة التي وعدتهم بها الحكومة.

رافقنا إينوسنت في جولة داخل الموقع. رأينا مستودعات هائلة بيضاء والتي كان من المتوقع أن تؤوي الآلاف من العمال. وادعت شركة «ساي أيه» أنها تهدف إلى إسكان 65 ألف شخص في الموقع الذي تبلغ مساحته 246 هكتارا. وكان واحد من المصانع فقط يعمل في الموقع، حيث كانت بقية المصانع قيد الإنشاء، وبينما كنا نمر مُبطئين بالسيارة بجانبه، شاهدنا مراوح تهوية كبيرة تُصدر طنينها في الجزء الخارجي ومئات من العمال المشغولين بعملهم في الداخل. طلبنا الدخول إلى المصنع، لكن إينوسنت قال إننا لا نستطيع ذلك من دون الحصول على تصريح من المالك. وبدلا من ذلك، أخذنا إلى مستودع قريب كان لايزال خاويا، حيث كان النشاط الوحيد فيه

ذلك الذي يتعلق بسماع الصوت الهادر للشاحنات الموجودة في الخارج. وكان حارس يتسكع عند المدخل وهو يحمل بندقية صيد. وكانت المساحة الفارغة في الداخل هائلة بسبب حجمها والسكون الذي خيّم عليها.

ودّعنا إينوسنت، ولكن قبل مغادرتنا، حاولنا مرة أخرى الدخول إلى المصنع الذي كان يعمل. كانت هناك لافتات تحمل عبارات إعلانية تزين المبنى، من قبيل «ساي أيه تحب الأطفال»، و«ساي أيه تحب هايتي». كان الوقت متأخرا من الظهيرة، وبدأ مئات من العمال الهايتيين في الظهور، معظمهم رجال يرتدون ملابس ذات ألوان زاهية. وبينما اتجه هؤلاء نحو باب الخروج في المنطقة الصناعية، راحوا يتفحصون هواتفهم المحمولة، ويتحدث بعضهم إلى بعض. واقتربنا من الباب المفتوح، حيث استطعنا أن نرى بوضوح ماكينات النسج والأماكن النظيفة المحيطة بها، ثم مشينا إلى الداخل. غير أن حارسَ أمن هايتيا ودودا طلب منا مغادرة المكان، قائلا إنه سيواجه مشكلات إذا بقينا في المصنع من دون إذن. وأدهشني أن هذه المنشأة الخالية من أي ملامح مميزة والمحُافَظ عليها بنحو جيد من المحتمل ألا تبدو في غير محلها في أي مكان في العالم، ورحت أتساءل عما إذا كان هذا هو الوجه الحديث للمصنع الاستغلالي[65].

تحدثت إلى بعض النساء العاملات وهن يغادرن المصنع. هؤلاء النساء، وكان معظمهن في العشرينيات والثلاثينيات من أعمارهن ونحيلات بنحو موحد، كن يتقاضين أجرا تافها قدره 4 دولارات في اليوم - 5 دولارات يوميا كان الحد الأدنى الرسمي للأجر في هايتي. ونصف هذا الأجر كان مخصصا لوسيلة النقل والطعام، ليتبقى دولاران فقط في جيب كل واحدة من هؤلاء العاملات. وكان المترجم المرافق لي غاضبا للغاية بسبب تقاضي مواطنيه المحليين مثل هذا الأجر الزهيد. وأخبر النساء بأنه يجب عليهن إظهار غضبهن حيال ذلك، وأنه لا يتعين عليهن العمل مقابل هذه الأجور المنخفضة. لكن النساء اكتفين بالنظر إليه بمزيج من الشعور بالإنهاك والإحباط. وكانت نقابات العمال ضعيفة في هايتي، وكانت هنالك حاجة ماسة إلى العمل - وهو مزيج سمح للشركات متعددة الجنسيات بأن تفعل ما كانت تريده. وفي العام 2013، أصدر«اتحاد حقوق العمال» Workers Rights Consortium تقريرا جاء فيه أن العمال في كاراكول كانوا يتقاضون أجورا تقل بنسبة 34 في المائة عن الحد الأدنى للأجر الذي يحدده القانون الاتحادي[66]. وعلى

رغم أن هايتي رفعت رسميا الحد الأدنى للأجر إلى 5.23 دولارا في اليوم في العام 2014، فإن العمال في المصانع التي تنتج ملابس لشركتي «جاب» و«وول مارت» مازالوا يشعرون بأن أرباب العمل عديمي الضمير يسرقون أجورهم.

تكدست النساء داخل عدد من شاحنات الـ«تاب تاب» tap taps - وهي شاحنات صغيرة تستخدم باعتبارها سيارات أجرة مشتركة في هايتي. وبعضهن سافر إلى مدينة «كاب هايتيان»، حيث وفرت شركة «ساي أيه» بعض الوحدات السكنية لهن. وهناك أخريات أقمن في سكن مؤقت بالقرب من المصنع. ومعظم هؤلاء النساء العاملات كانت لديهن أسر تقيم بعيدا عن كاراكول ونادرا ما كانت تسنح لهن الفرصة لزيارتهم.

وكانت المنطقة الصناعية في كاراكول جزءا من توجه ينذر بالخطر استهدفت من خلاله الشركات متعددة الجنسيات توظيف عمالة رخيصة في دول كانت لديها إرادة سياسية قليلة أو عضلات ضئيلة لحماية عمالها وتنظيم مشروعات التنمية. وأخذ هذا التوجه يتنامى بفضل حماسة شركات مثل «ساي أيه». وفي العام 2011، قال كيم وونج-كي Kim Woong-ki، رئيس هذه الشركة: «المستثمرون مازالوا لا يصدقون أو لا يفهمون قيمة هايتي وإمكاناتها كما نفهمها نحن»[67]. واعتبر بعض التنفيذيين في الشركة أنفسهم بمنزلة «قاطني منطقة حدودية»[68]. وقد زاد من مشاعر الإثارة لديهم حقيقة أنه من خلال شراكة عامة-خاصة، كان دافعو الضرائب الأمريكيون قد استثمروا أكثر من 100 مليون دولار في المشروع. وبطبيعة الحال لم يكن مؤيدو المنطقة الصناعية مهتمين بمساعدة الهايتيين الفقراء في الوقوف على أقدامهم، وذلك على رغم أنهم أشاروا إلى مسألة خلق الوظائف بينما كانوا يروجون لشركتهم باعتبارها مواطنا مؤسسيا جيدا. بدلا من ذلك، كانت أولويتهم الواضحة اقتناص الحد الأقصى من الفوائد من «برنامج الدعم الاقتصادي لهايتي» Haiti Economic Lift Program، الذي سمح للمنسوجات بدخول الولايات المتحدة من دون رسوم جمركية، وبالمثل اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية-الكورية US-Korea Free Trade Agreement[69].

ولفت الباحث الأمريكي، أليكس دوبوي Alex Dupuy، إلى أن مشروع كاراكول «لا علاقة له إطلاقا بخلق اقتصاد للنمو المستدام في هايتي»، وهو اقتصاد ربما يستند

إلى محاصيل زراعية أساسية مثل البن، والذرة، والفاصوليا، والسكر، والأرز. وقال دوبوي: «المسألة تتعلق بالاستفادة من مصدر للعمالة الرخيصة. إنهم [الشركات] فعلوا الشيء نفسه في بورت أو برنس، ما جعل السكان يغادرون الريف بسبب سياسات التجارة الحرة التي دمرت القطاع الزراعي الهايتي. لذا يبقى الخوف... من أن تتدفق [شركات متعددة الجنسيات] على المنطقة خوفا حقيقيا للغاية»[70].

إن الاستغلال الاقتصادي فُرض بالقوة على هايتي. وقد حصلتُ على وثائق من كل من البنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي نُشرت في العام 2011، وتضمنت تفاصيل حول «اهتمام المستثمر القوي» في البلاد[71]. وتنبأ تقرير بإيجاد 380 ألف وظيفة بحلول العام 2030، من خلال «المناطق الاقتصادية المتكاملة»، أو المناطق الصناعية. وكشفت مذكرتان من «مذكرات العمل» الصادرة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، في أبريل العام 2011، عن خطط لإنشاء محطة لتوليد الطاقة بالقرب من كاراكول في شمال هايتي، وذلك لدعم المنطقة الصناعية المدعومة من الولايات المتحدة. وفي العام 2014، روجت الوكالة الأمريكية لنجاح المحطة ولكنها تجاهلت، على نحو ملائم، فشلَ المنطقة الصناعية في توفير الأمان الوظيفي أو الأجور اللائقة.

والحقيقة أن دور واشنطن في تسهيل قيام المنطقة الصناعية في كاراكول كان تذكرة بعهد الديكتاتورية الدوفالية حين اعتبرت الحكومة الأمريكية هايتي كأنها «تايوان منطقة البحر الكاريبي». وكان هذا وقتا بدأت فيه أحياء فقيرة وعشوائية هائلة تظهر إلى الوجود لإيواء العمال في بورت أو برنس. وبدا التاريخ يعيد نفسه الآن. وكان لدى شركة «ساي أيه» سجلات في الممارسات المروعة ضد العمال في غواتيمالا ونيكاراغوا، وهو السجل الذي تضمن سحق نقابات العمال وتهديد الموظفين. غير أن واشنطن لم تكترث بغير ما يُسمى تحقيق «تقدم» في هايتي، مهما كانت التكاليف البشرية[72].

هذه المنشآت كان لديها أنصارها في مجال الإعلام. ففي العام 2015، كتبت ماري أنستازيا أوجريدي Mary Anastasia O'Grady، وهي صاحبة عمود في صحيفة «وول ستريت جورنال»، والمعجبة منذ زمن طويل بديكتاتوريات جناح اليمين في أمريكا الجنوبية، كتبت عن زيارتها إلى كاراكول. ودعت إلى إعطاء شركات

خاصة مثل «ساي أيه» نطاقا أوسع لكسب المال في هايتي، مع عدم إجراء عمليات فحص وتحقق بشأن ممارسات العمل، وهو ما يضمن - على ما يبدو - مزيدا من الوظائف للهايتيين «التواقين»[73].

وأضاف هايتيون أقوياء دعمهم إلى مشاريع تنموية جديدة. فقد أجريتُ مقابلة مع جورج ساسين George Sassine، مؤسس ومدير مبادرة كاراكول، والذي كان مشاركا في مشاريع أخرى عبر البلاد. كان ساسين في منتصف الستينيات واعتاد العمل من مكتب كئيب بنحو مدهش، قلما تدخله أشعة الشمس، والذي يقع في وسط بورت أو برنس. كان المكتب الذي يجلس إليه مدفونا وسط أكوام من الملفات، وبالقرب منه كانت توجد طاولة صغيرة فوقها جهاز كومبيوتر. وكان مساعده يحوم حوله في أثناء المقابلة كلها.

كان ساسين معسول الحديث. أخبرني أنه ومعه رجال أعمال محليون آخرون قد حثوا على تنفيذ فكرة المناطق الصناعية الهايتية ومبادرات اقتصادية أخرى على مدى سنوات، حيث مارسوا ضغطا لحشد تأييد مختلف الأعضاء في الكونغرس الأمريكي. وفي العام 2006، أسفر هذا الضغط عن إصدار «قانون الأمل» Hope Act، وهو مجموعة من قواعد تجارة خاصة التي مكنت من بيع المنسوجات الهايتية من دون رسوم جمركية في الولايات المتحدة، وذلك مقابل معاملة تفضيلية للواردات الأمريكية. ولكن حدث فقط بعد زلزال العام 2010 أن ساعدته إدارة أوباما في انطلاق مشروع المنطقة الصناعية، لكي يصبح واقعا حقيقيا على الأرض. وبطبيعة الحال كان سريعا في اغتنام فرصة العمل التي قدمتها الكارثة الطبيعية.

وجادل ساسين بأن الحكومات السابقة في هايتي قد منيت بالفشل في إعداد البلاد بنحو كاف لمستقبل مستدام. وتحدث عن استعادة السيادة الوطنية، داحضا الاقتراح القائل بأن الولايات المتحدة أحكمت سيطرتها على هايتي، ومحاججا بأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانت تدعم برامج إيجابية. وبالنسبة إلى المنطقة الصناعية في كاراكول، قال ساسين إنه كانت هناك بضع مشكلات بيئية هناك. كما ذكر أن شركة «ساي أيه» خضعت للفحص، وأنها أُبلغت بضرورة الامتثال لقوانين معينة تتعلق بحقوق العمال والتعويضات المستحق دفعها إلى المزارعين. وحين أثرت موضوع ملاك الأراضي الذين جرى نزع ملكياتهم، أجاب بصوت عالٍ قائلا: «ما من أحد رفضها [المنطقة الصناعية]!».

ومضى ساسين يشرح وجهة نظره، ليقول: «عندما تكون لديك منطقة صناعية، فهذا أشبه بمركز تسوق. أنت في حاجة إلى لاعبين كبار. وشركة ساي أيه تعد أحد أكبر صانعي الملابس في العالم، فضلا على أنها متكاملة عموديا، بداية من مرحلة التصميم إلى مرحلة صنع النسيج الخاص بها، ومن ثم هي مثالية تماما بالنسبة إلينا. وقد زرت كوريا الجنوبية ثماني مرات على الأقل في غضون عامين. كما أننا حصلنا على كثير من الدعم من الإدارة الأمريكية، وما إذا جاز لي أن أذكر اسم السيدة [هيلاري] كلينتون، لا بد من القول إنها هي التي أقنعت الرئيس السابق بيل كلينتون بالفكرة، وهو حين كان يتحدث إلى الناس، لا يمكنهم أن يقولوا له: «لا». فكل من هيلاري وبيل، ومن خلال استخدام صلاتهما طويلة الأجل بهايتي ومصالح الشركات، استطاعا المساعدة في إقناع أصحاب المصالح الرئيسين بتنمية المنطقة الصناعية.

وعلى نحو متوقع جادل ساسين بأن وجود قدر أقل من اللوائح التنظيمية من شأنه السماح بتنمية البلاد. وقال: «هذا يعني فهم أن المستثمر هو زبون، وأن الزبون دائما على حق... فالشخص الأجنبي أو المحلي يستثمر ويخاطر بأمواله، ويجب أن تستمع إليه». وكما هو متوقع، في العام 2009، عندما كان ساسين رئيسا لمنظمة للصناعيين الهايتيين، شكا من مضاعفة الحكومة الهايتية الحد الأدنى للأجر إلى 5 دولارات يوميا، زاعما أن تكلفة هذا الإجراء ستكون الاستغناء عن وظائف.

واعترف ساسين بأن المناطق الصناعية لم تكن هي الطريقة الوحيدة التي تجعل هايتي تتحرك إلى الأمام مرة أخرى. وتحدث عن دعم المشروعات الزراعية المحلية، مضيفا أن مؤسسة كلينتون دأبت على مساندة مثل هذه الأفكار، ولكن الهدف الرئيس لساسين، كما ذكر، كان الإنتاج الضخم للسلع الرخيصة من أجل التصدير. وأدت مثل هذه التصريحات البلاغية إلى استقالته من منصبه في العام 2013، لأن الحكومة لم تكن سعيدة بالتقدم الذي حققه، ولأن أعضاء نقابات العمال كانوا منزعجين من أن بعض رؤسائه في صناعة المنسوجات كانوا يطردون العمال لتنظيمهم احتجاجات.

إن موضوع الرأسمالية غير المنظمة تكرر في مؤتمر حضرتُه في بورت أو برنس في العام 2014. إذ كان «استعادة هايتي» Restore Haiti هو الحدث الذي نظمته المنظمة المسيحية «شركاء حول العالم» Partners Worldwide، والذي عُقد في أحد أفخم فنادق المدينة والكائن في ضاحية بتيونفيل Petionville التي تقطنها

النخبة في البلاد. وجذب المؤتمر قادة الأعمال المحليين والأجانب من أجل مناقشة فرص جديدة للاقتصاد. واستمع المندوبون المشاركون في المؤتمر إلى كيفية جني المال في هذه الدولة الكاريبية. وفي كلمته أمام المؤتمر كرر جورج آندي رينيه George Andy Rene، المدير العام لـ«مركز تسهيل الاستثمار» Investment Facilitation Center، وهو جهاز حكومي، المقولة المعتادة التي كانت تحظى بشعبية واسعة لدى الحكومة منذ أن تولت مقاليد السلطة في العام 2011: «هايتي منفتحة للأعمال». كذلك قال: «نحن في حاجة إلى التصدي للصورة السلبية لهايتي في وسائل الإعلام العالمية». وأبدى متحدث آخر سعادته للغاية بإعلانه وجود أربعين منطقة صناعية أخرى على القائمة «لاستغلال العمالة الهايتية».

ومع ذلك فإن رائد الأعمال المسيحي فريد إيبرايت Fred Eppright، وهو من تكساس، وصاحب شركة «بريدج كابيتال» Bridge Capital، أصدر تحذيرا حادا: إن الصورة الدولية عن هايتي مازالت في حاجة ماسة إلى التحسن. وقال: ادعموا هايتي بكل الوسائل الممكنة، ولكن لا بد من الوعي بالمخاطر. وأخبرني فيما بعد أن هايتي كانت في حاجة إلى «إنقاذ»، وأن الرأسمالية كانت السبيل الوحيد لتحقيق مستقبل أكثر إشراقا.

***

كان القصر الوطني في وسط بورت أو برنس رمزا للحرية السياسية للهايتيين. وعلى الرغم من أن أحدث تجسيد له اكتمل على أيدي معماريين أمريكيين في العام 1920، في أثناء الاحتلال الأمريكي لهايتي، بيد أنه أصبح المكان الذي احتشدت فيه أعداد لا حصر لها من المواطنين للتعبير عن آرائهم بنحوٍ علني. لكنه انهار في أثناء كارثة الزلزال في العام 2010 - أظهرت لقطات فيديو لهذا الحدث عمالا مذعورين وهم يركضون للبقاء على قيد الحياة، بينما كانت كتل هائلة من الخرسانة تتحطم على الأرض. ومنذ ذلك الحين، أصبح المبنى المحطم يمثل رمزا لغياب السيادة التي ظل يعانيها عديد من الهايتيين.

وأخبرتني أليس سميتس Alice Smeets، وهي مخرجة أفلام أوروبية التقيتها في بورت أو برنس، أن منظمة غير حكومية أسسها الممثل شون بن Sean Penn، وهي «منظمة جي/بي لإغاثة هايتي» J/P Haitian Relief Organization، كانت

قد كُلفت بهدم ما تبقى من القصر وإزالة أنقاضه. وشرحت الأمر بقولها إن حقيقة أن منظمة بن كانت تفعل هذا العمل، بدلا من شركة محلية، قد أزعجت بشدة كثيرا من الهايتيين. فقد رأى هؤلاء ذلك على أنه علامة أخرى على فقدان السيطرة على شؤونهم. في الوقت نفسه، كانت الحكومة الاتحادية سعيدة ببساطة للاستعانة بمصادر خارجية لأداء مهمات وظيفة أخرى.

وكتب صديق لأليس، وهو من هايتي كان يعيش في منطقة فقيرة في بورت أو برنس، رسالة شكا فيها إلى بن تورط منظمته في إزالة القصر. ورد بن بغضب، وكتب ليخبر الرجل أنه لم يفهم بلده هو، وأن منظمة بن كانت تشارك بالفعل مع سكان محليين لإنجاز أعمال مهمة. كان هذا صحيحا، لكنه لم يتعامل مع مشكلة هدم شركة أجنبية مكانا كانت لدى السكان الأصليين تجاهه حساسية كبيرة.

كنت في هايتي حين بدأ عمل مجموعة بن. وبعد أن ألححت بنحو دائم على إنريكي ماري شابارو Enrique Mari Chaparro، مدير اتصالات الرئيس مارتيلي، وأزعجته كثيرا من أجل الدخول إلى الموقع، سُمح لي بذلك قبل بضع ساعات من إقلاع طائرتي لمغادرة البلاد. انتظرت شابارو خارج حطام القصر، والذي ظهر أخيرا، وهو يرتدي بذلة وربطة عنق، وكانت لحيته مشذبة بعناية. وقد عمل شابارو صحافيا في إسبانيا وفرنسا قبل أن يعمل مستشارا لمارتيلي في أثناء حملته الانتخابية في 2010-2011، وهو الآن من المساعدين المقربين للرئيس الهايتي. وبينما تجمع عمال على مقربة من بعض الرافعات، لاحظت وجود سيدة هايتي الأولى، صوفيا مارتيلي Sophia Martelly، وهي تقف في مكان قريب، ونادت على شابارو لدردشة قصيرة معه. (في وقت لاحق، وبعدما رحت أنظر حول القصر، ألقيت نظرة خاطفة وقصيرة على زعيم البلاد نفسه بينما كان يهم بالدخول بسيارة دفع رباعي من نوع «إس يو في» SUV نوافذها سوداء، والتي أخذت تتحرك على الطريق وتبعها عدد لا يُحصى من الرجال المسلحين في سيارات وعلى دراجات نارية).

وحين تمكنت أخيرا من سؤال شابارو عن العمل المتعلق بهدم القصر، قال: «شون بن سفير رسمي لدى هايتي. وكانت لديه خبرة في إزالة الأنقاض و[في] أعمال الهدم، لذا يبدو الأمر معقولا». وسألت عما إذا كان يهم إن كانت جماعة محلية غير مشتركة في هذه المسألة. فرد وهو يشير إلى الموقع: «هناك سكان محليون يعكفون على هذا العمل». وكان شابارو على صواب، ولكن فقط من

حيث إن الهايتيين كانوا يقومون بالعمل الشاق بينما كان عدد من رجال الأعمال الأمريكيين والفرنسيين يديرون العرض.

كان القصر لايزال مبنى مهيبا، على الرغم من كونه في حالة مروعة. وخلال أيام قليلة أُزيل، وظل الموقع خاليا حتى بُني بديل في نهاية المطاف[74]. وكانت قبة الهيكل الشهيرة تميل بنحو غير مستقر إلى جانب واحد، تبدو وكأنها على وشك السقوط على الأرض.

وقال شابارو إنه كان متحمسا لتعزيز اهتمام الإعلام الدولي في البلاد، حتى يمكن تصوير هايتي بنحو مختلف. وقال لي: «الموضوع لا يتعلق فقط بالكوارث والكوليرا. فهايتي تتقدم الآن وتتحرك في الاتجاه الصحيح. وأنا أفهم، باعتباري صحافيا، أن القصص الرديئة هي التي تلقى رواجا وتحقق مبيعات، ولكن هناك كثيرا من القصص الإخبارية الجيدة هنا الآن». خمّنت أن هدم القصر بالنسبة إليه كان إحدى هذه القصص الإيجابية، لأنه كان دلالة على التقدم والتجديد.

بيد أنني لم أتفق مع وجهة النظر هذه. إن الجدال الذي تضمن منظمة بن غير الحكومية، كان يعكس مشكلة بنيوية عميقة في هايتي - هو الشيء نفسه الذي رأيته أيضا في بابوا غينيا الجديدة وأفغانستان. إذ إن قطاع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الجماعات غير الربحية، غالبا ما كان يعمل باعتباره قناةً تضمن الأعمال لشركات غربية. ففي مارس من العام 2010، قالت شركة «سي إتش إف إنترناشيونال» CHF International الأمريكية (تُدعى الآن «غلوبال كوميونيتيز» Global Communities)، والتي تسمي نفسها «شركة محايدة سياسيا، وغير ربحية»، قالت إنه «من خلال المساهمة في إعادة إعمار هايتي بطريقة دائمة وذات معنى، سوف تساعد الشركات في بناء سوق كاريبي جديد وأكثر حيوية، يكون مفيدا لسلعها وخدماتها». وإذا ما ترجمنا شِفرة هذه الكلمات، فإن هذا كان يعني مساعدة الشركات الأمريكية في استغلال العمالة الرخيصة، حيث تدعم دولارات دافعي الضرائب الأمريكيين هذه المشروعات. وبعد زلزال 2010، أدارت شركة «سي إتش إف» مبادرات يُطلق عليها «المال مقابل العمل»، والتي دانتها جماعات حقوق الإنسان باعتبارها أقرب إلى دفع أجور للعبيد[75]. فالمنظمات غير الحكومية لم تكن دائما بالمنظمات المطبوعة على حب الخير، كما دفعَنا آخرون إلى الاعتقاد بأنها كانت كذلك.

والواقع أن جعْل أعمال الإغاثة الإنسانية تندرج تحت المنظمات غير الحكومية قد فُسِّر بأنه وسيلة فعالة للمساعدة في بيئات ما بعد الصراعات والكوارث الطبيعية. وبالتأكيد أنه كانت هناك منظمات أصغر تستطيع أحيانا توفير المساعدات المنقذة للحياة لأنها كانت خفيفة الحركة وغير مقيدة بالبيروقراطية. بيد أن فكرة قيام وكالة مركزية للمساعدات تابعة للأمم المتحدة، ألا وهي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية Office for the Coordination of Humanitarian Affairs، بإمكانه استخدام أي عدد من المنظمات غير الحكومية لتقديم مساعدات عاجلة، هو ما لم يكن يستند إلى الحقائق. وكتب الرئيس الدولي لـ«أطباء بلا حدود»، أوني كاروناكارا Unni Karunakara، قائلا: «في هايتي، يعكف النظام على إضفاء الشرعية على المنظمات غير الحكومية التي تدعي مسؤوليتها عن الصحة، والصرف الصحي، أو مجالات أخرى في منطقة محددة، ولكنها لا تملك بعد ذلك القدرةَ أو المعرفة اللازمة لتنفيذ العمل الضروري. ونتيجة لذلك لا يمكن تلبية احتياجات الناس»[76].

إن لعبة المساعدات كانت تُصمَّم في الأغلب لإثراء المستغلين المتربحين. وفسر ذلك الدكتور بول فارمر، مؤسس مبادرة «شركاء في الصحة»، بقوله إنه في هايتي تأسس النظام في الأصل لكي يستفيد منه المقاول. وتابع: «حتى تستقيم الأمور، تتعين إعادة صياغة قواعد الطريق»[77]. وأسست منظمة فارمر مستشفى جامعيا مجهّزا جيدا، في منطقة ميريباليه Mirebalais، التي تبعد مسافة ستين كيلومترا عن العاصمة بورت أُو برنس، وهي منشأة عامة بناها عمال هايتيون، ويقدم لها الخدماتِ الاستشارية متطوعون أمريكيون.

وفي يناير من العام 2013، حيث كان يعمل جوناثان كاتز مراسلا لوكالة أنباء أسوسييتد برس - وهو صحافي نادر أدرك أن عمله يحتم عليه محاسبة المنظمات غير الحكومية وحمْلها على تقديم تبرير بشأن مزاعمها وخططها الفخمة والمتكلفة - أخبر برنامج «الديموقراطية الآن» أن ثمة مشكلة رئيسة بالنسبة إلى البلاد، وبالنسبة إلى العديد من الدول النامية الأخرى، كانت تتمثل في وجود مؤسسات محلية لم تُطوَّر كما ينبغي، لأن «الدول المانحة تتجنب الحكومات المحلية، [و] تعتمد في التمويل على وكالاتها الخاصة، ومنظماتها غير الحكومية، ومؤسساتها العسكرية، وذلك يُضعف المؤسسات»[78]. ولذلك

حين تقع كارثة أخرى، كان وجود الدولة شبه معدوم. كما أن أنتونال مورتيم Antonal Mortime، السكرتير التنفيذي لمنصة المنظمات الهايتية لحقوق الإنسان Platform of Haitian Human Rights Organizations، دان بدوره نقص مشاركة المنظمات غير الحكومية الأجنبية مع شركاء محليين. وقال في تصريحات لصحيفة «نيشن»: «دفعنا ثمنا تاريخيا لكوننا أول جمهورية سوداء في نصف الكرة الأرضية. وأعتقد أن كل هذه المشاكل مرتبطة بالإمبريالية»[79].

وثمة أثر جانبي سلبي آخر للتدفق الجماعي للمنظمات غير الحكومية في هايتي قد كان يتجسد في ذلك الارتفاع الكبير في تكاليف السكن في أنحاء البلاد، والتي كانت معقولة بالنسبة إلى الأجانب من ذوي الرواتب العالية ويمكنهم تحمُّلها، ولكنها أدت إلى إخراج السكان المحليين من السوق. وكانت هذه سمة مشتركة لاقتصادات الكوارث، كما كانت غير مستدامة لأن أعدادا لا حصر لها من الأفراد والجماعات كانت تمكث فقط مدة ستة أشهر، أو اثني عشر، أو ثمانية عشر شهرا قبل الانتقال إلى الأزمة العالمية التالية[80].

في العام 2014، زرت مشروعا سكنيا حكوميا جديدا يُسمى «قرية لومين كاسيمير» Village Lumane Casimir، وهو تجربة في مجال السكن المؤقت لمواطنين تضرروا من آثار الزلزال. وكانت بيوت هذا المشروع، الذي كان يقع بالقرب من مدينة «كنان» Canaan العشوائية على الطريق الرئيس الرقم 1، بالقرب من بورت أُو برنس، تتميز بألوانها المختلفة على رغم أنها كانت صغيرة للغاية، وكانت تمثل خطوة صغيرة اتخذتها حكومة مارتيلي لدعم الأسر المكافحة المتعثرة. لكن السكان شكَوا من وجود تصدعات في المنازل. وكانت الأسر تنتقل إلى هذا المكان بوتيرة بطيئة للغاية. وحتى ذلك الوقت، لم تُسلَّم سوق ومصنع جرى التخطيط لبنائهما. فقد أخفقت شركة المقاولات الدومينيكية المنفذة، وهي شركة «هادوم لأعمال البناء» HADOM Construction، في أن تنفذ حتى نسبة 50 في المائة من المنازل. شعر عامة الناس بالإحباط، وبدأ ألوف من المحتجين في التنفيس عن إحباطهم هذا إزاء العملية السياسية المتعثرة وعدم إجراء الانتخابات في العام 2014 (والتي قد كان من المقرر إجراؤها في العام 2011)، عن طريق تنظيم مسيرات مستمرة عبر الشوارع، والتي تحول العديد منها إلى أعمال عنف. وكان من المقرر

إجراء انتخابات رئاسية في أكتوبر من العام 2015، حيث لم يكن مسموحا للرئيس مارتيلي، وفقا للدستور، بخوض هذه الانتخابات مرة أخرى. كانت حكومة مارتيلي غارقة في مستنقع الفضائح، لاسيما أن الكثير من أقرب مستشاريه كانوا متهمين بالاتجار في المخدرات، وأعمال الاختطاف، وجرائم القتل.

الحديث عن موضوع المساعدة لم يكن كافيا. إذ كان هناك المثال البغيض المتمثل في مؤسسة «ييل هايتي» Yele Haiti الخيرية، التي أسسها في العام 2005 نجم موسيقى «الهيب هوب» ويكليف جين Wyclef Jean، وهو أمريكي هايتي المولد، ولكنها أغلقت أبوابها في العام 2012. فقد كتب هذا الفنان في سيرته الذاتية التي نُشرت في ذلك العام، وقال إن المؤسسة «كانت أعظم أصول هايتي وأفضل حليف لها» في مساعدة البلاد على الوقوف من جديد على قدميها[81]. ومع ذلك كانت الحقيقة - التي كشفتها صحيفة «نيويورك تايمز» - سلسلة متكررة من أعمال الفساد وسوء الإدارة، مع تفويت الفرصة على الهايتيين من أي دعم ملموس بعد كارثة الزلزال[82]. فقد كشف تحقيق أجراه مكتب النائب العام في نيويورك أن جين وأصدقاءه قد حصلوا على تبرعات قيمتها ملايين الدولارات. ورفعت شركة ضيافة دعوى قضائية ضد المنظمة في العام 2013 جاء فيها أنها لم تسدِّد رسوما قيمتها 100 ألف دولار. ولو أنه قد كانت ثمة حاجة في أي وقت إلى تنظيم أنشطة المنظمات غير الحكومية، شأنها شأن البنوك ووسطاء الرهونات العقارية، فقد كان هذا هو الوقت لذلك[83].

وفي الدول التي زرتُها من أجل هذا الكتاب، كان استخدام منظمات غير حكومية تُدار من بُعد، ويحدث الربط فيما بينها عالميا بوصفه بديلا للتخطيط الحكومي، قد أدى إلى تآكل إمكانية تقديم خدمات ومساعدات مفيدة بالفعل للأشخاص الذين كانوا في حاجة إليها. وفي المقابل، وعلى النقيض من ذلك، كانت المنظمات غير الحكومية المسؤولة محليا، والمتصلة بعضها ببعض دوليا، والمستقلة ماليا، قد صنعت فَرقا ملحوظا وأسهمت في السيادة الأكبر لتلك الأمم[84]. ولعل النموذج الفريد من نوعه في هايتي كان ذلك النمو الذي حققه قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة، والذي تشاركت فيه منظمات غير حكومية محلية مع دوائر حكومية للحد من مشكلة إزالة الغابات[85].

وبعد زلزال 2010، كان يوجد 350 ألفا من سكان هايتي على الأقل في مخيمات للاجئين ما يزيد على ثلاث سنوات بعد هذه الكارثة، وعلى الرغم من أنه قد جرى نقل العديد من هؤلاء إلى أماكن أخرى بحلول العام 2014. وأحد أكبر هذه المخيمات، وكان يُؤوي نحو 40 ألف شخص عاشوا متلاصقين تماما، كان يوجد في حديقة «جان ماري فينسان» Parc Jean Marie Vincent في بورت أو برنس، وهو الموقع نفسه الذي كان من المفترض أن يكون ساحة رياضية. كان هذا المخيم يسمى «سو بيست» Sou Piste، والتي تعني «على الأسفلت». وصلتُ إلى هناك ورأيت قوات مسلحة تابعة للأمم المتحدة وهي تتجول في المكان، وذلك على الرغم من أنني أُخبرتُ فيما بعد أن وجود هذه القوات نادرا ما كان يُبقي سكان المخيم في مأمنٍ بعيدا عن مخاطر التعرض للعصابات المحلية وصغار المجرمين. إذ كان التفويض المُسند إلى هذه القوات - وهو توفير الاستقرار - تفويضا غامضا بنحوٍ لا يُصدق، كما أن استعدادها لمساعدة الأفراد بشكل فعال بدا متدنيا.

وعند دخولي إلى المخيم، شاهدت حفنة من الأطفال في حالات مختلفة من العري وهم يجرُون حول المكان، وفي أعقابهم كلاب مصابة بداء الجرب، كما كانت أقدام هؤلاء الأطفال عارية وقذرة ووجوههم متسخة. وبالنسبة إلى كثيرين من هؤلاء الأطفال، ستكون أولى ذكرياتهم العيش في مخيم للاجئين في مدينة مولدهم. وكان العلَمان الأمريكي والإسرائيلي مرسومين على بناء صغير على رغم أن أحدا لم يعرف سببا لذلك، كما كان علَم شركة «ديجيسيل» يرفرف على عمود مجاور. وقد صدمتني رائحة الغائط. مشيت نحو مسرح مكشوف صغير فوجدت أن نفايات الحيوانات والبشر قد غطته - كان اللاجئون يأتون إلى هنا لقضاء حوائجهم. أما الخيام، التي وفرت معظمَها الوكالةُ الأمريكية للتنمية الدولية، فكانت تنتشر في أرجاء هذا المشهد. وقال العديد من اللاجئين ممن تحدثت إليهم إن هذا قد كان أقصى ما يمكن أن تقدمه الوكالة من مساعدات. وقال رجل: «لم نرَ قط أيَّ شخص من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في هذا المخيم». وفي أحد أماكن المخيم، كانت تقف مجموعة من النساء وهن يمسكن بأطفالهن الرُضع في حين جلس الرجال إلى طاولة مؤقتة وهم يلعبون الدومينو. وحينما كانت تنتهي جولة من اللعب، كان يحدث طقس غريب، إذ يأخذ الشخص الخاسر في هذه اللعبة عبوةَ ماء مملوءة بحصًى صغار ويثبتها في خده باستخدام مشبك.

كان هذا جانبا من الحياة اليومية في مخيم «أشخاص من النازحين داخليا» في هايتي. ومع ذلك، يمكن أن تتغير هذه الحياة بسرعة، حيث خطر الإخلاء القسري موجود دائما. ذلك أن الحكومة الهايتية اعتادت، بصورة روتينية، طرد آلاف من هؤلاء الأشخاص من المخيمات إلى الشوارع، من دون أي تعويض أو مساعدة[86]. وفي كلتا الحالتين كانت النساء يواجهن إمكانية التعرض للاغتصاب، وهي جريمة كانت متفشية كالعدوى داخل المخيمات وخارجها. ولم تتوافر أرقام دقيقة عن ذلك، ولكن دراسة أجريت في العام 2012، وجدت أن 14 في المائة من الأسر في هايتي قالت إن امرأة واحدة على الأقل من المقيمات قد تعرضت للاعتداء الجنسي منذ وقوع الزلزال، لكن الرقم الحقيقي كان بالتأكيد أعلى من ذلك بكثير[87]. وقلما تولى المسؤولون التحقيق في مثل هذه الجرائم، ودأب هؤلاء على إلقاء اللوم على الضحايا من النساء لما قد حدث[88].

كانت المنظمة غير الحكومية «كوفافيف» KOFAVIV منظمة رائدة تديرها النساء وتهدف إلى حل مشكلة الاعتداء الجنسي. والسيدتان اللتان أسستا هذه المنظمة، وهما إيراميث Eramithe وماليا Malya، كانتا قد فقدتا بيتيهما في زلزال العام 2010 وعاشتا فترة من الوقت في مدينة خيام. وكان لديهما العديد من الرجال والنساء من العاملين لديهما في المخيمات لزيادة الوعي بالخط الساخن الخاص بحالات الاغتصاب، وتقديم المشورة، وأيضا الخدمات في مجال تمكين المرأة. وبطريقة مأساوية، أرغمت هؤلاء النساء على الانتقال إلى الولايات المتحدة بسبب التهديدات ضدهن. وكان الدعم من المانحين الدوليين يتراجع، مع بدء العديد منهم في البحث عن كوارث جديدة لتقديم المساعدة. وكان نقص التمويل طويل الأجل وغياب البنية التحتية شكوى دائمة بين مجموعة متنوعة من الجمعيات الخيرية المحلية والمنظمات. واللازمة التي سمعتُها عدة مرات هي «العالم يتذكرنا فقط وقت البؤس والشدة، ثم يمضي قُدما».

وعندما قابلتها في العام 2014 في بورت أو برنس، أخبرتني ماليا أنه كان لايزال هناك صمت اجتماعي حيال جرائم الاعتداء الجنسي في هايتي، لكن «السنوات الأخيرة شهدت سلطات، من بينها الشرطة، وقد بدأت تأخذ هذه الجرائم بجدية أكبر». وذات يوم، تجولت حول مخيم للأطفال اللاجئين في منطقة كرايست روي Christ Roi في

بورت أو برنس بصحبة جيورجهي Georjhy من منظمة كوفافيف. لقد تم نسيان الآلاف من المواطنين في هذه المنطقة المزرية، وبقوا هنا أكثر من أربع سنوات. وسار وكلاء كوفافيف من الذكور والإناث عبر الأرض القذرة لتوزيع الكتيبات والمعلومات على الشابات، وقالوا لهن إن لديهن حقوقا، وأشاروا إلى أن لديهن شخصا ما للاتصال به إذا تعرضن لمشكلة تتعلق بالعنف الجنسي، ووعدوا بالتعاطف معهن.

وكان هناك الكثير من الأحياء الفقيرة التي واجهت مشكلات مماثلة. وتحدثت إلى ثلاثة رجال في منطقة سو بيست والذين قالوا إنهم قد كانوا في المخيم منذ كارثة الزلزال. وقال هؤلاء، ومشاعر الإحباط تتملكهم، إنهم تلقوا القليل من الدعم من الجميع باستثناء جمعية الصليب الأحمر، التي قدمت لهم أخيرا بعض الضروريات[89]. وبالنسبة إلى حكومة هايتي، وعلى رغم أنها قد وعدت دائما باتخاذ إجراء قريبا، فقد كانت غير مرئية. وكان من المفهوم أن هؤلاء الرجال معارضون لفكرة الحصول على المزيد من المساعدة الأجنبية وأموال التنمية لهايتي، لأنهم، على حد قولهم، لم يروا قط هذه الأموال[90].

أحد هؤلاء الرجال، ويُدعى ويلبرت Wilbert، كان في الثالثة والثلاثين من عمره، وكان يعيش في المخيم مع أفراد أسرته. أما ابنته الصغيرة، التي كانت ترتدي فستانا برتقاليا ولها ضفائر مجدولة، فكانت تقف بالقرب منا، وهي تحدق فينا. وقال لي إنه كان عاطلا، وإنه لم يحصل بعد على أي شيء من دولته أو رئيسها. وقال: «ما من أحد يساعدنا. لقد سمعنا عن منظمات تقدم العون للناس، لكننا لم نرَ قط أي شخص هنا. ظروف الحياة بالغة الصعوبة. نحن ننام على الأرض. إنها فوضى. علينا أن نلقي اللوم على مكتب الرئيس».

وقال ويلبرت إن الإقامة في المخيم لم تعد آمنة. وأضاف ببؤس: «لن ينظر إليّ الرئيس. إن قال أحد هنا إنهم قد حصلوا على مساعدة، فتلك أكذوبة. ليس لدينا ما نفعله، ولذلك نحن نلعب الدومينوز طوال اليوم. أنت ترى العديد من الأطفال حولك، بينما من المفترض أن يذهبوا إلى المدرسة. ولكننا لا نملك من المال ما يعيننا على دفع رسوم المدرسة».

كان جميع الرجال يعارضون المناطق الصناعية. وقال أحدهم إنه غالبا ما حدث أن اضطر أشخاص إلى ارتكاب الفاحشة لإرضاء مدير مصنع بُغيةَ تأمين وظيفة. كما

سمعتُ أن الشعور بالكبرياء قد منع الكثير من الناس من شغل وظيفة ما، لأن الأجور كانت متدنية للغاية. ولم أجد هذا الأمر كسلا، ولكن الأحرى أن الناس كانوا يطالبون حكومتهم بأن تتولى المسؤولية عنهم أخيرا.

دعاني رجل آخر إلى دخول الخيمة حيث كان يعيش مع زوجته وأطفاله الخمسة. وكان بعض أفراد هذه الأسرة ينامون على سرير من طابقين بينما كان البقية يستلقون على أرضية مغطاة بالصخور والحصى. وكان هذا الرجل يعمل نحات أحجار واعتاد قطع مسافات بعيدة كل يوم من أجل العمل. وكان غاضبا. لم يفهم لماذا لم يساعد أحد أسرته في الانتقال إلى مكان آخر أكثر أمانا ودائما. وحين كانت تمطر، كانت مياه المطر تغمر كل شيء. وقال إن العنف كان يتفجر حول المال، والطعام، وموارد أخرى ضئيلة. وكنت أعي جيدا أنه كان يقول ما كان يعتقد أنني أريد سماعه، ولكن ذلك كله لم يخفِ حقيقة وضعه القاتم.

هذه المخيمات كانت إدانة قاسية للمنظمات غير الحكومية وللحكومة في هايتي. كل من تحدثت إليهم في سو بيست بدوا محنكين سياسيا، غير أنهم لم يتفوهوا بأي كلمات طيبة نحو الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الأخرى. وقال بعض الأشخاص إنهم كانوا يريدون أن تغادر هذه المنظمات هايتي لأنها لم تكن تعرف ما تفعله هنا، عدا ترسية العقود التي تمكن شركات مختلفة من تحقيق الربح.

إن وجود شخص يعمل في الداخل في مجال المساعدات في هايتي ويتحدث أيضا بانتقاد عن عملية المساعدات هذه كان من النادر العثور عليه، لكن عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي تيموثي شفارتز Timothy Schwartz، كان هو ذلك الشخص. وما لاحظته هو أن هذا الرجل البالغ الخمسين من العمر حاد الطباع، ويحب الحديث، وهو ما كان يفعله بنحوٍ مفرط في أثناء اللقاء الأُول بيننا، والذي جرى في مطعم منشيز Muncheez المشغول دائما في وسط بورت أو برنس. انتقل شفارتز إلى هايتي في العام 1994 حيث قسم وقته بينها وبين جمهورية الدومينيكان المجاورة، وأيضا جمهورية الكونغو الديموقراطية. وقد كتب تقارير مختلفة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وكان محبوبا ومكروها من قبلها بشكل متبدل. فبعد أن أجرى تحقيقا حول حصيلة الوفيات في كارثة زلزال العام 2010، على سبيل المثال، ادعى أنها كانت بالفعل أقل بكثير من الرقم المزعوم. ووفقا للتقديرات في ذلك

الوقت، كان الرقم الرسمي للوفيات أكثر من 300 ألف شخص، غير أنه قال إن الرقم الحقيقي كان يتراوح بين 50 ألف شخص و80 ألفا. وزعم أنه قد جرى تضخيم أعداد الوفيات على نحو مبالغ فيه من أجل كسب المزيد من الدعم الدولي، وهو ادعاء لم يلقَ أي قبول في بعض الدوائر.

وشرح شفارتز كيف أن المبالغة في مثل هذه الأرقام سمحت للمنظمات غير الحكومية والشركات بالحصول على مزيد من الأموال لحل مشكلات لم تكن بهذه الدرجة من السوء كما زعموا. وأعطى مثالا ثانيا: وهو تقارير تدعي أن عبودية الأطفال كانت مشكلة ضخمة في هايتي، والتي كانت، على حد قوله، «غير صحيحة ببساطة... فالأشخاص الذين أعدوا هذه التقارير، وزعموا وجود 400 ألف من الأطفال العبيد في هايتي، يعرفون أن هذا غير صحيح». وقال شفارتز إن السبب وراء القيام بهذا العمل كان اجتذاب أموال المانحين الغربيين، والتي استُنزفت بعد ذلك في دفع الرواتب المفرطة وبدلات نقدية أخرى. وهذا الافتقار إلى المسؤولية لدى المنظمات غير الحكومية ترك تأثيره في كل دولة زرتها أثناء جولتي الصحافية لاستقصاء رأسمالية الكوارث.

رتبتُ لمواصلة حواري مع شفارتز في منزله المشيد على الطراز الإسباني في منطقة ثوماسين Thomassin، وهي منطقة تقع في الجبال فوق بورت أو برنس. وكانت رحلة السيارة إلى منزله تمر عبر طرق صخرية طويلة بها مناظر طبيعية خلابة. ولم يكن من الصعب معرفة سبب إقامته هنا.

بعد الترحيب بي، التقط شفارتز النقطة الأخيرة التي كان قد توقف عندها أثناء حديثنا في المطعم، فقال لي: «كان الزلزال فرصة مثالية بالنسبة إلى [حكومة بريفال] لعمل الأشياء الجيدة التي [كانت] تتحدث عنها، من قبيل إلغاء المركزية و[ضخ] الزراعة الفلاحية». وتابع قائلا: «لم تكن هناك لحظة أفضل لديهم لكي يخطوا خطوة إلى الأمام لشراء كل الفائض الزراعي وجلبه إلى بورت أو برنس. لكن المجتمع الدولي أغرق البلاد بالمساعدات الغذائية، ليس مدة شهر فقط، ولكن بكميات تكفي للسنوات المقبلة. وأعاد برنامج الغذاء العالمي World Food Programme [التابع للأمم المتحدة] تحويل مسار الغذاء إلى برنامج صحة الطفل الخاص بالأمهات[91]. وكانت هذه الخطوة استهانة واضحة بالحكومة الهايتية وبما كانت تريد. وبدا واضحا أن بريفال لم يكن يدير شؤون البلاد في تلك المرحلة».

كما أن سيادة هايتي ضاعت مرة أخرى في اليوم الذي ضرب فيه الزلزال البلاد. وقال لي: «ماذا تفعل حين تجد دولة كهذه وهي تُغمر بكل هذه النوايا الحسنة والمساعدات السخية؟ هل ستقف على قدميك لتقول: «لا»؟ لأنك لو فعلت ذلك، ستكون ضد الفقراء، والضحايا، والناجين من الزلزال. لقد قابلت كبار موظفي برنامج الغذاء العالمي هنا بعد مرور عام على الزلزال، وقلت إنه ليس ثمة حاجة إلى كل هذا الطعام. ببساطة، راح الجميع ينظرون إلى الأسفل. وأعتقد بصراحة أن كل هؤلاء الأشخاص مخلصون. هم لم يفهموا شيئا بالفعل وكانوا يحصلون على معلوماتهم من الصحافة أو من أناس على الأرض. وأحد الأشياء التي تحدث هنا في هايتي هو سماع [صيحات] «أعطني المزيد»، بداية من المزارع إلى الفرد في المدينة، مرورا بالسياسي والمنظمات غير الحكومية. تلك هي الصناعة. وحين يتعلق الأمر بكتابة تقرير للمنظمة غير الحكومية، فالجميع يفعل ما يجب فعله - أن تصور الأمور بشكل ملائم وتقول إنها كانت ناجحة. فأنت لا تستطيع تقديم تقرير عن جهة مانحة وتقول عن شيء ما إنه كان فشلا مروعا وإننا أهدرنا كل هذه الأموال».

سألت شفارتز مرة أخرى عن ادعائه أن عدد الأشخاص الذين تردد أنهم قد ماتوا أثناء كارثة الزلزال قد جرى تضخيمه، فما كانه منه إلا أن أعاد تأكيده: «هذا كان مثالا واحدا فقط على العديد من [الـتضخيمات الـجذريـة] للأرقام لمصلحة الحصول على مزيد من المال للمنظمات غير الحكومية. وقدر هؤلاء [أيضا] أنه كان هناك، في البداية... 10 أو 20 مليون متر مكعب من الحطام، غير أن الحقيقة كانت أقل من ذلك بكثير... نحو ثلاثة ملايين متر مكعب. ولكن المنظمات غير الحكومية استمرت في الحصول على المال من المانحين لإزالة هذا الحطام». وما كان أسوأ أنهم قد كانوا غير فعالين في فعل ذلك. إذ إن هناك مساحات شاسعة في بورت أُو برنس لايزال الحطام متناثرا فيها، على رغم أنه صار أقل من ذلك حين زرتُها في العام 2014.

وقال شفارتز إن كثيرا من الأشخاص الذين عرفهم في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كانوا صادقين في رغبتهم لإحداث فرق هنا، لكن النظام كان متلاعبا به، ضدهم وضد خططهم. ولم تكن هايتي دولة مستقلة، كما شرح شفارتز، لأن واشنطن كانت هي التي تقرر وتملي سياساتها. وردا على سؤال طرحه الأكاديمي جوستين بودور عما إذا كانت «صناعة المساعدات» تلحق ضررا بهايتي أكثر مما

تفيدها، أجاب شفارتز بأنها كذلك، ولكنه قال بعدئذ: «لن نستطيع قطع المساعدات لأنه مهما يكن ما وصلنا إليه، فإن هايتي تعتمد عليه الآن»[92].

وفي فصل كتبه شفارتز في العام 2013 لكتاب لم يفرغ منه بعد، كتب أن هايتي لديها تاريخ قاتم عقودا طويلة من غزو المنظمات غير الحكومية للبلاد، وهو شيء مماثل للمبشرين. وفي الثمانينات، «تحولت هذه المنظمات إلى حكومة أمريكية كاملة، وإلى مقاولي مساعدات إنسانية»[93]. ولم يطرأ سوى تحسن قليل منذ ذلك الحين.

والحقيقة أن تنمية السكان الأصليين في هايتي قد كانت غائبة إلى حد كبير على مدى عقود. وهنالك محاولات تُبذل الآن لإحياء هذه التنمية، ولكنها أسفرت عن نتائج مختلطة.

حينما عدت إلى مخيم سو بيست في العام 2014، وجدته خاليا تماما. قد نقلت الحكومة سكانه إلى مدن الصفيح الفقيرة في مناطق بالقرب من بورت أُو برنس، ومن ثم انتقلت مشاكلهم من وسط المدينة إلى مواقع أبعد. وكانت عبوات مياه بلاستيكية مهملة وقمامة ملقاة على الأرض التي اعتادت أن تعج بأجسام بشرية. وكان الشعب يناضل لكي ينمو في وعاء مملوء بالغبار. ولم يعد هؤلاء المواطنون يعيشون الآن حياة أكثر ارتياحا، خاصة أنهم قد نُقلوا إلى أحياء فقيرة بها قليل من الفرص، وهي أبعد عن وسط العاصمة بورت أُو برنس. وكان أحد أجمل هذه الأحياء الفقيرة على مبعدة حي «جالوزي» Jalousie، والذي كان الزائرون يلتقطون صورا له بنحوٍ منتظم بسبب منظره الخارجي المطلي بألوان متعددة، حتى أن الصحافية إيمي فيلنتز Amy Wilentz قد وصفته بأنه «بوتوكس حضري». وفي الواقع، كان هذا الحي من مدن الصفيح ذات الموارد القليلة.

وزرت أيضا المكتب الرئيس لشركة «إنديبكو» Indepco الهايتية ومصنعها، وكانا يقعان على الطريق الرئيس الرقم 1، على أطراف بورت أُو برنس. وكان رئيس ومؤسس هذه الشركة هو هانز بي. جاروت Hans P. Garoute، وهو رجل نشيط قد أمضى سنوات تكوينه التي شكلت شخصيته في نيويورك وهو يعمل مشتريا وبائعا للملابس الداخلية النسائية. وفي العام 1966، ألقى خفر السواحل الأمريكي القبض عليه، جنبا إلى جنب مع عدد من الكوبيين، وهم على متن قارب قبالة

ساحل فلوريدا. وتبين أنه كان بحوزة هذه المجموعة أسلحة وأنها كانت في طريقها إلى هايتي لمحاولة الإطاحة بنظام بابا دوك الديكتاتوري. وكانت النتيجة أن أمضى جاروت عشرين عاما في أمريكا بجواز سفر صادر من الأمم المتحدة أظهر أنه من دون جنسية. وقد حكى جاروت هذه القصة بروح دعابة.

ومن بين أشياء أخرى، نظمت «إنديبكو» دورات تدريبية للعمال في المنطقة الصناعية في كاراكول. أحد زملاء جاروت، وهو جين روبير ليبرون Jean Robert Lebrun، الذي كان جالسا أثناء حوارنا، أخبرني أنه قد عاد فورا من كاراكول، وأن تدريب الشبان والشابات هناك كان على ما يرام. وقال: «هناك عدد قليل من النساء لم يعملن قط من قبل، وقد أصبحن الآن مشرفات على أكثر من مائة شخص. هذا يجعلني أشعر بسعادة بالغة». وشرح كيف أن شركة «ساي أيه» لم تكن قد خططت قط كيف يمكن أن تحصل على عمال مدربين، ولذلك، وهنا دخلت «إنديبكو»، على رغم أن مدة العقد تبلغ ثلاثة أشهر فقط.

وسألت ليبرون وجاروت عن حقوق العمال - وبنحوٍ خاص كيف يجب على شركة أجنبية مثل «ساي أيه» أن تعامل موظفيها هنا. واتفق كلاهما في الرأي على أن الظروف الحالية كانت جيدة، وأن قوة عاملة تنضوي تحت مظلة نقابية يجب أن تأتي لاحقا، وليس الآن. هذا الموضوع جرى التعبير عنه بطريقة واقعية ومن دون عداوة. وقال جاروت بفخر: «كان لدينا زعيم من نقابة عمالية هذا الصباح والذي تحدث إلينا عن حقوق العمال. لذا لا تعتقد أننا لا نأخذ ذلك بعين الاعتبار». ولم يُبد أي من الرجلين قلقه حيال الأجر الأقل من الحد الأدنى في كاراكول، على الرغم من أن جاروت ألمح إلى أنه كان، مثاليا، يريد حصول العمال على أموال أكثر.

واصطحبني جاروت في جولة داخل مصنع إنديبكو، وهو مستودع شديد الحرارة مع قليل من الهواء النقي الذي كان يهب عليه. ورأيت رجالا ونساء يعملون على ماكينات حياكة قديمة (كانت العلامة التجارية لهذه الماكينات «فنجر» Finger بدلا من «سنجر» Singer) وهم يصنعون قمصانا، وفساتين، وسراويل. وكان البعض من هؤلاء العاملين يخيطون غرزا بعناية شديدة لنقوش فودو ملونة على شكل قلوب. وتحدثتُ إلى امرأة شابة هايتية كانت قد ترعرعت

في نيويورك وفيلادلفيا، ولكن والديها يعيشان الآن في هايتي، وهو السبب الذي جعلها هي الأخرى تعود إلى هنا، حيث كانت لديها الرغبة في اقتحام صناعة الأزياء، كما أنها كانت تنتج عشرة تصميمات مختلفة استعدادا لعرض أزياء مقبل في جامايكا، حيث كان يحدوها الأمل في تلقي بعض طلبيات كبيرة. وفي حال حدوث ذلك، سوف تساعدها إنديبكو بعد ذلك في إنتاج الملابس للتصدير. وكانت هذه إحدى الطرق البسيطة التي كانت تحاول الشركة من خلالها تشجيع الجيل المقبل من الهايتيين المنتجين.

وحين سألت عن المصانع المستغلة للعمال في هايتي، قال جاروت إن الفكرة الغربية بشأن سوء معاملة العامل لا يمكن مقارنتها بالحياة في بلاده. وقال إنه كان منزعجا عندما شكا زائرون غربيون من مثل هذه الأشياء، من قبيل حمل صبي صغير دلوا من الماء، حيث كانوا يعتقدون أن هذا كان أشبه بكونه عبدا، في حين كانت الحقيقة أن كل ما فعله هذا الطفل هو فقط مساعدة أمه في العناية بالبيت.

كان من الواضح أن جاروت رجل كادح، وبدا أنه كانت لديه رغبة صادقة في مساعدة هايتي على أن تصبح أكثر استقلالا. ولكنه بدا أنه كانت لديه قدم واحدة في كل من المخيمين: إذ كان يريد تشجيع المزيد من الإنتاج المحلي والاستثمار الدولي في الزراعة المحلية وصناعات المنسوجات، بينما أثنى في الوقت نفسه على المناطق الصناعية المملوكة لأجانب لمساعدتها الفقراء في هايتي.

في المكتب الرئيس، كانت توجد صورة ظهر فيها جاروت وهو يقابل الرئيس جورج دبليو بوش وابنته جينا Jenna هنا في هايتي في العام 2010. وقد ذكر بضع كلمات طيبة عن الرئيس الأمريكي الأسبق، ولكنه كان أكثر إيجابية تجاه إدارة أوباما. ومع ذلك لم يكن جاروت محبا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وفسر ذلك بقوله كيف أن مستودع تدريب تابعا لشركة إنديبكو في المنطقة الصناعية في سونابي في بورت أو برنس قد عمل مدة سنتين فقط لأن الوكالة وفرت مديرا لم يستطع فهم احتياجات المشروع. ونتيجة لذلك أهدرت الشركة 100 مليون دولار تقريبا، ولم يعرف أحد أين صُرفت هذه الأموال. وسأل جاروت عن السبب وراء عدم تعيين شخص هايتي بدلا من ذلك لإدارة المشروع. وزعم

أنه لو حدث ذلك، لكانت الشركة قد تمكنت من توفير نصف هذه الأموال، ولتفهموا احتياجات إنديبكو بنحوٍ أقرب.

وقتَ الشفق ذاتَ يوم، زرت منطقة «فورت جاك» Fort Jacques، التي كانت تستريح على جبل يطل على بورت أُو برنس. وقد بُني هذا الحصن في العام 1804، بعدما أعلنت هايتي استقلالها عن فرنسا. كان المنظر ضبابيا لكن الهواء كان نظيفا وغير ملوث، على عكس الحال في وسط المدينة التي تركتها ورائي. وكانت موسيقى البوب pop والتكنو techno تنطلق مدوية من بعض السيارات من نوع «إس يو في». كان الأزواج يتناولون وجبات خفيفة في أحضان أزواجهم. وبدأت لعبة كرة قدم على ملعب خشن والتي كان يشرف عليها معلق منفعل والذي ظهر صوته من نظام مكبر صوت بدائي الصنع مقام في المدرجات. كان هذا مشهدا جميلا لحياة مجتمع خالية من المتاعب. إن رؤية هذا المشهد جعلتني أتذكر كيف كان من السهل في دولة مثل هايتي التركيز فقط على الجوانب السلبية وعدم تقدير الإيقاعات اليومية للحياة المستمرة. ليس القصد من ذلك إضفاء صبغة رومانسية على مشكلة الفقر في البلاد، ولكن الهدف ببساطة هو فهم أن جميع الثقافات تقريبا مترابطة من خلال الموسيقى، والرياضة، والأوقات الأسرية. وقد رأيت هذا أثناء العروض الساحرة التي كانت تقدمها فرقة «رام» Ram المحلية، والتي تُوصف بأنها «فودو روك آند روتس» Vodou rock ‘n’ roots، والتي كانت تعزف أمام جمهور كل أسبوع في فندق أولوفسون Oloffson المُشيد على الطراز القوطي. وكان المكان يفوح بروح ضيوف الماضي، مثل ميك جاجر Mick Jagger، كما كان مصدر إلهام استوحى منه جراهام جرين Graham Greene فكرة كتابه الكلاسيكي الذي صدر في العام 1966 بعنوان «الكوميديون» The Comedians.

وثمة شيء آخر كان موضع تقديري الشخصي بشأن هايتي، التي لطالما كان يُنظر إليها في الأغلب على أنها عالة على غيرها وضعيفة، ألا وهو مقاومتها للنظام الاقتصادي. إذ بدأت هذه المقاومة وأطلق شرارتها فنان الجرافيتي المتألق روزمبرت مويز Rosembert Moise، والذي كانت رسوماته تغطي مختلف أنحاء البلاد. وأثناء زيارتي لهايتي في العام 2014، وبينما كنت أتجول في ضاحية بيتيونفيل الغالية، شاهدت هذا الفنان وهو عاكف على إبداع عمله على حائط

عارٍ في وقت متأخر من الليل والذي كان يصور اقتصادا فاشلا أرغم الهايتيين على سرقة بعضهم بعضا من أجل الفرص.

أما رينولد سانون Reynold Sanon فكان رئيسا لجماعة «فراكا» Frakka، وهي جماعة شعبية كانت تدعو إلى إسكان بأسعار معقولة. وجرى الحديث بيننا في مكتبه الذي كان يوجد في منزل عادي يقع في ضاحية «كاناب فير» Canape Vert. وكان سانون من أشد منتقدي حكومة مارتيلي وسياساتها المؤيدة للأعمال التجارية، ومنتقدا أيضا لممارسات واشنطن والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وكان يريد تركيزا على المنتجين والمزارعين المحليين، بدلا من التركيز على الصناعات الأجنبية. وقال إن انفتاح هايتي على أسواق خارجية قد أدى فقط إلى إغراق البلاد بالبضائع المستوردة، وإلى حرمان الهايتيين من فرص الأعمال التجارية.

ودان سانون بشدة ذلك العدد الهائل من المنظمات غير الحكومية وقوات الأمم المتحدة التي بقيت في البلاد طوال سنوات، ولكنها قدمت لها القليل جدا. وقال: «جنود الأمم المتحدة لم يفعلوا أي شيء لحل مشكلة الإسكان. كما أن المنظمات الدولية غير الحكومية، وبعد سنوات على كارثة الزلزال، مازالت توفر أماكن إيواء ضعيفة. وهذا شيء يدعو إلى السخرية. إن بعض المنظمات المحلية، وبمبلغ قدره 11 ألف دولار فقط، يمكنها بناء منزل جيد. وفي مناطق تقع بالقرب من بورت أو برنس، كانت هذه الجماعات قد شيدت أكثر من مائة منزل وسلمت مفاتيحها إلى الملاك. ويتضح من ذلك أنه لا توجد إرادة لدى الجماعات الأجنبية لمساعدتنا بالفعل في وقت أنفقت فيه ملايين من الدولارات ونحن لا نرى أي شيء منها. القطاع الخاص الدولي يأتي إلى هنا لكسب المال. هذه فرصة عمل كبيرة بالنسبة إليهم».

وثمة استثناء نادر يمكن أن يتمثل في الكمبيوتر اللوحي المنتج محليا، «سورتاب» Surtab، والذي زرت مصنعه في بورت أو برنس حيث رأيت عمالا يتقاضون أجورا لائقة وهم يعملون على خط إنتاج صغير. وأخبرني المؤسس أنه يأمل من وراء هذا المشروع السماح للشبان الهايتيين باقتناء هذا الجهاز مقابل سعر رخيص، وبالمثل تحدي الهيمنة على السوق من جهاز «آي باد» الذي تنتجه شركة آبل Apple في أمريكا. كان ذلك حقا هدفا طموحا، لكنني أحببت جرأته.

كما أخبرني كاميل شالمرز Camille Chalmers، وهو اقتصادي وناشط هايتي، أنه لم يكن هنالك أي استقلال اقتصادي في هايتي طوال مائة العام الأخيرة. وروى لي قصة عن الرئيس السابق جان-بيرتراند أريستيد الذي كان في حاجة إلى مدربين سويسريين أكفاء لتدريب الشرطة الهايتية، ولكن أبلغه الأمريكيون أنه بسبب اتفاقية موقَّعة معهم في العام 1980 والتي صارت في طي النسيان منذ زمن طويل، فإنه كان يتعين عليه الرجوع إلى واشنطن طلبا لموافقتها على مثل هذه الخطة. ولا داعي للقول بأنها قُوبلت بالرفض.

وقد وضع شالمرز معضلة هايتي في سياق عالمي، حيث قال: «نحن عاجزون عن تطوير نماذج للتنمية خاصة بنا، ويتعين علينا الحصول على تمويل دولي للأجندة النيوليبرالية». وأردف قائلا: «إنها طريقة نظهر من خلالها للنظام الرأسمالي أننا مستعدون للعمل معك، ولكنك في الحقيقة تعمل على تدمير اقتصادنا وزراعتنا».

ومضى شالمرز إلى القول: «هايتي إحدى الدول التي يطلقون عليها وصف «الدولة الفاشلة»، ومنذ العام 1915، كانت المسألة تتعلق بكيف يمكن أن تُرضي هايتي الولايات المتحدة، ولكن هناك بدائل للمناطق الصناعية. فلو أنك استثمرت في الزراعة والفلاحة، فسوف تحقق نتائج أفضل وأكثر استدامة. هنالك عدد محدود للأشخاص الذين يمكنهم العمل في المناطق الصناعية، غير أن ملايين الوظائف مطلوبة. فعلى سبيل المثال، لدينا ما يربو على 168 نوعا من المانجو في هايتي، ولكننا لا نملك الصناعة التي يمكنها العمل في هذا المجال. وذلك ما يجب أن يكون عليه المستقبل».

كانت السياحة أحدث الصناعات التي بيعت للهايتيين كحل لمشكلة الفقر في البلاد، غير أن العلامات المبكرة كانت مقلقة. فقد رُوِّج للجزيرة الصغيرة «آيل-آ-فاش» Île-à-Vache، التي تقع قبالة الساحل الجنوبي لهايتي، حيث جذبت أنظار مادونا Madonna وشين بين، لكن شركات تطوير عقاري ضخمة كانت قد أعلنت ملكيتها لمساحات شاسعة من الأراضي العامة، لتحرم بذلك آلافا من السكان من سبل عيشهم. وشكا سكان الجزيرة في العام 2014 من أن الحكومة قد استبعدتهم، ومن ثم بدأت احتجاجات عامة. ولكن لم يكن ثمة ما يدعو إلى القلق، على حد قول أليكس زوزايا Alex Zozaya، الرئيس التنفيذي لمجموعة «أبل لأوقات الفراغ» Apple Leisure Group، وهي مُنظمة للرحلات السياحية في منطقة بحر الكاريبي وأيضا مستثمرة في الفنادق،

ومقرها فيلادلفيا. وقال زوزايا: «لدى هايتي إمكانات لا تُصدق، فهي مثل جزر سيشيل لكن من دون إرهاق السفر»[94].

إن التحدي بالنسبة إلى هايتي كان في استعادة سيادتها، وهي مهمة ستكون طويلة ومؤلمة. إن نصف سكان هايتي البالغ عددهم عشرة ملايين نسمة كانوا دون الخامسة والعشرين، غير أن أصوات هذا النصف غالبا ما تعاني التجاهل لمصلحة نخبة أكبر سنا.

وكان من الصعب الاختلاف في الرأي مع بيتر هالوارد، الذي جادل بأنه في أماكن مثل هايتي، «تزود المنظمات غير الحكومية الدول الغنية [بـ] طريقة محترمة أخلاقيا للتعاقد الفرعي بسيادة الشعوب التي تستغلها»[95]. ولقد رأيت من قَبلُ هذه السطوةَ من قِبل المنظمات غير الحكومية على شعوب فقيرة، وهي ممارسة نادرا ما كانت تلقى معارضة إلا من جانب أفراد وجماعات صغيرة تصارع احتمالات صعبة. وحقيقة أن مثل هذه الشعوب ظلت محتلة اقتصاديا بطريقة ما أكدت مدى الحاجة إلى بدائل.

كانت هايتي هدفا سهلا للرأسماليين المستفيدين من الكوارث، لأن سكانها كانوا محاصرين بذلك الصراع اليومي من أجل البقاء. ولم يخفِّف من وطأة هذا الأمر وجودُ جماعات المساعدة المفترسة، والحكومات الأجنبية، والمنظمات غير الحكومية التي قد تبنت عقلية «نموذج واحد مناسب للجميع»، ورفضت تقييم فعالية طرقها. كما أن العلاقة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والسياسة الخارجية لواشنطن كانت مثالا نموذجيا على ذلك - وهو ما دفع إلى تشكك مفهوم لدى العديد من الهايتيين.

وعندما حلت المنظمات غير الحكومية محل جهاز الدولة، أدى ذلك حتما إلى نشأة عقلية استعمارية جديدة تتغلغل في كثير من المنظمات الغربية التي تزعم أنها تعمل على التخفيف من المعاناة. ومن ثم، لا بد من إمكانية إيجاد نموذج مختلف للاستثمار.

4

بابوا غينيا الجديدة: «اكسروا عظامنا ولكنكم لن تحطموا أرواحنا أبدًا»

نحن «حمَل الأضحية» الذي يُذبح لحفنة من الرأسماليين الذين لا يمكن كبح جماح جوعهم المستمر للثروة... نحن لن نجلس هكذا لنشاهد الرأسماليين وحلفاءهم السياسيين في بابوا غينيا الجديدة وهم يستغلوننا... لقد زرعنا البذور التي ستنبت قريبا، ليس فقط في بوجانفيل، ولكن في كل مكان في بابوا غينيا الجديدة.

فرانسيس أونا Francis Ona

زعيم المقاومة في بوجانفيل

Bougainville، 1989

«كان هؤلاء يعيشون ويعملون في ظلال منجم مهجور، وهم يجاهدون من أجل بقاء كان يحاذي اللاإنسانية»

هذه الصورة تبدو مثل مشهد من فيلم «ماد ماكس» (Mad Max): المحيط الرهيب لما

بعد نهاية العالم حيث مشاهد الأنهار الملوثة، والمعدات المتآكلة، ونابشي الفضلات من البشر. كان هذا ما رأيته في أثناء نزولي في العام 2012 إلى منجم بانجونا Panguna القديم الشاسع في بوجانفيل، في بابوا غينيا الجديدة. وكان أحد المرافقين لي من مقاتلي المقاومة يوما ما الذي، جنبا إلى جنب مع رفاقه من المقاتلين، حقق انتصارا في معركة ضارية ضد واحدة من كبرى شركات التعدين في العالم، وهي شركة «ريو تينتو» Rio Tinto.

«الأزمة»، كما يسميها السكان المحليون، كانت نزاعا شرسا حرض شركة «ريو تينتو»، وحكومتي بابوا غينيا الجديدة وأستراليا ضد سكان بوجانفيل المضطهدين الذين كانت حياتهم قد تنتهك بسبب منجم ملوث. وقد تراكمت التوترات وتصاعدت بين أطراف النزاع على مدار عقدين عندما، في العام 1988، انهارت المفاوضات بينهم. وعلى إثر ذلك تأسس «جيش بوجانفيل الثوري» Bougainville Revolutionary Army (BRA)، وسرعان ما أُغلق منجم بانجونا. واستمرت الحرب الأهلية الناجمة عن هذا النزاع حتى العام 1997، والتي أدت إلى تدمير هذا الإقليم وحققت الفخر والفقر معا لسكانه.

ولم تشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ قط شيئا كهذا - صراع ضد شركة متعددة الجنسيات قاده وانتصر فيه أشخاص من سكان البلاد الأصليين. بيد أن صراعا آخر لاح في الأفق، فقد جرت تحركات على قدم وساق لإعادة فتح المنجم.

وحتى يمكن زيارة المكان الذي كان مركزا للصراع، سافرتُ في البداية عن طريق بورت مورسبي Port Moresby، عاصمة بابوا غينيا الجديدة، متوجها إلى أراوا Arawa، وهي أقرب مدينة إلى منجم بانجونا، الذي كان يقع على جزيرة بوجانفيل. وكانت «منطقة بوجانفيل المستقلة» Autonomous Region of Bougainville المحيطة قد انضمت إلى تسعة عشر إقليما مبعثرا في جزر مختلفة و«البر الرئيس» لبابوا غينيا الجديدة لتكوين دولة يربو عدد سكانها على سبعة ملايين نسمة كانوا يتحدثون 841 لغة على الأقل.

وبداية من إغلاق منجم بانجونا وحتى بضع سنوات مضت، كان من المستحيل تقريبا لرجل أبيض الدخول إلى حفرة المنجم بسبب إرث طويل من عدم الثقة. كانت هناك حساسية كبيرة بشأن من أكون ولماذا أردت الزيارة. ولكن بعد مفاوضات

استغرقت عدة أيام مع السكان المحليين في أراوا، سمح لي بالزيارة. ولدى عودتي في العام 2013، كانت العملية مماثلة وظلت الإجراءات نفسها كما هي، حيث كان مقاتلون سابقون لايزالون يريدون فحص أوراق اعتمادي.

حملتني في وقت مبكر من الصباح سيارة جيب قادها رجل يدعى جون John، وهو سياسي محلي سابق وعامل منجم، وشخص آخر اسمه ويلي Willy، وهو رجل في الستينيات من العمر، وكان شخصية رئيسة في جيش بوجانفيل الثوري، وعلى الأخص في فصيلها المتشدد، ميكاموي، وهو قوة دفاع مازالت نشطة والتي خاضت حربا يوما ما ضد جيش بابوا غينيا الجديدة (كلمة «ميكاموي» تعني «الجزيرة المقدسة»، وكان هذا أيضا الاسم التقليدي للمنطقة المجاورة). وكان ويلي دليلي المُعين لهذا اليوم. كانت لديه لحية رمادية كثيفة وكان يعتمر قبعة حمراء، ويرتدي قميصا أرجوانيا باهت اللون من طراز بولو، وسروالا قصيرا رماديا، كما كانت حقيبة صغيرة تتدلى على صدره. وكان ويلي حافي القدمين، ومن المثير للدهشة أن أسنانه كانت بيضاء، وذلك نظرا إلى تقليد واسع الانتشار هو مضغ جوز التنبول في بابوا غينيا الجديدة؛ فاكهة نخيل التنبول كانت منشطا معتدلا. وتُوفي ويلي في العام التالي بعد زيارتي الأولى إلى بوجانفيل، وهو شخص آخر كان ينتمي إلى الجيل المقاتل الأقدم الذي لم يعد في وسعه نقل حكمته إلى مستقبل الإقليم.

رأيت مباني صدئة مهجورة بينما كنا نسرع بالسيارة على طول طريق أسفلتي سلس نسبيا تجاه تقاطع مورغان Morgan Junction، وكانت نباتات السراخس قد التفت حول خطوط الكهرباء القديمة التي كانت قد استُخدمت عندما كان المنجم يعمل. وكان بانتظارنا رجل عرفته باسم القائد أليكس Commander Alex من استكشافنا نقطة التفتيش في اليوم السابق. ورفع الرجل ذراع البوابة لكي يدع سيارتنا تمر، وذهبت ثم جلست معه في كشك صغير لمناقشة رسوم الدخول. وطلب أن ندفع له 300 كينا، أو ما يعادل نحو 120 دولارا (وكان قد أعد مسبقا فاتورة وإيصالا بالمبلغ)، ولكنني قلت له إن أحدا أخبرني أن رسوم الدخول ستكلف 200 كينا فقط. واتفق معي فيما قلت، ولكنه أراد أولا معرفة ما كنت أفعله هنا، ومهنتي، والمدة التي سوف تستغرقها جولتي. وبعد ذلك، وضع ختما على وثائقي، وأخذ نقودي، ثم ابتسم، وقال: «مرحبا بك». وبعد مرور عامين، في العام 2013، كان

أليكس لايزال يدير نقطة التفتيش هذه. وتذكرني لدى وصولي، ووجدت أن شغفه بتحقيق العدالة لم يخفت قط. إذ كان يجسد الروح الثورية وهي تعمل بفعالية.

كان أليكس في الثامنة والأربعين، وبدا واضحا أن الأزمة لم تنته بالنسبة إليه. وكان يحلم بإقليم بوجانفيل خاليا من صناعة التعدين، ويعيش بدلا من ذلك على الزراعة. وكان قلقا من أن يقبل الأشخاص الأصغر سنا إعادة فتح منجم بانجونا من أجل استغلال احتياطياته التي مازالت ضخمة من النحاس والذهب. قال إن هذا احتمال حقيقي لأن عديدا من السكان المحليين كانوا في حاجة ماسة إلى الاستقلال الاقتصادي، وأن التعدين كان يُعتبَر بمنزلة طريقة سريعة وسهلة لتحقيقه. وتحدث أليكس بوضوح عن الصراع الدائر بين حكومة بابوا غينيا الجديدة، وشركات التعدين، وسكان بوجانفيل حول من تحق له الاستفادة من منجم بانجونا بعد فتحه من جديد. وأخبرني كثير من السكان المحليين أنهم يتوقون إلى نيل السيادة، غير أنه لم يكن من الواضح كيف ينبغي تحقيق ذلك. وكان تردد أليكس نابعا من الخبرة، حيث كان يعكس نزعة من الشك تجاه الوعود التي قطعتها الشركات على نفسها في الماضي والحاضر، وأيضا فقدان الثقة بالحكومة المحلية.

كان أليكس خجولا، لكن موقفه كان يعكس شخصية ناشط ملتزم. وقال إنه كان يتعين عليه مواصلة تشغيل نقطة التفتيش على مدار 24 ساعة والتي يتولى المجتمع إدارتها، وأنه بسبب ذلك اضطر إلى العيش في ظل ظروف مؤقتة، حتى يُدفع تعويض كامل إلى كل هؤلاء الذين كانوا يستحقونه. وقال: «نقطة التفتيش كانت رمزا لما حدث في بوجانفيل، أي الثورة. فهي تسمح للعالم بأن يعرف أن تكلفة الثورة تتعلق بالتعدين والاستقلال».

وبينما كانت السيارة تتجه إلى المنجم، رأينا بعد وهلةٍ المباني الكبيرةَ التي استُخدمت في معالجة النحاس إبان السبعينيات والثمانينيات. وكان هناك حمام سباحة ضخم بلا مياه تفيض منه نباتات السراخس. وكانت نباتات خضراء وفيرة تحيط بالطريق المغلق، لكنني عرفت أن مساحات شاسعة من هذه الأرض أصابتها عدوى الآفات بعد أن ألقت شركة «ريو تينتو» كمياتٍ ضخمةً من النفايات المجروفة التي تسمى أنقاضا. وإذا ما تُركت من دون معالجةٍ يمكن أن تقبع هذه الأنقاض في الأرض آلاف السنين. ولم تُزلها الشركة قط.

وفي العام 2013، كان لايزال في استطاعتي رؤية نتائج هذا التلوث، حيث طلب السكان المحليون المساعدة. وأعلن برنامج البيئة للأمم المتحدة United Nations Environment Programme أنه سيساعد في إزالة مواد الأسبست asbestos، ومخلفات المناجم، وأضرار المطر الحمضي، والمعادن الثقيلة. وكانت التكلفة المقدرة لذلك تبلغ مليارات الدولارات. ولكن لم يحدَّد تاريخٌ لتنفيذ هذا العمل.

كانت لدى ويلي مشاعر مختلطة حيال احتمال إعادة فتح المنجم. إذ كان الوضع الأمثل بالنسبة إليه، مثل أليكس، هو أن الزراعة هي التي تمد بابوا غينيا الجديدة بسبل العيش. ولكنه كان واقعيا أيضا حين قال: «الناس يُعلّمون، وهم في حاجة إلى الوظيفة للحفاظ على معيشتهم». وأخبرني أيضا أن بوجانفيل كانت تشهد زيادة هائلة في معدل المواليد من الأطفال، وأن هذا الانفجار السكاني يتطلب إجراء عاجلا. وكان من الواضح من أين تصور أن تأتي الأموال اللازمة لحل هذه المشكلة، إذ قال لي: «إنهم يقولون إنه مازال هنا كثير من الذهب الذي يمكن أن يكفي أعمال التعدين أربعين سنة».

وأعرب ويلي عن أمله في أنه أيا كان المسؤول عن إدارة المنجم، فسوف يعمل على إزالة الضرر البيئي الذي سببه، مثل التلوث الذي أصاب التربة والأنهار، وأيضا ضمان عدم تكرار الأخطاء التي حدثت في الماضي. ومع ذلك كان ويلي متشككا من حدوث ذلك، مستشهدا بمناجم في أقاليم أخرى في بابوا غينيا الجديدة، وعلى المستوى الدولي، حيث حدث دمار بيئي. وأتى ويلي بنحو خاص على ذكر منجم «أوك تيدي» Ok Tedi المنتج للذهب والنحاس والواقع في الإقليم الغربي في بابوا غينيا الجديدة، الذي كان سبّبا، منذ الثمانينيات، لدمار بيئي هائل واضطراب اجتماعي أثر في عشرات الآلاف من السكان المجاورين. وحتى النائب العام في بابوا غينيا الجديدة قد اعترف بأن المناجم في بلاده قد سُمح لها باستخدام طرق غير آمنة للتخلص من النفايات، وهي الطرق التي قد كانت محظورة في عديد من الدول الأخرى[1].

ولم يستطع ويلي وغيره من سكان بوجانفيل الهرب من هذه المفارقة. كانوا يتوقون إلى تأسيس دولة مستقلة، ويعرفون أن أربعة عقود من أرباح النحاس والذهب يمكن أن تساعد في تمويل الدولة الجديدة. لكن التضارب بين الاستقلال المنشود، والحرية الاقتصادية، والاستدامة، ورفع مستويات المعيشة، ونقص الدعم

من بابوا غينيا الجديدة ومن الخارج، كل هذا كان يعني أن المسألة لم تكن بسيطة بالنسبة إلى السكان المحليين.

كان متوسط العمر لدى سكان بابوا غينيا الجديدة واحدا وعشرين عاما، وكانت نسبة 30 في المائة من السكان دون الثلاثين، وهو ما جعل التعليم والتوظيف من المشكلات المهمة في البلاد. ففيما يتعلق بالتعليم، ومع تعديله على أساس معدل التضخم، كان التمويل الحالي لكل واحد من الطلاب في بابوا غينيا الجديدة يساوي واحدا على أربعة عشر من المستوى المسجل في أواخر السبعينيات[2]. ويمكن القول بأن هذه المشكلات كانت مهمة بنحوٍ خاص في بوجانفيل، التي كان ما يسمى «الجيل الضائع» فيها، وهو الشبان الذين مات آباؤهم في أثناء الأزمة، في حاجة عاجلة إلى إعادة التأهيل، والتعليم، والوظائف.

وفي مارس من العام 2012، شهدت شوارع أراوا مسيرة احتجاجية، طالب المشاركون فيها بأن تبني حكومة بوجانفيل المستقلةAutonomous Bougainville Government مدارس وجامعات لئلا يضطر الطلاب المحليون إلى مغادرة المنطقة للحصول على التعليم. وجاءت هذه المسيرة في أعقاب مؤتمر حكومي استمر ثلاثة أيام في العام 2011، الذي كان مدعوما من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية (أوس-أيد) AusAID، وبرنامج المعونة النيوزيلندي New Zealand Aid Programme، اللذين بدآ في تطوير سياسة للأراضي في بوجانفيل. وثمة نقطة رئيسة هنا هي أنه في منطقة كانت قد أضاعت سنوات من التنمية المحتملة في أثناء الحرب الأهلية، «كان هناك قدر قليل من تكيّف الطرق المعتادة وتأقلمها مع العمليات الحديثة، والتي قد أسهمت بدرجة كبيرة في زيادة مستوى الارتباك»[3].

وبعد ذلك، مولت الوكالة الأسترالية للمساعدات (أوس-أيد) اجتماع مصالحة عُقد في فبراير من العام 2013 الذي ناقش، من بين موضوعات أخرى، إعادة فتح منجم بانجونا. إن إعادة تشغيل المنجم، الذي كان لايزال خاضعا لسيطرة شركة «بوجانفيل للنحاس المحدودة» (بي سي إل Bougainville Copper Limited (BCL))، والتي كانت «ريو تينتو» أكبر مساهم فيها، وكان ثاني أكبر مستثمر فيها حكومة بابوا غينيا الجديدة، لاقى تأييد واستحسان المؤسسة السياسية في البلاد باعتبار ذلك أحد أسرع الطرق لتوليد الوظائف (بيد أنه تردد أن رئيس وزراء بابوا

غينيا الجديدة، بيتر أونيل Peter O'Neill، هدد في العام 2014 بمصادرة وتأميم الحصة المسيطرة المملوكة لريو تينتو). لذلك لم يكن من قبيل المفاجأة أن تشير التغطية الإعلامية التي برزت من هذا الاجتماع إلى أنه كانت هناك مواقف إيجابية محلية بشأن موضوع المنجم. لكن مدونا من بابوا غينيا الجديدة، كان قد زار مدينة أراوا بعد المؤتمر، تحدى ما أوردته التقارير الإعلامية. فقد زعم أن معظم الأشخاص الذين تحدث إليهم كانوا يفضّلون ازدهار قطاع الزراعة(4). وفي العام 2014، جرى تنظيم عدد متزايد من المنتديات المجتمعية من قبل حكومة بوجانفيل، والتي أعدت كلها لإقناع مقاتلين سابقين ومواطنين عاديين بضرورة إعادة فتح المنجم. ولم تُقنع هذه المنتديات كثيرا من الناس.

ولدى عودتي للقيام بجولة جديدة في المنجم في العام 2013، استمعت إلى آراء كان معظمها سلبيا حول المنجم. فمن دون التشاور الجاد أو الحصول على تعويض، أراد السكان المحليون بدائل. وأخبرتني امرأة شابة محلية، وهي متحدثة لبقة وفصيحة تُدعى ثيونيلا روكا Theonila Roka، وبينما كانت الشمس تغرب على نهر كافارونغ (Kavarong) الذي تلوثت مياهه، أخبرتني أن التعدين لم يكن ضروريا ببساطة لتحقيق الاستقلال لبوجانفيل. وقالت: «بطرق عديدة، نحن مستقلون أصلا. معظم الناس مكتفون ذاتيا، لأنهم يزرعون طعامهم على أرضهم».

وأورد تقرير نشرته منظمة «اليوبيل» (Jubilee) الأسترالية غير الحكومية في العام 2014 تفاصيل حول عدد ضخم من الأصوات التي ترددت أصداؤها في بوجانفيل، والتي تجاهلها إلى حد بعيد الإعلامُ والحكومة المحلية، التي كانت تعارض المنجم. فقد جرى استطلاع آراء عشرات القرويين، وتبين أنه كانت هناك معارضة «شبه جماعية» لإعادة فتح المنجم. وكانت نتائج هذا الاستطلاع بالغة الضرر بالنسبة إلى قضية «ريو تينتو» إلى الحد الذي جعل رئيس إقليم بوجانفيل جون موميس John Momis نفسه يستخف بها ويقلل من أهميتها، وذلك من خلال رسائل طويلة كتبها سرا توني ريغان Tony Regan، مستشار الحكومة الأسترالية(5).

وكان أحد أسباب التردد المحلي أن الناس تذكرت العنف الذي تفجر في الأغلب من جراء استغلال الموارد. وثمة محاضر في علم الجريمة بجامعة أولستر University of Ulster، وهو كريستيان لاسليت Kristian Lasslett، قدم دليلا على أن شركة

«بوجانفيل للنحاس المحدودة» (بي سي إل) قد مارست ضغطا شديدا على حكومة بابوا غينيا الجديدة لإرسال فرق من الشرطة إلى بوجانفيل في العام 1988 لقمع الاضطرابات هناك، على الرغم من سجلهم المروع في انتهاكات حقوق الإنسان. ووفقا لمحاضر اجتماع عقد في الثامن من يونيو من العام 1989، أخبر وزير الدولة في حكومة بابوا غينيا الجديدة الشركة أنه يتعين استخدام «قوة نيران وحشية» ضد حركة المقاومة. وقد رحبت شركة «بي سي إل» بهذه الخطوة، آملةً أن تتمكن من مواصلة عملها في مجال التعدين في أقرب وقت ممكن[6].

وفي كتابه الذي صدر في العام 2014 بعنوان «جريمة الدولة على هامش الإمبراطورية» State Crime on the Margins of Empire، توسع لاسليت في بحثه وكشف النقاب عن أدلة أكثر إدانة بشأن تواطؤ أسترالي رسمي مع «بي سي إل» ورغبتها في سحق أي مقاومة. وجادل لاسليت قائلا: «أرادت أستراليا أن تظهر لحلفائها - الولايات المتحدة على وجه الخصوص - أن في استطاعتها تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب المحيط الهادئ ودرء المشاكل عن تلك الرقعة»[7].

بيد أن فقدان الثقة بشركة «بي سي إل» في بوجانفيل لم يتوقف مع انتهاء القتال، ولسبب معقول. ففي العام 2011 عينت الشركة في مجلس إدارتها السير رابي ناماليو Rabbie Namaliu، الذي شغل منصب رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة من العام 1988 إلى العام 1992، وهو الرجل نفسه الذي قد أعطى قواته الأمنية تعليماتٍ بترويع سكان بوجانفيل من خلال تعذيب وقتل مواطنيها، وأيضا بفرض حصار على الإقليم[8].

وفي العام 1999، أخبر رئيس شركة «بي سي إل» البرلمان الأسترالي، في تعليقات كانت مشوبة بنزعة استعمارية استعلائية، أن شركته «كان لديها موقف غير تدخلي أثناء الصراع». لكن هذا الكلام كان أكذوبة. وبجانب ذلك، «كان على بوجانفيل الانتظار ربما مُدة جيلين قبل أن تتمكن من التغلب على هذه الأزمة، مع افتراض أن تبدأ في ذلك الآن»[9]. وكان يأمل رؤية مواطنين طيعين أصغر سنا.

أحد كبار المديرين الحاليين لدى شركة «بي سي إل»، الذي كان موجودا في بوجانفيل قبل تفجر الأزمة، أخبر منظمة غير حكومية أسترالية في العام 2013 أنه لم يفهم قط سببا لثورة السكان المحليين. وقال جون John، الذي طلب عدم الكشف

عن هويته واسمه الحقيقي، أنه حين اندلع الصراع في العام 1989 «أصابتنا الدهشة. فالأمور كانت جيدة جدا هناك. والعلاقات بين الشركة والناس كانت دائما قائمة على التناغم والتعاون». ونفى جون أي تواطؤ لشركة «بي سي إل» في أحداث العنف ضد السكان المحليين، مسلطا الضوء على «الفوائد الإيجابية في مجالي الصحة والتعليم التي حصل عليها سكان بوجانفيل». وتعهد بإغلاق المنجم كما ينبغي «لأن إرثنا مهم». ولم ألتقِ أحدا في الإقليم قال بأنه يصدق هذا الوعد.

إن موقف رئيس حكومة بوجانفيل المستقلة، جون موميس، قد زاد من حالة عدم اليقين هذه. فعندما كان يشغل منصبه بوصفه وزيرا في حكومة بابوا غينيا الجديدة أثناء الأزمة، جادل موميس بقوله: «من المهم فهم أهمية تحميل ريو تينتو المسؤولية عن أفعالها». فعلا كان كريستيان لاسليت قد أجرى مقابلات مع ثمانية مديرين كانوا قد عملوا لدى شركة «بي سي إل» في المدة ما بين 1987 و1992، الذين اعترفوا كلهم صراحة بأن الشركة قد وفّرت ما أمكن من الأسلحة والإمدادات اللوجيستية التي قد طلبها جيش بابوا غينيا الجديدة[10]. ومضى موميس أبعد من ذلك قائلا: «كانت بابوا غينيا الجديدة تتلقى تعليماتها من إدارة بي سي إل»[11]. وفي العام 2001، كتب موميس رسالة كان القصد منها اتخاذ إجراء قانوني في الولايات المتحدة ضد ريو تينتو، والتي تضمنت تفاصيل بشأن التواطؤ العميق بين «ريو تينتو»، و«بي سي إل»، وحكومة بابوا غينيا الجديدة في ذروة الممارسات الوحشية ضد سكان إقليم بوجانفيل. وقال: «كنت على علم بأحد الاجتماعات، حيث أرسلت إدارة بي سي إل تعليمات إلى بابوا غينيا الجديدة لتجويع الأوغاد».

ومع ذلك، وبحلول العام 2013، كان موميس يدافع عن إعادة فتح المنجم. إذ إن تشريعا حديثا قد اقترحه، وقد صِيغ بفضل منحة كبيرة من وكالة «أوس-أيد» للأكاديمي الأسترالي توني ريغان، الذي نفى تواطؤ «بي سي إل» في الأزمة، قد حاجج بأن بعض ملاك الأراضي كان لديهم حق الاعتراض (الفيتو) على مشروعات التعدين، ولكنه مع ذلك سمح للمؤسسة بتنفيذ أعمال تعدين على نطاق واسع[12]. وكان ريغان شارك في صياغة تشريع لقطاع التعدين في العام 2013 (ومرة أخرى في العام 2014، وهو التشريع الذي عارضته فعليا كل جماعات المجتمع المدني)، غير أن السرية أدت إلى أن يثور أصحاب مصلحة رئيسون علنا، متهمين «أوس-أيد»

والحكومة المحلية بالتواطؤ على التمرير المتسرع لقانون فاشل وإعادة «بي سي إل» إلى الواجهة مرة أخرى. ولم يحصل ملاك الأراضي على حقوق كاملة في أراضيهم. وقال سام كاونا Sam Kauona، وهو زعيم سابق لحركة المقاومة، إن التشريع صاغه «محامون بيض أثرياء». ولم يساعد ريغان في تحسن الأمور حين صرح لإذاعة نيوزيلندا في العام 2014 بأن منجم بانغونا كان الخيار الأفضل للإقليم، رافضا الزراعة بديلا. ومررت حكومة بوجانفيل أخيرا تشريعها الخاص بالتعدين في العام 2015.

أحد زملاء ريغان، سياران أوفيرشيليغ Ciaran O'Faircheallaigh، وهو أستاذ في جامعة جريفيث Griffith University، كانت لديه صلات مباشرة مع «ريو تينتو» - حيث تلقى مبالغ غير محددة من الدعم المالي من الشركة - في حين أنه قد تعاقد أيضا للعمل لدى «كوفي إنترناشيونال» Coffey International، وهي شركة أخرى على صلة وثيقة بـ «ريوتينتو»[13]. وفي الفترة ما بين العامين 2010 و2014، دفع لريغان مبلغا قدره 968120 دولارا لعمله «مستشارا قانونيا»، وفقا لما ورد في وثائق رسمية. وكان هذا الرقم أعلى إلى حد بعيد من أي مساعدة حكومية أسترالية لقطاع الزراعة. والتقت كانبيرا بنحو متكرر ممثلين من شركة «ريو تينتو»، وحكومة بوجانفيل، وشركة «بي سي إل»، وهي لقاءات زعم مسؤولون أنه «لكي تجمع قائمة كهذه وتوفر مستوى التفاصيل المطلوبة [عن عدد الاجتماعات بين الأطراف]، كان هذا يستلزم استثمارا كبيرا للموارد». وفي العامين 2014 و2015 وحدهما، فإن مبلغ أموال المساعدات الأسترالية الذي حصل عليه مستشارون قانونيون ومستشارو المناجم يكشف عن أولويات أستراليا[14].

وفي محاولة منه لتبرئة الإدارة السابقة لبابوا غينيا الجديدة من أي مسؤولية، صرح موميس في مقابلة مع برنامج «بي إم» PM بثته هيئة الإذاعة الأسترالية «أيه بي سي» (ABC Radio) في مارس من العام 2013، بأن «ريو تينتو» والحكومة الأسترالية تتحملان اللوم لمسؤوليتهما عن الأزمة الأصلية. وقال إنهما «في أثناء سعيهما الحماسي إلى توليد عائد، تجاهلتا تماما طريقة الناس لفعل الأشياء»[15].

من الناحية النظرية كان سكان بوجانفيل سيختارون ما إذا كانت تجب إعادة فتح منجم بانجونا من عدمه بمجرد أن يكونوا قد نالوا استقلالهم. بيد أن الموضوع لم يكن اختيارا يتمحور حول الاستدامة والتمكين الاقتصادي، بل كان يرتكز، بدلا

من ذلك، على معضلة سامة بين مزيد من الدمار البيئي أو الفقر. وهذه البدائل نشأت أصلا من حرب اندلعت بعد استغلال مكثف للمعادن، والتي أدت في مجملها إلى تعطيل سلامة ومنفعة الجيل الحالي من سكان بابوا غينيا الجديدة، فضلا على المصلحة المنظورة للأجيال المقبلة. كان هذا إرث الرأسمالية المفترسة. فالتخريب البيئي يجب ألا يكون ثمن «التقدم»، وكان سكان بوجانفيل من الذكاء بما يكفي لإدراك أنهم كانوا طرفا ضعيفا في مفاوضات مع شركات التعدين والحكومات التي دعمتهم.

إن الغضب تجاه منجم بانجونا كان قد تأجج منذ ميلاده في أواخر الستينيات، وهو الغضب الذي كان يعزى جزئيا إلى استغلال شركات أسترالية لمعادن بابوا غينيا الجديدة طوال عقود قبل هذا. وبحلول العام 1975، عندما حصلت بابوا غينيا الجديدة على استقلالها من أستراليا، كان التشغيل الكامل للمنجم هو أكبر كاسب في البلاد لا يعتمد على المساعدات. وعاشت الدولة الجديدة وتنفست من خلال منجم بانجونا - الذي أسهم، بأقصى طاقته الإنتاجية، بنسبة 20 في المائة من الميزانية الوطنية لبابوا غينيا الجديدة – على الرغم من أن المنجم كان، في الوقت ذاته، يدمر أي فرصة لاستدامة الموارد. غير أن مواطني بوجانفيل، وعلى رغم معاناتهم من الدمار البيئي، قد حصلوا على أقل من 2 في المائة من الأرباح لمساعدة مجتمعاتهم.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمتع عمال بابوا غينيا الجديدة بفرص عمل متساوية في المنجم - وهو وضع مشترك وشائع في مناجم أخرى عبر البلاد. فقد أسست شركة «بي سي إل» لنوع من الفصل العنصري في مكان العمل، حيث كانت تقدم مرافق وأجورا أفضل بكثير إلى العمال البيض مقارنة بتلك التي كان يحصل عليها العمال المحليون. كما أن الإدارة الأسترالية في أواخر الستينيات استبعدت مُلاك الأراضي من مائدة التفاوض، حيث كانت تتعامل فقط مع الحكومة الأسترالية وشركة «ريو تينتو». وفي العام 1969، شرح مقال نشرته صحيفة «كانبيرا تايمز» Canberra Times كيف أن الحكومة الأسترالية، التي كانت تسيطر في ذلك الوقت على بابوا غينيا الجديدة، «لم تكن تستطيع السماح لحفنة من الأشخاص بإغلاق مشروع النحاس في بوجانفيل الذي كان أكثر من مليوني شخص يعتمدون عليه لضمان مستقبلهم»[16]. وبعد ذلك بعقود ظل الجدال نفسه كما هو بالضبط.

وفي أواخر الثمانينيات، استمر الغضب الهادئ في الغليان. وطالب جيش بوجانفيل الثوري بالاستقلال عن بابوا غينيا الجديدة، وبوضع نهاية للضرر البيئي الذي سببه المنجم، ودفع تعويض لاستبعاده من المفاوضات الأولية. ومن ثم أغلق المنجم في العام 1989 بعد عمليات تخريب مستمرة نفذها الجيش الثوري، غير أن الصراع المرير استمر ثماني سنوات أخرى، الذي أسفر في ذلك الوقت عن مقتل ما بين 15 ألفا و20 ألفا من السكان المحليين (نحو عُشر سكان البلاد)، حيث كانت معظم هذه الوفيات ناتجة أساسا عن الحصار الذي فرضته بابوا غينيا الجديدة والقتال. وهنالك العديد من الأسر مازالت تبحث عن رفات ذويها وأحبتهم الذين قضوا أثناء الصراع. كما تعرض إقليم بوجانفيل لدمار اقتصادي. وكان هذا هو ثمن الضربة الحاسمة التي وجهها الجيش الثوري ضد الاستعمار متعدد الجنسيات، وهو مثال نادر لشركة تعدين كانت مرغمة على قبول الهزيمة على رغم حصولها على الدعم من حكومتين وطنيتين.

وصلنا إلى نهر جابا (Jaba River)، بالقرب من مركز موقع المنجم، وهو عبارة عن ممر مائي كان مملوءا بنفايات النحاس الأزرق المتوهجة - وهي النتيجة النهائية لسنوات عديدة ألقت خلالها شركة «بي سي إل» المخلّفات الكيماوية والمعادن الثقيلة في المنطقة - شاهدنا ما يحدث بينما تدفق رجال ونساء وأطفال على النهر بحثا عن الذهب في محاولة يائسة لكسب أقواتهم. إذ كانت هذه طريقتهم الوحيدة للحصول على دخل - فالغِرام الواحد من الذهب يمكن بيعه مقابل 30 دولارا - غير أن هذا الشكل البدائي لاستخراج الموارد كان يحدث في النفايات السامة التي تخرج من منجم بانجونا. إن سكان القرى كانوا على دراية بالمخاطر الصحية، بيد أنه لم تكن لديهم خيارات أخرى، على رغم أنه حتى هذا سيحرمون منه في حال إعادة فتح المنجم. وقد أقام هؤلاء أماكن إيواء مؤقتة وبدائية للغاية على ضفاف النهر لكي يسكنوا فيها فترات قصيرة بينما كانوا يبحثون عن نفايات الذهب، وقبل أن يعودوا إلى قراهم. وأثناء زيارتي في العام 2013، رأيت سكانا محليين، من بينهم أطفال، كانوا لايزالون يستحمون في مياه النهر الملوثة، ومن ثم كان محكوما عليهم بالإصابة بالمرض والتهاب البشرة.

قدنا السيارة مسافة قصيرة عبر طريق صخري غير ممهد كان ممتلئا بالحصى، ويؤدي إلى الجزء الرئيس لهذه المخلفات. لم تنمُ أي نباتات هناك. وكان هذا الجزء

أشبه بالصحراء، وبه رمال ممتدة وبعيدة بقدر ما تستطيع أن تراه العين، فهو قفار مهجورة. وكل ما أمكن رؤيته هو جبال صغيرة من القاذورات كانت تجري حولها مياه ملوثة، مع بطاريات وإطارات قديمة كانت الأعشاب تنمو خلالها، وأيضا رافعة كانت قد سقطت على جانبها. كان هذا المشهد محزنا.

قال ويلي إنه لم تكن لديه فكرة عما إذا كان من الممكن إعادة تأهيل هذه المنطقة كما ينبغي. وقال لي عن تلك الأوقات التي اعتاد فيها صيد الحيوانات هناك إبان الستينيات، عندما كانت هذه المنطقة غابة مزدهرة وكان هناك نهر سليم يجري خلالها. أما الآن، فلا يمكنه إلا النظر حوله وهو لا يصدق ما يراه.

أخذتنا جولة قصيرة أخرى بالسيارة إلى حفرة المنجم. كانت شاسعة، وتبلغ سبعة كيلومترات عبر الجزء الأوسع، وكانت طبقاتها المرتبة تشبه كعكة زفاف مقلوبة، مع وجود أشجار وأحراش أخذت تستولي ببطء على مستوياتها الأعلى. وعند حافة الحفرة، كان يوجد مركزان كبيران للمعالجة، اللذان كانت النباتات تغطيهما بنحو مفرط. وعلق جون، الذي عمل في أحد المركزين في الثمانينيات، بأن المباني كانت تختفي ببطء بينما أخذ الباحثون عن خردة المعادن يشقون طريقهم من خلالها.

وفي بداية نشأة منجم بانجونا، كان يعد واحدا من أكبر المناجم المفتوحة العاملة في العالم. والآن ترقد جرافات وروافع مهجورة وقد علاها الصدأ عبر هذه المساحة الشاسعة (بحلول العام 2013، كانت شركات صينية لجمع القمامة قد أزالت معظم هذه المعدات لشحنها وبيعها باعتبارها خردة معادن في الخارج). وفي وسط الحفرة، كانت توجد بركة من المياه الزرقاء الفاتحة التي كانت تتوهج تقريبا في هذا اليوم الملبد بالغيوم، في حين غطى الوحل الأخضر الصخور المحيطة. وما كان مثيرا للدهشة هناك أيضا، هو أن أشخاصا قد شيّدوا أكواخا مؤقتة وكانوا ينقبون عن مخلّفات الذهب. وكان هؤلاء يعيشون ويعملون في ظلال منجم مهجور، وهم يجاهدون من أجل بقاء كان يحاذي اللا إنسانية.

وبالنسبة إلى قلب المنجم، كان ينبعث منه صوت شبيه بصوت الآلة كان يُصم الآذان. كان الصوت يأتي من عمود صدئ كبير كان يمتص الهواء بنشاط لكي يدخله في ماسورة تنقل الماء إلى خارج المنجم. وعلى مدار 24 ساعة يوميا، وفي كل يوم طوال

ربع القرن الماضي، كانت هذه العملية تضمن عدم امتلاء المنجم بالماء، وعلى الأخص عندما كان ينهمر أثناء الموسم الماطر.

وبدا ويلي مصدوما مما رآه، وقال إنه لم يحدث قط من قبل أن زار مركز حفرة المنجم. وتساءل كل من ويلي وجون بسذاجة، في حال لم تكن لدى «بي سي إل» رغبة في إعادة فتح المنجم، عما إذا كانت الشركة قد تساعد في ملء الفتحة للسماح للسكان المحليين بزراعة المحاصيل هناك. وبينما عدنا أدراجنا إلى سيارة الجيب، قطف جون زهرة بنفسجية، قائلا إنه كان يريد تجميل بيته بتذكار لليوم الذي أمضيناه معا. وكان يضحك حين أخبرني بذلك، ولكنني أعتقد أنه كان جادا.

ولأن ويلي كان جائعا، توجهنا بالسيارة إلى مدينة بانجونا، والتي قد كانت قبل نشوب الحرب مصدر رزق لما يصل إلى 3500 شخص، وكانت تضم محلات السوبر ماركت، ودور السينما، والبنوك، والمدارس. أما الآن فكان في هذه المدينة القليل غير متجر للاحتياجات الأساسية. وفي داخل الغرفة الخشبية القاتمة، كانت موسيقى الـ «هارد روك» الأمريكية تنبعث من جهاز ستيريو، وكانت فتاة شابة تبيع ملابس أطفال ومشروبات غازية. وقد دفعتُ 12 دولارا مقابل شراء قطع من البسكويت الصيني، والمشروبات الغازية، ولحم الخنزير المعلب لرفاقي في الرحلة. وبالقرب من المتجر، كان يوجد أقرب ميناء يمكن السفر منه إلى مدينة أراوا، والتي كانت يوما ما مركزا مزدحما للتصدير، ولكنها صارت الآن مكانا باليا ومهجورا للغاية. وهناك رأيت أيضا الهياكل المهجورة لثلاث محطات لتوليد الكهرباء، بينما تسرب الزيت بالقرب من البحر من خزانات للوقود. كما كانت قطع معدنية متناثرة على الأرض التي لم يكن قد تراكم بها شيء في السنوات الخمس والعشرين الماضية سوى الطحالب والأعشاب.

وكان المكان الأخير الذي أراد الرجال أن أراه هو مدرج الطائرات في أراوا، الذي، وإن كان غير مستخدم حاليا، فإنه قد جرى أخيرا تسطيحه وتنظيفه. وما من أحد كان يعرف من كان سيستخدم هذا المدرج، ولكنّ ثمة إجماعا في الآراء على أن مستخدميه سيكونون سياسيين، وعمال مناجم، أو عمالا باحثين عن خردة المعادن. وأخبرني ويلي أن نزاعا نشب بين أصحاب أراضٍ محليين حول استخدام هذه الأرض، وأنهم كانوا يتقاتلون على الحق في زراعة نبات الكاكاو هناك.

وبينما كان البعض يجلسون والبعض الآخر يقفون على المدرج، تجاذبت جماعتنا أطراف الحديث حول مستقبل بابوا غينيا الجديدة. فقد أعلنت حكومة رئيس الوزراء بيتر أونيل أن التعليم كله في البلاد، بداية من السنوات المبكرة حتى سن العاشرة، سيكون إما مجانيا وإما مدعوما (زعم في أبريل من العام 2014 أن «سياسته الخالية من الرسوم» قد أدخلت 85 في المائة من الأطفال إلى المدارس). وقال ويلي إن الأموال المخصصة لذلك ستأتي من قطاع التعدين وأكبر مشروع للطاقة في البلاد: خط أنابيب الغاز الطبيعي المسال لشركة «إكسون موبيل» ExxonMobil، الذي يتكلف 19 مليار دولار، ويبلغ طوله 407 كيلومترات، وهو المشروع الذي افتُتِح في العام 2014، ونقل الغاز إلى مشترين في الصين وتايوان واليابان ودول أخرى. وكان هذا المشروع جزءا مما أُطلق عليه طفرة الموارد في بابوا غينيا الجديدة. فضلا عن ذلك رحب ميناء مورسبي أخيرا بتقرير صدر بتكليف من المجموعة المصرفية الأسترالية-النيوزيلندية «أيه إن زَد-بنك» ANZ Bank، والذي وجد أن لدى البلاد القدرة على تصدير موارد بقيمة تصل إلى 38 مليار دولار سنويا حتى العام 2030. وقال رئيس الوزراء أونيل إن التحدي كان يكمن في تنمية هذه الأصول بطريقة مسؤولة[17]. وعلى رغم ذلك فإنه بحلول العام 2014 كان الواقع صادما، حيث تراجعت أسعار النفط والغاز العالمية، وهو ما أدى إلى انخفاض عائدات الحكومة.

وقال ويلي: «لا يهمني من أين تأتي الأموال مادام شعبي يتلقى التعليم». ولكنني تحديتُ موقفه هذا، وسألت إن كان من المهم أن تكون هذه المشاريع القائمة على استغلال الموارد تركت آثارها في البيئة والمجتمعات المحلية، كما حدث في بوجانفيل، وإن كان الحال كذلك، ما إذا كان يجب معارضتها. لكن ويلي وجون أكدا على الخط البراغماتي الذي قد سمعته في وقت سابق. ويمكن القول على وجه الخصوص إنه على الرغم من أنهما أوليا اهتماما لأقاليم ومجتمعات أخرى، فإنهما كليهما جادلا بقوة بأن إقليم بوجانفيل، وبعد عقود طِوال قدم خلالها ثروة هائلة إلى بابوا غينيا الجديدة، فإنه يستحق رد الجميل له الآن في شكل تعويض مالي وتعليم مجاني لأطفاله.

وحذر ويلي بعد ذلك من أنه يجب على أستراليا أن تلعب بما لديها من أوراق بطريقة صحيحة، وألا تفكر فقط في شركات استغلال الموارد التابعة لها. وقال إن

كانبيرا أصلا قد دعمت الجانب الخطأ مراتٍ عدة في الماضي. ولم يكن كلام ويلي ما يرقى إلى لغة التهديد، ولكنه كان بالأحرى أملا ضعيفا في أن تبدأ أستراليا في التفكير على نحو يتخطى حدود المال والتعدين.

عندما زرت بوجانفيل أول مرة في العام 2012، توقعتُ رؤية إقليم مهجور ومنعزل. وذلك كان ما وجدته في الغالب، إلى جانب موجة غضب لأن العالم، والمحرضين الرئيسين على الصراع مثل «ريوتينتو» وأستراليا، قد تجاهلوا مسؤولياتهم تجاه تنظيف هذا المكان.

وعند عودتي في العام 2013، كان الوضع في الإقليم قد تحسن قليلا فقط. إذ رأيت بضعة أمثلة إضافية على المساعدات الأجنبية، والطرق والمستشفيات الأساسية، بيد أن البطالة، والجمود الاجتماعي، وعدم الكفاءة السياسية ظلت هي السمات السائدة. أما مدينة أراوا، فكانت لاتزال هادئة بشكل مخيف، مع وجود سكان فقراء يعملون، ويتحدثون ويشربون في ظلال مبان دمرتها الحرائق. وكان هناك الآن مصرف حديث لديه ماكينة صرف آلي، ويقع على مقربة من وسط المدينة. وكانت حكومة بوجانفيل المستقلة تكثف خطابها البلاغي العلني في محاولة للتأثير في جمهور متشكك بأن منجم بانجونا كان الطريقة الوحيدة المجدية لتحقيق الاستقلال بداية من العام 2015 حين يصبح بالإمكان إجراء استفتاء لتقرير المستقبل.

كنت قد غادرت البلاد في العام 2012، ولديَّ أمل ضئيل من أجل مستقبل سلمي للبلاد، غير أنه في العام 2013 قد تحسن أملي جزئيا من جراء الوقت الذي قضيتُه مع امرأة محلية رائعة في الرابعة والعشرين من عمرها، وهي ثيونيلا، ومع نيثن Nathan الذي أصبح زوجها الآن. وكان والدها قد قُتل أثناء الأزمة في العام 1993، وعاشت مع والدتها وشقيقاتها في سكن للاجئين. كان العنف في كل مكان حولهم. واليوم كانت أسرتها تعيش بالقرب من المنجم، في منطقة ماكوسي Makosi بمقاطعة بانجونا، بعد أن شهدت القتال الوحشي والحرمان خلال أسوأ سنوات الصراع، فأنشأت هي وزوجها نيثن مدرسة لتعليم المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة للأطفال الذين لم يلتحقوا بعد بالدراسة الرسمية. كان التعليم أفضل أشكال المقاومة الحديثة والتحصين ضد حكومات كانت تستهدف إقناع السكان المحليين بأن التعدين على نطاق واسع كان أفضل السبل لتحقيق التحرر للبلاد.

في ظلال منجم بانجونا، التقيتُ شقيقات ثيونيلا وأمها وبقية أفراد أسرتها حيث تناولنا جميعا وجبة منزلية بينما هطلت الأمطار على الأكواخ التي كنا نجلس ونتحدث تحتها. ورفض هؤلاء جميعا أي اعتبار لإعادة فتح المنجم. وكانوا لايزالون ينتظرون الحصول على تعويض، واعتذار، وعدالة للعدد الضخم من الجرائم التي ارتكبها حلفاء «ريوتينتو». وقد ظلت هذه هي وجهةَ النظر السائدة عبر الإقليم. ففي كل يوم رأى هؤلاء ظلال التاريخ أمامهم. وبالقرب من منزلهم رأيتُ لافتة مكتوبا عليها عبارة «نفق تصريف مياه الحفرة، يوليو 1985»، والتي استقرت فوق ممر صدئ يجري مباشرة من وسط المنجم.

وبدا المنجم نفسه أكثر عريا، بوجود عدد أقل من شاحنات قديمة صدئة في الحفرة، غير أنني رأيت على مسافة قريبة مركبات هائلة قديمة صارت مرتعا للشبكات العنكبوتية ونباتات السراخس. ورأيت الشمس وهي تغرُب وراء نفايات المنجم، وكان جمال هذا المشهد على وشك إغوائي بينما راح ضوء الشمس يتلاشى في الأفق. لكنني أوقفت نفسي، وأنا أتذكر أن هذا كان أيضا مشهد الدمار البيئي، والتلوث، والفقر المدقع. فلم يكن ثمة إغواء وإغراء هنا. ورأيت صبيا صغيرا أعرج وهو يلعب بالقرب مني، وهو يبدو مفتونا بوجودي وببشرتي البيضاء. وقالت ثيونيلا إن من المحتمل أنه صار معاقا بسبب تلوث المنجم والذي مازال يتسرب إلى المياه والأرض.

ولم يكن هنالك مجال لإضفاء طابع رومانسي على الحفرة أو إرثها القذر. ومع الحديث المتكرر الآن عن إعادة فتح المنجم الذي أصبح مصدرا دائما للنقاش والإحباط - ظلت عملية الاتصال مع بوجانفيل ونقْل الأخبار عن الإقليم ضئيلة وسطحية، على رغم أن الهواتف الذكية حتى في المناطق النائية، كانت تسمح للسكان المحليين المتصلين بها بالاطلاع على المعلومات بطريقة أسرع وبنحوٍ أكثر موثوقية بكثير مقارنة بالإعلام السائد الموالي لقطاع التعدين، فإن الافتقار إلى التشاور بين أصحاب المصلحة الرئيسين كان شعورا أقوى في العام 2013.

كما زرت قرية جوافا Guava النائية، والتي تغلفها السحب والأمطار في الغالب، وتقع فوق المنجم، لأجد مجتمعا معارضا بشدة لأعمال التعدين على نطاق واسع. وكان هذا هو المكان الذي شهد ميلاد المقاومة في بوجانفيل، حيث كان يعيش

زعيمها فرانسيس أونا. ففي ذلك المكان لم تخفت روح التحدي الهادئ لحظة. وقام رئيس بوجانفيل، جون موميس، بزيارة القرية في العام 2014 في محاولة عقيمة للمصالحة مع السكان المحليين وكسب تأييدهم لعودة شركة «ريوتينتو».

وما كان يزعجني ويشغل بالي هو ما إذا كان أناس مثل ثيونيلا من القوة بما يكفي للصمود أمام القوى السياسية الهائلة التي تؤيد إعادة فتح المنجم. إن أصوات المعارضة هذه كانت تلهمني - فهي كانت تمثل أحفادَ ثوريين رفضوا الخضوع لإرادة مصالح شركات أجنبية ووكلائهم المحليين. ولكن هل كان هؤلاء منظمين بشكل كافٍ يمكنهم من صياغة مسار مستقل في إقليم أصابه تلف؟

لقد كانت بابوا غينيا الجديدة تعي جيدا، على مدار فترة طويلة، أخطار الاعتماد المتزايد على صناعة التعدين. ففي العام 1975، وهو العام الذي نالت فيه البلاد استقلالها من أستراليا، جاء في تقرير للجنة التخطيط الدستوري ما يلي:

«نعتقد أنه بما أننا شعب ريفي، فإن قوتنا يجب أن تكون نابعة أساسا من الأرض واستخدام مواهبنا الفنية الفطرية. ونحن نحذر من أن الصناعات واسعة النطاق يجب ألا يسعى إليها إلا بعد الدراسة المتأنية والاعتبارات الدقيقة للنتائج المحتملة على النسيج الاجتماعي والروحي لشعبنا. فالمفهوم الأساسي لمجتمعنا فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية يكمن في أن جيلا واحدا يحتفظ بهذه الموارد ويستخدمها بصفته وصيا لأجيال مقبلة. ونحن، جيل اليوم، لا يمكن أن نبدد موارد بلادنا. فمن الواضح أننا سوف نفشل في تحمل مسؤوليتنا إذا ما بعنا مواردنا إلى أجانب من أجل منفعتنا قصيرة الأجل، من دون أن نولي اعتبارا لاحتياجات أجيال تلينا»[18].

تبدو هذه الكلمات كأنها قد كتبت اليوم.

ولسوء الحظ أنه من اليوم الأول للاستقلال، فإن دولة بابوا غينيا الجديدة الوليدة كانت تملك القليل من القدرة على المساومة في تعاملاتها مع شركات التعدين والأخشاب الأجنبية التي كانت متحمسة لاستغلال الموارد الطبيعية الوفيرة في البلاد[19]. ويمكن المجادلة بأن بابوا غينيا الجديدة لم تكن مستعدة بشكل جيد لمرحلة انفصالها عن أستراليا، حيث أدت هذه المرحلة الانتقالية إلى سن قوانين متساهلة منحت الشركات الأجنبية نفوذا هائلا لم تكن ثمة ضرورة له مكنها من السيطرة على دولة غير منظمة إلى حد كبير.

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، كانت بابوا غينيا الجديدة ساحة رئيسة للمعارك التي قتل فيها أكثر من 215 ألف رجل ـ من اليابانيين والأمريكيين والأستراليين ـ وأدت المساعدة التي قدمها الغينيون الجدد إلى القوات الغربية إلى نشأة علاقة دائمة بين الطرفين، على الأقل في الوعي الأسترالي. ومع ذلك، ومنذ استقلالها، كان هنالك تطور قليل بشأن فهم بابوا غينيا الجديدة، التي كانت توصف في الغالب بأنها دولة فقيرة تترنح على حافة الانهيار على رغم ما تتمتع به من وفرة في مواردها الطبيعية - فهي دولة تعتمد على المساعدة الخارجية ويجتاحها الفساد المؤسسي. كما أن إغراق أستراليا بطالبي اللجوء على جزيرة مانوس Manus Island الفقيرة التابعة لبابوا غينيا الجديدة، مع تفجر غضب محلي له ما يبرره، قد عزز الرواية الأجنبية عن وجود دولة فاشلة.

وكان أول رئيس وزراء للدولة الجديدة، وهو مايكل سومار Michael Somare، يذكر باعتزاز على لسان بعض المحليين الشبان باعتباره الرجل الذي بدأ مفاوضات مع رئيس الوزراء الأسترالي جوغ ويتلام Gough Whitlam في أوائل السبعينيات للشروع في عملية إنهاء الاستعمار للبلاد. ولكن كان يُنظر إليه في الغالب على أنه قدم القليل من المشروعات طويلة الأمد التي قد ساعدت جميع السكان في بابوا غينيا الجديدة. ومن المؤكد أنه لم يحظ بشعبية بين الناس في بوجانفيل، حيث كان ينظر إليه على أنه ساهم في العديد من ممارسات فاسدة مزعومة أخذت الطابع الاعتيادي والتي ابتُليت بها الدولة الآن. غير أن سياسة سومار المعروفة باسم «النظر إلى الشمال» (باتجاه الصين)، قد كانت بارزة بشكل خاص. واتهم منتقدون الحكوماتِ المتعاقبة في بابوا غينيا الجديدة بإعطاء شركات كانت تربطها علاقات وثيقة مع بكين ميزة الوصول التفضيلية إلى مشروعات الموارد. وفي الحقيقة، فإن الدولة قد أصبحت ساحة معارك لحروب الوكالة والتي دارت حول الوصول في منطقة المحيط الهادي، في الوقت الذي صارت فيه واشنطن متورطة بنحوٍ متزايد في المنطقة.

ولم تكن الولايات المتحدة ولا أستراليا مسرورتين بأن تحاول قوة أخرى كسب نفوذ على ما اعتبرته كل منهما مضمار النفوذ الخاص بها، فمن الواضح أنه لم يكن من المقبول اقتسام ثروة بابوا غينيا الجديدة مع آخرين خارج هذا المضمار. ففي بيانات أدلت بها أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي، كانت وزيرة

الخارجية السابقة، هيلاري كلينتون، صريحة حين قالت: «دعونا نُنَحِّ جانبا الجانب الأخلاقي والإنساني وفعل الخير مما نؤمن به، ولنتحدث فقط بصراحة عن سياسة حقيقية». وأضافت: «نحن في منافسة مع الصين. فخذ بابوا غينيا الجديدة - مثالا - حيث اكتشافات ضخمة للطاقة». ثم اتهمت كلينتون بكين بمحاولة «التسلل خلسة من تحتنا»، وأوضحت أنه سيكون «فكرةً خاطئة» الاعتقادُ أن أمريكا ستتراجع عن «صيانة زعامتنا في عالم نتنافس فيه مع الصين». ولعل هذا هو السبب الذي دفع رئيس الوزراء بيتر أونيل إلى الإعلان بتعزيز العلاقات العسكرية مع واشنطن في العام 2014، باعتبار ذلك وسيلة للإبقاء على المنافسة بين الولايات المتحدة والصين حول كسب محبته.

كانت أستراليا تقدم مساعدات إلى بابوا غينيا الجديدة منذ العام 1975 – قدَّمت لها 461 مليون دولار بين العامين 2014 و2015 وحدهما - غير أن السكان المحليين لم يروا سوى النزر اليسير من أموال هذه المساعدات. وبدلا من ذلك، استمتع مسؤولون فاسدون في بابوا غينيا الجديدة بسخاء دافع الضرائب الأسترالي بسبب هذه المساعدات، ووجدت مليارات الدولارات طريقها إلى جيوب شركات أسترالية باعتبارها «مساعدات مرتدة». وزعم مايكل سومار في العام 2010 أن 60 في المائة من المساعدات الأسترالية عادت في النهاية إلى خزائن شركات أسترالية – من بين هذه الشركات «كوفي إنترناشيونال» و«إس إم إي سي إنترناشيونال» SMEC International، و«جي إتش دي» (GHD)، و«جيه تي أي إنترناشيونال» JTA International، و«كاردنو إيه سي آي إل» Cardno ACIL - كما أن أموال المساعدات قد اختفت وذهبت إلى أبعد من ذلك. ففي العام 2013، شكا وزير الغابات في بابوا غينيا الجديدة من كيف أن كانبيرا قد وظفت مجموعة بيئية مقرها الولايات المتحدة، وهي شركة «نيتشر كونزيرفانسي» Nature Conservancy، لإنفاق ستة ملايين دولار على مشروع غابات مستدام من دون استشارة العاصمة بورت مورسبي[20].

وذهب بعض هذه المعونات باتجاه مساعدة الالتحاق بالمدارس، وتدريب القابلات، وتوفير العقاقير المضادة لفيروس «إتش آي في»، وتدريب الشرطة، والمنح الدراسية للطلاب، وبرامج الإعاقة، وأشكال أخرى للرعاية الضرورية. غير أنني

سمعتُ بنحو منتظم أن الفساد قد كان يلتهم الجزء الأكبر من هذه الأموال وأنه، نتيجة لذلك، فإن السكان المحليين الذين قد أمضوا عقودا من الزمن وهم يشاهدون شركات أسترالية تستغل موارد بلادهم، قد صاروا أكثر تشاؤما وغضبا. وقد أدى هذا إلى ظهور دعوات تطالب بإدارة مساعدات أستراليا بطريقة أفضل، وبتقليصها، أو حتى إلغائها. وكانت هناك محاولة لمعالجة هذه المشكلة من خلال برامج تستند إلى الأداء، والتي تكلفت عشرات الملايين من الدولارات سنويا، ولكن هذه البرامج كانت في الغالب تمارين للعلاقات العامة استهدفت فقط إعطاء الانطباع بأن كانبيرا كانت معنية بموضوع الأموال المسروقة.

وكانت الحقيقة هي أن كانبيرا قد كانت راضية بدفع رسوم باهظة إلى أستراليين بيض يعملون في بابوا غينيا الجديدة، بينما عرضت أقل منها بكثير على عمال محليين. وفي العام 2010، كشفت عملية مراجعة أن نصف ميزانية المساعدات الأسترالية لبابوا غينيا الجديدة كان ينفق على مستشارين كانوا يتقاضون، بنحوٍ روتيني، رواتب من ستة أرقام، على رغم أن هذا الرقم تراجع بنسبة بلغت نحو 20 في المائة بحلول العام 2012. وكان هذا الوضع مماثلا جدا للأوضاع في هايتي وأفغانستان.

كما وجدت دراسة أجرتها في العام 2012 صحيفة «ديلي تيليغراف» التي تصدر في سيدني أن سبع شركات قد حققت مكاسب أكثر من مليار دولار من وراء عقودٍ مولها دافع الضرائب الأسترالي في السنوات الأخيرة[21]. وجاء في الدراسة أن ما تسمى «شركات القطاع الخاص» كانت هي المستفيدة من صناعة مساعدات قد كانت الموضوع الرئيس للإشراف السياسي أو تدقيق وسائل الإعلام القليلة، وهو الموضوع الذي من خلاله جمعت حفنة من الشركات متعددة الجنسيات مبالغ مالية هائلة. وكان هذا الترتيب يشجع شركات أجنبية على تأسيس فروع لها في أستراليا من أجل الفوز بعقود مربحة، وكان أحد الأمثلة هو شركة «يو آر إس» (URS)، ومقرها الولايات المتحدة، والتي فازت بعقد قيمته 110 ملايين دولار لتقديم خدمات في مجالات التعليم، والصحة، وتدريب الجنسين من الذكور والإناث في بابوا غينيا الجديدة.

وبدا أن الحكومة الأسترالية لم تفقد قط رؤيتها لهدفها الرئيس في بابوا غينيا الجديدة، والذي كان يتمثل في ضمان أن الشركات الأسترالية كانت تمتلك سوقا

جاهزة تمكنها من تحقيق الربح. وغني عن القول أن المساعدة المالية والسياسية التي حصلت عليها شركات تعدين أجنبية للعمل في بابوا غينيا الجديدة لم تفعل شيئا في النهاية للتخفيف من حدة العديد من المشاكل التي كانت موجودة في بلد غني بالموارد، ولكنه فقير في بنيته التحتية.

وعلى سبيل المثال، كانت شركة «بي إتش بي بيليتون» BHP Billiton واحدة من أكبر شركات التعدين في العالم والتي قد عملت في بابوا غينيا الجديدة عقودا. وفي العام 1995، ساعدت هذه الشركة - والتي تُعرف باسم «الأسترالي الكبير» بسبب وضعها السابق كمنتج محلي للصلب - على إعداد مشروع قانون في برلمان بابوا غينيا الجديدة، والذي أبطل حق مواطني البلاد الذين تأثروا سلبا من جراء التلوث الناتج عن منجم «أوكتيدي» في الإقليم الغربي لبابوا غينيا الجديدة، في المطالبة بالتعويض القانوني في المحكمة. في السياق نفسه، فإن مجلة «مالتي ناشيونال مونيتور» Multinational Monitor - وهي مطبوعة غير ربحية أسسها الناشط السياسي الأمريكي رالف نادر Ralph Nader في العام 1980 لتوثيق الاقتصاد العالمي - سلطت الضوء على ما كان يجري حيث ورد في تقرير لها ما يلي:

> في أغسطس من العام 1995، أعدت «بي إتش بي» مشروع قانون لبرلمان بابوا غينيا الجديدة والذي نص على أن يخضع أي شخص بادر بمقاضاة «بي إتش بي» لدفع غرامات تصل إلى 75 ألف دولار. وما كان أكثر لفتا للنظر هو أن مشروع القانون طبق أيضا الغرامات نفسها على أي شخص حاول الطعن بالصلاحية الدستورية للقانون المقترح في محاكم بابوا غينيا الجديدة. ونص مشروع القانون على تجريم البدء في اتخاذ إجراءات قضائية ضد «بي إتش بي» بشأن المطالبة بتعويض، أو مساعدة أي شخص على فعل ذلك، أو إعطاء دليل يتعلق بإجراءات التعويض.
>
> وفي محاولة لإغواء ملاك الأراضي، عرضت «بي إتش بي» تأسيس صندوق بقيمة 82 مليون دولار لسداد التعويضات والفوائد إلى المدعين على مدى حياة المنجم. وكان من شأن هذه الصفقة أن توفر 180 دولارا لكل واحد من ملاك الأراضي كل عام طوال الخمسة عشر عاما المتبقية من عمر المنجم[22].

كانت عملية تعدين النحاس تستخدم إجراء يشتمل على السيانيد، وهو إجراء كان يضمن بالفعل إحداث دمار بيئي. وبالتالي، كان لدى «بي إتش بي» سببا معقولا لكي تتوقع أن يحاول السكان المحليون في النهاية السعي إلى المطالبة بتعويض قانوني عن التداعيات الناجمة عن نفايات نشاطها التعديني في منجم «أوكتيدى»، وهي الحملة التي استمرت. وبنحوٍ غريب، وعلى الرغم من الدمار البيئي الموثق جيدا والذي قد سببته «بي إتش بي»، فإن حكومة بابوا غينيا الجديدة منحت الشركة جائزة المواطنة للشركة الجيدة في العام 2011 - وعلى الرغم من أنه، بحلول العام 2013، كانت علاقة بورت مورسبي مع منجم «أوكتيدي» أكثر توترا[23].

كانت كانبيرا حريصة دائما على مساعدة شركات أسترالية على التوسع في أنشطتها في الخارج. جدير بالذكر أن شعبة الشؤون الخارجية بالحكومة الأسترالية كانت تشارك بشكل وثيق في التجارة، وهو ما يفسر لماذا كان يطلق على إحدى إدارات الحكومة «إدارة الشؤون الخارجية والتجارة». كما أن هذا يفسر السبب في أن جماعات بيئية متنوعة حققت القليل من النجاح حين دعت الحكومة الاتحادية إلى فرض قيود أكثر صرامة على عمليات من المرجح أن تكون مدمرة والتي تضطلع بها شركات أسترالية في الخارج، وأيضا لإرغام تلك الشركات على الامتثال للقوانين البيئية المحلية.

فعلى سبيل المثال، جادلت جماعة «الخضر الأستراليين» بلا جدوى في العام 2011 من أجل سن تشريع لمنع شركات التعدين الأسترالية التي تعمل في الخارج من التصرف بطرق يمكن اعتبارها غير قانونية في الداخل. وكان بوب براون Bob Brown، زعيم جماعة الخضر في ذلك الوقت، قد زار لفوره منجم رامو Ramu للنيكل المسبب للتلوث بدرجة عالية والذي تسيطر عليه أستراليا والصين، ويقع في إقليم مادانج Madang في بابوا غينيا الجديدة، وهو المنجم الذي قال عنه براون إنه كان «إدانة مروعة للتكنولوجيا الحديثة التي يؤتى بها إلى بابوا غينيا الجديدة من دون الوقاية التي ستحصل عليها في دول الوطن ضد هذا النوع من التدمير للأنظمة البيئية البحرية»[24].

وقد رأيت أدلة على هذا التلوث أثناء رحلة إلى إقليم مادانج الخصب في العام 2012. ذلك أن الهجمات المتزايدة من السكان المحليين ضد منجم رامو، وكذلك

منجم بورجيرا Porgera في مرتفعات بابوا غينيا الجديدة، والمملوك لشركة «باريك جولد» Barrick Gold الكندية، كانت مؤشرا على المقاومة العامة المتصاعدة للصناعات الاستغلالية. فقد وافقت «باريك جولد» على أن تدفع إلى إحدى عشرة امرأة من سكان البلاد تعويضا في العام 2015 بعد أن جرى اغتصابهن في العام 2010 من قبل حراس أمن وشرطة في موقع التعدين التابع لها في بورجيرا.

وكان هناك أيضا توتر مستمر حول مليارات الدولارات من المساعدات الأسترالية المقدمة إلى بابوا غينيا الجديدة والتي كانت قد أنفقت على دعم الصناعات التعدينية والبترولية على حساب التكلفة المقدرة للزراعة، والتي كان من الممكن أن يستفيد منها أناس أكثر بكثير. ووفقا لنتائج بحث نشرته الجامعة الوطنية الأسترالية Australian National University في العام 2009، فإن «أكثر من 75 في المائة من سكان بابوا غينيا الجديدة يعتمدون على الصادرات الزراعية في كسب أقواتهم». علاوة على ذلك، أوضح البحث ما يلي:

> بينما كانت حكومة بابوا غينيا الجديدة والشركات [والحكومة] الأسترالية تسعى إلى تحقيق أرباح من وراء تشغيل المناجم ومحطات البترول في بابوا غينيا الجديدة، فإنها قد تجاهلت إلى حد كبير التأثير البيئي الذي قد تركته المناجم على سكان بابوا غينيا الجديدة... وقد أفادت تنمية قطاع الموارد الشركات الأسترالية ومسؤولي بابوا غينيا الجديدة على حساب سكان البلاد، الذين يعانون بسبب الآثار المالية والاجتماعية والبيئية لأنشطتها[25].

وكان من المهم التعرف على الدور الذي قد مارسه مسؤولو بابوا غينيا الجديدة في هذا الشأن. فبعد العام 1975 قلما كان يُسأل سكان بابوا غينيا الجديدة عما يريدون. وكانت السياسات تُفرض من قبل نخبة فاسدة في بورت مورسبي، وبيروقراطيين أستراليين، وإعلام ضيق الأفق. وكانت الاضطرابات المدنية بسبب الأجور المتدنية وظروف العمل السيئة، وأيضا نقص فرص العمل، من الأمور الشائعة، ولكن طرأ تحسن ضئيل فقط على مستوى المعيشة لدى الأغلبية من السكان. وبعد مرور أربعين عاما على استقلالها، بقيت الإحصاءات الحيوية لبابوا غينيا الجديدة ضمن بعض أفقر الإحصاءات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ووفق تقديرات البنك الدولي، كان ما يقرب من 40 في المائة من السكان تحت خط الفقر،

وكان متوسط العمر المتوقع بالكاد ستين عاما، كما كانت نسبة 33 في المائة فقط من سكان المناطق الريفية لديها القدرة على الوصول إلى مصدر كاف للمياه.

وجميع من ناقشتهم تقريبا بشأن هذه الأرقام في بابوا غينيا الجديدة تساءلوا عن سبب بقاء الأوضاع لمعظم مواطني البلاد على هذا النحو من عدم الكفاية، لاسيما مع الأخذ في الاعتبار الدعم الدولي الذي كانت البلاد قد حصلت عليه في العقود الأربعة الماضية. والحقيقة هي أن هذا الدعم كان مصمما لكي يتناسب مع هؤلاء من أصحاب المصالح الراسخة، كما كانت النخبة السياسية في بابوا غينيا الجديدة راضية عن ترك البلاد وهي معتمدة على تغذيتها بالمعونة بطريقة التقطير الوريدي، ومن ثم اعتمادها بشكل متزايد على قوى خارجية.

كان هذا شكلا آخر من أشكال رأسمالية الكوارث: شركات مفترسة - مدعومة بأموال المساعدات الأجنبية والامتيازات الضريبية، ومعزولة عن الفحص والتدقيق من جانب وسائل الإعلام أو الانتقاد السياسي - كانت تعمل فقط لتحقيق المنفعة لأصحاب المصلحة الدوليين، ومنعت أمة من الممارسة الفعلية لاستقلالها. ومثل هذه العلاقات المختلة هي ما رأيته في هايتي وأفغانستان، حيث كان التأثير الكبير يمارس من قبل الشركات متعددة الجنسيات العاملة في هاتين الدولتين. وعلى ذلك لن تتمتع بابوا غينيا الجديدة أبدا بسيادة حقيقية ما لم تقطع العلاقات التي كانت تربطها بالشركات وبالمساعدات الأجنبية، أو تغير على الأقل من طبيعة هذه العلاقات، مع السماح للقدرات التي يمكنها إنشاء أعمال تجارية مكتفية ذاتيا بأن تزدهر.

هذه المشكلة أوضحتها بشكل كامل مقالة نشرتها في يناير من العام 2013 صحيفة «الأسترالي» Australian المملوكة لروبرت ميردوخ. إذ تحدثت المقالة عن ذلك التقارب المتزايد في العلاقة بين كانبيرا وبورت مورسبي، بيد أن المقالة تجاهلت البابوا غينيين الجدد بالكامل. وبدا أن كل ما كان يهم كاتب المقالة هو ضمان أن خط أنبوب الموارد ظل مفتوحا[26]. كان كاتب المقالة، روان كاليك Rowan Callick، ضيفا على البنك الأسترالي - النيوزيلندي «أيه إن زي» في بابوا غينيا الجديدة في العام 2013، ومرة أخرى راح يجتر نقاط الحديث المملة نفسها حول الشركات الأجنبية التي تستغل موارد البلاد. ومرة أخرى كان السكان المحليون غير مرئيين[27].

لقد كانت بوجانفيل نموذجا لمقاومة هذا الواقع القبيح، وهي ذلك الإقليم من جزيرة لطالما كانت المصالح الأجنبية تتوقع أن يخضع سكانه لها وأن يقبلوا ببساطة استغلال ثروته من الموارد، فلم تجد هذه المصالح سوى معارضة لا يمكن قمعها. لكن هذا لم يكن كل ما يميز بوجانفيل.

فقد شهدت حقبة السبعينيات ظهور حركة بوجانفيل الانفصالية التي عارضت أن يصبح الإقليم جزءا من بابوا غينيا الجديدة المستقلة، زاعمة أنه كان هناك الكثير من الأواصر المشتركة التي تربط الإقليم بجارتها القريبة، وهي «جزر سليمان» Solomon Islands. خلال زيارتي، كنت أخبر بشكل متكرر عن الصلات العرقية والروحية والثقافية العميقة التي تربط المنطقة مع جزر سليمان[28]. ثم أحيا الجيش الثوري في بوجانفيل حركة الاستقلال في أواخر الثمانينيات، وهي الحركة التي مازالت مشتعلة. وكانت اتفاقية سلام بوجانفيل Bougainville Peace Agreement، والتي وقعها في مدينة أراوا في العام 2001 بورت مورسبي وقادة بوجانفيل، تنص على وجوب إجراء تصويت حر على الاستقلال في الفترة بين العامين 2015 و2020. بيد أن النخب في بابوا غينيا الجديدة عارضت بشدة أي خطوة نحو الاستقلال، وكانت كانبيرا متوترة بالقدر نفسه، فاستخدمت صحافيين كانت تربطها بهم علاقة ودية لإصدار تحذيرات بشأن انتشار الفوضى إذا ما تجرأ إقليم بوجانفيل على السير في طريقها المنفصل[29]. كما أوعزت وزيرة الخارجية الأسترالية، جولي بيشوب Julie Bishop، إلى بوجانفيل في أواخر العام 2014 بأن الإقليم لم يكن مستعدا لهذه الخطوة. وأضافت أن أستراليا ونيوزيلندا، ودولا أخرى «مسؤولة، إذا ما شئتم، عن هذا الجزء من العالم» كان لديها مخاوف حيال مسألة الاستقلال. وهكذا، ظل إلقاء المحاضرات الاستعمارية حيا وبصحة جيدة في القرن الحادي والعشرين.

وثمة تخوف أساسي لدى هؤلاء الذين تبنوا قضية السيادة قد كان يتمثل في اعتماد بابوا غينيا الجديدة النهج الأسترالي في ملكية الدولة للموارد، وذلك بدلا من النظام الميلانيزي لحقوق ملاك الأراضي والأكثر ملاءمة من الناحية الثقافية. حيث ينطوي النظام الثاني على مفاوضات عادلة مع ملاك الأراضي المعنيين، في حين أنه بموجب نموذج ملكية الدولة، كان مصير رغبات ملاك الأراضي هو التجاهل، كما كانت الحماية المجتمعية تُهمَّش في الأغلب. وكشف تقرير نشرته في العام

2014 مجلة «وقائع الأكاديمية الوطنية للعلوم» Proceedings of the National Academy of Sciences في الولايات المتحدة أن هذه كانت مشكلة شائعة في أرجاء العالم، حيث تفشل شركات التعدين والهيدروكربونات بشكل روتيني في مناقشة آثار عملها مع المجتمعات المحلية[30].

وكانت المناقشة حول الرغبة في الاستقلال تحدث دائما في سياق قاعدة اقتصادية مستدامة، والتي فسرت المناقشات المحتدمة حول إعادة الافتتاح المحتمل لمنجم بانجونا. وألقى التاريخ بظلال طويلة على هذه المناقشات. ودعم اتحاد ملاك الأراضي في بانجونا (Panguna Landowners' Association (PLA صناعة التعدين عن طريق أصحاب أراض محليين والذين أمكنهم بعد ذلك اختيار العمل مع شركات أجنبية إذا ما رغبوا في ذلك. وتماشيا مع هذه الأيديولوجية، أصدر اتحاد ملاك الأراضي في بانجونا، في مارس من العام 2012، بيانا تحدى غرفة المناجم والبترول في بابوا غينيا الجديدة بشأن دعمها ملكيةَ الدولة لموارد البلاد. ولخص سكرتير الاتحاد، لورنس دافيونا Lawrence Daveona، عددا من الأسباب التي أوضحت لماذا كان من المستحيل الثقة بالوعود التي قدمتها شركة «ريوتينتو»، أو أي شركة أخرى متعددة الجنسيات. وقال: «لم تكن هنالك قيود كافية يمكنها أن تضمن أن العائدات، والضرائب، والامتثال للقانون البيئي، وحقوق الإنسان» كانت محل التزام، وأن المستثمرين الأجانب في بابوا غينيا الجديدة دفعوا المبالغ المستحقة عليهم[31].

ومع ذلك تغير الزمن. فعندما التقيت دافيونا في مدينة أراوا في العام 2013، قال لي إنه كان يؤيد إعادة فتح منجم بانجونا بموجب شروط صارمة، وقال إن تلك كانت الطريقة الوحيدة القابلة للتطبيق لدى بوجانفيل لتحقيق الاستقلال. وكانت هناك ادعاءات خطيرة بشأن الفساد تحيط بدافيونا[32]، كما أن رغبته المكتشفة حديثا على ما يبدو للعمل مع «ريوتينتو»، يمكن ربطها بالسخاء المالي لدى هذه الشركة. فهو كان مجرد صاحب مصلحة رئيس آخر والذي قد سعت شركة التعدين هذه جاهدة إلى شرائه في إطار حملتها للعمل مرة أخرى. وبسبب هذه الخيانة، قال دافيونا إنه كان مضطرا إلى التنقل الآن برفقة حراسه الشخصيين. وبحلول العام 2015، واجه اتحاد ملاك الأراضي في بانجونا معارضة عامة متزايدة للتعدين، وهو ما أدى إلى عزلته بشكل أكبر عن الناس.

كان صامويل كاونا Samuel Kauona أحد قادة الجيش الثوري في بوجانفيل في أواخر الثمانينيات، جنبا إلى جنب مع الراحل فرانسيس أونا، وهو رجل قاد شعبه ضد شركة «بي سي إل». وقد شوهت سمعتَه وسائلُ الإعلام الأسترالية ووسمته بأنه إرهابي ومعرقل للعملية السياسية، غير أنه، وفي رسالة كتبها في العام 1989، شرح بنحوٍ صحيح هذا الموضوع بقوله إن حكومة بابوا غينيا الجديدة «لم تكن بجانب شعبنا الذي يرغب في تأمين الحرية لحقوقه. هي في الحقيقة حكومة لخدمة اقتصاد بابوا غينيا الجديدة وأستراليا».

هذه المشاعر مازالت تتأجج في نفس كاونا. وقد قابلته في الضاحية الرقم 17 في مدينة أراوا، والذي كان اسمها قد ظل هكذا كما هو من عهد التعدين. وكان كاونا هادئ الحديث في أواخر الأربعينيات من عمره، كما كان متحدثا لبقا إلى حد كبير. وأخبرني عن رؤيته الثنائية للجزيرة، ألا وهي الاستقلال وصناعة تعدين مستدامة. وبالنسبة إليه كان إبقاء ثروة المنطقة الهائلة من الموارد في أيدي سكان محليين مسألة ضرورية. وقال: «لهذا السبب خضنا حربا». وكان هذا هو السبب أيضا وراء أنه في العام 2012، قدم كاونا إلى حكومة بوجانفيل المستقلة طلبا بشأن استكشاف التعدين. فهو أراد فحص أرض كان يعتقد أنها كانت تحتوي على ذهب وفضة[33].

وفي اعتقاد كاونا أيضا، والذي مارس دورا أساسيا في عملية السلام التي أنهت الحرب في أواخر التسعينيات، أنه كان يتعين على مواطني بوجانفيل استعادة ما كان حقا لهم بطريقة شرعية. وقال إنه حين كانت تكتشف موارد جديدة، فإنه كان يجب حصول سكان بوجانفيل على تعويض مناسب مقابل تعاونهم مع الغرباء. وحاجج بأن ديناميكية السلطة هذه المرة لا بد أن تقع بأيدي السكان المحليين. وفي العام 1994، بينما كانت الحرب الأهلية لاتزال مستعرة، كتب كاونا قائلا: «جاءت بابوا غينيا الجديدة والمصالح الأجنبية واستولوا على أرضنا من دون الرجوع إلينا، دمروها ومزقوها إربا، وسمموا مياه جداولنا وأنهارنا، وجعلوا شعبنا يمرض... يمكنكم تكسير عظامنا، ولكنكم لن تحطموا أرواحنا أبدًا. أرض بوجانفيل ملك لنا. ولن نتخلى عن هذه الأرض»[34].

روح الإصرار هذه، كما شرح لي كاونا، كانت أداة فعالة في الانتصار الذي حققه سكان بوجانفيل في حربهم ضد ما كان يبدو أنها صعوبات جمة. وسألته عما إذا كان يرى أي تشابه بين حربه وتلك الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في أفغانستان

والعراق، فرد بالإيجاب قائلا إنه تبين أن المعرفة المحلية كانت سلاحا قويا عندما تحارب عدوا أفضل تسليحا.

واستاء كاونا من حقيقة أن أستراليا دعمت معارضيه، ويقصد بذلك حكومة بابوا غينيا الجديدة وجيشها، أثناء الأزمة من خلال تقديم أموال مساعدات سنوية[35]. وقال: «أود لو أوقف كل المساعدات غدا. فهي لا تجعل الناس مكتفين ذاتيا». كما كان لديه القليل من الوقت للرجال الأكبر سنا الذين هيمنوا على برلمانات كل من بورت مورسبي وبوجانفيل. وقال: «نحن في حاجة إلى شباب للقيادة».

وبشأن رغبة كاونا في التأكد من أن تنمية المعادن يجب أن يستفيد منها السكان المحليون أولا، فقد شاركه فيها أشخاص مؤثرون آخرون في بوجانفيل، من بينهم المقاتل السابق والمتحدث باسم حركة «ميكاموي»، فيليب تاكاونج Philip Takaung. فلدى سماعه أن عددا من جماعات أصحاب الأراضي في بوجانفيل قد بدأت في دعوة شركات الاستكشاف إلى أراضيها، قال إن الأولوية يجب أن تكون لإدارة شؤون البيئة. وأردف: «ينبغي ألا ندع المال يغرينا ليقودنا إلى كارثة، ويلحق الضرر ببيئتنا الطبيعية من خلال تدمير النظام البيئي [حتى] نُخلى إلى مكان [آخر] للعيش فيه». وكانت لدى تاكاونج رسالة مختلفة إلى مقاتلي الجيش الثوري السابقين في بوجانفيل، والتي جاء فيها:

> لا تنخدعوا بالمال، ولتتذكروا ما حاربنا جميعا من أجله، لأنه حين يرى كثير من الناس المال، يتملكهم الجشع وينسون الآخرين. وكثيرون منا، خصوصا نحن المقاتلين السابقين، في وسعي الاعتراف الآن بأننا جشعون للغاية. فقدنا روحنا ورؤيتنا لما قاتلنا من أجله[36].

سألت كاونا عن قيادته للثورة، وقال إن أحدا لم يتوقع لها أن تستمر هذه المدة الطويلة أو أن تكبد العدو مثل هذه الخسائر والأضرار - على الأخص الخسارة لهذا العدد الكبير من الأرواح. وقال إنه أمضى معظم تلك السنوات وهو يتحرك بنحو مستمر، وأنه نادرا ما كان يمكث في المكان نفسه لأي فترة زمنية. وقد أنجبت زوجته فتاتين أثناء الأزمة، وهما لديهما الآن حفيدان.

وضحك كاونا عندما ذكرت الجدال الذي ثار بسبب شركة «ساندلاين» Sandline. فحين طلبت حكومة بابوا غينيا الجديدة دعما عسكريا من أستراليا

ونيوزيلندا، رفضت كلتا الدولتين هذا الطلب، فبدأت بورت مورسبي التفاوض مع شركة للمرتزقة مقرها لندن تسمى «ساندلاين». وهذه الشركة، التي كان يديرها تيم سبايسر Tim Spicer، وهو ضابط سابق في الجيش البريطاني - الذي ترأس شركة «إيجيس» للمرتزقة وتمكن من تأمين عقود بمئات الملايين من الدولارات إبان «الحرب على الإرهاب» بعد هجمات 11 سبتمبر - أبرم التعاقد معها لسحق الجيش الثوري في بوجانفيل بالقوة. لكن هذه الخطة تكشفت وصارت معروفة بنحو علني، وبالتالي، فإن أعضاء الجيش الخاص، الذين وُظّف معظمهم عن طريق شركة جنوب أفريقية تسمى «إكزكيوتيف آوتكمز» قد جرى نزع أسلحتهم واعتقالهم في بابوا غينيا الجديدة قبل أن يتمكنوا من تسبيب أي ضرر. وقال كاونا بفخر: «كنا سنهزمهم في أسبوعين لو أنهم قد جاءوا». واستمرت الفلول الباقية من «إكزكيوتيف آوتكمز» في الازدهار في القرن الحادي والعشرين، حيث استأجرت أعضاءهم السابقين الحكومةُ النيجيرية في العام 2015 للقتال ضد مقاتلي حركة بوكو حرام.

وحين رأيت كاونا مرة أخرى في العام 2013، كان لايزال يتحلى بروح التحدي نفسها التي لم تفتر في أي وقت ضد احتمال عودة ظهور شركة «ريو تينتو» في الإقليم. وأحسست بأنه كان يرى نفسه زعيما مستقبليا محتملا لإقليم بوجانفيل مستقل، خصوصا أن نسبه وتاريخه جعلاه مرشحا محتملا (خاض سباق الانتخابات الرئاسية في العام 2015). ولم يتغير مطلب كاونا منذ لقائنا الأول، وهو الحصول على تعويض من «ريو تينتو» وسن تشريع مسؤول يسمح بصناعة التعدين، ولكن فقط على نطاق يعطي السلطة المطلقة لأصحاب الأراضي. وكان متفائلا بشأن إمكانية تحقيق أهدافه.

كان الوقت صباح يوم الأحد، والمطر ينهمر وأنا أتجول في الشوارع الموحلة في مدينة أراوا في الرطوبة الخانقة. كانت طرق المدينة ممتلئة بالحفر. وكانت محطتا بنزين قديمتان تابعتان لشركتي موبيل وشل توجدان وسط الأنقاض، وقد غطتهما كتابات ورسومات جرافيتية. وكانت القاذورات تلطخ واجهات المباني السكنية التي كانت مخصصة أصلا للشرطة، ولكنها صارت تؤوي الآن السكان المحليين. وكان هناك عدد قليل من سكان المدينة البالغ مجموعهم 25 ألف نسمة يمارسون حياتهم في الخارج. كان يوم الأحد هو اليوم الذي يتوجه فيه

معظم السكان إلى الكنيسة لحضور قداس الصلاة. وكان أستراليون قد أسسوا أراوا لتكون مركزا رئيسا للخدمات لمنجم بانجونا. ولكن عندما اندلعت الحرب الأهلية في بوجانفيل وأُغلق المنجم تعرض المكان للإهمال. والآن، وبعد ذلك بعقود، بدا هذا المكان كأنه مدينة أشباح. وفي هذه اللحظة، تساءلت لماذا لم تصنع ملايين دولارات لا حصر لها من المساعدات الأسترالية أي فرق هنا. وعندما عدت إلى المدينة في العام 2013، كانت أراوا لاتزال تبدو بائسة ولم تمسها أي تنمية طوال عقود.

قابلت بطريق المصادفة ليونارد Leonard، وهو مدرس في الخمسينيات من عمره. وكانت لديه أسنان مصفرة بفعل جوز التنبول وبطن كبير. وعندما سألتُه عن أفكاره بشأن إعادة فتح منجم بانجونا والاستقلال المحتمل لبوجانفيل، قال: «أكثر من 50 في المائة من الشبان هنا أميون، ولا يفهمون في الحقيقة ما يحدث. إنني قلق من أن يصوتوا حول شيء ما ولا يعرفون سبب تصويتهم عليه. وشعبنا في حاجة إلى فهم أنفسهم بنحو أفضل قبلَ أن نفعل ذلك».

كما سألتُ ليونارد عن السبب الذي جعل الجميع تقريبا يتحدثون عن «أزمة» بدلا من الحديث عن «حرب» أو «صراع» حين يتعلق الأمر بمناقشة القتال الوحشي الذي كان قد حدث هنا في التسعينيات. وكان كل ما قاله هو: «نحن جميعا نسميه هكذا. فبسبب هذه الأزمة لم يتلقَّ كثير من الأطفال التعليم. فمازال لدينا الشيء الكثير الذي يجب أن نفعله قبل أن نتمكن من التحرك».

ولعل إحدى المشكلات التي لم تُحل بعد والتي تبادرت إلى الذهن كانت الإرث الخطير من ذلك العدد الكبير من أسلحة زمن الحرب والتي مازالت منتشرة في المجتمع. وكنت قد علمت بهذه المشكلة من رئيس شعبة شؤون قدامى المحاربين والتخلص من الأسلحة Veteran Affairs and Weapons Disposal في حكومة بوجانفيل المستقلة، أرون بيتا Aaron Pita، الذي زرته في بوكا Buka، وهي العاصمة الفعلية نسبيا لبوجانفيل، والتي تبعد أربع ساعات بالسيارة عن أراوا على طريق وعر. وكان بيتا يتحدث الإنجليزية بطلاقة، بعد أن كان قد درس في الولايات المتحدة في أوائل الثمانينيات. وأخبرني أن عمله هو اكتشاف وتفكيك الأسلحة التي لا حصر لها والتي استُخدمت أثناء الحرب، وأن يوثِّق على قاعدة بيانات مخزنة

في جهاز الحاسوب أسماء وتفاصيل جميع المقاتلين السابقين، الذين كان يظن أن عددهم ربما تراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف.

وكتبت وزيرة الخارجية الأسترالية جولي بيشوب من دون سخرية في يونيو من العام 2014 أن كانبيرا كانت تحاول القضاء على انتشار الأسلحة غير القانونية فذكرت كيف أن هذه الأسلحة كانت «تقوض الاستقرار» في بوجانفيل في الثمانينيات[37]. فهي عرفت أن أستراليا قد كانت لاعبا رئيسا في عسكرة وتسليح ذلك الصراع.

وأثناء زيارة بيشوب إلى الإقليم في أواخر العام 2014، تعهدت بتقديم معونة قيمتها 57 مليون دولار، لأن «أستراليا تأتي باعتبارها صديقا لكم. إنني منبهرة للغاية بالالتزام والطاقة اللذين يظهرهما شعب بوجانفيل تجاه عملية بناء السلام. وستكون حكومة أستراليا دائما شريكة لكم ولسوف تدعم كل ما يمكن عمله من أجل الخير لبوجانفيل وشعبه». وعلى نحو ملائم، فإنها لم تأتِ على ذكر موضوع المنجم. وفي العام 2015، أعلنت أستراليا التوسع في حجم بعثتها الدبلوماسية في بوكا، وذلك في محاولة واضحة لتعميق نفوذها على موارد الجزيرة. وردت بابوا غينيا الجديدة على ذلك بغضب، حيث فرضت حظر سفر على الأستراليين الراغبين في زيارة الإقليم.

وعلى إثر ذلك باتت نزعة الشك متفشية على الأرض. وبدا بيتا مترددا حيال إعادة فتح المنجم، وكان متخوفا، مثل ليونارد، من أن المشاكل التي قد خلقت رد فعل عنيفا ضد المنجم في المقام الأول، لم تجد طريقها إلى الحل. وقال إن الحصول على تعويض من شركة «ريو تينتو» كان أمرا ضروريا، بالإضافة إلى موافقة ملاك الأراضي في المنطقة وسكان الجزيرة. وقال لي إن هذه العملية ستستغرق وقتا طويلا. ولم يبد أنه كان مقتنعا بأن صناعة التعدين كانت هي الحل لمشاكل بوجانفيل. وقال إن الأشخاص الذين كانوا في مثل سنه - كان في السابعة والخمسين - تذكروا كيف أن الأمور قد سارت بنحو سيئ في المرة الأخيرة. وقال: «ما من أحد يريد العودة إلى ذلك».

وبينما كنت أتجول حول مدينة أراوا، أمكنني رؤية النساء في الشوارع، واستطعت التحدث إليهن في الأسواق، والمتاجر، والفنادق لمعرفة وجهات نظرهن، وذلك على الرغم من أن النساء، بنحو عام، كافحن حتى تصبح أصواتهن مسموعة هنا. وسياسيا، كانت بابوا غينيا الجديدة بلدا ذكوريا - كانت هناك ثلاث نساء فقط من بين أعضاء البرلمان البالغ مجموعهم 109 أعضاء وقت كتابة هذه السطور. وهذا

عكس في الواقع اتجاها عاما في أنحاء منطقة المحيط الهادئ، وهو أن هذه المنطقة كان لديها أقل مستوى للمشاركة السياسية النسائية في العالم. ذلك أنه ذكر أن منتدى جزر المحيط الهادئ Pacific Island Forum، الذي يضم ست عشرة دولة، كانت النساء يمثلن نسبة 4 في المائة فقط من السياسيين في هذه المنطقة، بالمقارنة مع نسبة 18 في المائة للنساء في آسيا، وما يقرب من 15 في المائة في العالم العربي[38].

كما أن ما سبقت الإشارة إليه من أن مجتمع بابوا غينيا الجديدة هو بالقطع مجتمع ذكوري عكسته أيضا حقيقة أن الاعتداءات الجنسية والعنف المنزلي ضد النساء كانت ممارسات شائعة. ففي العام 2012، قدرت «منظمة أطباء بلا حدود» أن نسبة 70 في المائة من النساء في بابوا غينيا الجديدة تعرضن إما للاغتصاب وإما للاعتداء عليهن جنسيا مرة واحدة على الأقل في حياتهن[39]. وما كان يدعو إلى الانزعاج بالمثل هو معدل الوفيات بين الأمهات في بابوا غينيا الجديدة، الذي، وفقا للأمم المتحدة، كان واحدا من أعلى المعدلات في العالم، حيث وصل إلى 733 حالة وفاة لكل مائة ألف من حالات الولادة.

مكثت في مركز تدريب النساء في أراوا Arawa Women's Training Center، وهو وحدة إقامة أساسية للسائحين والعاملين ساعد أيضا النساء المحليات على تعلم مهارات منزلية. وكانت تدير هذا المركز امرأة تدعى جوزفين Josephine، وهي في الخمسينيات من العمر. وشرحت أن هذا المركز أُسس في أعقاب الأزمة من قِبل مجموعة من النساء من مختلف الفصائل السياسية. وقد توحدت هذه المجموعة من النساء بدافع الرغبة في تقديم المساعدة للنساء اللائي عانين أثناء الحرب في الحصول على «مهارات إدارة منزلية» ضرورية مثل أساسيات المحاسبة، والطهي، والحياكة.

وقالت جوزفين: «النساء كن من يكسب الخبز والزبدة في الأسرة» أثناء الأزمة. وأضافت: «النساء كن يعانين أكثر من الرجال... لأنهن كن العمود الفقري للأسرة، وفي الأغلب لم تكن هناك الفرصة لدى النساء للعناية بأسرهن. إذ كان هناك حصار مع وجود عدد قليل من المرافق الطبية، كما أن المواد الأساسية مثل الصابون والملح والاحتياجات المنزلية لم تكن متوافرة».

وعارضت جوزفين أي عودة إلى التعدين في الجزيرة، مفضلة على ذلك تنمية سياحة المغامرات مثل المشي مسافات طويلة والغطس. وكانت تعتقد أن السياحة مقترنة

بالزراعة، مثل إنتاج الكاكاو ولب جوز الهند المجفف وأعمال البستنة التقليدية، يمكنهما تلبية الاحتياجات الاقتصادية للدولة. وأوضحت أن السجل البيئي لمنجم بانجونا كان سيئا للغاية إلى درجة يصعب معها تخيل إمكانية افتتاحه من جديدة.

هذا التخوف الأخير تردد صداه في العام 2011 على لسان باتريشيا تاباكو Patricia Tapakau، رئيسة جماعة «نساء بانجونا في التعدين» Panguna Women in Mining، وهي جماعة تمثل النساء العاملات في ثلاث عشرة منطقة تأثرت بالتعدين. وأخبرت تاباكو وكالة الأنباء العالمية «إنتر برس سيرفيس» أن أعضاء جماعتها كن قلقات بشأن المستقبل. وتساءلت: «ما نوع التعدين وبأي عملية سيُعاد فتح [بانجونا]؟» وقالت: «نحن في حاجة إلى أن نعرف، لأننا لا نريد مزيدا من التدمير. فقد أصبح لدينا ما يكفي من ذلك»[40].

في الوقت نفسه، قدمت «نساء بوجانفيل في التعدين» Bougainville Women in Mining، وهي جماعة حقوقية نسائية تتألف من ست مناطق تأجير لأعمال التعدين، تقريرا في العام 2014 الذي طالبت فيه بسماع صوتها قبل الدخول في أي مناقشات جادة حول إعادة فتح المنجم. وخلص أعضاء هذه الجماعة إلى القول، بعد إدانة السلطة الذكورية بكل مستوياتها: «بوجانفيل مجتمع أمومي».

كان من الواضح أن إعادة فتح منجم بانجونا بات أكثر المشاكل إثارة للخلاف والانفعال في بوجانفيل. إذ لم يكن ثمة إجماع في الجزيرة حول كيفية التحرك إلى الأمام. هذا الخلاف لخصه موزيس بيبيرو Moses Pipiro، وهو قائد سابق في حركة «ميكاموي»، حين قال في العام 2012 إن إعادة تنمية موقع المنجم لم تكن ملائمة حتى يُثقف شعب بوجانفيل بالخيارات المتاحة لديهم[41]. وهذه الخيارات كانت تتضمن، بوضوح، نسيان المنجم والتركيز على الزراعة. فعلى أي حال لاحظ الناس أن خصوبة التربة في مناطق معينة حول المنجم قد تحسنت في العقدين ونصف العقد الماضيين، وأن نبات جوز الهند قد عاد إلى الظهور في العديد من القرى. كما أنه كان يتعين على شركة «بي سي إل» أن تشرح كيف ستعمل على إزالة الكمية الضخمة من النفايات السامة التي مازالت تلوث أجزاء كثيرة في الموقع.

ومع ذلك، كانت بدايةٌ جديدة لبانجونا مدرجةً بقوة على جدول أعمال اجتماع أولي بين حكومة بوجانفيل المستقلة، و«بي سي إل»، وملاك الأراضي في

يوليو من العام 2012. وبعد ذلك بوقت قصير قال الرئيس المؤقت لاتحاد ملاك الأراضي في بانجونا، كريس داماتا Chris Damana، في مقابلة مع «إذاعة أستراليا» Radio Australia أن جميع أصحاب المصلحة كانوا يريدون عودة شركة «ريو تينتو». وقال «بي سي إل سوف تفتح المنجم من جديد لكنها في حاجة إلى ترتيب أشياء كثيرة قبل أن تأتي. ونحن نتفق جميعا على أن بي سي إل ستعود لأنهم تعلموا خطأهم... وربما نستطيع أن نبدأ صفحة جديدة»[42]. وأضاف أنه من أجل افتتاح المنجم من جديد، كان من الضروري عقد احتفال مصالحة، وأن يُدفع تعويض إلى هؤلاء الذين قد عانوا في المنطقة. وقد أعربت جميع الأطراف المعنية، على ما يبدو، عن رضاها بالمناقشة.

أما بيرنادين كيرا Bernadine Kirra، رئيسة جماعة ملاك أراضي المخلفات الأقل، وهي جماعة بقوة ثلاثة آلاف من الأعضاء والتي قد عانت أكثر من غيرها بينما كان المنجم مفتوحا، فقد صرحت هي الأخرى لإذاعة أستراليا في يوليو من العام 2012 بأنه كان من الضروري عودة منجم بانجونا إلى العمل مرة أخرى، حتى يمكن لشركة بي سي إل «ربما بناء بعض المدارس لمستوى أفضل [من التعليم] وربما مستشفيات أفضل لإقليم بوجانفيل»[43].

كل هذه الأشياء كانت رغبات يمكن فهمها من جانب سكان بوجانفيل. وكان السؤال المطروح هو ما إذا كان يمكن الثقة أو لا بشركات التعدين لتلبية هذه الرغبات. ومما لا يثير الدهشة أن رئيس «بي سي إل»، بيتر تيلور Peter Taylor، كان متحمسا إزاء التوقعات المستقبلية لشركته، إذ قال في كلمة أثناء اجتماع للمساهمين عقد في بورت مورسبي في مايو من العام 2012: «هناك اتفاق واسع النطاق اليوم على أن مستقبل إقليم بوجانفيل الاقتصادي في حاجة إلى صناعة التعدين إذا ما كان قادرا على تمويل خدمات للناس من موارده»[44]. وهو على رغم ذلك لم يذكر الدمار البيئي الذي حدث في المرة الأخيرة التي كان يعمل فيها المنجم، كما لم يذكر كيفية معالجة هذا الأمر، على الرغم من أنه زعم أن إعادة فتح الموقع ستتكلف نحو ثلاثة مليارات دولار. وكان لايزال متمسكا بالإيجابيات التجارية في أبريل من العام 2013، عندما قال إن المنجم سيوظف نحو 2500 عامل، وسينتج معادنه القيمة لما يقرب من أربعة وعشرين عاما، حيث إن الأمر، وفقا لتيلور، سوف يستغرق الأمر

ست سنوات لإعداد المنجم إلى الإنتاج. وقال خبير في أعمال المناجم، وهو جافين ماد Gavin Mudd، لإذاعة أستراليا إن تنظيف البيئة في بوجانفيل سوف يتكلف مليار دولار على الأقل[45]. وعلى رغم أنه لم يكن ثمة ما يضمن عودة «بي سي إل» في أي وقت إلى بانجونا، قال تيلور في العام 2014 إنه كان يعرف أن شركته كانت «الشيطان المفضل» لدى سلطات بوجانفيل[46].

كما أن شكوك السوق بخصوص شركة «بي سي إل»، خصوصا ما يتعلق بالمفاوضات الرامية إلى استئناف نشاط التعدين في بوجانفيل، أدت إلى أن تتكبد الشركة خسارة مالية في العام 2011. «حالة عدم اليقين هي السم»، ذلك ما قاله أكسيل ستورم Axel Sturm، رئيس شركة «المساهمين الأوروبيين لتعدين النحاس في بوجانفيل» European Shareholders of Bougainville Copper في مارس من العام 2012 قبل المطالبة بأن تستثمر حكومة بابوا غينيا الجديدة بنحو كبير في منجم بانجونا لكي يعود إلى العمل مرة أخرى[47]. وكان من المحتمل أن تواصل الموارد المنظورة جذب مستثمرين - أعلنت شركة «بي سي إل» في العام 2013 أن منجم بانجونا كان يحتوي على ما يصل إلى خمسة ملايين طن من النحاس و19 مليون أونصة من الذهب، والتي تساوي قيمتها 41 مليار دولار و32 مليار دولار على التوالي. وزعم ستورم، الذي التقط صورة مع رئيس «بي سي إل» بيتر تيلور في سنغافورة في العام 2013، زعم من دون أي دليل أن «أغلبية سكان بوجانفيل يدركون أن مستقبلهم الشخصي يعتمد على إعادة افتتاح منجم بانجونا من قبل شركة موثوق بها مثل شركة نحاس بوجانفيل المحدودة»[48].

ورحبت حكومة بابوا غينيا الجديدة بالاهتمام المتجدد تجاه بابوا غينيا الجديدة، الذي أظهرته شركة «ريو تينتو» وشركات موارد عملاقة أخرى مثل شركة «شل»، وذلك لأن بورت مورسبي كانت، إلى حد بعيد، في حاجة ماسة إلى استثمار أجنبي. وقال ويليام دوما William Duma، وزير البترول والطاقة، إن هذا كان «برهانا يظهر الثقة التي توليها شركات متعددة الجنسيات حول العالم إلى بابوا غينيا الجديدة... فنحن باعتبارنا دولة إنما نتأهب لكسب المزيد ولا يمكننا أن نضل الطريق»[49]. وأثناء ترؤسه مراسم افتتاح مكتب شركة «شل» في العاصمة في فبراير من العام 2012، طمأن رئيس الوزراء، بيتر أونيل، المستثمرين الأجانب أنه «على

الرغم من إدراك حالة عدم الاستقرار السياسي، وخلافا للعديد من دول العالم الأخرى، فإن بابوا غينيا الجديدة قد كانت قادرة على المحافظة على ثقة مجتمع الأعمال فيها»[50].

بيد أن حاكم إقليم جلف Gulf Province في بابوا غينيا الجديدة، هافيلا كافو Havila Kavo، أعرب عن مخاوفه، وراح يتساءل عن سبب الترحيب بعودة «شل» إلى البلاد بعد أن وصفت الشركة بابوا غينيا الجديدة بأنها «دولة فاشلة» قبل عقد من الزمن. وقال: «إنهم [«شل»] نهبوا البلاد وتركوها. فما البنية التحتية التي تركوها، وما التنمية الإيجابية التي تركوها قبل رحيلهم عن البلاد؟ مثل هذه الشركات ليس لديها ثقة بالبلاد»[51]. وبدا أن «شل» قد قررت التراجع عن آرائها التي تمسكت بها في السابق حتى تتسنى لها المشاركة في تنمية صناعة الغاز في بابوا غينيا الجديدة[52].

وكان من النادر أن تستطيع دولة فقيرة مقاومة إغراءات شركة متعددة الجنسيات وهي تعرض ضخ استثمار ضخم داخل حدودها. فمثل هذا الخيار كان مفتوحا فقط للاقتصادات والمؤسسات القوية. فعلى سبيل المثال، حرمت الحكومة النرويجية «ريو تينتو» في العام 2008 من استثمار قيمته مليار دولار، بسبب «سلوكها غير الأخلاقي الصارخ» في منجمها الكائن في منطقة جراسبرج Grasberg في غرب بابوا، الذي تضمن «ضررا بيئيا حادا»[53]. وفي شهر سبتمبر من العام 2012، سحب «صندوق التقاعد النيوزيلندي» New Zealand Superannuation Fund أيضا استثماراته من منجم جراسبرج، الذي تملك فيه «ريو تينتو» حصة من الأسهم نسبتها 40 في المائة، شارحا أن السبب الرئيس لاضطلاعه بذلك كان تلك الممارسات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتي ارتكبتها قوات إندونيسية ضد سكان محليين[54]. وفي العام 2015، شن اتحاد «إندستري أول» (IndustriAll)، وهو اتحاد عالمي يمثل خمسين مليون عامل على مستوى العالم، حملة لتسليط الضوء على سجل «ريو تينتو» المخيف بشأن البيئة وحقوق العاملين. فضلا عن ذلك، أجرى مكتب الضرائب الأسترالي تحقيقا عن «ريو تينتو» و«بي إتش بي بيليتون» في العام 2015 الذي كان يتعلق بتهربهما المزعوم من الضرائب التي كانت مستحقة عن بعض عملياتهما في سنغافورة.

لكن في بعض الأحيان، كان يحدث تحدٍّ لموروثات الماضي. ففي العام 2002، رُفعت دعوى قضائية أمريكية ضد «ريو تينتو» من قبل ملاك أراضٍ في بوجانفيل، الذين زعموا أن الشركة قد كانت متورطة في ارتكاب جرائم حرب وإبادة أثناء الأزمة، لكن هذه الدعوى رفضت في العام 2013. وصرح ستيف بيرمان Steve Berman، محامي ملاك الأراضي، لإذاعة أستراليا في نوفمبر من العام 2011، بأن «ريو تينتو» قد «مولت شراء الطائرات المروحية وحاملات الجنود وأجهزة الاتصالات، والوسائل التي استخدمتها حكومة [بابوا غينيا الجديدة] لمحاولة قمع الانتفاضة»[55]. وكانت الدعوى الجماعية هذه تمثل ما يصل إلى 14 ألف شخص من مواطني بوجانفيل، وكشفت طلبات جماعة «حرية المعلومات» (Freedom of Information) النقاب عن أن الحكومات الأسترالية والبريطانية والأمريكية قد مارست ضغوطا من أجل فشل الدعوى. فقد كتبت أستراليا إلى وزارة الخارجية الأمريكية في العام 2001، وقالت إن القضية «ستكون حدثا مقلقا ومزعزعا للاستقرار في ظل ظروف حيث الحاجة إلى الاستقرار واليقين في الجزيرة تبدو أساسية»[56]. وليس من الغرابة في شيء أن «ريو تينتو»، وهي شركة متعددة الجنسية يعمل لديها 66 ألف موظف، كانت حريصة للغاية على إبطال أي عمل قانوني، وذلك لأنها شركة تسعى دائما إلى مواصلة تنفيذ أجندتها في مجال التعدين ضد إرادة مجتمعات محلية حول العالم، من مدغشقر إلى إندونيسيا، ومنغوليا، والولايات المتحدة[57].

كما أن الوثائق التي كشفها، «ائتلاف مسؤولية الشركات» Corporate Responsibility Coalition في العام 2014، ومقره لندن، أماطت اللثام عن أن الحكومة البريطانية، وبنحو مستمر، «دعمت [«ريو تينتو»] في التملص من التدقيق في المحاكم الأمريكية»[58]. وفي كل مرة، كان الضغط في أوساط الأعمال يتقدم على موضوع حقوق الإنسان.

وكانت هنالك مخاوف إضافية في بابوا غينيا الجديدة اليوم إزاء «حكم الغوغاء». وتلك كانت الكلمة التي استخدمها سام كويم Sam Koim، رئيس فرقة عمل الاجتياح Task Force Sweep في بابوا غينيا الجديدة، والتي تأسست في العام 2011 لتفحص الفساد الحكومي. وقال: «الغوغاء بدأوا الهيمنة على الموارد على حساب الأغلبية». واتهم كويم رئيس الوزراء بيتر أونيل بالفساد[59].

وأكدت وثائق سربها موقع «ويكيليكس» الاعتقاد أن المؤسسة السياسية في بابوا غينيا الجديدة كانت «كتلة مختلة وظيفيا تماما»، وأن البلاد كانت وقعت في شرك «سياسات بونزي». ومثل هذه التصريحات الأمينة كانت تتناقض والتعليقات المعتادة التي أدلى بها مسؤولون أستراليون الذين تحدثوا عن «بناء مؤسسة»[60]. واتسع نطاق المشكلة لتشمل أستراليا، حيث كانت عمليات غسل أموال بعشرات الملايين من الدولارات من جانب سياسيين من بابوا غينيا الجديدة ومسؤولين آخرين من الأمور الشائعة[61].

وكان أحد الأنباء السارة في العام 2012 هو الإعلان عن تأسيس صندوق سيادي من شأنه ادخار بعض من الثروة الضخمة التي تتكون من خلال استغلال النفط والغاز والمعادن في بابوا غينيا الجديدة. ولكن، مرة أخرى، أبدى منتقدون قلقهم من أن وجود حكومة فاسدة يجعلها غير جاهزة بنحو جيد لإدارة هذا الصندوق، ومن ثم، فإنه حتى كتابة هذه السطور، لم تخرج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ. وكتب ميكير موروتا Mekere Morauta، رئيس وزراء بابوا غينيا الجديدة السابق، يقول إن «التحدي الحقيقي يكمن في إبقاء الأصابع اللزجة بعيدة عن وعاء الإيرادات»[62]. أضف إلى ذلك أن الإعلان الصادر عن حكومة بابوا غينيا الجديدة في العام 2013 بشأن دمج شركات مملوكة للدولة وأصول حكومية في قطاعي النفط والتعدين، بما في ذلك شركتا بوجانفيل للنحاس، و«أوكتيدي»، في شركة جديدة، كان قد روج له باعتباره طريقة أفضل لتحقيق أقصى قدر من الفوائد للناس، وذلك على رغم أنه من دون رقابة صحيحة، فإنه كان من المقدر أن تتكرر أخطاء الماضي[63].

إن الخلفية المقلقة لكل هذه العوامل كانت أستراليا ذاتها، والتي بدا أنها كانت تسعى إلى إحباط الحكم الذاتي لجارتها الشمالية من أجل حماية مصالحها الراسخة المهمة. وهذا الشعور هو ما أكده وزير الخارجية الأسترالي في ذلك الوقت، بوب كار Bob Carr، في مارس من العام 2012، عندما حذّر بابوا غينيا الجديدة من مغبة تأجيل الانتخابات المقبلة، مشيرا إلى أن ذلك من شأنه «أن يضع أستراليا في موقف حيث لا يكون لدينا بديل سوى تنظيم العالم لإدانة وعزل بابوا غينيا الجديدة». ولكن كار تراجع عن موقفه فيما بعد في مواجهة غضب بابوا غينيا الجديدة - ففي أواخر العام 2012، قال إن في استطاعة بابوا غينيا الجديدة أن تكون زعيمة

إقليمية[64] - غير أن تفجُّر هذه الفورة كان يشير إلى العقلية التي استقرت في وجدان النخبة السياسية الأسترالية.

وأيدت أستراليا ظاهريا فكرة أن بابوا غينيا الجديدة كانت بلدا مستقلا، غير أن أفعالها في غضون العقود القليلة الماضية - وليس أقلها جعل أمة فقيرة معتمدة على سخائها في شكل مساعدات - قد جعلت السيادة أقرب إلى الاستحالة. وقبل إجراء الانتخابات في البلاد في العام 2012، قال إيان كيميش Ian Kemish، المفوض السامي الأسترالي لدى بورت مورسبي، بنبرة تنم عن روح التعالي: «لدى بابوا غينيا الجديدة طريقة للتماسك بعضها مع بعض، ولكن يتعين علينا أن نبقى متيقظين». وقبل ذلك ببضع سنوات، كان المفوض السامي الأسترالي في بابوا غينيا الجديدة، تشارلز ليباني Charles Lepani، قد انتقد حكومة جون هوارد John Howard الأسترالية باعتبارها: «حكومة تبشر بقيم مجتمع غربي من دون محاولة فهم قيم ثقافة منطقة جزر المحيط الهادي»[65].

وقد ظلت حكومات أسترالية متعاقبة تنظر إلى بابوا غينيا الجديدة باعتبارها مشكلة يمكن إدارتها من خلال اتفاقيات للمساعدات، والتي تصل قيمتها حاليا إلى أكثر من 500 مليون دولار سنويا. بل إن كانبيرا بدت مستعدة للتسامح في خسارة أموال من جراء الفساد في بابوا غينيا الجديدة، وذلك على الرغم من إنفاق ما يربو على 160 مليون دولار على مستشارين أستراليين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من أجل «تقوية الحوكمة»[66].

وفي العام 2011، قدمت وكالة المساعدات الأسترالية «أوس-أيد» مبادرة «التعدين من أجل التنمية»، والتي زعمت «تزويد الدول بالخبرة التي تحتاج إليها لبناء قطاع تعدين مستدام، ولتحقيق استخدام أفضل للعائدات، وتحسين تنمية مستدامة اجتماعيا وبيئيا، وتنمية الاقتصاد». كل تلك كانت كلمات جميلة، غير أنه في بابوا غينيا الجديدة كانت تتناقض تماما مع الحقائق على الأرض[67] ووصل الأمر إلى حد أن كانبيرا جلبت سياسيين وبيروقراطيين من أنحاء العالم، وبنحو أساسي من أفريقيا، في «جولات دراسية» لرؤية كيف كانت شركات نموذجية ظاهريا مثل «بي إتش بي بيليتون» و«ريو تينتو» تدير أعمالها. وفي نوفمبر من العام 2012، جالت ست نساء من خمس دول أفريقية في مناجم مقاطعة كوينزلاند وغربي أستراليا

ومجتمعاتهما. وفي مقابلة مع هيئة الإذاعة الأسترالية (أيه بي سي)، قالت سيلفي جلبرت Sylvie Gilbert، المديرة الإقليمية لإدارة المناجم بين الأقاليم في مدغشقر: «أحد الأشياء التي آمل تعلمها من هذه الجولة الدراسية هو مبادئ حوكمة أفضل وأيضا تدفق أفضل للدخل إلى البلاد»[68].

ووصف مارتن نامورونج Martyn Namorong، وهو مدون من بابوا غينيا الجديدة، هذه الفكرة بأنها «استعمار جديد»، وسأل عن أنواع التنمية الإيجابية التي قد شهدها السكان المحليون في بابوا غينيا الجديدة في المناطق التي توجد بها صناعة تعدين. وكتب أن الحكومة الأسترالية، ومن خلال وكالة «أوس-أيد»، كانت تتبع برنامج عمل واضحا على مدى سنوات: «وهو أن تعمل في مصالح شركة تعدين أسترالية مثلما كانوا يعملون في بوجانفيل». كما دان «النخبة» في بابوا غينيا الجديدة الذين تلقوا تدريبات في أستراليا «وأداروا البلاد» فقط من أجل مصالح قوى خارجية ومصالحهم[69]. وكانت المقاومة لبرنامج العمل هذا آخذة في التزايد داخل بابوا غينيا الجديدة وخارجها. وكان ثمة تطور مهم تمثل في تحريك المركز الأسترالي لمسؤولية الشركات لقرارات في الاجتماع السنوي العام لشركة «بي سي إل» في العام 2014، وهي القرارات التي طالبت بمراجعة مستقلة لدور ومسؤولية الشركة في بوجانفيل.

وفي أغلب الأحيان، كانت المساعدات المخصخصة تروج بوصفها الإجابة. فقد أصدر معهد السياسة الإستراتيجية الأسترالي Australian Strategic Policy Institute، وهو مركز بحثي، تقريرا في العام 2013 دعا إلى تقديم معونة أسترالية أكبر إلى بوجانفيل، زاعما أنه من دون هذه المعونة، سوف تندلع اضطرابات مدنية، وتجاهل التقرير تماما تورط كانبيرا في الاضطرابات التي شهدها الإقليم إبان الأزمة. إذ إن إرسال مزيد من أموال وكالة «أوس-أيد» لن يجعل السكان المحليين ينسون من كان وراء تلوث المنجم في المقام الأول. وما كان أكثر غرابة هو أن وكالة «أوس-أيد» أصدرت تقريرا في العام 2008 أوصى بعدم فتح المنجم من جديد – جاء في التقرير أن «موقف مجتمع المنجم تجاه الأجانب الذين يسعون إلى الربح موقف عنيد» - ودافع التقرير عن الزراعة. وهذه الرسالة قد كان مصيرها التجاهل بسبب العلاقة الوثيقة بين كانبيرا و«ريو تينتو».

في الوقت نفسه، فإن تبني أستراليا في العام 2011 «مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية» العالمية Extractive Industries Transparency Initiative (EITI)، التي رحبت بها منظمة «يوبيل الأسترالية» Jubilee Australia غير الحكومية، كان ينظر إليه بارتياب من جانب منتقدين في بابوا غينيا الجديدة. فلم يكن هناك دليل قوي على أن الخطة، التي كانت تهدف إلى توفير الشفافية بخصوص عائدات الشركات في دول حيث كانت الصناعات الاستخراجية مهمة، ساعدت الدول التي قد وقّعت عليها، والتي ضمت ليبيريا، والنيجر، ومنغوليا.

الحقيقة، ذكرت صحيفة «فاينانشيال تايمز» Financial Times في العام 2013 أن دولا في أفريقيا شاركت في مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، مثل موزمبيق، واصلت كفاحها ضد الفساد المستشري[70]. وفي العام 2014، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستبدأ إعداد التقارير بموجب هذا البرنامج.

بيد أنه كان يوجد البعض في بابوا غينيا الجديدة الذين أرادوا مشاركة أكبر من أستراليا في البلاد. وقد أمضيت بعض الوقت في بورت مورسبي مع أحد موظفي منظمة «أوكسفام» Oxfam الذي أخبرني أنه كان يرغب في أن تعاود أستراليا سيطرتها على بابوا غينيا الجديدة. وقال إن استقلال البلاد في العام 1975، الذي حث عليه مايكل سومار، قد جاء مبكرا للغاية، وأنه لم يكن هناك عدد كافٍ من السكان المحليين أُعدّوا بنحو جيد لإدارة الدولة الجديدة. وقد أدى هذا، من وجهة نظره، إلى الضائقة الحالية حيث راح سياسيون فاسدون يهدرون الثروة الطبيعية الهائلة لدى بابوا غينيا الجديدة. وقال إن والده مازال يتحدث بشوق عن أيام ما قبل العام 1975، حين كانت أستراليا تتعامل مع بابوا غينيا الجديدة، كما يزعم، بطريقة محترمة.

هذا الرجل زعم أن وجهة نظره هذه شاركه إياها على نطاق واسع كثيرون في أرجاء بابوا غينيا الجديدة، على رغم أنني قد صادفت فقط حفنة من مؤيدين آخرين. فلم أسمع قط من قبل عن شعب كان محتلا في السابق يريد عودة مستعمريه السابقين للسيطرة عليه مرة أخرى، ولكن لم يكن من الصعب رؤية المنطق وراء ذلك. فكيف إذن يمكن إصلاح دولة مضطربة لديها خدمات عامة سيئة وموارد مهدرة أو مسروقة، حينما كانت هناك ثقة قليلة بقدرة مواطنيها على حل

ذلك العدد الضخم من المشاكل؟ لكن مسألة ما إذا كان في إمكان جيش من عمال المساعدة الأستراليين حسني النية من ذوي الرواتب العالية تقديم ما هو أفضل، كانت قابلة للجدل بنحو واضح.

كانت بابوا غينيا الجديدة في حاجة إلى نموذج استثمار جديد - نموذج لا يتعامل مع ثروة البلاد الطبيعية بوصفها جواهر ثمينة تستحق الإعجاب والاستيلاء عليها بعد ذلك. وإذا لم يحدث هذا في وقت قريب، فإن من المرجح تكرار أهوال بوجانفيل. وحين تجولتُ حول المنجم المتهالك القديم في بانجونا، تخيلت الشاحنات الصدئة تُستبدل بها طرازات جديدة وبدء الدورة الكاملة للاستغلال مرة أخرى، ولعنة الموارد تعود لتضرب بقوة من جديد. فالثروات كانت قابعة هناك وجاهزة للاستيلاء عليها، وكان هناك حاليا حافز قليل لكي تتصرف شركات غربية بأي طريقة مختلفة ما لم تحدث حملة عامة من التسمية والتشهير.

إن وجود بابوا غينيا الجديدة المستقلة حقا - أي المستقلة ليس ببساطة بالاسم، ولكن في الواقع - لم يتحقق في العام 1975. ذلك أن رأسمالية الكوارث كانت مترسخة وتضرب بجذورها في النظام الجديد منذ البداية، وهو ما تتحمل أستراليا مسؤولية كبيرة عنه. واليوم، هنالك التزام بمساعدة بورت مورسبي على التحرر من فخ المساعدات، وعلى أن تطور ممارسات أكثر استدامة - وهي بوضوح أكثر، ممارسات زراعية. فالناس والأدوات موجودون هناك أصلا. كل ما تحتاج إليه البلاد الآن هو الاستثمار في البنية التحتية، والتدريب، والتعليم - وكذلك التغيير في العقلية.

يجب ألا يُقضى على بابوا غينيا الجديدة بأن تظل أرضا تقدم القليل لسكانها بينما تعطي الكثير لأصحاب المصلحة الغربيين. ذلك أن استقلال البلاد في القرن الحادي والعشرين ممكن بالتأكيد.

الجزء الثاني

5

الولايات المتحدة: «أرضُ الأحرار صارت دولةَ السجون»

اتبع النقود. لا تُعِر اهتماما بما تفعله أو لا تفعله الخصخصة بميزانيات الدولة؛ فكر بدلا من ذلك فيما تفعله بكل من خزائن الحملة والأموال الشخصية للسياسيين وأصدقائهم. وكلما زادت خصخصة الوظائف الحكومية، أصبحت الدول جناتٍ شعارُها الدفع مقابل اللعب، والتي تصبح فيها المساهمات السياسية والعقود للأصدقاء والأقارب مقايضة للحصول على أعمال حكومية. هل الشركات هي التي تستحوذ على السياسيين، أو أن السياسيين هم الذين يستولون على الشركات؟ هل يهم ذلك؟[AMAA1]

بول كروجمان Paul Krugman

صحيفة «نيويورك تايمز»، 2012

«إن الضرورة المهيمنة ظلت العقاب من أجل الربح»

تَحبس أمريكا نسبة من سكانها في سجن كبير، تعد الأعلى بالمقارنة مع أي دولة أخرى في العالم. فهي تعكف على تشغيل نظام يتسم بشيطنة ووصم الأمريكيين الأفارقة والمهاجرين على نطاق غير مسبوق، أشبه ما يكون بتجربة اجتماعية في مجال السيطرة على السكان. ففي كتابها بعنوان «جيم كرو الجديد: الحبس الجماعي في عصر عمى الألوان» The New Jim Crow: Mass Incarceration in the Age of Colorblindness، شرحت الكاتبة الأمريكية ميشيل ألكساندر Michelle Alexander ذلك بقولها إن «الحرب على المخدرات» قد أقعدت مجتمعات برمتها وأصابتها بالشلل. ففي غضون ثلاثين عاما، كان عدد سكان السجون قد ارتفع من 300 ألف إلى أكثر من مليوني شخص. في الوقت نفسه، جلبت «الحرب على الإرهاب»، وهي حرب عنيفة وتوسعية على المستوى العالمي، والتي أعقبت هجمات 11 سبتمبر، معها قدرا أكبر من الانقسام والقمع في الداخل.

وأجرت إدارة أوباما تغييرا صغيرا، ولكنه كان مرحَّبا به، في العام 2014 والذي سُمح بموجبه لنحو 50 ألفا من مرتكبي جرائم المخدرات على المستوى الفدرالي غير العنيفين بالسعي إلى تخفيف العقوبات المقررة ضدهم؛ لكن في الوقت نفسه احتدمت معركة ضد المهاجرين - هي معركة أرغمتِ ملايين من اللاجئين على المرور من خلال مرافق الاحتجاز منذ الثمانينيات. وفي ديسمبر من العام 2014، أصدر الرئيس أوباما أمرا تنفيذيا من المحتمل أن ينقذ خمسة ملايين مهاجر من الترحيل.

وكتبت ألكساندر: «ما من دولة أخرى في العالم تسجن هذا العدد الكبير من أقلياتها العرقية أو الإثنية. فالولايات المتحدة تسجن نسبة مئوية أكبر من سكانها السود تفوق هؤلاء الذين حبستهم جنوب أفريقيا في ذروة الفصل العنصري. وفي واشنطن دي سي، العاصمة حيث يوجد مقر الكونغرس الأمريكي، تشير التقديرات إلى أن ثلاثة من بين كل أربعة من الشبان السود (وتقريبا كل هؤلاء الذين يعيشون في الأحياء الأشد فقرا) يمكنهم توقع قضاء عقوبة في السجن»[1]. وهذه الحقائق كلها تنعكس بوضوح عبر البلاد. فقد أصدر معهد فيرا للعدالة Vera Institute of Justice دراسة في أواخر العام 2014 كشفت أن السجن الجماعي كان «أحد تحديات الرعاية الصحية العامة الرئيسة التي تواجه الولايات المتحدة»

بسبب ملايين الأشخاص الذين يعانون مشكلاتٍ بدنية وعقلية حادة في السجن، وبعد إطلاق سراحهم على حد سواء.

وأشارت منظمة «هيومان رايتس ووتش» في العام 2014 إلى أن «أرض الأحرار قد صارت دولة السجون»، وذلك من خلال تقرير أصدرتُه أوجَز العدد اللامعقول من الأمريكيين ممن يواجهون عقوبة السجن بسبب ارتكابهم جرائم صغيرة وجرائم غير عنيفة[2]. ووفقا لتقدير آدم جوبنيك Adam Gopnik، الكاتب الصحافي في مجلة «نيو يوركر» New Yorker، فإن «العدد الذي كان يوجد في قبضة نظام العدالة الجنائية من الأمريكيين السود - في السجون، وتحت المراقبة أو على أساس الإفراج المشروط - كان أكثر من ذلك العدد الذي كان موجودا في زمن العبودية [في العام 1850]. وبصورة شاملة، فإن عدد الأشخاص الذين يخضعون لنظام «الإشراف الإصلاحي» في أمريكا – أكثر من ستة ملايين – هو أكثر من ذلك الذي كان موجودا في أرخبيل الغولاغ في أوجه تحت حكم ستالين»[3].

من جانبها رأت شركات السجون الخاصة في ذلك كله فرصة فريدة لجني أرباح مالية هائلة من وراء ذلك الانفجار في أعداد الرجال والنساء خلف قضبان السجون. وقد مُني اعتقاد في أوساط الحزبين الجمهوري والديموقراطي بأن الحبس الجماعي ربما يكون الحل لمشاكل أمريكا الاجتماعية بالفشل الذريع – ولكن لا تخبر بذلك الشركات التي تجني أرباحا. على سبيل المثال استطاعت ولاية كاليفورنيا التعامل مع مشكلة الازدحام الشديد في سجونها والرعاية الطبية المتراخية للنزلاء عن طريق افتتاح مزيد من مراكز الاحتجاز التي تديرها شركة «جيو جروب» Geo Group، والتي تعد إحدى أكبر مقاولي البلاد. كما أن العلاقة الوثيقة بين هذه الشركات والحكومة الفدرالية قد تأكدت في العام 2014، حين عينت الشركة جولي مايرز وود Julie Myers Wood في مجلس إدارتها. وفي الفترة من 2006 إلى 2008، كانت تشغل منصب سكرتير مساعد وزير الأمن الداخلي الأمريكي حيث تولت مسؤولية إدارة إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية «آي سي إي» US Immigration and Customs Enforcement.

وبدلا من دراسة الأسباب التي دفعت العديد من الأشخاص إلى دخول السجن في نهاية المطاف، اتخذت كاليفورنيا قرارا في العام 2014 للسماح لشركة «جيو» بفتح مركز احتجاز للنساء في منطقة بيكرزفيلد Bakersfield. وكان من المقدر أن يؤدي

هذا المركز الجديد إلى زيادة أرباح الشركة خلال أربع سنوات من 38 مليون دولار إلى 66 مليونا[4]. وكان لدى شركة «جيو» تاريخ طويل من السماح بالاعتداءات الجنسية وضعف الرعاية الطبية في مرافقها. كما تضمنت قائمةُ الإخفاقات الطويلة لدى الشركة ادعاءاتٍ خطيرة بشأن اعتداءات جنسية تعرضت لها نساء من دول أمريكا الوسطى في مركز تديره «جيو» يقع بالقرب من سان أنطونيو San Antonio[5]. ولحسن الحظ رأى الناخبون في كاليفورنيا أن ثمة مغزًى مهما في انتخابات التجديد النصفي الأمريكية للعام 2014، فأعلنوا تأييدهم للاقتراح الرقم 47 (Proposition 47)، الذي كان يقضي بإعادة تصنيف الجرائم غير العنيفة باعتبارها جرائم جنحة. ونتيجة لذلك، فإن عشرات الآلاف من الأشخاص إما أنهم سيُفرَج عنهم وإما أنهم لن يُدانوا في المقام الأول.

وقد تزايد عدد السجون الخاصة في جميع أنحاء البلاد عشرين ضعفا منذ التسعينيات، واستقر عدد نزلاء السجون عند 31 مرة مقارنة بما كان عليه في ذلك الحين. وفي العام 1983، تأسست مؤسسة الإصلاحات الأمريكية (سي سي أيه) Corrections Corporation of America، حيث تولت إدارة أول سجونها في تكساس في ذلك العام. وفي الفترة ما بين العام 1999 والعام 2010، طرأت زيادة بنسبة 80 في المائة في المرافق الخاصة، بما في ذلك زيادة بنسبة 784 في المائة في السجون التي تُدار من قِبل الحكومة الفدرالية، وزيادة بنسبة 40 في المائة على مستوى الولايات[6]. ولم تكن صناعة السجون تقتصر على بناء زنازين وإدارة المرافق، بل شملت أيضا إنتاج المعدات، ومواد الطلاء، والدروع الواقية للجسم، والخوذات العسكرية، والذخائر.

كما أن عددا من الولايات الأمريكية، من بينها أوهايو، أنهت علاقتها مع شركات تشغيل السجون الخاصة. فقد أدركت هذه الولايات أن المخاطر والتكاليف التي تنطوي عليها الاستعانة بشركات إدارة السجون قد كانت تفوق إلى حد بعيد الفوائد الأولية. وفي العام 2011، ذكر اتحاد الحريات المدنية الأمريكي «أيه سي إل يو» ACLU أن السجون الخاصة في أوهايو عرضت القليل من الدورات التدريبية حول إعادة تأهيل السجناء، مما أدى إلى زيادة أعلى في معدلات العودة إلى ارتكاب الجرائم[7]. ومع ذلك، وفيما يُعد حالة نادرة للأنباء السارة، أعلن المكتب الفدرالي

للسجون Federal Bureau of Prisons في العام 2015 أنه لن يجدد عقده مع مؤسسة الإصلاحات الأمريكية «سي سي أيه» بالنسبة إلى مركز الإصلاحات في شمال شرق أوهايو Northeast Ohio Corrections Center والكائن في منطقة يانجستاون Youngstown. كانت الظروف السيئة بالمركز، وحوادث الشغب، والطعام غير الصحي، وتراخي الأمن، كانت كلها أسبابا جيدة استند إليها المكتب في قراره بإغلاق المركز.

والحقيقة أن الأسباب الكامنة وراء الهوس الأمريكي تجاه عقوبة السجن ليست غامضة بالمرة. إذ كان السياسيون يخشون من النظر إليهم على أنهم يتعاملون «بليونة مع الجريمة» - وهو تخوف أثارته الصحافة النصفية (التابلويد) التي كانت تهلل لإصدار أحكام قاسية ضد السجناء. وكانت الهجمات على الفقراء والمحرومين قد توافقت بدقة مع الشعبية التي حظيت بها العقوبات الأدنى الإلزامية الطويلة وقوانين «الضربات الثلاث» التي أدت إلى سجن أشخاص مدى الحياة لسرقة قطعة شوكولاتة. وقد سُجنت أعداد هائلة من الأشخاص من دون حصولهم على أي فرصة للإفراج المشروط عنهم. وأصدر المجلس القومي للبحوث National Research Council تقريرا من 464 صفحة في العام 2014، وقد تضمَّن تفاصيل حول الأسباب التي دعت إلى إقرار هذه السياسات: «مخاوف مترسخة بشدة، وقلق، وعداوات كلها عرقية، من المرجح أن تفسر صدى طعون عرقية مشفرة بخصوص قضايا مرتبطة بالجريمة»[8].

إن إمكانية إصلاح جاد للأحكام قد ظلت بعيدة المنال، لأن مقاولي السجون يمارسون ضغطا على مشرعين لحملهم على إصدار أحكام قضائية أكثر صرامة، وهو ما يؤدي إلى تحسين عائداتهم. ووفقا للمدير العام السابق لإدارة إصلاحات السجون في أوكلاهوما Oklahoma Department of Corrections، جوستين جونز Justin Jones، فإن: «خلاصة الكلام هي أن خطط الأعمال الحالية للسجون الخاصة لا يمكنها أن تتعايش ببساطة مع إصلاح ذي مغزى لأحكام عقوبات تستند إلى أدلة. وإذا ما أردنا نظاما عادلا وذكيا، فإنه يتعين علينا إبعاد هؤلاء المروجين الخطرين [المقاولين] من الصفقة تماما»[9]. فمن دون إصلاح ذي معنى لأحكام العقوبات وإزالة الضرورة التجارية، فسوف تُترَك الولايات المتحدة ولديها نحو

160 ألف شخص يقضون عقوبات السجن مدى الحياة، والبعض من هؤلاء أبرياء ولا يستحقون حرمانهم من رؤية الحرية مرة أخرى[10].

وقد واجه مهاجرون مشكلات مماثلة. إذ إن هجمات 11 سبتمبر قد أدت إلى زيادة المخاوف من أنه لا بد من احتواء تهديد غير معروف. ومن ثم، فقد صرح ستيف لوجان Steve Logan، الرئيس التنفيذي لدى «كورنيل كومبانيز» Cornell Companies، وهي شركة لاحتجاز المهاجرين، صرح لمحلل صحيفة «وول ستريت جورنال» في العام 2001، بأن هذه الظروف الجديدة كانت «إيجابية لعملنا. ذلك أن الأعمال الحكومية هي الأفضل بالنسبة إلينا. وهي الأكثر انتظاما لنا، كما أن أحداث 11 سبتمبر تعمل على زيادة مستوى ذلك النوع من الأعمال»[11].

ولم يتغير سوى القليل منذ ذلك الحين، فيما عدا أن عددا أكبر من الأشخاص أصبحوا قيد الاحتجاز. وكانت السجون المخصصة للمجرمين والمرافق الخاصة بالمهاجرين منفصلة بعضها عن بعض، ومع ذلك ظل منطق العمل وراءهما واحدا. وما يدعو إلى السخرية أنه على الرغم من أن منطق الخصخصة يروج لمديح عجائب السوق، فإن شركات مثل «سي سي أيه» و«جيو جروب» واصلت ممارستها المعتادة في البقاء اعتمادا على العقود الحكومية[12]. وفي العام 2014، ضُبطت شركة «سي سي أيه» وهي تُزوِّر عدد ساعات طاقم العاملين لديها لزيادة أرباحها في ولاية أيداهو. وأفلتت الشركة بدفع غرامة صغيرة[13]. وهي لاتزال حتى الآن أكبر مقاول سجون خاصة في البلاد.

وهكذا بات الوضع خارج نطاق السيطرة إلى درجة أنه أصبح يشكل أزمة قومية. وهذا هو السبب الذي دفع صحيفة (نيويورك تايمز) إلى أن تذكر في افتتاحيتها في العام 2014، أن «التجربة الأمريكية في مجال الحبس الجماعي قد كانت كارثة أخلاقية، وقانونية، واجتماعية، واقتصادية. وهي كارثة لا يمكن أن تنتهي قريبا جدا»[14]. ومن ثم حثت الصحيفة الولايات على إيجاد حلول بديلة للسجن، وتحسين إعادة التأهيل، وتخفيض العقوبات. وما هو جدير بالملاحظة، لم يكن هناك أي ذكر للشركات التي تشجع على المحافظة على نزلاء السجون أو حتى زيادتهم. وأرسلت شركة «سي سي أيه» رسائل إلى ثمانٍ وأربعين ولاية في العام 2012 حيث عرضت شراء سجونها - شريطة أن تضمن هذه الولايات

نسبة إشغال بواقع 90 في المائة لهذه السجون، وتوقيع عقد مدته عشرون عاما لإدارتها[15]. وأبرمت بعض الولايات اتفاقيات مع شركة «جيو جروب» لكي تضمن، من الناحية التعاقدية، أن أسرة السجون ستكون مملوءة بنسبة 100 في المائة كل ليلة.

بعض الولايات، مثل جورجيا، أبرمت تعاقدات خارجية حتى لعمليات قتل السجناء. فبعد تنفيذ حكم الإعدام في رجل أسود يُدعَى تروي ديفيس Troy Davis في العام 2011، رفع المركز الجنوبي لحقوق الإنسان Southern Center for Human Rights شكوى ضد شركة تُسمى «كوريكت هيلث» CorrectHealth بسبب الوسائل الخادعة وغير الأمينة التي استخدمتها في الحصول على العقار المستخدم في قتله[16].

كانت العنصرية نقطة محورية في فهم لماذا كانت جورجيا هي الولايةَ التي لديها أعلى نسبة من البالغين الخاضعين للسيطرة الإصلاحية في البلاد. فقد أثبت تقرير أصدره في العام 2014 اتحاد الحريات المدنية الأمريكي وجماعات اجتماعية مدنية أخرى أن «إدارة إنفاذ قوانين الجمارك والهجرة» قد زادت معدل الاعتقالات لديها من المهاجرين ما بين العام 2007 والعام 2013 بنسبة 953 في المائة. وكان الأشخاص من ذوي البشرة الملونة مستهدفين بشكل غير متناسب: ففي العام 2013، كانت نسبة 96.4 في المائة من جميع المعتقلين ممن لديهم «بشرة داكنة أو متوسطة»[17].

وكانت الشركات التي تسعى إلى الربح تستفيد من هذا الواقع. ومما يدعو إلى الأسف أن المشكلة تجاوزت نطاق الحبس تماما. فقد وجدت الشركات الطامحة إلى الربح طريقة جديدة لجمع المال في جورجيا وما بعدها، حيث عكفت على خصخصة مراقبة الجنحة – ما يسمح لممثل الشركة بالإشراف على أشخاص لم يتمكنوا من دفع غرامات الجنحة. وكان السجن يُستخدم كتهديد لحمل مواطنين معرضين للخطر على السداد. وكان المقاولون متهمين بإساءة استخدام دورهم من خلال ربط الأموال التي يكتسبها الضابط المعين لمراقبة سلوك المذنبين بجمع مدفوعات من هؤلاء الأشخاص المدرجين في عدد قضاياه[18].

ونشرت منظمة «هيومان رايتس ووتش» تقريرا مهما حول هذا الاحتيال في العام 2014، والذي أظهر أن الأشخاص تحت المراقبة كانوا مضطرين إلى أن يدفعوا إلى

الشركات مقابل خدمات «الإشراف» بينما كانت تُسوّى مديونياتهم[19]. فقد كانت هذه صناعة مزدهرة، تضمنت إنشاء مراكز لعلاج وإعادة تأهيل السجناء، وصناديق تقاعد، والتعقب الإلكتروني، وبطاقات الهاتف باهظة الثمن للمعتقلين. وقد أدارت شركة «جيو جروب» مجموعة متنوعة من «خدمات العودة إلى المجتمع»[20].

بيد أن نتائج هذه السياسات الفاشلة كانت واضحة. إذ كانت ولاية لويزيانا عاصمة سجون العالم منذ العام 2012، حيث كان يوجد بها معدل حبس أعلى من مثيله في إيران أو الصين (على رغم أنه بحلول العام 2015، كان المعدل قد تراجع قليلا بسبب إصلاحات العقوبات وتنفيذ برنامج العودة إلى المجتمع لنزلاء السجون). وكان هذا يُعزَى إلى نظام قانوني مُتلاعَب به تمكن من خلاله مديرو شرطة، وقضاة، ومدعون عامون، وسياسيون من تحقيق فوائد سياسية أو مالية، وذلك بفضل علاقاتهم الوثيقة مع أجهزة السجون الخاصة. وتفادت المرافق وجود أَسرّة شاغرة لأن مديري الشرطة كانوا هم من يديرون المشروع برمته من أجل تحقيق الربح، على أن يقوموا بعد ذلك بتحويل المال إلى قسم إنفاذ القانون التابع لهم. وعلى الرغم من هذه المستويات المرتفعة لعمليات الحبس، أو ربما بسببها، كانت الولاية لاتزال واحدة من أفقر الولايات في البلاد[21].

وكشفت دراسة تاريخية أجرتها إدارة إصلاحات أريزونا في العام 2011 أن ثمة أدلة قليلة على أن السجون المخصخصة ساعدت البلاد على ادخار أي أموال. والحقيقة أن إحصاءات أظهرت أن المرافق الخاصة كانت تبدو أقل تكلفة لأنها كانت تؤوي الأشخاص الأصحاء نسبيا فقط. «الأمر كله أشبه بقطف الكرز»، على حد قول تشاد كامبل Chad Campbell، الممثل الديموقراطي لولاية أريزونا، والذي أضاف: «إنهم يتركون أكثر السجناء تكلفة لدى دافعي الضرائب ويأخذون السجناء السلسين»[22]. وأدى هذا إلى ترك جيش من النزلاء من المرضى عقليا وهم يتعفنون بعيدا في سجون تديرها الولاية، والتي كانت غالبا في شكل أسوأ مما كانت عليه عندما كان هؤلاء قد وصلوا إليها، كما أفاد تقرير أصدره في العام 2014 مركزُ دعم المعالجة Treatment Advocacy Center[23]. ووفقا لدراسة أجرتها المنظمة نفسها في العام 2012، كان هناك 356 ألفَ شخص يعانون اضطرابات عقلية محتجزون في سجون في أنحاء البلاد، في حين جرى إيواء 35 ألف شخص فقط في مرافق الطب النفسي[24].

وهذه هي الآلية التي توضح كيفية عمل هذا النظام. إذ كان مجلس التبادل التشريعي الأمريكي «أيه إل إي سي» American Legislative Exchange Council (ALEC) هو الهيئة التي تجمع مشرعين محافظين وممثلين من القطاع الخاص لصياغة سياسات صديقة للسوق في أنحاء البلاد. وفي ولاية أريزونا، دأب مجلس التبادل التشريعي على أن يدلل، وبشكل روتيني، سياسيين يصنعون القرارات بشأن سياسة الهجرة بحفلات ودخول حصري إلى فعاليات رياضية - ومع ذلك، كان السياسيون في حاجة فقط إلى الإفصاح عن أنهم قد شاركوا في مؤتمر المجلس. وكان الضغط يعد العُدة لديموقراطية متداعية، والتي ملأت خزائن عملية إعادة الانتخاب بنحوٍ رائع.[25]

وفي السنوات الأخيرة، كان النهج الذي سلكته أريزونا في التعامل مع المهاجرين هو من بين الأكثر قمعا. ففي العام 2010 صاغت صناعة السجون الخاصة قانونا يسمح للشرطة بإيقاف وسجن أشخاص لم يمكنهم إظهار دليل على أنهم قد دخلوا البلاد بطريقة قانونية. وقد شاركت في وضع هذا القانون مؤسسة الإصلاحات الأمريكية «سي سي أيه»، وتبرعت جماعات الضغط التابعة لها بأموال لسياسيين محليين شاركوا في رعاية مشروع القانون [26]. وتوصل تقرير لمعهد سياسة العدالة «جي بي آي» (Justice Policy Institute (JPI إلى أمثلة ملموسة تدل على أن مؤسسة «سي سي أيه»، وشركة «جيو جروب»، وشركات أخرى كانت تمول سياسيين بنحو مباشر. فقد تبرعت «سي سي أيه» بمبلغ 1.9 مليون دولار ضمن مساهمات سياسية في الفترة بين العام 2003 والعام 2012، وذلك وفقا للمعهد الوطني للمال في سياسة الولاية National Institute of Money in State Politics[27]. وقال بول أشتون Paul Ashton، المؤلف المشارك في بحث بعنوان «التلاعب بالنظام» Gaming the System[28]، أن تقرير «جي بي آي» أظهر أن مصالح شركات السجون الخاصة تكمن في الترويج لأعمالها التجارية من خلال المحافظة على العلاقات السياسية بدلا من ادخار دولارات دافعي الضرائب وضمان السلامة العامة بطريقة فعالة»[29]. وفي العام 2013، وصلت عائدات مؤسسة «سي سي أيه» إلى ما يقرب من 1.7 مليار دولار، مع أرباح قيمتها 300 مليون دولار. وقد جاءت كل هذه الأموال من عقود حكومية؛ كان هذا شكلا لطيفا للاشتراكية المدعومة، إذا ما استطعت أن تحصل عليها.

ولم يكن ذلك مثل أن تعمد الشركات إلى إخفاء جدول أعمالها. في العام 2010، أوضح تقرير سنوي لمؤسسة «سي سي أيه»، بكل جرأة، أن «تراخيا في جهود إنفاذ القانون» من شأنه أن يقلل «الطلب على مرافقنا وخدماتنا». كما أعرب تقرير صادر عن شركة «جيو جروب» في العام نفسه عن القلق بشأن التحرك المتزايد تجاه «عدم تجريم المخدرات والمواد الخاضعة للرقابة»، وكيف أن «من المرجح أن يؤدي ذلك إلى الحد من الطلب على المرافق الإصلاحية»[30].

بيد أن جمع المال من السجون ظل خيارا جذابا بالنسبة إلى الرأسماليين المغامرين. وتلقت «جيو جروب» ملايين الدولارات من مؤسسة غيتس Gates Foundation، التي أسسها بيل وميليندا غيتس Bill and Melinda Gates، وذلك على الرغم من الضغوط التي مارسها ناشطون لكي يسحبوا أموالهم بسبب انتهاكات من قبل الشركة. ودافعت مؤسسة غيتس عن أفعالها. ففي العام 2014 قال المتحدث الإعلامي باسمها: «نحن نتفهم حماس أشخاص يدافعون عن العدالة. وذلك ما يحفزنا جميعا في المؤسسة كل يوم»، ثم استطرد فشرح بقوله إن المؤسسة تتبرع بمليارات الدولارات لقضايا جيدة حول العالم[31].

إن وجود نظام أكثر إنسانية للسجناء والمهاجرين يُعد سيئا لهامش أرباح الشركات، ومن ثم فإنها ستحارب هذا النظام بنحو مرير حتى النهاية. ولكن هذا الأمر يعكس موقفا أيديولوجيا: ألا وهو الإصرار على وضع بطاقة أسعار على كل جانب من جوانب الحياة. وقد صدرت الولايات المتحدة هذه الفلسفة إلى العالم قاطبة بنجاح كبير. أما الإخفاقات في الداخل - وهي واضحة وضوح الشمس في حال فحصها - فإنها تلقى التجاهل بنحوٍ روتيني في ظل الاندفاع نحو «الكفاءة» و«خفض التكلفة». وبالتالي ينطوي الضرر الذي يَلحق بالأرواح البشرية على أضرار جانبية.

كانت قاعة المؤتمر ضخمة، وكانت الأجواء تضج بأصوات صاخبة. ووقفت نساءٌ متبرجات بمساحيق تجميل صارخة ورجالٌ يرتدون بدلات سيئة للغاية بعضهم حول بعض وهم يسعون جميعا إلى جذب الاهتمام إليهم من آلاف المندوبين. وكانت المئات من الشركات تعرض منتجاتها في مدينة سولت ليك Salt Lake City في مؤتمر «الاتحاد الإصلاحي الأمريكي» (أيه سي أيه) American Correctional Association (ACA)

في العام 2014. ومع لحظات الترقب لجمع المال، ووصول مراقبي السجون ومديري الشرطة من أنحاء أمريكا ومختلف دول العالم للحصول على منتجات جديدة لتزيين مرافقهم العامة والخاصة، كانت الأعمال آخذة في الازدهار. وكان اتحاد «أيه سي أيه» يُعَد أكبر و«أقدم اتحاد في العالم جرى تطويره على وجه التحديد للممارسين من العاملين في مهنة الإصلاح». وكانت وسائل الإعلام تروج لتهديد الإرهاب يوميا بشكل مبالغ فيه، وهو ما أدى إلى ظهور سوق هائلة للإبقاء على شعور بفقدان الأمن بنحوٍ دائم، وهو ما كان سائدا في جميع أنحاء البلاد.

وبينما كنت أتجول حول قاعة المعرض، رأيت طقم أدوات مجموعة أدلة الأمن الداخلي Homeland Security Evidence Collection Kit، وسعره ألف دولار، والذي كان يحتوي على عدة أشياء من بينها ملاقط، وشريط قياس، وإناء لتحليل عينة البول، وهي أدوات بدا بوضوح أنها كانت إكسسوارات مثالية لسلطات الشرطة في بيئة ما بعد 11 سبتمبر.

وفي أثناء وجودي في مدينة سولت ليك، اندلعت حوادث شغب في منطقة فيرجسون Ferguson، بولاية ميزوري، بسبب مقتل شاب أسود يُدعى مايكل براون Michael Brown على يد الشرطة. وعرَض التلفزيون صورا لقوة مُعسكَرة من رجال شرطة مدججين في السلاح، وقد بدوا كأنهم مُجهزون لمواجهة متمردين في العراق. إذ كان برنامج لوزارة الدفاع يسمح بنقل المعدات العسكرية الزائدة إلى قوات شرطة محلية. ومع الزيادات الهائلة في الميزانية، فإن إدارة إنفاذ القانون المحلي زعمت بنحوٍ متزايد أنها كانت في حاجة إلى إعدادها للحرب والإرهاب. وكانت شوارع ميزوري تعكس، وبنحوٍ متزايد، صور مناطق الحرب في بغداد.

وأنتجت شركة آفون لخدمات الحماية Avon Protection «تقنية لحماية الجهاز التنفسي والذي كان مخصصا أساسا للاستخدام في المجال العسكري وتطبيق القانون». وكانت هذه المعدات هي بالضبط المعدات نفسها التي ارتدتها عناصر الشرطة في فيرجسون. وسألت ممثل الشركة عما إذا كانت هذه المعدات حظيت بشعبية متزايدة لدى سلطات تطبيق القانون، فقال إنها كانت كذلك بالفعل، لأن مستوى التهديد قد ارتفع في الشوارع وفي السجون.

وكان هذا هو السبب الذي جعل مؤتمر «الدرع المدني» Urban Shield السنوي، الذي عُقد عبر البلاد، أكبر حدث لـ «المستجيبين الأوائل»، والذي اشترت خلاله قوات الشرطة ما قيمته مليارات الدولارات من المعدات الخاصة بفرق الأسلحة والتكتيكات الخاصة (سوات) SWAT. وفي أثناء حدث أُقيم في العام 2014 في أوكلاند Oakland بكاليفورنيا، كانت وزارة الأمن الداخلي، إضافة إلى شركات مثل «فيريزون» Verizon و«موتورولا» Motorola و«أوبر» Uber قد شاركت بحماس في صناعة كانت تشهد نموا استثنائيا، وهو نمو كان مدعوما بـ «حرب على المخدرات» استمرت عقودا طويلة. أما المنتجات التي كانت معروضة للبيع فقد تضمنت طائرات من دون طيار متقدمة، وجهازا صممته شركة أنظمة الدرع الدفاعي Shield Defence Systems يمكنه إصابة شخص مشتبه فيه بالعمى بنحو مؤقت، مما يؤدي إلى تسهيل مهمة اعتقاله. وعندما سأل شين باور Shane Bauer، الصحافيُ لدى مجلة «موذر جونز» Mother Jones، ممثلا لـ «الدرع المدني» عما إذا كانت الولايات المتحدة قد أصبحت دولة بوليسية، أجاب قائلا: «أعتقد أن ثمة قدرا من الصحة بشأن ذلك»[32].

وكان هنالك الكثير من الأموال التي يمكن جمعها في هذا الحدث بمدينة سولت ليك. فمع استمرار بناء العديد من السجون في البلاد، استُخدمت «التكنولوجيا الخضراء» للحد من التكاليف الإصلاحية - وهو ما يعد نعمة ونقمة في آن واحد. فقد كان ذلك خطوة إيجابية لأن الاستدامة صارت توضع في الاعتبار الآن لدى هذه المرافق، ولكن هذه الخطوة يمكن النظر إليها أيضا باعتبارها «غسيلا أخضر». فعلى سبيل المثال كان جورج إتش. بيرغهورن George H. Berghorn، مؤسس شركة «جرين بريزون» Green Prison، ودودا - فقد قال: «سياسيا أميل بعضَ الشيء إلى يمين الوسط، ولكنني لستُ مهووسا بحزب الشاي «Tea Party» - وكان ملتزما أيضا ببناء سجون مستدامة جديدة. وحين سألته عما إذا كان يفكر في بناء سجون أقل، بدلا من السعي جاهدا لكي يجعلها «أكثر صداقة للبيئة»، رفض المشاركة في نقاش سياسي.

وعلى الرغم من عدد الشركات التي كانت تُدر أرباحا من صناعة السجون، فإن عدد الأشخاص البالغين في شكل ما من أشكال الترتيب الإصلاحي قد استمر في

التراجع هامشيا. وعلى رغم أن هذا ليس بالانطباع الذي يمكنك الحصول عليه من وسائل إعلام الـ «تابلويد»، فإن معدلات الجريمة والحبس قد واصلت الانخفاض. ففي العام 2013 تراجع عدد نزلاء السجون الحكومية بواقع 4800 نزيل. ولعل هذا كان السبب في أن شركات مقاولات مثل «سي سي أيه» و«جيو جروب» كانت الوحيدة في هذا الحدث التي لم تكن مستعدة في مشاركة الكثير من المعلومات مع الصحافيين - فقد كانت حذرة من التفوه بأي شيء من المحتمل أن يعرض تجارتها المربحة للخطر.

كما شاهدت في المعرض منتجات ظلت غير متاحة في أي مكان آخر. إذ أنتجت شركة «كروسبار» Crossbar سيجارة إلكترونية بلاستيكية كانت مصممة حصريا للسجناء. وأخبرني جريج كروكيت Greg Crockett، نائب الرئيس التنفيذي للشركة، أنه لم يكن من المدخنين، وكذلك مخترع المنتج، ولكن في غضون الثمانية عشر شهرا منذ إطلاقه، فإن الاهتمام بهذا المنتج قد كان هائلا على المستويين المحلي والعالمي - فقد بِيع مليون وحدة من المنتج. وقد طلب نزلاء مفرج عنهم شراء المنتج، لكنهم قد أُبلغوا أنه لم يكن متاحا للبيع بالتجزئة. وكانت حيازة التبغ غير قانونية في مراكز الاحتجاز، ولذلك صممت «كروسبار» نظاما كان يسمح للسجناء بالحصول على الجرعة اللازمة لهم في الوقت الذي يثرون فيه حراس السجن برشوة قانونية. وقال أحد مديري السجون في ولاية كنتاكي إن هذا قد زود سجنه بما يزيد على سبعة آلاف دولار في شكل إيرادات إضافية كل شهر.

كما اضطلعت شركة «درونشيلد» Droneshield بتصنيع جهاز نشرت إعلاناتٍ له، وهو مصمم لحماية السجون من طائرات مُسيرة تُستخدَم في تهريب الممنوعات. وتسلم مستخدمو الجهاز تنبيهات عن طريق الرسائل الإلكترونية أو النصية بتكلفة تبلغ ألف دولار لكل خدمة. وقال أحد الموظفين إن الشركة قد لاقت اهتماما أيضا من مزارعين، بمن في ذلك مزارعون في أستراليا، كانوا يريدون حماية أنفسهم من نشطاء حقوق الحيوان الذين يستخدمون مرْكبات جوية من دون طيار لمراقبة الماشية.

أما «أفيرا إي كير» Avera eCare فكان نموذجا يزود السجون بأدوات لتقديم الرعاية الطبية للنزلاء، على رغم أن ممثل الشركة قال إنه كان لايزال من الممكن نقل

السجناء إلى المستشفى إذا لزم الأمر. وجاء في مطوية للشركة: «تكلفة نقل النزيل بالإضافة إلى متوسط رسوم غرفة الطوارئ يمكن أن تتجاوز 4 آلاف دولار». وكان هنالك العديد من الشركات المماثلة في المؤتمر والتي زعمت أنها يمكن أن تساعد السجون في توفير الرعاية الصحية، على الرغم من أنه لم يكن من الصعب استنتاج أن دافعها إلى ذلك لم يكن أولوية تقديم المساعدة للمحتجزين بقدر ما كان الدافع الأكبر هو توفير الأموال لمؤسسة عقابية تديرها الولاية أو مؤسسة عقابية خاصة. وهناك كثير من الشركات عرضت خدمات للسجون بشأن معالجة مرتكبي الجرائم الجنسية. وكانت هذه الخدمات عبارة عن برامج مرتفعة التكلفة والتي كانت توفرها الولاية يوما ما أو لم تكن تقدمها على الإطلاق.

إن أحد آثار رأسمالية الكوارث هو الحد حتى من الرقابة الهامشية للولاية، وهو ما سمح لمسؤولين بإبرام تعاقدات خارجية للحصول على خدمات كانت ذات مرة تحت سيطرتها. ورأيت تطبيقات هواتف محمولة ذكية كانت مصممة لإعطاء اختبارات مخدرات لـ «عملاء» تحت المراقبة. وقال متحدث شركة «إيرامناو Eramnow» إنه كان من المستحيل تقريبا لأحد المشاركين في الاختبارات التظاهر بعينين صافيتين - لأن هذه التقنية يمكنها تقييم احمرار العيون لاكتشاف استخدام المخدر - ما لم «تؤخذ قطراتُ عين قبل النظر إلى الكاميرا». التطبيق ليس مضمونا إذن.

وقد استَخدمت «الصناعات الإصلاحية في ولاية واشنطن» Washington State Correctional Industries نزلاءَ السجون أنفسهم عمالا لصنع الملابس والأثاث، وسمح «رئيس أمن البرمجة» Programming Security Chair بتقييد السجناء بسلاسل إلى مقعد. وذكر بيان العلاقات العامة الخاص بها بشكل عرضي أن: «الشخص المذنب قادر على الجلوس والعمل بسهولة تحت قيد كامل». وأخبرتني الشركة أن في استطاعة عدد من النزلاء أن يكونوا في المقاعد، في فصل دراسي، أو في الحبس الانفرادي، وهم عاجزون تماما، «تحت قيد كامل». وكان الرجل فخورا بالعمل الذي أنجزته شركته، وذلك على رغم أنه اعترف بأن نزلاء السجون كانوا يتقاضون أجورا زهيدة للغاية مقابل أداء عملهم. وفسر ذلك بقوله: «إن الأمر كله يتعلق بالخبرة التي يمكنهم أخذها بعد ذلك معهم عند خروجهم، ولدى عودتهم إلى العالم الخارجي».

وتعتبر شركة «جرينجر» Grainger واحدة من أكبر مزودي المعدات في العالم لرجال المطافئ، والجيش، وقوات الشرطة. وكان دليلها الكبير يتميز بأنه يحتوي على مواد تتراوح من أقنعة البصق إلى السترات التكتيكية. وقال لي جوش شوفيلد Josh Schofield، مدير البرنامج الحكومي للشركة في مجال السلامة العامة، إن استخدام هذه المعدات قد ازداد بشكل هائل في السنوات الأخيرة، لا سيما بعدما صارت فرق «سوات» الأداة المعتادة لمعالجة العديد من المشاكل الشرطية في المجتمع والتي كانت تُدار على مدار السنوات الماضية بطريقة أقل تصادمية. وقد وفر هذا التحول الثقافي فرصة لمجال الأعمال.

واستخدمت شركة «تكس-نت» Tex-Net نظام شبكة حول محيط السجن، للحيلولة دون دخول ممنوعات إلى المنشأة. وقالت أنيت سكاربيريا Annette Scarperia، ممثلة الشركة، إنها كانت واثقة بأنه كان من المستحيل تقريبا لأي شخص خرق منتج شركتها، لكنها اعترفت بأن استخدام الطائرات المُسيَّرة زاد من تعقيد الأمور، وأشارت إلى أنه سوف يتعين على شركة أخرى حل تلك المشكلة.

كما تضطلع شركة «بي بي إس إس» PPSS بصناعة «أقوى سترة استخراج من الزنزانة cell extraction vest في العالم». وكان يرتدي هذه السترة موظف إنجليزي بدين قد كان يعمل في السابق لدى الجيش البريطاني، وفي سجن يقع في شمال إنجلترا قد أُغلق. وكانت المطارق والمسامير تقبع في مكان قريب لكي تختبر قوة السترة. وقال الرجل بفخر: «ما من شيء يستطيع اختراقها، بما في ذلك الإبر». التقطتُ مسمارا وأنا أحاول ثقب السترة، ولكن دون جدوى. ووفقا لبيان العلاقات العامة للشركة، كانت هذه السترة مصمَّمة لحماية رجال الشرطة من بعض «أكثر الكائنات البشرية عدواة ووحشية وعنفا وافتقارا إلى العقلانية على الكوكب».

وأُقيم هذا الحدث في مركز مؤتمرات كبير في يوم رطب من شهر أغسطس في قلب مدينة سولت ليك - عاصمة المورمونية، والمحاطة بالجبال. وكان العديد من المشاركين في هذا الحدث من الأشخاص ذوي الوزن الزائد، لكنه لم يكن من الواضح ما إذا كان هذا سمة دالة على الاتجاه الوطني أو الصناعة التي كانوا يعملون فيها. ومع الابتسامات على وجوههم وروح المودة لديهم، بدا أن هؤلاء جميعا يستمتعون بأداء عملهم وكانوا فخورين بمشاركة أفكارهم في مجال الأعمال الإصلاحية.

كانت الأغلبية الطاغية من هؤلاء من الرجال وكان من بينهم بِيض، وآخرون من أصول إسبانية، وأمريكيون أفارقة. وكان هؤلاء الرجال هم حراسَ سجون، ومقاولي سجون، وموظفين في إدارات مديري الشرطة، وخبراءَ العلاقات العامة في مجال السياسة، وجيوشا من المستشارين ومدققي الحسابات من سجون في الولايات المتحدة وأخرى حول العالم. وأعرب كثير من هؤلاء عن الرغبة في تحسين ظروف المعتقلين من السجناء، وكان يمكن أن يكون من قبيل السطحية بوضوح تخيُّلُ أن الآلاف من هؤلاء المشاركين كانوا جميعا ساديين؛ ولكن كان هناك قدر قليل من التشكك الجاد في الأيديولوجية العقابية القاسية التي ترتكز عليها «العدالة» الأمريكية.

وفي جلسة تلو الأخرى أوجز متحدثون رؤيتهم بالنسبة إلى التعامل مع حالات انتحار محتملة، والتغطية الإعلامية السيئة، والرعاية الصحية. أما زميلي الصحافي شين باور - لم نرَ حضورا لممثلين آخرين من وسائل الإعلام – فقد زار المؤتمر السابق الذي عُقد في مدينة أخرى. وبعد مغادرتي طُرد باور من قاعة المؤتمر من قِبل «الاتحاد الإصلاحي الأمريكي» (أيه سي أيه) في مدينة سولت ليك، لأنه، وفقا لما زُعم، لم يُفصح عن هويته بوصفه صحافيا، على الرغم من أنني لم أره قط يُخفي هذه الحقيقة. غير أن ما يدعو إلى الغرابة أن صورة لباور ظهرت في الطبعة التالية من مجلة (أيه سي أيه) بصفته مشاركا في المؤتمر. وقال باور إنه قد التقى عددا من الأشخاص العاملين في صناعة السجون، وإنهم اعترفوا بالرغبة في تحرير الطرق التي يُسجَن من خلالها الأفراد، وأن البعض من هؤلاء قد نجح في عمل تغييرات طفيفة. غير أن الضرورة المهيمنة ظلت العقاب من أجل الربح. وسمعت الكثير من الحديث المتشدد على غرار الأحاديث الجمهورية في مدينة سولت ليك، وأصواتا توجه سهام النقد إلى الأقليات، مع إظهار قليل من التعاطف حيال نزلاء السجون.

كان باور يعرف ماذا يعني الاضطراب العاطفي للمرء إذ يقبع خلف قضبان السجن، وذلك بعدما تعرض هو نفسه للسجن ستة وعشرين شهرا في إيران على إثر قيامه هو وزوجته وأحد الأصدقاء برحلة سيرا على الأقدام انطلاقا من العراق في العام 2009، ليجدوا أنفسهم، من غير قصد، داخل الأراضي الإيرانية. ولدى عودته إلى الوطن، أجرى تحقيقا صحافيا عن الحبس الانفرادي في السجون الأمريكية،

فوجد أن الظروف هناك كانت أكثر انعزالية ووحشية من تلك التي كان قد عاشها في سجن إيفين Evin في طهران. وحين أصدرت واشنطن آخر مرة في العام 2005 بيانات عن سجناء احتُجزوا في الحبس الانفرادي، كان العدد قد وصل إلى ثمانين ألفا. وكان قد جرى عزل الكثير من هؤلاء السجناء، مع احتمال قليل لإطلاق سراحهم، بسبب ارتكابهم جرائم من قبيل قراءة كتب تتعلق بجناح اليسار والأدب الأسود[33]. وقد استند مسؤولون في كاليفورنيا إلى حيازة مواد كهذه بوصفها دليلا على الانتماء إلى عصابة، ومن ثم قرروا أن الحبس الانفرادي كان العقاب المناسب لهؤلاء. وفي ولاية كارولينا الجنوبية يرسِل مسؤولو السجن النزلاء الذين يُضبطون وهم يستخدمون موقع فيسبوك إلى الحبس الانفرادي سنوات.

بل إن الأطفال دون سن الثمانية عشر عاما مازالوا يخضعون للحبس الانفرادي في العديد من الولايات الأمريكية. إذ كشفت الأرقام التي أصدرتها وزارة العدل الأمريكية في العام 2011 عن أنه من بين 61423 من القاصرين في مراكز احتجاز الشباب، كان هناك واحد من كل خمسة في الحبس الانفرادي - فيما كان هناك 95 ألفا من الأحداث محتجزون في سجون الكبار. وقد كشفت دراساتٌ عن العذاب البدني والعقلي العميق لهذه التجربة - والذي كان يُمارس في مؤسسات عقابية خاصة وعامة على السواء[34].

لكن «الاتحاد الإصلاحي الأمريكي» (أيه سي أيه) لم يتحدث عن مثل هذه الأمور، مفضلا على ذلك تقديم نفسه باعتباره منظمة إصلاحية وتنويرية. وفي أثناء اجتماع للجنة الإصلاحات الدولية Committee on International Corrections، المنبثقة عن الاتحاد، أعرب أعضاء اللجنة عن شعورهم بالفخر لأنهم قد أسسوا برنامجا للمنح الدراسية للأشخاص الفقراء في البلدان النامية والذين كانوا يريدون حضور المؤتمر المقبل لاتحاد «أيه سي أيه» في كاليفورنيا - والذي ربما كان طريقة لتحسين صورة صناعة السجون في أعين الجمهور العام.

وقد حضرت شخصيا جلسةً تناولت الدروس التي يمكن الاستفادة منها من تجربة السجون في الدول الإسكندنافية. وكان جيم كونواي Jim Conway، وهو مدير مراقب متقاعد من مؤسسة أتيكا الإصلاحية سيئة السمعة في نيويورك Attica Correctional Facility in New York - حيث مات ثلاثة وأربعون

شخصا على الأقل أثناء انتفاضة حدثت في العام 1971 - قد قام بجولة لسجون المنطقة، والتي لم يكن أي منها مخصخصا. وكان كونواي مدهوشا بما رآه من أوضاع السجناء، وعدد الحراس الذين جرى توظيفهم، والمطابخ المجهزة تجهيزا جيدا، واستخدام الطاقة الشمسية.

لكن كونواي لم يقتنع بذلك. ذلك أن الدول الإسكندنافية كانت «تركز على خصوصية نزلاء السجون. أما في الولايات المتحدة، فلم يكن ثمة وجود لهذا الحق في الخصوصية. فالمجتمع هو الذي من المفترض أن يكون طبيعيا، وليس السجن. الخصوصية حق تخليت أنت عنه حين جئت إلى هنا. هم يضعون الناس في الحبس الانفرادي مدة لا تزيد على أسبوع إلى عشرة أيام. في الولايات المتحدة، نحن لا نفكر مرتين بشأن وضع شخص ما بعيدا مدة عام». وشارك أحد الحضور من جمهور الرجال كونواي تشكيكه هذا، فقال: «إن الثقافة هناك مختلفة. إنه نظام حدود مفتوحة، ولذلك يمكن لأي شخص يصل إلى هناك الحصول على فوائد ومساعدة».

وتميزت جلسة أخرى بمشاركة اثنين من الأطباء كانا يعملان لدى شركة «كوريزون» Corizon، وهي شركة خاصة لتشغيل السجون، والتي حققت أرباحا من تقديم الرعاية الصحية للنزلاء. وجادل الطبيبان كلاهما بأن شركتهما كانت «تفعل عملا عظيما»، حيث قللت من معدلات الانتحار في السجون، على رغم أنها مازالت مرتفعة بشكل عنيد - وهو ما كان يمثل أحد الأسباب الرئيسة للوفيات بين النزلاء، والمسؤول عن وفيات بشكل يفوق وفيات المخدرات، والمشروبات الكحولية، أو جرائم القتل. وكان رجل يُدعى فرانك سمارت Frank Smart قد مات في سجن بولاية بنسيلفانيا في العام 2015، واتهمت أمُّه موظفي الرعاية الصحية لدى شركة «كوريزون» داخل المنشأة بعدم إعطاء ابنها الأدوية المطلوبة. وكان سمارت يعاني نوبات صرع، ولم يكن قد تبين بعد أنه مذنب بارتكاب أي جريمة. وكانت شركة «كوريزون» قد حصلت على العقد في سجن مقاطعة أليغني Allegheny County Jail بعد أن وعدت بتخفيض تكاليف الرعاية الصحية بمقدار مليون دولار.

إحدى الفعاليات الأخيرة في المؤتمر كانت دليلا ثاقبا إلى إدارة الإعلام. وكانت كارلا ويست Karla West، مديرة الاتصالات بمكتب مدير الشرطة بمقاطعة ديفيدسون Davidson County في ناشفيل Nashville بولاية تينيسي، متحدثة نشيطة. وحثت

ويست حراس ومديري السجون على أن يكونوا أمناء وألا يتملصوا من الرد على أسئلة الصحافيين. وشرحت الموضوع بقولها: «حين نُبرم تعاقدات للسجون مع «سي سي أيه»، فإنه من المهم بالنسبة إلينا، بوصفنا مديري شرطة، أن يكون لدينا نقاط الحديث نفسها التي لدى المقاول الخاص. ففي بعض الأحيان تظهر قصة إعلامية تبين أننا لم نُنسق رسالتنا». اقترحت ويست أن يستخدم مقاولو السجون «كلمات العلاقات العامة لتلطيف معاني الأفعال». وقد لاحظت هذا الاتجاه في مناقشات الهجرة في بريطانيا وأستراليا. فعلى سبيل المثال، كانت عبارة «السكن المُقيد» تعني الحبس الانفرادي. وكان المصطلح «شو» Shu، الذي اشتهر في البرنامج التلفزيوني «البرتقالي هو الأسود الجديد» Orange is the New Black، يعني «وحدة السكن الأمني» - وبعبارة أخرى: العزلة الكاملة.

في المساء، حضرتُ حفلا مع شين باور نظمته شركة «جي تي إل» GTL، والتي تورد خدمات الاتصالات والتكنولوجيا إلى السجون. وفي مكان يُسمى «حانة الخنزير الأخضر» Green Pig Pub بالقرب من وسط المدينة، تجمعنا في حانة على سطح يُطل على الجبال بينما كانت الشمس تغرب. وقدمت الحانة، التي كانت مكتظة بأشخاص بيض معظمهم من ذوي البطون الكبيرة، سندويشات التاكو ومشروبات كحولية مجانا إلى الجميع لإضفاء قدر من الليونة على المحادثة - وكان ذلك مجاملة من شركة «جي تي إل».

وكان الأشخاص الذين حضروا الحفل ودودين، وكان العديد من هؤلاء الذين يرتدون الزي الرسمي للشركة حريصين على الدردشة مع الآخرين والاستجمام. كان جريج Greg يعمل لدى «جي تي إل» حيث كان قد خدم في مجال الاتصالات للسجون ثمانية عشر عاما. وكان يحب عمله لأنه كان شغوفا بالتكنولوجيا ومستمتعا بفرصة الترويج لها. وقال لي: «هذه الصناعة لم تتغير منذ ما يزيد على مائة العام. وهي كانت تُدار من قبل رجال لم يروا ثمة حاجة إلى القيام بذلك. لكن التكنولوجيا الجديدة هي التي فرضت هذه التغيرات، ويقف جيلي في طليعة ذلك».

أما سكوت Scott فقد عمل لدى شركة «كول سينس» Call Sense البريطانية. كانت شركة صغيرة بسبعة من العاملين فقط في أمريكا، لكن آفاق النمو لديها كانت جيدة للغاية. فقد كانت تبيع جهازا للكشف عن المعادن والذي كانت السجون

تسعى جاهدة إلى الحصول عليه للعثور على الهواتف المحمولة، والسكاكين، والبنادق. وأخبرني سكوت أنه قد عمل في السابق في مجال بحوث الخلايا الجذعية، لكنه كان منجذبا إلى عمل يتيح له فرص السفر. وكان يحب «مجال العمل الإصلاحي لأنه كان ودودا ويساعد الناس».

كانت هذه أمسيةً كاشفة تحدث فيها أفراد يعملون لدى شركات مربحة بأريحية، وراحوا يتوددون إلى الآخرين ويصادقونهم ويتحدثون عن أمور المهنة. وجميع من تجاذبت أطراف الحديث معهم قالوا إنهم حرصوا على حضور كل مؤتمر يعقده اتحاد «أيه سي أيه» الذي يُعقد دائما مرتين سنويا في مدينتين مختلفتين، للمشاركة في الأفكار ولقاء زملاء المهنة الذين يتنافسون معهم أحيانا في السوق. وهؤلاء الرجال (وبعض النساء) كانت لديهم وظائفهم، وهم لم يتشككوا في أخلاقيات نموذج العمل الذي كانوا يعملون في ظله. وهذا لم يجعلهم عديمي أخلاق، بل جعلهم سعداء فقط بالعمل في صناعة لم تكن موجودة قبل بضعة عقود، ولكنها صارت تعمل الآن بسلاسة بفضل التعاون مع عدد لا حصر له من إدارات مديري الشرطة في أنحاء البلاد. غير أن نموذج العمل المديم لذاته - مع وجود متزايد لجماعات الضغط السياسية التي تؤدي إلى الطلب المتزايد - قد تجاهل التكلفة الاجتماعية الأوسع الناتجة عن حبس ملايين الأمريكيين وكأنهم سلع يُعمَد إلى تخزينها في مستودعات.

في اليوم الأخير للمؤتمر، شاركتُ في جولة نظمها اتحاد «أيه سي أيه» لزيارة أقدم سجن في ولاية يوتا، وهو سجن مقاطعة واساتش Wasatch County Jail. وكان نزلاء هذا السجن من القتلة، والمغتصبين، والمحتالين. كان محيط المركز رائعا، حيث بدت الجبال الشاهقة في الأفق، على رغم أن مباني المرفق كانت في معظمها قديمة ومنيعة.

وعلى رغم أن واساتش كان سجنا عاما، فإنه كان يُدار بدافع الربح. وكان يوجد هنا مقر شركة «الصناعات الإصلاحية في يوتا» (يو سي آي) Utah Correctional Industries (UCI) - وهي شركة توظف السجناء مقابل أجور منخفضة لإنتاج الأثاث، وخدمات الطباعة، ولوحات السيارات لسكان يوتا. وكان هدفه المعلن هو تعليمَ السجناء المهاراتِ الحيويةَ التي سيحتاجون إليها عند إطلاق سراحهم، لكن العمل الذي كان يُشْرَف عليه في السجن كانت له علاقة بالربح أكثر من ارتباطه

بإعادة تأهيل هؤلاء السجناء. وسألتُ عما إذا كانت تكاليف العمالة يتعين أن تكون منخفضة هكذا، ولكنني أُخبرتُ بأن السجناء كانوا سعداء بإبقائهم مشغولين.

وأثناء جولتي داخل السجن شاهدتُ ورش عمل متنوعة لشركة «يو سي آي»، وقد تضمنت مطابع متطورة ومرافق لإنتاج قطع أثاث كبيرة وصغيرة. وكانت المصانع مستودعاتٍ كبيرة بها أجواء سلمية. ولم أرَ حراسا حول السجناء، غير أن عددا منهم كان يتبع مجموعتنا الزائرة. وأُخبرتُ بأن النزلاء حسني التصرف فقط هم الذين كان يُسمَح لهم بالعمل والتدرُّب لدى «يو سي آي». وكان هؤلاء الرجال يتقاضون أجورا زهيدة - يتراوح بين خمسة وأربعين سنتا للساعة الواحدة وبضعة دولارات، ولكن الأجر في الأغلب أقل من دولار. وكان هذا أقرب ما يكون إلى العمل العبودي.

كان مركز ستيوارت Stewart لاحتجاز الهجرة يقع على مشارف منطقة لامبكين Lumpkin في ولاية جورجيا – وهي مدينة أشباح طوال أيام الأسبوع. وكان الزائرون والمحتجَزون الذين يصلون إلى المركز، الذي يضم ألفي سرير تقريبا، يجدون لافتة ترحيب مطلية ضخمة على خزان مياه خارجي تحمل عبارة: «سي سي أيه: قائد أمريكا في شراكات الإصلاحات». وكان هذا المركز واحدا من أكبر مرافق الهجرة المخصخصة في البلاد.

وقد شملت جولتي في المركز كل شيء باستثناء زيارة جناح العزل للسجناء. وسُمح لي بحمل كاميرا التصوير الخاصة بي، ومفكرة، وقلم، ولكن ليس هاتفي المحمول. وخضعت جميع مقتنياتي للكشف عليها بأشعة إكس، وهي المهمة التي نفذتها موظفات من الأمريكيين الأفارقة، ووُضِعت نظارتي الشمسية وهاتفي داخل خزانة. وكان خمسة رجال يتبعونني في كل مكان: أحدهم من «سي سي أيه»، ومُشغل المركز، والباقون من «آي سي إي». وكان وجود هذه الحاشية يبدو أمرا مبالغًا فيه. كانوا متوثبين وسريعي الاهتياج طوال الوقت، كما بدوا قلقين إزاء أسئلتي، وقلقين أيضا من أن شيئا ما غير متوقع قد يحدث، ومتوترين من احتمال أن أرى شيئا ما يمكن أن يسبب لهم الإحراج. وأسفل ممر طويل، كانت الإضاءة فيه شديدة بفعل مصابيح النيون وتفوح منه رائحة الطلاء ومواد التنظيف، كانت طوابير من النزلاء تسير مرورا بي – بعضهم كان يبتسم، والبعض الآخر أخذ يلوح بيده، في حين بدا آخرون بائسين.

وكان يُطلق على باراك أوباما لقب «رئيس الطاردين» بسبب العدد القياسي من المعتقلين الذين قد أبعدتهم إدارته قسرا من البلاد. ففي العام 2014، أصدر «معهد سياسة الهجرة» (إم بي آي (Migration Policy Institute (MPI)، تقريرا أشار فيه إلى أنه، في السنوات الخمس الأولى له في السلطة، رحّلت إدارة أوباما ما يربو على 1.9 مليون شخص - وهو عدد يساوي تقريبا عدد من طردتهم إدارة بوش من البلاد في فترتي رئاسته (مليوني شخص). وعلى رغم أن أوباما أدخل سلطة تقديرية مهمة للادعاء العام لإدارة برنامج تطبيق القانون الخاص بالهجرة، وأن العام 2014 شهد تراجعا طفيفا في معدلات ترحيل المهاجرين، فإن معهد سياسة الهجرة جادل بأن «إنفاذا أكثر إنسانية للقانون يتعارض أساسا مع سيطرة أكثر صرامة على الهجرة»، وأن «نظاما أكثر قوة لإنفاذ القانون، يؤدي حتما إلى إلحاق ضرر بالأسر والمجتمعات الراسخة»[35].

ووجدت صحيفة «نيويورك تايمز» أن ثلثي المهاجرين الذين أبعدتهم إدارة أوباما قد ارتكبوا مخالفات بسيطة، وذلك من قبيل المخالفات المرورية، أو عدم ارتكاب جرائم على الإطلاق[36]. أما المهاجرون الذين كانوا الأكثر معاناة من عمليات الطرد هذه فكانوا أصلا من جواتيمالا، وهندوراس، والسلفادور، والذين كانوا في الولايات المتحدة بشكل غير قانوني؛ حيث كانت هذه الدول الثلاث تشكل نسبة 29 في المائة تقريبا من عمليات الطرد الفدرالية لدى «آي سي إي». وفي العام 2014 وحده، وصل نحو تسعين ألف طفل إلى الحدود الأمريكية هربا من الفقر وحرب المخدرات التي أشعلتها الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى. وهكذا باتت الحدود الجنوبية ساحة عسكرية، حيث تمكنت شركات، من بينها شركات تصنيع الأسلحة «ريثيون» Raytheon، و«لوكهيد مارتن» Lockheed Martin، و«بوينغ» Boeing، وكذلك شركة الأسلحة الإسرائيلية البارزة «إيلبيت سيستمز» Elbit Systems، من كسب مليارات الدولارات من وراء محاولاتها إبعادَ المهاجرين[37].

كان متوسط مدة إقامة النزيل في ستيوارت ثمانية وثلاثين يوما - وهي أقل بكثير من معظم مدد عقوبات السجن – لذلك كان من المتعذر عمليا بالنسبة إلى المحتجَزين تكوين أي شعور روتيني. وفي حين كان أمرا إيجابيا تفادي الاحتجاز طويل الأجل إلى حد كبير (وذلك بخلاف الحال بالنسبة إلى طالبي اللجوء في بريطانيا

واليونان وأستراليا)، فإن النزلاء كانوا يُنقَلون في الغالب من مرفق إلى آخر، بينما كان آخرون يُرحَّلون ويُعادون إلى بلدانهم الأصلية في إطار عملية كانت تفتقر إلى الشفافية؛ كانوا مجرد أرقام للمعالجة، أجسام للنقل إلى أماكن أخرى.

وفي يوم زيارتي إلى مركز ستيوارت للاحتجاز، كان 1766 معتقلا خلف القضبان – وكانت الأغلبية العظمى من هؤلاء من السلفادور وهندوراس والمكسيك وجواتيمالا، غير أنه كان هناك ستون دولة أخرى ممثلة، من بينها بنجلاديش والصين ونيكاراجوا وبيرو والصومال. والعديد من هؤلاء النزلاء كانوا يعيشون في مبان كبيرة محظورة ومحصنة كان الحد الأقصى لإشغالها اثنين وستين نزيلا. وكان هناك آخرون يقيمون في غرف أصغر، أو في وحدة الفصل. ولاحظت وجود عدد قليل من موظفات «سي سي أيه» داخل المباني مع النزلاء الرجال. كما رأيت لافتة بجانب إحدى الغرف عليها عبارة: «عند الدخول إلى مبنى المحتجزين، فإن على موظفات «سي سي أيه» إعلان أنهن من العاملات في المبنى».

كان ثمة مبنى آخر أُخفِتت الأضواء فيه لأن النزلاء قد بدأوا العمل في المطبخ في الساعة الخامسة صباحا، وكانوا الآن في فترة استراحة. وكان النزيل يتقاضى 4 دولارات يوميا من «سي سي أيه» مقابل أداء واجبات العمل في المطبخ، وأجرا أقل مقابل أعمال أخرى (فالحلاقون، على سبيل المثال، كانوا يحصلون على دولارين في اليوم الواحد). وأخبرني اتحاد «آي سي إي» بفخرٍ أن القانون كان ينص فقط على أن تدفع الولاية دولارا واحدا عن كل يوم عمل، وهكذا كان مركز الاحتجاز «سي سي أيه» يقوم بعمل رائع. كانت هذه أجورَ عبيد، وهو ما كان يُبرَّر ببساطة لأن هؤلاء النزلاء كانت لديهم سلطة سياسية صغيرة جدا للمطالبة بما هو أكثر من ذلك. في الوقت نفسه كانت شركات السجون تنشر إعلانات عن عمل نزلاء السجون، والتي كانت تُباع بأسعار منخفضة إلى قائمة أفضل 500 شركة بمجلة «فورتشن» Fortune، مثل شركة «آي بي إم» IBM و«بنك أمريكا» Bank of America[38].

وكان هنالك رجال في مبنى آخر شديد الإضاءة يرقدون على أسرتهم ذات الطابقين تحت ألحفة وملاءات. وكان المبنى مجهزا من الداخل بميكروويف، وتلفزيون الكابل، ومغسلة، و«بلاي ستيشن» PlayStation، و«وي» Wii. وكان أحد الرجال يرتدي سماعة الرأس ليستمع إلى التلفزيون أمامه. وكانت

الأحواض والمراحيض خلف ستارة. وكانت توجد طاولات ومقاعد معدنية مثبتة إلى الأرض. «أنا لا أقول إننا هنا مثل فندق هيلتون»، أخبرني أحد مديري «آي سي إي» – على رغم أنه شرح أنه كان فخورا بما يقدمه مركزه. ورأيت لافتات كُتبت عليها بالإنجليزية والإسبانية عبارة: «حافظ على مركز الاحتجاز آمنا: مركز آي سي إي لا يتسامح بشأن الانتهاك والاعتداء الجنسي».

وكان يوجد تنويه يتضمن رقم هاتف يمكن للنزلاء الاتصال به إذا ما احتاجوا إلى المساعدة، غير أن ناشطين زعموا أن هذا لم يكن سوى واجهة مزخرفة في نظام كان يستهدف معاقبة المهاجرين. وكانت هنالك هواتف متاحة للنزلاء للاتصال بمحامين، وسفارات، وأصدقاء، على رغم أن التكلفة كانت باهظة بسبب التلاعب بالأسعار من قِبل الشركات التي تبيع بطاقات الهاتف للمحتجزين. كان هذا عملا مربحا على نطاق واسع – وهو مجرد واحد من أسواق عديدة يمكن أن تُستغل في نظام الحبس في أمريكا. وكان من الشائع بالنسبة إلى إدارات مديري الشرطة المحلية جمع المال من هذه المكالمات الهاتفية المكلفة، وهي مهمة كانت تكلف النزلاء ثمنا باهظا. إذ كان النزيل يدفع 15 دولارا تقريبا مقابل شراء أقل من 13 دقيقة للتحدث عبر الهاتف.

وأثناء الجولة كان موظفو مركز «آي سي إي» أو شركة «سي سي أيه» يظهرون فجأة - لم أستطع أن أجزم إلى أي منهما كان ينتمي هؤلاء – ويقولون بضع كلمات عن المركز، ثم يتوارون عن الأنظار. وسألت أحد هؤلاء كيف يحصل النزلاء على قص شعر مجانا فقال إنه يعطي أولوية لمحتجَزين كانوا حريصين على النظافة والاهتمام بمظهرهم قبل المثول أمام المحكمة. ولم تكن هنالك قيود مفروضة على الشعر أو اللحية، وقال مدير لدى مركز «آي سي إي» إن بعض الرجال من جامايكا كان شعر الرأس لديهم مجدولا على شكل ضفائر طويلة، وأنه لم يكن هناك ما يمنع ذلك.

كانت مكتبة مركز الاحتجاز مكتظة بأعداد لا حصر لها من كتب الإنجيل والروايات الرومانسية. وكان المحتجزون يلعبون كرة القدم وكرة السلة، داخل المركز وخارجه، تحت السماء الزرقاء المشرقة. فقد كانت لديهم ساعتان في كل يوم للاستمتاع بالهواء الطلق. وقال لي أحد مديري المركز: «نحاول أن نجعلهم مشغولين، لأننا نعرف أنه إذا لم ينشغلوا بعمل أي شيء، فسوف تحدث متاعب». وجلس رجال بعضهم حول بعض وهم يرتدون ملابسهم ذات الألوان المختلفة: فاللون الأزرق كان

يعني أنهم لا يمثلون خطرا أمنيا، واللون البرتقالي كان يعني أنهم يمثلون خطرا أمنيا بدرجة طفيفة، أما أصحاب اللون الأحمر، فلم يكن لهم أي وجود، لأن هذا اللون كان يرتديه النزلاء في قسم مختلف بالمركز.

وفي المركز الطبي رأيت نزيلا يرتدي حلة برتقالية وينتعل حذاء ماركة «كروكس» Crocs برتقاليا، وقد عُمِدَ إلى إيصاله بجهاز التنقيط. ورفض المسؤول الطبي إخباري بحالته. وتساءلتُ عما إذا كان هذا الرجل يعاني مرضا، أو خطر الانتحار. وبمجرد أن ألقيت نظرة عليه، واصلنا تحركنا.

كان مركز ستيوارت ينتظر تعيين طبيب بدوام كامل. ووظف المركز اثنين من أطباء الأسنان بدوام كامل فضلا على اثنين وستين من أفراد الطاقم الطبي. وقال المسعف الطبي إنه كان من الصعب توظيف عاملين لأن المركز كان بعيدا جدا. وكانت العقاقير المضادة للاكتئاب تُوصف أحيانا للمحتجَزين، وذلك لأن الأشخاص الذين كانوا يأتون من السجن إلى مركز احتجاز الهجرة كانوا يعانون مشاكل صحية عقلية متزايدة. وقد عمدت الولاية إلى وضع هذه المرافق في مناطق نائية حيث كانت الحالة الصحية والظروف سيئة حتما. وفي أحد الممرات كانت توجد صورة مُعلقة لرجل وهو يصعد على جبل جليدي، مع رسالة تقول: «لا يمكنك إنهاء ما لا تبدأه». ولم يكن من الواضح ما إذا كانت هذه الرسالة التي كُتبت على طريقة أوبرا(*) Oprah تستهدف النزلاء أو الحراس.

وأُخبرتُ بأن قاعة الطعام، أو «خط الطعام»، كان يقدِّم ثلاث وجبات في اليوم، والتي يخطط لها أخصائي تغذية. ورأيت مئات من الرجال يصطفون في طابور للحصول على وجباتهم. وجلس رجال إلى طاولات الطعام وقد وُضعت صوانٍ أمامهم؛ ولاحظتُ بعض هؤلاء وهم يتلون الصلوات قبل الأكل. وعلى الصينية كان يوجد خبز بني، ومعكرونة بالجبن، وجزر، وكرفس، وسلطة، وقطعة كعك محلاة صغيرة. وكان الجميع يحصلون على الوجبة نفسها، إلا إذا أراد البعض منهم وجبة خاصة أو دينية، وقال مديرو مركز «آي سي إي» إن وجبات الطعام كانت تُقدَّم إلى النزلاء من المسلمين واليهود والبوذيين بناء على طلبهم.

(*) أوبرا وينفري Oprah Winfrey، مقدمة البرامج الحوارية الأمريكية الشهيرة. [المترجم].

وفي يونيو من العام 2014 شارك العديد من النزلاء في احتجاج بشأن الطعام، وهو الاحتجاج الذي كان يتضمن إضرابا عن الطعام، حيث شكا المحتجون من أن الطعام كان يحتوي على ديدان. وأخبرني المركز بأن هذا لم يكن صحيحا، وأن الحقيقة هي أن ما كان يُعتقد أنها ديدان كانت نوعا من براعم الفاصوليا التي كانت تشبه الديدان إلى حد كبير. وعلى رغم أنه كان من المستحيل تحديد صحة ادعاءات المركز، فإنني سمعت انتقادات مماثلة من نشطاء في مجال الهجرة في ولاية جورجيا. هناك حفنة من شركات كبرى، من بينها «أرامارك» Aramark، تنتج الطعام وتبيعه للسجون ومراكز الاحتجاز في أنحاء البلاد. وكانت هناك تقارير مستمرة من المحتجَزين حول المرض والجوع[39].

وبالنسبة إلى الفحص الطبي اليومي كان يتضمن إجراء فحوص خاصة بمرض السل، وقال المركز إن الحالات الصحية المتعلقة بالعين والقلب كانت آخذة في التحسن بصورة منتظمة في الاحتجاز، حيث إن الكثير من المحتجزين لم يروا طبيبا على مدار فترة طويلة، إن لم يكن على الإطلاق. وقال مدير مركز «آي سي إي» بفخر: «إن الرعاية الطبية عظيمة هنا. فنحن نصلحهم حين يأتون إلينا محطمين». ولكن هذه كانت وجهةَ نظر مشكوكا فيها إلى حد كبير. ذلك أن واقع الاحتجاز المخصخص ينطوي على تخفيضات هائلة في الخدمات، والتي تعرض الحد الأدنى من الرعاية. فقد أصدرت «شبكة مراقبة الاحتجاز» Detention Watch Network تقريرا في العام 2013 تضمن فحصا لمائتين وخمسين من مرافق الاحتجاز في أنحاء البلاد، والتي يُدار الكثير منها من أجل الربح، حيث وُجد أن أيًّا من هذه المرافق لا يمكنها ضمان توفير الرعاية الطبية الأساسية أو الحماية الملائمة ضد الانتهاكات الجنسية والجسدية. كما أن الافتقار إلى الرقابة الرسمية أدى إلى تفاقم المشكلة، وذلك إلى جانب قانون إصلاح الهجرة غير القانونية ومسؤولية المهاجر Illegal Immigration Reform and Immigrant Responsibility Act الصادر في العام 1996، والذي سمح بمعاقبة النزلاء على ارتكاب جرائم صغيرة كأنها جنايات خطيرة[40]. ومن ثم ظلَّ العقاب، وليس إعادة التأهيل للسجناء، هو محور التركيز لدى الشركات والحكومة، لأنه كان أكثر ربحية. ففي العام 2015، رفضت شركة «سي سي أيه» اقتراحا بسيطا قدمه أليكس فريدمان Alex Friedman، وهو سجين

سابق والمدير المشارك حاليا في «مركز الدفاع عن حقوق الإنسان» Human Rights Defense Center، وكان الاقتراح يقضي بإلزام الشركة بدفع مبلغ إضافي بنسبة 5 في المائة من دخلها الصافي للحد من حالات العودة إلى ارتكاب الجرائم[41]. في هذه الأثناء كانت المعارضة لهذه الشركات في ازدياد؛ حيث أطلق «تحالف السجون بين الأديان» Interfaith Prison Coalition حملة في العام 2015 لمقاطعة وسحب الاستثمارات من شركات حققت أرباحا من عمالة السجون، وكانت تتقاضى أسعارا باهظة مقابل المكالمات الهاتفية للسجناء.

النظام متلاعب به ليُفيد شركات مثل «سي سي أيه»، وهنالك أمثلة أكثر مما يمكن الاستشهاد به هنا لإظهار عدم استعداد الشركة لفرض الحد الأدنى من معايير الرعاية، بينما كان تزييف السجلات من الأمور الشائعة[42]. إذ دأب مركز الاحتجاز «آي سي إي» ووزارة الأمن الداخلي على رفض التحقيق في انتهاكات مستمرة، ومن ثم انفضت قضايا من دون عقاب، وكانت تتضمن حالات ولادة لسجينات قبل الموعد المحدد للوضع، لأن حراس شركة «سي سي أيه» قد تجاهلوا صرخاتهن طلبا للمساعدة، فضلا عن إعطاء أدوية غير صحيحة للنزلاء، مما يسبب المرض والوفاة. وفي حالة واحدة ضمن قائمة طويلة من الانتهاكات، ماتت باميلا ويثرباي Pamela Weatherby، البالغة من العمر 45 عاما، في العام 2010، متأثرة بمضاعفات لها صلة بمرض السكري، لأن موظفي «سي سي أيه» في سجن داوسون Dawson للولاية في تكساس قد أعطوها أنسولين من النوع رخيص الثمن بدلا من الأدوية التي وصفها لها الطبيب. ولهذا أقامت أسرتها دعوى قضائية ضد «سي سي أيه» بسبب الإهمال. إن نقص الموظفين، فضلا عن ضعف التدريب، قد كانا السبب وراء حدوث مثل هذه المآسي، والتي كانت نادرا ما تمنع شركات مثل «سي سي أيه» من الحصول على مزيد من العمل.

إن واقع الاحتجاز المخصخص هذا أماط اللثام عن نفسه في أصغر التفاصيل. إذ اعتادت شركة «سي سي أيه» تزويد النزلاء في مركز ستيوارت بأحذية رياضة التنس، ولكنهم يشترون لهم الآن أحذية من نوع كروكس، لأنها كانت توفر مالا للشركة. وفسرت الشركة ذلك بأنه كان من الأسهل غسل أحذية كروكس بخرطوم المياه عندما كانت تتسخ. وكان أحيانا يُرشَّد الاستهلاك لمياه الاستحمام توفيرا للمال، وسمعتُ

ادعاءات حول قطع المياه عن سجن ستيوارت، على رغم أن مركز «آي سي إي» وشركة «سي سي أيه» قد نفيا حدوث ذلك. ولم تسمح «سي سي أيه» للزائرين بلمس المحتجزين في غرفة الاجتماعات في سجن ستيوارت، لأن الحراس سيكونون في حاجة إلى التدريب على إدارة والتعامل مع هذه التفاعلات الشخصية. وكان المزيد من التدريب يعني تكاليف زائدة بالنسبة إلى «سي سي أيه». وفي بعض المرافق الأخرى التابعة لهذه الشركة كان يحدث اتصال مباشر. وفي بعض الحالات كانت تُزالُ النافذة الزجاجية في غرفة الزيارة. فالنشطاء كانوا يحثون باستمرار على تخفيف القواعد.

وفي سجن ستيوارت مررت بجانب حارس وهو يحدق في زنزانة مظلمة. وكان ينظر من خلال نافذة صغيرة إلى نزيل جالس كان يبدو في لحظة تركيز شديد وهو ينظر مباشرة إلى الأمام، وعيناه مفتوحتان تماما. ولم يكن النزيل مقيدا بالأصفاد، ولكنه جلس في حالة صمت تام وبلا حراك، مرتديا سترة انتحارية مقاومة للهب، وكانت تشبه سترة المجانين. ولم يكن واضحا ما الشيء الذي من المحتمل أن يستخدمه لإضرام النار في نفسه حين يكون محبوسا في زنزانة منفردًا، بوجود حارس يراقبه مثل الصقر. وقال المسؤول الطبي إن مراقبة عمليات الانتحار ليست ضرورية دائما، ولكنه أشار إلى أنه في ظل المعدل المرتفع لحالات النقل والترحيل من سجن ستيوارت، كانت الحالة الذهنية للمحتجَز هشة في الغالب.

وثمة باب آخر كان يؤدي إلى المحكمة الخاصة بالمركز، حيث كان يجري تقييم الدعاوى المقدمة من المهاجرين الراغبين في البقاء في البلاد. وكانت هذه المحاكم خاضعة للفرع التنفيذي، وليس القضائي، للحكومة، ومن ثم كانت هنالك شكوك وتساؤلات جادة حول افتقارها إلى الشفافية بالنسبة إلى المحامين، والنشطاء، والمحتجزين. كما أن العديد من قرارات هذه المحاكم لم تكن حتى تُدوَّن كتابة، وكانت جلسات الاستماع سرية، والوصول إلى محامين كان بصورة متقطعة. وجميع المهاجرين تقريبا ممن كانوا يَمثُلون أمام المحكمة كانت تصدر إليهم أوامر ترحيل. وكان التمثيل القانوني المؤهل من الأمور النادرة، ومن ثم كان العديد من المهاجرين يَمثُلون أمام المحكمة من دون أن يكون لديهم أي معرفة بحقوقهم القانونية. وتباهت بلدة لمبكين المحلية بأن لديها محام واحد فقط. وكان ثماني عشرة من بين ثمان وخمسين محكمة من محاكم الهجرة في الولايات المتحدة موجودة داخل مراكز

احتجاز الهجرة. وكان الجمهور مهتما بالكاد، على ما يبدو - فضلا عن عزوفه عن المشاركة - في إجراءات التقاضي[43].

وخلافا لنزلاء السجون في الولايات المتحدة، الذين كان تعاطي المخدرات والكحوليات شائعا بينهم، أخبرني مركز«آي سي إي» أن هذه المشاكل لم تكن موجودة في سجن ستيوارت. وعلى مدار الزيارة، لم أشاهد أي انتهاك، أو عنف، أو عنصرية. وكان مضيفِيّ ودودين ومنتبهين، ورفضوا المزاعم المتعددة التي كان يرددها النزلاء بشأن تعرضهم للاعتداء والإهانة. وكان الحبس الانفرادي لايزال يُستخدَم ضد العديد من المهاجرين، وقد مات شخصان على الأقل في أثناء وجودهما داخل سجن ستيوارت، كان من بينهما روبيرتو مارتينيز ميدينا Roberto Martinez Medina، الذي توفي في العام 2009، لإصابته بمرض في القلب كان يمكن علاجه.

كانت عقوبة الحبس الانفرادي متفشية. وفي جميع أنحاء البلاد كان يوجد ثلاثة عشر سجنا من سجون «متطلبات المجرمين الأجانب» (سي أيه آر Criminal Alien Requirement (CAR)، والتي تُدار بغرض الربح، وكانت تؤوي 25 ألف نزيل ممن ليس بحوزتهم وثائق قانونية تسمح لهم بالإقامة في الولايات المتحدة. وفي الأغلب كانت الأوضاع داخل هذه السجون مروعة - إذ كان السجناء يعيشون في ظل ظروف صحية سيئة وتفوح منها روائح عفنة، بل حتى إنه كانت هناك حصة نسبية لـ«زنزانة العزل»، والتي بموجبها كان يُحفِّز مديرو المرفق على إرسال نزلاء إلى الحبس الانفرادي بسبب شكواهم من رداءة الطعام أو سوء الرعاية الطبية[44]. وفي أعقاب تحقيق استمر عدة سنوات، اكتشف اتحاد الحريات المدنية الأمريكي «أيه سي إل يو» أن مهاجرين في مراكز الاحتجاز المتربحة هذه كانوا يعانون بسبب الازدحام الشديد في الغرف، وكذلك بسبب صعوبة الحصول على التعليم وإعادة التأهيل. وكان أحد المرافق في مقاطعة ويلاسي Willacy County في تكساس يتكون من خيام نُصبت في أشعة الشمس الحارقة، وقد عانت كثيرا بسبب غزو الحشرات. أما عقد إدارة هذا المرفق، والذي طُرح من دون تقديم عطاءات، فقد تمت ترسيته في العام 2006 على «شركة الإدارة والتدريب» Management and Training Corp ومقرها ولاية يوتا، وبلغت قيمته 65 مليون دولار. وقد حامت شكوك بشأن الفساد حول مسؤولي المقاطعة في هذه العملية التي أدت إلى تسليم

العقد للشركة[45]. وضمن أحد شروط هذه الصفقة دُفع مبلغ بحد أدنى قدره 45 مليون دولار استنادا إلى معدل قدرة تشغيل بنسبة 90 في المائة - حتى في حال بقاء السجن فارغا. وفي العام 2015، احتج نزلاء على ظروفهم السيئة وأضرموا النار في المرفق، مما أدى إلى تدمير جزءٍ كبير منه. وبالتالي عُمِد إلى إغلاقه ونُقل السجناء إلى أماكن أخرى. وعلى رغم أن مقاطعة ويلاسي قد تلقت وعودا بحصولها على أموال من مقاول المركز، فإنها واجهت حالة من عدم اليقين المالي.

إن الوصول إلى سجن ستيوارت كان عملية غريبة. فهذا المركز، شأن معظم مراكز الاحتجاز في العالم، كان مغلقا أمام الجمهور باستثناء زيارات قصيرة للمحتجَزين. فمع وجود شركة خاصة تتولى إدارة هذا المرفق وحكومة مترددة في السماح للصحافيين بالدخول إليه، كانت المساءلة منخفضة. وكنت قد اتصلت بمركز «آي سي إي» قبل أشهر من وصولي لتقييم إمكانية الحصول على تصريح دخول. وبالنسبة إلى صحافي مستقل كانت هذه مهمة مستحيلة تقريبا، لذلك استخدمتُ مكانتي بصفتي كاتب عمود في صحيفة «جارديان» للشروع في هذه العملية. وزعم كل من «سي سي أيه» و«آي سي إي» أن المرفق لم يكن يُدار باعتباره سجنا خاصا، ولكنه في الواقع كان يعمل على هذا النحو.

وفي يوم زيارتي لسجن ستيوارت، التقيتُ ممثلَ «آي سي إي»، فيني Vinnie، في مدينة بيتشتري Peachtree City، التي تبعد ساعة بالسيارة عن أتلانتا Atlanta. وكانت هذه المدينة تعج بجيوش من عربات رياضة الجولف، والتي سُمح للقاصرين بقيادتها حول المدينة. وكان فيني مضيفي طوال ذلك اليوم، وأخذني في سيارته نوع «إس يو في» حيث استغرقت رحلة الوصول إلى لمبكين ساعتين. وقد عمل فيني في مجال العلاقات العامة طوال حياته المهنية، بداية من العمل لدى الجيش الأمريكي في الكويت إلى هيئة الحديقة الوطنية الأمريكية US National Park Service. وكان متشككا حيال التدخلات العسكرية الأجنبية، ومن مؤيدي الصحافي جلين جرينوالد Glenn Greenwald، و«نافخ الصافرة» السابق لدى «وكالة الأمن القومي»، إدوارد سنودين Edward Snowden، وقال أن نظام الهجرة كان في حاجة إلى إصلاح عاجل. وهو لم يكن بالممثل النموذجي لإدارة حكومية متشددة معروفة بطرد المهاجرين بصورة وحشية.

قال فيني إن مركز ستيوارت قد وفر فرصا اقتصادية ضرورية في لمبكين، وهي مدينة غير متطورة. وكانت باحة وقوف السيارات الخاصة بالمركز تغص بمركبات لدى وصولنا. وأوقف فيني سيارته في المكان المخصص لموظفي المركز، وبالقرب منه كانت توجد منطقة مسيجة مغلقة بأقفال حيث ترك مسؤولو إنفاذ القانون الزائرون أسلحتهم عند الدخول.

وأثناء جولتي لم أتمكن من التحدث إلى أي من المحتجزين، الذين راحوا ينظرون إليّ في حيرة، وبروح من الدعابة، ونظرات فارغة. وأعطتني جماعة محلية تساعد المهاجرين، تُسمى «إل ريفيوجيو» El Refugio، اسم ورقم نزيل كان لديه استعداد لرؤيتي، ولذلك، وفي نهاية الزيارة، اصطحبوني إلى غرفة زيارة صغيرة ذات جدران بيضاء. وكانت نافذة زجاجية تقسم المكان.

ظهر رجل يرتدي بدلة برتقالية من قطعة واحدة، وهو يبتسم ابتسامة صغيرة. كان اسمه ليندن هيدلي Linden Headley، وهو رجل أسود في الثانية والخمسين من عمره، بلحية رمادية وشعر رأس مجدول على شكل ضفائر. وهو من مواليد جورجتاون Georgetown عاصمة دولة غايانا، وقد أقام في الولايات المتحدة منذ العام 1975 وكان يتحدث بلكنة أمريكية. وأخبرني أنه سعيد بمشاركتي تفاصيله، وأن باستطاعتي نشر ما أريد. وكان يوجد حاجز أسود صغير في الجزء السفلي من النافذة التي تفصل بيننا وكان يمكن إزالته لتبادل الوثائق. وكانت هذه هي الغرفة التي يتشاور فيها المحامون مع موكليهم من النزلاء، وفي أثناء لقائنا مرر لي هيدلي عددا من الملفات، التي عمدتُ إلى تصويرها.

كان هيدلي قد اتُّهِم بعدد من جرائم المخدرات، وقال لي إنه كان يخشى ترحيله وإعادته إلى غايانا، والتي لم يرها منذ عقود. وبعد أن خدم في الجيش الأمريكي في لبنان واليابان في الثمانينيات، عمل في وظائف مختلفة على الرغم من أنه كان يعاني حالة مرضية تُعرَف باسم «اضطراب ما بعد الصدمة (بي تي إس دي)» PTSD. وكان لديه الكثير من الأطفال من نساء مختلفات. وعلى رغم أنه كان مقيما دائما بنحوٍ قانوني، زعم مركز «آي سي إي» أنه قد انتهك بنحوٍ متكرر شروطَ إقامته، وأنه يجب ترحيله لأنه لم يصبح قط مواطنا أمريكيا كاملا.

وقال لي: «أنا هنا في ستيوارت منذ ثلاثة أشهر. والحياة هنا تعيسة، وأنا نباتي، وكل وجبة في كل يوم مكونة من الفاصوليا والأرز والنشا. ومركز «آي سي إي»

يحاول ترحيلي إلى جورجتاون، حيث لم أكن هناك منذ أربعة عقود. والمحامي الموكل بالدفاع عني بلا مقابل، والذي أوصاني زميل من النزلاء بالاتصال به، يخبرني دائما بأنني سيُعمَد إلى إبعادي لأن معظم الناس هنا سيواجهون المصير نفسه».

وقال هيدلي إنه في حال إطلاق سراحه، فسوف يعمل نجارا أو عامل بناء، وسيتزوج صديقته، وسيواصل حياته بسلام. وأعطاني المركز معلومات تزعم أن هيدلي كان يشكل خطرا على المجتمع، بما في ذلك مزاعم لا حصر لها حول حيازته المخدرات واتّجاره فيها. ولكنه قال إنه فقط كان قد اعتُقل وفي حوزته ماريجوانا.

وقال: «أخشى العودة إلى غايانا بسبب العنف هناك». وكان الملف الكبير الذي أحضره لكي أراه يتضمن تقرير حقوق الإنسان لوزارة الخارجية الأمريكية، الصادر في العام 2013، وكتاب حقائق العالم عن غايانا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي آي أيه»، حيث تضمّن كلاهما انتهاكاتٍ، وممارساتٍ وحشية للشرطة، وفسادا.

وكان من المستحيل تقييم صحة القصة التي رواها هيدلي الذي تحدث بهدوء عن وضعه، وكان من الواضح أنه يريد إيصال وضعه اليائس هذا. أما الإصرار على أن أتحدث إليه من خلال الحاجز الزجاجي، فإنه كان يبدو شديد القسوة بلا داعٍ، لأنه لم يكن قاتلا مُدانا، أو حتى خطيرا. ومن اللافت للنظر أنه بعد جلسة استماعٍ مركز«آي سي إي» في سبتمبر من العام 2014، أُطلِق سراحُ هيدلي ليعود إلى المجتمع، وذلك بعد أن قُبِلت حججُه. فقد كانت قضية تسامح نادرة من قِبل نظام كان يهدف إلى ترحيل أفراد بمعدل متزايد على نحو مطرد. وكانت نسبة الترحيل للمهاجرين في محكمة ستيوارت تبلغ 96 في المائة.

على أي حال من المتوقع أن تتفوق على سجن ستيوارت أكبرُ منشأة للهجرة في أمريكا، تديرها شركة «سي سي أيه»، والتي سيكون افتتاحها في العام 2015 في بلدة ديلي Dilley الصغيرة في تكساس، والتي من المقرر أن تؤوي 2400 من النساء والأطفال. وكان النزلاء المسجونون هناك يواجهون فترة انتظار لا تقل عن اثني عشر شهرا حتى يحين موعد جلسات الاستماع لطلبات اللجوء الخاصة بهم. والأغلبية العظمى من هؤلاء لن تكون لديهم الفرصة للتمثيل القانوني، على رغم أنه ثبت بالدليل أن العثور على محامٍ كان من شأنه أن يزيد من فرص اللاجئين إلى حد كبير للحصول على حق اللجوء. وقد زار برنامج «الديموقراطية الآن» مركز الاحتجاز

العائلي في ديلي، حيث وجد أن سكان البلدة كانوا يتعرضون للخداع بشأن الأمن الاقتصادي والوظائف، في حين أخبر نزلاءُ مسجونون بفصلهم عن أطفالهم في ظل ظروف شبيهة بظروف السجن.

وبالنسبة إلى ديلي، أعلنت شركة «سي سي أيه» عن مجموعة متنوعة من وسائل الراحة، مثل توفير فصول دراسية فسيحة، ومناطق مخصصة للعب، واستراحات. غير أن عقد إدارة ديلي كان يمثل مشكلة، لاسيما أن مسؤولي إدارة أوباما تسرعوا في إبرام الاتفاق وتأسيس المرفق بموجب شروط وُضِعت لسجن تابع لشركة «سي سي أيه» في منطقة إيلوي Eloy، التي تبعد مسافة ألف ميل عن بلدة ديلى. وأوضح مسؤولو إيلوي أنه لم تكن لديهم النية لزيارة أو مراقبة ديلي[46].

وأثناء فترتي أوباما في منصب الرئاسة، استمرت إدارته في إبرام تعاقدات خارجية لإدارة مزيد من المرافق لمصلحة شركة «سي سي أيه» وشركات أخرى تجاهلت القوانين الفدرالية وانتهكت حقوق الإنسان. وفي مقابلة مع شبكة «سي إن إن» CNN الإخبارية، قال أليكس فريدمان، وهو مستثمر ناشط وسجين سابق يملك أسهما في شركة «سي سي أيه»، قال: «إن المستثمرين يرون هذا بمنزلة فرصة [أي سجن الحكومة للمهاجرين]. فهذا سوق من المحتمل أنه غير مطروق، وسيكون عليه طلب قوي»[47]. وكانت رأسمالية الكوارث هي الفائز. وانتقد سيلكي شاه Silky Shah، المدير المشارك في «شبكة مراقبة الاحتجاز» قرار إدارة أوباما بالتوسع في المرافق المخصخصة، حيث كانت حجته في ذلك هي أن «احتجاز الأسرة ممارسة تعسفية وغير إنسانية تؤدي إلى تآكل الروابط الأسرية وتقويض مصالح الأطفال»[48].

وفي الخارج في لمبكين، كانت الطرق خالية. وكانت المتاجر الواقعة على الطريق الرئيس Main Street خالية في معظمها، حيث تقشر الطلاء على ألواحها الزجاجية. وكان محل لتحنيط الحيوانات هو أحد المتاجر المفتوحة القليلة. وهذه البلدة، التي تقع في واحدة من أفقر مقاطعات أمريكا، لم تكن معروفة على الإطلاق لدى معظم الأمريكيين. وكان عدد سكانها لا يكاد يتجاوز الألف نسمة. كما كانت توجد مأدبة للوجبات المشوية يجري تفكيكها بالقرب من مركز للشرطة. وأخبرتني سيدة أمريكية أفريقية كبيرة حجما أن لمبكين كانت هادئة هكذا، ولم تكن قط مشغولة، وأنها أحبتها لهذا السبب.

قابلت رجلا في العشرينيات من العمر، كان إما تحت تأثير الماريجوانا أو ثملا، وكان يتجاذب أطراف الحديث مع أصدقائه في محطة وقود. وكان لديه وشم على صدره العاري يحمل عبارة: «أنا ضد العالم». وأخبرني أنه قد كان في زيارة إلى ميامي. وقال: «الوضع هناك أفضل بكثير». وقد كان هناك فقط في زيارة قصيرة.

أما سكان البلدة من الشباب الذين يتناقص عددهم، فإنهم يغادرونها إلى مراعٍ أكثر خضرة في مدن أكبر مجاورة. وكانت شركة «سي سي أيه» بدأت في بناء سجن ستيوارت في العام 2004 وباعت الفكرة لمركز «آي سي إي» والمجتمع المحلي بعد ذلك بسنوات باعتبارها منفعة اقتصادية للسكان المحليين، وأيضا كعامل ردع في ولاية كانت لديها عداوة تقليدية حيال المهاجرين. ونتيجة لذلك قفز سعر سهم شركة «سي سي أيه» على مدى سنوات. وعلى رغم أن النتائج المالية للشركة كانت قوية، فإن بلدة لمبكين لم تحصل قط على أي فوائد. والعديد من أعضاء طاقم العاملين بالشركة لم يعيشوا في البلدة، ولكنهم كانوا يسافرون إليها يوميا من مدن أخرى. وكانت بلدة لمبكين تُذكرني بمدن متداعية كانت تقع إلى جوار مرافق احتجاز أخرى قد رأيتها في أستراليا وبريطانيا واليونان. ففي تلك الدول أيضا، كانت نفس الشركات وسلطات الدولة قد تعهدتْ بالوعود الفاشلة نفسها. ذلك أن الوعد الاقتصادي لمركز احتجاز محلي عادة ما يتبين أنه أكذوبة.

وحتى في مركز الاحتجاز ذاته كان موظفو شركة «سي سي أيه» يكافحون ماليا من أجل تلبية احتياجاتهم. فقد التقيت أحد حراس السجن، وكان يبيع رقائق البطاطس، وعبوات المياه المعدنية، والشوكولاتة لجمع نقود من العاملين بهدف دعم موظفي «سي سي أيه» المتعثرين ماليا في أنحاء البلاد. وعلى رغم أنه كان من المثير للإعجاب وجود أشخاص كانوا يريدون المساعدة، فإن هذا الموقف كشف أيضا أن الشركة، وبدلا من زيادة الأجور، سهَّلت بيع الأطعمة غير الصحية لمساعدة الفقراء من العاملين لديها. وفي ظل ظروف صعبة كان هذا النوع من العمل الخيري هو كل ما يملكه الناس. وفي بلدة لمبكين قدَّمت جماعة صغيرة تضم متطوعين ويديرها مسيحيون، تُدعى «إل رفيوجيو»، الدعم اللازم للزائرين وعائلات المحتجزين الذين كانوا يأتون إلى البلدة. وهذه الجماعة، التي كانت مفتوحة منذ العام 2010، كانت تعكف على تشغيل بيت في عطلات نهاية الأسبوع والذي كان

يقع بالقرب من ستيوارت، حيث كانت توفر وجبات مجانية، وإقامة، وتتبرع بملابس وأحذية. وهذا النوع من الأعمال الإنسانية هو ما كان يفتقده بشدة الكثير من المناقشات التي كانت تدور حول الهجرة في الولايات المتحدة، وهي المناقشات التي كانت تتسم في مجملها بالخطب البلاغية السامة من جانب الجمهوريين والخجل من الديموقراطيين.

زرتُ مقر جماعة «إل رفيوجيو»، وتحدثتُ إلى المتطوعين الذين تبرعوا بوقتهم. وأخبرتني مؤسسة الجماعة، كيتي بينو فالينسيا Katie Beno Valencia، بأن معظم المشاركين كانوا تقريبا ممن يذهبون إلى الكنيسة. وقالت ماجي Maggie، وهي امرأة كبيرة حجما وودودة كانت تعيش بالقرب من أتلانتا، إنها كانت غاضبة للغاية لعدم السماح لها بلمس المحتجزين جسديا أثناء زيارتهم. وعلقت على ذلك بقولها: «يجب ألا يكون الحال هكذا في أمريكا. ويجب أن يحصل هؤلاء الناس على مزيد من الحرية».

كانت المقاومة لمركز ستيوارت للاحتجاز تتزايد. ففي الثاني والعشرين من نوفمبر من العام 2014، حدث أكبر احتجاج على الإطلاق خارج مدخله. وتجمع ما يقرب من ألف من النشطاء في لمبكين، وانتظموا في مسيرة توجهت إلى المرفق. وأُلقي القبض على خمسة نشطاء اتُّهموا بإثارة عصيان مدني غير عنيف. وأثناء هذا الحدث أعلن أنتون فلوريس Anton Flores، مؤسس ائتلاف «مراقبة احتجاز جورجيا» Georgia Detention Watch، أن «عمق المجتمع المتحاب سوف يُقاس بمقدار إسراعنا في إغلاق هذه المرافق».

***

«إنها عقلية عنصرية، مثل عقلية تفوق الرجل الأبيض». في جورجيا كان لدى أديلينا نيكولس Adelina Nicholls، المديرة التنفيذية لـ«تحالف جورجيا اللاتيني لحقوق الإنسان» (جي إل أيه إتش آر) Georgia Latino Alliance for Human Rights (GLAHR)، رأي ناقد حول العقلية داخل صناعة احتجاز الهجرة. وكان هذا التحالف واحدا من أبرز الجماعات الناشطة للمهاجرين في الولاية. وقالت نيكولس: «إن التصرف بهذه الطريقة، حيث يُعامَل المهاجرون وكأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، هو أكثر ربحا. المجرمون لديهم حقوق أكثر. أما المهاجرون

فلا يمكنهم الوصول إلى محامين، وإذا تمكنوا من ذلك فإنهم يتصرفون في الأغلب مثل الرقاق المنتج بكميات كبيرة»، فإنم يولون بالكاد اهتماما بعملائهم.

كان مكتب الجماعة يقع في منطقة صناعية على أطراف أتلانتا، وكان مملوءا بصحف إسبانية ولافتات كتبت عليها عبارة: «لا للمزيد منها! أوقفوا عمليات الترحيل!»، وعلى الحائط والأرض كانت توجد أعمال فنية تُستخدَم في المناسبات العامة والاحتجاجات. وقالت نيكولس: «لدينا الآن جيل واحد فقط من اللاتينيين هنا – إنه مجتمع جديد. وهناك الآن نحو مليون لاتيني في جورجيا». وتحدثت نيكولس بشغف وطاقة، وبغضب له ما يبرره – ولاسيما مع الرئيس باراك أوباما، على رغم أنها صوتت له مرتين. وكانت تعيش في أمريكا منذ العام 1996، حين تزوجت بأحد المقيمين. وشرحت كيف بدأ «تحالف جورجيا اللاتيني لحقوق الإنسان» نشاطه في العام 1999، حيث عكف على تنفيذ برامج عمل توعوية في جورجيا. كما أطلق التحالف حملة للعمال اللاتينيين؛ لأن 90 في المائة منهم وصلوا إلى البلاد بلا وثائق.

وقالت: «الكثير من هؤلاء يعيشون في الظل بسبب الخوف من القبض عليهم. وهناك العديد منهم يخضعون للإبعاد، وهي عملية تستغرق ما بين ثلاثة وأربعة أيام حين يُوضَع الناس في مراكز الاحتجاز. ونحن نمارس ضغطا على الشرطة لمنعها من احتجاز الناس أكثر من ثمانٍ وأربعين ساعة. ولدينا حملة تحالف «جورجيا يقول لا للمزيد» Georgia Not One More، وهي تهدف إلى تثقيف 150 من مديري شرطة المقاطعات وتغيير سياساتهم».

ورسمت نيكولس صورة قاتمة للعنصرية المؤسسية ضد المجتمع اللاتيني. وقالت: «مجتمعنا يخشى مواجهة الشرطة لأن المسؤولين يحولون اللوم من أنفسهم إلى غيرهم. ونحن نتلقى 600 مكالمة هاتفية في الشهر على خطنا الساخن، حيث يطلب لاتينيون المساعدة؛ لأنه من الصعب عليهم الحصول على محامين متطوعين لا يتقاضون أجرا». وعرضت نيكولس رواية مقنعة حول مأزق أمريكا والفقراء الذين عانوا تحت وطأة إملاءات واشنطن، فقالت: «إن الهجرة الأمريكية تستند إلى العرض والطلب. والمخدرات والجرائم تدمر الدول اللاتينية. و[اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية North American Free Trade Agreement] قد دمرت

مجتمعات محلية وصناعة الذرة المكسيكية. والولايات المتحدة لا تولي اهتماما حيال اتفاقيات التجارة الحرة السيئة بالنسبة إلى المزارعين اللاتينيين».

كانت هندوراس مصدرا رئيسا للمهاجرين - وهي دولة عانت بسبب انقلاب دعمته الولايات المتحدة في العام 2009، ولديها الآن وضع مريب باعتبارها إحدى عواصم القتل في العالم. وكان عشرات الآلاف من الأطفال غير المصحوبين بذويهم قد تدفقوا عبر حدود الولايات المتحدة فرارا من نظام ديكتاتوري مدعوم من واشنطن[49].

ومضت نيكولس قائلة: «إننا في حاجة إلى أن نذهب إلى جذور المشكلة. فالولايات المتحدة لا تريد حل مشكلة الهجرة؛ لأن الناس هنا يهتمون، في الأغلب، بالجوع في إثيوبيا أكثر من اهتمامهم بفقراء جواتيمالا في الولايات المتحدة. وإذا ما عبرت حدودنا الأمريكية، فسوف يهتمون بالأمر، ولكن الأمريكيين يعتقدون أن في استطاعتهم أخذ نفطنا، وغازنا، ومواردنا، وطعامنا، وشعبنا. إن النظرة في الولايات المتحدة إلى المهاجرين تعتمد على ما إذا وصلتَ إلى هنا بالطائرة أو عبر الحدود سيرا على الأقدام. الأمر يتعلق بالطبقة».

كان مركز ستيوارت للاحتجاز نقطة خلاف رئيسة. قالت لي نيكولس: «إنه يؤلمنا بشدة. فالعديد من المحتجزين في الداخل قد كانوا في الولايات المتحدة على مدار سنوات، وهم يسألون: لماذا يفعل الأمريكيون هذا بنا؟ إننا نُعامَل بطريقة غير عادلة. هؤلاء العمال قد كانوا هنا على مدار سنوات في المزارع والمطاعم. هناك شعور متزايد بالغضب واليأس أيضا. إننا نحاول حشد المقاومة والعصيان المدني».

والحقيقة أن غياب الشفافية داخل مرافق الاحتجاز المخصخصة هو الذي كان أكثر إزعاجا: «وحيث [إنها] كانت تُدار من قبل شركة «سي سي أيه»، والولاية، ومركز «آي سي إي»، فإنه كان من الصعب معرفة كيفية الحصول على أجوبة في ستيوارت. فالمسألة أشبه بلعبة، ونحن نرى بنحوٍ منتظم مخالفات وانتهاكات للتعديل الرابع للدستور الأمريكي [حظر عمليات التفتيش والمصادرة غير القانونية]. بل إن العديد من مديري الشرطة لم يراجعوا قواعد «آي سي إي». «كما شهد عدد حالات الاحتجاز ارتفاعا كبيرا، وغالبا ما كان مبلغ الكفالة يصل إلى 20 ألف دولار. «وهذا يُعد إهانة لمجتمع المهاجرين برمته. وهنالك الكثير من الإجراءات البيروقراطية اللازمة للدخول إلى مركز

ستيوارت. ومع وجود نحو 1800 محتجز وستة أكشاك مخصصة للزائرين فقط، فإن كثيرين في الداخل لم يكونوا قط في السجن، وهم قد وصلوا إلى هناك بسبب ارتكاب مخالفات مرورية بسيطة. إن لدى مكتب «آي سي إي» سلطات عليا شبه إلهية».

وفسرت نيكولس هذا الأمر بقولها إن شيطنة الأقلية اللاتينية كانت أحد الأسباب التي جعلت العديد من الأمريكيين يؤيدون حبسهم بعيدا داخل مراكز احتجاز وسجون مخصخصة. فهذه كانت قضية توافق فيها التعصب العنصري مع حتمية تحقيق الربح.

ومن المؤكد أنه لم يكن هنالك مثال أفضل على هذه السلطة المطلقة من قانون معروف قليلا، وقد وافق عليه الكونغرس في العام 2007، وألزم مركز «آي سي إي» بسجن 34 ألف مهاجر كل ليلة في جميع أرجاء أمريكا، بينما سعت الحكومة إلى حل وضعهم في البلاد. وكان هذا القانون يستهدف إرسال إشارة رادعة بشكل قوي، ولكن نتج عنه جمع العديد من الأشخاص الأبرياء ووضعهم على أسرة داخل مراكز الاحتجاز بتكلفة سنوية بلغت 2.8 مليار دولار. وكانت هذه العملية فاسدة إلى الحد الذي دفع محامي «آي سي إي» إلى التواطؤ: ذلك أن المستويات الأعلى من التمويل الحكومي كانت تعتمد على تحقيق الرقم المستهدف. فقد استطاعت شركات تشغيل مراكز الاحتجاز الخاصة أن تجني أموالا طائلة من هذا الترتيب. وانتقدت صحيفة «نيويورك تايمز» هذه العملية القائمة على الحصة النسبية في العام 2014: في الوقت الذي لا يمكن فيه لملايين الأمريكيين «إيجاد عمل، فضلا عن أنهم قد فقدوا فوائد البطالة... فإنه لا يوجد أي نقص في المال حين يتعلق الأمر بملاحقة واصطياد مهاجرين غير قانونيين»[50].

وليس ثمة شك في أن واقع «تفويض السرير» كان نعمة لرأسمالية الكوارث. إذ إن ممارسة الضغط من قبل شركات ربحية ضمنت أن المرافق التي أدارتها شركات خاصة كانت مملوءة بمقيمين قانونيين في أمريكا كانوا مولودين في الخارج، وكان معظمهم متهما بارتكاب جرائم صغرى، ومن ثم يمكن ترحيلهم في أي وقت. لكن مصيدة الاعتقالات هذه لم تفعل شيئا لضمان السلامة العامة، وبدلا من ذلك ساعدت في إرضاء مجلس نوابٍ هيمن عليه الجمهوريون، وتبنى العقاب ردًّا على إصلاح فاتر لمشكلة الهجرة.

وكانت أزاده شاهشهاني Azadeh Shahshahani، مديرة مشروع الأمن القومي وحقوق المهاجرين السابقة لدى «اتحاد الحريات المدنية الأمريكي في جورجيا»، ورئيسة نقابة المحامين الوطنية National Lawyers' Guild، واحدة من أشخاص كثيرين دعوا بصوت عالٍ إلى إلغاء هذا القانون غير الإنساني والتعسفي. وقالت في أثناء لقائي معها في مكتبها في أتلانتا: «حصة السرير النسبية مرتبطة بربحية الشركة بما يضمن وجود 34 ألف مهاجر في أسرَّتهم كل ليلة. وليس هناك من دليل من ناحية تطبيق القانون على أن هذه العملية تقدم أي مساعدة». وكانت شاهشهاني ناشطةً دؤوبة لا تعرف الكلل ومدافعةً عن حقوق المهاجرين، كما عارضت خصخصة عمليات توريد المؤن والإمدادات. وشاهشهاني، وهي إيرانية المولد، كانت قد وصلت إلى الولايات المتحدة في العام 1994، وقالت إن باستطاعتها الارتباط بتجربة المهاجر بسهولة أكبر بسبب خلفيتها.

كانت هذه هي الروح التي انغرست في تقرير أصدره في العام 2012 اتحاد الحريات المدنية الأمريكي في جورجيا، عن «سجناء الربح»، والذي أظهر كيف أن مسؤولي مركز «آي سي إي» وقضاة الهجرة، وبنحوٍ روتيني، أرغموا محتجزين على التوقيع على أوامر طرد لم يفهموا فحواها[51]. وكانت الأيديولوجية الكامنة وراء السجن من خلال الاستعانة بمصادر خارجية هي المرمى لدى شاهشهاني، وكانت فخورة لأن شركة «سي سي أيه» كانت تكره اتحاد الحريات المدنية بسبب عمله الدؤوب. كما أن تغيير عقول السياسيين في جورجيا، «ممن يحرصون على تأدية دور فعال في خطبهم البلاغية وقوانينهم المناهضة للمهاجر في وقت قد جربت فيه الولاية بالفعل جميع التشريعات المناهضة للمهاجر»، كان يمثل تحديا مهما. وقالت شاهشهاني: «أن شركة «سي سي أيه» تقول إنها تجلب تنمية اقتصادية للمدن، لكن تلك خرافات. ففي ستيوارت ومقاطعة إروين Irwin County [وهي موقع مركز احتجاز آخر في جورجيا]، يحاول المقاول إقناع المجتمع المحلي بالفوائد المتحققة من وراء مركز الاحتجاز، حيث إنها ستوفر الوظائف، ولكن هذا كله مجرد خُدعة، والمجتمع المحلي يكتشف هذه الخدعة بعد فوات الأوان. وشركة «سي سي أيه» تستغل المخاوف الأمنية لدى المجتمعات الفقيرة. ومن ثم يجب إغلاق ستيوارت وإروين. ويمكن عكس اتجاه الخصخصة إذا ما أوقفنا تحفيز عملية الحبس».

وبالنسبة إلى سيلكي شاه، المدير المشارك لدى «شبكة مراقبة الاحتجاز» (DWN)، وهي ائتلاف على صعيد وطني يكرس جهوده لإضفاء الطابع الإنساني على نظام الهجرة، فقد شرحت لي في نيويورك أن عمل الحبس الجماعي لم يكن التحدي الوحيد أمام الائتلاف، وقالت: «إن المراقبة بواسطة سوار الكاحل(*) صارت تجارة كبيرة الآن. [شركة واحدة تقدم هذه الخدمة]، هي «بيهيفيورال إنترناشيونال» Behavioral International و[قد] اشترتها شركةُ «جيو جروب». ومبعث الخوف هو أن تخفيض عمليات الاحتجاز سيؤدي إلى مراقبة أكبر للمهاجرين عن طريق ترصدهم».

وبدأت «شبكة مراقبة الاحتجاز» نشاطها في العام 1996، عندما حدث التوسع في الاحتجاز الإجباري بشكل جذري بالنسبة إلى جرائم الجُنح. وتسارعت عمليات الترحيل والتي ردت عليها الشبكة بشن حملة استهدفت القضاء على حصة الـ 34 ألف سرير وجميع مرافق الاحتجاز. وأخبرتني شاه بأن «الشركات تبني مرافق على أساس المواصفات، مثل مركز ستيوارت. وتضغط هذه الشركات على الكونغرس. والبيئة الأمريكية تغيرت بشكل مفاجئ في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، ومنذ انتخاب باراك أوباما كأول رئيس أسود، كان المجال مفتوحا أكثر أمام الجناح اليميني لاستغلال المخاوف».

هذا الموقف المبدئي لدى شاه ذكرني بنشطاء اللاجئين في بريطانيا وأستراليا الذين لم يقبلوا قط بالحلول الجزئية. وقالت شاه: «لا أعتقد أنه يجب ترحيل الناس. فالترحيل يسبب صدمة. حاليا فإنه يتعين على المحتجزين أن يثبتوا أسبابا لبقائهم، لكن يجب على الحكومة تحمل العبء لتبرير عمليات الطرد. إذ يجب عليهم تقييم ما إذا كان المهاجر يحظى بدعم المجتمع».

ويضطلع مقاولو الهجرة والسجون الخاصة بدور رئيس في المحافظة على ثقافة الحبس الجماعي في الولايات المتحدة. الأشخاص الملونون ممثّلون بشكل غير متناسب في المرافق عبر البلاد. وقد أمضت شركة «سي سي أيه»، وشركة «جيو جروب» عقودا من الزمن، وهي تمارس الضغط بنجاح على الولايات لضمان

(*) سوار الكاحل: جهاز يُثبّت حول الكاحل، ويُستخدَم عادةً لتعقُّب حركة المحكوم عليهم بالإقامة الجبرية. وهو متصل لاسلكيا بجهاز مثبّت في المكان الذي يُفترَض أن يقيم فيه الشخص الخاضع للتعقب، ويرسل إشارات إلى المسؤول عن المراقبة في حال ابتعد السوار عن ذلك الجهاز أكثر من المسافة المسموح بها. [المحرر].

«حصص الإشغال» والعقود التي تقضي بمعاقبة دافعي الضرائب في حال عدم إشغال أسِرَّة كافية. كما أن الظروف الخاصة بحقوق الإنسان تَنتج عنها معاناةٌ لا مبرر لها يتكبدها ملايين من الرجال والنساء.

بيد أن الأحوال تتغير ببطء. وأعداد نزلاء السجون الفدرالية آخذة في الانكماش ببطء. وفي العام 2014، اتخذت ولاية كنتاكي خطوة رئيسة بعدم تجديد عقد مع شركة «سي سي أيه» بشأن إدارة مرفق الولاية في مقاطعة ماريون Marion County، ومن ثم وفرت الولاية المال، وأرسلت السجناء إلى مراكز تديرها الدولة بعد إجراء تغييرات في السياسة أدت إلى تقليل مدة السجن بالنسبة إلى جرائم المخدرات غير العنيفة. وثمة حديث جاد الآن عن حملات عامة بشأن سحب استثمارات في شركات السجون الخاصة مثل «سي سي أيه» و«جيو جروب»، في حين يتعرض سياسيون، مثل الديموقراطي تشاك شومر Chuck Schumer والجمهوري ماركو روبيو Marco Rubio، لضغوط بهدف الكف عن تلقي تمويلات انتخابية واستثمارات من هذه الشركات وشركات مماثلة.

إن ما رأيتُه في أمريكا وفر نافذة صغيرة تطل على مشكلة بلغت حدا من الضخامة بحيث يصعب تخيلها. ذلك أن العديد من أكثر المرافق سوءا لم تسمح قط بدخول الصحافيين أو أعضاء الجمهور. فهذه المرافق مختبئة، وهي تعمل في مدن كبرى وبلدات صغيرة من دون تفحص أو تدقيق لأنشطتها، ومع ذلك هي تتماشى بارتياح مع صورة واشنطن الذاتية باعتبارها الحارس الذي يحمي الضعفاء والمحرومين في العالم. والواقع أن قلة مختارة فقط هي موضع ترحيب. ذلك أن جماعات الضغط، التي تدعم صناعة الخوف، تعرف أنه من دون حصولها على دعم حكومي قوي، سوف ينهار نموذج أعمالها. وهذه هي الرأسمالية التي تكفلها المبادئ الاشتراكية.

وليس ثمة شك في أن ضرورة العمل التي تضمن، على أساس تعاقدي، عددا محددا من الأسرَّة في سجن أو مركز للاحتجاز، قد أفرزت طبقة اجتماعية دنيا، وهي طبقة دائمة، غير مرئية، تخضع لرقابة وسيطرة مشددة. ومن ثم فإن الأمريكيين الأفارقة، واللاتينيين، والأجانب، والمهاجرين، و«الإرهابيين»، كل هؤلاء يتحدّون تصور أمريكا لنفسها على أنها قوة عالمية عظمى ترحب بالغريب. فالملايين من الرجال والنساء والأطفال يصبحون أشبه باللحوم المعالجة في آلة الطحن. وبسبب افتقارها إلى التغيير الثقافي والسياسي النظامي، فإن أمريكا القلعة والحصن الحصين جاهزة للتمدد.

6

المملكة المتحدة: «إنها الاستعانة بمصادر خارجية للعنف»

«إنني متحمس جدا لقيمنا؛ وبناء هذه الشركة ليس بهدف تحقيق الربح. وإذا كان الربح منتجا ثانويا فوريا، فذلك إذن أمر رائع. وإن أمكنك أن تصنع تأثيرا في المجتمع وحياة الناس، وتحوله إلى متعة وفتات من الخبز، فلن نكون في حاجة عندئذ إلى القلق إزاء تحقيق هذا الربح أو ذاك؛ فهذا الأمر يحدث بنحو طبيعي».

الرئيس التنفيذي السابق لشركة «سيركو»
كريستوفر هيمان Christopher Hyman, 2006

«ما شهدته البلاد كان استبدال الديموقراطية بخطة عمل تجاري لكل نشاط إنساني، لكل حُلم، لكل خلق، لكل أمل، ولكل طفل يولد»

توجهت السيارة التي أقلتني إلى ضاحية فقيرة شمال مدينة شيفيلد Sheffield، في

جنوب يوركشاير Yorkshire. كان الأطفال والآباء يلعبون في الشارع. وبدت المنازل في حالة يرثى لها، وكان بعضها مطليا بدرجات مختلفة من اللون الأحمر، وبها نوافذ مغطاة بألواح. وصلت مع نشطاء محليين إلى منزل يصعب وصفه. فتح مايكل Michael، وهو من الكاميرون، الباب ورحب بنا بحرارة وهو يتحدث الإنجليزية بطلاقة.

كانت شركة «جي فور إس» البريطانية متعددة الجنسيات هي التي تدير هذا المنزل. وكانت رائحة الرطوبة تفوح من المبنى المؤلف من ثلاثة طوابق وبه سلالم بالغة الانحدار. وعلى رغم أن المستأجرين المقيمين في المنزل كانوا يحصلون على القليل من المال من الدولة ولم يكن مسموحا لهم بالعمل بنحو قانوني، فقد كان يتعين عليهم شراء منتجات النظافة والمستلزمات الأخرى لأنفسهم. ومن الواضح أن هذا الأمر لم يمثل أولوية لديهم. في المطبخ، رأيت آثار المياه المتسربة، والقذارة حول المغسلة. وكانت توجد ممسحة في أحد أركان المطبخ، على رغم أنه قِيل لي إن الأرض ظلت ملطخة بالبقع حتى بعد غسلها.

كانت الحديقة الخلفية للمنزل مكسوة بالأعشاب والنباتات بنحو مفرط، وكانت هنالك قمامة بين الأعشاب الطويلة، في حين تراكمت وسائد قديمة، وغسالة آلية، وصناديق بعضها فوق بعض في سقيفة صغيرة. وكان الدش مغطى بالعفن، كانت توجد في العادة مياه ساخنة، لكن كانت هناك فترة في فصل الشتاء كانت فيها المياه باردة طوال ثلاثة أشهر.

وفي غرفة المعيشة، كانت توجد استمارة تحمل شعار شركة «جي فور إس» مدون بها عدد المرات التي زار فيها مسؤول الإسكان لدى الشركة المنزل، بالإضافة إلى قائمة تتضمن أسماء السكان من طالبي اللجوء، الذين كانت جنسياتهم تنتمي إلى دول عديدة. وكان مسؤولو الإسكان يزورون المبنى مرة في كل شهر، وعلى رغم أن مايكل قال إنهم كانوا ودودين في الأغلب، فإنهم نادرا ما كانوا يتخذون إجراء لعلاج المشكلات العديدة في المبنى.

ولأنه كان في هذا المكان على مدار تسعة أشهر، سألت مايكل لماذا لم ينظفه، فما كان منه إلا أن رد قائلا إنه كان يتعين عليه شراء قفازات للقيام بذلك - وهو ما يُعد تكلفة أخرى - ومن ثم كان من الأسهل أن يغض الطرف عن ذلك. أما

السجادة التي وضعت على السلالم، فقد تقشّرت بعض أجزائها، وهو ما كان يشكل خطرا على المقيمين في المنزل والزائرين.

معظم غرف النوم كان يشغلها شخصان، لكل واحد منهما سرير لشخص واحد. وكان لكل غرفة قفل على الباب. وقال مايكل إنه بات منسجما مع زملائه في المنزل – وهي نعمة صغيرة في مساحة ضيقة متاحة كهذه - وكان محظوظا لأنه كانت لديه غرفة علوية تحت سقف البيت خاصة به، والتي أتاحت له رؤية المدينة الرتيبة. وكانت الغرفة تحتوي على نسخة من الإنجيل، ولاب توب – على رغم عدم وجود كراسيّ - وعملات معدنية، وأحذية، وحقائب سفر، وصابون، وشامبو. وقد كان الماء يتسرب من السقف أشهرا، ومع ذلك لم تبادر «جي فور إس» بإصلاح التسرب. كان الجو باردا وكئيبا، على الرغم من أن موعد زيارتي كان في شهر يوليو، في ذروة فصل الصيف.

كان مايكل يتناول خليطا من العقاقير التي تعالج القلق والاكتئاب، بينما كان ينتظر صدور قرار في دعواه بشأن اللجوء بعد أن تقدم بطلبه من جديد. وقال إنه لا يمكنه العودة إلى الكاميرون نتيجة للاضطهاد السياسي الذي تتعرض له أسرته. ولم تكن لديه الرغبة في التحدث على السجل، وفهمت السبب وراء ذلك: فقد شعر بأنه معرض للخطر. ومع ذلك، كان مايكل متحدثا فصيحا، وذكيا، ويائسا أيضا. إن حالة المسكن الذي عاش فيه وإهمال دعواه لطلب اللجوء قد جعلاه غير سعيد على الإطلاق – على الرغم من أنه كان يعد أحد الأشخاص المحظوظين، حيث كان يحصل على استشارات أسبوعية وفرتها له الدولة. فهناك كثيرون آخرون تركوا بمفردهم للعناية بأنفسهم، وغالبا ما كان ينتهي بهم الحال إلى العيش في الشوارع.

وهبّت نسمة باردة على المبنى. كانت المدافئ تعمل في الشتاء، لكن مع استمرار تسرب المياه، والعيش مع مهاجرين آخرين في حالة مماثلة من الجمود ومن دون عمل مدفوع الأجر، فإن هذا الوضع كان يضمن حتما توليد حالات مزاجية ونفسية متقلبة - والتي من المؤكد أنها كانت النقطة الأساسية. وفي بعض الأحيان، عمل مايكل متطوعا لدى منظمة غير حكومية محلية للتحدث إلى أطفال المدارس عن طالبي اللجوء، حتى يمكنه أن يشغل عقله.

كان هذا المنزل المملوك لشركة «جي فور إس» عارا، لكنه لم يكن شيئا خارجا عن المألوف. فقد أُنفق عليه القليل من المال، كما لم يلق عناية كبيرة، وكذلك الحال بالنسبة إلى العديد من المنازل الأخرى مثله، لأن ذلك سيتطلب أموالا من شأن استخدامها أن يلحق الضرر بالمجموع النهائي للملفات المالية لشركة كان الربح هو هدفها الوحيد. وفي العام 2013، عقدت لجنة وزارة الداخلية اجتماعا للتحقيق في الأسباب التي حالت دون تلبية «جي فور إس» و«سيركو» بنود العقد الخاصة بتوفير سكن لائق، بينما سمحت الشركتان لمقاولين من الباطن بالاستقواء على المستأجرين، حيث استمعت اللجنة إلى جيمس ثوربرن James Thorburn، المدير العام للشؤون الداخلية لشركة سيركو، الذي شرح الأمر بقوله: «إننا نولي برعايتنا كثيرا من الأشخاص المعرضين للخطر ونحن ندير اثنين من مراكز الهجرة، ولذلك نحن نفهم سوق الهجرة».

وأدلى ثوربرن بتصريح مماثل تقريبا في أواخر العام 2014، عندما فازت سيركو بعقد آخر للاستمرار في إدارة مركز الاحتجاز في منطقة يارلز وود (Yarls Wood). وعلى الرغم من أن اجتماع لجنة وزارة الداخلية للعام 2013 استنبط اعترافات من مسؤولين بأنه لم يكن من المعقول منح عقود إسكان لمنظمات لا خبرة لديها في إدارة عقود الإسكان، فإن هذه العقود كانت قد وقعت بالفعل، ولم تكن «جي فور إس» تخشى فقدانها. وكما هو الحال في أماكن أخرى، كان انعدام المساءلة يعمل بمنزلة قيمة جوهرية لرأسمالية الكوارث.

في وقت لاحق قطعنا مسافة قصيرة بالسيارة حتى وصلنا إلى بناية سكنية أخرى تابعة لشركة «جي فور إس»، وكانت مكونة من ثلاثة طوابق وبها تسعة مستأجرين، ولكنها كانت في حالة أفضل وأكثر ترتيبا من الأولى. وقال رجل إيراني يدعى بوزورج Bozorg إن زميله في المسكن قد نظف المكان استعدادا لشهر رمضان. وكانت توجد لافتة لشركة «جي فور إس» في المدخل كُتبت عليها هذه العبارة: «هذا المنزل قد نُظِّف بطريقة مهنية: الرجاء الحفاظ عليه نظيفا ومرتبا في كل الأوقات». وكانت «قواعد المنزل» التي وضعتها «جي فور إس» تشبه دليل السجن الخاص بحسن السير والسلوك. ولم تكد الشركة توفر أي شيء مفيد، وقال بوزورج إنه لم يُعمل أي شيء بشأن مشكلة غزو الفئران. وهو قد اشتبك مع زميل

سكن أفريقي، ولم يشعر بأنه آمن. وكانت الحديقة الخلفية للمنزل قذرة ومغطاة بالأعشاب بصورة مفرطة، ولم ترسل «جي فور إس» أحدا لتنظيفها.

وكان قد مضى على وجود بوزورج في بريطانيا ست سنوات لم يرَ خلالها زوجته وطفليه. وهو قد انهار حين روى محادثة مع زوجته أخبرته في سياقها أن نجليه الاثنين، وهما في الثانية عشرة والثامنة من العمر، قد تعرضا لمضايقات في مدرستهما في إيران لأنه كان في بريطانيا ولم يكن حولهما لدعمهما. وتساءل، وهو يلتمس أجوبة مني لم يكن في مقدوري الرد عليها: «ماذا عساي أن أفعل؟»، أشحت بوجهي وأنا أشعر بالحرج. وكان يتناول أدوية كثيرة لعلاج الاكتئاب والقلق. ولأنه كان يعاني آلاما بالغة في الظهر، لم يكن في مقدوره النوم على سرير، ولذا كان يضع مرتبة على الأرض لينام عليها.

وطلبت منظمة غير حكومية محلية نقل بوزورج إلى منشأة سكنية أخرى تابعة لشركة «جي فور إس»، لأن حالته البدنية لم تمكنه من صعود الدرج في منتصف الليل لقضاء حاجته. وأراني العبوة البلاستيكية التي كان يتبول فيها. وكان يستحم كل ثلاثة أيام عندما يستجمع قواه ويتمكن من صعود الدرج.

وقد ظل بوزورج ينتظر سنوات قرارا نهائيا بخصوص طلب لجوئه، لكن محاميه السابق لم يكن يمثله بطريقة صحيحة. ولهذا رفع بوزورج الآن شكوى ضده. وكان من الأمور الشائعة بالنسبة إلى المحامين، الذين يتقاضون أجورا ضعيفة من الدولة، أن يتخلوا ببساطة عن القضايا التي يترافعون فيها تاركين موكليهم من دون محامٍ يترافع عنهم. إذ إن الحكومات المتعاقبة قد خفّضت تدريجيا من المعونة القانونية، وهو ما أدى إلى ترك الآلاف من طالبي اللجوء من دون أن تكون لديهم فرصة حقيقية للنجاح. فالنظام مصمَّم لضمان ترك طالبي اللجوء في طي النسيان، بينما يعمل على إثراء ذلك العدد الذي لا حصر له من الشركات التي تتربح منه.

كان بوزورج حريصا على رواية قصته لي. فكونه مسيحيا سبب له كثيرا من المشاكل السياسية في إيران. ولم تكن ثمة طريقة للتحقق من قصته أو قصة مايكل قبله. وكان روبرت Robert، الناشط المحلي، يعرف كلا الرجلين وقال إنه من المرجح أن يحصلا في النهاية على حق اللجوء، على رغم أن العملية قد تستغرق

بضع سنوات. غير أنه لم يكن ثمة مبرر لإيواء أناس، إلى أجل غير مسمى، في أماكن إقامة غير ملائمة أثناء انتظارهم إصدار قرار في قضاياهم.

هذا المبنى كان في حالة أفضل بكثير من ذلك الذي قد زرته مسبقا، ولكن مع وجود تسعة أشخاص يعيشون في مكان صغير نسبيا، وحارقين اثنين فقط يعملان على الموقد، ومع عدم وجود حيز كافٍ لطعام كل واحد في الثلاجة، كان بوزورج في حاجة ماسة إلى الانتقال من المكان.

كانت «مساعدة اللجوء» Asylum Help خدمة تعلن نفسها باعتبارها تساعد اللاجئين على فهم عملية اللجوء. ورأيت ورقة من مقاس «أيه فور» A4 في المدخل بها إعلان عن هذه الخدمة. وأي شخص اتصل برقم الخدمة هذه كان يوضع في وضع الانتظار مدة نصف ساعة على الأقل، ثم لا يلبث أن يكتشف، أن الخدمات المقدمة كانت مُرضية بالكاد. وتكرر هذا الموقف في أنحاء البلاد، حيث كان لدى القليل من طالبي اللجوء الفرصة كي يكونوا مسموعين. أما وسائل الإعلام، فلم تعر هذا الموضوع اهتماما، فضلا على أن بيروقراطية وزارة الداخلية والمنظمات الخيرية استاءت من التحدث إلى الصحافيين والمهاجرين على الإطلاق. وأخبرني نشطاء ومهاجرون أن النظام برمته كان أقرب إلى كونه عديم الجدوى.

هذا الواقع الذي يجسد الإسكان المخصخص للاجئين كان مرتبطا بأزمة السكن في البلاد، بالنسبة إلى كل من طالبي اللجوء وإلى السكان بنحو عام، ولكن ليس للأسباب التي كان يدعيها المدافعون عنه. فهذا الواقع لم يحقق قدرا أكبر من الحرية للسوق، لكنه سمح ببساطة للمتربحين بالازدهار، لأن شعار «الاعتماد على الذات» بالنسبة إلى الفقراء - وهو مصطلح آخر للتخلي عن الطبقة الدنيا وإبقائها بعيدا – قد بات سياسة حكومية رسمية. إن مجموعة قليلة من الشركات - مثل «جي فور إس» و«تيلور ويمبي» Taylor Wimpey، و«بارات هومز» Barratt Homes، و«بيرسيمون» Persimmon، و«بيلواي» Bellway، و«ريدرو» Redrow، و«بوفيس» Bovis، و«كريست نيكولسون» Crest Nicholson - قد استولت على السوق.

وعلى رغم أن الطلب على المساكن في بريطانيا قد ارتفع، فإن عدد المباني التي كانت تُبنى ظل راكدا. وجادل الصحافي البريطاني جيمس ميك James Meek بأن

رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، مارغريت تاتشر، وخلفاءها قد «بذلوا قصارى جهدهم من أجل بيع طوب البلاد وأسمنتها... فقط لإرغامها على إعادة تأجيرها، بأسعار متضخمة، من الأشخاص الذين باعتها لهم»[1]. وكان طالبو اللجوء هم فقط أحدث مجموعة تدفع الثمن لهذا التحول الثقافي باتجاه العشوائية للجماهير.

كان جون جريسون John Grayson ناشطا ودودا ومتحمسا في التاسعة والستين من عمره. وعلى مر السنين، كان قد عمل في مجال تعليم الكبار، وباحثا مستقلا، يعكف على التدريس والبحث في الإسكان والحركات الاجتماعية، وناشطا تضامنيا. وهو الآن عضو في «سيماج» Symaag، وهي جماعة عمل لجوء الهجرة في جنوب يوركشاير South Yorkshire Migration Asylum Action Group. وقال لي: «اعتادت المجالس البلدية توفير المساكن من خلال الأموال العامة. وبعد ذلك صار كل هذا خاضعا للخصخصة عن طريق حزبي العمال والمحافظين، وغالبا ما كان حزب العمال يدفع باتجاه مزيد من الخصخصة لخدمات طالبي اللجوء. والآن، يؤدي مقاولو القطاع الخاص العمل القذر بالنيابة عن الدولة، ولكنه يعني في الحقيقة الاستعانة بمصادر خارجية للعنف. يجب على الدولة أن تحتكر لنفسها هذه المهمات».

وقد تعمقت حالة العفن هذه منذ العام 2012 فصاعدا، حيث بدأت بريطانيا في خصخصة مساكن طالبي اللجوء، وأعطت وزارة الداخلية معظم العقود إلى شركتي «جي فور إس»، و«سيركو». وكانت هنالك خطة «لتأميم مزودي الخدمة»، وقُسّمت البلاد إلى أراضٍ منفصلة من أجل هذا الغرض - خصصت يوركشاير لشركة «جي فور إس». وكان إسكان اللجوء فقط لهؤلاء الذين كانوا ينتظرون نتيجة طلباتهم بشأن الحصول على اللجوء، غير أن كثيرين آخرين أصبحوا مشردين. واسترجع جريسون اجتماعا عاما عقد في العام 2012 حول الخطة المقترحة، والتي قال عنها رجل من زيمبابوي: «لا أريد حارس سجن كمالك مسكني. فقد رأيت جي فور إس في جنوب أفريقيا».

أما بناية «إينجيل لودج» Angel Lodge السكنية، التي كانت تديرها «جي فور إس» في منطقة ويكفيلد Wakefield، في غرب يوركشاير، فكانت تقع على أراضٍ مملوكة لسجن ويكفيلد، وهي بناية قذرة لأن الشركة لم ترغب في دفع أي أموال مقابل الحصول على خدمات أفضل. إذ كانت الغرف موطنا للفئران

والصراصير. وكانت النساء الحوامل يُوضَعْن في مساكن رديئة بها سلالم بالغة الانحدار. وكان تقديم طعام مسموم أمرا شائعا. ولم يدفع بعض المقاولين أي رسوم إلى المجلس البلدي، وسرعان ما اكتشف سكان أنه قد جرى فصل التدفئة والكهرباء عنهم.

ونادرا ما كانت الصحافة البريطانية تتناول هذه الأوضاع، وبدلا من ذلك، راحت تسلط الضوء على معاملة «أربعة النجوم» التي يلقاها المهاجرون. ففي مايو من العام 2014، زعمت صحيفة «ديلي ميل» Daily Mail أن شركة «جي فور إس» أعطت طالبي اللجوء أماكن إقامة فاخرة لأن «النزل المتخصص» في إينجيل لودج كان ممتلئا[2]. والحقيقة أن إينجيل لودج كانت منشأة سكنية قاتمة، وقد أثارت شكاوى مستمرة من قاطنيها.

***

في العام 2000، نشر الصحافي البريطاني جورج مونبيوت George Monbiot كتاب «الدولة الأسيرة: استيلاء الشركات على بريطانيا» Captive State: The Corporate Takeover of Britain وهو كتاب تنبأ بما سيحدث بنحو غريب، حيث وثق وتكهن بالاندفاع نحو الخصخصة الذي سيكون السمة المميزة لاتجاه الخدمات العامة في البلاد، من خلال الاتفاق بين الحزبين الرئيسين. وفي مؤتمر حزب العمال في العام 1999، حيث كان رئيس الوزراء توني بلير في السلطة، كان يتعين على المندوبين المشاركين في المؤتمر السير مرورا باثنين وستين من أكشاك الشركات. وقال اللورد ويتي Lord Whitty، وهو وزير دولة في وزارة البيئة، في تصريح لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»، أن العارضين لم يكونوا يشترون الوصول إلى الوزراء. وقال: «أنت تشتري الوصول إلى الحزب كله». وكما لاحظ مونبيوت: «أعتقد أنه كان يحاول طمأنتنا»[3]. وفي العام 2012، جادل مونبيوت بأنه كان هناك حيز قليل في المجال العام لتحدي التعاقد الخارجي الطائش للأعمال. «ومن ثم ربطت حكوماتٌ، ووسائل إعلام، ومعلنون، بنحوٍ فعال، الاستهلاك بالرخاء والسعادة إلى حد يكون معه قول مثل هذه الأشياء يعرضك للازدراء والسخرية»[4].

وجادل مونبيوت بنحو صحيح بأن ذلك قد كان بمنزلة انقلاب - وهو انقلاب فاشل في الأغلب. وحين باعت الحكومة البريطانية شركة البريد الملكي Royal

Mail في العام 2013، اكتشف مكتب التدقيق الوطني National Audit Office في وقت لاحق أن عملية البيع هذه قد كلفت دافعي الضرائب 750 مليون جنيه إسترليني في يوم واحد، لأن الحكومة قد قللت من قيمة الشركة إلى حد بعيد[5]. وكانت ثمة إمكانية لتأمين ملايين أكثر من الجنيهات، لكن وزير العمل، فينس كيبل Vince Cable، لم يفقد منصبه بسبب هذا الإخفاق التام. وبدلا من ذلك أنشأ مراجعة بشأن كيفية بيع الحكومات أصولَها العامة، باعتبار ذلك وسيلة لصرف اهتمام المنتقدين عن سوء إدارته. ووجد التقرير أنه كان يتعين على المحافظين الحصول على 180 مليون إسترليني أخرى من صفقة البيع. وعلى نحو عبثي قال نايجيل فاراج Nigel Farage، زعيم حزب الاستقلال البريطاني (يوكيب) (UK Independence Party (UKIP)، إن وجود كيبل في الحكومة كان يشبه وجود «ماركسي مسؤول عن وزارة الأعمال».

ومع ذلك، أبرزت صحافة الأعمال اقتباسات مؤيدة لعملية الخصخصة، ولقنت المنتقدين درسا في ضرورة التحلي بالصبر. فقد أخبرت صحيفة «سيتي أيه إم» City AM قراءها - وهي صحيفة ذات طابع «العمل مع شخصية» - أنه «لا بد أن نتذكر أن الهدف من بيع شركة البريد الملكي لم يكن جمع عائدات للحكومة، بل نقل خدمة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، حيث يمكن أن تصبح هذه الخدمة مزدهرة»[6]. وبحلول العام 2015، كانت الشكوك تحوم حول الاحتمالات المستقبلية بشأن قدرة شركة البريد الملكي على تقديم عمل لائق لبريطانيا بأكملها، خصوصا أن مواطنين أسكتلنديين كانوا يعانون خدمة بريدية غير موثوق بها.

وقدم المدافعون عن الخصخصة مزاعم غير دقيقة للغاية عن فوائدها. ذلك أن المؤرخ الأسكتلندي نيال فيرجسون Niall Ferguson - وهو مؤيد متحمس لإعادة تأهيل الفوائد المفترضة للاستعمار الأمريكي والبريطاني - تحدث بوضوح عن أفكار العقل المخصخص. وعبر عن أسفه قائلا: «الغموض هنا هو لماذا ينفر الأمريكيون المحبون للحرية هكذا من الخصخصة. فهذه سياسة قد أثبتت نجاحا هائلا تقريبا في كل مكان جُرِّبت فيه»[7]. وكان هذا هو الإجماع السائد، الذي وجد صداه في وسائل الإعلام والأحزاب السياسية الرئيسة - وهو إجماع على أن الخصخصة كانت ضرورية للنمو المستمر[8]. غير أن فيرجسون كان مخطئا بنحو

أساسي. فهو استشهد ببريطانيا، من حقبة حكم مارجريت تاتشر وما بعدها، باعتبارها نموذجا مثاليا، متجاهلا على نحو ملائم حقيقةً مفادها أن الفجوة في الأجور بين الأعلى دخلا والأدنى دخلا في المملكة المتحدة قد توسعت في ربع القرن السابق[9]، وأن عدد الأشخاص العاملين الذين يعيشون في فقر لم يكن قط أعلى مما هو عليه الآن[10]. وبحلول العام 2014، أشارت تقديرات إلى أن عدد الأسر البريطانية التي تعيش تحت المستوى الأدنى للظروف المعيشية، قد تضاعف من حيث الحجم في الثلاثين سنة الماضية، على الرغم من تضاعف اقتصاد بريطانيا. إذ كان الفقر والحرمان في ازدياد[11].

وقد أتقنت بريطانيا ما يطلق عليهم موظفو الظل، الذين كانوا نتاجا لتدبير وتنسيق وكالات التوظيف التي سعت إلى الحصول على عقود وعمالة رخيصة. إذ إن ملايين العمال كانوا يكدون من أجل الحد الأدنى من الأجور، وهم يعملون في ظل ظروف سيئة ومن دون أمان وظيفي، في المصانع ومنافذ مبيعات التجزئة عبر البلاد. وكما كتب أديتيا شاكرابورتي Aditya Chakrabortty، وهو صحافي في صحيفة «غارديان»: «كانت هذه قوة عاملة تولد مئات الآلاف من الأشخاص الذين يتعرضون للتجاهُل سياسيا»[12].

وكان من الضروري بالنسبة إلى المواطنين أن يفهموا لماذا قد حدث هذا، على الرغم من أن كثيرا منهم عانوا ذلك بنحو مباشر كل يوم. وهذا ليس معناه إضفاء المثالية على القطاع العام، الذي أيضا يمكن أن يدمره انعدام الكفاءة، والفساد، وإساءة الاستعمال. وقد استخدمت الدولة المراقبة على نحو متزايد ضد مواطنيها (بمساعدة شركات)، ورفضت أن تتحلى بالشفافية في تعاملاتها مع قطاع الأعمال، وشنت حروبا غير مبررة حول الموارد، ومولت بلا مبالاةٍ قوات الشرطة المزودة بالمعدات العسكرية. ولم يكن هذا البديل الوحيد، وكان يمكن القول بأن النموذج الديموقراطي الغربي المتمثل في بريطانيا، والولايات المتحدة، وأستراليا، وأوروبا لم يكن ديموقراطيا على الإطلاق، وهو بذلك يحرم ملايين الأشخاص عن طريق الحد من الخيارات والمناقشات الاقتصادية. وكان نعوم تشومسكي صائبا حين جادل بأن: «الولايات المتحدة لديها بنحو أساسي نظام قائم على حزب واحد والحزب الحاكم هو حزب مجتمع الأعمال»[13].

وكانت هذه وجهة نظر يشارك فيها أغلبيات واضحة عبر العالم الغربي. فوفقا لنتائج استطلاع للرأي أجراه في العام 2013 موقع «يوجوف-كامبريدج» YouGov-Cambridge، كان البريطانيون والأمريكيون والفرنسيون والألمان يعتقدون جميعا أن وضعهم الاقتصادي كان يتراجع وشعروا بالتشاؤم إزاء المستقبل. وطرح سؤال على المستطلعين عما إذا كانوا «واثقين أساسا بأن جيل أطفالنا سينتهي به الحال وهو يتمتع بمستوى معيشي أفضل من جيلنا، تماما كما كان جيلنا في الأغلب أفضل حالا من آبائنا». وكانت هناك أقلية ضئيلة فقط في جميع الدول أجابت بالإيجاب[14].

وإحدى الحجج الرئيسة التي استخدمتها تاتشر ومؤيدوها منذ السبعينيات، جنبا إلى جنب مع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان إبان الثمانينيات، لتبرير وضع الأصول العامة في أيدي القطاع الخاص، كانت القوة المفرطة المزعومة لنقابات العمال وتدخل البيروقراطيين - وكان صحيحا أن بعض النقابات استطاعت أن تحمي أرضها بشراسة. وثمة نقطة كانت مطروحة، وهي أن بريطانيا لم تكن تفي بقدراتها لأن اليساريين كرهوا فكرة المشروع الخاص. وقد أسفرت هذه التغييرات عن الاستغناء عن مئات الآلاف من العمال باسم «الكفاءة». وعندئذ، اشترى ملايين البريطانيين أسهما في الشركات التي أصبحت جزءا لا يتجزأ من الدولة البريطانية.

بيد أن النتائج كانت مخيبة للآمال حتى بالنسبة إلى الشروط التي دفع بها مؤيدو الخصخصة، وهو ما أدى إلى زيادة انعدام المساواة والفقر. بل إن تاتشر نفسها كتبت تقول: «الخصخصة كانت إحدى الوسائل المركزية لعكس الآثار المسببة للتآكل والفاسدة للاشتراكية... فقد تقلصت سلطة الدولة وازدادت سلطة الشعب... فالخصخصة في مركز أي برنامج لاسترجاع أرض من أجل الحرية»[15]. والواقع أن بريطانيا لم تصبح قط دولة ممتلئة بمساهمين متحمسين، وذلك لأن أقلية فقط كانت قادرة على التفكير في الاستحواذ على محفظة أسهم استثمارية.

وجادلت تاتشر بسذاجة، أو بخبث، بأن الخصخصة كانت علاجا ناجعا لمجتمع محطم، وأن المديرين سيصبحون منارات مضيئة للفضيلة. وقد أظهرت الإخفاقات الكارثية لطبقة الأعمال العالمية أثناء الأزمة المالية في العام 2008 الخطر الذي يمثله تنفيذيون مجهولو الهوية كانوا يديرون العالم. إذ كان النظام

الجديد، في بريطانيا، وبلدان غربية أخرى، نظاما لم يكن يملك مستخدمون في إطاره من خيار آخر سوى الدفع مقابل الحصول على خدمات ضرورية، بداية من المطارات إلى المياه، من خلال الضرائب والرسوم المضافة. وكانت إذن حالة تمثل نظامَ حكم شموليا ديموقراطيا.

وفي كتابه بعنوان «الجزيرة الخاصة» Private Island، كتب مؤلفه جيمس ميك James Meek أن الأساطير التي كانت تحيط بالخصخصة ظلت تهيمن على المناقشات العامة على الرغم من عدم وجود أدلة تدعم نجاحاتها المفترضة. فرأسمالية الكوارث كان لديها جيوش من المدافعين عنها الذين لم يردعهم الفشل - على رغم أنه بالنسبة إليهم، ومن خلال طريقة تفكيرهم، فإن جمع ثروات طائلة على حساب الأمن الوظيفي يمثل نجاحا باهرا. وكما حاجج ميك أخفقت «الخصخصة في أن تظهر بوضوح الحالة التي قدمها المخصخصون بأن الشركات الخاصة هي دائما أكثر كفاءة من الشركات المملوكة للدولة - وأن الرؤساء في القطاع الخاص، الذين يطاردون جزرة المكافآت ويتهربون من عصا الإفلاس، سيكون أداؤهم أفضل دائما من نظرائهم الذين توظفهم الدولة، «في حين أن السياسيين «كافحوا لفصل طموحاتهم لبريطانيا عن طموحاتهم الخاصة وصعود عائلاتهم إلى طبقة دخل الأرقام الستة»[16].

في الوقت نفسه، أظهرت الرواتب الاستثنائية التي تتقاضاها النخب في بريطانيا هذا الفشل، على رغم أن تقريرا أصدرته في العام 2015 مدرسة الأعمال البلجيكية كشف أن المسؤولين التنفيذيين الألمان كانوا، وأول مرة، يحصلون على رواتب أفضل من نظرائهم البريطانيين، لأنه كان هناك «فحص دقيق للأجور في المملكة المتحدة من قِبل مستثمرين مؤسسيين». وفي كلتا الدولتين، قفزت الرواتب التنفيذية بالنسبة إلى الرؤساء في «مؤشر بورصة أسهم فاينانشيال تايمز - 100» (FTSE 100)، والشركات الألمانية الكبرى، قفزت إلى ما يربو على ثلاثة ملايين إسترليني، وكان من المشجع أن محاولة رفع أجور الشركات قد واجهت بعض المقاومة القوية[17].

كانت قائمة العمل القائم على التعاقدات الخارجية مذهلة داخل حدود بريطانيا، وكذلك بين شركات بريطانية جرى التعاقد معها حول العالم. وتعتبر

«جي فور إس» شركة عملاقة، حيث تعمل في 125 دولة ولديها أكثر من 657 ألف موظف، والتي تضمن عملها حراسة السجناء في سجون تديرها إسرائيل في فلسطين. وفي العام 2014، توقعت الشركة تحقيق نمو ضخم في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا في مصر ودول الخليج. وفي بريطانيا وحدها، سيطرت «جي فور إس» على مهمات شرطية لا حصر لها بداية من العام 2012 وما بعده، وذلك في إطار نظام مخصخص جزئيا، واصل بموجبه رجال الشرطة عمليات الاعتقال، لكن العاملين لدى «جي فور إس» تولوا التعامل مع الأشخاص المشتبه فيهم في «أجنحة الحبس» الخاصة بهم[18].

وفي العام 2014، فازت «جي فور إس» بعقد قيمته 118 مليون دولار لتقديم «خدمات تشغيل أساسية» في القاعدة العسكرية الأمريكية في خليج غوانتانامو في كوبا[19]. كما أدارت الشركة كثيرا من السجون الخاصة في أنحاء بريطانيا، على الرغم من تعرُّضها لفرض غرامات عليها بنحو روتيني لإخفاقها في تحقيق أهدافها المتفق عليها. وبين الفينة والأخرى، انتقد سياسيون يمثلون الاتجاه الرئيس السائد شركتي «سيركو» و«جي فور إس»، وشركات أخرى مزودة للخدمات، لكنهم كانوا يفعلون القليل لفرض قدر أكبر من المساءلة[20].

ومنذ تأسيسها في العام 1929، حققت شركة «سيركو» انتشارا واسعا، وصارت متغلغلة في جميع مناحي الحياة في بريطانيا، حيث تدير عبارات، وشركة دوكلاند للسكك الحديد الخفيفة في لندن Docklands Light Railway، والمختبر الفيزيائي الوطني National Physical Laboratory، والسجون، وعقود الدفاع، والسلطات التعليمية، وإدارة النفايات، ومجموعة من العمليات الأخرى. ويعمل لدى الشركة أكثر من 100 ألف موظف في أنحاء العالم، كما تدير سجونا في أستراليا، ونيوزيلندا، وألمانيا. كما عملت في عقد بقيمة 1.25 مليار دولار حصلت عليه من إدارة أوباما لتنفيذ برنامج أوباما للرعاية الصحية أوباماكير Obamacare، وذلك على الرغم من أحد الوشاة في «سيركو» كان قد زعم أن العاملين لديها «كان لديهم بالكاد أي عمل يفعلونه» أثناء تنفيذ برنامج فاشل كهذا.

كما تورطت كل من «سيركو» و«جي فور إس» في زيادة الأسعار بنحو مبالغ فيه بنحو عشرات الملايين من الجنيهات مقابل تقديم خدمة التعقب الإلكتروني

للسجناء - الذين قد تبين أن بعضهم كان ميتا في ذلك الوقت - من العام 2000 فصاعدا. ومن ثم عهد إلى مكتب الاحتيال الخطير Serious Fraud Office في العام 2013 بالتحقيق في هذه الواقعة، وفي أواخر العام 2014، أرغمت «سيركو» على استرجاع مبلغ قدره نحو 68.5 مليون إسترليني إلى وزارة العدل.

على أن الحل الذي توصلت إليه الحكومة لعملية الاحتيال هذه لم يهدف إلى معالجة الأسباب التي قد جعلت المحتالين قادرين على خداعها - ألا وهي العقود المكتوبة بنحو فضفاض والشهية الصغيرة لإنفاذ القانون - ولكنه تمثل في إسناد العقد إلى شركة «كابيتا» Capita، وهي منافس لـ«سيركو» و«جي فور إس». وهذه الشركة، التي تأسست في العام 1994 ويعمل بها 64 ألف موظف، قد أصبحت المستفيد الأكبر من نظام التعاقدات الخارجية للأعمال في بريطانيا. وبحلول العام 2015، تولت إدارة تدريب الخدمة المدنية التابع لمكتب مجلس الوزراء، وكذلك التعاقد مع «مكتب سجل المجرمين» Criminals Record Bureau لإدارة والمحافظة على سجلات المجرمين، إضافة إلى مهمات عديدة أخرى[21]. ويمكن القول إنه اعتمادا على «سجلها النظيف» نسبيا تمكنت شركة «كابيتا» من العمل من دون الخلافات الأخيرة التي أحاطت بشركتي «سيركو» و«جي فور إس»، ومن ثم، فإنها كانت تروق لحكومات تتوق بشدة إلى السرية التجارية في تقديم خدمات كانت تُدار تقليديا من قبل الدولة.

واستغنت وزارة الداخلية عن خدمات وكالة الحدود البريطانية UK Border Agency في العام 2013 لفشل الوكالة في أن تدير، بطريقة صحيحة، كمية متراكمة ضخمة من قضايا اللجوء. وبعد ذلك، عينت الوزارة «كابيتا» لهذا الغرض بموجب عقد قيمته 40 مليون إسترليني. ولكن عمل الشركة لم يكن متقنا، حيث بعثت بمئات الرسائل النصية إلى أفراد كانوا في البلاد بصورة قانونية، وجاء في هذه الرسائل ما يلي: «رسالة من وكالة الحدود البريطانية: أنت مطالب بمغادرة المملكة المتحدة لأنه لم يعد لديك الحق في البقاء». وهناك أشخاص آخرون ممن اختاروا المغادرة تلقوا رسائل من «كابيتا» تمنت لهم فيها «رحلة ممتعة»[22].

هذه القسوة سُلط الضوء عليها مرة أخرى أثناء تحقيق في العام 2015 الذي أظهر أن طاقم «تاسكور» Tascor الطبي، المشغل من قبل شركة «كابيتا»، كان

يتجاهل تحذيرات صحية تتعلق برجل باكستاني يدعى طاهر محمود، قبل وفاته في مطار مانشستر في العام 2013. ذلك أن حالات التأخير من جانب الشركة وانعدام الكفاءة سببت وفاة محمود، لأن الموظفين الذين تعاقدت معهم الشركة لم يروا أي معلومات عن آلام الصدر التي كان يعانيها باستمرار.

لا تُضيِّع فرصة جيدة لجمع المال من الكوارث - كانت هذه العبارة هي الشعار غير الرسمي لدى بول بيندار Paul Pindar، رئيس شركة «كابيتا»، وذلك عندما أخبر لجنة الحسابات العامة Public Accounts Committee في العام 2013 أن السبب وراء التراجع في عمليات التوظيف بالجيش كان يكمن في «ذلك العيب بأنه ليس لدينا بالفعل حروب مشتعلة»[23]. وكانت هذه الكلمات قد قِيلت قبل أن تبدأ المعركة ضد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. وقد حصلت «كابيتا» على عقد وزارة الدفاع لإدارة الجوانب الإعلانية والتسويقية، ومعالجة نماذج طلبات التوظيف للجيش. وهذا الاعتراف قاسي الصدق من بيندار - بأن الحروب كانت جيدة للأعمال - كان منعشا. ذلك أن حقيقة أن جميع الصراعات التي قد شاركت فيها بريطانيا منذ هجمات 11 سبتمبر - بما فيها العراق، وأفغانستان، وليبيا - قد كانت إخفاقات كارثية، هذه الحقيقة لم تذكر كعامل رئيس في منطق بيندار المُعوَج. فقد كان هنالك سبب جيد لأن يشعر العديد من المواطنين بالقلق حيال مزيد من المشاركة في صراعات خارجية.

وثمة مقاول رئيس آخر هو شركة «ميتي» Mitie التي أصبحت، بهدوء، في العام 2014، أكبر مزوِّد خدمات لمراكز الهجرة في بريطانيا. وهذه الشركة، وهي مدرجة في «مؤشر بورصة فاينانشيال تايمز الذي يضم 250 شركة» FTSE 250، هي مقاول يعمل لديها أكثر من 54 ألف موظف. وهي تعمل لمصلحة «يوروستار» Eurostar ومطار «هيثرو» Heathrow Airport، كما توفرعمال النظافة للإدارات الحكومية، وتتولى إدارة مراكز البيانات وحراس الأمن لسلسلة متاجر «ماركس آند سبنسر» Marks & Spencer و«المتحف البريطاني» British Museum. و«ميتي»، التي تأسست في السبعينيات، قد شهدت نموا كبيرا لتصبح شركة قيمتها تساوي مليارات الجنيهات. كما أنها استضافت مسابقة «ميتي لأصحاب المواهب» Mitie's Got Talent السنوية للتعرف على أكثر الأشخاص

الموهوبين بين العاملين لديها. (كان لدى شركة «جي فور إس» شارة موسيقية - بالسوء الذي قد تتوقعه)[24]. إن «ميتي» كانت شركة تريد أن تعرض وجها إنسانيا بينما كانت تجني مكاسب مالية أثناء الانكماش الاقتصادي. وفي مقابلة مع مجلة «الإدارة اليوم» Management Today، قالت روبي مكجريجور-سميث Ruby McGregor-Smith، الرئيسة التنفيذية للشركة: «هذا وقت عصيب للقيام بالأعمال، لكن التعاقد الخارجي كان إيجابيا دائما في أثناء الركود».

إن قطع الزوايا كان ممارسة حتمية داخل هذه الشركات الضخمة. فقد صرح رونالد فان ستيدين Ronald van Steden، الأستاذ بجامعة فريج أمستردام Vrije University Amsterdam، ومستشار الحكومة الهولندية، لصحيفة «فاينانشيال تايمز» بقوله إن شركات مثل «جي فور إس»، «تتبع تقنية السلامي: أي قطع جزء صغير من الخدمات العامة إلى شرائح لرؤية إلى أي مدى يمكنها أن تذهب»[25]. وفي العام 2012 أصدرت «سوشيال إنتربرايز» Social Enterprise، وهي مجموعة بريطانية تساعد شركات لديها ضمير اجتماعي، تقريرا بعنوان «دولة الظل» The Shadow State. وكشف التقرير أن الانفجار في الخصخصة، الذي يُعَد أكبر موجة منذ الثمانينيات، كان يعني أن «سياسة الحكومة يمكن أن تتقوض، أو تصبح غير ذات صلة عندما يكون لدى مفوضين قليلٌ من الخيارات بشأن الجهة التي يمكن شراء الخدمات منها»[26]. والمشكلة تفاقمت حين لم تعد بالإمكان الثقة بالحكومات أو الشركات لإدارة الخدمات العامة بطريقة مسؤولة ومن دون التفكير في الربح.

وقد أدت الخصخصة الجماعية والخسائر للوظائف إلى أجيال من الشباب تختفي خلال تصدعات تضاؤل الفرص. وكشف تقرير لمنظمة «أوكسفام» صدر في العام 2014 النقاب عن أن أغنى خمس عائلات في بريطانيا كانت تسيطر على ثروة تفوق تلك التي تمتلكها نسبة 20 في المائة من الأكثر فقرا من مجموع السكان. كما وجدت دراسة أخرى أجرتها «أوكسفام» أن خمسة وثمانين مليارديرا عالميا كانت لديهم موارد تساوي ما يملكه نصف سكان الأرض (3.5 مليار نسمة)[27]. وفي العام 2015 حذرت «أوكسفام» من أن أغنى 1 في المائة في العالم سيملكون ثروات في العام 2016 أكثر من الـ 99 في المائة الأخرى. وجادل بول

كروجمان Paul Krugman، وهو كاتب عمود اقتصادي في صحيفة «نيويورك تايمز»، بحكمةٍ بأن دفع بريطانيا بالتقشف «لا يتعلق بالفعل بالدين وعجوزات الميزانية على الإطلاق، بل إن له علاقة باستخدام ذعر العجز كحجة لتفكيك البرامج الاجتماعية»[28]. وكان هذا تعريف رأسمالية الكوارث.

وفي العام 2013 كشفت «مؤسسة الاقتصاد الجديد» New Economics Foundation أن بريطانيا قد شهدت في الآونة الأخيرة أكبر انخفاض في مستويات المعيشة منذ العهد الفيكتوري، وهو ما أثر بشدة في عمال القطاع العام والنساء[29]. وكانت الحقائق البسيطة لهذا التقشف المجنون كافية للإشارة إلى أن شيئا ما كان خاطئا بشكل مروِّع في السياسة الحديثة. وفي العام 2013 شعر رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون بأن ثمة حاجة، وبعد سنوات من تطبيق سياسة التقشف والتراجع في مستويات المعيشة، إلى تعليم أطفال المدارس أمجاد الرأسمالية - وهو ما بدا كأنه رغبة دفاعية. وقال كاميرون إن من الضروري الاحتفال بثقافة «تقدر تلك الروح البريطانية النموذجية والريادية والمغامرة»[30].

وأمضت الشركات متعددة الجنسيات القرن العشرين في الحد تدريجيا من التزاماتها في مجالات الاختصاص المتنوعة التي عملت فيها. وحين صارت القوانين المحلية والدولية بائدة أو أمكن التحايل عليها فإن العلاقة بين الشركة والدولة وعامة الناس تغيرت بشكل لا رجعة فيه. وقد حدث هذا بفعل تأثير الضغط الأيديولوجي، وكذلك الضغط السياسي والإعلامي المصاحب له.

وقد أدت سياسة الهجرة في بريطانيا دورا رئيسا في توليد الأرباح لدى الدعاة إلى الخصخصة. إذ كان لدى بريطانيا قانون هجرة Immigration Act من العام 1971 والذي سمح بسَجن طالبي اللجوء في مرافق احتجاز أو سجون، وبحلول التسعينيات كان هنالك ضغط عام بشأن إدارة العدد المتزايد من المهاجرين الآتين إلى البلاد بشكل أكثر صرامة. وأقنعت صحافة ميردوخ وصحيفة «ديلي ميل» العديدَ من المواطنين بأن أمة ذات ماض متناغم أُغرقت بالمجرمين. وجادل ناشطون بأنه كان من غير اللائق تماما بالنسبة إلى أفراد فارين من الاضطهاد احتجازُهم في ظل ظروف شبيهة بالسجن، ذلك أن العقوبة بصفتها عاملَ ردع قد كانت الإعداد الافتراضي على مدار سنوات، وهي على رغم هذا لم توقف تدفق

الناس. فقد استمر وصول اللاجئين لأن الأزمات العالمية التي كانت السبب وراء تدفقهم ظلت قائمة.

وفي أكتوبر من العام 2014 أوردت لجنة الحسابات العامة Public Accounts Committee التابعة لمجلس العموم البريطاني تفاصيل عن 11 ألفا من طالبي اللجوء الذين ظلوا ينتظرون في بريطانيا سبع سنوات على الأقل لسماع ما إذا كان سيُسمح لهم بالبقاء، وكذلك الـ 29 ألفا من المهاجرين الآخرين الذين كانوا لايزالون ينتظرون إجراء تقييم رسمي لطلباتهم، والخمسين ألف مهاجر الذين كانت دعاواهم قد رُفضت، ثم اختفوا[31].

والحقيقة أن الاندفاع المجنون لخصخصة كل شيء، على ما يبدو، كان له حدود قليلة في عقول المدافعين عنه. ومنذ العام 2000 كانت هناك استثمارات مربحة في البيوت السكنية للأشخاص المحتاجين ولمن يعانون اضطرابات عقلية. وكان التعاقد الخارجي لإدارة المرافق أمرا روتينيا، وارتفعت الأسعار. وكان مقاولو «الرفاهة للعمل» يحشون جيوبهم، في ظل قلة الأدلة على النجاح. وعلى الرغم من المعارضة العامة كانت هناك خطوات متزايدة لخصخصة المكتبات العامة، والمدارس، وخدمات حماية الطفل، والغابات. فضلا عن ذلك كانت الدورات الجامعية، ومكافحة تغير المناخ، والمساعدات الأجنبية، كلها جهودا مؤطرة بنحو روتيني لخدمة المصالح التجارية، بدلا من المصلحة العامة.

وقد أبرم رئيس الوزراء ديفيد كاميرون تعاقدات خارجية لمئات من الخدمات الطبية أثناء وجوده في السلطة، من بينها خدمات الإسعاف غير الطارئة ورعاية المجتمع[32]. وكانت الروبوتات تحل محل موظفي التمريض - وهو تطور لقي ترحيبا من شركات كانت تسعى إلى خفض التكاليف. ودفعت التخفيضات في التمويل الحكومي للمستشفيات العامة إلى تحذير الرئيس التنفيذي «للاتحاد الكونفدرالي للخدمة الصحية الوطنية» NHS Confederation، روب ويبستر Rob Webster، في العام 2014 من أن الخدمة الصحية الوطنية سوف يتعين عليها البدء في تحصيل مبلغ قدره 75 جنيها إسترلينيا لكل ليلة يقضيها المريض في الفراش - وهو إجراء غير معقول في نظام من المفترض أنه عام[33]. وفي العام 2015 أقدم مستشفى «هينشنجبروك» Hinchingbrooke، وهو الوحيد في بريطانيا

الذي كان يديره القطاع الخاص والتابع لوكالة الخدمة الصحية، على إلغاء تعاقده مع مقاوله، وهو شركة «سيركل هولدينجس» Circle Holdings. ولم يكن هذا الإجراء مفاجئا، لأن تقريرا نُشر في العام 2014 كشف أنه كانت توجد رقابة قليلة على هذا المرفق، وكذلك «مستويات نظافة سيئة»، فضلا عن وجود مشكلات رئيسة في إدارة الطوارئ[34]. وعلى إثر ذلك كان على دافعي الضرائب الانتظار إلى حين إجراء عملية مناقصة أخرى.

إن تقديم المنافسة في السوق بوصفها أولوية على جودة الرعاية الصحية قد بات هو الإعداد الافتراضي للقوى التي تدفع من أجل خصخصة وكالة الخدمة الصحية الوطنية نفسها، وذلك في مواجهة المعارضة القوية من الخبراء الطبيين والجمهور[35]، وحتى شركة الدفاع الأمريكية «لوكهيد مارتن» كانت متحمسة للمزايدة على عقد لخدمات الدعم للممارسين العامين قيمته مليار جنيه إسترليني[36].

ووفقا لما ذكره الصحافي جون بيلجر John Pilger، فإن ما قد شهدته البلاد كان «استبدال الديموقراطية بخطة عمل تجاري لكل نشاط إنساني، لكل حلم، لكل خلق، لكل أمل، ولكل طفل يولد»[37].

«أحب التعاقد الخارجي، وأعيشه، وأتنفسه»، هذا ما صرحت به روبي مكجريجور- سميث لمجلة «الإدارة اليوم» في يوليو من العام 2014[38]. ومكجريجور- سميث، الرئيسة التنفيذية لشركة ميتي، هي محاسبة سابقة هندية المولد عملت في السابق لدى شركة «سيركو». وذكرت المجلة أن صناعتها كانت «من الأعمال ذات الاهتمام والبريق المنخفضين التي لم تجذب شخصيات لامعة وكبيرة. وربما يصف البعض هذا بالعمل الكئيب... التعاقد الخارجي هو الطفل الذي خرج من رحم الكساد».

وهكذا التقيت أولَ رئيسة تنفيذية لشركة في بريطانيا من أصول آسيوية في مقابلة صحافية نادرة أجريتُها في مكتب «ميتي» في وسط لندن. ففي غرفة اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة التي تطل على نهر التيمز Thames، كانت مكجريجور- سميث ودودة، ويمكن تبادل الحديث معها، ومتحمسة لإظهار الشركة بصورة إيجابية. وقالت لي: «إن الخدمة هي شغفنا. وبنحوٍ متزايد كلما أنجزنا مزيدا من أعمال القطاع العام صار الجمهور العام قاعدة عملائنا - فنسبة

38 في المائة من عملنا تمثل الآن القطاع العام». ويصل راتبها السنوي وأسهم الشركة إلى ملايين الجنيهات[39].

وفي العام 2013 حين أصبحت رئيسة لدى «هيئة إستراتيجية الخدمة العامة» Public Service Strategy Board – وهي جهاز لرؤساء الشركات الخاصة يناط به «إعادة التفكير في كيفية عمل الخدمات العامة بكفاءة وفعالية أكثر»، قالت في بيان صحافي: «نحن نظهر التأثير الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه القطاع الخاص في تحويل الخدمات وتوليد قيمة لدافعي الضرائب من خلال منافسة أكبر». وبعبارة أخرى عرضت المؤسسة غطاء سياسيا لتبرير تسارع عملية التعاقد الخارجي للأعمال والدفاع عنه.

وعلى الرغم من هذا أعربت مكجريجور- سميث عن دهشتها من أنه يجب أن تكون هناك مطالبة بشفافية كاملة في عملية الخصخصة، وأنه قدمت شكاوى حول تعاملات مبهمة لمجلس الإدارة. وقالت: «حقيقةُ أن العامة يعتقدون أننا امتداد للحكومة وأننا يجب أن نكون مسؤولين أمامهم مباشرة لم تكن شيئا قد أثير بالفعل في أي وقت أو جرت مناقشته باعتباره مشكلة». فذلك كان يكشف أنه كان ثمة قدر قليل من المراعاة للمستخدمين النهائيين للخدمات غير النظر إليهم باعتبارهم «عملاء».

كان تركيز شركة «ميتي» ينصبُّ أساسا داخل بريطانيا، مع حفنة من المصالح في الخارج. وكانت مكجريجور- سميث متحمسة إزاء قدرة شركتها على إدارة مراكز الاحتجاز، على رغم أنها أصرت على: «أننا أكثر حرصا على تجنب المخاطرة من بعض المقاولين الآخرين. وبصفتي الشخصية، باعتباري متعاقدة خارجية، أعتقد أنه لا يجوز التعاقد الخارجي لأي شيء ما لم أكن على يقين من وجود الأسباب الصائبة لذلك. وفي حالة مراكز الاحتجاز فإن الأمر يتعلق بمن يمكنه إدارتها بنحوٍ أفضل اعتمادا على المهارات والخبرة، وأعتقد أن القطاع الخاص يضيف الكثير إلى الطريقة التي يمكن لك من خلالها أن تدعم الأفراد داخل هذه البيئات. وإذا رأيت عملنا في كامبسفيلد Campsfield [مركز احتجاز يقع بالقرب من أوكسفورد]، بداية من غرف الفن التي نبنيها إلى ملاعب كرة القدم، فستجد أننا نحاول الحفاظ على الأفراد بينما [هم] هناك في بيئة آمنة

ومأمونة. فمن المهم أنها ليست بيئة سجن، وهو شيء من الصعب فعله. نحن لن نكون مثاليين».

ومنذ أن تولت «ميتي» مهمة الإشراف على كامبسفيلد في العام 2011 كان هذا المركز قد شهد اندلاع حريق، وحالة انتحار، وثلاثة إضرابات جماعية عن الطعام. فقد اكتشفت مجموعة «مراقبة الشركات» Corporate Watch أن الأشخاص الرئيسين الذين أداروا المركز كانوا من مديري مراكز الاحتجاز المخضرمين والذين كانوا قد عملوا في السابق لدى شركة «جيو جروب»، ومزودين آخرين[40]. وعلى ذلك فإن كل ما فعلته «ميتي» كان فقط أنها أعادت تسمية الوجه القديم للتعاقد الخارجي للاحتجاز الذي فقد مصداقيته، واستبدلت به وجها آخر جديدا وأكثر إشراقا في محاولة لإقناع الجمهور بأن شيئا ما قد تغير في مراكز احتجاز المهاجرين.

وعرضت «ميتي» إجراء ترتيبات لي للقيام بجولة إرشادية داخل مرفق الاحتجاز التابع لها في كامبسفيلد، من أجل تجاوز العقبات البيروقراطية لدخولي. فقد أخبرتني الشركة بأنه كان يتعين الحصول على موافقة وزارة الداخلية على الزيارة - وهو ما يُعد لمحة كاشفة عمن كان يسيطر بالفعل على هذه المرافق المخصخصة. على أي حال في الليلة السابقة لذهابي إلى المركز اتصلت بي مسؤولة من إدارة العلاقات العامة لكي تقول إن إدارة الصحافة بوزارة الداخلية قد قررت بنحوٍ مفاجئ منع زيارتي، وذلك لكونها متوترة حيال عملية التمحيص الصحافي. ولم تعطني أي تفسير آخر. وتحدثت إليّ «ميتي» في اليوم التالي، وبدا أنهم محبطون وفي موقف اعتذاري لما حدث. «وزارة الداخلية تتحدث عن الحاجة إلى مزيد من الانفتاح والشفافية»، هذا ما أخبرتني به إدارة العلاقات العامة في الشركة، لكن الواقع، وكما اعترفت مسؤولة العلاقات العامة، كان هو العكس تماما. وقالت: «سنتابع هذا مع وزارة الداخلية لأننا لا نريد حدوثه مرة أخرى». فهي قد أدركت الانطباع الذي قد تركته هذه التجربة على نفسي: ألا وهو أن أحد مسؤولي الهجرة البيروقراطيين سعى جاهدا إلى إخفاء ما صنعته أيديهم عن الرأي العام.

وأخبرتني مكجريجور-سميث عن رجل كان يأتي دائما إلى الاجتماع العام السنوي لشركة «ميتي» أعرب عن قلقه إزاء الظروف في كامبسفيلد. «قلت له، تعالَ وشاهد بنفسك وأخبرنا كيف نجعلها أفضل. إذا أردت أن تعرض فلسفة

تقول بضرورة عدم وجود مراكز الاحتجاز فإنني لا يمكن أن أجيبك عن ذلك، لأنه لا قرار لي في هذا الأمر. وشارك هذا الرجل في الاجتماع العام السنوي ثلاث سنوات، وبحلول العام الثالث، قال «مازلت أرى أنه يجب ألا تكون مراكز الاحتجاز مفتوحة، ولكن إن كانت مفتوحة، فأنا سعيد بأنكم أنتم من تديرونها وليس أحدا آخر»». وكانت مسرورة بأن تخبرني بهذه القصة وهي تأمل أنها ستقنعني بأن مرفقها كان هو الأفضل في هذه الصناعة. وقالت: «وجهة نظري الشخصية [حول الاحتجاز] تتعلق بي بصفتي أُمًّا أكثر من كونه عملا تجاريا. وإذا كان في إمكان القطاع الخاص إضافة ابتكار فإنه يجب عليه عندئذ أن يفعل ذلك، غير أن أي شيء يضعني في موقف خلاف شديد مع الجمهور سيجعله يتساءل عن السبب وراء التعاقد الخارجي لمراكز الاحتجاز. وهنالك شرائح كاملة لوكالة الخدمة الصحية الوطنية لا يجوز أبدا أن تخضع للتعاقد الخارجي. وأنا شخصيا أرى أن تدير الدولة الأطباء والممرضين».

وقد نشب حريق في مركز كامبسفيلد في العام 2013، ووُجهت اتهامات خطيرة ضد «ميتي» بأنها لم تكن قد كفلت الحماية للعاملين لديها والمحتجزين بالشكل المناسب. وكانت هذه اتهامات نفتها مكجريجور-سميث بشدة، وذلك على الرغم من اعترافها بعدم وجود نظام للرش لإطفاء الحريق - وهو أحد الإخفاقات الرئيسة في المنشأة المخصخصة. واعترضت على ذلك بقولها: «لم يُطلب منا وضع نظام للرش. حين أُسندت إلينا مهمة إدارة المركز لم يكن هناك أي نظام للرش. وإذا ما توليت إدارة مركز مملوك لوزارة الداخلية وليس به نظام للرش، ولم يُطلب مني وضعه، فذلك قرارهم. غير أن تقييما أجرته وزارة الداخلية جعلهم يغيرون آراءهم بعد ذلك [فقد رُكِّب الآن نظام للرش]. فلست أنا من يقول هذا صواب وذلك خطأ - فهذا الأمر يقع على عاتقهم. ومن ثم أرى أنه من الضروري جعل هذه المرافق آمنة بقدر الإمكان. فهل كان أحد يتنبأ بأن أفعال شخص ما سوف تُسبب ما حدث؟».

سألت مكجريجور-سميث عما إذا كانت «سيركو» و«جي فور إس»، خاصة مع وجودهما المستمر في وسائل الإعلام لانتهاكهما حقوق الإنسان، لوثتا سمعة مقاولين آخرين من خلال الربط فيما بينهم. وقالت ردا على ذلك: «الخلافات حول هاتين الشركتين قد جعلتنا جميعا ندرك أنك في الواقع فقط كأضعف جزء

في شركتك. فهناك كثيرون يتحدثون عن الفرص التي يمكن للشركة خلقها. وأنا أجلس هناك وأفكر كم هذا مثير للاهتمام، ولكن فقط إذا ما كنت قادرا على الوفاء بوعودك. فثمة تصور، لا أعرف إن كان صحيحا أو خاطئا، بأن «جي فور إس» و«سيركو» قد صارتا كبيرتين للغاية، أو أنهما تفعلان ما هو أكثر من اللازم».

إن سرية النظام، والصعوبة لدى الجمهور ووسائل الإعلام بشأن التفحص والتدقيق في كيف كانت تُنفَق الأموال العامة، كانتا مبعث قلق متزايد. وقد انخفضت أرباح «ميتي» في العام 2014 بعدما مُنيت بخسائر في بعض عقود البناء لديها، لكن الصحافة الاقتصادية تناولت هذه الصعوبات على أنها لم تكن سوى شيء عابر فيما سيصبح مستقبلا ورديا. وقالت مكجريجور-سميث: «حين توجد مشكلات فإننا نتوقع معالجتها سرا، وليس جهرا». وأردفت: «نحن لا نتوقع أن يكون الأمر برمته معلومات متاحة في المجال العام. الدرس الوحيد الذي قد تعلمناه من الخلافات حول «جي فور إس» و«سيركو» هو أنه ربما نحتاج إلى الانفتاح والتحدث إلى مزيد من الصحافيين، وأيضا الحاجة إلى أن نكون معروفين أكثر بشأن نوع الشركات التي نديرها».

وسألت مكجريجور-سميث أيضا عن بنود الثقة التجارية بالعقود، وهي ترتيب يتعهد بموجبه المقاولون والحكومات بالإبقاء على تفاصيل عقدهم في طي الكتمان ولا يمكن وصول الجمهور إليها، وهو الأمر الذي يناسب كلا من الحكومة والمقاول. واعترفت بأن «معظم عقودنا تمنعنا من التحدث إلى أي شخص. لكننا نعكف حاليا على مناقشة ما إذا كان يجب علينا أن نكون أكثر انفتاحا، لأنه ما لم يحدث ذلك فسوف نصبح مجالا سخيفا للاهتمام حيث ليس هناك أي اهتمام بالفعل، نحن مجرد مجموعة من الأشخاص تقدم خدمات. وأنت تجذب النوع الخاطئ من الإعلام إذا لم تكن تشرح ما تفعله».

ومع وجود كل هذا الجدال حول خصخصة مراكز احتجاز المهاجرين والانتهاكات المرتبطة بها، طمأنتني مكجريجور- سميث قائلة: «لقد سلكنا نهجا أكثر لطفا في التعامل مع عملية الاحتجاز، حتى إن البعض تساءل: لماذا فعلنا ذلك. ونحن نقول إن من الممكن أن يكون أطفالنا هم السبب وراء ذلك». فهي كانت تريد أن تصبح «ميتي» منظمة شفافة، خلافا لشركتي «جي فور إس»

و«سيركو»، وكانت تعتقد أن من الضروري إصلاح تشريع حرية المعلومات بحيث يشتمل على سجلات الشركات الخاصة. ودانت «ثقافة السجن» لدى المقاولين الرئيسين، وقالت إن المنشآت التي أدارتها هي لم تكن سجونا، وإنما كانت مراكز احتجاز. وفي التقرير السنوي لشركة «ميتي» للعام 2014 شرحت مكجريجور-سميث بفخر كيف أن «عقد [الهجرة] التاريخي» لإدارة مركزي احتجاز كولنبروك Colnbrook وهارموندسوورث Harmondsworth «سوف يطلق مدخرات كبيرة لدافع الضريبة». ولم يرد أي ذكر في العقد الذي تبلغ قيمته 180 مليون إسترليني، ومدته ثماني سنوات، بشأن توفير رعاية لائقة للمحتجزين.

وكان ضخ مزيد من المساءلة في النظام هو الهدف الذي أوضحه جوليان هوبرت Julian Huppert، وهو عضو البرلمان عن حزب الديموقراطيين الأحرار في كامبريدج الذي قابلته في مكتبه البرلماني (كان قد خسر في الانتخابات العامة للعام 2015 جنبا إلى جنب مع عدد لا يُحصَى من أعضاء البرلمان من الديموقراطيين الأحرار). وبعد انتخابه في العام 2010 كان يقود حملة لإطلاق سراح الأطفال من مراكز الاحتجاز. وقال هوبرت: «في ظل الحكومات السابقة كان هناك، حرفيا، الآلاف من الأطفال المحتجزين لغرض الهجرة على مدى أشهر متتالية. ولم يكن هؤلاء أشخاصا ارتكبوا جرائم. لقد أنهينا الاحتجاز الروتيني للأطفال». كان هذا صحيحا، على الرغم من أن بعض الأطفال كانوا لايزالون محبوسين حول البلاد. وجادل بأن الفضائح المستمرة في منطقة يارلز وود، حيث يوجد مركز الاحتجاز الذي تديره «سيركو» في بدفوردشاير Bedfordshire، قد «ساهمت في إثارة مشكلة الأطفال قيد الاحتجاز وإدراجها في جدول الأعمال».

وأبدى هوبرت يأسه من أن الثقافة السياسية والإعلامية البريطانية السائدة مجدت العقاب كشكل مشروع للردع: «ثمة وجهة نظر تقول إنه إذا لم نحتجز الأطفال فسيكون من المرجح عندئذ أن يأتي الناس إلى هذه الدولة بطريقة غير قانونية. وليس ثمة دليل حقيقي على أن اللاجئين يتحققون من فوائد اللاجئ [لجميع الدول المحتملة بقدر كبير من التفصيل] قبل اتخاذ قرار عقلاني بشأن إلى أين يذهبون. فالبعض يريدون أن يجعلوا من الدولة منطقة عدائية لطالبي اللجوء [لردعهم]، والقول إنه من المحتمل أن تُقدِم على حبس أطفالهم يُعَد

طريقة عدائية للتعامل مع الناس. وأنا لا أريد أن تكون هذه دولة نتعامل فيها مع سياساتنا حول الهجرة بأن نكون بغيضين مع الناس عمليا».

كانت إدانة لمجتمعات ديموقراطية بأنه كان هناك نقاش نشط حول ما إذا كان يجب عزل اللاجئين، وحبسهم إلى أجل غير مسمى في ظل ظروف سيئة، أو، على النقيض من ذلك، معاملتهم باحترام. وأشاد هوبرت بمرفق يسمى «سيدارز» Cedars، تديره أكبر منظمة خيرية للأطفال في بريطانيا، وهي «بارناردوز» Barnardo's، بالقرب من مطار جاتويك Gatwick Airport. وافتُتِح هذا المرفق في العام 2011 استجابة لمخاوف حول انتهاكات في مركز احتجاز يارلز وود. ويوفر مرفق سيدارز إقامة قصيرة الأجل لأسر على وشك ترحيلها من البلاد. وقال هوبرت: «لا يدار هذا المرفق ليكون طريقة رخيصة لإدارة الناس. إنه من أجل الناس حيث كان هناك جهد لحملهم على الذهاب طواعية. وذلك قد مُني بالفشل. ويُعتَبر مرفق «سيدارز» مكانا ذا جودة عالية».

بيد أنه في العام 2014 وجد تقرير «بارناردوز» أن الأطفال غالبا ما كانوا يُفصَلون عن آبائهم في المنشأة، وأن رجال الشرطة المزودين بدروعهم الواقية كانوا، بصورة روتينية، يعتقلون ويرافقون الأسر المصابة بصدمات نفسية إلى المركز[41]. وأصدر كبير مفتشي السجون تقريرا عن هذا المركز في العام 2012 كشف النقاب عن الكثير من المشاكل - بداية من إيذاء النفس، ونقص التمثيل القانوني، والضيق النفسي للطفل، إلى استخدام القوة المفرطة[42].

ولكن هوبرت كان شخصا من الصعب قهره. وأردف: «قال زميل إنه لا يتعين علينا تشجيع صحافة الجناح اليميني على النظر إلى [«سيدارز»]، لأنها سوف تشكو من كيف أن الأمر يبدو لطيفا وكيف أننا ننفق الكثير من المال من أجل العناية بهؤلاء الناس. تأتي «بارناردوز» إلى هذا المجال من زاوية حماية الطفل. والعديد من النساء المحتجزات بالمركز، اللواتي تحدثتُ إليهن أثناء عملية تفتيش، أخبرنني بأنه كان من المفيد أن يكون هناك مكان حتى يمكن اعتيادُ حقيقة أنهم كانوا يغادرون المملكة المتحدة».

وكانت لدى هوبرت رؤية معتدلة بالنسبة إلى سياسة اللجوء، فهو قد تجنب الحديث عن العنصرية التي باتت شائعة في مناقشات اليوم، وقال:

«يتعين علينا وضع ضوابط للهجرة - فمن غير الممكن أن يكون لدينا نظام الحدود المفتوحة. وأنا أجد مفهوم الحدود المفتوحة مثيرا للاهتمام من الناحية الفكرية، لكنك لا تستطيع جمع ذلك مع دولة رفاهية ورعاية صحية مجانية. لا يمكنك تحقيق الاثنين معا».

سألتُه عن إدارة القطاع الخاص لمرافق اللاجئين، فأجاب بأنه يرى ضرورة تخفيض عدد اللاجئين خلف القضبان، بدلا من الانشغال بهاجس من يدير شؤونهم: «أحد الأسباب التي تجعلك تستعين بالقطاع الخاص هو أنهم يقولون، على الأقل، أن في إمكانهم إدارة المرافق مقابل أموال أقل. غير أن ثمة طريقة أفضل لرؤية ذلك هي وجود عدد أقل من الناس هناك. ففي هذه اللحظة لدينا وضع ترى فيه أشخاصا محبوسين في مراكز الاحتجاز أشهُرا وسنواتٍ. وبعض هؤلاء الأشخاص سوف يُطلق سراحُهم في هذه الدولة. ولذلك سنكون قد أنفقنا عشرات الآلاف من الجنيهات في بعض الحالات ونحن نحتجز أناسا سوف يُسمَح لهم بالفعل بأن يكونوا هنا. وسياسة حزب الديموقراطيين الأحرار تتمحور حول تخفيض احتجاز المهاجرين بدلا من التركيز على خصخصة المرافق».

إن ثقافة شيطنة اللاجئين ظلت متفشية في بريطانيا، وكان هوبرت يعتقد أن حزب العمال، وحزب المحافظين، وحزب «يوكيب»، كانوا يتنافسون على التفوق بعضهم على بعض في إيجاد طرق جديدة لعزل ومعاقبة هؤلاء الذين يسعون إلى الحصول على اللجوء. وعبّر عن أسفه لذلك بقوله: «نحن نرى الكراهية حتى ضد اللاجئين القوقازيين، وهو ما يعد شيئا جديدا نسبيا هنا. وأعتقد أن خصخصة احتجاز المهاجرين يجب أن تكون مفتوحة أمام حرية المعلومات بنحوٍ ملائم. فلو أنهم كانوا يديرون خدمة جيدة، فسوف يستفيدون من كونهم قادرين على إظهار ذلك». وعلى الرغم من إلحاحي المستمر ظل هوبرت مترددا حيال انتقاده، وبنحو جاد، لأي من الشركات التي تجني أموالا من صناعة الاحتجاز.

تجدر الإشارة إلى أن الديموقراطيين الأحرار حاولوا إظهار معارضة شديدة للاتجاه المتنامي لرأسمالية الكوارث - ففي العام 2014 تعهد الحزب بحماية غابات بريطانيا من الخصخصة، لكن تصريحاتهم البلاغية في هذا الصدد لم تتوافق مع الواقع. وفي العام 2014 سُرِّب ملف أظهر أن واحدا من كل خمسة سياسيين

من المحافظين والديموقراطيين الأحرار قد تلقى تبرعات من أفراد كانوا يحثون على خصخصة وكالة الخدمة الصحية الوطنية.

وفي تقاسمهم السلطة مع الحكومة التي كان يرأسها ديفيد كاميرون منذ العام 2010 كان الديموقراطيون الأحرار إما عاجزين أو متورطين في عمليات البيع المستمرة للأصول العامة. وفي التغيير الأكثر إثارة في التعاقد الخارجي وأكثره تأثيرا في نظام العدالة الجنائية على الإطلاق شهد العام 2014 توقيع شركتي «سوديكسو» Sodexo و«إنترسيرف» Interserve على عقود بقيمة 450 مليون إسترليني لإدارة 70 في المائة من خدمة فترة الاختبار للمحتجزين المفرج عنهم. (سحبت شركتا «سيركو» و«جي فور إس» عطاءات المزايدة لديهما بعد ظهور تورطهما في زيادة الأسعار التي تتقاضيانها من الحكومة مقابل تقديم خدمة التعقب الإلكتروني للمحتجزين). أما قوانين حرية المعلومات فكان يجري الالتفاف عليها عن طريق العقود السرية. وفي نوفمبر من العام 2014، تمت ترقية جنين ماكدويل Janine McDowell، زوجة كبير مفتشي خدمة الاختبار، لكي تتولى إدارة «سوديكسو». لكن تعدُّد تضارب المصالح، وفي العام 2015، استقال بول ماكدويل Paul McDowell، كبير مفتشي خدمة الاختبار، من منصبه.

وفي يوم رمادي وممطر في فصل الصيف لحقتُ بالقطار المتجه إلى بدفورد Bedford، وهي مدينة تبعد ساعة عن لندن، لزيارة مركز احتجاز يارلز وود. والتحقق من السمعة السيئة لهذا المركز الذي بات مشوها بفعل سنوات من التقارير حول حدوث انتهاكات جنسية للمحتجزين على أيدي الحراس، ووفيات أثناء الحبس، وإيذاء النفس، وسوء الإدارة من جانب «سيركو». كل هذا كان معروفا بنحوٍ جيد، ومع ذلك ظل هذا المركز مفتوحا. وكانت المقرِّرة الخاصة للأمم المتحدة للعنف ضد النساء، رشيدة مانجو Rashida Manjoo، قد مُنعت من الدخول إلى يارلز وود في العام 2014 بناء على تعليمات قد صدرت، على حد قولها، من أعلى المستويات في وزارة الداخلية. وفي العام 2014 تمت ترسية عقد آخر مدته ثماني سنوات على «سيركو» لإدارة المركز.

ويقع مركز يارلز وود في منطقة صناعية تبعد نحو عشرين دقيقة عن بدفورد. وبجانب مصانع ومحل بدفورد لحرق جثث الحيوانات الأليفة كان مركز الاحتجاز

هذا عبارة عن مجموعة غير مميزة من المباني تحمل لافتات «سيركو» عند المدخل والتي تخبر الزائرين بأن الشركة «تأتي بالخدمة للحياة». كما أن كتيبا في ردهة الشركة كان يخبر الزائرين بنحو مفيد بشأن القياسات الحيوية، ولماذا يستخدمونها لتوثيق كل شخص يدخل إلى المرفق. وبالقرب كانت توجد نماذج شكاوى فارغة.

كان عدد من المحامين والزائرين يتحلقون بعضهم حول بعض في الخارج، حيث راح بعضهم يدخنون في حين كان آخرون يتحدثون على هواتفهم المحمولة. دخلت إلى المبنى، وسجلت بصمات أصابعي وصورتي لدى أحد موظفي «سيركو»، وأخبرته باسمي الشخصين اللذين أردت رؤيتهما. وهذا المركز، خلافا للعديد من المراكز الأخرى في المملكة المتحدة، كان يسمح للرجال والنساء بالعيش معا. بعد ذلك انتقلتُ إلى قسم آخر، حيث ضغطتُ بأصابعي على ماسح ضوئي للبصمات، ثم خضعت لعملية تفتيش ذاتي شملت التربيت على كامل جسمي من أعلاه إلى أسفله، وذلك بعد إبلاغي بأنني لا أستطيع أخذ أي شيء معي داخل منطقة الزيارة. وتحدث حراس الأمن بعضهم إلى بعض عبر أجهزة اللاسلكي للحصول على تصريح بفتح باب أو إغلاق آخر. وكان إحباط وتعب الحراس هما بالضبط نفس ما رأيته عندما كنت قد زرت محتجزين في مرافق تديرها شركة «ميتي» في كولنبروك وهارموندسوورث، بالقرب من مطار هيثرو. وفي العام 2015 بثت القناة الرابعة الإخبارية لقطات ڤيديو سُجلت سرا كشفت أن «ميتي» كانت تحبس محتجزين في زنزاناتهم فترات أطول كل يوم بموجب ما يسمى إجراء قياس الكفاءة.

كان مركز الزيارة يشبه كثيرا أيا من المراكز الأخرى حول العالم: إذ كانت توجد منطقة مخصصة لألعاب الأطفال، وغرفة صغيرة حيث يمكن للمحتجزين رؤية أشخاص من وراء نافذة زجاجية، مع العديد من الطاولات والكراسي المنخفضة للزائرين. وصل زوجان سينهاليان، وهما ثيهان Thehan وساثي Sathi، (لم يكونا اسميهما الحقيقيين)، واقتربا مني وهما يبتسمان. جلسنا وتحدثنا معا نحو الساعة عن وضعهما. وكانت ساثي تتحدث الإنجليزية بطلاقة تامة، غير أن زوجها كان أقل ثقة بلغته. وكانت حاملا في نصف شهرها الثامن، وكانت تبكي بشدة، كما بدا واضحا أنها مضطربة للغاية. وراحت تشرح كيف أنهما وصلا إلى المملكة

المتحدة قبل أربع سنوات ونصف السنة، وذلك بعد أن دفعا مبلغا من المال إلى أحد الوكلاء في سريلانكا للهرب إلى مكان ما، أي مكان، بعيدا عن نظام حكم قالا إنه جعل من المستحيل بالنسبة إليهما البقاء هناك. وكانت قد درست لتصبح محاسبة، حيث عملت معلمةً في سريلانكا، وهما قد وجدا طريقة للبقاء على قيد الحياة باستئجار غرفة في شقة مع زوجين هنديين كان لديهما طفل صغير.

وعندما تقدم الزوجان بطلب رسمي للجوء أُلقِي القبض عليهما وأُودِعا مركزَ الاحتجاز في يارلز وود. وبدت عليهما الصدمة الشديدة من جراء الطريقة التي حدث بها هذا الأمر. وقد وكّلا محاميا سريلانكيا للدفاع عنهما، غير أنه كان من غير الواضح كيف سيكون فعالا في إطلاق سراحهما. ووَفقًا لسياسة وزارة الداخلية، فإنه يجب ألا تبقى النساء الحوامل في مراكز احتجاز المهاجرين إلى ما بعد الأسبوع الرابع والعشرين من الحمل، ومع ذلك كانت ساثي قد أمضت أسبوعها التاسع والعشرين وهي حامل، وهو الأمر الذي لم يقدَّم بشأنه أي تفسير أو تبرير. وهي كانت قد عانت بسبب عمليتي إجهاض في الماضي، وكانت تخشى احتمال حدوث الأمر نفسه مرة أخرى.

كانت البيئة داخل مركز الاحتجاز المخصخص هذا تجعلها مريضة وغير مستقرة عقليا. وقالت إنها فكرت في الانتحار. واعتقدت أخيرا أنها كانت مصابة بجلطة دموية، لكن الأطباء لم يتمكنوا من تحديد مكان الجلطة. وبينما راحت تروي هذه القصص، سالت الدموع على وجنتيها وارتجفت. إذ إن قسوة وعقم هذه العملية كانا مفزعين. إذ لم يكن ثمة سبب يدعو إلى إبقائهما هنا سوى الرغبة في العقاب، أو حبسهما كعامل ردع مفترض - غير أنهما أصرا على استحالة عودتهما إلى سريلانكا.

وقالت ساثي إنها قد تلقت في الأغلب رعاية طبية لائقة من المستشفى. وفي بعض الأحيان كان موظفو «سيركو» يصدقونها عندما تشرح أنها كانت في حاجة إلى زيارة المستشفى، وفي أحيان أخرى لم يصدقوها. وإذا ما تصادف أنها كانت بعيدة في المستشفى أثناء أوقات الوجبات، فإنها تفقد الطعام وتجوع، على الرغم من أنها كرهت ما اعتادوا تقديمه من أصناف الطعام - رقائق البطاطس، والدجاج، والخضراوات، والفاكهة. ولم تَلقَ ساثي معاملة استثنائية. ثمة امرأة حامل

من جنوب أفريقيا في مركز يارلز وود كانت قد رُفض إجراءُ عملية فحص بالأشعة لها في العام 2010 على مدار أربعة أيام، ومن ثم فقد اضطرت إلى تقديم طلب إلى المحكمة العليا للضغط على السلطات المختصة لمنحها هذا الفحص. وحتى بعد ذلك رفض مسؤولون في البداية الامتثال لقرار المحكمة[43]. وهكذا استمرت النساء الحوامل المحبوسات في يارلز وود في المعاناة بسبب المضاعفات المتعلقة بحديثي الولادة والمضاعفات العقلية في آن واحد. وفي العام 2015 عمدت القناة الرابعة الإخبارية إلى تهريب كاميرات تصوير إلى داخل المركز حيث وجدت تجاهلا قاسيا من قِبل الحراس تجاه هؤلاء السجينات المعرضات للخطر.

في غرفة الزيارة راح زوجان يتبادلان القبلات، وكانت هناك عائلات قد انفصل أفرادها وتفرقوا، وقد اجتمع شملها من جديد فترة قصيرة. وعلى الجدران الخارجية رُسمت جداريات ملونة عليها شخصيات ديزني Disney، لكن يارلز وود كان يُدار وكأنه سجن شديد الحراسة - بلا روح، قاسٍ، غير ودي، ومعزول عن بقية المجتمع. وثمة ممرض سابق في مجال الصحة العقلية أخبر هيئة الإذاعة البريطانية في العام 2014 أن المرفق كان غير آمن للنساء. وكانت العديد من النساء قد تُوفين في ظل ظروف مريبة وغامضة في الموقع. وقال نويل فين Noel Finn، ممرض الصحة العقلية: «لم يكن النظام مدفوعا بالصحة العقلية. بل كان الدافع هو: هل هم مستعدون بدنيا للسفر جوا؟»[44]. وكانت مزاعم الاعتداء الجنسي من قبل حراس المركز أمرا شائعا[45]. كما كانت النساء السجينات يتقاضين خمسين بنسا في الساعة مقابل تنفيذ مهامٍّ وضيعة.

ولم يغب عن تفكير المحتجزين أنهم كانوا غير قادرين على العمل بنحو قانوني في المجتمع بينما كانت شركة «سيركو» سعيدة بقبول عملهم داخل المركز[46]. واستخدمت منظمة «مراقبة الشركات» قانون حرية المعلومات لبيان أن شركات «ميتي»، و«جيو جروب»، و«سيركو»، و«جى فور إس»، دفعت إلى المئات من المحتجزين أكثر قليلا من جنيه إسترليني في الساعة مقابل أداء مهام الطهي، والنظافة، ومهامّ أخرى داخل مراكز الاحتجاز في أنحاء بريطانيا[47]. وكانت المشكلة أوسع من كونها مجرد موضوع محدود بالهجرة. فقد كشفت «مراقبة الشركات» في العام 2015 أن شركة مملوكة لـ «ميتي»، وهي شركة «مي هومكير»

MiHomecare، وهي أحد أكبر المقاولين في بريطانيا، ومتخصصة في تقديم خدمات الرعاية إلى كبار السن، كانت تدفع إلى العمال أجرا أقل من الحد الأدنى.

وكانت القصص الشخصية هي التي تركت أعمق انطباع في نفسي. وأعربتُ عن تعاطفي مع محنة الزوجين، وطرحت أسئلة، وقلت إنه من المؤكد سيُفرج عنهما قريبا. أما بالنسبة إلى ما يمكن أن يفعلاه بعدئذ، فبقي أمرا غير واضح. إذ إن نظاما مخصخصا لم يعرض أي إشارة بشأن متى ستُعقد جلسات الاستماع في المحكمة كان يؤدي إلى إطالة الألم النفسي للمحتجَزين، وهو الألم الذي كان أسوأ حين تعلق الأمر بامرأة حامل. وما يدعو إلى السعادة أنه أُفرج عن الزوجين في اليوم التالي لزيارتنا، ونُقلا إلى مكان لم يُكشف عنه.

وشن العديد من النشطاء حملات مستمرة بلا كلل للمطالبة بإغلاق مركز يارلز وود. وكانت إيما ملوتشوا Emma Mlotshwa، وهي سيدة في أواخر الأربعينيات من العمر، تدير منظمة غير حكومية تُدعى «ميديكال جاستس» Medical Justice، وكانت تعيش في بدفورد في منزل كبير حيث استأجر فيه غرفا العديدُ من طالبي اللجوء الذين خرجوا أخيرا من مركز الاحتجاز. كان المنزل ضخما - كانت توجد في إحدى الغرف قطع فنية أفريقية، كما كانت توجد جدارية كبيرة في غرفة المعيشة تعبِّر عن موضوع الحرية والعدالة.

وكان غضب ملوتشوا إزاء نظام الهجرة قد بدأ عندما كانت شاهدة على تحول مدينتها. وعن ذلك قالت لي: «رأيت مركز يارلز وود بينما كان يُبنى. فقد جعلتني الخطط الخاصة ببناء المركز غاضبة بشدة». وأردفتْ: «شعرتُ بأن ثمة مقارنة مع معسكرات الاعتقال خلال الحرب العالمية الثانية، وثمة حاجة إلى فعل شيء ما. كان هذا في العام 2000، ولذلك علّمت نفسي وزرت جماعات أخرى مناهضة للاحتجاز. وكنت لاأزال أعمل بائعة للأجهزة الإلكترونية. وفي بادئ الأمر أطلقنا على جماعتنا اسم «حملة منع الاحتجاز التعسفي في يارلز وود» Campaign to Stop Arbitrary Detention in Yarl's Wood. وافتُتح يارلز وود في العام 2001، وفي العام 2002، وقعت بالفعل حوادث شغب ونشب حريق في المركز. وبالنسبة إلى الشرطة و«جروب فور» Group 4، وهي الشركة التي أدارت المركز في ذلك الوقت والتي أصبحت في النهاية «جي فور إس» (أُرسي عقد إدارة المركز

على شركة «سيركو» من العام 2007 فصاعدا)، فقد كان أداؤها سيئا في المحاكمة المرتبطة بالحريق. وقالت ملوتشوا: «توقعتُ بسذاجة أن يارلز وود كان سيغلق نتيجة لوعي العامة من الناس. استخدمت منزلي في بدفورد باعتباره مكانا لإقامة محتجَزين أفرج عنهم بسهولة نسبيا في ذلك الوقت». وكان ذلك زمنا لم يُحبس فيه مهاجرون فترات زمنية طويلة كهذه.

وفي أعماقها كانت ملوتشوا تستشيط غضبا، وجرى إطلاق منظمة «ميديكال جاستس» في العام 2008. وفي تلك المرحلة لم يستطع أطباء مستقلون زيارة مراكز الاحتجاز، وكان يتعين على الجماعة الجديدة التفاوض مع وزارة الداخلية من أجل دخول المركز. وتضمن تقرير الجماعة السنوي للعام 2014 تفاصيل عن 448 محتجزا كانوا يحصلون على المساعدة للعلاج من «مشاكل طبية خطيرة». كما ساعد أطباء المنظمة «أحد المضربين عن الطعام الذي كان لدى وزارة الداخلية السلطة لاحتجازه حتى يصبح الموت أمرا لا مفر منه». وشرحت ملوتشوا المسألة بقولها إنه كان من المهم وجود أطباء مستقلين في مراكز الاحتجاز، وذلك لأن أعدادا لا حصر لها من طالبي اللجوء فقدوا داخل نظام مخصخص اقتصد حتى في توفير الحد الأدنى من الفحوص الطبية. وأخبرها ضحايا التعذيب بأنهم كانوا يتعرضون لصدمات بصورة متكررة في أثناء الاحتجاز، وأنهم تعرضت مشاكلهم الصحية العقلية للتجاهُل. وأظهر تقرير نُشر في العام 2013 نقصا حادا في العاملين بمراكز احتجاز المهاجرين ممن كانت لديهم القدرة على تشخيص المرض العقلي[48]. والمحتجَزون ممن كانوا مصابين بأمراض خطيرة، مثل هؤلاء الذين احتاجوا إلى علاج فيروس نقص المناعة البشرية، إما تعرضوا للتجاهُل وإما حصلوا على مساعدة غير منتظمة. وقد تبين من تقرير أصدرته منظمة «ميديكال جاستس» في العام 2011 أن احتجاز لاجئين مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية «يضعهم في مستوى عالٍ من المخاطر إلى حد أنه لا يجوز احتجازهم أبدا»[49]. وأخبرتني ملوتشوا أن «هذه كلها أسباب تفسر لماذا يزيد الاحتجازُ الوضعَ الشخصي سوءا لدى هؤلاء المحبوسين في الداخل، خصوصا كبار السن، والأشخاص بالغي الإعاقة، والنساء الحوامل، والمرضى».

وكشف تقرير صدر في العام 2013 أن وزارة الداخلية لم تعرف كم كان عدد النساء الحوامل تحت الاحتجاز، وأشارت أدلة إلى أن طاقم العاملين لدى شركة

«سيركو» في يارلز وود رفض بنحو روتيني معاملة هؤلاء النساء بالقدر المناسب من الحساسية. وطالبت منظمةُ «ميديكال جاستس» وزارةَ الداخلية بالكف عن احتجاز النساء الحوامل على الإطلاق[50]. وفي العام 2012، طالب تقرير آخر بعدم وضع طالبي اللجوء الذين كانوا قد تعرضوا للتعذيب في مراكز احتجاز المهاجرين المخصصة. وكانت القاعدة الرقم 35، التي صِيغت في العام 2001، صِيغت بهدف تفادي إمكانية حدوث ذلك، ولكن التجاهل كان مصير هذه القاعدة[51].

وقد خاضت منظمة «ميديكال جاستس» حربا ضد نظام أعطى رعاية اللاجئ أولوية متدنية. فقد سمعت قصصا عن محتجزين اقتِيدوا إلى المستشفى وهم مقيدون بالأصفاد. ففي العام 2014، أُرغمت شركة «جي فور إس» على دفع تعويض إلى جندي سابق معاق في التاسعة والسبعين من عمره لأنه كان مكبلا في أثناء إقامته أربعة عشر يوما في مستشفى بمدينة ليفربول[52]. وقالت ملوتشوا إن الحكومة البريطانية لم تتعامل مع الناس بطريقة إنسانية، مشيرة إلى أن «الحراس كانوا غالبا في الغرفة جنبا إلى جنب مع طالب اللجوء والطبيب، وهو ما يتعارض مع السرية والخصوصية للمريض. وبعد سنوات من شيطنة اللاجئين توقف موظفو القطاع الخاص في المستشفيات الخاصة، والطائرات، والمطارات عن تقديم الرعاية وغضوا الطرف عن سوء المعاملة».

ومنذ أن صارت ناشطة متفرغة تماما في مجال الهجرة شهدت ملوتشوا مجموعة من المشاكل المتعلقة بالتعاقدات الخارجية للأعمال: «السعر الأدنى هو الذي يفوز بالعقد، وهو ما يؤدي إلى قطع الزوايا، والرعاية الأقل، والأجور الأدنى وكذلك العاملون الأقل كفاءة». وثمة مشكلة رئيسة مرتبطة بهذا النوع من رأسمالية الكوارث، وهي تذكرة بحالات مماثلة في أستراليا والولايات المتحدة، كانت تتمثل في «الهدف المتعمد للتملص من المسؤولية بين «سيركو» ووزارة الداخلية. ومع وجود حراس معظمهم من الرجال يتولون مهمات [حراسة] النساء في مركز يارلز وود، غالبا ما كانت تحاول «سيركو» منعنا من الزيارة، وذلك بحجة أنه يتعذر العثور على محتجزين، أو لأن الأوراق التي بحوزتنا لم تكن سليمة». وقالت ملوتشوا إن العاملين من الرجال حاولوا غالبا ترويع النساء داخل المرفق وخارجه. وكانت منظمة «ميديكال جاستس» على علم بشأن وجود «لائحة

أوساخ» تحتفظ بها «سيركو»، وهي خاصة بالأطباء الزائرين، الأمر الذي كان يجعل من الصعب عليهم أحيانا الدخول إلى المركز.

سألتُ ملوتشوا عن الثقافة السياسية التي سمحت للاجئين بالاختفاء داخل هذه المتاهة البيروقراطية غير المسؤولة، بحيث يصبحون أشخاصا غير مرئيين. وردا على سؤالي هذا قالت ملوتشوا: «مسؤولو وزارة الداخلية لا يقدمون المساعدة على الإطلاق. فهم ينظرون إلينا باعتبارنا أشخاصا مغرمين بالمشاحنات، وبالتالي لا يعيرون الحوار الحقيقي اهتماما. والعاملون في الوزارة لا يقرأون الأحكام عندما يجد قاضٍ ما أن محتجزا يلقى معاملة قاسية ومهينة وأنه يجب إطلاق سراحه أو نقله إلى مكان آخر. كما أن الحالة المزاجية السياسية البريطانية قد صورت اللاجئين بكفاءة عالية بوصفهم شياطين. بل إن وزير الداخلية قد أعطى الضوء الأخضر لتوجيه اللعنات إلى المهاجرين، وهو ما يعني إعطاء تصريح من النخب العليا للبلطجية الوضيعين من العاملين لدى «سيركو» و«جي فور إس»».

كما أن «جي فور إس» كانت تتلاعب بالنظام، حيث دأبت هذه الشركة على اصطياد موظفين مدنيين سابقين بطريقة غير قانونية ممَّن عادوا لاحقا إلى الحكومة، في إطار نظام الباب الدوار الذي كان يعطي حوافز لكل المشاركين في حمايته من التمحيص والفحص الدقيقين[53]. وأشارت «اللجنة الاستشارية لتعيينات الأعمال» Advisory Committee of Business Appointments، التي شكلتها الحكومة البريطانية في العام 2010، إلى أن العديد من السفراء السابقين، ورئيس هيئة العاملين بوزارة الدفاع، والمدير العام لوكالة الخدمة الوطنية لإدارة الجناة، قد انتقلوا جميعا بسلاسة للعمل لدى إدارة «جي فور إس»، بعد أن تركوا وظائفهم الحكومية. ذلك أن المحسوبية كانت راسخة.

جيمي موبينجا Jimmy Mubenga، وهو رجل من أنجولا، قتلته شركة «جي فور إس» وهو على متن رحلة تابعة لشركة الخطوط الجوية البريطانية (بريتيش إيروايز) British Airways في العام 2010 بينما كان يجري إبعاده من بريطانيا. ثلاثة من حراس الشركة اتُّهِموا بقتله، لكنهم بُرِّئوا، على الرغم من ظهور أدلة في العام 2014 في أثناء محاكمتهم أثبتت أنهم قد طرحوه أرضا بالقوة وهو يصرخ: «لا أستطيع التنفس». وبعد وفاة موبينجا، أخبر وشاة من داخل الشركة

لجنة تابعة لوزارة الداخلية أنها اعتادت روتينيا توظيف أفراد لم يتلقوا تدريبات بالشكل الصحيح، أو ممن أظهروا عدم حساسية تجاه محتجَزين معرضين للخطر. وهذه الطريقة التي من المحتمل أن تكون مميتة، والتي استُخدمت في كبح جماح موبينجا، قد وصفت بأنها خطيرة، غير أن إدارة الشركة قد تجاهلت هذا[54]. وهنالك مُبعَدون آخرون شكوا من المعاملة القاسية التي كانوا يلقونها من موظفي «جي فور إس»، ومن بين هؤلاء رجل من زيمبابوي ادّعى أنه قد تعرض للكم والركل بينما كان مُكبّلا ويرتدي أقفال الساقين[55].

وكانت قضية موبينجا أفضل مثال على عدم مساءلة الشركات. ففي نهاية المحاكمة التي جرت في العام 2014، كانت أرملته، أدريان ماكيندا كامبانا Adrienne Makenda Kambana، قد تعهدت بالضغط على وزارة الداخلية «للتأكد من وجود رقابة مستقلة على كل عملية ترحيل حتى يمكنهم متابعة ما يجري. فأنا لا أستطيع أن أقف جانبا وأرى هذا يحدث لأسرة أخرى. يجب أن أفعل ذلك من أجل جيمي». وبعد أربع سنوات من التحقيقات والفضح العام لشركة «جي فور إس»، علقت منظمة العفو الدولية بأنه لايزال من المستحيل «معرفة أي من هذه [الأساليب الخطيرة لكبح المحتجزين] مازال يستخدم اليوم أو ما إذا كانت الحكومة البريطانية قد أوفت بالفعل بوعدها بشأن إدخال طرق وتدريبات جديدة وأكثر أمانا. فمرة أخرى قد فقد مهاجر حياته تحت الاحتجاز، ومرة أخرى لن يتحمل أحد المسؤولية عن ذلك في نهاية المطاف»[56].

وفي قلب هذه المأساة كان يكمن دور «جي فور إس» وممارسات التوظيف لديها. وعلى الرغم من أنه في المحاكمة التي جرت في العام 2014 كانت الرسائل النصية من الحراس، وعلى نحو لا يمكن تفسيره، تُعتبَر «غيرَ ذات صلة على الإطلاق» - كما كان هو الحال بالنسبة إلى شهادة نافخ الصافرة الذي أخبر تحقيقا سابقا بأن ثمة شكلا من طرق الكبح المحظورة يعرف باسم «كاريوكي السجاد» قد استُخدم قسرا لإحكام السيطرة على موبينجا ودفع رأسه إلى الأرض - بيد أن اثنين من المتهمين الثلاثة قد أرسلا عشرات الرسائل التي أظهرت بوضوح كراهية تجاه المسلمين والآسيويين والأفارقة. أحد الحراس، ويدعى ستيوارت ترايبلنج Stuart Tribelnig، وهو في التاسعة والثلاثين من عمره، قد كتب رسالة نصية جاء فيها:

«ابتعدوا وعودوا إلى أوطانكم أيها الحمولة المجانية، ومقتنصو الفوائد، ومنتجو الأطفال، أيها العنيفون، أيها المصاصون يا من لا تتحدثون الإنجليزية، فلترحلوا وتأخذوا معكم الأوغاد ذوي الوجوه كثيفة الشعر، مرتدي الصنادل، وصانعي القنابل، مرتدي العمامات والخرق ذات الرائحة الكريهة».

ومع وجود العديد من الحالات التي وظفت فيها «جي فور إس» عاملين عنصريين، ومع تواتر التقارير الواحد تلو الآخر والتي كشفت أن الشركة قد وظفت عددا غير متجانس من الموظفين ممن أظهروا تجاهلا قاسيا تجاه الأشخاص الملونين، كان من المنطقي طرح سؤال عن السبب وراء عدم اتهام الشركة بارتكاب جرائم قتل مؤسسية حين يموت شخص ما في رعايتها[57].

لقد باتت العنصرية متفشية داخل نظام اقتصادي أنتج انعدام الإنسانية والتجرد من صفات البشر بينما يقمع الشفافية ويغفل التدريب المناسب. وجاء في تفسير لقصة مجهولة الراوي عن حارس في شركة «سيركو» يعمل لدى مركز احتجاز كيرتين (Curtin) البعيد غربي أستراليا، أنه: «إذا بدأت كونك وغدا بعض الشيء عند وصولك، فستكون وغدا كبيرا وقت مغادرتك». وبالنسبة إلى حراس «جي فور إس» الذين كُلفوا بنقل موبينجا، المفحوصين بنحو سيئ والمتعصبين، كان الموقف العدائي والاحتقار لغير البيض في الأغلب من المتطلبات المسبقة لاضطلاعهم بهذه المهمة. وعلى رغم أن الحراس تعاملوا كل يوم مع الأعضاء الأكثر تعرضا للخطر في المجتمع، فإنهم، على حد قول الحارس الأسترالي، كانوا هناك لأنهم «[كانوا في حاجة] إلى وظيفة تستمر بضعة أشهر، يتقاضون منها أجرا جيدا، ويُوظّفون فورا، ولا تتطلب أي خبرة»[58].

وقد فهم كارون موناغان كيو سي Karon Monaghan QC، وهو الطبيب الشرعي الذي حقق في سبب وفاة موبينجا، ما الذي كان يعنيه التعاقد الخارجي في الواقع. ففي تقييم أكثر إنسانية بكثير لهذه القضية في العام 2013، وهو ما فرض إجراء محاكمة جنائية بعد التقاعس الأولي من جانب جهاز النيابة العامة Crown Prosecution Service، كتب موناغان، وبعدما قرأ الرسائل النصية العنصرية، أن: «التأثير المحتمل للثقافة العنصرية على محتجزيها أن المحتجزين والمبعدين لا يعاملون كـ«أشخاص». إن الحجم الهائل للمشكلة، التي تفاقمت

بفعل سنوات من تقاعس الدولة عن حلها، قد تكشف في تقرير أصدره في العام 2015 «معهد العلاقات بين الأعراق» Institute of Race Relations بعنوان «الموت من أجل العدالة» Dying for Justice، الذي حدد موبينجا واحدا من أكثر من 500 من أفراد الأقليات الذين قد ماتوا بعد تعامل مع الشرطة أو السجن أو خدمات الهجرة، أو أحد وكلائها المخصخصين، منذ العام 1991[59].

وقد خسرت شركة «جي فور إس» العقد الخاص بترحيل رعايا أجانب بعد الهزيمة التي لحقت بها من جراء موت موبينجا، غير أنه في العام 2011 أسندت الحكومة العمل إلى مقاول آخر، وهو شركة «ريلاينس» Reliance، التي كان لديها بالمثل ماضٍ مثير للقلق. وبعد أن وُظِف العديد من موظفي «جي فور إس» بموجب لوائح التوظيف الأوروبية، ظهرت حوادث لا حصر لها لاعتداءات مزعومة نفذها حراس ضد محتجزين[60].

وقد كانت هنالك تحذيرات على مدار سنوات. ففي العام 2008، أصدرت منظمة «ميديكال جاستس» تقريرا لاذعا بشأن «التعاقد الخارجي للانتهاكات» ضد رجال ونساء لا حصر لهم كانوا قد مُنعوا من الحصول على الدواء، وتعرضوا للضرب، واللكم، وتعرضوا لانتهاكات عنصرية من قبل حراس متعاقد معهم[61]. ومنذ العام 2001، كانت قد سُيِّرت قرابة 800 رحلة جوية لترحيل نحو 30 ألف شخص من بريطانيا، وهم عادوا في الأغلب إلى دول قمعية. كما أن القصص عن تعرض محتجزين لسوء المعاملة والاعتداء على أيدي حراس الأمن في أثناء رحلات الطائرات كانت سيئة السمعة[62]. ومنذ زمن، ورجوعا إلى العام 2008، كان كبير مفتشي السجون في بريطانيا، اللورد ديفيد رامسبوثام Lord David Ramsbotham، قد أصدر تقريرا كشف أن الحكومة كانت هي المسؤولة عن إساءة معاملة المئات من طالبي اللجوء على أيدي مسؤولي أمن خاص عدوانيين[63].

وبرعت شركة «جي فور إس» في تأمين عقود في مجموعة من المجالات المتنوعة، وهو ما يؤدي إلى زيادة العائدات وتقليل المتاعب المالية في جزء آخر من نطاق العمل لو أنها خسرت عقدا واحدا، مثل عقد الترحيل. على سبيل المثال، أدارت الشركة برنامج «الرفاهية من أجل العمل» بالنيابة عن وزارة العمل والتقاعدات Department for Work and Pensions. وعلى موقعها الإلكتروني، زعمت

الشركة أنها تمثل «فرصة فريدة لتحول الحياة والمجتمعات في أنحاء بريطانيا، وهي فرصة ليست فقط لدعم الناس من أجل تأمين وظائف دائمة، ولكن من أجل تحقيق نجاحات في استئصال شأفة الفقر بين الأطفال والبدء في الحراك الاجتماعي». كانت تلك هي إذن الزاوية التي تعرض الشركة نفسها من خلالها، غير أن الواقع كانت له علاقة أكثر ارتباطا بالعقاب والإكراه. إن حكومة المحافظين أسست هذه الخطة لشركة «جي فور إس» لمساعدة العاطلين عن العمل على الأجل الطويل، لكن نشطاء في شيفيلد شرحوا لي كيف أن هذه الخطة قد أدت إلى تفاقم الفقر والتحرر من الأوهام. إذ إن أعداد المستفيدين من المساعدات من بنوك الطعام والرعاية الاجتماعية قد شهدت ارتفاعا كبيرا.

وأجرت صحيفة «غارديان» تحقيقا حول البرنامج الذي تديره «جي فور إس» في العام 2012، واكتشفت أن أعدادا ضخمة من المقاولين والمقاولين من الباطن قد أداروا المبادرة بقدر قليل من الشفافية. واضطر أشخاص عاطلون وآخرون معرّضون للخطر إلى قبول عمل غير مدفوع الأجر، حيث قيل لهم إنه من الوارد توفير عمل بأجر في المستقبل. وكانت «جي فور إس» تكسب أموالا أكثر في حال عثورها على وظائف تستمر عامين أو أكثر. ورأت الصحيفة أنه كانت هنالك فقط وظائف آمنة في منطقة هال Hull، وأشارت إلى أنه كانت «من الصعب عدم الاستمرار في التساؤل حول كيف يمكن للسير الذاتية لطالبي الوظائف والخطابات الحماسية التحفيزية، مهما كانت صادرة من القلب، أن تتغلب على إحصاءات البطالة المحلية القاسية»[64]. كما أن تخيل وظائف في القطاع الخاص، والتي لم تكن موجودة بالفعل، في وقت كانت صناعات عامة وخاصة على السواء تناضل من أجل البقاء، كان نهجا قد حقق فوائد واضحة لإدارة العلاقات العامة في شركة «جي فور إس».

وبطريقة وحشية، ولكن بنحو دقيق، شرح وزير التوظيف المحافظ، كريس جرايلينج Chris Grayling، بقوله: «ما قد حاولنا أن نفعله [بشأن برنامج العمل من أجل الرفاهية] هو خلق وضع تصبح فيه مصالحنا ومصالح مزودينا بالخدمات متوازنةً ومتسقةً بعضها مع بعض بالفعل. ذلك أن في استطاعتهم كسب الكثير من المال بتنفيذ الأشياء التي نريدهم حتما أن يفعلوها»[65]. إنه

سيكون من الصعب العثور على تعريف أكثر إيجازا ووضوحا لرأسمالية الكوارث.

وفي شيفيلد، حيث كان برنامج «جي فور إس» راسخا بعمق، قال الناشط جون جرايسون John Grayson إن الشركة كان لديها «اتساق» مع جدول أعمال الحكومة. وتساءل: «هل ستدير الدولة مراكز الوظائف في غضون السنوات المقبلة، أو إن «جي فور إس» هي التي ستدير جميع جوانب الرفاهية؟» ومن ثم، لم تحقق عسكرة المجتمع، التي تتحقق من خلال التحويل السلس للنفوذ والسلطة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، أيا من أهدافها المعلنة، سوى هدفها الأساسي لإثراء الشركات الصديقة على حساب السكان برمتهم.

وفي العام 2015، نجد أنه حتى الكيان الذي مثل الشركات التي تجني أموالا من برنامج الرفاهية من أجل العمل، ومن بينها شركة «جي فور إس»، و«إجنيوس» Igneus، و«سيركو»، قد أفاد بأن سياسة «العقاب أولا، والتحقيق لاحقا «ضد المستفيدين من الضمان الاجتماعي، قد مُنيت بالفشل. فهذه السياسة قد جعلت الناس أكثر فقرا، ولم تفعل شيئا لمساعدتهم في الحصول على وظائف، ومن ثم جعلتهم يعتمدون على الفوائد فترة أطول[66]. وكانت مثل هذه المشكلات السببَ وراء تنامي المعارضة. ففي يوليو من العام 2014، قدم ائتلاف من نشطاء محليين التماسا إلى مجلس شيفيلد لقطع جميع الروابط مع «جي فور إس» بسبب «انتهاكاتها الصارخة لحقوق الإنسان». وتعمل «مدينة الملاذ» City of Sanctuary التابعة لهذه الجماعة عبر بريطانيا لمساعدة طالبي اللجوء وتثقيف وتوعية الجمهور حول محنتهم. وقدم جرايسون تقريرا لاذعا إلى التحقيق الذي كانت تجريه لجنة الشؤون الداخلية في قضية اللجوء في العام 2013 وثّق «الإهمال المروِّع إزاء المستأجرين من طالبي اللجوء المعرضين للخطر من خلال مخصصات غير مناسبة ومعاملة مهينة من قبل «جي فور إس»/ عمال الإسكان التابعين للمقاول من الباطن»[67].

امرأة من طالبي اللجوء لديها توأم وُلِد حديثا في منطقة غرب يوركشاير تلقت تهديدا من «جي فور إس»، لأنها تجرأت على الشكوى من العيش في ظل ظروف مزرية. كما تعرضت مهاجرة حامل للطرد في اليوم المحدد نفسه لموعد ولادتها وتُركت من دون توفير وسيلة لنقلها إلى المستشفى. فضلا على ذلك أفادت أعداد هائلة من المهاجرات بحدوث انتهاكات جنسية وعرقية وأيضا

انتهاكات لخصوصيتهن على أيدي موظفي «جي فور إس». وهذه مجرد قائمة صغيرة من الانتهاكات التي عاناها طالبو اللجوء في أرجاء بريطانيا في ظل نظام يصور الضعفاء والمعرضين للخطر بوصفهم شياطين.

وفي قلب مدينة لندن، بالقرب من محطة جسر لندن، كان يوجد مركز تقارير إنفاذ الهجرة الكائن في «بيكيت هاوس» Becket House الذي لا يمكن وصفه. إذ كانت توجد في الخارج عربات كُتبت على جانبيها كلمات «إنفاذ الهجرة» وكان يتعين على المهاجرين التوجُّه إلى هذه العربات أسبوعيا لوضع توقيعاتهم للتأكد من أنهم لم يختفوا عن الأنظار. وما هو أسوأ من ذلك أن هذه العربات اعتادت زيارة أماكن العمل يوميا حول المدينة، حيث كانت تلقي القبض على أشخاص يشتبه في أنهم مهاجرون غير شرعيين وإحضارهم إلى هذا المركز لفحصهم والتحقق منهم قبل إرسالهم إلى مرافق احتجاز المهاجرين المخصخصة في أنحاء البلاد. وكان «بيكيت هاوس» مخصصا للاحتجاز فترات قصيرة الأجل، وكان المبنى مزودا بعدد لا حصر له من كاميرات المراقبة لتصوير المارة.

وقال فيل ميلر Phil Miller من منظمة «مراقبة الشركات» إن الناس كانوا يحتجون خارج المبنى بصورة منتظمة. وقد استعان رئيس الوزراء ديڤيد كاميرون بشركة «كروسبي تكستور» Crosby Textor الأسترالية لاستطلاعات الرأي طلبا للمشورة، وهي شركة مشهورة بتأجيج التوترات العرقية في السعي إلى السلطة السياسية، حيث كان المحافظون قد باتوا أكثر جرأة، وبطريقة وقحة، في جهودهم الرامية إلى دهْم المهاجرين وتضييق الخناق عليهم. ذلك أن وجود عربات «إنفاذ الهجرة» وهي تجوب شوارع لندن كان من بنات أفكار «كروسبي تكستور»، وهي كانت تهدف إلى إرسال إشارة قوية تحذّر من أخطار ملموسة يتعرض لها الأمن العام. كما كان إرسال وزارة الداخلية شاحنات الهجرة التي كانت تحمل عبارة «عودوا إلى أوطانكم» فكرة أخرى من أفكار هذه الشركة. فقد كانت هذه المركبات تحمل ملصقات كبيرة تحتوي على رسالة ورقم هاتف، إضافة إلى صورة لزوج من الأصفاد، وتقول الرسالة: «هل أنت موجود في المملكة المتحدة بنحو غير قانوني؟ عد إلى وطنك أو واجه الاعتقال». وذكرت وزارة الداخلية أن موظفيها ردوا بعد ذلك على أعداد لا تحصى من المكالمات الهاتفية الزائفة.

والحقيقة أن هذه الأفعال كانت إحدى استجابات حزب المحافظين على الفزع الذي أصابه من الصعود المفاجئ لحزب «يوكيب»، وهو الصعود الذي نجم عن المشاعر المتنامية المناهضة للمهاجرين. كما ضمنت هذه الأفعال إثراء شركات عديدة والتي كانت متحمسة فقط للتربح من ذلك العدد المتزايد لخدمات التعاقد الخارجي. وثمة مبدأ أساسي تبنته رأسمالية الكوارث كان يتمثل في إبقاء الجمهور في حالة من الخوف الدائم وانعدام الأمن، ومن ثم الادعاء بأنها تعرف كيفية تهدئة عقل المجتمع القلق.

وربما يوافق سرا على هذا الرأي نيك هاردويك Nick Hardwick، كبير مفتشي السجون في بريطانيا. ففي الفترة التي شغل فيها هذا المنصب ما بين العام 2010 والعام 2015، كان هاردويك رجلا حذرا وودودا. وحين التقيتُه انتابني ذلك الإحساس بأنه لم يرغب في التحدث بنبرة النقد الحاد عن سياسة الحكومة، لأنه كان يعرف الحدود المقبولة للنقاش والتي سمح بها منصبه. إذ كانت مهمات وظيفته تتطلب رفع تقارير عن الظروف في السجون، ومراكز احتجاز المهاجرين، وعمليات الاحتجاز لدى الشرطة. وكان دوره مستقلا عن الحكومة، وأكد أن: «ما أكتب تقارير عنه هو نتائج تخص السجناء وليس إدارة السجن. فأنا لست مهتما في الواقع بالكيفية التي تدار بها هذه الأماكن».

وفي معرض رده على سؤال حول تقييمه أوجهَ الاختلاف القائمة بين مرافق الاحتجاز العامة والخاصة، قال هاردويك: «السؤال المتعلق بأين يلقى السجناء أو المحتجزون معاملة أفضل، سواء في مرافق عامة أو خاصة، هو سؤال خطأ. فمن واقع النتائج التي توصلتُ إليها من عمليات التفتيش التي أجريتُها، لا تستطيع إيجاد أي اختلاف بين القطاعين العام والخاص. فالاختلاف الحاسم هو أن أيَّ سجن جديد، في المجمل، سواء للقطاع العام أو الخاص، سيواجه صعوبات بضع سنوات بعد إنشائه. ولذا فإن سجنا خاصا أُسِّس حديثا سيكون أداؤه سيئا في بادئ الأمر، ولكن بمرور الوقت سيكون من المحتمل أن تصبح هذه السجون أفضل من أي شيء يُدار في الخراب القديم والمتداعي للعصر الفيكتوري».

ولم يكن هاردويك متخوفا من التشكيك في الأسس الأخلاقية بشأن التعاقد الخارجي للعقاب، حيث قال: «أحد أفضل السجون الآن هو «سجن بارك»

Parc Prison في ويلز، الذي تديره شركة «جي فور إس». فهو مرفق يُدار جيدا وبنحو استثنائي من قبل فريق إداري مستقر. غير أن ذلك لا يجيب عما إذا كان ذلك قرارا عرقيا لخصخصة النظام. إن قطاعا خاصا صغيرا يمكنه أن يبتكر أكثر من القطاع العام. غير أنه يجب أن يكون ذلك استثناء بدلا من كونه القاعدة [لخصخصة السجون]». وفي تقرير أعده في أواخر العام 2014، سلط هاردويك الضوء بنحو صارخ على أخطار التربح، حيث تبين من التقرير أن خمسة سجون تديرها شركة «سيركو» من المحتمل أنها كانت لاتزال تراقب المكالمات الهاتفية للنزلاء مع نوابهم البرلمانيين بصورة غير قانونية.

في الوقت نفسه عارض هاردويك التقشف الذي فرضته الحكومة الذي قد أدى إلى تخفيض التكلفة وانتهاكات لحقوق الإنسان. وفي أكتوبر من العام 2014 أشار إلى أن ارتفاعا في عدد نزلاء السجون، مقترنا بتخفيضات في الميزانية، قد نتجت عنه زيادة هائلة في أعداد وفيات السجون - وهي الزيادة الأعلى في ثلاثين عاما - وأيضا زيادة مستويات العنف. وقال هاردويك: «في أسوأ حالاته كان التكدس في السجون يعني مشاركة اثنين من السجناء في زنزانة عرضها ست أقدام وطولها عشر أقدام والتي كانت مصممة لنزيل واحد، مع وجود سرير قرب الحائط، وطاولة وكرسي لشخص واحد، وبعض الأرفف، وجهاز تلفزيون صغير، ودورة مياه مكشوفة عند سفح الأسرَّة، وتهوية ضعيفة، وملاءة تستخدم ستارة مؤقتة. بعض من السجناء قد يقضون ثلاثا وعشرين ساعة يوميا في زنزانة كهذه»[68].

ولأنه يدير مفتشية قادرة على الوصول، من دون سابق إعلان، إلى مراكز احتجاز مختلفة حول البلاد، كان هاردويك قد شهد تحسنا في تصرفات «سيركو» و«جي فور إس»، ومقاولين آخرين في غضون السنوات الأخيرة. وعن ذلك قال: «ما يسبب شعور الناس باليأس في مراكز احتجاز المهاجرين، الجزء الأكبر منهم، ولماذا تعد هذه المراكز أماكن غير سعيدة وحزينة هكذا، هو حالة الضيق لدى الناس من جراء الكيفية التي يكون بها التعامل مع قضيتهم الخاصة بالهجرة. وبنحو عام لا تتعلق المسألة بمركز الاحتجاز نفسه. فهذا الأمر لا يتعلق بشركة «سيركو» - فهذا أمر سهل للتنصل من المسؤولية. ومن ثم تتعين عليك مجابهة الأسئلة الصعبة حول سياسة الاحتجاز التي تطبقها».

وأخبرني هاردويك أنه لم يجد انتهاكات متفشية في مركز احتجاز يارلز وود، وذلك على الرغم من أنه قد قرأ تقارير إعلامية عديدة كانت تشير إلى ما هو عكس ذلك. ومع ذلك، على حد قوله: «إذا وضعت امرأة كانت تعاني بعض صدمات وسوء معاملة في الماضي في ذلك الموقف، حيث يعد اختلال ميزان القوة بين المرأة وموظفي الاحتجاز مفرطا للغاية، حيث تضعهم في مؤسسة تقع خلف الجدران المغلقة، وحيث من المحتمل أن تواجه النساء صعوبة في إثارة المخاوف حول وضعهن بسبب صعوبات اللغة، فإنك تضعهن بذلك في موقف يعرضهن للخطر بنحو لا يصدق. نحن لسنا حريصين بما يكفي، كما أننا لا نأخذ على محمل الجد بنحو كافٍ كيف نضع النساء ونحافظ عليهن في وضع خطير ومحفوف بالمخاطر بطبيعته».

وبالنسبة إلى رؤيته المثالية للاحتجاز، وفي حال حدوثها أصلا، فإنها تهدف إلى تقليل التوتر البدني للاجئين. وقال هاردويك في تفسيره لذلك: «المبدأ الأول هو أن الناس ليسوا هناك لأنهم قد ارتكبوا جرما، ولهذا فإن كل جانب من الجوانب التي هي أشبه بالسجن في حاجة إلى تبرير، كل على حدة. إذ يجب أن يبدو الأمر وبقدر الإمكان كأنه ليس سجنا. فالمسألة تتعلق بالتصميم، والملابس الموحدة للناس، والوصول إلى الإنترنت، وبقدرتك على التحرك حول المكان بحرية. وإحدى المفاجآت الكبيرة لهذا العمل هي رؤية عدد الأشخاص المحبوسين من دون حتى المثول أمام المحكمة في أي وقت. فهناك كثير من هؤلاء الناس محتجزون بسبب ادعاء موظف مدني صغير نسبيا ولمجرد الحاجة إلى الراحة الإدارية. إن ثمة حاجة إلى وجود مستوى أعلى بكثير من الرقابة على القرار الخاص بالاحتجاز والحاجة إلى الاحتجاز المستمر».

ووجه هاردويك سهام النقد إلى الكثير من مرافق الاحتجاز، لكنه ذكر أنه قد حدد مركزين يجب أن تحذو حذوهما مراكز أخرى: «في أسكتلندا يوجد مكان اسمه دونجافيل Dungavel، تديره شركة «جيو جروب». وهم لاعبون محليون كبار يجذبون المواهب المحلية الجيدة. وهذا المكان أبعد ما يكون عن البيروقراطية، وهو يعمل بطريقة متحضرة وإنسانية للغاية. كما أنه مكان مرح جدا بالمقارنة مع أماكن أخرى، والناس هناك يحصلون على مشورة ذات نوعية

جيدة بشأن قضايا الهجرة الخاصة بهم. فالمسألة هنا تتعلق بإعادة الطمأنينة للناس ومعاملتهم بطريقة كريمة. وبسبب ذلك، لا توجد أي توترات. وفي استطاعتك إيجاد مزيد من الأماكن تُدار مثل هذا المكان».

كما كان هاردويك داعما لمركز الاحتجاز العائلي «سيدارز»، الذي تديره شركة «بارناردوز»، وذلك على رغم أنني أخبرته بأنني تلقيت تقارير تتحدث عن انتهاكات مستمرة هناك. وقال: «إذا تحدثت إلى الأسر هناك - وهو ما نفعله عند اضطلاعنا بمهام التفتيش - يقولون إنه إذا ما كنا سنُبعَد قسرا، فإن هذا النوع من الحيز الجيد للتنفس على مدى يومين يعد مهما بالنسبة إلينا. إذ إنهم يديرونه بطريقة جيدة ترتكز على الطفل. كما أن مستويات الرعاية الفردية جيدة جدا. لايزال ذلك يمثل وقتا عصيبا بالنسبة إلى الناس، لذلك توجد مستويات عالية لإيذاء النفس، ولكنَّ هنالك تركيزا على الرعاية. وأنا لا أعتقد أنك في حاجة إلى احتجاز مزيد من الأطفال، ولكنني أعتقد أن المبادئ التي تطبق في «سيدارز»، بخصوص الأشخاص المعرضين للخطر، يمكنك تطبيقها على أماكن أخرى كاملةً».

ومع ذلك، وجدت نفسي أتساءل بشأن تقديرات هاردويك عندما أصدر تقييما إيجابيا لمركز كانت تديره شركة «ميتي» في كامبسفيلد في العام 2015، على الرغم من اكتشاف الكثير من الأخطاء هناك: حيث احتُجز طفل اثنين وستين يوما «بطريق الخطأ»، وكان تكدُّس المحتجزين متفشيا، وكان مستوى النظافة للمطبخ موضع انتقاد، وكان ضحايا التعذيب يُحتَجزون على الرغم من قواعد وزارة الداخلية التي تمنع ذلك، فضلا على أن الخدمات القانونية للمحتجزين كانت غير كافية. علاوة على ذلك، فإن شركة «ذا براكتيس» The Practice، وهي الشركة الطبية التي أُبرم التعاقد معها لتوفير الرعاية الصحية، تبين أنها كانت تتحايل على خفض النفقات والعمالة، ومن ثم كانت تعمل اعتمادا على طاقم عاملين لم يكن كافيا[69].

وعلى الرغم من كل هذه المشاكل، أثنى تقرير هاردويك على المرفق، حيث أشار إلى أنه: «بنحو عام كان هذا تفتيشا إيجابيا جدا. تجب تهنئة طاقم العاملين والمديرين في كامبسفيلد هاوس Campsfield House على التعامل بنحو مهني وعلى نحو حساس مع المحتجزين الذين كانوا يمرون، بالنسبة إلى عديد منهم، بوقت عصيب وغير سار».

إن رأسمالية الكوارث تزدهر في بريطانيا لأن القوى المعارضة لها ضعيفة للغاية. ففي حين كانت طفرة الخصخصة تستمر بوتيرة سريعة في الداخل، كانت لندن تصدر الأيديولوجية الكامنة وراءها، حيث وفرت أكثر من 600 مليون جنيه إسترليني - في شكل معونات تنمية - لمساعدة شركات محلية مثل «يونيليفر» Unilever و«مونسانتو» Monsanto في الاستحواذ على مساحات شاسعة من الأراضي في أفريقيا. ومن ثم كان صغار المزارعين، والنساء، والمجتمعات التي تعتمد على الزراعة، يتعرضون للاستغلال باسم مساعدة أفريقيا. تحت ستار التنمية كانت بريطانيا تعيد استعمار القارة كلها من جديد – ولكن في هذه المرة من خلال خطب بلاغية أكثر ودا وبعدد أقل من البنادق[70].

وهذا الاستغلال سيؤدي لا محالة إلى زيادة انعدام المساواة، حيث حتى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «أو إي سي دي» (OECD) تبدو موافقة على هذا الرأي. ففي تقرير أصدرته في العام 2014، جادلت هذه المؤسسة البحثية العالمية، التي يوجد مقرها في باريس، بأنه ينبغي على الأمم الغنية قبول أن أيام المجد للرأسمالية قد انتهت، وأن الدول الفقيرة سوف تكتشف هذا الواقع بحلول العام 2060. وكان سبب هذا أن التمييز العنصري سيتصاعد عالميا، حيث يبدأ تغير المناخ في ترك آثاره العميقة في الاستدامة الزراعية. ومن ثم كان الحل الذي اقترحته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يتكون من ذلك النوع من التفكير الذي يذهب إلى ازدياد الانتهاكات الواردة في هذا الفصل: الخصخصة والمزيد من التقشف. وكتب بول ميسون، المحرر الاقتصادي لدى القناة الرابعة الإخبارية في بريطانيا، أن «الدرس النهائي المستفاد من هذا التقرير هو أنه، عاجلا أو آجلا، سوف يظهر برنامج بديل لـ «مزيد من الشيء نفسه»، وذلك لأن السكان المزودين بالهواتف الذكية، وإحساس متزايد بحقوقهم الإنسانية، لن يقبلوا مستقبلا يسود فيه انعدام المساواة المرتفع والنمو المنخفض»[71].

وثمة أسباب تدعو إلى الأمل. إذ إنه بعد حملة عامة في العام 2014، والتي أطلقها الكاتب والممثل الكوميدي راسل براند Russell Brand لتسليط الضوء على خطط وضعتها شركة «وستبروك بارتنرز» Westbrook Partners الأمريكية لإدارة الأصول، والتي استهدفت طرد عشرات الأسر من المنطقة السكنية المسماة

«العهد الجديد» New Era في لندن، وضعت الشركة خططها المقترحة على الرف وباعت حصتها من الأسهم لمنظمة إسكان يسيرة المال. وكان هذا فوزا صغيرا لكن كبيرا، وهو فوز عززته بلا شك شهرة براند، ومثال نادر على رأسمالية الكوارث وهي تواجه تحديا وتُهزَم. ومع هذا النجاح كتب براند أنه «قد خطا، عن غير قصد، في قلب حركة مثيرة ويمكن الوصول إليها بالفعل لمعارضة حكومة بلا هدف وقطاع أعمال كبير استبدادي... وأنا أُرغمت على البقاء... من قبل شيء لم أكن أعرف حتى أنني كنت حزينا عليه، ألا وهو خسارة مجتمع، وسيلة اتصالنا بعضنا ببعض»[72].

مثل هذه النجاحات هي السبب وراء لماذا تُعدَ المقاومة العامة ضرورية لضمان مستقبل بريطاني لا يصممه رؤساء الشركات وأصدقاؤهم السياسيون. الإنسانية لا يجوز إسنادها وتعهيدها إلى المزايد الذي يقدم أعلى العروض.

7

أستراليا: «إن كان قلبك ينبض فلديك وظيفة في سيركو»

«لدينا هنا بيئة سامة بطبيعتها. وهي تتسم بخصائص تسبب، بمرور الوقت وبنحو موثوق به، ضررا للصحة العقلية لدى الناس».

د. بيتر يونج Dr. Peter Young

رئيس الطب النفسي الأسترالي السابق لطالبي اللجوء المحتجزين

كان شعورا غريبا ذلك الذي انتابني وأنا أغادر البر الرئيس لأستراليا بالطائرة من دون الحاجة إلى جواز سفر أو تأشيرة لتهبط بي الطائرة بعد ذلك بثلاث ساعات ونصف الساعة على جزيرة تديرها أستراليا.

وكانت هنالك مجموعة متنوعة من الأشخاص الذين صعدوا على متن الطائرة في مدينة بيرث

«حرّكت أستراليا الأوتار، وجمعت الشركات متعددة الجنسيات المال، وألقيت هذه المشاكل على عاتق المواقع البعيدة المستعمَرة سابقا»

Perth التي تقع غربي أستراليا متجهة إلى جزيرة كريسماس Christmas Island: سكان جزر المحيط الهادئ، رجال بيض أقوياء البنية، وآسيويون مسلمون، ونساء يرتدين الحجاب. ورأيت اثنين من العاملين لدى شركة «سيركو» وهما يجلسان إلى جانب لاجئ ذي لحية كثيفة في منطقة الذقن - وهو رجل من المحتمل أن يكون من إيران أو العراق. كان الرجل يقرأ كتابا من سلسلة «أين والي؟» Where's Wally? ويرتدي «تي شيرت» كُتبت على ظهره عبارة «لا سجناء». التقت أعيننا، فابتسمت له، وبادر بالرد على مجاملتي.

كانت رحلة الطائرة الغالية هذه رحلة جميلة فوق البحر الأزرق بجزر مرجانية متفرقة تحيط بها رمال بيضاء تماما. وفي أثناء الطيران عبر المحيط الهندي توقعت بنسبة 50 في المائة أن أرى قاربا على متنه طالبو لجوء وهو في طريقه إلى جزيرة كريسماس وقد اعترضته عناصر من البحرية الأسترالية. وفي نظرتي الخاطفة الأولى للجزيرة رأيت تلالا شديدة الانحدار وخطا ساحليا مذهلا. أما مطارها الصغير فقد تبين أنه كان أكثر قليلا من كونه غرفة كبيرة، وهي عبارة عن متجر كان يبيع مشروبات كحولية وسجائر معفاة من الرسوم الجمركية. وكانت هذه الجزيرة المعزولة هي المكان الذي احتجزت فيه أستراليا طالبي اللجوء تحت أنظار «سيركو» متعددة الجنسيات البريطانية المترقبة لتحقيق الربح.

كانت الرطوبة عالية وأنا أغادر محطة الطيران الصغيرة، وكانت توجد خارجها لافتة ترحب بوصولي إلى الجزيرة تقف إلى جانب سارية طويلة يرفرف عليها العلم الأسترالي. وفي مكتب شركة لتأجير السيارات أعطاني شاب أسترالي من أصول صينية نسخة مصورة لخريطة الجزيرة التي رسمت باليد وقال: «لا يمكنك أن تضل طريقك هنا، أيها الرفيق. فهذه الجزيرة في الأساس عبارة عن دائرة كبيرة واحدة».

أما المسافة بالسيارة من المطار إلى «فلاينغ فيش كوف» Flying Fish Cove، وهي البلدة الرئيسة بالجزيرة، فقد كشفت عن مساحات من الخضرة الفاتنة ومجمعات سكنية منخفضة المستوى وباهتة شيدت على طراز حقبة الستينيات، حيث كانت الملابس معلقة عبر نوافذها وأبوابها. وبالقرب من المياه كان يوجد مسجد تعلوه مئذنة صغيرة وإلى جواره المزيد من مباني الشقق الوضيعة التي كانت متلاصقة بإحكام بعضها مع بعض، وأصاب الصدأ المباني. وكانت سفينة تابعة

للقوات البحرية الأسترالية ترسو في الواجهة البحرية، بينما غطس ضباطها في أعماق المياه اللامعة انطلاقا من الرصيف القصير الذي كانت توجد به لافتة تقول: «تحذير: هذه منطقة خاضعة لسيطرة سلطة الجمارك. محظور دخول الأشخاص من دون هوية شخصية مناسبة».

ولدى وصولي إلى جزيرة كريسماس أحسست كأنني أخطو إلى داخل منطقة التواء للزمن، حيث لم يكن ثمة وجود، وبنحوٍ ملحوظ، لأي من المباني المعاصرة. وبدا المكان متعبا ومكروها، وذكرتني مسافته البعيدة بمراكز احتجاز أخرى في أستراليا وبريطانيا وأمريكا. ولم يكن من قبيل المصادفة أن هذه كانت الأماكن التي اختارتها الحكومات لإيواء طالبي اللجوء - بعيدا عن الأنظار وبعيدا عن العقل.

نزلتُ في فندق يطل على المحيط، ويبعد بأقل من خمسين مترا عن موقع الحادث المأساوي الذي حدث في العاشر من ديسمبر من العام 2010، حين اصطدم قارب لطالبي اللجوء بالساحل في ظل طقس سيئ، مما أسفر عن مقتل ثمانية وأربعين شخصا. ولم يكن في استطاعة سكان الجزيرة فعل أي شيء؛ حيث وقفوا عاجزين وهم يشاهدون اللاجئين وقد أهلكتهم المياه الهائجة وجذبتهم إلى الأعماق. وثمة حادث مأساوي آخر وقع قبالة الشاطئ في مارس من العام 2013، حيث لقي اثنان من طالبي اللجوء حتفهما عندما جنح قاربهما. وتصدر هذا الحادث عناوين الأخبار المحلية بضعة أيام، لكنه اختفى بعد ذلك. أما تعاطف الرأي العام مع ما حدث فقد امتد فقط بامتداد الدورة الإعلامية.

كان هنالك ما يقرب من 1500 من السكان المقيمين بنحو دائم في الجزيرة وقرابة 600 من العاملين لدى شركة «سيركو»، و«الإدارة الأسترالية للهجرة وحماية الحدود» Australian Department of Immigration and Border Protection DIBP الذين اعتادوا المجيء إلى الجزيرة والخروج منها (كانت تسمى إدارة الهجرة والمواطنة Department of Immigration and Citizenship (DIAC) حتى العام 2013). وكان أحد المرافق التابعة للأخيرة، وهو «معسكر البناء»، يوجد مقابل مركز الألعاب الرياضية، حيث كان يعيش العمال الذين شيدوا أول مرفق للاحتجاز في جزيرة كريسماس. وفي وقت كتابة هذه السطور كان قد أُبعِد جميع أسر اللاجئين – نحو 100 من الرجال والنساء والأطفال – على رغم أنه

في موعد زيارتي كان هناك نحو 200 شخص، وهم أيضا من الأسر، وذلك على الرغم من الزيادة في طاقة الاستيعاب التي كانت تسمح بوجود ما يصل إلى 300 شخص، في أماكن إقامة أساسية جدا مثل «دونجاز» dongas (مساكن مؤقتة) وحاويات الشحن الصدئة. أما الرجال العزاب فقد وضعوا في مركز الاحتجاز الأكبر الذي كان يبعد مسافة قصيرة بالسيارة عن البلدة. وكان الموقع هادئا بنحوٍ مخيف، لكن كان في استطاعتي سماع القليل من الأصوات في نطاق هذه المسافة. وكان مستوى الأمن منخفضا، في حين أن الشجيرات الخضراء خلف الهياكل سابقة التجهيز كانت العلامة الوحيدة على وجود لون في المنطقة.

كان الدخول إلى هذه المرافق عملية مضنية، وتلقيت تهربا متعمدا من قبل طاقم العاملين لدى «سيركو» والإدارة الأسترالية للهجرة وحماية الحدود. وهكذا وصلت إلى جزيرة كريسماس بعد إخباري في البر الرئيس الأسترالي بأنه لن يُسمح لي بمقابلة أي من المحتجزين، وعلى الرغم من معرفتهم أن طالبي اللجوء طلبوا رؤيتي. كان يُنظر إلى الرقابة المستقلة، من قبل الصحافيين أو العامة من الناس، على أنها تهديد لنظام سري.

وعلى الرغم من التحول الذي شهدته جزيرة كريسماس من كونها موقعا للتعدين في السابق إلى مرفق للاحتجاز حاليا، فإنه كان لايزال هناك خليط متعدد الثقافات وفريد من نوعه على الجزيرة. في إحدى الأمسيات حضرت مراسم احتفال بوذية - وهو حدث يقام سنويا - في معبد يقع على قمة تل بالقرب من مركز الاحتجاز. كانت الأعلام ترفرف في مهب الريح، وكانت تمتد إلى الأفق تلك الرؤية الرائعة للمحيط الهندي المتألق. غربت الشمس ليزدهر لونها الأحمر اللامع. وكان من بين الحضور أساسا مجموعة من الصينيين-الماليزيين، فقد كانت هذه الجماعة هي التي جمعت أموالا في كل عام لإحضار اثنين من الكهنة (شامان) من ماليزيا من أجل هذه المناسبة. غير أنه كان يشارك أيضا في هذا الحدث ممثلون من المجتمعات العرقية الأخرى في الجزيرة، وكذلك بعض العاملين لدى شركة «سيركو».

كان المعبد مكتظا بالبوذيين، وكان العديد منهم يلتقطون صورا لأحد الكاهنين وهو يرتدي ثوبا أحمر ويتأرجح ذهابا وإيابا في نشوة. وكتب صلوات على قطع صغيرة من الورق بينما أبقى على عينيه مغلقتين. وكان هناك العديد من الشموع

المشتعلة، كما فاحت رائحة العطور في الهواء. وراح رجل محلي يقرع على الطبل كأنه منوِّم مغناطيسيا طوال فترتي بعد الظهر والمساء. وفي خارج المعبد كانت مأدبة قد أُعدت على طاولة طويلة من الألواح المرتكزة على حوامل لـ 100 من المشاركين في هذا الحدث، حيث كانت الأطعمة تشمل الشعرية، والأرز، والدجاج، ولحوما أخرى، وكميات ضخمة من كل شيء. ووقفنا جميعا في صف واحد ورحنا نخدم أنفسنا.

وشهد الجزء الأخير من هذا الاحتفال أحد الكاهنين وهو يقود موكبا عبر جسر صغير كان قد شيد أمام المعبد. ودفع الناس نقودا مقابل حمل عصي البخور، ثم خلعوا أحذيتهم لتلقي بركة.

تحدثت إلى سايمون Simon، وهو رجل بريطاني نحيف وطويل كان يتولى تدريس الأطفال الصغار تحت الاحتجاز. وكان قد وصل إلى هنا وهو يحمل آمالا كبيرة لتغيير النظام من الداخل، وقال إن الأطفال قد استفادوا بلا شك من الفصول الدراسية المنتظمة. ولكنه كان يعتقد أيضا أن حالة عدم اليقين حول طول فترة ونتيجة الاحتجاز كان لها تأثير سلبي في الصحة العقلية لهؤلاء الأطفال. وقال سايمون إن موظفي شركة «سيركو» كانوا ودودين بما يكفي معه، ثم شاركني حكاية كاشفة. فقد وضعت مدرسته دليلا تعريفيا وأعطته إلى «سيركو» لفحصه. وكان رد الشركة هو أن بعض مسؤوليها لم يتمكنوا من إتمام المهمة لأنهم لم يستطيعوا القراءة أو الكتابة. وكانت خيارات التعليم لأطفال الجزيرة محدودة، ذلك أن مكتب التعليم الكاثوليكي لغربي أستراليا Catholic Education Office of Western Australia أسس مدرسة لطالبي اللجوء فقط.

كما كان من بين المشاركين في مراسم الاحتفال شخص يُدعى هاري Harry، وهو أسترالي كان قد جاء إلى جزيرة كريسماس منذ ما يقرب من عقدين، ونادرا ما عاد إلى الوطن الأم، فقد كانت هنالك فجوة زمنية امتدت ثمانية عشر عاما بين آخر زيارتين له. وأخبرني هاري أنه كان يتخذ موقفا معارضا من مركز الاحتجاز بسبب التدهور البيئي الناجم عن كمية الموارد، مثل المياه والأخشاب، المطلوبة لإدارة المكان. وكان هاري يعارض وجود «سجن» مخصخص على الجزيرة، وكان يعتقد أنه يجب وضع اللاجئين في احتجاز يستند إلى المجتمع. وأعرب عن أسفه أن «السياسيين ووسائل الإعلام يثيرون الخوف من طالبي اللجوء، ولكن بضعة آلاف فقط من هؤلاء يأتون إلى هنا كل عام. هل نقول كأمة إننا لا نستطيع التعامل مع هذا العدد الصغير؟».

في اليوم التالي التقيت غوردون طومسون Gordon Thomson الذي شغل في السابق منصب عضو مجلس جزيرة كريسماس، ويعمل الآن سكرتيرا عاما لنقابة عمال جزيرة كريسماس Union of Christmas Island Workers (UCIW). وكان في أواسط الخمسينيات من عمره، ولديه ابتسامة لعوبة وشعر أبيض مجنون. وقد جاء إلى الجزيرة منذ أكثر من خمسة عشر عاما، حيث بقي هنا فترة أطول من تلك التي قضتها زوجته وابنته اللتان غادرتا الجزيرة قبل سنوات. وقد أحب غوردون المكان. وهو قد عارض دائما وجود مركز للاحتجاز وأخبرني أن مركزا كهذا أدى إلى تقسيم سكان الجزيرة إلى مجموعتين: مجموعة القلة التي كانت تجني الفوائد، ومجموعة الكثرة التي لم تستفد بالمرة. وهو قد دخل أيضا في خلاف مع شركة «سيركو» حول تحسين ظروف عمال مركز الاحتجاز. وقال إن القائمين على إدارة المركز عبارة عن حفنة بخيلة من المديرين.

أخذني غوردون في جولة بالسيارة عبر الجزيرة. وبينما انطلقت السيارة على طول القطاع الرئيس للتسوق، حيث يوجد مكتب البريد والمصرف الوحيدان في جزيرة كريسماس، راح يشرح لي ذلك المزيج المتنوع من الماليزيين والصينيين والتايلنديين والأنغلو الذين يعيشون هنا. ومن مجموع سكان الجزيرة كان الصينيون يمثلون نسبة 60 في المائة، والماليزيون نسبة 20 في المائة، في حين كانت النسبة الباقية من القوقازيين بنحوٍ رئيس. وكانت البوذية هي الديانة السائدة. وقبل إعادة افتتاح مركز الاحتجاز في العام 2008، كانت الجزيرة تستقبل نحو ألفين من السائحين سنويا. غير أنه في السنوات التالية انخفض ذلك العدد ليصل إلى نحو 1500 سائح.

الهجرة السنوية لسرطان البحر الأحمر كانت تحدث في هذا الوقت، وبينما خرجنا من حدود البلدة رأينا أعدادا لا حصر لها من سرطان البحر الأحمر، الكبيرة والصغيرة، وهي تنطلق عبر الطريق. ومن المحتمل أن الأمر كان خطيرا جدا على سائقي السيارات إلى درجة أن أغلقت إدارة الحدائق الأسترالية Parks Australia بعض الطرق في أوقات مختلفة من السنة. وقد احترم معظم السكان المحليين هذه التوجيهات، ولكن الشكوى العامة التي سمعتها في أثناء زيارتي كانت تنحصر في أن مسؤولي «سيركو» الذين يصلون إلى الجزيرة ويغادرونها جوا غالبا ما كانوا

يتجاهلون هذه التعليمات لينتهي الأمر بقتل العديد من سرطانات البحر، ومن ثم إذكاء الشعور بالاستياء تجاه هذه الشركة متعددة الجنسيات[1].

اصطحبني غوردون إلى نقطة مراقبة، وكان المنظر خلابا من هناك. فقد كانت هناك طيور أخبل جميلة وجبال ومحيط في كل مكان من حولي. إذ كانت نسبة تبلغ نحو 63 في المائة من جزيرة كريسماس مخصصة باعتبارها حديقة وطنية. وكانت نسبة 14 في المائة أخرى من الجزيرة تحت عقد تأجير لتعدين الفوسفات - وهي صناعة تأسست في العام 1890. وأثناء زيارتي كان عمال المنجم يشاركون في إضراب للمطالبة بزيادة الأجور، وهو ما سبب توترا في المجتمع لأنه كان هناك نحو 180 رجلا لا يتقاضون أجرا. وكان عمال المنجم يرفضون قبول رواتب ضعيفة في وقت بلغ فيه سعر لترين من الحليب 19.5 دولارا، في حين أن كل واحد من مسؤولي الإدارة الأسترالية للهجرة وحماية الحدود يتقاضى مخصصات قدرها نحو 30 ألف دولار سنويا لتغطية مثل هذه النفقات[2]. ومن نقطة المراقبة هذه رأيت علامات على الضرر الذي سببته أعمال التعدين في مختلف أرجاء البيئة البكر لجزيرة كريسماس - حيث مناطق كبيرة من الأرض المحفورة وتلال ضخمة من القاذورات.

وبعد ذلك أخذني غوردون على طريق محاط بغابات غنية لكي يريني مركز الاحتجاز الذي كان يوجد في منطقة نورث وست بوينت North West Point على مسافة تبعد نحو سبعة عشر كيلومترا عن منطقة فلاينغ فيش كوف. وأوقف السيارة لكي أرى مسارا متعرجا يؤدي إلى بقعة أعلى أحد التلال حيث يمكن رؤية مركز الاحتجاز بوضوح، إذ إنه وبمساعدة من إدارة موارد الفوسفات Phosphate Resources، كانت الإدارة الأسترالية للهجرة وحماية الحدود قد حاولت إغلاق المدخل المؤدي إلى المسار بوضع أكوام كبيرة من الحصى. ومن جانب الطريق ألقينا نظرة خاطفة على مركز الاحتجاز، الذي بدا أشبه بمستشفى. وكانت أطباق الأقمار الاصطناعية الكبيرة تنتشر في الأرض، كما كان هنالك العديد من اللافتات التي تحمل عبارة: «ممنوع وجود أشخاص غير مصرح لهم بعد هذه النقطة!».

وبعد ذلك ببضعة أيام تفاديت تلال الحصى، وذهبت سيرا على الأقدام مدة 15 دقيقة إلى نقطة المراقبة. وكانت المكافأة أن حظيت برؤية مذهلة لمركز الاحتجاز برمته بينما كان يتلألأ في أشعة الشمس في أواخر فترة الظهيرة. ولأنه كان يقع

بالقرب من المحيط كان يمكن الوصول إليه من خلال طريق دخول واحد. وشاهدت بضعة أشخاص يتحركون داخل المركز. غير أنني فوجئت بحجمه الهائل. وفي ذروته كان المكان قد آوى أكثر من ثلاثة آلاف من المحتجزين، غير أنه أثناء كتابة هذه السطور، كان المركز يضم ما بين 100 و200 من المحتجزين، حيث قد جرى نقل العديد منهم إلى البر الرئيس الأسترالي، حيث كان ينتظرهم مستقبل مجهول.

والحقيقة أن أصوات سكان جزيرة كريسماس كانت نادرا ما تسجل لأن عددا قليلا جدا من الصحافيين هم من كانوا يذهبون في رحلات إلى هناك، لكن رحلتي هذه هي التي أتاحت لي هذه الفرصة. وحين حضرت اجتماعا تنفيذيا لنقابة عمال جزيرة كريسماس، ترأسه غوردون طومسون، سألت الحاضرين عن مواقفهم تجاه مركز الاحتجاز و«سيركو». وكان يوجد اثنا عشر شخصا في غرفة الاجتماع المضاءة بالفلورسنت - أحد عشر رجلا آسيويا وامرأة هندية.

وكان أصحاب المتاجر في جزيرة كريسماس سعداء بوجود مركز الاحتجاز، لأن أسعار المواد الغذائية واصلت ارتفاعها. وفي بعض الأحيان كان الطلب يتجاوز العرض، لكن العمال الآتين والمغادرين جوا كان لديهم الكثير من الدخل الفائض القابل للصرف، ومن ثم كان في مقدور أصحاب المتاجر زيادة الأسعار بناء على ذلك. كما كان الجميع سعداء لأن قائمة الخدمة لدى شركة «سيركو» كان بها عاملون يمكثون فترات تتراوح بين ستة أشهر واثني عشر شهرا في الجزيرة. وقال رجل: «العاملون فتراتٍ قصيرة الأجل في «سيركو» ليس لديهم أي شعور بالانتماء إلى الجزيرة».

وكان الأشخاص المشاركون في الاجتماع يُبدون، في معظمهم، تعاطفا حيال اللاجئين. أما غضبهم فكان موجها بقدر أكبر إلى البيروقراطيين البعيدين ممن كانوا يمارسون ضغطا لا مبرر له على جزيرتهم. فهم كانوا يريدون، على سبيل المثال، بناء مزيد من المنازل للسكان المحليين. كما أبدى هؤلاء انزعاجهم من ملايين الدولارات التي كانت تُنفق على التحقيق بشأن كارثة قارب طالبي اللجوء التي وقعت في ديسمبر من العام 2010 - وهي أموال كان من الأفضل في اعتقادهم إنفاقها على تحسين البنية التحتية. وأخبرني شاب أنه: «حين تُبنى مراكز احتجاز في مناطق نائية فإن السكان المحليين هم من يعانون في العادة، في حين أن استئجار السيارات، والإقامة بالفنادق، والطعام الأفضل، من السهل الحصول

عليها فقط بالنسبة إلى العاملين الآتين والمغادرين بطريق الجو لدى الشركة. كما أن مركز الاحتجاز قضى على صناعات أخرى في الجزيرة، مثل السياحة، ومن ثم فإن صورة جزيرة كريسماس على المستوى العالمي هي أنها مجرد سجن»[3].

ولدى شبكة أستراليا الحديثة لطالبي اللجوء تاريخ دنيء. إذ إن وضعها بوصفها دولة استعمارية ارتكبت أعمال إبادة ضد سكانها الأصليين يفسر جزئيا المخاوف من الغرباء غير البريطانيين. ففي أغسطس من العام 2001 مُنعت «تامبا» Tampa، وهي سفينة نرويجية كانت تحمل على متنها 438 شخصا، الأغلبية العظمى منهم من الأفغان الهازارا، والذين أُنقِذوا من سفينة صيد مضطربة في المياه الدولية، من الدخول إلى المياه الأسترالية بأوامر من الجيش، حيث جرى اقتيادها في النهاية إلى جزيرة ناورو Nauru في المحيط الهادئ. هذا الحادث شجع حكومة جون هاورد المحافظة في الأيام التي سبقت هجمات 11 سبتمبر على الإعلان عن سياستها المسماة «حل المحيط الهادي» التي أُنشئت بموجبها مرافقُ احتجاز في جزيرة كريسماس، وجزيرة ناورو، وجزيرة مانوس Manus Island في بابوا غينيا الجديدة – وهي كلها مواقع في الخارج من شأنها إيواء اللاجئين بعيدا عن البر الرئيس الأسترالي وعيون المتطفلين من العامة ووسائل الإعلام. وفي أواخر العام 2001 تأسس مرفق احتجاز مؤقت في جزيرة كريسماس في محاولة لإرسال رسالة مُفادها أن طالبي اللجوء الذين يصلون إلى البر الرئيس الأسترالي سيُتعامَل معهم وتُعالَج حالاتهم في الخارج، وليس بالقرب من مراكز السكان، كما سيتعين عليهم تحمل المعاناة فترات طويلة وراء قضبان السجون[4].

هذا النظام استمر من العام 2001 إلى العام 2007. ومع تولي حكومة عمالية جديدة مقاليد السلطة ذكرت في البداية أنها ستضفي طابعا من الإنسانية والليونة على النظام عن طريق إغلاق مراكز احتجاز في الخارج، لكنها أعادت فتح مرفق جزيرة كريسماس في أواخر العام 2008، كما بدأت خطة «حل المحيط الهادئ» برمتها مرة أخرى في العام 2012. وتضمنت هذه الخطة التي حظيت بدعم الحزبين الرئيسين في البرلمان الأسترالي استبعاد جزر لا حصر لها من منطقة الهجرة الأسترالية، واستخدام البحرية الأسترالية في إيقاف القوارب التي تحمل لاجئين. ومن ثم أُبعِد طالبو اللجوء وعولجت حالاتهم في بلدان أخرى، وغالبا ما كانوا ينتظرون سنوات في

ظل ظروف سيئة حتى تُحدَّد أوضاعهم باعتبارهم لاجئين. وفي مايو من العام 2013 أقر البرلمان الفدرالي تشريعا يقضي بإزالة البر الرئيس الأسترالي من منطقة الهجرة الأسترالية – وهو ما يعني أن جميع طالبي اللجوء الذين يصلون إلى البر الرئيس يمكن إرسالهم إلى مراكز احتجاز في الخارج في ناورو أو بابوا غينيا الجديدة. إذ إن كلتا الدولتين وافقتا على وجود مرافق احتجاز على أراضيها لأن أستراليا استخدمت ما في جعبتها من أقدم أشكال الإقناع في الكتاب: أكوام من المال. وفي العام 2014 رُشِيَت كمبوديا، وهي إحدى أفقر دول آسيا وأكثرها فسادا، لكي تستقبل بعض اللاجئين الذين لم تُرِدْهم أستراليا.

كانت فكرة الانتقال إلى الخارج ابتكارا عبقريا بشّر بحدوث تطور مشؤوم في اقتصاد متحور. إذ كان يعني وجود مستوى أقل من المساءلة من خلال التعاون مع شركاء إقليميين معروفين بالارتشاء والوحشية. إن بابوا غينيا الجديدة وكمبوديا لم تتمكنا من توفير سبل العيش لمواطنيهما واللاجئين في آن واحد، فضلا عن القدرة على إدارة أشخاص لفظتهم أستراليا. ومن ثم كانت السيادة منحرفة. وعند سؤالها عن المشكلات داخل معسكرات جزيرتي ناورو ومانوس كانت أستراليا تدّعي كذبا أنها ليست المسؤولة عن هذه المشكلات وتقترح توجيه هذا السؤال إلى المسؤولين في هذه الدول «ذات السيادة». فقد حركت أستراليا الأوتار، وجمعت الشركات متعددة الجنسيات المال، وأُلقيت هذه المشاكل على عاتق المواقع البعيدة المستعمَرة سابقا (غير أنها كوفئت بطريقة سخية مقابل تحمل العبء الثقيل).

وهذا الأمر لم يزعج كانبيرا، بل كان العكس صحيحا لأنه، من خلال فرض قيود على وصول وسائل الإعلام إلى المواقع المتنازع عليها، أمكن لكل من الحكومة وقراصنة المال العمل في أغلب الأحوال من دون مقاطعة. بل إن النظام كان مصدر إلهام للآخرين. ففي العام 2014 أعلنت الأمم المتحدة أنها كانت تفكر في تأسيس معسكرات احتجاز في مصر، وليبيا، والسودان لمعالجة التدفق الهائل للاجئين إلى أوروبا. هذه الفكرة لم تكن عملية قط، غير أنها أثبتت أن كفاءة أستراليا عديمة الرحمة أكسبتها أصدقاء في أكثر الأماكن غرابة. وفي مواجهة الزيادة الضخمة في المهاجرين غير المرغوب فيهم أعلن الاتحاد الأوروبي في العام 2015 حلا على النمط العسكري للأزمة، كان انعكاسا للسياسات الأسترالية.

خلال هذه العملية برمتها في أستراليا، وفي غضون أكثر من عقدين، زادت كمية الأموال التي جمعها المقاولون بنحوٍ كبير. فقد كانت هذه هي الظروف المثالية لازدهار رأسمالية الكوارث. ذلك أن شركات دولية مثل «سيركو» و«جي فور إس» - وهي شركات متعددة الجنسيات ليست لديها مساءلة فعليا في البرلمان الأسترالي - قد باعت كفاءتها لحكومات أسترالية متعاقبة، على الرغم من أنها أخفقت بشكل روتيني في توفير الرعاية لموظفيها أو لطالبي اللجوء. ونادرا ما كان يظهر المسؤولون التنفيذيون في «سيركو» و«جي فور إس» في الصحف أو أمام لجان حكومية. وبينما كانت هذه الشركات تمارس ضغوطا خلف الكواليس للحصول على مزيد من العمل فإنها لم تضطلع بدور مباشر في السياسات الأسترالية المحلية. وكان هذا شيئا نموذجيا ونمطيا بالنسبة إلى الثقافة المعولمة للشركات. المسؤولية النهائية عن المخالفات والانتهاكات كانت تقبع على مسافة تبعد آلاف الكيلومترات في بريطانيا، وهو ترتيب كان مناسبا لكل من الشركات والحكومة.

وكان هذا زمن السياسة الوحشية والسياسات غير الإنسانية التي دانتها الأمم المتحدة وكل جماعة حسنة السمعة معنية بحقوق الإنسان في العالم. غير أن الستار لم يُسدل على هذه الحقبة الزمنية. ذلك أن المفوض السامي لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الأمير الأردني زيد رعد الحسين، انتقد أستراليا بشدة في سبتمبر من العام 2014 بسبب ارتكابها «سلسلة من انتهاكات حقوق الإنسان» و«الاحتجاز التعسفي وعمليات التعذيب المحتملة في أعقاب العودة إلى دول الوطن».

بيد أن خطة «حل المحيط الهادي» لم تكن غير رائجة لدى العامة من الأستراليين. فبعد هجمات 11 سبتمبر كان دائما يُصوَّر اللاجئون الآتون في قوارب على أنهم إرهابيون محتملون، وأنهم في حاجة إلى أن يُعاملوا بارتياب. ولايزال الأستراليون يغذون هذا التحيز، لاسيما أنه تحيز يستغله معلقون وسياسيون. فقد أظهر استطلاع للرأي في أوائل العام 2014 أن العديد من الأستراليين كانوا يريدون معاملة أشد قسوة مع الآتين على متون القوارب، وذلك لأنهم لم يعتقدوا أن الآتين الجدد كانوا لاجئين حقيقيين[5]. وفي الواقع تبين لمسؤولي الهجرة أن الأغلبية العظمى من طالبي اللجوء الآتين إلى أستراليا كانوا في حاجة إلى حماية قانونية. وفي السبعينيات كان هنالك قلق بشأن اللاجئين الفيتناميين واللبنانيين الفارين من الحرب والاضطهاد. وفي القرن

الحادي والعشرين تردد أن «إرهابيين» من المسلمين والتاميل كانوا يستوردون قوانين الشريعة، والانقسام، والعنف. غير أن شركتي «سيركو» و«جي فور إس» لم تعيرا الاصطياد العرقي هذا اهتماما، على الرغم من أن الكثير من العاملين لديهما كانوا يسيئون معاملة أشخاص عرقيا ممن كانوا في رعايتهم. وفي نواح كثيرة لم يكن لدى الخصخصة قانونا أخلاقيا، بغض النظر عن أنها تسعى إلى جمع المال، وإذا ما كانت العقود متاحة فإن الشركات الكبيرة تشعر عندئذ بأنها مضطرة إلى المزايدة عليها.

وما كان يعد أمرا محوريا بالنسبة إلى سياسة الهجرة الأسترالية هو ارتباطها بالشركات التي تنفذ هذه السياسة. ذلك أن كلا الحزبين الرئيسين، حزب العمال والحزب الليبرالي، كانا يؤيدان وجود مراكز الاحتجاز القائمة على التعاقد الخارجي، وعلى الرغم من أن حزب العمال الذي يعد اسميا أكثر تقدما بشأن بعض القضايا الاجتماعية قد أعرب من حين إلى آخر عن عدم ارتياحه حيال هذه السياسة. إذ إن هذه السياسة قد دخلت حيز التنفيذ، جنبا إلى جنب مع الاحتجاز الإجباري للاجئين، منذ التسعينيات (وتبين من الأرقام الصادرة في العام 2014 أنه كان يُبقى اللاجئون في الاحتجاز فترة تسعة أشهر في المتوسط - وهي فترة أطول بكثير مما سمحت به المعايير الدولية)[6].

وبدأ مركز الاحتجاز في جزيرة كريسماس يتبلور عندما وصل وزير الأراضي في حكومة هاورد، وهو ويلسون تاكي Wilson Tuckey، إلى الجزيرة في مارس من العام 2002، وأدلى بالخبر التالي: «سيكون لديكم مركز احتجاز جديد، وأنا لست هنا لكي أجادل». وتُخُلِّيَ عن تقييمات بيئية منتظمة من أجل تحريك هذا المشروع بأسرع ما يمكن. وفي العام 2014 كان سكان محليون لايزالون يشتكون من عدم التشاور معهم بشأن أي شيء، بما في ذلك الخدمات والمستشفى. وتقول ليندا كاش Linda Cash، مديرة التسويق في اتحاد السياحة بجزيرة كريسماس: «أحيانا نشعر كأننا الجزيرة المنسية»[7]. وكانت جزيرة كريسماس وجزر كوكوس Cocos Islands أساسا مستعمرات سيطرت عليها أستراليا. وفي التسعينيات جلب كازينو ثرواتٍ لجزيرة كريسماس، ولكنه أغلق أبوابه بسبب الأزمة المالية الآسيوية. وأراد بعض السكان المحليين إعادة افتتاحه. وبسبب الآتين من لاجئي القوارب أصبح عشرة أشخاص على الأقل مليونيرات في الجزيرة - وهم مستفيدون أذكياء من أعمال الاحتجاز[8].

بدأت أعمال البناء في العام 2006، واستهل المرفق نشاطه بما يقرب من 800 سرير بتكلفة بلغت 400 مليون دولار. لكن التكلفة زادت والمقاولين الخصوصيين لم يكونوا قد أكملوا العمل كله حينما طُرِحت الثقة بجون هاورد، ما أدى إلى ترك منصبه رئيسا للوزراء في العام 2007. وأخيرا افتُتِح المركز في العام 2008 في ظل مراقبة حزب العمال. وقررت الحكومة ترسية عقد على شركة «سيركو» في العام 2009 لإدارة جميع مراكز الاحتجاز التابعة لأستراليا، وذلك مقابل 370 مليون دولار مدة خمس سنوات. وبعد ذلك بوقت قصير بدأت القوارب الآتية في الازدياد. وبشرت الإدارة الأسترالية للهجرة وحماية الحدود «بتوافق الشركة القوي مع قيم الإدارة وتعليمات الحكومة في مجال الاحتجاز». وتمكنت «سيركو» من الحفاظ على العقد في العام 2014، على الرغم من سنوات من سوء الإدارة. وكانت قيمة العقد تساوي نحو مليار دولار في خمس سنوات - وهي زيادة ضخمة - بسبب الأعداد الأكبر من الأشخاص الذين كان يتعين على الشركة إدارة شؤونهم والتعامل معهم.

وتعهدت الحكومة المحافظة برئاسة توني أبوت Tony Abbott التي انتُخبت في العام 2013 بالعمل على «إيقاف القوارب»، وهو ما قد نجحت في القيام به إلى حد كبير وقت كتابة هذه السطور، لكن التكلفة الإنسانية كانت مرتفعة[9]. وكانت «عملية الحدود ذات السيادة» Operation Sovereign Borders هي البرنامجَ الحكومي ذا الطابع الأورويلي(*) الذي يهدف إلى تنفيذ هذه السياسة. وحصل وزير الهجرة وقتها، سكوت موريسون Scott Morrison، وهو مسيحي ملتزم، على صلاحيات غير مسبوقة لإعادة قوارب طالبي اللجوء إلى البحر، ومنعهم من رفع دعاوى اللجوء بوصفهم لاجئين، وذلك استنادا إلى أسباب ككونهم «شخصيات» مشكوكا فيها أو باسم «المصلحة الوطنية»، مع غياب الرقابة على عملية صنع القرار لدى الحكومة، وإبعاد الأشخاص إلى دول لديها سجلات بشعة في مجال حقوق الإنسان. وكانت قراراته تتجاوز نطاق المراجعة[10]. كان

(*) صفة مشتقة من اسم الروائي البريطاني جورج أورويل (1903-1950) George Orwell، وتُستخدَم للإشارة إلى وضع سياسي مشابه لما يرد في أعمال أورويل الروائية، خصوصا روايتيه الشهيرتين «مزرعة الحيوانات»، و«1984» Ninteen Eighty Four التي نُشرت في العام 1949، ويتسم هذا الوضع السياسي بأنه يكون مبنيا على سياسات تجمع بين الاستبداد والقمع، وتحمل خواصّ مميزة، من بينها إحكام الحكومة رقابتها على أفراد الشعب، وتعزيز سيطرتها على الجمهور العريض عن طريق البروباغاندا (الدعاية الموجهة التي تقوم على الشعارات الجوفاء)، وتجنح دائما إلى تحريف التاريخ والتلاعب بالحقائق وتزييف الوعي، وإمكانية محو الفرد من السجل العام والذاكرة، وسحق إرادته، بالإضافة إلى خصائص أخرى تعطي هذا الوضع شكله في سياق عالم متردٍّ «ديستوبي» وواقعي في آن واحد.

موريسون يمارس دور السلطة المطلقة، وكان يستمتع بأداء هذا الدور على ما يبدو. وبالنسبة إلى الأفغان والتاميل الذين أُعيدوا إلى أفغانستان وسريلانكا فإنهم كانوا يتعرضون للضرب والتعذيب، وكانوا ببساطة يختفون أحيانا. وواصل موريسون اتباع سياسة الاحتجاز إلى أجل غير مسمى على غرار معتقل خليج غوانتانامو بالنسبة إلى العشرات من طالبي اللجوء، والذين حُبِس بعضهم لما يزيد على خمس سنوات. ولم يُسمَح لأحد بمعرفة الأسباب التي دفعت جهاز المخابرات الأسترالية (آسيو) ASIO إلى إبقائهم قيد الاحتجاز.

إن السرية كانت العامل الرئيس ضمن هذه الأسباب، حيث كان يُنشر القليل من المعلومات بشكل علني. وحين أبحر طالبو اللجوء في رحلة القارب الغادرة من إندونيسيا إلى أستراليا اعتقلت سفن الجمارك الأسترالية عددا غير محدد منهم. ونُقِل بعض هؤلاء إلى قوارب نجاة برتقالية لكي يُعادوا إلى إندونيسيا في مناورة «العودة إلى الوراء». كانت القوارب مكتظة، وادعى لاجئون أنهم لقوا معاملة قاسية من جانب ضباط البحرية الأسترالية. كما احتُجز آخرون أسفل ظهر السفينة على متن السفن التابعة لهيئة الجمارك فترات زمنية طويلة من دون أن يروا ضوء الشمس. وأُسكِت الغضب الشعبي العارم في أستراليا الذي عارض هذه الممارسات. أما الغضب ضد الشركات التي تعمل مع الحكومة لتنفيذ هذه السياسات فكان في أدنى مستوياته. وأسماء شركاتهم كان يُشار إليها أحيانا في تقارير وسائل الإعلام، وكانت تلك هي الطريقة المحببة لديهم - البقاء غير مرئيين تقريبا لدى العامة، مع البقاء جزءا أساسيا من خطط الحكومة.

أستراليا صدرت ثقافة مخصخصة إلى مراكز الاحتجاز في الخارج. فقد أدارت شركة «سيركو» بعض المرافق في جزر كوكوس، في حين حصلت شركة «جي فور إس» في البداية على عقد لإدارة الموقع في جزيرة مانوس. وكان سكان جزيرة ناورو يتقاضون أربعة دولارات في الساعة من شركة المقاولات «ترانسفيلد للخدمات» Transfield Services للعمل في المركز هناك - وهو أجر أقل عشر مرات من الأجر بالساعة الذي كان يتحصل عليه مواطنون أستراليون يعملون في المرفق نفسه[11]. وقد استمتع مقاولون أستراليون بقرار كانبيرا بناءَ مرافق دائمة على جزيرة ناورو تكلفت أكثر من 70 مليون دولار[12]، وذلك على الرغم من أن زيارة قام بها في العام 2013 صحافي

يعمل لدى صحيفة «الأسترالي» المملوكة لروبرت ميردوخ، كشفت ظروفا بسيطة للغاية. إذ كانت هناك ادعاءات خطيرة حول وقوع انتهاكات جنسية وبالمثل تهديدات بالاغتصاب من قبل الحراس بالمركز، وهي ممارسات استمرت في الظهور على السطح، كما أنه في سبتمبر من العام 2014 ارتفعت حالات الإيذاء الذاتي للمحتجزين. وزعمت طالبات اللجوء أنه كان يتعين عليهن كشف أجسادهن إذا أردن الاستحمام مدة تزيد على دقيقتين[13]. ولم تسبب هذه القصة إثارة فضيحة وطنية، واختفت ببساطة. واستمعت لجنة مراجعة عينتها الحكومة في العام 2015 إلى ادعاءات من محتجَزين في جزيرة ناورو بأنهم تعرضوا للاستغلال الجنسي على أيدي موظفي الأمن الخاص، فضلا عن أدلة تظهر انتهاك الأطفال جنسيا في ظل الظروف السيئة القذرة. وادعى عمال المساعدات لدى منظمة «أنقذوا الأطفال» Save the Children غير الحكومية، الذين وُجدوا على جزيرة ناورو، أن حكومة أبوت كانت على علم بالانتهاكات الجنسية للمحتجزين من العام 2014، ولكنها غضت الطرف عنها.

في العام 2004، أجريتُ مقابلة مع فلسطيني مولود في الكويت، يُدعى علاء الدين سيسالم، حين كان المحتجز الوحيد في جزيرة مانوس. وكان من الواضح أنه أُصيب بصدمة نفسية من جراء تجربة الاحتجاز هناك. وبعد إعادة فتح مركز الاحتجاز في مانوس، دانها بأنها جزيرة الخروج على القانون، وقال: «حين تكون هناك، فأنت لا تساوي شيئا. أنت غير محميٍّ من قبل القانون»[14].

إن وجود طالبي اللجوء قد أحدث أيضا تغييرات لا رجعة فيها على جزيرة مانوس نفسها. ولم يكن هنالك تشاور محلي. وقال زعيم سياسي يدعى ناهاو روني Nahau Rooney[15]: «سمعنا عن ذلك في الإذاعة». وعندما احتج محتجزون على احتجازهم طويل الأجل وظروفهم السيئة في مانوس في يناير من العام 2015، وبعدما تبين من أرقام رسمية مسربة في العام 2014 أنه كان يوضع لاجئون في عزلة طبية بمعدل محتجز واحد كل يوم تقريبا، أعرب وزير الهجرة الأسترالي، بيتر داتون Peter Dutton، عن شكره للسلطات المحلية ولشركة «ترانسفيلد» لما قامت به من جهود للقضاء على «تهديد» الاحتجاج الشرعي. ولم يرد أي ذكر آخر لدور الشركة، في حين استمرت السلطات في منع الصحافيين من الوصول إلى الموقع. والصور الوحيدة التي عرضتها وسائل الإعلام كانت عبارة عن لقطات صورها خُلسةً طالبو اللجوء، والتي

كشفت عن رجال أغلقوا أفواههم وأُغمي عليهم من جراء إضرابهم عن الطعام. وكانت «ترانسفيلد» تجني أموالا أكثر كلما طال بقاء اللاجئين وراء القضبان. وفرضت الشركة سياسة شديدة القسوة على موظفيها العاملين في جزيرتي ناورو ومانوس، حيث أخبرتهم بأن ثمة إمكانية لإقالتهم من العمل بناء على من يتابعهم على مواقع التواصل الاجتماعي أو لكونهم جزءا من جماعة أو حزب معارض لسياسات اللاجئين الأسترالية[16].

كانت سياسة الاحتجاز مكلفة لدافعي الضرائب. فقد كشفت الأرقام التي تضمنها موجز قدمته إدارة الهجرة وحماية الحدود إلى الحكومة الاتحادية في العام 2010 أن عمليات المعالجة في الخارج في جزيرة كريسماس كانت أكثر تكلفة خمس مرات من احتجاز لاجئين في البر الرئيس الأسترالي. وتضمن مبلغ 471 مليون دولار كان مخصصا لهذه المهمة 109 ملايين دولار - مقابل «تقديم الخدمة»، فضلا على 358 مليون دولار لـ «الإدارة». وأظهر الموجز أن الحكومة قد وصلت إلى هذه الأرقام من خلال افتراض أن أعداد الآتين في القوارب سوف تتباطأ في السنوات ما بعد العام 2011.

وعلى رغم ذلك، فقد حدث العكس، حيث جاء تسعة وستون قاربا في العام 2011، ووصل ما لا يقل عن 205 قوارب في العام 2012، بالمقارنة مع 134 قاربا في العام 2010. وبحلول نهاية العام 2012، تبين أن عدد طالبي اللجوء الذين كانوا قد وصلوا إلى أستراليا عن طريق القوارب منذ أن تولى حزب العمال الحكم في العام 2007، كان يربو على 13 ألف لاجئ - وهو عدد قريب جدا من ذلك الذي كان قد وصل في أثناء الاثني عشر عاما كلها التي أمضتها حكومة هاورد في السلطة. وفي مايو من العام 2011، اعترفت حكومة العمال بنحو علني بأن تكاليفها السابقة كانت أقل مما اقتضته الحاجة، وأن ثمة حاجة إلى تخصيص مليار دولار في ميزانية منتصف العام[17].

وبطبيعة الحال، «عُثر» على هذه الأموال من دون تدقيق عام إضافي. وبدا أنه لم يكن هناك مبلغ من المال يعد كبيرا لدى الحكومة الأسترالية، لكي تدفعه لمعالجة طالبي اللجوء بعيدا عن البر الرئيس قدر الإمكان. وكتب الصحافي الأسترالي ديفيد مار David Marr ببلاغة أن عنصرية غير متنكرة كانت تكمن وراء هذا الاستعداد: «الميزانية التي تهدف إلى طمأنة الأستراليين هي بلا قاع»[18].

كما أن الإدارة الإصلاحية الأسترالية Australian Correctional Management ACM، والتي تمتلكها شركة السجون الأمريكية «واكنهت» Wackenhut، التي أدارت في السابق ستة مراكز احتجاز على الأقل في أستراليا، كشفت في العام 2000 أن عائدها السنوي كان مائة مليون دولار، مع ربح ما بعد خصم الضريبة قدره 7.5 مليون دولار[19]. وفي العام 2010، بلغت عائدات شركة «سيركو» 369 مليون دولار، في حين بلغت أرباح ما بعد الضريبة 40.5 مليون دولار. وفي العام التالي قفز هذا الرقم إلى 756 مليون دولار بالنسبة إلى العائدات، و59 مليون دولار بالنسبة إلى الأرباح[20]. وفي العام 2013، ارتفعت عائدات «سيركو» إلى 1.25 مليار دولار، ومع ذلك أظهر البيان المالي للشركة تحقيق ربح ضعيف نسبيا. وكانت النتائج غامضة لأن شركتي «جي فور إس» و«سيركو» لم تمتثلا لقواعد المحاسبة الأسترالية. وبحلول العام 2014، كان الوضع العالمي لـ«سيركو» متعثرا، حيث انهار سعر سهم الشركة بمقدار الثلث. ولكن من حسن الحظ، أن عقد الاحتجاز الأسترالي لدى الشركة ساعدها جزئيا في أن تبقى بمعزل عن الكارثة.

وكانت شركة «جي فور إس» تجني أموالا هائلة، حيث كانت تتقاضى 74792 دولارا عن كل محتجز كل سنة في جزيرة مانوس. إذ كان من الأرخص وضع طالب لجوء في غرفة بفندق شيراتون Sheraton في سيدني عن قضائه ليلة في جزيرة مانوس تحت سيطرة «جي فور إس»[21]. وعمدت شركة البناء الأسترالية «ديكمل» Decmil إلى زيادة عقدها للتوسع في مرفق الاحتجاز في مانوس في العام 2014 من 137 مليون دولار إلى 253 مليون دولار[22]. وأخبرني مصدر متعاقد مع «ديكمل» في العام 2015 أن الشركة قد زايدت لكي تحل محل شركتي «ترانسفيلد» و«ويلسون لخدمات الأمن» Wilson Security في جزيرتي مانوس وناورو، وأنها أرادت أيضا تطبيق نهج مختلف وأقل عدوانية. وقال مصدري: «نحن لا نرى المهمة باعتبارها أمنا، بل نراها رفاهة ورعاية».

والحقيقة أن حجم النمو الذي حققته صناعة مراكز الاحتجاز الخاصة قد كان هائلا. إذ إن عددا لا يُحصى من الشركات والأفراد كانوا يحصدون المكافآت، بما في ذلك شركات الخطوط الجوية المستأجرة، وحانة في جزيرة كوكوس توفر غرف إقامة مؤقتة لطالبي اللجوء، وشركات بناء. فضلا على ذلك فإن سياسة «إيقاف

قوارب اللاجئين» كان من المحتمل أن تؤثر سلبا في النتائج المالية للشركات. فمنذ العام 2003، كانت أربع شركات – وهي «جي فور إس»، و«سيركو»، و«ترانسفيلد»، و«تول هولدينجز» Toll Holdings - قد حصلت على أكثر من 5.6 مليار دولار من العمل في صناعة الاحتجاز[23]. وفي المجمل فإنه منذ العام 2007 كان مقاولون، من بينهم «جيش الخلاص» Salvation Army و«كانستركت» Canstruct، قد فازوا بعقود بلغت قيمتها 10 مليارات دولار في مجالات وظائف لها صلة بالاحتجاز[24].

وفازت شركة «ترانسفيلد» بعقد ضخم قيمته 1.2 مليار دولار لإدارة جزيرتي ناورو ومانوس في العام 2014، وذلك بعد أن أخفقت شركة «جي فور إس» بنحو سيئ في تنفيذ هذا العمل، ووُجِّه إليها اللوم على نحو صحيح لمسؤوليتها عن أعمال الشغب التي وقعت في فبراير من العام 2014 والتي أدت إلى مقتل لاجئ إيراني يدعى رضا بيراتي[25]. ولم يُوجَّه اتهام إلى أي من كبار العاملين لدى «جي فور إس» في هذه الجريمة. وكانت ادعاءات خطيرة بشأن حدوث أعمال اغتصاب، وانتهاكات، وعنف، من الممارسات الشائعة في المركز، وهو ما دفع موظفا أستراليا إلى وصف هذا المرفق بأنه «حظيرة دجاج رهيبة»[26]. فقد كان الحراس يحتجزون طالبي اللجوء في الحبس الانفرادي عدة أيام، بلا أي وسيلة للاتصال[27].

وقال نيك باكلز Nick Buckles، الرئيس السابق لشركة «جي فور إس»، في العام 2010: «ما من شيء مثل أزمة تحدث للتحفيز على قليل من التغيير». وبكلمة «التغيير»، إنما كان باكلز يقصد خصخصة الخدمات تحت ستار الكفاءة والوفورات في التكلفة التي تتحملها الحكومة. وقال باكلز في اجتماع للمحللين في مارس من العام 2011 إن خسارة عقد هنا أو هناك لم يكن بالأمر الجلل، لأنه كان هناك «الكثير من فرص التعاقدات الخارجية مع عدم وجود العديد من المنافسين»[28]. كان ذلك توازنا للقوى غير صحي. وفي تصريحات نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز»، كشف ريتشارد هاردينج Richard Harding، الذي شغل منصب كبير مفتشي السجون لمنطقة غربي أستراليا عَقدا كاملا، عن جوهر المشكلة بقوله: «هذه الشركات العالمية [مثل «سيركو»] هي أقوى من الحكومات التي تتعامل معها»[29].

وقد تعزز الغموض الذي يكتنف هذه الشركات من جراء الغياب التام تقريبا لظهور المتحدثين باسمها في وسائل الإعلام، على الرغم من أنها بدت غير مستعدة

للاعتراف بهذا الأمر. وفي مقابلة صحافية نادرة أُجريت معه في العام 2011، قال ديفيد كامبل David Campbell، الذي شغل في ذلك الوقت منصب الرئيس التنفيذي لشركة «سيركو» في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: «أدهشني تماما وصف شركتي بأنها شركة سرية». كما صرح لموقع «بيرث الآن» Perth Now بأنه كان يتأثر شخصيا بموت أي من طالبي اللجوء، لكنهم «بذلوا قصارى جهدهم للعناية بهؤلاء الأشخاص». ومشيرا إلى وفاة لاجئ من التاميل في الاحتجاز حدثت أخيرا، تساءل: «هل في مقدورنا أن نحول دون موت أي شخص في أي وقت على الإطلاق في ظل تلك الظروف؟ في الواقع، لا. ذلك ليس في وسعنا، فنحن لسنا آلهة»[30].

ومع ذلك كانت السرية هي السمة المميزة للنظام. ففي العام 2011، شاركتُ في كتابة قصة إخبارية سرّبت لأول مرة العقدَ المبرم في العام 2009 بين «إدارة الهجرة وحماية الحدود» وشركة «سيركو». ذلك أن وصول الإعلام غير المصرح به إلى مراكز الاحتجاز تبين أنه حدث «خطير»، وهو بذلك يعطي المنزلة نفسها لحالات من قبيل احتجاز رهائن، والتهديد بتفجير قنابل، أو الموت، في حين أن حالات اكتئاب المحتجزين والتجويع الطوعي مدة تقل عن أربع وعشرين ساعة كانت تعتبر حالات «طفيفة».[31] وكانت المراقبة الشديدة لوسائل الإعلام أولوية قصوى[32].

وجادل ماثيو جي. جيبني Matthew J. Gibney، وهو عالم سياسة في جامعة أوكسفورد Oxford University، بأن الانفجار الذي حدث في مجال الحبس القائم على التعاقد الخارجي منذ التسعينيات، كان انفجارا حركته دوافع سياسية، حيث قال: «حين يحدث خطأ ما - كحالة وفاة، أو هروب - يمكن للحكومة أن تلقي باللوم في ذلك على نوع من إخفاق السوق، بدلا من فشل المساءلة»[33].

ويمكن أن يُعزَى ذلك الأمر إلى أن التعاقد الخارجي لإدارة السجون ومراكز الاحتجاز في أستراليا قد تأثر أيضا بعلاقتها مع الولايات المتحدة. ففي العام 1988 عُقد اجتماع ناجح بين مختلف المسؤولين الحكوميين الأستراليين وشركة إدارة السجون الخاصة البارزة الأمريكية «سي سي أيه». وكتبت الأستاذة الأسترالية إيلين بالدري Eileen Baldry أن «قرار اللجوء إلى القطاع الخاص لم تعجل به مشكلات من قبيل تكدس أعداد المحتجزين، ودعاوى التقاضي، أو نقص الأموال العامة. بل عجّلت به طبيعة علاقة أستراليا مع الولايات المتحدة، لأن

أستراليا دولة عميلة»، وهو الأمر الذي شجع شركات على السعي إلى الحصول على عقود في أستراليا[34].

كان يوما حارا آخر ورطبا على جزيرة كريسماس، ولم أتحصل بعد على فرصة الدخول إلى مرفق الاحتجاز. غير أنني كنت على وشك التحدث إلى بعض المحتجزين.

قبل ذلك بأيام قد التقيتُ جوان كيلهر Joan Kelleher، وهي راهبة كانت تعمل مع منظمة معونة مسيحية تسمى «الرحمة الأسترالية» Australian Mercy، وهي أيضا من سكان الجزيرة منذ مارس من العام 2010. كما اعتادت زيارة اللاجئين يوميا في مركز الاحتجاز. وكانت الراهبة جوان تتحلى بالروح الإنسانية الحقيقية. وعارضت الاحتجاز الإجباري، وكانت تأخذ طالبي اللجوء ممن يعانون حالات عقلية هشة في نزهات قصيرة، للاضطلاع بأنشطة مثل الطهي والسباحة. وأخبرتني أنها كانت تتأرجح ما بين اليأس والإلهام، ولكنها للأسف كانت تميل أكثر إلى اليأس. وبعد ذلك تذكرتْ رجلا من التاميل الذي كان محتجزا في المركز مدة ستة وعشرين شهرا - وهو قد مُنح وضع اللاجئ ولكنه كان ينتظر حصوله على تصريح أمني. وقالت: «أستمد الإلهام من هؤلاء الذين ينجون مما يرميه النظام عليهم». وأردفت: «وهؤلاء الذين يبقون أقوياء».

ثم أخبرتني الراهبة جوان أنها سوف تصطحب أربعة من اللاجئين الأفغان الهازارا إلى الشاطئ في حفل شواء خلال بضعة أيام، واقترحت عليّ الانضمام إليهم. وبالفعل وصلت إلى الشاطئ لأجد الراهبة واللاجئين الأربعة يمرحون وهم حفاة الأقدام في المياه الضحلة - أحد هؤلاء الرجال غطس بكل جسمه تحت الماء، وهو يرتدي كل ملابسه. كان يوما جميلا، حيث أخذ لون الماء يتغير ما بين الأخضر والأزرق. وفي الأفق كانت تلوح حفنة من صيادي الأسماك وبعض القوارب، ولكن لا شيء آخر يذكر. كانت أعمار هؤلاء الرجال تتراوح بين الثلاثينيات والأربعينيات، وكانوا متزوجين جميعا ولديهم أطفال، ولكن عائلاتهم كانت لاتزال في أفغانستان وباكستان. وكانت إدارة الهجرة الأسترالية وحماية الحدود قد رفضت مرتين منحهم جميعا وضع اللاجئ، ومن ثم بقوا في طي النسيان في أستراليا، حيث زعموا أنهم سيتعرضون للإصابة أو القتل في حال إعادتهم إلى أوطانهم (التفجيرات والهجمات التي وقعت في العامين 2013 و2014 استهدفت السكان من طائفة الهازارا في

مدينة كويتا Quetta في باكستان، حيث كان لدى جميع الرجال عائلات). وبدا أن الرجال الأربعة كانوا مسرورين لرؤيتي - فثمة شخص جديد يتحدثون معه. وعلى الرغم من التهديدات الخطيرة التي تعرض لها الأفغان الهازارا، شرعت أستراليا في إعادة لاجئين إلى أفغانستان في العام 2014، الذين تعرض البعض منهم لدى عودتهم للتعذيب على أيدي عناصر حركة طالبان[35]. وفي العام 2015 قال رئيس الوزراء الأسترالي توني أبوت إنه يجب على إيران استعادة مواطنيها الذين أخفقوا في الحصول على حق اللجوء في أستراليا، وذلك على الرغم من المخاطر الشديدة التي كانت تواجه العائدين.

جمع الرجال الأربعة أحجارا صخرية ذات ألوان مختلفة لإرسالها إلى أطفالهم. وأحد هؤلاء، واسمه عبدول Abdul، لم يستطع التحدث بالإنجليزية، وقد أخبرني أنه كان في مركز الاحتجاز مدة اثنين وعشرين شهرا، في منطقة داروين Darwin على الساحل الشمالي لأستراليا وفي جزيرة كريسماس. وكان يتناول ستة أنواع من مضادات الاكتئاب يوميا، وكانت عينه اليسرى محتقنة بالدم، كما أراني جروحا على جسده والتي زعم أنه أصيب بها بسبب ممارسات طالبان. وبينما كنا نتحدث كان هو مبتسما، ولكنه قال إنه حزين بسبب حالة عدم اليقين إزاء ما سيحدث له، ولأنه لم يحصل قط على أي معلومات محددة بشأن قضيته - بما في ذلك جدول زمني لحلها - سواء من جانب إدارة الهجرة وحماية الحدود الأسترالية أو من جانب شركة «سيركو».

تحدثتُ إلى الرجال الأربعة كلهم، ولكن بدرجات متفاوتة من النجاح بسبب صعوبات التواصل اللغوي. وقال هؤلاء إنهم يريدون السماح لهم بالعيش في مركز احتجاز المجتمع - وهي سياسة نفذتها حكومة حزب العمال في العام 2012 وتوسع فيها نظام أبوت في العام 2014، والتي تسمح لطالبي اللجوء بالعيش في حرية، ولكن في طي النسيان بموجب «تأشيرة حماية مؤقتة» والتي تنتهي صلاحيتها بعد ثلاث سنوات. وكانت هذه السياسة توفر القليل من الأمن للاجئين. كما أن الأطفال الذين يولدون في أستراليا كانوا يصنفون باعتبارهم «آتين بحريين غير مصرح لهم»، ولا يمكنهم العيش في أستراليا، ولكنهم يستقرون في الخارج. وكان هذا النظام أفضل من بقاء اللاجئين في سجن بالغ الحراسة، ولكنه ترك اللاجئين في هاوية عاطفية

عميقة. وتحدث هؤلاء الرجال عن صعوبة الوجود بالنسبة إلى شخص محتجز - حيث رتابة الحياة اليومية، وغياب الرحلات القصيرة أو الزائرين، والطقس الرطب. وأخبروني أن حالة الملل هذه كانت تصيبهم بصدمات نفسية. وكل هذا كان مدعوما بالحقائق: إيذاء النفس، ومحاولة التضحية بالنفس، وهي ممارسات قد زادت بين طالبي اللجوء قيد الاحتجاز في العامين 2013 و2014، وكما تبين من الأرقام التي صدرت في العام [36]2015.

إن حالات اليأس لدى اللاجئين كانت تُستغل ماليا في كل مستوى من مستويات الرحلة، بداية من الأشخاص المهربين الذين يستولون على مدخرات العمر لدى اللاجئين، وانتهاء بالمسؤولين الفاسدين الذين كانوا في حاجة إلى الرشوة على طول طريق هذه الرحلة. فقد عرفت العديد من طالبي اللجوء ممن سردوا قصصا فظيعة عن رحلات قوارب مروعة من إندونيسيا إلى أستراليا. إذ إن أشخاصا كانوا يغرقون في الأغلب في كل مكان حولهم. ولم يكن الوصول بالقوارب إلى أستراليا يعني نهاية الكابوس، لأن ممثلين جددا للشركات متعددة الجنسيات يدخلون إلى الصورة للاضطلاع بدورهم في تفتيت وخصخصة حياة هؤلاء اللاجئين. ذلك أن كل شيء وكل واحد من هؤلاء كان يمثل قيمة نقدية. كما أن قضاء شهور وسنوات في مكان بعيد، يديره في كل يوم حارس غير مبالٍ أو عنصري وظفته شركة خاصة، ضاعف من الشعور باليأس. فاللاجئون من التاميل والباكستانيين والأفغان والعراقيين، من بين جنسيات أخرى، انتقلوا من جحيم سلطوي واستبدادي إلى متاهة بيروقراطية، في بلد افترضوا خطأً أنه عادل وديموقراطي.

كنت في طريق العودة إلى الفندق الذي أُقيم فيه حينما جذب انتباهي شيء ما في البحر، وتوقفتُ بالضبط في المكان نفسه الذي شاهد منه سكان جزيرة كريسماس، وهم لا حول ولا قوة لهم، في ديسمبر من العام 2010 اللاجئين وهم يغرقون في أعماق البحار الهائجة. إذ أمكنني أن أرى بوضوح قاربا مكتظا باللاجئين وقد لاح في الأفق، وكان يتجه صوب الشاطئ. كانت سفينتان أستراليتان كبيرتان وعدد قليل من سفن أصغر تتعقب القارب من كثب. وتجمع بضعة أشخاص لالتقاط لقطات فيديو وصور للقارب. وكان هؤلاء الأشخاص من حولي، وهم خليط من السياح والسكان المحليين، غير متعاطفين إلى حد كبير تجاه اللاجئين الآتين. وقال أحدهم: «أراهن

أنهم سيعثرون على كميات كبيرة من الأموال في جيوبهم». وقال زوجان أكبر سنا إنهما سئما من وصول هذا العدد الكبير من القوارب إلى أستراليا.

وكان هذا من الأحداث التي تتكرر بنحو منتظم على الجزيرة حتى العام 2013، عندما توقف وصول القوارب إلى حد كبير، ولكن كانت هذه هي المرة الأولى التي رأيت فيها ذلك المشهد. وكان من الصعب ألا يشعر المرء بالتعاطف مع أناس كانوا قد خاطروا بأرواحهم، وأبحروا عبر المياه الخطيرة المضطربة للوصول إلى مكان ما آمن.

نزلتُ إلى حاجز الميناء، حيث كان عشرات من إدارة الهجرة وحماية الحدود الأسترالية، وممثلي شركة «سيركو»، والشرطة، ومسؤولي الجمارك، وكذلك مترجمون، وطاقم العاملين في الإسعاف، في انتظار وصول اللاجئين. وكان هناك أيضا عدد من سكان الجزيرة والسائحين، الذين كان معظمهم في منتصف العمر أو أكبر سنا. وجميع من تحدثتُ إليهم أعربوا عن معارضتهم لوجود اللاجئين على الجزيرة. وقال أحد هؤلاء الأشخاص إنهم كانوا «غير قانونيين» الذين قد يأتون و«يستولون» على الجزيرة، مثلما «يحدث في أجزاء من أوروبا». وقال أحدهم: «تجب إعادتهم إلى إندونيسيا، حيث سيكونون في أمان. لماذا يأتون إلى أستراليا؟ وماذا سيحدث لو أن إرهابيين كانوا على متن القوارب؟ إننا نعاني من الفقر هنا والناس يعيشون في ظل ظروف سيئة على جزيرة كريسماس، لكنهم يأتون ويلقون معاملة أفضل من تلك التي يلقاها الأستراليون». ثم أتيت على ذكر شركة «سيركو» وسألتُ عما إذا كان هناك أحد مهتم بأن شركة خاصة كانت تجني أموالا من وراء أعداد كبيرة من اللاجئين المقبلين. وقال رجل مسن إنه لم يكن مرتاحا حيال ذلك، فالسائح لم يكن على دراية بالحقيقة.

توقف قارب اللاجئين على مسافة تبعد نحو 200 متر عن الشاطئ، وانطلق قارب سريع للقائه. وعقب فترة قصيرة، أُحضر نحو أربعة عشر لاجئا كانوا يرتدون سترات النجاة إلى رصيف الميناء، وبعد ذلك، جُلب مزيد منهم إلى الشاطئ. ورأيت امرأة تجلس على كرسي للمُقعدين (علمت فيما بعد أنها كانت امرأة حاملا)، كما رأيت رجلا طويل القامة بنحو استثنائي، وفتاة صغيرة، وامرأة ترتدي حجابا، وصبيا مراهقا - وكانت لديهم جميعا ملامح سكان الشرق الأوسط. وبعد أن خضعوا للتفتيش، جُمعت حقائبهم.

وكان ثمة شيء مثير ومحرك للمشاعر بشأن هذا المشهد المسرحي. أنا لم أعرف هؤلاء اللاجئين أو قصصهم، لكن بعد سماع القليل عنهم غير شيطنتهم سنوات، فإن أول اتصال بين طالبي اللجوء والحكومة بدا لي تبادلا إنسانيا عميقا. وما يدعو إلى الأسف هو أن البيروقراطية ستؤدي دورها في تسييس وخصخصة وإسكات اللاجئين.

أما العملية التي نُفِّذت على رصيف الميناء، فكانت تبدو منظمة، وكان مختلف المسؤولين الموجودين يتعاملون مع طالبي اللجوء باحترام. وسمعت امرأة بالقرب مني وهي تقول: «انظر كيف يأتون دائما ومعهم رجال وصبية أولا، ثم يحضرون عائلاتهم بعد ذلك؟» وبينما مشيت عائدا إلى سيارتي، بدأت الحديث إلى رجل صيني من السكان المحليين الذي كان يشاهد ما يحدث من إجراءات. وقال لي: «هؤلاء الناس، كلهم مسلمون سيئون». وسألته كيف عرف أنهم كانوا مسلمين، فأجاب: «سمعت أنهم كذلك، وأنهم ليسوا مثل الآخرين».

وفي طريق العودة إلى الفندق الذي أُقيم فيه، رأيت سفينة أسترالية إلى جانب قارب اللاجئين، الذي كان يجب إضرام النار فيه وتدميره. وقد أخبرت أن بقع الزيت التي تنتج عن هذه الحرائق غالبا ما كانت تطفو لتصل إلى الشاطئ، ما كان يلحق ضررا بالشريط الساحلي.

وشرح رجل أعمال المنطق الاقتصادي الذي يكمن وراء إدارة شركة «سيركو» لشبكة مراكز الاحتجاز في أستراليا. فقد وظّفته إدارة الهجرة وحماية الحدود الأسترالية في العام 2006 للعثور على مقاول جديد لإدارة النظام. واستمرت هذه المهمة إلى ما بعد العام 2007 الذي شهد انتخاب رئيس الوزراء العمالي كيفين رود Kevin Rudd، وعلى رغم معارضة حزبه رسميا لخصخصة قطاع مراكز الاحتجاز. أما مصدري كلايف Clive (وهذا ليس اسمه الحقيقي)، الذي طلب عدم الإفصاح عن هويته[37]، فكان مؤيدا لـ «سيركو» - لأنه في النهاية كان مشاركا في المناقصة الناجحة للشركة. لكنه أرجع هذا جزئيا إلى أن إدارة الهجرة وحماية الحدود «ممتلئة بعدم الكفاءة ولا تواجه مساءلة». وبدأ بحثه بأربعمائة شركة من المحتمل أنها كانت لديها القدرة على إدارة النظام، غير أن عملية البحث هذه سرعان ما انتهت إلى الاختيار ما بين شركتي «سيركو» و«جلوبال سوليوشنز ليميتيد» (جي إس إل)Global Solutions Limited (GSL)، حيث لم توجد شركة أخرى يمكنها التعامل مع نطاق العمل.

من ناحيتها، كانت إدارة الهجرة وحماية الحدود تعتقد أن خصخصة مراكز الاحتجاز كانت حلا واحدا لمشكلة اللاجئين - هي طريقة لمعالجة طالبي اللجوء بعيدا عن أنظار العامة والتي كانت تروق أيضا لسياسيين يسعون إلى عزل الآتين الجدد. لكن إدارة الهجرة وحماية الحدود كانت تعرف أن «جي إس إل» - التي اشترتها شركة «جي فور إس» في العام 2008 - كان لديها سجل مضطرب في التعامل مع طالبي اللجوء. ففي العام 2006 أعلنت حكومة هاورد أنها لن تمد عقد «جي إس إل» بعد العام 2007. إذ جادلت الحكومة بأن النظام كان في حاجة إلى إعادة عمليات توظيف الشركات والتعاقدات؛ لأن تقارير لا تحصى قد كشفت أن هذه الشركة الخاصة قد أخفقت في تقديم خدمات صحية ونفسية.

وفي الواقع كانت قائمة المشاكل طويلة، سواء ما يتعلق منها بإدارة الهجرة الخرقاء أو ما يخص شركة «جي إس إل». فقد سببت حالتان فاضحتان إثارة موجة من الجدال الضخم. إذ وضعت كورنيليا راو Cornelia Rau في الاحتجاز بنحو غير مشروع في العام 2004 وفي العام 2005، في حين أن فيفيان ألفاريز سولون Vivian Alvarez Solon قد رُحِّلت بنحو غير قانوني إلى الفلبين في العام 2001، وهي الحقيقة التي قد تستر عليها مسؤولون. وفي العام 2005، فُرضت غرامة قدرها نصف مليون دولار على شركة «جي إس إل»؛ لنقلها خمسة أشخاص في شاحنة صغيرة على مدار ساعات بلا طعام أو ماء أو فترات استراحة لقضاء حاجاتهم في دورة مياه. ومن ثم دان تقرير أصدره مدقق حسابات عام في العام 2015 الحد الأدنى من الخدمات الصحية التي تقدم في مراكز الاحتجاز[38]. وأذعنت الحكومة لضغط الرأي العام وتخلت عن «جي إس إل»، لكنها تركت السلطة في العام 2007 وهي لاتزال ملتزمة بسياسة التعاقد الخارجي. فالمسألة كانت بمنزلة تمرين في مجال العلاقات العامة - حيث يُحافَظ على النظام الاقتصادي نفسه في حين يُغيِّر الوجه العام لمزود الخدمة.

وكانت شركة «سيركو» دائما في الجزء العلوي من الكومة، بسبب عملها المكثّف مع طالبي اللجوء في بريطانيا. لكن كلايف قال إنها كانت تفوز بالعقود بسهولة كبيرة نظرا إلى أن شركة «جي فور إس» قد كانت «مقاولا كارثيا» على مدار ست سنوات في أثناء إدارتي هاورد ورود. وقال كلايف أيضا إن إدارة الهجرة «كانت على

علم بذلك، لكنها استمرت في التعاقد الخارجي وإسناد مزيد من الأعمال إليهما». وكانت هذه هي مكافأة الفشل لأن البدائل، مثل الاستثمار في خدمات تدار من قبل القطاع العام، كانت غير مستساغة من الناحية السياسية.

وأثناء وجوده في المعارضة تعهد حزب العمال بإعادة مراكز الاحتجاز في البلاد إلى أيدي القطاع العام في حال فوزه بالسلطة، إذ كان ذلك جزءا من البرنامج الانتخابي للحزب خلال انتخابات العام 2007. غير أنه نكث بوعده هذا في العام 2009، عندما قرر رئيس الوزراء، كيفين رود، ترسية عقد ضخم بقيمة 370 مليون دولار على «سيركو» لإدارة جميع مراكز الاحتجاز السبعة في أستراليا. وفي ذلك الوقت كان هناك يوجد فقط بضع مئات من اللاجئين في الاحتجاز. وفي العام 2015، كانت الشركة تدير العديد من مرافق الاحتجاز عبر أستراليا (على رغم أن شركات أخرى أدارت أيضا جوانب من عملية الحبس).

ووصف كلايف لي كيف أنه التقى ذات مرة الرئيسَ التنفيذي لشركة «سيركو» آنذاك، كريستوفر هيمان Christopher Hyman، في أثناء زيارته أستراليا. وأشار كلايف إلى أن هيمان «لقي معاملة الملوك»، وأنه «أوضح أن الربح هو الملك».

أهلا ومرحبا بكم في عالم المال من أجل الرعاية.

كما اعتقد كلايف أن «سيركو» «يجب عليها إدارة جميع مستويات احتجاز المهاجرين لأنها أكثر كفاءة من إدارة الهجرة». وفي اعتقاده أن شركات خاصة مثل «سيركو» كانت متحمسة للمحافظة على عقودها المبرمة مع الحكومة، ولذا كانت أكثر استجابة لمطالب التغيير ما إذا نشأت مشاكل. وقال كلايف أيضا إن الخصخصة حققت مزيدا من الشفافية، «كما فعلت سيركو»، لكنه أضاف أن الشركة كانت «حذرة من التحدث جهرا عن المشاكل بسبب غرامات حكومية محتملة». فهذا، على حد قوله، كان يضمن التكتم على المشاكل، وهو ما سمعت عنه في أثناء زياراتي إلى مركز احتجاز كيرتين في منطقة غربي أستراليا النائية وجزيرة كريسماس.

وعلى رغم ذلك كان ثمة اعتقاد لدى كلايف بأن «سيركو» كانت تضطلع «بعمل رائع في ظل ظروف بالغة الصعوبة». وانتقدني بشدة لما أشرت إليه من أن العاملين لدى «سيركو» غالبا ما أساءوا معاملة اللاجئين الذين في رعايتهم، وأن مراكز الاحتجاز البعيدة ضمنت حدوث انتهاكات بسبب الافتقار إلى الموارد الضرورية. وقال: «يبدو أنك تتجاهل حقيقة أن القرارات التي تُتخذ بشأن أين يمكن أن يذهب الأشخاص قيد الاحتجاز، [هي]

قرارات حكومية تماما»، وأردف: «ثمة ميزة في العقد، الذي يخضع للرقابة المشددة والذي صاغته الحكومة، وهي السكوت عن التعليق العام من جانب «سيركو»». لكن هذا التعليق اللطيف أغفل حقيقة أن كلا طرفي العقد يستفيد من هذا الصمت.

وقال كلايف إنه «ما من شركة أخرى، سواء أكانت عامة أم خاصة، في وضع أفضل أو أكثر قدرة على توفير هذه الخدمات. إن استمرار «سيركو» في العمل بنية حسنة لتوفير الخدمات، في ظل ظروف عصيبة للغاية قد فُرضت عليها من الحكومة، يُظهر بنحو كبير نزاهة والتزام هذه الشركة. صحيح أنهم يجنون أموالا من تقديم الخدمة، ولكن في المرة الأخيرة التي تحققت فيها من الأمر، فإنهم يتنافسون في إطار اقتصاد السوق المفتوحة للفوز بالعقد من خلال عملية صممها الكومنويلث، حيث فازوا به عن جدارة، ومن ثم يتعين عليهم الامتثال لبعض أكثر أنظمة خفض التكلفة إرهاقا والموجودة في أي مكان في العالم. وأنا أعرف هذا لأنني، وكما تعلم، توليت إدارة الجزء الأول من عملية طرح المناقصات وصممت نظام عقوبات الخدمات».

وجادل كلايف بأنه يتعين على «سيركو» تحمل المسؤولية عن أي مخالفات، بما في ذلك الانتهاك المزعوم للمحتجزين ومعاملة طالبي اللجوء المعرضين للخطر كأنهم قد احتُجزوا في سجن بالغ الحراسة. لكنه أنحى باللائمة على الحكومة بسبب سوء إدارتها للتدفق الكبير في أعداد طالبي اللجوء، وهو ما وضع ضغوطا لا مبرر لها على «سيركو». وقال إن الشركة «لن تتراجع أبدا عن عقدها لأن ذلك من شأنه التأثير في سمعتها العالمية».

واختتم كلايف حديثه برؤية ثاقبة اكتسبها من محادثات لا تحصى مع إدارة الهجرة وحماية الحدود، حيث قال: «لن تريد الإدارة، تحت أي ظروف، العودة إلى تقديم الخدمة من قِبل موظفين حكوميين». ذلك أن مسؤولين حكوميين كانوا يعتقدون أن «سيركو»، على رغم كل أخطائها، كانت لها أفضلية إلى حد بعيد على خدمة عامة تعاني نقصا في التمويل، ويتحتم عليها أن تكون أكثر استجابة لمواجهة التحديات اليومية، وذلك أساسا لأن المشغل الخاص للخدمة كان كبش الفداء المناسب للإخفاقات النظامية.

وثمة مصدر رفيع المستوى آخر، مازال يعمل لدى شركة «سيركو»، تحدث إليّ صراحة في العام 2014 عن تجاربه في أستراليا، عندما ساعد في تأمين صفقة احتجاز

للهجرة في العام 2009 مع كانبيرا. وقال ديفيد David (وهو ليس اسمه الحقيقي) الذي طلب عدم الكشف عن هويته هو الآخر بسبب طبيعة آرائه، إن رؤية شركته كانت تتلخص في تحويل المرافق إلى «احتجاز إداري، وعدم معاملة الناس باعتبارهم مجرمين في سجن». ولكنه أخبرني بعد ذلك أن «أعداد القوارب سجلت زيادة كبيرة، وأمضينا أساسا سنة كاملة ونحن نتصدى لمكافحة الحريق، ونحاول التغلب على هذه الأعداد المرتفعة ومواجهة [مراكز احتجاز المهاجرين] الجديدة، والتي جرى افتتاحها في وقت قصير للغاية. وبصراحة كانت كل من «سيركو» وإدارة الهجرة وحماية الحدود مرتبكتين، ومما زاد من شعوري شخصيا بخيبة الأمل أننا عجزنا تماما عن تنفيذ التغييرات التي كنت أريدها. وأعتقد أن «سيركو» ارتكبت خطأ ما هنا. إذ كان يتعين علينا أن نقول: كفى ولا للمزيد، لأنه لم يكن في وسعنا تشغيل هذه المراكز بنحوٍ مرضٍ يتوافق مع رؤيتنا. ومع ذلك، وكما يمكنك أن تتصور في شركة تجارية، يكون من الصعب رفض العمل».

وردا على سؤالي إلى ديفيد حول «رؤيته» مراكز احتجاز المهاجرين، قال: «لا بد من مزيد من الترفيه والأنشطة. ولا بد من تقليل المباني التي تحمل الطابع المؤسسي، وكذلك مزيد من حرية الحركة الداخلية، وتوظيف وتدريب العاملين على أساس أخلاقيات الرعاية الاجتماعية بدلا من تدريبهم باعتبارهم مجرد حراس أمن». ولم تتجسد أي من هذه الفوائد قط في مرافق الاحتجاز الأسترالية.

في العام 2013، كشف مصدر في «سيركو» عن مخبأ من الوثائق الداخلية التي أطلعني عليها والتي تضمنت تفاصيل عن التلاعب الهائل في الأسعار المقدمة إلى الحكومة الاتحادية من قبل هذه الشركة متعددة الجنسيات، كما كشفت الوثائق عن معدلات مرتفعة للغاية لممارسات الإيذاء الذاتي بين لاجئين محتجزين في أنحاء البلاد، وكذلك عدم الإبلاغ عن أخطاء وقعت تفاديا للتخفيضات الحكومية، فضلا عن ثقافة عمل مصممة لتجاهل حقوق طالبي اللجوء من أجل تحقيق أقصى قدر من الربح.

مصدر آخر من جهات اتصالاتي يدعى شون Sean (وهو ليس اسمه الحقيقي)، وقد طلب أيضا عدم الكشف عن هويته نظرا إلى حساسية ما أباح به من إفشاءات، وكان قد عمل داخل الإدارة العليا لشركة «سيركو» في كانبيرا عددا من السنين. وأخبرني شون أنه حين فازت «سيركو» بعقد مركز الاحتجاز في العام 2009 كان

ذلك ترتيبا أُعِدَّ بنحوٍ جيد نسبيا مع إدارة الهجرة. وكان هذا الوضع «مدفوعا بقيم إيجابية»، كما بدا الموظفون الحكوميون في الغالب متحمسين لمساعدة طالبي اللجوء والمقيمين الذين تجاوزوا مدة صلاحية التأشيرات الممنوحة لهم.

وكانت سياسة الحكومة العمالية في ذلك الوقت تتمثل في بقاء أقل عدد من الأفراد بقدر الإمكان في مراكز الاحتجاز. لكن سرعان ما تدهورت العلاقة بين «سيركو» وإدارة الهجرة حين بدأ عدد قوارب اللاجئين في الارتفاع بنحوٍ كبير في العام 2010. واستذكر شون عندما أُعطي مهلة مدتها يومان فقط لفتح مركز جديد - حيث تلقت الشركة الأمر بذلك يوم الجمعة وكان من المتوقع أن تعد مرفقا قائما ولكن غير مستخدم أيضا بحلول يوم الأحد. وقد انتُهي من هذا العمل بتكلفة باهظة. كما أماط شون اللثام عن أن كانبيرا أعطت شركة «سيركو» إشعارا مدته أقل من ثلاثة أشهر من أجل إعادة افتتاح مركز كيرتين للاحتجاز - وهو مرفق يقع في وسط منطقة صحراوية. وقال شون إن مثل هذا التخطيط قصير الأجل قد بات أمرا شائعا؛ لأن وزراء الهجرة الاتحاديين المتعاقبين انتابتهم حالة من الرعب من اتخاذ قرارات بسبب «السياسة المعقدة حول هذه المشكلة... [فهم] لم يريدوا الإعلان عن مراكز جديدة حتى اللحظة الأخيرة». ومن ثم كانت النتيجة هي تبني سياسة وضعت على عجَل، بينما لم تكن الظروف المعيشية للاجئين عاملا رئيسا في اعتبارات الحكومة.

وبين الفينة والأخرى كانت الحكومة الاتحادية تسأل «سيركو» عما إذا كانت تستطيع إدارة العدد المتزايد من المحتجزين في نظامها. وكانت الإجابة دائما «نعم»، كما أخبرني شون، «لأننا في مجال استيداع البشر» (حين شكا شون من الطرق التي كانت تُستخدَم في التعامل مع طالبي اللجوء أبلغته الإدارة العليا أنه «لم يكن يتبنى وجهة نظر مؤسسية بما فيه الكفاية»). وأخبر مسؤول كبير في إدارة رئيس الوزراء والحكومة شون أن الحكومة ندمت على إعطاء «سيركو» احتكارا في أعمال مراكز الاحتجاز، ولكن لا يكاد مزيد من القوارب يبدأ في الوصول حتى تقرر كانبيرا أنه ليس لديها من خيار آخر سوى الاعتماد على «سيركو» لإدارة التدفق الضخم للاجئين، وذلك على الرغم من حقيقة أن النظام القائم كان قد صُمِّم لاستقبال عدد أقل بكثير.

إن أخطر اتهام وجهه شون إلى «سيركو» تمثّل في أن الشركة «كانت تتلاعب بالنظام»، وأنها كانت «تكسب الكثير من الأموال في وقت قصير وبلا مجهود». وفسر ذلك بأن الشركة «لن تنفق مالا على أي شيء لا تتقاضى أجرا مقابل تنفيذه، كتقييم العلاقة بين الشركة وعملائها. وهنالك القليل بل ربما لا رقابة في هذا الجانب. وليست لدى «سيركو» رغبة لفعل ذلك».

لقد تلاعبت سيركو بالنظام بنحوٍ جيد إلى درجة أنها باتت قادرة على استغلال سوء إدارة الحكومة الاتحادية لأعمال احتجاز المهاجرين بينما توفر الحد الأدنى من العاملين المدربين للتعامل مع طالبي اللجوء. فقد كشفت وثيقة داخلية لشركة «سيركو» النقاب عن أنه، في أرجاء البلاد، وفي كل مركز احتجاز، لم يكن الارتفاع في العائدات تقابله زيادة في عمليات التوظيف. إذ بقي عدد العاملين ثابتا نسبيا في العام 2011 - وهو أقل من الحد الأدنى المطلوب لتوفير الرعاية اللائقة، كما ذكر شون - وذلك على رغم زيادة الآتين عن طريق القوارب إلى أكثر من 4500 شخص في العام نفسه.

وأكد شون ما كنت قد كتبته في مكان ما في هذا الكتاب – وهو أن التدريب الذي أجرته «سيركو» كان في حده الأدنى، وأن التدريب الثقافي داخل مراكز الاحتجاز كان «غير موجود تقريبا». إذ كانت العنصرية بين صغار العاملين من الأمور الشائعة. واسترجع شون من ذاكرته حادثا وقع في العام 2010، حيث شن عدد من اللاجئين احتجاجا على سطح مركز فيلاوود لاحتجاز الهجرة في سيدني Villawood Immigration Detention Centre. ولم يكن لدى «سيركو» خبراء تفاوض بين العاملين لديها، ومن ثم لم تكن ثمة فكرة عن كيفية الرد على هذا الاحتجاج، وهو ما أدى إلى تصاعد الموقف. ولمعالجة هذا الخلل جلبت الشركة مفاوضين في مجال احتجاز الرهائن من المملكة المتحدة لتدريب الموظفين المحليين مدة شهر كامل. كما وقع حادث آخر في العام 2012 استخدم فيه موظفو فيلاوود فؤوسا لمحاولة إنزال اللاجئين من السطح، ولكن في إطار هذه العملية سمح العاملون لطالبي اللجوء بحمل أشياء يمكن أن تتحول إلى أسلحة.

والحقيقة أن سنوات من تقارير حقوق الإنسان المنتقدة لم تفعل سوى القليل لإضفاء الصبغة الإنسانية على النظام. ففي العام 2014 كُشِف النقاب عن قيام عاملين بوضع مئات من اللاجئين في الحبس الانفرادي في مركز فيلاوود من دون

توافر مؤهلات ضرورية مناسبة. وقد استمر عزل بعض اللاجئين شهورا متتالية[39]. وكان مستوى الرعاية داخل مركز الاحتجاز سيئا للغاية إلى الحد الذي دفع أطباء في العام 2014 إلى إطلاق دعوات لمقاطعة العمل داخل مرافق الاحتجاز[40]. وهناك شركة خاصة كانت تدير جميع مرافق الرعاية الصحية لمراكز الاحتجاز، وهي شركة «الخدمات الطبية والصحية الدولية» International Health and Medical Services (IHMS)، قد جمعت مئات المليارات من الدولارات من وراء تقديم رعاية دون المستوى المطلوب. وفي خطوة غير مسبوقة تحدث كبير الأطباء النفسانيين السابق لدى الشركة، الدكتور بيتر يانج Dr. Peter Young، في العام 2014 منتقدا بشدة ظروف الاحتجاز واصفا إياها بأنها «سامة بنحوٍ متأصل». واتهم العملية برمتها داخل المرفق بأنها أقرب ما تكون إلى «التعذيب» وقال إن «ضغطا قسريا قويا» قد كان يُطبَّق على طالبي اللجوء لإرغامهم على التخلي عن خططهم للاستقرار في أستراليا. وقال: «المعاناة هي الطريقة التي يتحقق ذلك من خلالها»[41].

كما أن ثمة فضيحة لاحقت شركة «الخدمات الطبية والصحية الدولية». ذلك أن طبيب أشعة كان مطلوبا للعدالة في أمريكا بسبب اتهامات تتعلق بالاعتداء الجنسي على طفل قد وظفته الشركة للعمل في جزيرة كريسماس. وهنالك طبيب آخر، وهو طبيب تخدير، وظفته الشركة أيضا على الرغم من أنه كان ضالعا في سوء سلوك طبي في بريطانيا[42]. وعلى الرغم من هذه المخالفات مارس مسؤولون ضغطا على الشركة لكي تكون أقل تعاطفا مع المحتجزين وتمتثل لـ «متطلبات الحكومة» - بنحوٍ رئيس: توفير مستويات أقل من الرعاية[43].

في الوقت نفسه كانت الصحة العقلية للمحتجَزين تمثل مشكلة مهمة إلى حد كبير. إذ إن قسما بعنوان «مقابلة تقييم خطر إيذاء النفس»، ضمن وثيقة لإدارة الهجرة وحماية الحدود، كان يوفر فقط أبسط التعليمات لطاقم العاملين، من قبيل السؤال عن كيف كان شعور المحتجَزين. وقال شون إن معظم العاملين في شركته لم يكونوا مدربين جيدا وإنهم كانوا غير مستعدين للتعامل مع مثل هذه المهام. مردفا: «إن كان قلبك ينبض، فلديك وظيفة في سيركو».

ونادرا ما كان يُكشَف رسميا عن أرقام دقيقة بشأن إيذاء النفس للعامة، غير أنني حصلت على معلومات تفصيلية تتعلق بـ «سيركو» عن حوادث وقعت في الفترة

ما بين العام 2009 وأوائل العام 2012. وعلى رغم أنه كان من المستحيل التأكد من دقة الأرقام تماما، حيث كان يتعين على عضو في طاقم العاملين تدوين حادثٍ ما لكي يُسجَّل، فإن الأرقام كانت صادمة. ففي الفترة من يناير من العام 2011 إلى يناير من العام 2012، عندما كان عدد الأشخاص في مركز الاحتجاز يتأرجح بين 3994 و6520، وقع 2974 حادثا من «الحوادث الشبكية»، بما في ذلك ما وصفته «سيركو» بأنها حوادث «فعلية»، أو «محاولات شروع»، أو «حوادث تهديد». ووفقا للوثيقة التي رأيتها فإن الأغلبية العظمى من هذه الحوادث كانت من قبيل التهديد فقط. وحدث القليل فقط من التغيير بحلول العام 2014، حين ارتفعت معدلات إيذاء النفس والعنف في جزيرة مانوس النائية. وقد سعى العديد من طالبي اللجوء إلى الحصول على تعويض مالي لما أصابهم من صدمات عقلية وبدنية بعدما جرى وضعهم في هذه المراكز النائية. غير أنه لا الحكومة ولا المقاول الخاص كانا حريصين على تحمل المسؤولية عن ذلك - وهو مثال تقليدي للدلالة على التعاقد الخارجي غير المسؤول[44].

وبالطبع لم يكن اللاجئون وحدهم من عانوا في ظل هذا الترتيب. ذلك أن طبيعة عمل مقاولي الباطن لدى شركة «سيركو» ممن عملوا في مركز فيلاوود، في إحدى ضواحي سيدني، قد سُلِّط الضوء عليها حين تواصل معي عدد من الحراس الذين كانوا يعملون لدى شركة «إم إس إس للأمن» MSS Security في مطلع العام 2011. فقد كتبتُ بعض المقالات عن طالبي اللجوء، من دون الوضع في الاعتبار ألم ومعاناة الموظفين الذين كانوا يعملون في ظل مواقف عصيبة للغاية بين محتجزين يعانون صدمات نفسية. وكانت القصص التي رواها الحراس مضيئة. فقد تأثرت بما أخبروني به، وذلك على رغم اللغة السامة التي غالبا ما كانت تُستخدم لوصف اللاجئين، فالنزعة العنصرية كانت من الأمور المعتادة. كما أن هؤلاء الرجال والنساء قد أُلقي بهم في مركز احتجاز متقلب حيث الحد الأدنى من التدريب - إذ إن ما كان يمثل شكوى دائمة هو أنه لم تُعقَد أي دورة تدريبية ثقافية، مما أدى إلى تفجر مشاعر غضب أكبر تجاه طالبي اللجوء. ومن ثم شعر العاملون بأنه تُخُلِّيَ عنهم، واعتقدوا أن طالبي اللجوء كانوا يَلقَون معاملة أفضل منهم. وقد عانى الحراس في جزيرة كريسماس البعيدة بنحوٍ خاص، حيث حاولت حارسة التخلص من حياتها، في حين أظهر آخرون، وفقا لإحصاءات، نسبا أعلى لمخاطر الإيذاء الذاتي[45].

أما جون John (وهذا ليس اسمه الحقيقي)، فكان معتنقا سابقا للساينتولوجي(*) في الثالثة والخمسين من عمره، وقد عمل لدى شركة «إم إس إس للأمن» قرابة خمسة عشر عاما. تحدث جون بتشدق ناعم وبدا متلهفا لأن يشاركني تجاربه - وهي تجارب أكد صحتها فيما بعد حراسٌ آخرون لشركة «إم إس إس للأمن». فقد كشف جون عن الكثير من إخفاقات «سيركو» إبان فترة عمله في مركز فيلاوود، بما في ذلك أوجه القصور التي استمرت بعد استحواذ شركة «ويلسون للأمن» Wilson Security على عقد إدارة المركز في العام 2011 (فازت ويلسون أيضا بالعقد الخاص بإدارة شؤون الأمن في مركز الاحتجاز الأسترالي في جزيرة ناورو، حيث ظهرت أدلة في العام 2013 على أن العديد من طالبي اللجوء قد حاولوا شنق أنفسهم[46]. كما وجدت الشركة نفسها محاصرة من جراء الاضطراب الذي وقع في جزيرة مانوس في العام 2015 حيث وُجِّه إليها اتهام بالاعتداء على محتجزين محتجين).

وقال جون إن مهمته الأولى كانت مراقبة السور الخارجي. وزعم أن شركة «سيركو» وفرت أموالا بنحو روتيني من خلال عدم إجراء تقييم صحيح للمرفق، وهو ما كان يعني أن هناك أشخاصا تمكنوا من الهرب. وقال لي جون: «لقد قلت إن من الضروري إجراء تحليل مخاطر للمكان، لكن ما من أحد كان يريد أن يفعل ذلك؛ لأنك في حاجة إلى أن تنفق مبلغا إضافيا من أجل الالتزام بلوائح السلامة». كما أتى جون على ذكر أخطاء قد ارتكبتها «سيركو»، غير أنه في كل مرة كان يحوِّل اللوم على شركة «إم إس إس». وقال: «كلما كان هناك عمل غير متقن من جانبهم، كانوا يلوموننا». وزعم أنه أثناء احتجاج في مركز فيلاوود «لم تستجب «سيركو» مدة خمس ساعات، وفي ذلك الوقت، تمكن أحد عشر [محتجزا] من الصعود إلى سطح المركز. ولم تكن لدى «سيركو» الرغبة في مواجهة الموقف، ولهذا حدث تقاعس مدة طويلة».

في هذه الأثناء كانت ظروف العمل في فيلاوود محبطة. وكان هنالك كثير من الأدلة على وجود مادة الأسبستوس في الموقع، والحكومتان الليبرالية والعمالية،

(*) الساينتولوجي Scientology هي ديانة ظهرت في العام 1952 في الولايات المتحدة الأمريكية إثر كتاب أصدره إل. رون هابارد L. Ron Hubbard، والديانة موضع كثير من الجدل منذ ظهورها، ولها كنيسة رئيسة في كاليفورنيا Church of Scientology. [المحرر].

وشركات «أيه سي إم» و«سيركو» و«إم إس إس» قد تعهدوا جميعا بإزالتها وتنظيف الموقع. لكن جون قال إنه كان منزعجا من رؤيته باستمرار لافتات عليها عبارة: «خطر: مادة الأسبستوس». وفي العام 2002 أُعلِن أن مركز فيلاوود آمن، وأنه بات خاليا من الأسبستوس، غير أنه في العام 2006 اكتُشِفت هذه المادة السامة من جديد، فقط ليُعلَن سريعا أن الموقع آمن مرة أخرى. وتساءل جون: «لماذا لاتزال هناك لافتات تحذرنا من وجود الأسبستوس مادام لم يعد هناك خطر؟» وسألتُ إدارة الهجرة وحماية الحدود الأسترالية عن هذه الادعاءات الخطيرة، فقالوا إن «رقابة مكثفة استمرت عددا من السنين قد وجدت باستمرار أن ثمة ملوثات كانت أقل كثيرا من المستويات المقبولة لمواد الأسبستوس».

وكان موقف حارس شركة «إم إس إس» تجاه طالبي اللجوء سلبيا. فقد قال لي: «لا أعرف أي لاجئين يشكون من الظروف في فيلاوود. والعديد ممن يخضعون لأقصى قدر من الأمن ليسوا لاجئين - فهم أشخاص تجاوزوا مدة صلاحية تأشيرة الإقامة. وهناك البعض ممن يعودون إلى مراكز الاحتجاز لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف الحياة في الخارج. ففي الداخل يحصل هؤلاء على ثلاث وجبات ودخول مجاني على شبكة الإنترنت». وفي رأيه كان يتعين على الجيش الأسترالي إدارة شؤون المحتجزين، لأن شركات مثل «سيركو» «تتصدى لمشكلة ما وتبقى إلى الأبد في حالة من جنون الارتياب خوفا من خسارة العقد مع الحكومة، ومن ثم تلقي باللوم دائما على شركة «إم إس إس»». وقال إن هذا أسفر عن ظهور ثقافة عدوانية تسببت في إصابة «مديري «إم إس إس» بجنون الارتياب» وفي الوقت ذاته «لا يُبدون أي احتجاج بالفعل».

وعلى سبيل المثال انتابت جون حالة من الفزع عندما أُقيل زميل له في شركة «إم إس إس» في نهاية يوم بلغت فيه الحرارة أربعين، درجة، لأنه شكا من شدتها، ولعدم قدرته على العمل بكامل طاقته. وقال: «لقد كان في تلك الحرارة أربع ساعات». وأردف: «لقد ظللت أدعو إلى مزيد من فترات الاستراحة في الصيف، لأننا لا نستطيع التهرب من الشمس على الإطلاق. ففي الغالب نعمل اثنتي عشرة ساعة في العراء من دون الاحتماء بأماكن الظل. وبدا الناس كأن الشمس أحرقتهم لدى خروجهم من دوام العمل. من جانبه قال «وورك كوفر» Work Cover [وهو جهاز حكومي أسترالي مصمم لحماية صحة وسلامة العمال] إن ذلك شيء

مَشين ومخزٍ، لكن أحدا لا يحرك ساكنا أو يفعل شيئا حياله». واختتم جون كلامه فقال: «ذاتّ يوم، كنت على وشك الإغماء من الحرارة، فإذ بالمشرف عليّ يقول لي: أين رابطة عنقك؟»».

اتصل بي حراس آخرون بعدما أخبرهم جون أنني سأضمن لهم عدم الإفصاح عن هوياتهم الحقيقية - إذ كانوا يخشون التعرض للعقاب من رب عملهم إذا ما تحدثوا صراحة وبنحوٍ علني. وقالت شارون Sharon (وهو ليس اسمها الحقيقي) إنها كانت مستاءة من كل هذه الفوائد التي يتحصل عليها طالبو اللجوء في مركز فيلاوود. وقالت: «إنهم يحصلون على دروس مجانية لتعلم اللغة الإنجليزية، ودروس في الكومبيوتر، ومصفف للشعر، وطبيب لعلاج الأسنان، ونظارات طبية، ورعاية للصحة العقلية، وأطباء، والعلاج في المستشفيات أو العمليات الجراحية في أسرع وقت وكما هو مطلوب. وكان لدى العملاء أيضا ميزة الدخول إلى الإنترنت من دون وجود رقيب ينظر إلى المواقع التي يدخلون إليها». كما كررت شارون شكوى رئيسة لطالما استمعتُ إليها من عمال آخرين في شركة «إم إس إس»، ألا وهي أن: «العاملين في «سيركو» يتعاملون مع العملاء باعتبارهم أصدقاء أكثر من كونهم نزلاء أو محتجَزين. وبسبب نظامنا القانوني فإن الأمر كان يستغرق وقتا طويلا للتثبت من الحقيقة أو الأكاذيب... ولذا إذا لم يُحبك العملاء فسيجعلون من الصعب بالنسبة إليك العمل هناك. فالعملاء لديهم حقوق أكثر، وهم يعرفون حقوقهم ويستفيدون منها على الوجه الأكمل».

وبعدما فرغت من إجراء مقابلات مع عدد من العاملين لدى شركة «إم إس إس»، تواصلت مرة أخرى مع إدارة الهجرة وحماية الحدود، وكذلك شركة «سيركو»، للحصول على بعض الأجوبة. لكن شركة «إم إس إس» أخفقت في الرد على طلبات متعددة للتعليق. ولكن مرة أخرى واجهتُ ذلك التكفل غير الكافي بالمسؤولية داخل نظام مخصخص. إذ رفض متحدث باسم إدارة الهجرة إرسال أي ردود عبر البريد الإلكتروني على أسئلتي، مكتفيا بالقول لي عبر الهاتف إن: «سيركو تظل هي المسؤولة عن الموظفين المتعاقد معهم من الباطن، مثلما هي مسؤولة عن العاملين الأساسيين لديها. فمن حق «سيركو» اتخاذ قرار تجاري بشأن ما إذا كان يتعين توظيف مقاول من الباطن لتنفيذ مهام أمنية معينة».

وأرسلت إليّ المتحدثة باسم «سيركو» إيما نيدهام Emma Needham رسالة عبر البريد الإلكتروني كانت بوضوح ردا شكليا، حيث جاء فيها: «لدينا سياسة عدم الضرر والتي تنفذ لضمان عودة جميع الموظفين إلى بيوتهم من دون أن يصيبهم أذى. وفي حال وجود دليل على أن مقاولا من الباطن أخفق في تلبية هذه المعايير المطلوبة فإنه يخاطر بمواجهة عقوبات أو إنهاء التعاقد معه». غير أنها لم تجب عن أسئلتي بشأن مسؤولية الشركة تجاه «إم إس إس» وموظفيها.

كما أنني قد واصلتُ إزعاج المدير الإقليمي لإدارة الهجرة وحماية الحدود في جزيرة كريسماس، سكوت ماثيسون Scott Matheson، وضغطتُ عليه كثيرا، مما دفعه في النهاية إلى السماح لي بالدخول إلى مركز الاحتجاز في اليوم الأخير لي في الجزيرة. لكنه أخبرني أن واحدا فقط من المحتجزين الذين كنت قد أدرجتهم في نموذج الطلب، يدعى حياة الله مظفري Hayatullah Mozafari، هو من سيراني. وأضاف ماثيسون: «لن تستطيع إحضار كاميرا فيديو، أو كاميرا تصوير عادية، أو هاتف محمول، ولأنك صحافي فإنه غير مسموح لك حتى بحمل قلم أو ورقة». في وقت كتابة هذه السطور كانت حكومة أبوت قد حظرت رسميا على الصحافيين الدخول إلى مركز الاحتجاز في جزيرة كريسماس منذ العام 2013.

وبينما كنت أوقف سيارتي في موقف الانتظار الخاص بمركز الاحتجاز في وقت مبكر من صباح ذلك اليوم، فإن كل ما أمكنني رؤيته كان طبقَ استقبال أقمارٍ صناعية كبيرا وُضع إلى جوار قاعة الاستقبال الرئيسة، وكذلك أسوار عالية أمام مجمعات سكنية تذكر بالسجن، فضلا عن مجموعة من خزانات آلية يضع بداخلها موظفو «سيركو» والزائرون متعلقاتهم الشخصية. وكان اثنان من موظفي الأمن لشركة «إم إس إس» من ذوي الأجسام الضخمة يعملان في مكتب الاستقبال، أظهرت لهما بطاقة هويتي وعليها صورتي. وكانت توجد كتيبات خاصة بـ «سيركو»، «ترحب» بالزائرين للمركز. سجّلت دخولي ومررت عبر باب دَوّار آلي لأجد ماثيسون في انتظاري. قال لي: «أردتُ التأكد من أن دخولك للمركز كان يسيرا». تحدث الرجل إليّ عن اللاجئين الذين قدموا أخيرا في قوارب، وكيف أن البحرية الأسترالية كانت تعطي دائما سترات النجاة الملائمة لهؤلاء في أثناء مرافقتهم وصولا إلى الجزيرة. وشعرت بأن ماثيسون يمنحني معاملة خاصة، وأنه يريد أن يُظهر لي أن النظام يمكن أن يكون ودودا.

مشينا في طريق محاط بأسوار على جانبيه والتقينا سالي Sally، وهي كبيرة مديري الحالات في إدارة الهجرة وحماية الحدود التي تولت الإشراف على عشرين من أخصائيي التقييم في جزيرة كريسماس. ومع أن مقرها كان في العادة بالعاصمة كانبيرا، لكنها كانت تضطلع بمهامٍ بنحوٍ منتظم في مراكز احتجاز مثل تلك التي توجد في فيلاوود في سيدني، وماريبيرنونج (Maribyrnong) في ملبورن، ومركز كيرتين البعيد في غربي أستراليا - حيث رأيت ألفا من اللاجئين الذكور الذين يعيشون وسط صحراء كاثرين (Katherine) على قاعدة قديمة كانت تابعة للجيش والتي أدارتها «سيركو» - وجزيرة كريسماس. وكانت سالي قد وصلت إلى الجزيرة بعد وقت قصير من اندلاع حوادث الشغب في مارس من العام 2011، عندما احتج محتجَزون على حبسهم. سرنا، سالي وأنا، عبر أبواب مزودة بإجراءات أمنية مشددة كانت تؤدي إلى منطقة حيث كان لدى «العملاء» مقابلات مع أخصائيين اجتماعيين ومقيّمي حالات اللاجئين. وكانت غرفة الاجتماعات نظيفة إكلينيكيا ومزودة فقط بطاولة واحدة وبضعة كراسي. ثم جلسنا لنتحدث.

كانت سالي تبذل قصارى جهدها وهي تعمل في ظل ظروف صعبة. وقالت إنها تفهم السبب وراء مجازفة الناس بالسفر إلى أستراليا في قوارب. وبدا أنها مهتمة باللاجئين وتحدثت باستفاضة عن محاولة معالجة حالات الناس بسرعة. وقالت إن الأمور قد تحسنت بنحوٍ كبير منذ السنوات التي تولى فيها هاورد رئاسة الحكومة، وإنه كانت هناك «رعاية أفضل وعقوبة أقل». وحين سألتها عن «سيركو» راحت تكيل المديح والثناء على الشركة، وهي تقول إنهم كانوا «شركاء أساسيين» لأن «الخدمة العامة ببساطة غير قادرة على التعامل مع الشأن الأمني، وجمع المعلومات، وخدمات أخرى». وقالت إن طاقم العاملين لدى «سيركو» كان مدربا بنحوٍ جيد وأنهم كانوا أفضل بكثير من هؤلاء الذين كانوا يعملون لدى مقاولين سابقين مثل «جي فور إس» و«أيه سي إم». وحاججتْ سالي بأن إدارة الهجرة وحماية الحدود كان لديها السلطة لإقالة أي من موظفي «سيركو» ممن كانوا يتصرفون بنحوٍ غير سليم، من قبيل معاملتهم للاجئين بنحوٍ ينم عن عدم الاحترام. وقالت لي: «هذا يحدث نادرا جدا»[47].

كما ذكرت سالي أن معظم الأشخاص الذين اجتازوا النظام كانوا لاجئين حقيقيين، وأن أوقات المعالجة صارت أقصر. وسألتها كيف يمكنها الجدال في هذا الأمر بينما

كان طالبو اللجوء يقبعون أحيانا مدة عامين وراء القضبان. وبقيتْ مصرّة على موقفها، لكنها اعترفت قائلة: «أتمنى لو كانت الأمور أسرع من ذلك، لكن النظام ببساطة لا يمكنه التعامل مع جميع الناس هنا». سألتها بعد ذلك عما إذا كان من شأن وصول مزيد من قوارب اللاجئين أن يُجهد النظام أكثر. فأجابت: «نعم، لكننا نحاول إبقاء أقل من ألف شخص هنا في جزيرة كريسماس». وأوضحت أن العدد الحالي من طالبي اللجوء كان سهل القيادة وسمح للاجئين بالحصول على مزيد من المعاملة الشخصية، إذ كانت قلقة بشأن ما سيحدث إذا تعين على هؤلاء إعادة استخدام خيام لإدارة عدد زائد من اللاجئين الآتين[48]. كما زعمت سالي أن إدارة الهجرة وشركة «سيركو» قدّمتا إلى اللاجئين أنشطة من قبيل دروس لتعلم اللغة الإنجليزية، والدخول على الإنترنت، وجولات خارج المركز، ودروس في فن التفصيل - غير أن الراهبة جوان جادلت بأن السلطات لم تفعل الكثير من هذه الأشياء. والواقع أنه كانت هنالك مفاوضات لا نهاية لها من أجل السماح لطالبي اللجوء بالقيام بزيارات غير منتظمة إلى حمام السباحة العام، في حين أن نادي الكريكيت المحلي منعهم من الدخول إليه في العام 2010.

وردا على سؤالي لها حول ما إذا كانت تؤيد خصخصة نظام الاحتجاز للاجئين، أجابت سالي بأنه على الرغم من «أنه غير مثالي، فإنه يجب على المقاولين السيطرة على جوانب معينة تعجز الحكومة ببساطة عن التحكم فيها». وهنا تساءلتُ إن كانت الحكومة لا تستطيع فعل ذلك أو أنها لا تريد أن تفعله. أن توظف كانبيرا وتدرب موظفي مركز الاحتجاز كانت فكرة خيالية. وبدلا من ذلك بدا أنه سيكون هنالك اعتماد متزايد باستمرار على «سيركو». وأعطتني سالي الانطباع بأن إدارة الهجرة و«سيركو» كانتا تحاولان معالجة الصورة العامة السلبية عن نظام الاحتجاز. فعلى سبيل المثال وافقتني في الرأي بأنه حين تعلن وسائل الإعلام عن وصول قارب للاجئين فإنها تسبب ببساطة تغذية جنون الارتياب ومشاعر الكراهية حيال اللاجئين في المجتمع الأوسع. وقالت: «يجب على وسائل الإعلام تمثيل ووصف الناس هنا وتقديم لمحات عنهم، لأنها سترى أن معظم هؤلاء فارّون من الاضطهاد وأنهم يأتون إلى [هنا] لسبب ما». وافترضت أنها كانت تعرف كيف جعل رؤساؤها هذه العملية صعبة بالنسبة إلى وسائل الإعلام.

سألتني سالي عما إذا كنت أريد رؤية حياة الله في غرفة الاجتماعات أو في فناء المركز. وحين اقترحت الفناء، على أمل التحدث إلى محتجزين آخرين، تذكرت أن يوم الخميس كان «يوم التأشيرة» وأن المكان سيكون مزدحما بأشخاص يريدون المجيء والتحدث معي. وقالت أيضا إن الرجل الذي أتيت لزيارته «لن يحصل على تأشيرةٍ اليوم، ومن ثم لن يكون من الإنصاف فعلا بالنسبة إليه أن يرى الآخرين وهم يحتفلون بذلك».

وأخيرا وصل حياة الله، وهو أفغاني من طائفة الهزارا. وكان واحدا من الرجال الأربعة الذين كنت قد التقيتهم على الشاطئ مع الراهبة جوان. وكان يبدو بائسا وبالكاد تبادل النظرات معي. وأُخبِرت أنه كان يتناول أدوية مضادة للاكتئاب، وأنه كان يواجه مشكلة في مغادرة فراشه - وكان يحدث هذا حتى عندما كان يعلم أن أحدا هنا لزيارته. وكانت أسنان حياة الله معوجة ومصفرة بسبب التدخين، وكانت لديه حدبة صغيرة والتي جعلته يميل إلى الأمام وينظر إلى الأسفل وهو يتحدث.

من خلال مترجم أخبرني حياة الله أنه كان في مركز الاحتجاز مدة اثنين وعشرين شهرا، ومع ذلك لم تكن لديه أي فكرة بعد متى سيتغير وضعه، إذ كان ينتظر تحديد موعد من المحكمة لمراجعة قضائية. وحين سألتُه إن كان يفكر في العودة إلى أفغانستان، أو ربما في الذهاب إلى باكستان، قال إنه لم يعد لديه شيء يهمه هناك. وروى بنحوٍ قاطع أن ابنه البالغ من العمر خمسة عشر عاما قد قُتل أخيرا في باكستان.

كان حياة الله يعطي إجابات قصيرة عن أسئلتي، ويمكنني القول بأن نبرة اليأس في كلامه كان يشعر بها المترجم، على رغم أنه أعرب عن شكره لزيارتي له قائلا: «إنها تمنحني بعض الشعور بالراحة». وسألتُه إن كان مجتمع الهزارا في أستراليا قد تواصل معه بأي شكل من الأشكال، لكنه قال إنه لم يتصل به أحد. لقد عقد صداقات مع محتجزين آخرين في جزيرة كريسماس، لكنه قال لي: «في نهاية المطاف كان الجميع يفكرون في أنفسهم، ويشعرون باليأس بشأن عدم حصولهم على وضع اللاجئ».

كان الحديث صعبا، وحاولت خلاله إظهار تعاطفي مع حالته - لم أعرف قصته بالتفصيل أو مدى صحتها، لكن أمكنني أن أرى أنه كان في حالة سيئة.

وعند نقطة ما في أثناء المقابلة، قال: «لا يهم لو خرجت إن أصابني الجنون هنا. فلن يكون ثمة اختلاف في الخارج». وهنا وجدت رجلا فقد الأمل، حيث كان الاحتجاز المخصخص هو العامل الرئيس في تلك العملية. وارتسمت على وجهه ابتسامة قصيرة حين نهضت استعدادا لمغادرة المكان، وقلت إنني آمل أن أراه في الخارج قريبا[49]. وهو يعيش الآن في داروين، في المنطقة الشمالية في أستراليا.

لقد غادر حياة الله باكستان بسبب العنف المجتمعي ونقص الفرص. وكان يعتقد أن أستراليا ستوفر له ملاذا، مع السلام والوظائف. وعلى رغم أن وطنه الجديد لم يكن رسميا في حالة حرب، لكنه قد أعلن معارضته لأي ولجميع لاجئي القوارب (أما هذا العدد الكبير من طالبي اللجوء الذين كانوا يصلون بالطائرة، فقد تُجوهلوا بسهولة في سياق المناقشة السامة). وكانت معدلات التفاوت في الدخل بباكستان متوطنة، حيث استحوذت نخبة صغيرة للغاية على أجزاء كبيرة من البلاد. وكانت هذه مشكلة عالمية، وذلك على الرغم من أن درجة التفاوت في الدخول والثروات كانت تختلف من دولة إلى أخرى. وشكل الآلاف من طالبي اللجوء طبقة دنيا في أستراليا – عدد هؤلاء لم يكن معروفا بالضبط، لكنه كان يقدر بعشرات الآلاف - وهو ما يُعزى إلى نقص الفرص، والإسكان، والتمويل العام الضعيف، والعزلة. ولم تكن هذه بالضبط هي البيئةَ التي قد تخيلها رجال مثل حياة الله.

سارت سالي معي إلى بوابة محصنة كانت تؤدي إلى ملعب بيضاوي الشكل يحتوي في معظمه على أوساخ بنية اللون. وقالت سالي إنه يكون أكثر اخضرارا حين يكون المطر غزيرا، وبعد أن تكون ذروة الصيف قد مرت. واعتاد المحتجزون لعب الكريكيت وكرة القدم في أواخر اليوم، حين يكون الطقس أكثر برودة، لكن عند العاشرة والنصف صباحا كان المكان هادئا. وثمة لاجئ يرتدي قميصا أرجوانيا كان يجلس في صمت خلف البوابة، حيث راح يتطلع فقط إلى ما حوله. وكان العاملون لدى «سيركو» وإدارة الهجرة يتبادلون التحية فيما بينهم وهم يمرون بالقرب منا.

وحول الملعب، كما شرحت سالي، كانت توجد مبان سكنية متعددة مطلية بألوان مختلفة، حيث كانت المباني «الأكثر أمانا» تلك المطلية باللون الأصفر أو

الأبيض. وقالت إنه إذا ما أحسن الرجال في المبنى الأبيض التصرف فإنهم يُنقلون تدريجيا إلى مناطق أقل حراسة. ونظرت إليّ فجأة وقالت، بنحوٍ عفوي، إن مركز الاحتجاز بدا كأنه «سجن شديد الحراسة، وهو كذلك». ومضت قائلة: «لو أنه شُيِّد في الآونة الأخيرة، لكان مختلفا، وأكثر ليونة، وأقل من كونه سجنا».

قلت لسالي إن إدارة الهجرة و«سيركو» لم تفعلا معروفا لنفسيهما لكونهما أقل شفافية حيال أنشطتهما. وأجابت بقولها: «لقد أُحرقنا عدة مرات» من قبل وسائل الإعلام، حيث ذكرت قصة إخبارية أذاعها برنامج «60 دقيقة» 60 Minutes التلفزيوني الذي عرض صورا جوية للمركز التقطتها طائرة مروحية يُتَحكم فيها من بُعد، وهي الصور التي كانت أيضا شهادة إثبات على نقمة وسخط طاقم العاملين السابقين، وقد بدت أصواتهم مكتومة. وزعمت سالي أن هذا الموضوع صعّد من حدة الغضب لدى الجميع وشوّه واقع مركز الاحتجاز في جزيرة كريسماس. غير أنه كان من الصعب التعاطف بأي حال مع ما قالته سالي، لأن إدارة الهجرة و«سيركو» قد تواطأتا لإخفاء القصص الشخصية والمؤثرة عن العامة، مستشهدة في ذلك بمخاوف الخصوصية لدى اللاجئين (وهو الشيء نفسه الذي سمعته في الولايات المتحدة وبريطانيا). وفي العام 2015 كُشف النقاب عن أن حكومة أبوت قد أبلغت عن صحافيين أجروا تحقيقات استقصائية بنحوٍ دقيق عن وضع طالبي اللجوء وقدموها إلى الشرطة الاتحادية الأسترالية، وهم يهدفون إلى الكشف عن مصادرهم - على وجه التحديد نافخي الصافرات[50].

ولأن أستراليا تنتمي إلى دول العالم الأول فإنه ما كان يجب عليها أن تتعامى عن واقع نظام مراكز الاحتجاز الحالي. فلم يكن ثمة دليل على أن الخصخصة قد أدت إلى تحسين الشفافية أو توفير المال[51]. إذ وجدت دراسة أجريت في كندا أن لاجئين يعيشون في المجتمع كلفوا الحكومة نحو 10 إلى 12 دولارا كنديا في اليوم الواحد، في حين بلغت تكلفة إبقاء فرد واحد في مركز احتجاز مخصخص في أستراليا 179 دولارا على الأقل يوميا[52]. أما «برنامج مساعدة المجتمع» Community Assistance Program في أستراليا، الذي قدم مساعدات إلى طالبي اللجوء المعرضين للخطر، فقد تكلف نحو 38 دولارا يوميا، بينما تكلف

برنامج مساوٍ له في مجال الاحتجاز الإجباري 125 دولارا[53]. إن سَجن لاجئين خلف القضبان لم تكن له علاقة بتوفير المال، بل إخفاء المشكلة عن أنظار وعقول الأستراليين في المناطق الحضرية. كما أُبقيت المسؤولية بعيدة للسماح بسياسة الإنكار المعقول لدى الحكومات، والمسؤولين، والشركات. وكانت النتيجة هي معاقبة الحكومات لطالبي اللجوء اعتقادا منها أن ناخبيها أرادوا منها أن تُظهر قسوة في التعامل مع الآتين من لاجئي القوارب. وما يدعو إلى الأسف أنه في ظل هذه المعلومات الخاطئة واسعة الانتشار عن خلفية ومحنة طالبي اللجوء كان هنالك بعض الحقيقة في هذا الافتراض.

ومع ذلك ظهرت مقاومة لهذا الواقع. ففي العام 2014 نظّم فنانون ممن شاركوا في معرض بينالي Biennale للفنون في سيدني، وهو أكبر حدث في الهواء الطلق في أستراليا، احتجاجا على رعاية المعرض ماليا من قِبَل شركة «ترانسفيلد» - وهي مقاول رئيس يعمل ضمن سياسة الاحتجاز التي تنفذها الحكومة. وكانت الاستجابة الأولية من جانب وسائل الإعلام، والحكومة، ومديري الفنون هي الغضب، إذ إن ما تردد لديهم هو أن فنانين جاحدين قد تجرأوا على إثارة مخاوف أخلاقية في مناخ سياسي كان تمويل الفنون فيه محدودا[54]. غير أن هذه الحملة الاحتجاجية نجحت - حيث قطع معرض بينالي علاقاته جزئيا مع «ترانسفيلد»، كما سنحت الفرصة للعامة أن يروا مناقشة صحية حول دور الشركات التي تحاول صرف عمليات التمحيص والتدقيق عن عملها القبيح ولكن المربح باعتبارها «شركات مواطنة جيدة». وكانت هذه واحدة من أكثر المحاولات الناجحة لتحدي الجمود العام حول سياسة خصخصة نظام اللجوء.

كان ثمة تحدٍّ حقيقي لوسائل الإعلام والسياسيين للتحقيق ومراقبة أي شركة تسعى إلى جني ربح من إدارة شؤونِ طالبي لجوء معرضين للخطر - وهو التحدي الذي لم ترْقَ إلى مستواه أي من هذه الجماعات. ذلك أن «سيركو»، و«ترانسفيلد»، والحكومة الاتحادية عملوا معا في ظل إفلات حقيقي من العقوبة، وكانت هنالك عواقب قليلة مرتبطة بانعدام المساءلة المشتركة لديهم. وقلما أثيرت فكرة وضع مرافق الاحتجاز في أيدي مؤسسات حكومية في المناقشات العامة، وذلك على رغم أن حزب الخضر الاتحادي قد نادى بتلك الفكرة.

وبعد انقضاء عقدين على إدارات أسترالية متعاقبة كانت تريد أن تعالج المشكلة المتصورة للاجئين بعيدا ومن خلال شركات خاصة، فقد حان الوقت لكي تؤسس البلاد نظاما أكثر انفتاحا يضع رعاية طالبي اللجوء فوق هدف تحقيق الربح.

الخاتمة

فك التعويذة

«في مكان ما على الطريق اختزلت الرأسماليةُ فكرةَ العدالة، لتعني «حقوق الإنسان» فقط، وأصبحت فكرة الحُلم بتحقيق المساواة كُفرا. نحن لا نقاتل من أجل إصلاح نظام يجب استبداله»

أرونداتي روي، 2014

وصفت «قناة التاريخ» History Channel برنامج تلفزيون الواقع الذي تبثه، والذي يحمل اسم «بامازون» Bamazon، بأنه عن «ثمانية من عمال البناء العاطلين عن العمل من ولاية ألاباما يخوضون صراعا من أجل حياتهم، ويخاطرون بكل ما لديهم من أجل احتمال ضعيف للعثور على الذهب في أدغال الأمازون». وعرض هذا البرنامج،

«إن السلوك المفترس للتنفيذيين في الشركات متعددة الجنسيات، ومسؤولي الحكومة، والعاملين المتواطئين في المنظمات غير الحكومية، يُعد السمة المميزة والحاسمة لما أسجله في هذا الكتاب: تحقيق الربح بأي ثمن»

الذي جرى إعداده في غويانا في أمريكا الجنوبية، «النمور العدوانية، والثعابين السامة، والبعوض المسبب لمرض الملاريا، وأميالا لا حصر لها من الطين الذي لا يمكن اختراقه». وشرح تيم إيفانز Tim Evans، وهو أحد الشخصيات الرئيسة التي ظهرت في هذا البرنامج، كيف أنه اعتاد أن يأتي ومعه زملاؤه الأمريكيون إلى منطقة الأمازون في كل موسم تعدين «لأخذ الذهب».

كان هذا البرنامج التلفزيوني يُعتبَر برنامج ترفيهٍ غيرَ مسيَّس، وقد أضفى اتجاها عاما على رأسمالية الكوارث من أجل الإثارة ونسبِ المشاهدة التي سيجلبها. وكان كل ما يهم هو تلك الإثارةَ التي تدور حول عملية المطاردة، وبث كرنفال من الأوساخ والحصى لجمهور من المشاهدين لن يتعلم شيئا عن السبب الذي يمكن أن يجعل اصطياد الموارد شيئا مدمرا للغاية. وكما كتب أكاديميون بيئيون، وهم نيثان كي. لوجان Nathan K. Lujan، وديفين دي. بلوم Devin D. Bloom، وإل. سينثيا واتسون L. Cynthia Watson، فإن قناة التاريخ هذه: «تستغل المواطن الطبيعية كستار خلفي لأعمال النهب التي تحظى بالتمجيد»(1).

وما افتقده البرنامج هو أنه لم يذكر أي شيء عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها شركات التعدين ضد مجتمعات السكان الأصليين والضرر الذي يلحق بالنظم البيئية الحساسة من خلال النهب المفرط لموارد مثل الذهب(2).

ولم تكن كاميرات التلفزيون هناك لتسجيل هذا الاستغلال في أعماق بابوا غينيا الجديدة، أو أفغانستان، أو باكستان، أو هايتي، أو داخل مراكز احتجاز اللاجئين والسجون في اليونان، والولايات المتحدة، وبريطانيا. إن السلوك المفترس للتنفيذيين في الشركات متعددة الجنسيات، ومسؤولي الحكومة، والعاملين المتواطئين في المنظمات غير الحكومية، يعد السمة المميزة والحاسمة لما أسجله في هذا الكتاب: تحقيق الربح بأي ثمن. تختلف الطرق لبلوغ هذا الهدف من دولة إلى أخرى، لكن الاستراتيجية تبقى واحدة: المغالاة في التهديدات، سواء أكانت من صنع الإنسان أم طبيعية، ثم إطلاق العنان لمقاولي القطاع الخاص غير الخاضعين للمساءلة باستغلالها.

وإذا ما كانت هنالك حالة من عدم اليقين الاقتصادي فعندئذٍ دَع الشركات الأجنبية تعدِّن أي مورد متاح، ثم اجلس وشاهد كيف تغادر معظمُ الأموال البلاد.

واحرص على أن تستمر الحروب، بما فيها تلك التي تفجرت شرارتها الأولى لأسباب واهية، أطول فترة ممكنة لضمان العمل المستمر للمرتزقة، والحراس، ومسؤولي الاستخبارات. إن صناعات مثل التعدين، والبناء، والأمن يُغذي بعضها بعضا. إنه قطار الكسب السهل العالمي - فعندما تُستنزَف موارد دولة ما وتجف منابعها ينتقل القطار إلى الوجهة المربحة التالية.

وأثناء زيارة إلى اليونان في العام 2013 لتقصي واقع التقشف المفرط وهؤلاء العمال المقاومين له، أصدرت الكاتبة الكندية نعومي كلاين تحذيرا صارخا وقالت: «نحن بالفعل في وسط ما صرت أعتقد أنه بمنزلة النهب الاستعماري الأخير للوصول إلى الموارد الطبيعية الأصعب في بعض أكثر المناطق المحمية جمالا في العالم باستخدام بعض من أخطر ممارسات الاستخراج وأشدها ضررا»[3].

ولم يبقَ شيء من دون أن يُمَس. فقد كتبت أرونداتي روي أن «خصخصة كل شيء قد كانت تعني أيضا إضفاء صبغة المنظمات غير الحكومية على كل شيء». وهي تحتفل على نحو صحيح بـ «عمل رائع وجذري» تضطلع به العديد من المنظمات غير الحكومية، كما أوضحُ في هذا الكتاب، لكنها تتشكك في «المنظمات غير الحكومية الممنوحة من الشركات والمؤسسات [باعتبارها] طريقة تمويل عالمية لتنفيذ عمليات شراء لحركات مقاومة، وهو ما يشبه حرفيا اضطلاع مساهمين بشراء أسهم في شركات، ثم محاولة السيطرة عليها من الداخل»[4]. إن تحويل حقوق الإنسان إلى سلعة للمتاجرة بها، في وقت تضع فيه قوى السوق قيمة نقدية على كل شيء، يتطلب منا أن نكون متشككين للغاية حيال الأجندات التي تقدمها المؤسسات البحثية، والمنظمات غير الحكومية، وجماعات الحريات المدنية. صحيح أن الكثير منها يؤدي عملا جيدا، لكن كثيرين آخرين يدافعون عن الحفاظ على إمبراطورية أمريكية على حساب العالم النامي. وكوننا لا نرى أو نسمع هذه الجماعات يوميا لا يعني أننا لا نفعل أي ضرر.

وفي ضوء القدرات الآخذة في التراجع والمصلحة الذاتية المقيدة لصحافة الشركات الغربية، يتوقف الأمر على الفرد - المدون المواطن والمغرد ومستخدم الفيسبوك - لتوثيق الآثار الناجمة عن رأسمالية الكوارث، حتى يمكن توفير ما هو مفقود من وسائل الإعلام الرئيسة: الرؤية على أرض الواقع[5]. إن التحدي من أكبر ما يكون؛

فمن بين 175 من أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم في العام 2011، بما في ذلك الدول، كانت هناك 111 شركة متعددة الجنسيات[6].

وفي الوقت الحالي في مقدور أحد سكان القرى في هايتي الاتصال إلكترونيا وبسرعة مع ناشطة في سيدني لإبلاغها بوجود تسرب كيميائي في أحد المناجم. ويمكن لمدون أفغاني أن يصف لجمهور في جميع أنحاء العالم فساد أحد مسؤولي الحكومة. الوعي لا يُحدث تغييرا بالضرورة، لكنه يعد الخطوة الحيوية الأولى لتحقيق ذلك. إن ما يمكن أن نفعله بهذه المعلومات، ونحن نعيش في بلدان لديها القوة، هو خيارنا نحن.

كما أن عكس مسار الاتجاه الذي تسلكه الرأسمالية المستغلة يعني أيضا تقديم بديل لما يبدو أنها مفاتنها المغرية[7]. وأنا أدرك جيدا أن هذا يشكل تحديا عاجلا عند مشاهدة الأيديولوجية وهي تعمل في أماكن مثل هايتي، حيث يجري الترويج للمناطق الصناعية باعتبارها الفرصة الأسمى. وهنا لا يكون الجواب هو المزيد من التعهيد الخارجي للخدمات أو خصخصة الموارد؛ إذ إن الإصغاء إلى السكان المحليين وتمكينهم يمثل خيارا أفضل. وهذا معناه تحدي وجهة النظر التقليدية بأن الغرب يملك كل الإجابات.

والحقيقة أنه مرت أوقات لا حصر لها في أثناء رحلاتي حين شعرت باليأس، وبأنني صرت غارقا في القصص التي كانت تُروَى لي. وكنت كثيرا ما أتساءل عن فائدة الصحافة ذاتها، وكنت على دراية تامة بحدود هذه الوسيلة لإحداث تغييرات كبيرة حيث هنالك حاجة إليها. وبنحوٍ خاص صدمني كم مرةٍ شعر الناس بأنهم كالعبيد لنظام اقتصادي لم يكن لديهم أي سيطرة عليه. وكتب المستشار المالي ساتياجيت داس Satyajit Das أن «قاعدة المال المدقع تذهب إلى أن الجميع يقترضون، والجميع يدخرون، ومن المفترض أن يصبح الجميع أكثر ثراء. لكن فقط المطلعين المهرة هم من يصبحون أكثر ثراء، حيث يمكنهم إدارة وتزوير قواعد اللعبة»[8].

ويأتي هذا الكتاب ليكشف عن هؤلاء اللاعبين السريين، ويفضح أساليبهم، ويتعرف على الجماعات المالية والاجتماعية والسياسية التي قد خلقت هذه الفوضى، ومن ثم يطرح القضية من أجل التغيير. بيد أن إحداث هذا التغيير يتطلب في المقام الأول الاعتراف بما نقاتل، وبمن نحن. ففي كتابه بعنوان: «الانقسام: الظلم الأمريكي

في عصر فجوة الثروة» The Divide: American Injustice in the Age of the Wealth Gap، يجادل الصحافي مات تايبي Matt Taibbi الذي يعمل لدى مجلة «رولنج ستون» بأن المشكلة تبدأ في الداخل، حيث يقول: «نحن [الأمريكيين] لدينا كراهية عميقة تجاه الضعفاء والفقراء، كما لدينا شعور بالرعب الشديد إزاء الأثرياء والأقوياء، وإننا نعكف على بناء نظام بيروقراطي من شأنه المواءمة والمطابقة بين تلك المشاعر المتضاربة»[9]. وبتفاصيل غزيرة يبين تايبي كيف أن المحرضين الرئيسين على الأزمة المالية للعام 2008 لم يُفلتوا فقط من عقوبة السجن، بل استفادوا من الأزمة وتوافرت لهم الحماية، في حين أن الملايين ممن لا حصر لهم من الرجال والنساء سحقهم نظام قانوني لا يرحم. وفيما عدا استثناءات قليلة، مثل «حركة احتلوا وول ستريت»، لم تكن هنالك حركات احتجاج عامة للمطالبة بملاحقات قضائية للمتورطين في جرائم النصب والاحتيال في بورصة وول ستريت.

ويذهب تايبي إلى قلب نظام اقتصادي واجتماعي وقانوني يدعم الانتهاكات الموثقة هنا، ويشرح السبب وراء السماح بحدوثها، حيث يقول: «إننا نخلق ديستوبيا، حيث هوس الدولة ليس هو السرية أو الرقابة، بل الظلم. ولأنه مهووس بالنجاح والثروة وازدراء الفشل والفقر، فإن مجتمعنا يقسم السكان إلى رابحين وخاسرين بشكل منهجي، وذلك باستخدام مؤسسات مثل المحاكم لتسريع هذه العملية»[10]. والحقيقة أن هذه اللامبالاة وتلك القسوة، اللتين يعمل إعلام الشركات على تضخيمهما، هما ما تسمحان للشركات في الولايات المتحدة وعلى الصعيد العالمي بالتصرف بنحوٍ سيئ ضد الفقراء. فهل سنتصرف لجعلها مسؤولة؟ على كل حال، فإن الكثير من المجالس المحلية في المملكة المتحدة صارت الآن مخصخصة تماما، حيث تتولى تشغيلَها شركاتٌ ليست لديها معرفة بالمنطقة الإقليمية التي تعمل في نطاقها[11]. إنها عملية باردة قد تكشفت وبدت للعيان من دون موافقة عامة.

بيد أن التحديات تظل عميقة. ففي حين أن رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، مارغريت تاتشر، وهي المهندس الرئيس لخطة التدمير النيوليبرالي للقطاع العام اليوم، توفيت في أبريل من العام 2013، لاتزال الخصخصة الجماعية، وأصولية السوق، والدعم للأنظمة الديكتاتورية الصديقة للغرب، والتي دافعت عنها تاتشر والرأسماليون ممن يعتنقون أفكارها نفسها، لاتزال تواصل ازدهارها. إن كلا الحزبين

الرئيسين في المنظومة السياسية البريطانية مازالا يؤيدان التعاقدات الخاصة باعتبار ذلك طريقة مسؤولة لإدارة شؤون الدولة. غير أن استطلاعات الرأي العام تظهر باستمرار أن عامة البريطانيين يفضلون أن تدار الخدمات من خلال القطاع العام. وهنا يكمن التحدي في تحويل ذلك الاتجاه إلى عمل.

وفي متابعة أجراها في العام 2011 لمقاله الكلاسيكي الذي كتبه في العام 1967 عن «مسؤولية المثقفين»، شرح نعوم تشومسكي الدور الذي يجب علينا الاضطلاع به حين نتصدى لمحاربة سلطة قائمة، وأننا نواجه واحدا من خيارين: إما معانقة هذه السلطة وإما تحديها. ويقول تشومسكي: «إذا ما كنا جادين بشأن العدالة فسوف نركز جهودنا حيث نتشارك المسؤوليةَ فيما يجري تنفيذه»[12].

إنه من الضروري المطالبة بقدر أكبر من الشفافية من تلك المؤسسات التي تخلق أزمات أو تعمل على إطالة أمدها. وهذا يتضمَّن المنظمات التي تدير سجون طالبي اللجوء، وتلك التي تسعى إلى تقويض الاستقلالية وسبل المعيشة لدى السكان المحليين في سعيها إلى الحصول على دولارات الموارد. كما يتضمن ذلك هؤلاء الذين يبيعون معلوماتٍ مشكوكا فيها للقوات الأمريكية في «الحرب على الإرهاب». فهؤلاء يعمدون إلى إخفاء جشعهم وراء قناع زائف بزعم مساعدة الولايات المتحدة في الفوز في معركتها ضد الإرهاب، في حين أنه واضح أن الوطنية والاستقرار العالمي لا يمثلان الدافع الحقيقي وراء تصرفاتهم هذه.

والحقيقة هي أن الرأسمالية المفترسة تواجه مقاومة في جميع أنحاء العالم، وهي مقاومة مشروعة تُقرُّها مجتمعات تضررت منها في هايتي وبابوا غينيا الجديدة، ونشطاء يدافعون عن اللاجئين في أستراليا، ومنظمات غير حكومية في أفغانستان، والفوز الانتخابي الذي حققه حزب سيريزا في اليونان. فهنالك الآن معارضة متزايدة لحقيقة أن الغرب قد أصبح أكثر قليلا من كونه مجتمعا مُسوَّرا محصنا بشدة، يستغل الموارد والناس في سعيه إلى زيادة أرباحه وتحقيق مفهوم سلام يخدم مصالحه الذاتية. وثمة رؤية تتطور بشأن كيف يمكن تنظيم العالم بطريقة مختلفة، حيث تزدهر ديموقراطية حقيقية من الأسفل إلى الأعلى. كما أن الطموح المتمثل في تطوير حلول جماعية، مع اضطلاع مصالح عامة وخاصة بالحد من عدم المساواة والفقر والمرض، ليس نظرة شيوعية إلى الوراء: إلى القرن العشرين، ولكنه شرط أساسي من أجل مستقبل واقعي وضروري.

وهناك أمثلة لا حصر لها للدلالة على ذلك. فلننظرْ إلى ما فعلته هامبورغ، ثانية أكبر مدينة في ألمانيا، حين صوت سكانها في استفتاء العام 2013 حول استعادة السيطرة على شبكات التدفئة، والكهرباء، والغاز التي بيعت لشركات خاصة قبل ذلك بعقود. كما أن بلديات في فرنسا ومناطق في أفريقيا وآسيا قد أنهت التجربة الفاشلة في مجال التعاقدات الخارجية للمياه(13). فكل هذا تحقق عن طريق قواعد شعبية حرصت على تنظيم صفوفها واستخدام أدلة تُظهر أن الوفورات في التكاليف والاستدامة البيئية سوف تخدم على نحو أفضل من خلال نظام للملكية تديره الدولة.

ودعونا لا ننسَ أبدا إنسانية الناس والمجتمعات التي تتوق إلى عالم أكثر إنصافا. فمن السهل إلى حد كبير محو شخصيات والتحدث بدلا من ذلك فقط عن الدولارات. وإنني أحب نمط التفكير لدى الكاتبة الأمريكية ريبيكا سولنيت Rebecca Solnit، التي تقول في كتابها «جنةٌ بُنيت في الجحيم» A Paradise Built in Hell إن التحدي الذي يواجه المجتمعات الحديثة يكمن في رؤية البشر على أنهم أكثر من مجرد مستهلكين. وهي تشرح كيف أن الكوارث، على الرغم من أنها مروعة، يمكنها توحيد المجتمعات معا بطرق من شأنها أن تُظهر أفضل ما لدينا جميعا. وتقول الكاتبة: «يمكنك قراءة التاريخ الحديث باعتباره تاريخ الخصخصة». وتمضي إلى القول:

> «ليس فقط تاريخ الاقتصاد، لكن أيضا المجتمع، وذلك لأن كلا من التسويق ووسائل الإعلام يدفع الخيال أكثر وأكثر باتجاه الحياة الخاصة والرضا الخاص، حيث يُعاد تعريف المواطنين على أنهم مستهلكون، بينما تتداعى المشاركة العامة ويتداعى معها أي معنى للسلطة السياسية الجماعية أو الفردية... فالخصخصة الاقتصادية مستحيلة من دون خصخصة الرغبة والخيال التي تخبرنا أننا لسنا حراسا بعضُنا على بعضنا الآخر»(14).

إن ما شهدتُه بينما كنت أُجري أبحاثا من أجل هذا الكتاب كان أشخاصا يناضلون ضد احتمالات ساحقة - ومن بين هؤلاء غيرُ المرئيين، وغير المعتبرين سياسيا، وغير المرغوب فيهم، والذين يمكن التخلي عنهم، والمفلسون، والفقراء. معركة هؤلاء جميعا هي معركتنا، وذلك لأن خيارنا هو مطالبة شركاتنا وحكوماتنا بتقديم تفسير

لإقدامها على جمع المال من استخدامها لممارسات القسوة والاستغلال. رأسمالية الكوارث هي أيديولوجيا عصرنا لأننا سمحنا لها بأن تكون كذلك. ولكن بوسعنا تغيير ذلك. ينبغي أن يكون هدفنا هو إيجادَ نظام اقتصادي أكثر مساواةً وديموقراطيةً تُمثلنا تمثيلا حقيقيا.

والآن هو الوقت.

الهوامش

المقدمة

(1) Jo Confino, "It Is Profitable to Let the World Go to Hell," Guardian, January 20, 2015.

(2) Peter Coy, "The Richest Rich Are in a Class of Their Own," Business Week, April 3, 2014.

(3) Ned Resnikoff, "Food Pantries Stretched to Breaking Point by Food Stamp Cuts," Al Jazeera America, November 24, 2014.

(4) David Leonhardt and Kevin Quealy, "The American Middle Class Is No Longer the World's Richest," New York Times, April 22, 2014.

(5) Matt Taibbi, "Bank of America: Too Crooked to Fail," Rolling Stone, March 14, 2012.

(6) Matt Taibbi, "Bank of America Is a 'Raging Hurricane of Theft and Fraud,'" Occupy Wall Street day of action, February 29, 2012.

(7) Justin Wolfers, "All You Need to Know About Income Inequality, in One Comparison," New York Times, March 13, 2015.

(8) David Halperin, "The Perfect Lobby: How One Industry Captured Washington DC," Nation, April 3, 2014.

(9) Cecilia Olivet and Pia Eberhardt, Profiting from Crisis: How Corporations and Lawyers Are Scavenging Profits from Europe's Crisis Countries (Amsterdam Transnational Institute/Corporate Europe Observatory, March 2014).

(10) Aditya Chakrabortty, "New Era Estate Scandal: Families at the Mercy of International Speculators," Guardian, November 20, 2014.

(11) James V. Grimaldi and Robert O'Harrow, Jr., "In Egypt, Corruption Cases Had an American Root," Washington Post, October 20, 2011.

(12) Jennifer Schuessler, "In History Departments, It's Up with Capitalism," New York Times, April 6, 2013.

(13) Andrew Hussey,"Occupy Was Right: Capitalism Has Failed the World," Observer, April 13, 2014.

(14) GillianTett, "Anxiety in the Age of Inequality,"ForeignPolicy, November/December 2014.

(15) Naomi Klein, The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism (London: Penguin, 2007), pp. 3–21.

(16) استطلاع أجرته «إيسنشل ريسيرش» في العام 2012 وجد أن أغلبية الأستراليين اعتقدوا أن «الإصلاحات» الاقتصادية التي قدمتها حكومات متعاقبة قد حققت «[أكبر قدر] من الفائدة» للشركات؛ حيث اعتقدت نسبة 5 في المائة فقط أن «أستراليين عاديين استفادوا» منها.
Essential Research, Economic Reforms, June 4, 2012.

(17) Naomi Klein, "Super Storm Sandy—A People's Shock?" Nation, November 5, 2012.

(18) Andrew Martin, "Hurricane Sandy and the Disaster-Preparedness Economy," New York Times, November 10, 2012.

«علم اقتصاد الكوارث»، كما ذكر كاتب عمود في مجلة «نيويوركر» New Yorker، «يجب أن يضمن أن الدولة مستعدة لمواجهة الكوارث قبل حدوثها، بدلا من مجرد التعامل معها بعد وقوعها».

James Surowiecki, "Disaster Economics," New Yorker, December 3, 2012.

(19) Mariah Blake, "How Hillary Clinton's State Department Sold Fracking to the World," Guardian, September 11, 2014.

(20) Naomi Klein, "Climate Change Is the Fight of Our Lives—Yet We Can Hardly Bear to Look at It," Guardian, April 23, 2014.

(21) Bill Mc Kibben, "Global Warming's Terrifying New Math," Rolling Stone, August 2, 2012.

(22) George Monbiot, "Forbidden Planet," Guardian, December 3, 2012.

(23) McKenzie Funk, Windfall: The Booming Business of Global Warming (London: Penguin, 2014), p. 10.

(24) James Risen, "The Post-9/11 Homeland Security Industrial Complex Profiteers and Endless War," Truth out, November 16, 2014, at truth-out.org.

(25) Rick Wallace, "Ex-Ambassador Frustrated by Post-Tsunami Silence," Australian, March 10–11, 2012.

(26) Klein, Shock Doctrine, pp. 391–4.

(27) Mark Anderson, "Aid to Africa: Donations from West Mask '60bn looting' of Continent," Guardian, July 15, 2014.

(28) Felicity Lawrence, "Alarm as Corporate Giants Target Developing Countries," Guardian, November 23, 2011.

(29) Hannah Beech and Oyu Tolgoi, "Hesitant Steppes," Time, August 20, 2012.

(30) Thanassis Cambanis, "Could Aid to Syrians be prolonging the War?" Boston Globe, June 1, 2014.

(31) في العام 2010، ورد في تقرير لصحيفة «واشنطن بوست» Washington Post أن ما يُقدر بنحو 854 ألف شخص كانت لديهم تصاريح أمنية من فئة «سري للغاية».

Dana Priest and William M. Arkin, "Top Secret America," Washington Post, July 19, 2010.

(32) Jeremy Scahill, "Former CIA Spy on How US Intelligence Became Big Business," Nation, July 7, 2010.

(33) Pratap Chatterjee, "Iraq War Logs: Military Privatization Run Amok," Guardian, October 23, 2010.

في العام 2010، اكتشفتُ دليلا على أن قوات أسترالية خاصة، إضافة إلى قوات من دول أخرى، كانت تضطلع بعمليات سرية، من الممكن أنها كانت عمليات اغتيال أو اختطاف عبر بلدان العالم الإسلامي، بلا مساءلة. إذ تأسس مركز تدريب في باريس، «قاعدة التحالف» Alliance Base، في أعقاب هجمات 11 سبتمبر، لتنسيق هذه المهام.

Antony Loewenstein, "Elite Oz Soldiers in Covert Operations for Top Secret Alliance Base," Crikey, November 22, 2010, at crikey.com.au; Brian Toohey, "Troops' Secret Role in Iraq," Australian Financial Review, August 28, 2004.

(34) "Jeremy Scahill Testifies before Congress on America's Secret Wars," Nation, December 9, 2010; Tim Shorrock, "America's New Mercenaries," Daily Beast, December 15, 2010, at thedailybeast.com.

(35) Jane Mayer, "The CIA's Travel Agent," New Yorker, October 30, 2006.

(36) Rupert Neate, "Lloyds Own Stake in US Firm Accused of CIA Torture Flights," Guardian, May 6, 2012; Ian Cobain and Ben Quinn, "How US Firms Profited from Torture Flights," Guardian, August 31, 2011.

(37) Jo Adetunji, "British Firms Urged to 'Pack Suitcases' in Rush for Libya Business," Guardian, October 21, 2011.

(38) Kim-Jenna Jurriaans, "UN Increasingly Reliant on Private Security Contractors," IPS, July 12, 2012, at ipsnews.net.

(39) Tim Shorrock, "The Afghanistan War Is Still Raging—But This Time It's Being Waged by Contractors," Nation, February 4, 2015.

(40) Eli Lake, "Contractors Ready to Cash In on ISIS War," Daily Beast, September 13, 2014, at thedailybeast.com.

(41) Dan Lamothe, "Let Contractors Fight the Islamic State, Black water Founder Erik Prince Says," Washington Post, October 9, 2014.

في العام 2014، بعد معركة قانونية طويلة، تبين أن أربعة موظفين سابقين في «بلاك ووتر» كانوا مُدانين باتهامات تتعلق بالقتل، والقتل غير المتعمد، وحيازة أسلحة نارية بعد قتل أربعة عشر عراقيا وإصابة سبعة عشر آخرين بجروح في ساحة النسور ببغداد في العام 2007. وكانت هذه حالة نادرة لعدالة متأخرة

الفصل الأول

(1) Paul McLeary, "New Day for Private Security in Afghanistan," Defence News, October 9, 2014.

(2) مدافع غربي بارز عن حقوق الإنسان في كابول أخبرني أنه من العبث أن الولايات المتحدة «تضطلع بالتنمية من خلال شركات خاصة... هم أناس لم يبرحوا أمريكا قط في الأغلب، ويأتون إلى أفغانستان ليخبروهم كيف يديرون نظام العدالة لديهم في حين أنهم يعملون لدى مقاولين أجانب من القطاع الخاص».

(3) ولكن الواقع يمكن أن يكون مختلفا. فقد أعلن الاتحاد الأوروبي في العام 2012 أنه سينفق ما يصل إلى 50 مليون يورو على خدمات الأمن الخاص في أفغانستان حتى العام 2016.

Andrew Rettman, "EU to Spend €50 Million on Private Security in Afghanistan," EUobserver.com, May 11, 2012.

الانتقال لقوات الأمن الأفغانية بعد العام 2014 قد جعل العديد من المنظمات غير الحكومية

الأجنبية تشعر بالتوتر إزاء الأمن، على الرغم من أن معظم هذه المنظمات تقول إنها ستبقى في البلاد، لكنها ستخفض من وجودها هناك.

Matthew Rosenberg and Graham Bowley, "Security Fears Lead Groups to Rethink Work in Afghanistan," New York Times, March 10, 2012.

(4) Lynne O'Donnell, "What's to Become of Afghanistan's Mines?" Foreign Policy, April 2, 2014.

(5) معظم الصحافيين الأستراليين الذين يزورون أفغانستان هم ملحقون ضمن قوات أسترالية، والتغطية التي يقدمونها تعد محدودة للغاية. هذه الممارسة تضمن ما هو أكثر بقليل من قصص «مغامرة خاصة بالأولاد» - قصص رجال يحاربون طالبان مع قليل من السياق.

"Embedding in Afghanistan," ABC TV's Media Watch, October 5, 2009; "Media access and Afghanistan," ABC TV's Media Watch, April 19, 2010.

(6) Solomon Hughes, War on Terror, Inc.: Corporate Profiteering from the Politics of Fear (London: Verso, 2007), pp. 115–16.

(7) Kim Baker and Stephen J. Hedges, "US Paid for Media Firm Afghans Didn't Want," Chicago Tribune, December 13, 2005.

(8) Diana Farsetta, "The War on Terror Meets the War on Drugs," PR Watch, May 11, 2006, at prwatch.org.

(9) النفوذ في واشنطن دى سي هو ما يفسر قدرة بعض شركات «بيلتواي» Beltway الاستشارية المعرضة للفشل على الاستمرار في الفوز بعقود حكومية.

(10) كشفت وكالة «أسوشييتد بريس» Associated Press في العام 2012 أن الجيش الأمريكي لم يكن يعلن كل الهجمات الأفغانية ضد الجنود الأمريكيين، وبالتالي كان ينكر مدى الكراهية تجاه قوات الاحتلال.

Robert Burns, "US Not Reporting All Afghan Attacks," Associated Press, April 30, 2012.

(11) المفتش العام الخاص بإعادة الإعمار في أفغانستان يواصل إصدار تقارير إدانة دامغة. في يوليو من العام 2014، تبين أن المرافق التي بناها سلاح المهندسين في الجيش الأمريكي للجيش الأفغاني، والتي تكلفت 1.57 مليار دولار، كانت بها عيوب. كما أشار تقرير صدر في العام 2013 إلى الاقتراح المفزع بأن «الأنشطة الأمريكية لمكافحة الفساد في أفغانستان ليست موجهة بإستراتيجية أمريكية شاملة». وكان هذا بعد مرور اثني عشر عاما على الغزو الأمريكي.

(12) Jacob Siegel, "The Real Winner of the Afghan War Is This Shady Military Contractor," Daily Beast, April 24, 2014, at thedailybeast.com.

(13) Laura A. Dickenson, Outsourcing War and Peace (New Haven, CT: Yale University Press, 2011), pp. 137–43.

(14) Charles Glass, "The Warrior Class," Harper's, April 2012.

(15) Ibid.

موظف في شركة دين كورب في أفغانستان أرسل الرسالة الرسمية التالية حول عمل شركته في العام 2011:

David Isenberg, "A DynCorp Contractor in Afghanistan," May 11, 2011, at mssparky.com

(16) Pratap Chatterjee, Halliburton's Army (New York: Nation Books, 2009), p. x.

(17) Ibid., p. 73.

(18) بيان وزارة الدفاع الأمريكية، 8 نوفمبر 2012.

(19) Walter Pincus, "Profiting in Afghanistan," Washington Post, February 23, 2012.

إن فحصا للموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الأمريكية، حيث تُدرج تفاصيل عن العقود التي رُسّيت، يكشف المبالغ الضخمة من الأموال التي عُرضت على الشركات لتنفيذ أعمال في أفغانستان وخارجها. في الوقت نفسه، ادعى موظف سابق لدى شركة «ميشن اسينشل بيرسونل» في العام 2010 أن أكثر من ربع المترجمين العاملين مع الجنود الأمريكيين في أفغانستان قد رسبوا في اختبارات لغوية أساسية، ومع ذلك أرسلت إلى ساحة المعركة بغض النظر، انظر:

Matthew Mosk, Brian Ross, and Joseph Rhee, "Whistleblower Claims Many US Interpreters Can't Speak Afghan Language," ABC News, September 8, 2010.

(20) Scott Higham, Jessica Schulberg, and Steven Rich, "Doing Well by Doing Good: The High Price of Working in War Zones," Washington Post, May 5, 2014.

(21) Sarah Stillman, "The Invisible Army," New Yorker, June 6, 2011.

(22) Sam Black and Anjali Kamat, "After 12 Years of War, Labor Abuses Rampant on US Bases in Afghanistan," Al Jazeera America, March 7, 2014.

(23) Chatterjee, Halliburton's Army, p. xii.

(24) Tabassum Zakaria, Susan Cornwell, and Hadeel Al Shalchi, "For Benghazi Diplomatic Security, US Relied on Small British Firm," Reuters, October 17, 2012.

(25) Tim Shorrock, "Exclusive: New Document Details America's War Machine—and Secret Mass of Contractors in Afghanistan," Salon, May 28, 2014, at salon.com.

(26) Declan Walsh, "Made Rich by US Presence, Many in Kandahar Now Face an Uncertain Future," New York Times, December 9, 2014.

(27) في الأشهر العشرة بين يونيو 2009 وأبريل 2010، قُتل 260 من العاملين لدى شركات عسكرية خاصة وظفتها وزارة الدفاع الأمريكية في أفغانستان، في حين مات 324 من الجنود الأمريكيين.

Justin Elliot, "Hundreds of Afghanistan Contractor Deaths Go Unreported," Salon, July 15, 2010, at salon.com.

(28) "Warlord, Inc.," US House of Representatives report, June 2010.

هناك تقارير أخرى لا حصر لها وصلت إلى الاستنتاج نفسه. فعلى سبيل المثال، في أغسطس من العام 2011 منح الجيش الأمريكي عقودا جديدة قيمتها أكثر من مليار دولار لشركات لأداء مهام النقل العسكري، وذلك بعد اتهام شركات أخرى سبق توظيفها لهذا الغرض بتمويل مقاتلين.

Karen De Young, "US Military Awards Contracts in Afghanistan to Get Money Away from Insurgents," Washington Post, August 16, 2011.

وثمة تقرير آخر صدر أيضا في العام 2011، وجد أن «أموال دافع الضرائب الأمريكي كانت تُحول بشكل غير مباشر إلى حركة طالبان بموجب عقد قيمته 2.16 مليار دولار لأغراض النقل والذي قد مولته الولايات المتحدة، جزئيا لتشجيع شركات أفغانية».

Karen De Young, "US Trucking Funds Reach Taliban, Military-Led Investigation Concludes," Washington Post, July 25, 2011. Dion Nissenbaum, "Roads to Nowhere: Program to Win Over Afghans Fails," Wall Street Journal, February 10, 2012. .

(29) Aram Roston, "How the US funds the Taliban," Nation, November 11 2009.

(30) Rod Nordland, "Top Afghans Tied to 90s Carnage, Researchers Say," New York Times, July 22, 2012.

عدد لا يحصى من أمراء الحرب المدعومين من الولايات المتحدة لديهم سجلات مروعة في انتهاكات حقوق الإنسان، لكن أيا من هذه الفظائع لم يُثر انزعاج القوات الغربية في معركتها ضد المتمردين الذين يعارضون الاحتلال. إذ إن القائد عزيز الله وعبدالرازق هما اثنان فقط من بين أمراء الحرب، وعلى رغم اتهامهما في جرائم قتل، وابتزاز، وتهريب مخدرات، فقد حصلا على ملايين الدولارات في شكل دعم أمريكي.

Julius Cavendish, "Afghanistan's Dirty War: Why the Most Feared Man in Berman District Is a US Ally," Time, October 4, 2011. Matthieu Aikins, "Our Man in Kandahar," Atlantic, November 2011

أخبرتني هيلا أشاكزاي، وهي عضو مجلس الشيوخ من إقليم أوروزجان الأفغاني، أن أمير الحرب مطيع الله خان يسيطر على جميع الشركات العسكرية الخاصة في منطقته، وأن القوات الأسترالية المتمركزة هناك «توافق على ذلك». أجرت صحيفة «نيويورك تايمز» تحقيقا صحافيا بشأن مطيع الله خان في العام 2010 ووجدت أدلة على أنه قد ساند متمردين وأنه كان يدير شركة عسكرية خاصة غير خاضعة للمساءلة.

Dexter Filkins, "With US Aid, Warlord Builds an Afghan Empire," New York Times, June 5, 2010.

(31) P. W. Singer, Corporate Warriors (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2008), p. 50.

(32) Ibid., pp. 231–2.

(33) Ibid., p. 232.

(34) Ibid., p. 238.

(35) John Reed, "The Contract Airlines that Quietly Move US Troops and Spies Around the World," Foreign Policy, May 2, 2013.

(36) Ibid., p. 234.

(37) "US Wasting Billions While Tripling No-Bid Contracts after Decade of War in Iraq, Afghanistan," Democracy Now! September 2, 2011, at democracynow.org.

(38) خطاب باراك أوباما عن المشتريات، 4 مارس 2009. الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض الأمريكي whitehouse.gov.

(39) Democracy Now! "US Wasting Billions".

(40) Edward Wong, "Exploring a New Role: Peacemaker in Afghanistan," New York Times, January 14, 2015.

(41) "US Army Investigated Soldiers over Suspected Drug Use in Afghanistan, Data Show," Associated Press, April 21, 2012.

(42) "UNODC Reports Major, and Growing, Drug Abuse in Afghanistan," press release, June 21, 2010.

«كانت هنالك خطط لنقل مدمني المخدرات إلى مرفق في «معسكر فينيكس Camp Phoenix، وهو موقع واحدة من كبرى القواعد العسكرية الأمريكية في أفغانستان.

(43) Tahir Qadiry, "Afghanistan, the Drug Addiction Capital," BBC News, April 10, 2013.

(44) Alissa J. Rubin and Matthew Rosenberg, "US Efforts Fail to Curtail Trade in Afghan Opium," New York Times, May 26, 2012.

(45) Matthieu Aikins, "Afghanistan: The Making of a Narco State," Rolling Stone, December 4, 2014.

(46) الدور الذي تؤديه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أفغانستان يظل غير معلن إلى حد كبير، لكن إخفاقاتها واضحة. ديفيد رود يكتب مقالة في مجلة «أتلانتك» حول الجهود المشوشة التي تُبذل في إقليم هلمند من أجل تشغيل سدين كبيرين من خلال مساعدة شركات أمن ومقاولين من القطاع الخاص مع وجود قدر قليل من الفهم الثقافي أو السياسي.

David Rohde, "Visit Afghanistan's 'Little America,' and See the Folly of For-Profit War," Atlantic, June 2012.

وقد نشرت صحيفة «ماكلاتشي» McClatchy Newspapers بعضا من أفضل التقارير التي تناولت كيف كان مقاولون تدعمهم الولايات المتحدة مسؤولين عن بناء مكاتب، ومحطات لتوليد الطاقة، ومراكز للشرطة كلها بُنيت بطريقة رديئة، بينما كانوا يبالغون في الأسعار التي يتقاضونها مقابل العمل.

Marisa Taylor and Dion Nissenbaum, "US Keeps Funneling Money to Troubled Afghan Projects," McClatchy, July 12, 2011; Dion Nissenbaum, Warren P. Strobel, Marisa Taylor, and Jonathan S. Landay, "Flawed Projects Prove Costly for Afghanistan, US," McClatchy, July 12, 2011; both at mcclatchydc.com.

وربما كانت إحدى أكثر القضايا الصادمة هنا هي تلك التي كشفت النقاب عن أن مستشفى كانت تديره الولايات المتحدة في كابول كان به أوضاع «شبيهة بمعسكرات أوشفيتز» والتي قد حاول مسؤولون أمريكيون كبار التستر عليها.

Congressional Probe Reveals Cover-Up of 'Auschwitz-Like' Conditions" at US-Funded Afghan Hospital," Democracy Now! August 1, 2012, at democracynow.org.

(47) Matthieu Aikins, "Last Tango in Kabul," Rolling Stone, August 28, 2014.

(48) ثمة رد معتاد من وسائل الإعلام الأمريكية على فساد مزعوم في أفغانستان وهو إلقاء اللوم على الأفغان بسبب إخفاقهم في تنفيذ خطط أمريكية مضمونة.

Matthew Rosenberg and Graham Bowley, "Intractable Afghan Graft Hampering US Strategy," New York Times, March 7, 2012.

سُلّط الضوء على تناقض كان قائما في قلب سياسة باراك أوباما تجاه أفغانستان عندما اكتشفت صحيفة «نيويورك تايمز» أن أحد مساعدي الرئيس الأفغاني حامد كرزاي كان قد اتُهم في جرائم فساد خطيرة وقت أن كان اسمه مُدرجا في كشف رواتب وكالة المخابرات المركزية الأمريكي (سي آي أيه).

Dexter Filkins and Mark Mazzetti, "Key Karzai Aide in Corruption Inquiry Is Linked to CIA," New York Times, August 25, 2010.

كما تضمن تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية في العام 2014 تفاصيل عن أمثلة لا حصر لها عن ممارسات التعذيب التي كانت تنفذها قوات أمريكية ضد محتجزين في أفغانستان، والتكتم على جرائم، وقتل مدنيين، ورفض إجراء أي تحقيق بشأن أي من هذه الممارسات بنحو سليم. لكن تقرير الإدانة هذا حظي بتغطية قليلة نسبيا لدى وسائل الإعلام الدولية. كما كشف تحقيق أجراه الصحافي ماثيو أيكينز في العام 2014 أن ميليشيات مدعومة من الولايات المتحدة كانت متورطة في جرائم قتل واغتصاب وانتهاكات أخرى مختلفة. فقد أخبر قادة هذه الميليشيات أيكينز Matthieu Aikins أنه، على الرغم من هذه الادعاءات المختلفة، استمرت الولايات المتحدة في توريد الأسلحة وتقديم الرواتب للميليشيات.

Matthieu Aikins, "A US-Backed Militia Runs Amok in Afghanistan," Al Jazeera America, July 23, 2014.

(49) بعض القوات الخاصة الأسترالية والأمريكية ستبقى في أفغانستان بعد العام 2014 للعمل مع وكالة «سي آي أيه» لاستهداف «مقاتلين»، لكن وضع وقانونية هذا العمل مازالا غير واضحين.

Brendan Nicholson, "A Tentative Transition," Australian, May 15, 2012.

(50) أصدرت شبكة محللي أفغانستان The Afghanistan Analysts Network تقريرا في أكتوبر من العام 2011 تشككت فيه حول صحة الغارات الليلية التي كانت تشنها قوات المساعدة الأمنية الدولية «إيساف» (التي كانت تطبق ما أسمته استراتيجية «القتل أو الأسر»)، وذلك من خلال إظهار التقرير كيف أن مزاعم حلف الناتو عن قتل قادة الميليشيات، كانت تنطوي غالبا على كثير من المبالغة - ذلك أن تعريف كلمة «قائد» كان «واسعا جدا بحيث لا معنى له».

Julian Borger, "Nato Success against Taliban in Afghanistan 'May Be Exaggerated,'" Guardian, October 13, 2011.

التكتيكات الغربية لمحاربة التمرد في أفغانستان تعد تذكرة «ببرنامج فينكس» Phoenix Program في حرب فيتنام، والتي أدت إلى تعذيب وقتل أعداد ضخمة من الفيتناميين باسم محاربة الشيوعية.

Jeff Sparrow, "Australia's Vietnam-Style Killing Program," New Matilda, May 12, 2009, at newmatilda.com.

تواصلت عبر رسائل البريد الإلكتروني مع ضابط أسترالي سابق برتبة مقدم يدعى باري بيترسن Barry Petersen، والذي عمل مع وكالة «سي آي أيه» في فيتنام لتدريب سكان محليين كرجال حرب عصابات للقتال ضد «فيت مين» Viet Minh. وما شرحه لي هذا الضابط بالتفصيل يبدو مماثلا إلى حد كبير لما يفعله الغرب في أفغانستان: ألا وهو تسليح وتدريب متمردين على هزيمة مقاتلي طالبان، ومن ثم الفشل في هذه المهمة.

(51) Alissa J. Rubin, "Retiring Envoy to Afghanistan Exhorts US to Heed Its Past," New York Times, July 28, 2012.

(52) David Bosco, "The War over US War Crimes in Afghanistan Is Heating Up," Foreign Policy, December 3, 2014.

(53) Graham Bowley, "Fears of the Future Haunt a Budding Generation of Afghan Strivers," New York Times, February 11, 2013.

(54) Felisa "Farzana" Dyrud and Davood Moradian, "Trust Fall," Foreign Policy, October 2, 2012.

(55) Matthew Rosenberg, "Karzai's Office Gets Bags Full of CIA Cash," New York Times, April 28, 2013.

(56) Matthew Rosenberg, "US Suddenly Goes Quiet on Effort to Bolster Afghan Forces," New York Times, January 29, 2015.

(57) مقاطعة وارداك لاتزال منطقة متنازعا عليها، حيث يستمر نفوذ حركة طالبان. والعلاقة بين القوات الأمريكية والأفغانية هناك علاقة مريرة، حيث إن الثقة مفقودة تقريبا بين الجانبين.
Alissa J. Rubin, "Reporting a Fearful Rift between Afghans and Americans," New York Times blog, October 24, 2012.

(58) وجد تقرير للكونغرس الأمريكي صدر في العام 2010 أن مجموعة الوطن قد قدمت رشا لمسؤولين أفغان لتأمين خط إمداد حيوي لقوات حلف الناتو في جنوبي أفغانستان، وأنها قد دفعت أيضا أموالا إلى حركة طالبان مقابل عدم شن هجمات على الطريق الرئيس.
"US Blacklists Afghan Security Firm Tied to Karzai," Associated Press, December 9, 2010.

وقد وظفت مجموعة الوطن محامين بارزين لتسهيل علاقاتها مع الحكومة الأمريكية. ومع ذلك وثّق تقرير نشرته «نيويورك تايمز» في العام 2013 شركة أفغانية أخرى كانت ترتبط بعلاقات مع طالبان والتي كانت لاتزال تتلقى عقودا أمريكية. وهذه الشركة، وهي «زورمات جروب» Zurmat Group، نفذت أعمالا في مرفق تسيطر عليه الولايات المتحدة في الوقت الذي قد تبين فيه أنها مررت معدات لصنع القنابل إلى متمردين.
Matthew Rosenberg, "Afghan Companies with Insurgent Ties Still Receive US Contracts," New York Times, November 12, 2013.

(59) يخبرني زبير أن خرافة روجت لها وسائل إعلام غربية هي أن حركة طالبان أرغمت النساء على ارتداء البرقع إبان سنوات حكمها. وهو قد اعترف بأن طالبان شجعت النساء على فعل ذلك، لكنه يقول إن ارتداء البرقع من التقاليد المتبعة هنا والتي ترجع إلى سنوات عديدة. وعن ذلك يقول: «بعض الفتيات [كن يرتدين] البرقع أسوة بأمهاتهن اللاتي كن يفعلن ذلك، في حين لم ترتدِ أخريات البرقع لأنه لم يكن له أي وجود في عائلاتهن». ومع ذلك، فإن ما زعمه مدير شؤوني يتعارض مع أدلة كثيرة على أن طالبان لم تتسامح إزاء أي استثناءات بشأن ارتداء البرقع.

(60) "Afghanistan: US Should Articulate Women's Rights Strategy," Human Rights Watch, October 19, 2012.

(61) ادعى وزير الدفاع الأفغاني في العام 2011 أن دعم الجيش والشرطة في البلاد سيتكلف خمسة مليارات دولار سنويا - وهو مبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف العائد المحلي لكابول في السنة السابقة. فوفقا لأرقام البنك الدولي تأتي نسبة 97 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان، البالغ 15.7 مليار دولار، من مصادر أجنبية.

(62) صرح السفير الأفغاني لدى أستراليا لشبكة تلفزيون «أيه بي سي» ABC في العام 2011 بأنه ما من خيار لدى بلاده سوى استغلال ثروتها المعدنية، وأنها تريد التواصل مع شركات أسترالية مثل «بي إتش بي» BHP و«ريو تينتو» Rio Tinto، للاستثمار.

Stan Correy, "Afghanistan Wants Help to Kick-Start Mining Boom," ABC's Background Briefing, December 19, 2011.

(63) "Afghanistan's Mineral Deposits," Money Morning, June 15, 2012.

(64) Maria Abi-Habib, "Iranians Build Up Afghan Clout," Wall Street Journal, October 25, 2012.

(65) "Afghanistan Aid Boost Welcome, Checks Needed on Support for Mining Industry," Greens Senator Lee Rhiannon, press release, July 9, 2012.

من الصعب أن يكون لدى المرء أي ثقة بأن الزمرة الحالية من السياسيين في كابول سيتعاملون بنزاهة حين يتعلق الأمر بالثروة المعدنية في البلاد. ففي أكتوبر من العام 2012، أعلن وزير المناجم، وحيد الله شهراني، أنه سيُطرح بنحو علني 200 من عقود التعدين، وهو أمر كان يمثل أولوية. وعلى رغم أن الولايات المتحدة أشادت بالوزير الأفغاني لإعلانه هذا الإجراء، فإن خصوما سياسيين دانوه في الداخل.

Graham Bowley and Matthew Rosenberg, "Mining Contract Details Disclosed in Afghanistan," New York Times, October 15, 2012.

(66) كثير من الشركات تزعم إجراء مسوحات عن السكان الأفغان ثم تبيع هذه المعلومات لقوات غربية. وأحد الأمثلة على ذلك هو شركة «جليفام أسوسييتس» Glevum Associates، التي تعاقد معها الجيش الأمريكي لمساعدته على فهم السكان المحليين بنحو أفضل. بيد أنه ليس ثمة دليل على أن هذه الشركة، التي لم تكن لديها أي خبرة سابقة في أفغانستان، قدمت فيما مضى أي معلومات مفيدة.

April Joyner, "How I Opened an Office in a War Zone," Inc. Magazine, September 7, 2011, at inc.com.

(67) تقارير لا حصر لها أصدرتها قوات المساعدة الأمنية الدولية)إيساف(حول نظام التضاريس البشرية وجدت أن السكان المحليين شعروا بأن القوات الأجنبية لم تظهر حساسية ثقافية تجاههم، وأن قصف القرى كان سببا في تأجيج المشاعر المناهضة للحكومة. كما أن إنفاق ملايين الدولارات على هذا البرنامج يبدو أمرا غريبا حين لا تكون ثمة حاجة إلى بحث جاد لمعرفة كيف سيكون شعور الأفغان عند تعرضهم لهجمات يشنها غرباء.

(68) كان أول من كتب هذه القصة الإخبارية الصحافي جيريمي كيلي Jeremy Kelly، وقد نشرها في صحيفة «التايمز» (Times) اللندنية، لكنه أعطى تفاصيل قليلة عن المعلومات الاستخباراتية المخصخصة.

Jeremy Kelly, "Afghan Spy Network Tells NATO Bitter Home Truths," Times, March 24, 2012.

(69) شرحت وثيقة سربها موقع «ويكيليكس» وجود «قوة المهمات الخاصة 373» Task Force 373، وهي فرقة اغتيال تديرها الولايات المتحدة في أفغانستان والتي كانت لديها قائمة اغتيالات تتضمن أكثر من ألفي اسم. وثمة اعتقاد أن كثيرا من المدنيين قد كانوا ضحايا لهذه المهام السرية.

Pratap Chatterjee, "Manhunters, Inc.," Tom-Dispatch.com, August 19, 2010, at tomdispatch.com.

كما تعاقدت وكالة (سي آي أيه) مع شركة «بلاك ووتر» في أفغانستان لإدارة وحدة للاغتيالات، بدءا من العام 2008.

Conor Friedersdorf, "The Terrifying Background of the Man who Ran a CIA Assassination Unit," Atlantic, July 18, 2012.

(70) "Obama's Lists: A Dubious List of Targeted Killings in Afghanistan, "Der Spiegel, December 28, 2014.

(71) Mujib Mashal, Bloomberg Business, December 18, 2014.

(72) S. M. Hall, "US Trojan Horse," Nation, March 28, 2012.

(73) Ewen Mac Askill and Declan Walsh, "US Gives Fresh Details of CIA Agent who Killed Two Men in Pakistan Shootout," Guardian, February 21, 2011.

ظهرت أدلة في أواخر العام 2012 أشارت إلى أن الـ «سي آي أيه» ووكالة استخبارات الخدمات البينية قد توصلتا إلى اتفاق في العام 2011 يسمح بالنقل السريع لريموند ديفيس إلى الولايات المتحدة مقابل تخلي الأخيرة عن التحقيقات التي كانت تجريها حول مديري عموم سابقين لوكالة الاستخبارات، والذين زُعم أنهم كانوا متورطين في هجمات العام 2008 الإرهابية التي وقعت في مومباي.

Amir Mir, "The inside Story of the CIA-ISI Immunity Deal," The News, December 21, 2012, at thenews.com.pk.

(74) Salman Siddiqui, "Private Security Companies Operate Under 'Law of the Jungle,'" Express Tribune, March 25, 2012.

(75) Ikram Sehgal, "Private Security Business," The News, March 8, 2012, at-thenews.com.pk.

(76) Karin Brulliard, "Khyber Club's Bartender Had Front-Row Seat to History in Pakistan," Washington Post, February 7, 2012.

(77) كثير من عقود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أفغانستان تُنفذ بمساعدة شركات خاصة ربحية. وهذا الوضع يعد مماثلا فيما يخص المساعدات الأسترالية، والتي حامت الشكوك بنحو جاد حولها حين اعترفت قوة الدفاع الأسترالية في العام 2012 أنها قد أنفقت ما يربو على 255 مليون دولار أسترالي لكي يُسلم مبلغ 27 مليون دولار أسترالي فقط من هذا المبلغ في صورة مساعدات.

Brendan Nicholson," 27m$ Aid to Kabul Delivers $255m Bill," .Australian, October 9, 2012

في العام 2010، أعلنت أستراليا أنها قد أسندت عقدا بقيمة 20 مليون دولار إلى شركة «هارت الأمنية» Hart Security لحراسة ديبلوماسيين في كابول – وهي قيمة تبلغ ضعف التكلفة التي دُفعت إلى شركة سابقة لتزويد هذه الخدمة، وهي «شركة السيطرة على المخاطر» Control Risks Group.

Dylan Welch, "Australian Troops Ruled Out of Guarding Embassy Staff .in Kabul," Sydney Morning Herald, December 6, 2010

.Mark Graham, "USAID in Afghanistan," Counter Punch, December 5, 2012

أدليت بشهادتي أمام لجنة تابعة لمجلس الشيوخ الأسترالي حول مستقبل المساعدات لأفغانستان في ديسمبر من العام 2012.

Antony Loewenstein, "My Evidence at the Senate Committee on Australia's Overseas Development Programs in Afghanistan," at antonyloewenstein.com.

(78) Jeremy Scahill, "The Secret US War in Pakistan," Nation, November 23, 2009.

(79) غالبا ما يضطر المقاولون إلى مواجهة مخاطر أكثر من الجنود، كما في حالات نقل البضائع والأشخاص، والبعض منهم يدفعون الثمن الفادح مقابل ذلك. فغالبا ما تتفوق الضرورة التجارية على الأمن.

(80) في العام 2006، قدرت صحيفة «العصر» (The Age) أن ما يتراوح بين 200 و300 من الأستراليين كانوا يعملون مقاولين في العراق.

Nick McKenzie, "Armed and Ready: Private Soldiers in Iraq," The Age, July 1, 2006.

(81) صرح مدير سابق لشركة «بي إل بي إنترناشيونال» BLP International، وهي شركة تدريب خاصة مسجلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لإذاعة «أيه بي سي» (ABC)، في العام 2007 بأن صناعة الشركات العسكرية الخاصة كانت تعج بـ «مشغلي رُعاة البقر»، مشيرا إلى وفاة اثنين من الأستراليين في العراق كانا يعملان لدى لشركة «بي إل بي».

Deaths in Iraq Highlight Dangers Facing Contractors," ABC Radio's" The World Today, July 16, 2007.

(82) صدر حكم بتنفيذ عقوبة الإعدام ضد لانجدون في العام 2010 بتهمة القتل، لكن هذه العقوبة تغيّرت إلى السجن عشرين عاما. ويزعم لانجدون أن تصرفه في أثناء الجريمة كان دفاعا عن النفس، ومع ذلك دفعت أسرته تعويضات إلى أقارب الضحية، الذين قبلوها. ولكن لايزال من غير الواضح حجم الدعم الذي قدمته الحكومة الأسترالية إلى لانجدون. وما يبدو جليا هو أن نقص الاهتمام الإعلامي بهذه القضية يؤكد غياب الشفافية في مجال التربح من الحروب.

(83) معدل الانتحار بين العسكريين الأمريكيين العائدين من الرجال والنساء مرتفع للغاية. فثمة اعتقاد أن جنديا واحدا في الخدمة العاملة ينتحر كل يوم، في حين أن استحقاقات العجز والإعاقة الناتجة عن الحرب في العراق وأفغانستان تتجاوز التوقعات، حيث تصل إلى تريليونات الدولارات.

Linda J. Bilmes, "A Conspiracyof Silence," International Herald Tribune, July 18, 2012.

(84) فضائح مختلفة تورط فيها مقاولون في أفغانستان قد ظهرت منذ العام 2001. وفي العام 2012، ضُبط موظفون ذكور يعملون لدى شركة «خورخي ساينتفيك» Jorge Scientific ظهروا على شريط فيديو وهم يترنحون، سكارى وشبه عراة، وذلك على الرغم من الزعم بأن الشركة تتبنى سياسة «عدم التسامح» فيما يتعلق بإساءة استخدام المواد المخدرة. وقد نشرت مجلة «ماذر جونز» Mother Jones قائمة تضمنت بعض أسوأ الإخفاقات التعاقدية.

Adam Weinstein, "The All-Time 10 Worst Military Contracting Boondoggles," Mother Jones, September 2, 2011, at motherjones.com.

للاطلاع على قائمة تتضمن سوء سلوك شركة «بلاك ووتر»، انظر:

John Cook, "'Gentlemen, We Shot a Judge' and Other Tales of Black water, DynCorp, and Triple Canopy's Rampage through Iraq," Gawker, .December 13, 2011, atgawker.com

(85) Margherita Stancati and Nathan Hodge, "Kabul's Economic Bubble Bursts,"Wall Street Journal, June 12, 2014.

(86) مع ذلك، تتحدث وكالة «سي آي أيه» عن المحافظة على قوات سرية في البلاد لمحاربة أعداء مفترضين سنوات قادمة.

Julius Cavendish, "CIA Trains Covert Units of Afghans to Continue the Fight against Taliban," Independent, July 20, 2011; Kate Clark, "War without Accountability: The CIA, Special Forces and Plans for Afghanistan's Future," Afghanistan Analysts Network, October 2, 2012, .at afghanistan-analysts.org

(87) John Sopko, special inspector general for Afghanistan reconstruction, speech at Georgetown University, September 12, 2014.

(88) Matthieu Aikins, "Afghanistan's Fiscal Cliff," Foreign Policy, October 17, 2012.

(89) "Paying Afghanistan's Bills," New York Times, October 1, 2014.

(90) Esther Zuckerman, "Leaving Afghanistan by 2015 Requires Shipping a Container Every 7 Minutes," Reuters, July 20, 2012.

(91) Thomas Ruttig, "Happy Christmas (2014): Will War Be Over?" Afghanistan Analysts Network, May 25, 2012, at afghanistan-analysts.org.

(92) Martine van Bijlert and Sari Kouvo, eds, "Snapshots of Intervention: The Unlearned Lessons of Afghanistan's Decade of Assistance (2001–2011),"Afghanistan Analysts Network, 2012, at afghanistan-analysts.org.

الفصل الثاني

(1) "Indefinite Detention: A Direct Infringement of National, European and International Law," Greek Council for Refugees, July 2014.

(2) "EU: Border Agency Exposes Migrants to Abusive Conditions," Human Rights Watch, September 21, 2011.

(3) Helen Smith, "Greece to Open New Detention Centres for Illegal Migrants," Guardian, March 30, 2012.

(4) في العام 2014 أدرج «مشروع الاحتجاز العالمي» مواقع احتجاز يونانية في قائمة، راجع: globaldetentionproject.org.

(5) Apostolis Fotiadis, "Immigrants Face Indefinite Detention in Greece," Inter Press Service, May 28, 2014, at ipsnews.net.

(6) Damian Mac Con Uladh, "Migrants on Hunger Strike at Corinth Detention Centre," Enet English, June 12, 2014, at enetenglish.gr.

(7) United Nations High Commissioner for Refugees Office in Greece, June 19, 2014.

(8) "Greece: Human Rights Watch Submission to the United Nations Committee against Torture," Human Rights Watch, March 24, 2014.

(9) Paul Mason, "Greece Shows What Can Happen When the Young Revolt Against Corrupt Elites," Guardian, January 26, 2015.

(10) Paul Krugman, "Ending Greece's Nightmare," New York Times, January 26, 2015.

(11) "World Press Freedom Index 2014," Reporters without Borders.

(12) Paul Mason, "Germany vs Greece Is a Fight to the Death, a Cultural and Economic Clash of Wills," Guardian, February 9, 2015.

(13) Daniel Trilling, "Kostas Vaxevanis interview," New Statesman, April 22, 2013.

(14) تقرير «منظمة أطباء بلا حدود» (إم إس إف) «المعاناة الخفية» يعرض تفاصيل غير مسبوقة للحياة داخل مراكز احتجاز المهاجرين في اليونان. من خلال المقابلات التي تمت مع محتجزين تكشف «منظمة أطباء بلا حدود» النقاب عن اكتظاظ هذه المراكز بالمحتجزين، والنظافة دون المستوى المطلوب، ودورات المياه القذرة، وغرف النوم والحمامات المتهالكة، والتي تسبب جميعها مشكلات طبية خطيرة. الاحتجاز التعسفي يؤدي إلى مشاكل حادة للصحة النفسية.
.Invisible Suffering," MSF, April 1, 2014"

(15) تقرير مقدم من المجلس اليوناني للاجئين Greek Council for Refugees إلى لجنة وزراء مجلس أوروبا Committee of Ministers of the Council of Europe بشأن قضية «إم إس إس» MSS ضد بلجيكا واليونان، أبريل، 2014.

(16) Jon Henley, "Greece on the Breadline: 'Potato Movement' Links Shoppers and Farmers," Guardian, March 18, 2012.

(17) Liz Alderman, "More Children in Greece Are Going Hungry," New York Times, April 17, 2013.

(18) Alexander Clapp, "Diary," London Review of Books, December 4, 2014.

(19) Gianluca Mezzofiore, "Golden Dawn Mob Threatens NGO for Treating Migrants in Perama Clinic," International Business Times, April 11, 2014.

(20) Greg Palast, "Trojan Hearse: Greek Elections and the Euro Leper Colony," January 26, 2015.

(21) Dimitris Psarras, "Oath Treason!" Efimerida ton sintakton, June 23, 2014.

(22) Nick Malkoutzis, "In the Absence of Light, Darkness Grows," Macropolis, June 4, 2014.

(23) Farrell Dobbs, "The Greek Orthodox Church Openly Supports the Neo Nazi Golden Dawn," Liverpool Antifascists, June 24, 2012, at liveraf.wordpress.com.

(24) Darren Mara, "Golden Dawn Stops Fundraising Drive in Australia, Refuses to Impose Blanket Ban," SBS News, October 4, 2014.

(25) John Feffer, "The Collapse of Europe?" Tom Dispatch, January 27, 2015, at tomdispatch.com.

(26) "Golden Dawn Seeks 'One-Party State,'" Enet English, June 19, 2014, at-enetenglish.gr.

(27) Andrew Higgins, "Far-right Fever for a Europe Tied to Russia," New York Times, May 20, 2014.

(28) Richard Schwartz, "Greek Jews Laud Leftist Win—Despite Chilly Stance on Israel," Forward, February 3, 2015.

(29) Helena Smith, "Greek Prime Minister Facing Resignation Calls after Aide's Golden Dawn Gaffe," Guardian, April 4, 2014.

(30) Peter Beaumont and Patrick Kingsley, Guardian, October 1, 2014.

(31) Belen Fernandez, "Detention in Malta: Europe's Migrant Prison," Al Jazeera English, May 18, 2014.

(32) Apostolis Fotiadis, "New Operation Could Hide Major Shift in Europe's Immigration Control Policy," Inter Press Service, September 6, 2014, atipsnews.net.

(33) Apostolis Fotiadis, "Officials Turn Blind Eye to Abuse of Asylum Seekers," Inter Press Service, March 16, 2013, at ipsnews.net.

(34) Danai Angeli, "Prolonged Detention of Migrants Is Not just In humane and Illegal, It's Also Futile," Press Project, October 11, 2014, atthe-pressproject.net.

(35) Apostolis Fotiadis, "Europe Sending Armies to Stop Immigrants," Inter Press Service, December 3, 2013, at ipsnews.net.

(36) Apostolis Fotiadis and Claudia Ciobanu, "Closing Europe's Borders Becomes Big Business," Inter Press Service, January 9, 2013, at ipsnews.net.

(37) Apostolis Fotiadis and Claudia Ciobanu, "People Pay for Research against Migrants," Inter Press Service, January 11, 2013, at ipsnews.net.

(38) Apostolis Fotiadis, "Drones May Track Migrants in EU," Al Jazeera English, November 11, 2010.

(39) "Eurodrones Inc.," TNI Peace and Security, February 5, 2014.

(40) في محاولة لإظهار التزامها بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، تقدم شركة «جي فور إس» مساعدة مالية لمؤسسة «سفينة العالم» Ark of the World الخيرية في أثينا، والتي توفر الدعم للأطفال والأمهات العازبات.

(41) Apostolis Fotiadis, "Cecilia Malmstrom and the Fiasco of Detention Centres for Immigrants and Migrants," Press Project, October 20, 2014, www.atthepressproject.net.

(42) "Greece Tops Eurozone Poverty Rate," Enet English, July 24, 2014, at-enetenglish.gr.

(43) Razmig Keucheyan, "The French Are Right: Tear Up Public Debt—Most of It Is Illegitimate Anyway," Guardian, June 10, 2014.

(44) Howard Schneider, "An Amazing Mea Culpa from the IMF's Chief Economist on Austerity," Washington Post, January 3, 2013.

(45) Nikos Konstandaras, "As Greece Goes, So Goes Europe?" New York Times, May 28, 2014.

(46) Saskia Sassen, "European Economy's Invisible Transformation: Expulsions and Predatory Capitalism," London School of Economics and Political Science, July 3, 2014, at blogs.lse.ac.uk.

(47) Harriet Alexander, "Greece's Great Fire Sale," Telegraph, April 20, 2013.

(48) "Privatization of Athens Water Utility Ruled Unconstitutional," Press Project, May 28, 2014, at thepressproject.net.

(49) Niki Kitsantonis, "Greece Wars with Courts over Ways to Slash Budget, "New York Times, June 12, 2014.

(50) Daniel Trilling, "Shock Therapy and the Gold Mine," New Statesman, June 18, 2013

(51) "Europe's Failed Course," New York Times, February 17, 2012.

(52) Joanna Kakissis, "36 hours in Athens," New York Times, October 19, 2014.

(53) Yiannis Baboulias, "Our Big Fat Greek Privatisation Scandals," Al Jazeera English, June 10, 2014.

(54) Helen Smith, "Greece Begins 50 Billion Euro Privatisation Drive," Guardian, August 1, 2010.

(55) Slavoj Žižek, "Save Us from the Saviours," London Review of Books, May 28, 2012.

(56) Alexander, "Greece's Fire Sale."

(57) Ibid.

(58) Katie Allen, "Austerity in Greece Caused More than 500 Male Suicides, Say Researchers," Guardian, April 21, 2014.

(59) Mark Lowen, "Greek's Million Unpaid Workers," BBC News, December 5, 2013.

(60) "Sisa: Cocaine of the Poor," Vice News, May 22, 2013, at vice.com.

(61) Liz Alderman, "Societal Ills Spike in Crisis-Stricken Greece," New York Times, May 22, 2013.

الفصل الثالث

(1) Mark Schuller and Pablo Morales, eds, Tectonic Shifts (Sterling, VA: Stylus, 2012).

(2) Ibid., p. 2.

(3) Ansel Herz and Kim Ives, "Wikileaks Haiti: The Post-Quake 'Gold Rush'for Reconstruction Contracts," Nation, June 15, 2011.

(4) Deepa Panchang, Beverly Bell, and Tory Field, "Disaster Capitalism: Profiting from Crisis in Post-Earthquake Haiti," Truthout, February 16, 2011, at truth-out.org.

(5) Herz and Ives, "Wikileaks Haiti."

(6) اتُهمت شركة «آشبريت» بممارسات مريبة في أعقاب الإعصار كاترينا، حيث كشف مركز أبحاث السياسة الاقتصادية (سي إي بي آر) CEPR أن «تقريرا أصدره الكونغرس الأمريكي في العام 2006 يفحص تبديد وإساءة استخدام العقود الفدرالية لاحظ أن شركة «آشبريت» استخدمت طبقات متعددة من المقاولين الفرعيين والذين كانت تُدفع مبالغ مالية لكل منهم أثناء تمريرهم للعمل الفعلي إلى غيرهم».

Katrina Redux: New Disaster, Same Contractors," CEPR, June 11,"
.2010, at cepr.net

أنفقت آشبريت عشرات الآلاف من الدولارات على ممارسات الضغط بعد زلزال هايتي، وكان أحد هؤلاء الأعضاء الذي تقاضى أموالا هو رئيس الموظفين السابق للسيناتور جون كيري، والذي شارك في النهاية في رعاية تشريع بشأن أعمال الإغاثة في هايتي.

(7) Herz and Ives, "Wikileaks Haiti."

(8) Peter Hallward, Damming the Flood: Haiti and the Politics of Containment (London: Verso, 2010), p. xxiii.

(9) Belen Fernandez, "Paramilitarism and the Assault on the Democracy in Haiti," Al Jazeera English, October 4, 2012; Geoff Burt, "From Private Security to Public Good: Regulating the Private Security Industry in Haiti," Centre for International Governance Innovation, June 2012; Jeb Sprague, Paramilitarism and the Assaulton Democracy in Haiti (New York: Monthly Review, 2012).

(10) "Freedom of Press in Haiti: Report Finds Haitian Journalists Face Death Threats, Intimidation, Retaliation and Hindered Access to Information," Institute for Justice and Democracy in Haiti, September 27, 2012.

(11) Nathalie Baptiste, "Harkening Back to Dark Days in Haiti," Foreign Policy in Focus, March 11, 2014, at fpif.org.

(12) أحد الكتب الرئيسة التي تتناول ثورة العبيد الناجحة في هايتي هو:

.C. L. R. James, the Black Jacobins (London: Vintage, 1989)

(13) Kim Ives, "How the US Resumed Military Aid to Duvalier," Haïti Liberté, April 16, 2013, at haiti-liberte.com.

(14) Hallward, Damming the Flood, p. 15.

(15) Ibid.

(16) Ibid., p. 227.

(17) Amy Goodman, "Uncut Interview with Former Haitian President Jean-Bertrand Aristide upon his Historic Return to Haiti," Democracy Now! March 22, 2011, atdemocracynow.org.

(18) Deborah Sontag, "In Haiti, Global Failures on a Cholera Epidemic," New York Times, March 31, 2012.

(19) Louise C. Ivers, "A Chance to Right a Wrong in Haiti," New York Times, February 22, 2013.

(20) Randal C. Archibold and Somini Sengupta, "UN Struggles to Stem Haiti

Cholera Epidemic," New York Times, April 19, 2014.

(21) Joan Arnan, "Voices from the Field: Tackling Haiti's Cholera Epidemic," Médecins Sans Frontières, July 12, 2012, at doctorswithoutborders.org.

(22) "Haiti Unprepared in Face of Resurgent Cholera," Médecins Sans Frontières, May 8, 2012, at doctorswithoutborders.org.

(23) Richard Knox, "5 Years after Haiti's Earthquake, Where did the $13.5Billion Go?" NPR, January 12, 2015, at npr.org.

(24) Jonathan M. Katz, "Haiti's Shadow Sanitation System," New Yorker, March 12, 2014.

(25) Michael Kimmelman, "In Haiti, Battling Disease with Open-Air Clinics," New York Times, December 28, 2014.

(26) "Haiti in the Shadow of Cholera," New York Times, April 23, 2014.

(27) Knox, "5 Years after Haiti's Earthquake."

(28) Mark Weisbrot, "UN Should Get Rid of Cholera Epidemic that It Broughtto Haiti," Mc Clathy-Tribune Information Services, August 9, 2012, available at cepr.net.

(29) Justin Podur, Haiti's New Dictatorship (London: Pluto, 2012), p. 2.

(30) Ibid., p. 7.

(31) Lauren Carasik, "The United Nations' Role in Haiti Cholera Outbreak," Al Jazeera English, November 20, 2012.

(32) "Haiti: 'Open for Business,'" Haiti Grassroots Watch, November 29, 2011, at haitigrassrootswatch.squarespace.com.

(33) "Haiti: Open for Business—Part 1," Inter Press Service, December 20, 2011, at ipsnews.net.

(34) "Rebuilding Haiti: Open for Business," Economist, January 7, 2012.

إن خنوع هايتي وتذللها لواشنطن تُوضحهما القصة التالية حول مارتيلي. في مارس من العام 2012، عقد مؤتمرا صحافيا لعرض جوازات سفره الثمانية في محاولة لإثبات أنه لم يعد مواطنا أمريكيا بعد الآن، وهو الأمر الذي يحظره الدستور الهايتي. في ذلك الوقت وقف السفير الأمريكي لدى هايتي، كينيث ميرتين، ليعلن باللغة الكريولية الهايتية أن هذه الجوازات تثبت صلاحية رئاسة مارتيلي. إن حقيقة أنه يُعد من الضروري لسفير أمريكي إثبات صحة أوراق اعتماد زعيم من المفترض أنه انتخب بطريقة ديموقراطية لدولة ذات سيادة، تقول كل ما تحتاج إلى معرفته عن علاقة هايتي بأمريكا.

(35) "Haiti's Long Road," New York Times, January 1, 2013.

(36) Isabel Macdonald and Isabeau Doucet, "The Shelters That Clinton Built," Nation, July 11, 2011.

(37) Amy Goodman, "Haitian Activist Patrick Elie: 'Haiti Is Controlled by Foreign Governments and Foreign Interests,'" Democracy Now!, January12, 2011, at democracynow.org.

(38) غالبا ما يُستخدَم السيانيد لتسهيل تفكيك جزيئات الذهب أثناء التعدين. إن حادثا وقع في غانا في العام 2010، والذي سمم فيه السيانيد إمدادات المياه وقتل الأسماك، والذي

سببته شركة «نيومونت» Newmont، وهي أكبر مستثمر في قطاع التعدين في هايتي، يسلط الضوء على الكثير من الأخطار.

Jacob Kushner, "Haiti's Gold Rush," Guernica, August 15, 2012, at guer-.nicamag.com

(39) "Haiti's 'Gold Rush' Promises El Dorado—But for Whom?" Inter Press Service, June 27, 2012, at ipsnews.net.

(40) Jane Regan, "Haiti's Rush for Gold Gives Mining Firms a Free Rein over the Riches," Guardian, May 30, 2012.

(41) "UN Envoy Says Haiti 'Not Yet'" Open for Business," Associated Press, February 16, 2013.

(42) Digicel coincidentally funded the trip of President Michel Martelly to the World Economic Forum's annual meeting in Davos, Switzerland, in 2011.

(43) Mark Schuller, "Tectonic Shifts? The Upcoming Donors' Conference for Haiti," Huffington Post, March 24, 2010.

(44) Randal C. Archibold, "Already Desperate, Haitian Farmers Are Left Hopeless After Storm," New York Times, November 17, 2012.

(45) Jacob Kushner, "Haitian Farmers Call on US to Stop Subsidising Its own," Global Post, April 12, 2012, at globalpost.com.

(46) "With Poor Track Records, For-Profit Development Companies Team Up to Fight Reform," CEPR, December 1, 2011, at cepr.net.

(47) Jake Johnston, "Is USAID Helping Haiti to Recover or US Contractors to Make Millions?" Nation, January 21, 2015.

(48) John Norris, "Hired Gun Fight," Foreign Policy, July 18, 2012.

(49) Deborah Sontag, "Rebuilding in Haiti Lags after Billions in Post-Quake Aid," New York Times, December 23, 2012.

(50) Jake Johnston, "Blacklisted Contractor Continues Receiving Government Money through Haiti Contracts," The Hill, December 2, 2011, atthehill.com.

(51) "Private Prison Company Gets Haiti Contract," CEPR, February 19, 2010, at cepr.net.

(52) "Contractor Accused of Waste in Katrina Reconstruction Lands USAID Contract in Haiti," CEPR, January 4, 2012, at cepr.net.

(53) "Leaked Contract Reveals Inadequate Oversight of Beltway Contractors: Haitian Firms Remain Sidelined," CEPR, November 28, 2011, atcepr.net.

(54) Jake Johnston and Alexander Main, Breaking Open the Black Box: Increasing Aid Transparency and Accountability in Haiti, CEPR, April 2013, atcepr.net.

(55) "GAO Report Suggests That USAID Remains 'More of a Contracting Agency than an Operational Agency," CEPR, November 21, 2011, atcepr.net.

(56) ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» في تقرير نشرته في أواخر العام 2012 أن الأهداف التي تحددت لهايتي بعد كارثة الزلزال، وكانت ستستعين بمليارات الدولارات التي تُعُهِّد

بمنحها، لم تُحقق إلى حد كبير. صرح مسؤول تنمية إسباني في هايتي للصحيفة بأن: «المشكلة لا تتعلق بمُتاحية المال، بل بالقدرة على إنفاقه». وكان هذا يُعزى إلى إخفاقات الحكومة المحلية وإلى عدم قدرة أو عدم استعداد المانحين الأجانب، والمقاولين الفرعيين، والمسؤولين الفاسدين لتقديم ما قد وعدوا به.

Deborah Sontag, "In Reviving Haiti, Lofty Hopes and Hard Truths," New York Times, December 23, 2012.

(57) "Without International Help, Haiti Faces a Political Meltdown," Washington Post, December 27, 2014.

(58) Deborah Sontag, "Earthquake Relief Where Haiti Wasn't Broken," New York Times, July 5, 2012.

(59) Sontag, "Rebuilding in Haiti."

(60) Ibid.

(61) Jacqueline Charles, "Building Permanent Housing Remains Haiti's Biggest Challenge Following the 2010 Earthquake," Miami Herald, January 11, 2015.

(62) "Haiti: 'Open for Business,'" Haiti Grassroots Watch.

(63) Sontag, "Rebuilding in Haiti."

(64) Ibid.

(65) سلامة مصانع القرن الحادي والعشرين المستغلة للعمال مشكوك فيها، ويمكن أن تكون المساءلة غائبة. فبعد حريق مدمر نشب في مصنع في بنغلاديش في العام 2012 وأودى بحياة أكثر من 100 شخص ادعت سلسلة المتاجر الأمريكية العملاقة «وول مارت» أنها كانت تجهل الأوضاع المروعة داخله.

Jim Yardley, "Horrific Fire Revealed a Gap in Safety for Global Brands," New York Times, December 6, 2012.

(66) Sarah Lazare, "Clintons' Pet Project for Privatized 'Aid' to Haiti Stealing Workers' Wages: Report," Common Dreams, December 16, 2013, atcommondreams.org.

(67) "Haiti: Open for Business—Part 2," Inter Press Service, December 20, 2011, at ipsnews.net.

(68) Sontag, "Rebuilding in Haiti."

(69) "Haiti: 'Open for Business,'" Haiti Grassroots Watch.

(70) Jacqueline Charles, "New Industrial Park in Northern Haiti Sparks Controversy," Miami Herald, June 4, 2012.

(71) الوثائق حصل عليها الصحافي مات كينارد Matt Kennard الذي عمل في السابق لدى صحيفة «فايننشيال تايمز» Financial Times.

(72) Sontag, "Rebuilding in Haiti."

(73) Mary Anastasia O'Grady, "Hillary's Half-Baked Haitian Project," Wall Street Journal, January 11, 2015.

(74) Randal C. Archibold, "Palace in Haiti, Damaged by Quake, Is Being Razed," New York Times, September 13, 2012.

(75) Panchang, Bell, and Field, "Disaster Capitalism."

(76) Unni Karunakara, "Haiti: Where Aid Failed," Guardian, December 28, 2010.

(77) Catherine Porter, "In Haiti, building people, not things: Porter," The Star, February 20, 2015.

(78) Jonathan Katz, "Three Years After the Quake, How the World Came to Save Haiti and Left Behind a Disaster," Democracy Now!, January 11,2013, at democracynow.org.

(79) Michelle Chen, "How Humanitarian Aid Weakened Post-Earthquake Haiti," Nation, September 2, 2014.

(80) Tate Watkins, "Port-au-Prince's Aid Economy," Reason, March 12, 2012.

(81) Wyclef Jean, Purpose: An Immigrant's Story (New York: It Books, 2012).

(82) Deborah Sontag, "In Haiti, Little Can Be Found in a Hip-Hop Artist's Charity," New York Times, October 11, 2012.

(83) Mark Schuller, "What Wyclef Exposed," Counter Punch, October 22, 2012, at counterpunch.org.

(84) Laura Zanotti, "Cacophonies of Aid, Failed State Building and NGO sin Haiti: Setting the Stage for Disaster, Envisioning the Future," Third World Quarterly 31: 5 (September 1, 2010).

(85) فحم الـ «بريكيت» briquettes، وهو وقود نظيف نسبيا بالمقارنة مع فحم الـ «شاركول» (charcoal)، يُنتَج الآن في هايتي ويُستخدم في العديد من المدارس والبيوت في البلاد.
Patricia Grogg, "Solar Energy and Briquettes Make Headway in Haiti," Inter Press Service, April 4, 2013, at ipsnews.net.

(86) Mark Schuller, "The Pretense of Doing Good (While Raising Millions),"Counter Punch, March 1-3, 2013, at counterpunch.org.

(87) Allie Torgan, "Haitians Living in Fear 'Under the Tent,'" CNN, October18, 2012.

(88) Athena Kolbe and Robert Muggah, "Haiti's Silenced Victims," New York Times, December 8, 2012.

(89) الصليب الأحمر كان أكبر متسلم لأموال المساعدات لهايتي من المواطنين الأمريكيين، على رغم أن سجله في مجال الشفافية الخاصة بعمله لم يكن مُرضيا إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال ادعى في منشور أصدره في العام 2015 أنه قد «ساعد 132 ألفا من الهايتيين على العيش في ظل ظروف أكثر أمنا» منذ زلزال العام 2010، بيد أن خبراء هايتي في مركز الأبحاث الاقتصادية والسياسية أبدوا شكوكهم بشأن صحته:
"It's been Five Years and All the Money Raised Is Gone: What Did the Red Cross Accomplish in Haiti?" CEPR, January 16, 2015, atcepr.net.

(90) هنالك العديد من المبادرات التي قادها المجتمع والتي تسعى جاهدة إلى تحسين المجتمع لأن الحكومة قد أخفقت في فعل ذلك. فقد قادت منظمة فوكال Fokal غير الحكومية مشروعا في أحد الأحياء الفقيرة في بورت أو برنس، وهو مشروع مارتيسان Martissant، لإزالة القمامة هناك وتشجيع إعادة التدوير. وكان القصد من وراء هذه

الفكرة هو أن تبين للمواطنين أنهم يتحملون المسؤولية عن المحافظة على نظافة المنطقة. وفي نهاية المطاف انضمت الدولة إلى هذا المشروع.

(91) حدث هذا على الرغم من وجود طعام أكثر من كاف ومنتج محليا لكي يُقدَّم إلى المحتاجين.

(92) Justin Podur, "Help That Hurts: An Interview with Tim Schwartz about Haiti," Killing Train, March 17, 2012, at killingtrain.com.

يتضمن Travesty in Haiti «ألف شفارتز كتابا مؤثرا بعنوان «الصورة الزائفة في هايتي تفاصيل عن كيفية إهدار أغلبية المعونات الأجنبية. وهو يقول في كتابه هذا: «الأعمال الخيرية يُتلاعب بها لخدمة غايات سياسية. إذ يسمح غياب المساءلة بتشويه المساعدات وتحويلها إلى «شيء يمكن القول بأن ضرره أكثر من نفعه».

Timothy Schwartz, Travesty in Haiti (Charleston, SC: Book Surge, 2010), p. 3.

(93) Timothy Schwartz, "History of NGOs and Disaster in Haiti," Salon, February 9, 2013, at salon.com.

(94) David Adams, "Neglected Islanders Resist Plan for Haiti Tourism Revival," Reuters, April 6, 2014.

(95) Hallward, Damming the Flood, p. 179.

الفصل الرابع

(1) "PNG Govt Acknowledges Major Mines Using Unsafe Waste Disposal," National, February 26, 2013.

(2) من تقرير كتبه روس جارنو Ross Garnaut ورابي ناماليو Rabbie Namaliu.

Rowan Callick, "Growth Stymied by Big-Man Rorting," Australian, October 12, 2011.

(3) Bougainville Land Summit report, 2011.

(4) Daniel Jones, Mekamui News, February 15, 2013.

(5) "Voices of Bougainville: Our Land, Our Future," Jubilee Australia, 2014,at jubileeaustralia.org; Helen Davidson, "Opposition to Bougainville's Panguna Mine 'Higher than Media Suggest,'" Guardian, September 15,2014; "Australian Advisor Revealed to Be Behind Bougainville President's Attacks on Panguna Land owners, "PNG Exposed, December 15,2014, at pngexposed.wordpress.com.

(6) Dr. Kristian Lasslett, "The Evidence of BCL's Role in the Bougainville Conflict: A Reluctant Response to Axel G. Sturm's Open Letter," Act Now, April 26, 2012, at actnowpng.org.

بدا أن مذكرة لـ «بي سي إل» من ذلك الوقت تشير إلى بعض التعاطف من قبل أجزاء من حكومة بابوا غينيا الجديدة تجاه جيش بوجانفيل الثوري وقضيته. في النهاية خلصت «بي سي إل» إلى استنتاج مُفاده أن حكومة بابوا غينيا الجديدة «كانت منقسمة على نفسها»، وأن المنجم لم يعد قادرا على العمل وظيفيا.

Martyn Namorong, "BCL Memo Reveals Dying Moments of Panguna

Mine," Namorong Report, September 1, 2011; Kristian Lasslett, "Winning Hearts and Minds: The Bougainville Crisis 1988–1990," inR. Jackson, E. Murphy, and S. Poynting, eds, Contemporary State Terrorism: Theory and Practice (London: Rout ledge, 2010), pp. 141–62.

(7) Kristian Lasslett, "State Crime and Resistance in the South Pacific:Uncovering a Denied History," Pluto Press blog, September 1, 2014, atpluto-press.wordpress.com.

طُلب مني أن أدعم كتاب لاسليت الصادر في العام 2014:

State Crime on the Margins of Empire: Rio Tinto, the War on Bougainville and Resistance to Mining (London: Pluto, 2014).

(8) Kristian Lasslett, "The Greatest Threat to Bougainville Copper's Future Is Its Hidden Past," Act Now, April 23, 2012, at actnowpng.org.

ناماليو هو فقط واحد من الزعماء السابقين لبابوا غينيا الجديدة، وقد أسس بشكل خاص علاقات وثيقة مع شركات التعدين. كما تربطه علاقات ودية مع «الجامعة الوطنية الأسترالية» Australian National University التي تستضيفه بشكل منتظم بوصفه متحدثا.

Kristian Lasslett, "From Civil War to the Boardroom," New Matilda, March 28, 2013, at newmatilda.com.

(9) النسخة المدونة من شهادة رئيس شركة «بي سي إل» في العام 1999 أمام البرلمان الأسترالي يمكن العثور عليها بالدخول على:

.parlinfo.aph.gov.au

(10) Kristian Lasslett, "Bougainville: Rio Tinto Faces War Crimes Allegations in Bid to Reopen Mine," Green Left Weekly, February 26, 2013, atgreen-left.org.au.

(11) أعطاني كريستيان لاسليت وثائق محكمة أمريكية صادرة في نوفمبر 2001 تضمنت تفاصيل عن الأدلة المقدمة من جون موميس ضد «بي سي إل»، وريو تينتو، وحكومة بابوا غينيا الجديدة.

(12) "Will the Real Anthony Regan Please Stand Up," PNG Exposed, March7, 2013, at pngexposed.wordpress.com.

(13) Kristian Lasslett, "Aus Aid Fuels Bougainville Mining Tensions," New Matilda, April 23, 2013, at newmatilda.com.

(14) "Australian Academics Paid 500,000$ Over Two Years for Mining Work on Bougainville," PNG Exposed, April 3, 2014, at pngexposed.wordpress.com.

(15) "Bougainville Landowners to Share Mining Rights with Govt," ABC Radio's PM, March 7, 2013.

(16) "CopperMine Must Not Be Blocked," Canberra Times, August 13, 1969.

(17) Anthony Fenson, "Papua New Guinea: Riding the Resource Boom," Diplomat, February 5, 2013.

(18) "PNG's Constitutional Planning Committee Foresaw the Perils of Large-

Scale Mining," Papua New Guinea Mine Watch, June 10, 2012.

(19) لدى بابوا غينيا الجديدة مناطق شاسعة من الغابات البكر. وقد كانت هذه الدولة مستهدفة من سياسة الأمم المتحدة للبلدان النامية بشأن تقليل الانبعاثات الناجمة عن إزالة وتدهور الغابات Reducing Emissions from Deforestation and Forest Degradation in Developing Countries، التي قد شهدت في الواقع ما يُسمى «رعاة بقر الكربون» الذين يسافرون إلى مناطق فقيرة في بابوا غينيا الجديدة ويعرضون المال مقابل استخدام الأرض. ومع وجود نظام مالك الأرض، فإنه من المستحيل تفادي الفساد، بينما كان سكان محليون آخرون يتلقون القليل من المال.

Ilya Gridneff, "Beware the Climate Cowboy," New Matilda, July 14, 2011, .at newmatilda.com

في أكتوبر من العام 2012 كشفت هيئة الإذاعة الأسترالية النقاب عن أن شركة قطع أشجار أسترالية، وهي «شركة الأخشاب والشحن والتفريغ المستقلة»Independent Timbers and Stevedoring، قد شاركت في الاستيلاء على ما يربو على مليوني هكتار من أراضي بابوا غينيا الجديدة، بما في ذلك الغابات البكر، بعيدا عن أصحابها التقليديين.

Jemima Garrett, "Australians Involved in PNGL and Scandal," ABC .News, October 14, 2012

بالإضافة إلى ذلك كان أحد التطورات الرئيسة في بابوا غينيا الجديدة في العقد الماضي هو توقيع عقود تأجير طويلة الأجل (امتدت غالبا إلى تسعة وتسعين عاما) لأرض عادية إلى الدولة، والتي تُؤَجّر بعد ذلك من الباطن لشركات مختلفة من أجل استغلالها.

Jo Chandler, "PNG's Great Land Grab Sparks Fight back by Traditional .Owners," The Age, October 14, 2011

في غضون السنوات الأخيرة أصبحت بابوا غينيا الجديدة واحدة من أكبر موردي العالم لأخشاب الغابات الاستوائية المقطوعة بشكل غير قانوني، وذلك بفضل عقود صينية وأمريكية وكندية وأوروبية والطلب المتزايد من المستهلكين.

(20) Steve Lewis and Lisa Cornish, "Aus AID Investigates Fraud Claims Surrounding Australia Award Education Scholarships," Adelaide Now, March10, 2013.

(21) أعطت الصحيفة عددا من الأمثلة لشركات فازت بعقود لتنفيذ مشاريع كانت تبدو مريبة، من بينها صفقة بقيمة 55 مليون دولار بشأن «تقييم الخدمة العامة في بابوا غينيا الجديدة».

Steve Lewis, "Seven Corporations Rake In $1.81 Billion Dollars from For-.eign Aid Program," Daily Telegraph (Sydney), January 9, 2012

نشر برنارد كين Bernard Keane تحقيقا في العام 2010 تضمن تفاصيل عن الشركات الأسترالية الكبرى التي تحقق أرباحا من المساعدات، وشرح كيف أن واحدة من أغنى عائلات أستراليا، وهي عائلة باكرز Packers، كانت متورطة في هذه العملية.

Wendy Bacon, "Who Profits from Our Foreign Aid? From Cattle Com-.pany to Global Aid," Crikey, July 13, 2010, atcrikey.com.au

(22) Aviva Imhof, "The Big, Ugly Australian Goes to Ok Tedi," Multinational Monitor, March 1996.

(23) Jemima Garrett, "Ok Tedi," Radio Australia, January 3, 2013.

منذ العام 2001 كانت مؤسسة «أوك تيدي» مملوكة بالكامل، من الناحية النظرية، لشعب بابوا غينيا الجديدة من خلال اتفاقية معينة يطلق عليها «برنامج التنمية المستدامة لبابوا غينيا الجديدة»Papua New Guinea Sustainable Development Program (PNGSDP). وكجزء من هذه الاتفاقية حصّنت حكومة بابوا غينيا الجديدة، على نحو فعال، شركة «بي إتش بي» عن الكارثة البيئية التي سببها المنجم، بما في ذلك أمراض مثل السل المتفشي والتي ماتزال تلحق خسائر فادحة في مجتمعات مجاورة.

Jo Chandler, "Up the Fly without a Paddle," Global Mail, December 17, 2012.

أحد الأمثلة على الأولويات المنحرفة لبرنامج التنمية المستدامة لبابوا غينيا الجديدة، التي كُشف النقاب عنها في فبراير من العام 2013، كان أن مئات الملايين من الدولارات استُثمرت في بناء ميناء بحري عميق في الإقليم الغربي والذي سوف يُستخدم أساسا من قبل شركات تعدين. وقال رئيس الوزراء بيتر أونيل في العام 2013 إن بابوا غينيا الجديدة، وليس صندوقا استثماريا يُدار من سنغافورة، هي التي سوف تتحكم في كيفية تخصيص أموال برنامج التنمية المستدامة. وانتقد شركة «بي إتش بي» بشدة بسبب محاولاتها الرامية إلى الحفاظ على سيطرتها على الصندوق، وأعلن أن الحكومة ستتملك منجم «أوك تيدي» في العام 2014، على الرغم من أن الشركة ستستمر في إدارته.

(24) "Greens Want Crackdown on Australian Miners Overseas," Radio Australia, July 29, 2011.

(25) Eric Shek, "Australian Aid to Papua New Guinea: Where Is This Aid Really Going?" Cross Sections v (2009).

(26) Rowan Callick, "Prospect of Mutual Benefits in Lively Ties with PNG," Australian, January 24, 2013.

(27) Rowan Callick, "PNG Ripe for Huge Change," Australian, October 18, 2013.

(28) تواجه جزر سليمان أيضا مصالح تعدين جشعة. فقد هددت شركة التعدين اليابانية سوميتومو Sumitomo بقطع المساعدة الأجنبية للجزيرة ما لم تكسب حقوق استغلال رواسب النيكل.

Joshua Robertson, "Japanese Mining Giant Threatened Aid Cut in Bid to Win Solomon Islands Deal," Guardian, December 3, 2014.

(29) Daniel Flitton, "The Troubles in PNG Australia Can't Ignore," The Age, May 28, 2014.

(30) Ryan Dube, "Mining Companies Don't Take into Account the Cost of Community Conflicts, Study Says," Wall Street Journal, May 12, 2014.

(31) Malum Nalu, "BCL Landowners Slam 'State Ownership' Stance," Papua New Guinea Mine Watch, March 2, 2012.

(32) تفاصيل هذه الادعاءات ضد دافيونا يمكن العثور عليها بالدخول على: pngexposed.wordpress.com.

(33) في يونيو من العام 2012 وافقت حكومة بوجانفيل المستقلة على اقتراح بشأن خلق سياسة محلية لاستكشاف النفط والغاز من شأنها «حماية مصالح حقوق ملاك الأراضي والمستثمرين». وكانت شركة الموارد الكندية، موروميي Morumbi، من أوائل من أعلنوا عن مذكرة تفاهم بخصوص منطقتين جديدتين في بوجانفيل والتي خططت

الشركة لإجراء عمليات استكشاف فيهما.

(34) Samuel Kauona, "For Peace in Bougainville," Green Left Weekly, November2, 1994, at greenleft.org.

(35) في العام 2013 حذر كاونا، الذي يشغل الآن منصب رئيس المجلس التمثيلي لملاك الموارد في بوجانفيل Bougainville Resources Owners Representative Council، أستراليا من الخروج من بوجانفيل وألا تتبنى مرة أخرى عقلية استعمارية تجاه الإقليم.

(36) Peterson Tseraha, "Environment Is More Important than Mining for Bougainville," Papua New Guinea Mine Watch, September 14, 2011.

(37) Julie Bishop, "Why We're Gunning for the Illegal Trade in Weapons," Australian, June 2, 2014.

(38) "Move to Boost Women MP Numbers in Pacific," AAP, February 4, 2013.

(39) "MSF Chief Urges PNG to Act on Sexual Violence," AFP, November 15, 2012.

(40) Catherine Wilson, "Papua New Guinea: Women Call the Shots on Mega Copper Mine," Inter Press Service, October 16, 2011, at ipsnews.net.

(41) Aloysius Laukai, "Pipiro Wants Rehabilitation before Decisions on Panguna," New Dawn, October 8, 2012.

حتى رئيس الدولة المفروض ذاتيا في جزر فيجي، رئيس الوزراء كومودور فرانك بينيماراما Commodore Frank Bainimarama، أعرب عن الحذر في مارس من العام 2012 بشأن التوسع في Newcrest، إزاء شركة تعدين أسترالية مقترحة، وهي شركة نيوكرست عملياتها والدخول في بلاده، وقال: «لقد زرت بوجانفيل ولا أريد أن أرى ما حدث هناك [يحدث] هنا في ناموسي Namosi». وكان صلبا في موقفه بشأن عدم تجاهل رغبات ومخاوف ملاك الأراضي المحليين.

(42) "Bougainville Landowners Speak Out on Latest Moves with Rio Tinto Mine," Radio Australia, July 19, 2012.

(43) Ibid.

(44) Malum Nalu, "Rio Tinto Keen to Reopen Panguna Mine," Papua New Guinea Mine Watch, May 3, 2012.

(45) "Rio Tinto Warned on Environmental Damage on Bougainville," Radio Australia, May 2, 2013, at radioaustralia.net.au.

(46) Jemima Garrett, "Bougainville's President Says Rio Tinto Cannot Assume It Will Operate Panguna Mine," Australian Network News, May22, 2014.

(47) Blair Price, "Uncertainly over Panguna Is Poison: Sturm," Papua New Guinea Mine Watch, March 16, 2012.

(48) "Rats Begin Fleeing Sinking BCL Ship," Papua New Guinea Mine Watch, May 26, 2014.

(49) Peter Korugl, "Rio Tinto, BHP Make Way to Return to PNG," Post-Courier, February 13, 2012.

(50) Patrick Talu, "PM Welcomes Return of Shell," Post-Courier, February 10, 2012.

إدارة أونيل ملتزمة تماما حيال صناعة التعدين في بابوا غينيا الجديدة، بيد أنها نفذت القليل من إجراءات الوقاية البيئية ضد ممارسات التعدين السيئة.

(51) "Return of Shell and Other Discredited Companies Queried," Papua New Guinea Mine Watch, February 25, 2012.

(52) في العام 2012 عارضت شركة «شل» و«بي إتش بي» وشركات متعددة الجنسيات أخرى محاولات لتعزيز قواعد مكافحة الكسب غير المشروع الأمريكية والأوروبية حتى يمكنها إرغام شركات الطاقة على الإفصاح عن الأموال المدفوعة إلى حكومات في الدول التي عملت فيها هذه الشركات.

(53) David Robertson, "Wealth Fund Dumps Rio Tinto Holding over Grasberg," Australian, September 10, 2008.

قد كتب على نطاق واسع عن N. A. J. Taylor الأكاديمي الأسترالي إن. أيه. جي. تيلور في هذا القرار:

"High-Risk Areas—Red River: The Blacklisting of Rio Tinto," in Cary Krosinksy, Nick Robins, and Stephen Viederman, eds, Evolutions in Sustainable Investing: Strategies, Funds and Thought Leadership (London: Wiley, 2011).

(54) Indonesia Human Rights Committee, September 27, 2012.

التواطؤ بين شركات التعدين متعددة الجنسيات والدولة كان واضحا حين اعترفت الشرطة الإندونيسية في العام 2011 بأنها كانت مدرجة على كشف رواتب شركة فريبورت Freeport للتعدين.

Tom Allard, "Police Paid 'Pocket Money' by Giant West Papua Mine," Sydney Morning Herald, November 1, 2011.

(55) "US Appeals Court Revives Bougainville Challenge against Rio Tinto," Radio Australia, October 27, 2011, at radioaustralia.net.au.

(56) Kristian Lasslett, "How Australia, the US and Britain Helped Block Bougainville's Class Action against Rio Tinto," PNG Exposed, December12, 2014, atpngexposed.wordpress.com.

(57) Unsustainable: The Ugly Truth about Rio Tinto (Industri ALL Global Union, 2014).

(58) "The Documents That Show Our Government Caved In to Corporate Lobbying," Amnesty International UK, April 7, 2014, at amnesty.org.uk.

(59) Liam Fox, "PNG Task Force Finds 'Mobocracy' Ruining the Country," ABC Radio's AM, May 11, 2012; Hamish McDonald, "Port Moresby ina Storm," Saturday Paper, December 13-19, 2014, at thesaturdaypaper.com.au.

(60) Philip Dorling, "PNG Exposed as 'Dysfunctional Blob,'" Sydney Morning Herald, September 4, 2011.

(61) Liam Fox, "Claims Stolen PNG Funds Laundered in Australia," ABC Radio's AM, October 10, 2012.

(62) Mekere Morauta, "Managing the Boom in Mineral Revenue in Papua New Guinea," Papua New Guinea Mine Watch, January 3, 2012.

(63) Eoin Blackwell, "PNG to Restructure Major Assets," AAP, April 8, 2013.

(64) Joe Kelly, "PNG Can Be a Regional Leader, Says Bob Carr," Australian, December 5, 2012.

(65) Dan Oakes, "Coalition Accused of Trying to Palm Off Its Diplomatic Image," Sydney Morning Herald, August 13, 2010.

(66) Rowan Callick, "$300m Pillaged on PNG Graft," Australian, April 28, 2010.

في العام 2010 شكا وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة، سام أبال Sam Abal، إلى أستراليا أن الكثير من أموال المساعدات يُنفَق على «مستشارين» أستراليين.

Rowan Callick, "PNG Irked by Fees for Experts," Australian, April 23, 2010.

(67) Claire Parfitt, "When Aid Is Good for Business," New Matilda, December10, 2012, at newmatilda.com.

في ديسمبر من العام 2012 أعلنت أستراليا أنها كانت مشاركة في المبادرة التطوعية المبادئ الأمن والحقوق العالية Voluntary Principles on Security and High Rights لـ «توفير نصائح عملية لشركات التعدين والنفط والغاز بشأن كيفية إدارة الأمن بينما تُحترَم حقوق الإنسان والحيلولة دون نشوب صراع». وكانت شركتا «بي إتش بي» و«ريو تينتو» قد وقّعتا مسبقا على هذه المبادرة.

Foreign Minister Bob Carr, press release, December 11, 2012.

(68) Stephen Stockwell, "African Women Tour Australian Mines," ABC Rural, November 1, 2012.

(69) Martyn Namorong, "Aus AID's Neo-Colonisation Agenda Extends to 'Sustainable Mining,'" Namorong Report, February 27, 2012.

(70) Sylvia Pfeifer, Xan Rice, and Andrew England, "Energy: Trial by Oil," Financial Times, January 10, 2013.

الفصل الخامس

(1) Michelle Alexander, the New Jim Crow: Mass Incarceration in the Age of Colorblindness (New York: New Press, 2012), pp. 6–7.

(2) "US: A Nation behind Bars," Human Rights Watch, May 6, 2014, at hrw.org.

(3) Adam Gopnik, "The Caging of America," New Yorker, January 30, 2012.

(4) Victoria Law, "California Turns to Private Prison to Address Overcrowding and Medical Care," Truthout, June 10, 2014, at truth-out.org.

(5) Marisa Taylor and Saila Huusko, "Immigrant Women Allege Sexual Abuse at Detention Centre," Al Jazeera America, October 9, 2014.

(6) "Privatization of the US prison system, Arrest Records," April 12, 2014, atblog.arrestrecords.com.

(7) "Prisons for Profit: A Look at Privatization," ACLU, April 2011.

(8) Sarah Lazare, "Skyrocketing Prison Population Devastating US Society: Report," Common Dreams, May 2, 2014, at commondreams.org.

(9) Justin Jones, "How to Starve the For-Profit Prison Beast," ACLU, April24, 2014.

(10) Charlotte Silver, "US Criminal Justice System: Turning a Profit on Prison Reform?" Al Jazeera English, September 27, 2013.

(11) Sam Ali, Luke Visconti, and Barbara Frankel, "The Prison Industrial Complex: Biased, Predatory and Growing," DiversityInc, October 11, 2010, at diversityinc.com.

(12) Paul Krugman, "Prisons, Privatization and Patronage," New York Times, June 21, 2012.

(13) Sarah Lazare, "What Won't This Private Prison Corporation Do to Turna Profit?" Common Dreams, February 13, 2014, at commondreams.org.

(14) "End Mass Incarceration Now," New York Times, May 24, 2014.

(15) Glen Ford, "Private Prison Corporations Are Modern Day Slave Traders," Alternet, April 29, 2012, at alternet.org.

(16) Sarah Seltzer, "For Profit Company Oversaw Davis Execution," Alternet, September 22, 2011, at alternet.org.

(17) Azadeh Shahshahani, "Georgia Teams Up with ICE to Target Latinos," Al-Jazeera America, August 8, 2014.

(18) "Profiting from the Poor," Law Office of the South Center for Human Rights, 2008.

(19) "Profiting from Probation," Human Rights Watch, 2014, at hrw.org.

(20) Sarah Stillman, "Get Out of Jail Inc.," New Yorker, June 23, 2014.

(21) Cindy Chang, "Louisiana Is the World's Prison Capital," Times-Picayune, May 13, 2012.

(22) Richard A. Oppel, Jr., "Private Prisons Found to Offer Little in Savings," New York Times, May 18, 2011.

(23) Renee Lewis, "US Prisons Home to 10 Times More Mentally Ill than State Hospitals," Al Jazeera America, April 8, 2014.

(24) Abby Haglage, "US Prisons Becoming De Facto Home of the MentallyIll," Daily Beast, April 10, 2014, at thedailybeast.com.

(25) Laura Sullivan, "Shaping State Laws with Little Scrutiny," NPR, October29, 2010, at npr.org.

(26) Laura Sullivan, "Prison Economics Help Drive Arizona Immigration Law," NPR, October 28, 2010, at npr.org.

(27) Suevon Lee, "By the Numbers: The US's Growing For-Profit Detention Industry," Pro Publica June 20, 2012 at propublica.com.

(28) Paul Ashton and Amanda Petteruti, Gaming the System: How the Political Strategies of Private Prison Companies Promote Ineffective Incarceration Policies (Washington, DC: Justice Policy Institute, 2011).

(29) "Private prison companies want you locked up," Justice Policy Institute,

June 22, 2011.

(30) Rania Khalek, "The Shocking Ways the Corporate Prison Industry Games the System," Alternet, November 29, 2011, at alternet.org.

(31) Lael Henterly, "Gates Foundation Resists Pressure to Pull Private Prison-Investment," Seattle Globalist, May 8, 2014.

(32) Shane Bauer, "The Making of the Warrior Cop," Mother Jones, October23, 2014, at motherjones.com.

(33) Shane Bauer, "Solitary in Iran Nearly Broke Me. Then I Went inside America's Prisons," Mother Jones, November/December 2012.

(34) Dana Liebelson, "This Is What Happens When We Lock Children in Solitary Confinement," Mother Jones, January/February 2015.

(35) "The Deportation Dilemma: Reconciling Tough and Humane Enforcement," Migration Policy Institute, April 2014, at migrationpolicy.org.

(36) Ginger Thompson and Sarah Cohen, "More Deportations Follow Minor Crimes, Records Show," New York Times, April 6, 2014.

(37) Ted Robbins, "US Grows an Industrial Complex along the Border," NPR, September 12, 2012, at npr.org.

(38) Steve Fraser and Joshua B. Freeman, "Locking down an American Workforce," Tom Dispatch, April 19, 2012, at tomdispatch.com.

(39) Chris Hedges, "Food Behind Bars Isn't Fit for a Dog," Truthdig, December 22, 2013, at truthdig.com.

(40) "Living in the Shadows: Detention Centers Deaths Raise Immigrant Rights Questions," New America Media, February 19, 2014, at newamericamedia.org.

(41) Jamie McGee, "CCA Denounces Shareholder Resolution on Re-Entry Programs," Tennessean, January 12, 2015.

(42) Taylor Woffard, "The Operators of America's Largest Immigration Detention Center Have a History of Inmate Abuse," Newsweek, December20, 2014.

(43) Maria Sacchetti and Milton J. Valencia, "Courts inside Prisons, Far from Public View," Boston Globe, December 11, 2012.

(44) Aaron Cantu, "How US Private Prisons Are Making Millions by Jailing Migrants in Deplorable Conditions," Alternet, June 11, 2014, at alternet.org.

(45) Priscila Mosqueda and Forrest Wilder, "Immigrants in Federal Prisons' Subjected to Shocking Abuse and Mistreatment,'" Texas Observer, June9, 2014.

(46) Wil S. Hylton, "The Shame of America's Family Detention Camps," New York Times, February 4, 2015.

(47) Zoe Carpenter, "Who Profits from Plans to Lock Up More Immigrant Families? Private Prison Companies," Nation, September 30, 2014.

(48) "Advocates Slam ICE Plans to Open New Family Detention Facility in Dilley, Texas," Detention Watch Network, press release, November 18, 2014.

(49) Dan Beeton, "The Legacy Children of the Honduran Coup," Al Jazeera America, June 28, 2014.

(50) "Detention Must Be Paid," New York Times, January 20, 2014.

(51) "Prisoners of Profit: Immigrants and Detention in Georgia," ACLU Georgia, 2012.

الفصل السادس

(1) James Meek, "Where Will We Live?" London Review of Books, January 9, 2014.

(2) "Asylum Seekers Put Up in Four-Star Hotels Because of Shortage of Bedsin Specialist Hostels," Daily Mail, May 17, 2014.

(3) George Monbiot, Captive State: The Corporate Takeover of Britain (London: Macmillan, 2000), pp 3-4.

(4) George Monbiot, "The Gift of Death," Guardian, December 11, 2012.

(5) Rupert Neate, "Undervaluing Royal Mail Shares Cost Taxpayers 750Million Pounds in One Day," Guardian, April 1, 2014.

(6) Guy Bentley, "Lord Myners Report: Here's Why the Royal Mail Sale Wasn't Done on the Cheap," City AM, December 18, 2014.

(7) Niall Ferguson, "Sales of the Century to Balance the Books," Daily Beast, February 21, 2011, at thedailybeast.com.

(8) على الرغم من الدعاية المستمرة للخصخصة فإن الحقائق المالية تتحدى الفوائد المتحققة من بيع أصول عامة، بما في ذلك الشعار المسبب للإدمان القائل بأنه لا يجوز أبدا إضاعة أزمة ما.

Bob Walker and Betty Con Walker, "Privatisations: Governments Have Distorted Financial Facts," Dissent, Autumn/Winter 2010.

على سبيل المثال وجد تقرير كتبه الاقتصادي الأسترالي د. نيكولاس جروين Dr. Nicholas Gruen أن الإبقاء على ضرائب الطرق في يد القطاع العام قد أفاد دافعي الضرائب أكثر مما إذا كانت بيعت أو أديرت من قبل القطاع الخاص.

"Toll Roads Better in Public Hands," ABC Radio's AM, November15, 2010.

(9) Mark King, "Wage Inequality Rises Across the UK," Guardian, November7, 2012.

(10) Randeep Ramesh, "Increasing Numbers of Working People Live in Poverty, Report Finds," Guardian, November 26, 2012.

(11) Steve Morris, "Poverty Hits Twice as Many British Households as 30Years Ago," Guardian, June 19, 2014.

(12) Aditya Chakrabortty, "Ghost Jobs, Half Lives: How Agency Workers 'Get

By' in Britain's Shadow Economy," Guardian, January 20, 2015.

(13) مقابلة مع نعوم تشومسكي:

The United States Has Essentially a One-Party System," Spiegel Online" .International, October 10, 2008

(14) Tom Clark, "Poll Shows Doom and Gloom for Decades as Citizens Fear for Living Standards," Guardian, April 15, 2013.

(15) James Meek, Private Island: Why Britain Now Belongs to Someone Else (London: Verso, 2014), p. 14.

(16) Ibid., pp. 16, 19.

(17) Rupert Neate, "German Executive Pay Overtakes Britain's for the First Time," Guardian, January 6, 2015.

(18) ديفيد تيلور سميث David Taylor Smith، رئيس شركة «جي فور إس» في المملكة المتحدة وبريطانيا، تنبأ في العام 2012 بأن أجزاء كبيرة من خدمة الشرطة البريطانية ستُخصخص بحلول العام 2017.

Matthew Taylor and Alan Travis, "G4S Chief Predicts Mass Police .Privatisation," Guardian, June 20, 2012

(19) جماعة حقوق الإنسان البريطانية «ريبريف» Reprieve أبلغت الشرطة بشأن عقد شركة «جي فور إس» في غوانتانامو، حيث ادعت أن الشركة يمكن أن تكون مسؤولة من الناحية المالية من التربح من انتهاكات في هذا المرفق للاحتجاز.

Chris Green, "Exclusive:Activists Report Security Company G4S to Police .over Its 'Illegal' Workat Guantánamo Bay," Independent, January 12, 2015

(20) في العام 2013 انتقد وزير العدل في الظل الممثل لحزب العمال صادق خان عضو البرلمان بشدة شركتي «سيركو» و«جي فور إس»، ودعا إلى التوسع في تشريع حرية المعلومات ليتضمن القطاع الخاص، وجادل قائلا: «لا يمكننا تحمُّل الاعتماد على نفس هذا العدد القليل من الشركات».

(21) Shiar Youssef, "Capita Company Profile," Corporate Watch, 2014, atcorporatewatch.org.

(22) Felicity Morse, "Anti-Racism Campaigner and Immigration CaseworkerSent 'Go Home' Messages by Home Office," Independent, October 17, 2013.

(23) Oliver Wright, "'We Need More Wars': Head of Controversial Private Outsourcing Firm Blames Lack of Conflict for Spectacular Collapse in Army Recruitment since It Took Charge," Independent, November 21, 2013.

(24) أغنية الشارة لشركة «جي فور إس» تتضمن سطورا من قبيل: «جي فور إس! تحمي العالم. جي فور إس! هكذا يمكن نشر راية الأحلام».

(25) Andrew Hill and Gill Plimmer, "G4S: The Inside Story," Financial Times, November 14, 2013.

(26) "The Shadow State: A Report about Outsourcing of Public Services, "Social Enterprise UK, December 2012, at socialenterprise.org.uk.

(27) Larry Elliott, "Britain's Five Richest Families worth More than Poorest20%," Guardian, March 17, 2014.

(28) Paul Krugman, "The Austerity Agenda," New York Times, May 31, 2012.

(29) Nigel Morris, "The Poorest Pay the Price of Austerity: Workers Face Biggest Fall in Living Standards since Victorian Era," Independent, December 9, 2013.

(30) Tom McTague, "David Cameron Calls for Capitalism Lessons in Schools to Celebrate Profits in the Classroom," Mirror, November 11, 2013.

(31) Rajeev Syal and Alan Travis, "Britain's Immigration System in Chaos, MPs' Report Reveals," Guardian, October 29, 2014.

(32) Randeep Ramesh, "Hundreds of Contracts Signed in 'Biggest Ever Act of NHS Privatisation,'" Guardian, October 3, 2012.

(33) Charlie Cooper, "NHS Funding Crisis: Boss Warns of 75 Pounds a Night Charge for Hospital Bed," Independent, October 7, 2014.

(34) Benedict Cooper, "The NHS Privatisation Experiment Is Unravelling Before Our Eyes," New Statesman, January 9, 2015.

(35) "'People Will Die'— the End of the NHS. Part 1: The Corporate Assault," Media Lens, April 23, 2012, at medialens.org.

(36) Charlie Cooper, "International Arms Firm Lockheed Martin in the Frame for One Billion Pound NHS Contract," Independent, November 19, 2014.

(37) John Pilger, "The Party Game Is Over. Stand and Fight," New Statesman, November 4, 2010.

(38) Emma de Vita, "'Failure Is Never an Option'—Ruby McGregor-Smith, CEO of Mitie," Management Today, July 1, 2014.

(39) Clare Sambrook, "Fail and Prosper: How Privatisation Really Works, "Open Democracy, March 6, 2014, at opendemocracy.net.

(40) Phil Miller, "'Care & Custody': Mitie's Detention Centre Contracts, "Corporate Watch, September 1, 2014, at corporatewatch.org.

(41) Jamie Doward, "Children 'Kept from Parents' at Centre for Failed Asylum Seekers," Guardian, April 27, 2014.

(42) "HM Inspector of Prisons Exposes Deputy Prime Minister's Fabricationto have Ended Detention of Children," Medical Justice, October 25, 2012, at medicaljustice.org.uk.

(43) Karen McVeigh, "Pregnant Woman at Yarl's Wood Denied Hospital Scan despite Baby Scare," Guardian, October 8, 2010.

(44) Simon Cox, "Whistleblower's Concerns over Safety at Yarl's Wood, "BBC Radio 4, File on 4, June 24, 2014.

(45) Mark Townsend, "Serco, the Observer and a Hunt for the Truth about Yarl's Wood Asylum Centre," Guardian, May 18, 2014.

(46) Karen McVeigh, "Yarl's Wood Detainees 'Paid 50p an Hour,'" Guardian, January 3, 2011.

(47) Phil Miller, "True Scale of Captive Migrant Labour Revealed," Corporate Watch, August 22, 2014; Phil Miller, "Detained Migrants Slam LowPay," Corporate Watch, December 22, 2014, both at corporate-watch.org.

(48) "Mental Health in Immigration Detention Action Group: Initial Report, "Medical Justice, press release, December 17, 2013, at medical-justice.org.uk.

(49) "Detained and Denied: The Clinical Care of Immigration Detainees Living with HIV," Medical Justice, press release, March 22, 2011, atmedical-justice.org.uk.

(50) "Expecting Change: The Case for Ending the Detention of Pregnant Women," Medical Justice, press release, July 23, 2013, at medicaljustice.org.uk.

(51) "'The Second Torture ': The Immigration Detention of Torture Survivors, "Medical Justice, press release, May 22, 2012, at medicaljustice.org.uk.

(52) Haroon Siddique, "G4S Ordered to Pay 6,000 Pounds to Elderly Disabled Man over Hospital Handcuffs," Guardian, September 25, 2014.

(53) Rajeev Syal and Solomon Hughes, "New 'Revolving Door' Row as G4SHires Ex-Mandarins," Guardian, December 26, 2010.

(54) Paul Lewis and Matthew Taylor, "G4S Security Firm Was Warned of Lethal Risk to Refused Asylum Seekers," Guardian, February 8, 2011.

(55) Owen Bowcott, Paul Lewis, and Matthew Taylor, "G4S Security Guards Accused over Restraint of Colombian Deportee," Guardian, October 21, 2010; Robert Verkaik, "A Disturbing Insight into G4S's Tactics," Independent, October 30, 2010.

(56) Robert Booth and Matthew Taylor, "Jimmy Mubenga's Widow Shocked-as Security Guards Cleared of Manslaughter," Guardian, December 17, 2014.

(57) Simon Hattenstone and Eric Allison, "G4S, the Company with No Convictions—But Does It Have Blood on Its Hands?" Guardian, December23, 2014.

(58) Avan Judd Stallard, "Welcome to Curtin," Overland 214 (Autumn 2014), at overland.org.

(59) Frances Webber, "The Jimmy Mubenga Case Exposed a Racist System in Denial," Guardian, December 20, 2014.

(60) Guy Grandjean, Matthew Taylor, and Paul Lewis, "Deportation Contractor Reliance Faces Litany of Abuse Claims Against Staff," Guardian, April 13, 2012.

(61) "Outsourcing Abuse: The Use and Misuse of State-Sanctioned Force During the Detention and Removal of Asylum Seekers," Medical Justice, 2008, at medicaljustice.org.uk.

(62) Phil Miller, "Majestic Deportations?" Institute of Race Relations, April10, 2014. "UK: Ill-Trained, Dangerous and Unaccountable, Amnesty Calls for Complete Overhaul of Enforced Removals by Private Security Companies," Amnesty International, press release, July 7, 2011.

(63) Robert Verkaik and Chris Green, "Failed Asylum Seekers Are Abused by Private Security Companies, Says Report," Independent, July 14, 2008.

(64) Amelia Gentleman, "Rising Unemployment Puts Cameron's Work Program in the Spotlight," Guardian, February 1, 2012.

(65) Ibid.

(66) Patrick Butler, "Benefits Sanctions: They're Absurd and Don't Work Very Well, Experts Tell MPs," Guardian, January 9, 2015.

(67) John Grayson, "Enquiry into Asylum," House of Commons, Home Affairs Committee report, June 17, 2013.

(68) Oliver Wright, "Record Number of Prison Deaths 'Due to Cuts and Overcrowding,'" Independent, October 31, 2014.

(69) "Child Detained for Two Months 'By Mistake' at Mitie Center," Corporate Watch, February 3, 2015, at corporatewatch.org.

(70) Miriam Ross, "UK 'Aid' Is Financing a Corporate Scramble for Africa, "Ecologist, April 3, 2014.

(71) Paul Mason, "The Best of Capitalism Is Over for Rich Countries—and for the Poor Ones It Will Be Over by 2060," Guardian, July 8, 2014.

(72) Russell Brand, "New Era 4 All," December 22, 2014, at russellbrand.com.

الفصل السابع

(1) حين زرت جزيرة كريسماس نشرت الصحيفة المحلية «ذي آيلاندر» The Islander مقالة خاصة في صفحتها الأولى تتمحور حول كيفية التنقل حول الحيوانات: «تعد المكنسة أو مجرفة العشب مثالية لتحريك سرطانات البحر من أمام المركبة». وغير ذلك كانت صفحات الجريدة الأخرى التي دُبِّست معا مملوءة بمعلومات حول نادي السينما، وبرامج التلفزيون الأسبوعية، و«معلومات للتعامل مع الذكرى السنوية لمأساة القارب «سيف 221» SIEV 221».

(2) Paige Taylor, "Christmas Island Miners on Indefinite Strike over Pay, "Australian, November 4, 2011.

من الصحافيين الأستراليين القلائل الذين استمروا في متابعة واقع مراكز الاحتجاز بيج تيلور Paige Taylor، التي تعمل لدى صحيفة «أوستريليان» Australian. إن التقارير العديدة التي كتبتها، وتضمنت زيارات إلى جزيرة كريسماس ومواقع لمراكز احتجاز أخرى، تعرض وجهات نظر ثاقبة حول هذه المرافق المخصخصة. وحين التقينا في بيرث

والحكومة المحلية بالتواطؤ على التمرير المتسرع لقانون فاشل وإعادة «بي سي إل» إلى الواجهة مرة أخرى. ولم يحصل ملاك الأراضي على حقوق كاملة في أراضيهم. وقال سام كاونا Sam Kauona، وهو زعيم سابق لحركة المقاومة، إن التشريع صاغه «محامون بيض أثرياء». ولم يساعد ريغان في تحسن الأمور حين صرح لإذاعة نيوزيلندا في العام 2014 بأن منجم بانغونا كان الخيار الأفضل للإقليم، رافضا الزراعة بديلا. ومررت حكومة بوجانفيل أخيرا تشريعها الخاص بالتعدين في العام 2015.

أحد زملاء ريغان، سياران أوفيرشيليغ Ciaran O'Faircheallaigh، وهو أستاذ في جامعة جريفيث Griffith University، كانت لديه صلات مباشرة مع «ريو تينتو» - حيث تلقى مبالغ غير محددة من الدعم المالي من الشركة - في حين أنه قد تعاقد أيضا للعمل لدى «كوفي إنترناشيونال» Coffey International، وهي شركة أخرى على صلة وثيقة بـ «ريوتينتو»[13]. وفي الفترة ما بين العامين 2010 و2014، دفع لريغان مبلغا قدره 968120 دولارا لعمله «مستشارا قانونيا»، وفقا لما ورد في وثائق رسمية. وكان هذا الرقم أعلى إلى حد بعيد من أي مساعدة حكومية أسترالية لقطاع الزراعة. والتقت كانبيرا بنحو متكرر ممثلين من شركة «ريو تينتو»، وحكومة بوجانفيل، وشركة «بي سي إل»، وهي لقاءات زعم مسؤولون أنه «لكي تجمع قائمة كهذه وتوفر مستوى التفاصيل المطلوبة [عن عدد الاجتماعات بين الأطراف]، كان هذا يستلزم استثمارا كبيرا للموارد». وفي العامين 2014 و2015 وحدهما، فإن مبلغ أموال المساعدات الأسترالية الذي حصل عليه مستشارون قانونيون ومستشارو المناجم يكشف عن أولويات أستراليا[14].

وفي محاولة منه لتبرئة الإدارة السابقة لبابوا غينيا الجديدة من أي مسؤولية، صرح موميس في مقابلة مع برنامج «بي إم» PM بثته هيئة الإذاعة الأسترالية «أيه بي سي» (ABC Radio) في مارس من العام 2013، بأن «ريو تينتو» والحكومة الأسترالية تتحملان اللوم لمسؤوليتهما عن الأزمة الأصلية. وقال إنهما «في أثناء سعيهما الحماسي إلى توليد عائد، تجاهلتا تماما طريقة الناس لفعل الأشياء»[15].

من الناحية النظرية كان سكان بوجانفيل سيختارون ما إذا كانت تجب إعادة فتح منجم بانجونا من عدمه بمجرد أن يكونوا قد نالوا استقلالهم. بيد أن الموضوع لم يكن اختيارا يتمحور حول الاستدامة والتمكين الاقتصادي، بل كان يرتكز، بدلا

(11) Paige Taylor, "Locals Paid $4 an Hour at Nauruan Detention Centre, "Australian, October 30, 2012.

كُشف عن الظروف المعيشية في جزيرة مانوس في أوائل العام 2013 التي تبين أنها بشعة، حيث كان لاجئون ينامون في الخارج في الحرارة الحارقة من دون أي حماية من وباء الملاريا، وهم معرضون لظروف صحية سيئة.

Bianca Hall, "Life on Manus Island: Disease, Heat and Suffering, "The Age, January 5, 2013.

(12) Jamie Walker, "ALP Asylum Solution Built to Last," Australian, February2–3, 2013.

(13) Sarah Whyte and Michael Gordon, "Sexual Abuse, Rape Threats Alleged by Nauru Asylum Seekers," Sydney Morning Herald, September 30, 2014.

(14) Georgina Wilkins, "Don't Do It: Plea from Survivor," The Age, August15, 2012.

(15) Jo Chandler, "Welcome to Manus, the Island That Has Been Changed Forever by Australian Asylum Seekers," Guardian, December 16, 2014.

(16) Ben Doherty, "Transfield Immigration Staff Told They Can Be Fired for Using Facebook," Guardian, April 7, 2015.

(17) Lauren Wilson and Lanai Vasek, "Bowen Confirms Detention Blowout, "Australian, May 5, 2011.

(18) David Marr, "The Indian Ocean Solution: Christmas Island," Monthly, September 2009.

(19) Peter Mares, "Private Detention Centres Reap Mammoth Profits," ABC Radio's PM, November 23, 2000.

(20) Susannah Moran, "Detention Contractor Returns Record Profit," Australian, May 23, 2012.

(21) Michael West, "It Costs More to House a Detainee on Manus Island for a Day than a Night at 5-star Sydney Hotel," The Age, June 5, 2014.

(22) Sonia Kohlbacher and Paige Taylor, "Deal Signed for Manus Upgrade, "Australian, September 8, 2014.

(23) Ben Butler and Georgia Wilkins, "Big Bills and Tax Havens: The Business of Immigration Detention," The Age, February 28, 2014.

(24) Nick Evershed, "Mandatory Immigration Detention Is a Billion-Dollar Business—Analysis," Guardian, August 25, 2014.

(25) بعد فترة وجيزة من تأمين شركة ترانسفيلد عَقدًا بقيمة 1.2 مليار دولار لإدارة مراكز الاحتجاز في جزيرتي ناورو ومانوس، صرحت كيت مانينجز Kate Munnings، رئيسة الشعبة القانونية والمخاطر بالشركة لصحيفة الأسترالي بأنه يجب «توفير الخدمة لطالبي اللجوء بطريقة إنسانية ومحترمة». ثم استطردت في كلامها وشرحت أن قريبا لها قد تمكن من الهرب من القوات النازية، وهي لهذا السبب تتفهم الحاجة إلى توفير الحماية للضعفاء المعرضين للخطر. واستمرت الانتهاكات فترة طويلة من بدء إدارة ترانسفيلد لمراكز الاحتجاز.

Steve Waterson, "Detention Centre Boss Vows to Bring a Caring Touch,"

في أواخر العام 2011 أخبرتني أن محرريها في سيدني كان معظمهم راغبين في Perth السماح لها بذلك ومستعدين لتمويل تحقيقاتها وقصصها الإخبارية التي تتناول هذا الموضوع، وذلك على الرغم من أن السياسة التحريرية التي تسلكها الصحيفة، التي تُدار من قبل ميردوخ، كانت مؤيدة لمسألة التعاقد الخارجي.

(3) لقد تمكنتُ من الحصول على محاضر اجتماع جماعة «كوميونيتي ريفرنس جروب» Community Reference Group في جزيرة كريسماس في نوفمبر من العام 2012 الذي جمع معا كبار مديري «إدارة الهجرة والمواطنة» (دي آي أيه سي)، فضلا عن مجموعة من مسؤولي الجزيرة. واعترفت اللجنة بأن إدارة «دي آي أيه سي» قد تركت «بصمة هائلة... وعملت ببساطة على سحب الحياة من الجزيرة والسياحة فيها». وفي أي وقت فإن هنالك ما يتراوح بين 500 و600 من العمال القادمين والمغادرين جوا على جزيرة كريسماس والذين كانوا يعملون لدى شركة «سيركو»، و«دي آي أيه سي»، والشرطة الفدرالية الأسترالية، إلى جانب المقاول الطبي الخاص ومقاول خدمات الجمارك، وهو شركة الخدمات الصحية والطبية الدولية International Health and Medical Services.

(4) في مقابلة مع هيئة الإذاعة الأسترالية ABC في العام 2002 قال جان بيير فونتين Jean-Pierre Fonteyne، وهو خبير في القانون الدولي بالجامعة الوطنية الأسترالية: «لا يمكنك التوقيع على معاهدة [اتفاقية للاجئين] وتدير ظهرك بعد ذلك وتقرر أنها لن تنطبق على جزء من أراضيك». وقال رئيس الوزراء في ذلك الوقت، جون هاورد: «لدينا سبب جيد يكمن وراء رغبتنا في فرض ضريبة على هذه الجزر الأخرى، كما أن تردد حزب العمال وعدم حزمهم، وتملصهم وتدافعهم، كل هذا يظهر أنه ضعيف في حماية الحدود».

(5) Philip Dorling, "Australians Want Boat Arrivals Treated More Harshly: Poll," The Age, January 8, 2014.

(6) Inga Ting and Conrad Walters, "Asylum Seekers Languishing in Detention, "Sydney Morning Herald, May 5, 2014.

(7) Fiona Harari, "The Forgotten Isle," Good Weekend, August 28, 2014.

(8) Oliver Laughland, "Trauma, Segregation, Isolation: Christmas Island, the Tropical Outpost Where Asylum Seekers Are Held against Their Will," Guardian, October 13, 2014.

(9) الشيء الذي لم يلاحَظ في الكثير من الخطب البلاغية حول حملة «إيقاف القوارب» كان قصر النظر في هذه الحملة. فعلى الرغم من أنه، فعليا، لم تصل قوارب إلى الشواطئ الأسترالية وقت كتابة هذه السطور في العام 2015 فإن طالبي لجوء لا حصر لهم مازالوا يموتون في البحر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي أرجاء العالم. وكانت السياسة القاسية التي تنتهجها أستراليا تتركز كلها حول الاستهلاك السياسي المحلي بدلا من المساهمة في خفض العدد المتزايد باستمرار للاجئين الفارين من الصراعات. وقد أبرمت كانبيرا اتفاقيات مع ماليزيا، وميانمار، وسريلانكا، وبلدان أخرى «لتعزيز الرقابة على الهجرة والسيطرة على الحدود»، وهو تعبير مخفف كناية عن منع الأشخاص من الفرار من الاضطهاد.

Ben Doherty, "'Stopping the Boats' a Fiction as Australia Grows Even More Isolationist on Asylum," Guardian, December 31, 2014.

(10) Ben Doherty, "Senate Gives Scott Morrison Unchecked Control over Asylum Seekers' Lives," Guardian, December 5, 2014.

(33) Bernstein, "Companies Use Immigration Crackdown to Turn a Profit."

(34) Eileen Baldry, "USA Prison Privateers: Neo-Colonists in a Southern Land," in P. Moyle, ed., Private Prisons and Police: Recent Australian Trends (Leichhardt, NSW: Pluto Press Australia, 1994).

(35) Abdul Karim Hekmat and Ben Doherty, "Resurgent Taliban Targets Afghan Hazara as Australia Sends Them Back," Guardian, December 17, 2014.

(36) Paul Farrell, "Australia-Run Asylum Detention Centres See Sharp Risein Serious Incidents," Guardian, January 21, 2015.

(37) لقد غيرتُ أسماء معظم مصادر هذا الفصل بسبب حساسية المادة وطلب هؤلاء المصادر عدم الكشف عن هوياتهم.

(38) Jewel Topsfield, "Detention Shake-Up Follows Scandals," The Age, March 2, 2006.

(39) Paul Farrell, "Villa wood Asylum Seekers in Solitary for More Than 24Hours at a Time," Guardian, September 10, 2014; Paul Farrell, "Ariak's Life in the Annexe: Six Months in Solitary in Immigration Detention", Guardian, September 10, 2014.

(40) Oliver Laughland, "Immigration Detention Doctors 'Should Consider-Boycott,' Says MJA Article," Guardian, September 11, 2014.

(41) David Marr and Oliver Laughland, "Australia's Detention Regime Set-sOut to Make Asylum Seekers Suffer, Says Chief Immigration Psychiatrist", Guardian, August 5, 2014.

(42) Paul Farrell and Melissa Davey, "Doctor Max Mehta, on US Child Sex Abuse Charge, Worked on Christmas Island," Guardian, November 27, 2014.

(43) Jason Om, "Leaked Immigration Document Reveals Disagreements with Detention Centre Doctors," ABC News, December 12, 2014.

(44) Chris Vedelago, "Government in Fight over Refugee Injury Claims", the Age, July 10, 2014.

(45) Michael Gordon and Sara Whyte, "Asylum Staff Hit by Mental Health Crisis," The Age, August 21, 2014.

(46) Bianca Hall, "Hell on Nauru Revealed", the Age, February 25, 2013.

(47) ثمة حالة حدث فيها ذلك حين تبين أن موظفا كبيرا في شركة «سيركو» قد بعث برسالة نصية إلى محتجَز سابق، جاء فيها: «أنا مشتاق إليك». وصرح حراس داخل مركز الاحتجاز في جزيرة كريسماس لصحيفة الأسترالي بأنه كان هناك سر مفتوح بشأن «علاقة وثيقة» كانت تربط بين الاثنين.

Paige Taylor, "'I Miss You': Serco Guard Sacked over Text to Refugee", Australian, September 28, 2011.

بيد أنه يبدو أن بعض التصرفات غير اللائقة بشكل جاد قد بقيت كما هي بلا عقاب. ففي مارس من العام 2011 زعم العديد من طالبي اللجوء أنهم تعرضوا للتهديد باستخدام

Australian, March 29-30, 2014.

(26) Anthony Deceglie, "Security Guard Exposes 'Horrendous' Conditions at Manus Island Detention Centre," Perth Now, April 12, 2014.

(27) Ben Doherty and Nick Evershed, "Manus Island Asylum Seekers Put in Solitary Confinement at a Rate of Three a Week," Guardian, December12, 2014.

(28) Nina Bernstein, "Companies Use Immigration Crackdown to Turn aProfit," New York Times, September 28, 2011.

(29) Ibid.

(30) Amy Wilson-Chapman, "Serco Boss David Campbell Defends 'Secret Group,'" Perth Now, October 29, 2011.

علاقة وسائل الإعلام مع شركة «سيركو» يمكن أن تكون متناقضة، فعلى الرغم من مساندة صحافة ميردوخ للاحتجاز المخصخص، في العام 2011، فإن صحيفة «ديلي تيليغراف» التي تصدر في سيدني وصفت كيف عاش كامبل في شقة ثمنها 2.5 مليون دولار تقع في ضاحية غنية من المدينة. وأبدت الصحيفة انزعاجها، على ما يبدو، من حصول «سيركو» على كميات متزايدة من المال من الحكومة الفدرالية مقابل إدارة مرافق الاحتجاز: «أصحاب القوارب الوحيدون الذين من المحتمل أن يراهم مستر كامبل وهو مسترخٍ في شقته هم أصحاب اليخوت ومجموعة McMahon's Point الكائنة بضاحية مكماهونز بوينت مع وجود ثمانية مراس مخصصة حصريا لاستخدام motor cruiser، «الـ «موتوركروزر السكان». بيد أن هذا الإسراف لم يجعل الصحيفة تتساءل عن عمليات التعاقد الخارجي التي قد جعلت ذلك الإسراف ممكنا.

Nick Tabakoff, "Detention Centre Boss David Campbell Lives in Luxury," Daily Telegraph (Sydney), May 25, 2011.

(31) Antony Loewenstein, Paul Farrell, and Marni Cordell, "Our Contract with Serco: No Audit Requirement for Serco and Serco Hires Untrained Guards," New Matilda, November 9, 2011, newmatilda.com.

القيود التي فرضتها «إدارة الهجرة والمواطنة» (دي آي أيه سي) على وصول وسائل الإعلام لمراكز الاحتجاز لاتزال مثيرة للقلق، حيث غالبا ما تبقى «خصوصية» طالبي اللجوء سببا يُستخدم لتسويغ لماذا يجب على صحافيي الاتجاه العام السائد، لاسيما هؤلاء الذين يظهرون على شاشات التلفزيون، أن تخضع لقطاتهم للفحص من جانب مسؤولين قبل إذاعتها.

Paige Taylor, "Privacy or Censorship?" Australian, January 4, 2012.

أن القواعد المشددة التي فرضتها «إدارة Philip Dorling اكتشف الصحافي فيليب دورلنغ الهجرة وحماية الحدود الأسترالية» (دي آي بي بي) بشأن وصول وسائل الإعلام كانت تستند جزئيا إلى تلك القيود شديدة القسوة التي فرضتها المؤسسة العسكرية الأمريكية على الصحافيين الذين يزورون معتقل خليج غوانتانامو.

(32) وثائق مسربة من إدوارد سنودين، «نافخ الصافرة» لدى وكالة الأمن الوطني، أثبتت أن هذا كان موقفا مشتركا بالنسبة إلى الدولة في عصرٍ مخصخص؛ حيث كانت الحكومة البريطانية تنظر إلى الصحافيين الاستقصائيين باعتبارهم تهديدا تجب مراقبته من قبل شركات خاصة تعاقدت معها الحكومة.

.Philip Dorling, "US Prison Inspired Media Rule", the Age, March 14, 2012

(7) الجامعات عبر الولايات المتحدة قد بدأت إجراء تحقيقات بشراسة أكبر بكثير حول واقع الرأسمالية في موادها الدراسية وتقييم الضرر الذي يمكن أن تسببه.

Jennifer Schuessler, "In History Departments, It's up with Capitalism," New York Times, April 6, 2013.

(8) Satyajit Das, Extreme Money: Masters of the Universe and the Cult of Risk (Upper Saddle River, NJ: FT Press, 2011), p. 21.

(9) Matt Taibbi, The Divide: American Injustice in the Age of the Wealth Gap (New York: Spiegel & Grau, 2014), p. xx.

(10) Ibid., p. 12.

(11) Aditya Chakrabortty, "Outsourced and Unaccountable: This Is the Future of Local Government," Guardian, December 16, 2014.

(12) Noam Chomsky, "The Responsibility of Intellectuals, Redux," Boston Review, September/October 2011.

(13) Claire Provost and Matt Kennard, "Hamburg at Forefront of Global Drive to Reverse Privatisation of City Services," Guardian, November12, 2014.

(14) Rebecca Solnit, A Paradise Built in Hell: The Extraordinary Communities that Arise in Disaster (London: Penguin, 2010), p. 9.

عصا الماشية الكهربائية خلال نقلهم إلى جزيرة كريسماس من مركز فيلاوود. ورفضت «إدارة الهجرة والمواطنة» (دي آي أيه سي) هذا الادعاء.

NatalieO'Brien, "Guard 'Held Cattle Prod,'" Sun Herald, March 13, 2011.

(48) في نوفمبر من العام 2010 أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا حول نظام احتجاز المهاجرين في أستراليا، أشار إلى أنه حتى مسؤولي «سيركو» قد شكوا إلى «دي آي أيه س» من استخدام خيام في جزيرة كريسماس لإقامة طالبي اللجوء.

(49) وقت كتابة هذه السطور كان حياة الله خارج مركز الاحتجاز ويعيش في جماعة بالبر الرئيس الأسترالي.

(50) Paul Farrell, "Journalists Reporting on Asylum Seekers Referred to Police," Guardian, January 22, 2015.

(51) أستراليا ونيوزيلندا دولتان تتبنيان سياسة الخصخصة بحماس. ذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» بتلهف في أواخر العام 2013 أن «حمى الخصخصة» كانت تحول كلتا الدولتين إلى فرص جاذبة للاستثمار بالنسبة إلى مستثمرين عالميين.

Gillian Tan, "Privatization Raises Billions in Australia, New Zealand," Wall Street Journal, November5, 2013.

(52) Australian Human Rights Commission, Immigration Detention at Curtin: Observations from Visit to Curtin Immigration Detention Centre and Key Concerns across the Detention Network, 2011, at humanrights.gov.au.

(53) Ibid.

(54) Jonathan Swan, "Malcolm Turnbull Denounces 'Vicious Ingratitude' of Biennale Artists after Transfield Withdraws as Sponsor," The Age, March11, 2014.

الخاتمة

(1) Arundhati Roy, Capitalism: A Love Story (London: Haymarket, 2014), p. 96.

(2) Nathan K. Lujan, Devin D. Bloom, and L. Cynthia Watson, "A Rumblein the Jungle," New York Times, January 17, 2013.

(3) Andrea Germanos, "Naomi Klein, 'Anti-Shock Doctrines' Show the Wayto Resist," Common Dreams, June 6, 2013.4 Roy, Capitalism, p. 33.

(4) روي، الرأسمالية، صفحة 33.

(5) وسائل الإعلام الرئيسة نادرا ما تتحدث عن أفراد أو جماعات تتحدى الرأسمالية، لكن هنالك استثناءات. أخبر الاقتصادي ريتشارد وولف Richard Wolff برنامج «الديموقراطية الآن!» في مارس من العام 2013 أن ثمة بدائل للرأسمالية تُجرَّب حول العالم، من بينها نموذج موندراجون Mondragon في إسبانيا.

"Capitalism in Crisis: Richard Wolff Urges End to Austerity, New Jobs Program, Democratising Work," Democracy Now!, March 25, 2013.

(6) "The Guardian View on Taming Corporate Power," Guardian, December13, 2014.

ببليوغرافيا

Assange, Julian, *When Google Met Wikileaks*, OR Books, New York, 2014.

Benns, Matthew, *Dirty Money: The True Cost of Australia's Mineral Boom*, Random House, Sydney, 2011.

Briskman, Linda, Susie Latham, and Chris Goddard, *Human Rights Overboard: Seeking Asylum in Australia*, Scribe, Melbourne, 2008.

Chandrasekaran, Rajiv, *Imperial Life in the Emerald City: Inside Baghdad's Green Zone*, Bloomsbury, London, 2007.

—. *Little America: the War within the War for Afghanistan*, Bloomsbury, London, 2012.

Chang, Ha-Joon, *23 Things They Don't Tell You about Capitalism*, Allen Lane, London, 2010.

Chatterjee, Pratap, *Halliburton's Army*, Nation Books, New York, 2009.

—. *Iraq Inc.: A Profitable Occupation*, Seven Stories Press, New York, 2004.

Cleary, Paul, *Mine-Field: The Dark Side of Australia's Resource Boom*, Black Inc., Melbourne, 2012.

—. *Too Much Luck: The Mining Boom and Australia's Future*, Black Inc., Melbourne, 2011.

Coll, Steve, *Private Empire: ExxonMobil and American Power*, Penguin, New York, 2012.

Cromwell, David, *Private Planet: Corporate Plunder and the Fight Back*, Jon Carpenter Publishing, Oxfordshire, 2001.

Das, Satyajit, *Extreme Money: The Masters of the Universe and the Cult of Risk*, Portfolio, Melbourne, 2011.

Dwyer, Paul, *the Bougainville Photoplay Project*, Currency Press, Sydney, 2010.

Elliot, Jason, *An Unexpected Light: Travels in Afghanistan*, Picador, London, 1999.

Funk, McKenzie, *Windfall: The Booming Business of Global Warming*,

Parenti, Christian, *Tropic of Chaos: Climate Change and the New Geography of Violence*, Nation Books, New York, 2011.

Podur, Justin, *Haiti's New Dictatorship*, Pluto Press, 2012.

Rosen, Nir, Aftermath: *Following the Bloodshed of America's Wars in the Muslim World,* Nation Books, New York, 2010.

Roy, Arundhati, *Capitalism: A Ghost Story*, Haymarket Books, 2014.

Scahill, Jeremy, *Blackwater: The Rise of the World's Most Powerful Mercenary Army*, Serpent's Tail, London, 2008.

—. *Dirty Wars: The World Is a Battleground*, Nation Books, New York, 2013.

Schuller, Mark and Morales, Pablo (eds.), *Tectonic Shifts: Haiti since the Earthquake*, Kumarian Press, Sterling, VA, 2012.

Shorrock, Tim, *Spies for Hire: The Secret World of Intelligence Outsourcing*, Simon and Schuster, New York, 2008.

Schwartz, Timothy T., *Travesty in Haiti*, BookSurge Publishing, Charleston, SC, 2010.

Singer, P. W., *Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Militarised Industry*, Cornell University Press, New York, 2008.

—. *Wired for War: The Robotics Revolution and Conflict in the 21st Century*, Penguin, New York, 2009.

Solnit, Rebecca, *A Paradise Built in Hell: The Extraordinary Communities that Arise in Disaster*, Penguin, 2010.

—. *Men Explain Things to Me*, Haymarket Books, 2014.

Sprague, Jeb, *Paramiltarism and the Assault on Democracy in Haiti*, Monthly Review Press, New York, 2012.

Taibbi, Matt, *the Divide: American Injustice in the Age of the Wealth Gap*, Scribe, 2014.

—. *Griftopia: Bubble Machines, Vampire Squids and the Long Con that Is Breaking America*, Scribe, Melbourne, 2010.

Penguin, New York, 2014.

Gopal, Anand, *No Good Men among the Living*, Metropolitan Books, New York, 2014.

Grewcock, Michael, *Border Crimes: Australia's War on Illicit Migrants*, The Institute of Criminology Series 29, Sydney, 2009.

Hager, Nicky, *Other People's Wars: New Zealand in Afghanistan, Iraq and the War on Terror*, Craig Potten Publishing, Nelson, 2011.

Hallward, Peter, *Damning the Flood: Haiti and the Politics of Containment*, Verso, London, 2010.

Hatherley, Owen, *A Guide to New Ruins of Great Britain*, Verso, London, 2010.

Hastings, Michael, *The Operators: The Wild and Terrifying inside Story of America's War in Afghanistan*, Bluc Rider Press, New York, 2012.

Hughes, Solomon, *War on Terror Inc.*, Verso, London, 2007.

James, C. L. R., *the Black Jacobins*, Vintage, New York, 1989.

Katz, Jonathan M., *The Big Truck that Went By: How the World Came to Save Haiti and Left behind Disaster*, Palgrave Macmillan, New York, 2013.

Klein, Naomi, *the Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*, Penguin, London, 2007.

—. *This Changes Everything: Capitalism vs. the Climate*, Allen Lane, 2014.

Laslett, Kristian, *State Crime on the Margins of Empire: Rio Tinto, the War on Bougainville and Resistance to Mining*, Pluto Press, London, 2014.

Mason, Paul, *Why It's Kicking off Everywhere: The New Global Revolutions*, Verso, London, 2012.

Monbiot, George, *Captive State: The Corporate Takeover of Britain*, Pan Books, London, 2000.

Palast, Greg, *Vultures' Picnic: A Tale of Oil, High Finance and Investigative Reporting*, Constable, London, 2011.

أنتوني لوينشتاين

- صحافي استقصائي أسترالي مستقل، ومنتج أفلام وثائقية، وهو يُصنَّف ضمن فئة الصحافيين الجائلين.
- كاتب عمود في صحيفة «الغارديان» The Guardian البريطانية، وله العديد من الموضوعات والتقارير والتحقيقات والمقالات التي كتبها لهيئة الإذاعة البريطانية BBC، وصحيفة «ذا نيشن» The Nation، وقناة الجزيرة الفضائية، وصحيفة واشنطن بوست Washington Post الأمريكية، فضلا على العديد من المطبوعات والإصدارات الصحافية الأخرى.
- من أبرز مؤلفاته في السنوات الأخيرة، «ثورة المدونات» The Blogging Revolution، و«أرباح الموت» Profits of Doom.
- شارك في تحرير كتاب، «المنعطف اليساري» Left Turn، وفي تأليف كتاب «بحق الرب» For God's Sake.
- يعكف حاليا على إنتاج فيلم وثائقي حول كوارث الرأسمالية.

Trilling, Daniel, *Bloody Nasty People: The Rise of Britain's Far Right*, Verso, 2013.

Walker, Frank, *the Tiger Man of Vietnam*, Hachette Australia, Sydney, 2009.

الإسرائيلي لجنوب لبنان»، فضلا على العديد من الدراسات والأبحاث السياسية والاقتصادية المترجمة، وسلسلة روايات من الأدب العالمي، آخرها رواية «الزهرة واللهب» من الأدب الأمريكي.

■ يعمل حاليا كاتبا صحافيا ومحررا ومترجما مستقلا.

أحمد عبدالحميد أحمد

■ من مواليد القاهرة، جمهورية مصر العربية، 4 أكتوبر 1950.

■ حاصل على ليسانس الآداب، قسم الصحافة، من جامعة القاهرة في العام 1974، ويتحدث الإنجليزية والفرنسية بطلاقة، إلى جانب إجادته للألمانية.

■ عضو نقابة الصحافيين المصرية، واتحاد الصحافيين العرب، ومنظمة الصحافيين العالمية منذ يناير 1981.

■ عمل لما يربو على الأربعين عاما محررا ومترجما وصحافيا لدى وكالة أنباء «الشرق الأوسط» المصرية، ووكالة أنباء «رويترز»، ووكالة الأنباء الألمانية في القاهرة، وصحيفة «العالم اليوم» الاقتصادية المستقلة، وعدد من الصحف اليومية والمجلات السياسية والاقتصادية المستقلة التي تولى رئاسة تحريرها، فضلا على عدد من الصحف اليومية في دول الخليج العربية لما يقرب من عشرين عاما.

■ نُشرت له العديد من الموضوعات والمقالات والتقارير والتحقيقات الصحافية في الصحف المصرية والخليجية.

■ صدر له عدد من الكتب المترجمة بالتعاون مع المشروع القومي للترجمة التابع لوزارة الثقافة المصرية، والتي كان آخرها كتاب «الشرق الأوسط المعاصر: محاولة للفهم»، كما صدر له كتاب مترجم بعنوان «الاجتياح

هذا الكتاب...

هذا الكتاب، الذي يُعَدّ نتاجا لبيئة ما بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 في نيويورك، يكشف الوجه القبيح للنظام الرأسمالي الغربي، ويُسقط القناع الذي يتخفى وراءه هذا النظام لكي يستمر في ممارساته لاستغلال الشعوب الضعيفة في العالم، والاستفادة من المآسي الإنسانية للاجئين والكوارث الطبيعية والحروب والصراعات من أجل التربُّح، ومواصلة النهب الممنهج لخيرات هذه الشعوب ومواردها، واستنزاف ثرواتها الطبيعية لمصلحة الحكومات الغربية والشركات المتعددة الجنسيات.

لقد خلفت السياسات الرأسمالية للدول الكبرى مآسي وكوارث لشعوب كثير من الدول تحت اسم «تحقيق التنمية وتعزيز الديموقراطية وحقوق الإنسان، والأعمال الإغاثية»، إذ إن النتائج دائما ما كانت سلبية، وبعيدة عن المخطط له، فضلا على أنها حاولت إطالة أمد هذه الكوارث، ليصبح الأمر أشبه ما يكون بتجارة كبرى، تُدرُّ المليارات على الشركات والمقاولين.

في هذا الإطار، وعبر أسفاره التي تَنقل فيها بين أفغانستان وباكستان وهايتي وبابوا غينيا الجديدة والولايات المتحدة وبريطانيا واليونان وأستراليا، يضعُنا مؤلف هذا الكتاب، الصحافي الأسترالي أنتوني لوينشتاين، من خلال نهجه الاستقصائي، أمام حقيقة الواقع الكارثي الذي صنعته الرأسمالية، ويبين كيف يمكن للشركات العملاقة أن تستغل البؤس المنظم في عالَم خفيٍّ لمراكز الاعتقال المخصخصة، والأمن الخاص العسكري، والتربُّح من المساعدات، وصناعات التعدين المدمِّرة.

ويسلّط الكتاب الضوء على الشبكات السرية التي تشكلت لمساعدة الشركات على جني الأرباح من الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، كما يحاول مؤلف الكتاب أن يُظهِر، من خلال تقاريره هذه، التاريخَ المظلم للشركات المتعددة الجنسيات التي، بمساعدة من وسائل الإعلام والنخب السياسية في الدول المنكوبة، باتت أقوى من الحكومات الوطنية. ليؤكد أنه في القرن الحادي والعشرين، أصبح السكان الضعفاء هم السلعَ الأكثر قيمةً في العالم، تستهدفُهم الشركات، وتُلحق بهم الويلات تحت شعارات براقة.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 650 - 8



اصدارات المجلس متوفرة الكترونيا على موقعه
WWW.NCCAL.GOV.KW/PUBLICATIONS